

المستشار

إيهاب عبد المطلب

نايب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض

الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الثاني

من يناير إلى ديسمبر

١٩٩٦

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٧٩٥٩٢٠٠ - ١٢/٢٢٨٧٦١١

١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ١٠/٦٠٣٠٦٥٢

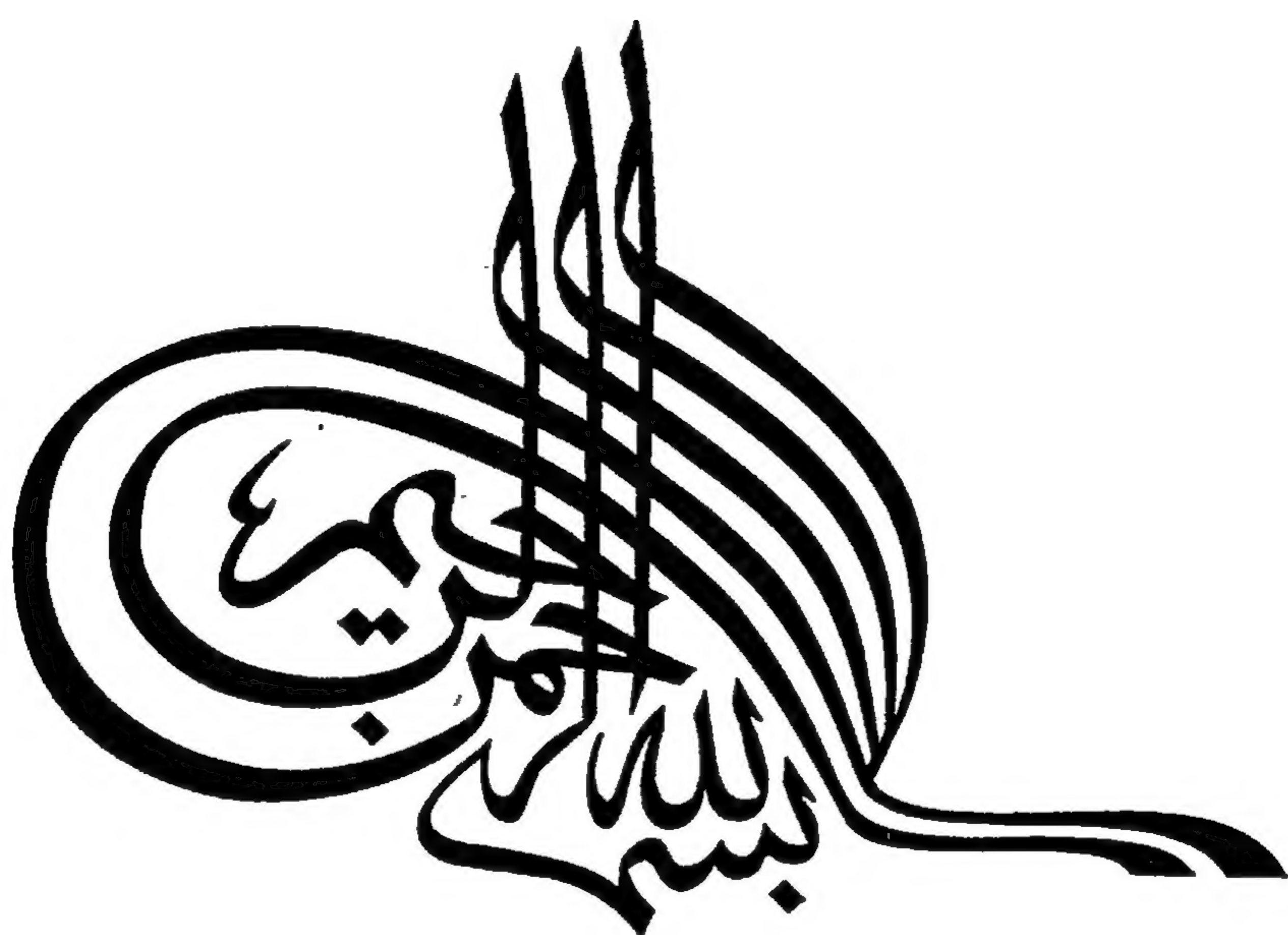
المستشار
إيهاب عبد المطلب
نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة لأحكام محكمة النقض الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الثاني
من يناير إلى ديسمبر
١٩٩٦

الطبعة الأولى
٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية
٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية
٠١٢/٢٣٨٧٦١١ - ٧٩٥٩٢٠٠
٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٦٠٣٠٦٥٢/٢٣٨٧٦١١



الطعن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٦

جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم بالإزالة المعاقب عليها بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء هي مخالفة في حكم المادة ١٢ عقوبات ، والحكم الصادر عليها غير جائز الطعن عليه بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٨٩/٦/٤ امتنع عن تنفيذ حكم بالإزالة وهي الجريمة التي دين بها الطاعن والمعاقب عليها بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء التي تنص على أن " يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي للجنة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال بعد انتهاء المدة التي تحددها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى لتنفيذ الحكم أو القرار " ، مما مفاده أن هذه الجريمة مخالفة طبقا للمادة ١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ التي عرفت المخالفات بأنها الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ولا يغير من ذلك ما نص عليه في المادة ٢٤ سالفه الذكر من توقيع عقوبة الغرامة المنصوص عليها فيها عن كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ لأن الشارع اعتبر كل يوم يمتنع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها تستحق عليها غرامة مستقلة ، ومن ثم فإنه مهما تعددت أيام الامتناع وارتفع تبعاً لعددتها اجمالى مبلغ الغرامة المحكوم به فإنه لا يغير من نوع الجريمة باعتبارها مخالفة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً في مخالفة غي جائز الطعن فيه بطريق النقض طبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة .

الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن جنابة الاستيلاء بغير حق على مال المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بقصد ضياع المال على ربه .
٢. من المقرر أن الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا إليه حالا .
٣. من المقرر أنه لا يلزم أن يحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى في هذه الجريمة - الشروع في الاستيلاء - مادامت الواقعة الجنائية التى أثبتها تفيد بذاتها توافر نية الاختلاس لدى الطاعنين .
٤. من المقرر أن عبارة المال أو الأوراق أو غيرها الواردة بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات قد صيغت بألفاظ عامة يدخل فى مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أديية أو اعتبارية .
٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - أخذا بأقوال الشاهد الثالث "مدير إدارة الانتاج بالشركة المجنى عليها" التى لا يجادل الطاعن الثانى فى أن لها معينها الصحيح بالأوراق - أن المضبوطات عبارة عن طن ومائة وخمسين كيلو جراما من الشاى غير المعبأ واثنتين وثلاثين كيلو جراما من الشاى الفاخر المعبأ قيمتها أحد عشر ألفا وثمانمائة وعشرون جنيها بما يؤكد أن لها قيمة مالية فإن دفاع

الطاعن المذكور في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن مخجة الصواب لا على الحكم إن التفت عنه .

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على مساهمة الطاعنين جميعا في ارتكاب الجريمة التي دأبوا بها ، فإن ما يثيره الطاعن الرابع بشأن تواجده مصادفة بجوار السيارة المضبوطة لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بتعقبه والرد عليه ويتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٧. من المقرر أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .

الوقائع

أهتبت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بصفتهم موظفين عموميين (الأول سائق والثاني والثالث حارسان والرابع عامل كبس بالشركة التابعة لوزارة التموين إحدى وحدات القطاع العام) استولوا بغير حق على كمية الشاي المبين قدرها بالأوراق والمملوكة للشركة سالفة الذكر والبالغ قيمتها أحد عشر ألف وثمانمائة وعشرون جنيها على النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٧ ، ٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا/ج من قانون العقوبات مع إعمال حكم المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كل من الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبغزله من وظيفته لمدة سنتين وبتغريمهم متضامنين مبلغ أحد عشر ألفا وثمانمائة وعشرين جنيها وذلك باعتبار أن الجريمة وقعت عند حد الشروع .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة الشروع في الاستيلاء على مال لإحدى شركات القطاع العام قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأن لم يدل تدليلاً كافياً على مساهمتهم في الجريمة ، والتفت عن دفاع الطاعن الثاني بعدم توافر القصد الجنائي لديه وبأن المضبوطات عديمة القيمة ، وعن دفاع الطاعن الرابع بأنه كان معينا للحراسة خارج أسوار الشركة وتواجد مصادفة بمكان الواقعة ، واستند في أطراحه الدفع ببطلان التفتيش لانتفاء حالة التلبس إلى أن ضابط الواقعة شاهد المضبوطات داخل السيارة وإلى انتفاء صفة الطاعنين في إبداء هذا الدفع على الرغم من أن الثابت بأقوال ضابط الواقعة أنه لم يكتشف وجود المضبوطات إلا بعد أن أمر قائد السيارة بفتح أبوابها ، وتوافر مصلحة للطاعنين الأول والثالث في الدفع ، كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله " إنه في ساعة مبكرة من صباح يوم ١٢/٤/١٩٩١ تمكن الملازم أول ضابط شرطة النجدة من ضبط المتهمين و و وهم من العاملين بالشركة إحدى وحدات القطاع العام التابعة لوزارة التموين أثناء محاولتهم الاستيلاء على كمية من الشاي السائب والمعبأ المملوك للشركة سائلة الذكر والبالغ قيمته أحد عشر ألف وثمانمائة وعشرون جنيها داخل سيارة أتوبيس مملوكة للشركة والتي يتولى قيادتها المتهم الأول - وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو ضبطهم والجريمة متلبس بها " ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جنابة الاستيلاء بغير حق على مال المنصوص عليها في المادة ١١٣ من

قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام أو من حكمه بغير حق على مال للدولة أو غيرها من الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من هذا القانون بانتزاعه منها خلسة أو عنوة بقصد ضياع المال على ربه ، وكان الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا إليه حالا ، فإن ما أتاه الطاعنون - الذين لا يجحدون صفتهم كموظفين عموميين على نحو ما أثبتته الحكم - تتوافر به الأركان القانونية لجناية الشروع في الاستيلاء التى دأبهم بها لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى هذه الجريمة مادامت الواقعة الجنائية التى أثبتها تفيد بذاتها توافر نية الاختلاس لدى الطاعنين ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت عبارة المال أو الأوراق أو غيرها الواردة بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات قد صيغت بألفاظ عامة يدخل فى مدلولها ما يمكن تقييمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت - أخذاً بأقوال الشاهد الثالث "مدير إدارة الإنتاج بالشركة المجنى عليها" التى لا يجادل الطاعن الثانى فى أن لها معنيها الصحيح بالأوراق - أن المضبوطات عبارة عن طن ومائة وخمسين كيلو جراماً من الشاى غير المعبأ قيمتها أحد عشر ألفاً وثمانمائة وعشرون جنيهاً بما يؤكد أن لها قيمة مالية ، فإن دفاع الطاعن المذكور فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان بعيداً عن محجة الصواب لا على الحكم إن التفت عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائغاً على مساهمة الطاعنين جميعاً فى ارتكاب الجريمة التى دأبهم بها ، فإن ما يثيره الطاعن الرابع بشأن تواجده مصادفةً بجوار السيارة المضبوطة لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بتعقبه والرد

عليه ويتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، ومن ثم فلا صفة لأى من الطاعنين الأول والثالث في الدفع ببطلان تفتيش السيارة التى جرى تفتيشها مادام الثابت أنها غير مملوكة لأى منهما ولم يكن أيهما حائزا لها ، فإن ما يثيرانه في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٣٩٤٣ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩٦

١. لما كانت النيابة العامة وإن عرضت القضية على محكمة النقض طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم بعد ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون سالف الإشارة طلبت فيها اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعات الدعوى ومضمون الأدلة التي استند إليها في قضائه ومن بينها اعتراف الطاعن الأول بتحقيقات النيابة العامة حصل دفع الطاعن الأول ببطالان اعترافه في قوله " وقرر المتهم الأول أنه تعرض للضرب بقسم الشرطة وأن الاعتراف كان نتيجة اكراه " . ثم رد على هذا الدفع بقوله " وحيث إنه عن الدفع ببطالان اعتراف المتهم الأول وأنه كان نتيجة اكراه وعدم صدق اعترافه وأن ماديات الدعوى تخالف اعترافه وتصويره للحادث فمردود عليه بأن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه أو صدر عنه على اثر اجراء باطل بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن تمام الاطمئنان الى صحة اعتراف المتهم الأول في تحقيقات النيابة العامة وأنه كان عن

طُوعاً واختياراً وجاء مطابقاً للحقيقة والواقع ومترها من شبهة الإكراه ومن ثم تعول المحكمة عليه في قضائها وتشيح المحكمة عن هذا الدفاع جملة وتفصيلاً ولا تعول المحكمة على انكار المتهم الأول بجلسة المحاكمة وادعائه أنه تعرض للضرب بقسم الشرطة وأن الاعتراف كان نتيجة إكراه لا طمئناً لها إلى أدلة الثبوت السابقة وإلى أن المتهم الأول اعترف أمام النيابة العامة دون أن يذكر هذا المتهم أمامها أن ثمة إكراها قد وقع عليه وأن هناك إكراه معنوي تمثل في بقاء المتهم الأول من ٧/٥ حتى ١٤/٧/١٩٩٢ في قبضة المباحث ومما يجعل المحكمة تشيح عن ما ادعاه المتهم الأول ودفاعه كمحاولة يائسة للنكول عن اعترافه الذي تأيد بأدلة الثبوت السابقة ما يلي : (١) أن المتهم الأول قرر بمحضر معاينة النيابة بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٢ بارتكابه والمتهم الثاني للحادث بعد مضي أربعة أيام من اعترافه بالتحقيقات بالنيابة العامة لدى استجوابه بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٢ ولم يذكر أمامها أن ثمة إكراها قد وقع عليه أو أنه كان تحت قبضة المباحث طوال تلك الفترة . (٢) أن المتهم الأول حضر جلسة تجديد الحبس بتاريخ ٢٥/٧/١٩٩٣ ولم يذكر الدفاع الحاضر معه بالجلسة أن ثمة إكراه وقع على المتهم أو أنه كان محتجزاً دون وجه حق ولم يدفع بطلان الاعتراف وكذلك بجلسات ١/٨/١٩٩٣ ، ٢٩/٨/١٩٩٢ ، ١٢/١٠/١٩٩٢ ، ٩/١٠/١٩٩٢ ، ٢٥/١٠/١٩٩٢ ، ولو كان المتهم الأول قد تعرض لثمة إكراه مادي أو معنوي وقع عليه لبادر الدفاع إلى الكشف في هذه الإصابات وطلب تحقيق واقعة القبض بدون وجه حق وإبداء هذا الدفاع وإثباته بمحضر الجلسات وهو ما لم يحدث . (٣) لم يشتمن الأوراق أن الدفاع تقدم بطلب إلى النيابة العامة لإثبات أن هناك ثمة إكراه مادي أو معنوي تعرض له المتهم الأول يبطل الاعتراف الوارد على لسانه بمحضر التحريات وبتحقيقات النيابة العامة ، ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفض الدفع بطلان الاعتراف وتعتبر المحكمة ما أثاره الدفاع في هذا

الخصوص قول مرسل ولم يقدم دليل على صحته مما يتعين الالتفات عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - عملا بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية - ان الاعتراف الذى يعول عليه يتحتم أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر تحت وطأة الاكراه أو التهديد به كائنا ما كان قدره ، وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الاكراه فى استدلال سائغ ، وإذا كان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاستناده إلى الدليل المستمد من اعتراف الطاعن الأول بتحقيق النيابة العامة ليس من شأنه أن يؤدى إلى إهدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الاعتراف لصدوره وليد اكراه لما يمثله من صمادة لدفاع الطاعن الأول قبل أن ينحسم أمره لأنه لا يصح فى منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع بطلان الاعتراف الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليدا لإكراه باطمئنانه إلى هذا الاعتراف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الاعتراف أمامها أنه كان مكرها عليه ، مادام أنه ينازع فى صحة ذلك الاعتراف أمام تلك الجهة .

٣. من المقرر أن سكوت الطاعن عن الاقتضاء بواقعة الإكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما ذهب الحكم - ليس من شأنه أن ينفى حتما وقوع الاكراه فى أية صورة من صور مادية كانت أم أدبية .

٤. من المقرر أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب .

٥. من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن الأول وللطاعن الثاني لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : قتلا عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم المصمم على قتله وترصده الأول في المكان الذي أيقن سلفا ترده عليه واستدرجه إلى السيارة التي يتولى قيادتها وشمل مقاومته بعد أن دس لع مادة مخدرة "أقراص الأتيفان" بمشروب احتساه ونقله إلى حيث كان ينتظره الثاني ودلفا به لطريق خال وألقيا به في التربة المجاورة لذلك الطريق وقذفا راسه بالأحجار قاصدين من ذلك ازهاق روحه فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أدوت بحياته وقد تقدمت تلك الجناية جنائية أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سالف الذكر سرقا المبلغ النقدي المبين قدرا بالتحقيقات والمملوك للمجنى عليه سالف البيان بشراب احتساه فتلا بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة على النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات الجزيرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة وادعى مدنيا قبل الطاعنين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قررت إحالة الأوراق إلى فضيلة مفتي الجمهورية بشأن الطاعن الأول وحددت جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ١ ، ٣١٥ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للطاعن للثاني أولا : ياجملع

الآراء بمعاقبة الطاعن الأول بالاعدام . ثانيا : بمعاقبة الطاعن الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأيها الخ

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة وإن عرضت القضية على محكمة النقض طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم بعد ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون سالف الإشارة طلبت فيها اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم تعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية سرقة بالإكراه ، قد شلبه الفساد في استدلال ، ذلك بأن استند في قضائه إلى اعترافه بتحقيقات النيابة العامة رغم بطلانه لصدوره وليد اكراه وقع عليه وأطرح دفعه في هذا الشأن بما لا يصلح لإطراحه وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعات الدعوى ومضمون الأدلة التي استند إليها في قضائه ومن بينها اعتراف الطاعن الأول بتحقيقات النيابة العامة حصل دفع الطاعن الأول ببطلان اعترافه في قوله " قرر المتهم الأول أنه تعرض للضرب بقسم الشرطة وأن الاعتراف كان نتيجة اكراه " ثم رد على هذا الدفع بقوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان اعتراف المتهم الأول وأنه كان نتيجة اكراه وعدم صدق اعترافه وأن ماديات الدعوى تخالف اعترافه وتصويره للحادث فمردود

عليه بأن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزور إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه أو صدر منه على إثر إجراء باطل بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تطمئن تمام الاطمئنان الى صحة اعتراف المتهم الأول في تحقيقات النيابة العامة وأنه كان عن طواعية واختيار وجاء مطابقا للحقيقة والواقع ومترها من شبهة الاكراه ومن ثم تعول المحكمة عليه في قضائها وتشيح المحكمة عن هذا الدفاع جملة وتفصيلا ولا تعول المحكمة على انكار المتهم الأول بجلسة المحاكمة وادعائه أنه تعرض للضرب بقسم الشرطة وأن الاعتراف كان نتيجة اكراه لا طمئناها إلى أدلة الثبوت السابقة وإلى أن المتهم الأول اعتراف أمام النيابة العامة دون أن يذكر هذا المتهم أمامها أن ثمة اكراها قد وقع عليه وأن هناك اكراه معنوي تمثل في بقاء المتهم الأول من ٧/٥ حتى ١٩٩٢/٧/١٤ في قبضة المباحث ومما يجعل المحكمة تشيح عن ما ادعاه المتهم الأول ودفاعه كمحاولة يائسة للنكول عن اعترافه الذي تأيد بأدلة الثبوت السابقة ما يلي : (١) أن المتهم الأول قرر بمحضر معاينة النيابة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠ بارتكابه والمتهم الثاني الحادث بعد مضي أربعة أيام من اعترافه بالتحقيقات بالنية العامة لدى استجوابه بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٦ ولم يذكر أمامها أن ثمة اكراها قد وقع عليه أو أنه كان تحت قبضة المباحث طوال تلك الفترة . (٢) أن المتهم الأول حضر جلسة تجديد الحبس بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ ولم ذكر الدفاع الحاضر معه بالجلسة أن ثمة اكراه وقع على المتهم أو أنه كان محتجزا دون وجه حق ولم يدفع بطلان الاعتراف وكذلك بجلسات ١٩٩٢/٨/١ ، ١٩٩٢/٨/٢٩ ، ١٩٩٢/١٠/١٢ ، ١٩٩٢/١٠/١٩ ، ١٩٩٢/١٠/٢٥ ، ولو كان المتهم الأول قد تعرض لثمة اكراه مادي أو معنوي وقع عليه لبادر الدفاع إلى الكشف عن هذه

الاصابات وطلبت تحقيق واقعة القبض بدون وجه حق إبداء هذا الدفاع واثباته بمحاضر الجلسات وهو ما لم يحدث . ٣) لم يثبت من الأوراق أن الدفاع تقدم بطلب إلى النيابة العامة لاثبات أن هناك ثمة اكراه مادي أو معنوي تعرض له المتهم الأول يبطل الاعتراف الوارد على لسانه بمحضر التحريات وبتحقيقات النيابة العامة ، ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفض الدفع بطلان الاعتراف وتعتبر المحكمة ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص قول مرسل ولم يقدم دليل على صحته مما يتعين الالتفات عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - عملاً بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية - أن الاعتراف الذي يعول عليه يتحتم أن يكون اختيارياً ، وهو لا يعتبر ذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر تحت وطأة الاكراه أو التهديد له كائنا ما كان قدره ، وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بمحصله وأن تنفى قيام هذا الإكراه في استدلال سائغ ، وإذا كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لاستناده الى الدليل المستمد من اعتراف الطاعن الأول بتحقيق النيابة العامة ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الاعتراف لصدوره وليد اكراه لما يمثل من مصادرة لدفاع الطاعن الأول قبل أن ينحسم أمره لأنه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع بطلان الاعتراف الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه باطمئنانه إلى هذا الاعتراف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الاعتراف أمامها أنه كان مكرها عليه ، مادام أنه ينازع في صحة ذلك الاعتراف أمام تلك الجهة ، كما أن سكوت الطاعن عن الإفضاء بواقعة الإكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما ذهب الحكم - ليس من شأنه أن ينفي حتما وقوع الإكراه في أية صورة من صور مادية كانت أم أدبية ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن يوصف بأنه جاء

متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالإدانة - ضمن ما استند إليه من أدلة - إلى اعتراف الطاعن الأول فإنه يكون فضلا عن فساده فى الاستدلال معيبا بالقصور فى التسيب بما يبطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية ضمانات متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعن الأول وللطاعن الثانى لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه طعن الأول أو أوجه طعن الثانى .

الطعن رقم ٤٦٤٦٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذى أصدر الشيك فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهي تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديرا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك ، ومن ثم فإن التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة اصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه ، كما أن المظهر لا يعتبر شريكا للساحب لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم إلا إذا ثبت أنه اشترك معه - بأى طريق من طرق الاشتراك - فى اصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت فى حق المظهر أركان هذه الجريمة .

٢. لما كان من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهير الدفع بما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه الى المظهر إليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره : لما كان ذلك ، فإن صفة المدعى بالحق المدنى باعتباره المظهر إليه الأخير فى تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وفى المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع

الضرر المباشر عليه ولا يكون الحكم المطعون فيه معيبا إذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه دفاعا قانونيا ظاهر البطلان .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم الدرب الأحمر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب - وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بجس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بمئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بجس المتهم ستة أشهر مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذي اصدر الشيك فهو الذي خلق أداة الوفاء ووضعها في التداول وهي تتم بمجود اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديرا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك ، ومن ثم فإن التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه ، كما أن المظهر لا يعتبر

شريكا للساحب لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم إلا إذا ثبت أنه اشترك معه - بأي طريق من طرق الاشتراك - في إصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصبا متى ثبت في حق المظهر أركان هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن هو صاحب الشيك موضوع الدعوى - وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه - ومن ثم فإن نعيه بانتفاء صفته فيها يضحى غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته - بما لا يمارى فيه الطاعن - أن الشيك موضوع الدعوى صادر من الطاعن بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه مسحوبا على بنك مصر فرع الأزهر وأنه صادر لأمر حامله - حسبما جاء بمذكرة اسباب الطعن - وأن المستفيد الأول من الشيك هو الذى ظهره إلى المطعون ضده والذى تقدم إلى البنك لصرف قيمته فأفاده بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن وإلزامه بالتعويض المؤقت المطالب به . لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص مهين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تطهير الدفع بما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . لما كان ذلك ، فإن صفة المدعى بالحق المدنى باعتباره المظهر إليه الأخير في تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وفي المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليه ولا يكون الحكم المطعون فيه معيبا إذا هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه دفاعا قانونيا ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٦

١. لما كان تحقيق الحرية لإنسانية المصرى هدفا أساسيا تضمنته وثيقة إعلان دستور جمهورية مصر العربية ، وكانت مراقبة وتسجيل المحادثات السلكية واللاسلكية والأحداث الشخصية إجراء مرذولا يعتبر انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة انتقاصا من الأصل في الحرية الشخصية التى سجلها الدستور فى المادة ٤١ منه باعتبارها حقا طبيعيا للإنسان لا يجوز الإخلال به أو تقييده بالمخالفة لأحكامه ، وكان الدستور إذ كفل فى صلبه حرمة الحياة الخاصة بما تشمله من حرمة الحديث ضد تسجيله قد قرنها بضمانات اجرائية توازن بين حق الفرد فى الحرية من ناحية وحق الجماعة فى الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى ، وليوفر لها الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، بما نص عليه فى المادة ٤٥ منه أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون " ، وانفاذا للضمانات الدستورية فإن قانون الاجراءات الجنائية فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٦ منه المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين فى القوانين القائمة لم يجر هذا الإجراء إلا إذا كانت هناك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن يكون بناء على أمر مسبب من القاضى الجزئى ولمدة محددة ، ومفاد ذلك ألا يسمح بهذا الاجراء لمجرد البلاغ أو الظنون والشكوك أو البحث عن الأدلة وإنما عند توافر أدلة جادة تقتضى تدعيمها بنتائج هذا الاجراء ، وليحول المشرع بهذه

الضمانات المتكاملة دون اتخاذ هذا الاجراء لدواع وهمية أو اساءة استعماله فلا يكون إلا لضرورة تفرضها فاعلية العدالة الجنائية وما تقتضيه من تأكيد الأدلة المتوافرة بضبط ما يفيد في كشف الحقيقة في الجرائم ، وعلى تقدير أن القضاء إذ يقدر توافر هذه الأدلة وتلك الضرورة هو الحارس الطبيعي للحريات والحرملت في مواجهة كل صور التحكم والتسلط والتحامل والعاصم لها دون أى تعد عليها أن عبث بها أو جموح ينال منها .

٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بمراقبة وتسجيل المحادثات السلوكية والسلوكية والأحداث الشخصية وإن كان موكولا لسلطة التحقيق والى القاضى الجزئى المنوط به اصدار الإذن ، إلا أن الأمر فى ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع بغير معقب لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، كما أن بطلان الإذن يبنى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه وكل اجراء تال له يكون مبنا عليه أو متفرعا عنه ، وتقدير الصلة بين الإذن الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاقحام والاجراءات التالية له من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب مادام التدليل عليها سائغا ومقبولا .

٣. من المقرر أن عناصر الركن المادى لجريمة الاتجار بالنفوذ المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات هى التذرع بالنفوذ الحقيقى أو المزعوم الذى يمثل السند الذى يعتمد عليه الجانى فى أخذه أو قبوله أو طلبه الوعد أو العطية إذ يفعل ذلك نظير وعده لصاحب الحاجة فى أن يستعمل ذلك النفوذ ، كما أن المقصود بلفظ النفوذ هو ما يعبر عن كل امكانية لها التأثير لدى السلطة العامة مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب سواء أكان مرجعها مكانة رئاسية أو اجتماعية أو سياسية وهو أمر يرجع إلى وقائع كل دعوى حسبما يقدره قاضى الموضوع وأن تكون الغاية من هذا التذرع الحصول أو محاولة الحصول من السلطة العامة أو أية

جهة خاضعة لإشرافها على مزية أيا كانت ، شريطة أن تكون المزية المستهدفة ممكنة التحقيق ، فإن كانت غير ممكنة عدت الواقعة نصبا متى توافرت أركانها .

٤. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة الاتجار بالنفوذ - فضلا عن ابطاله إذن المراقبة والتسجيل والتفتيش وما ترتب عليهما - على ما ثبت لديه من عدم ادعائه أنه صاحب سلطة يتسلط بها أو نفوذ يؤثر به على رئيس مباحث التهريب من الضرائب والرسوم ببور سعيد أو من حكمه من العاملين معه ، وأن وظيفة المطعون ضده المذكور ليست لها إمكانية التأثير لدى أى من رجال المباحث هؤلاء بما يجعله يستجيب لما هو مطلوب من اصدار قرار لصالح المطعون ضده الثانى . فضلا عن استحالة تحقق المزية للأخير لسبق تحرير تقرير فى غير صالحه بعث به محرره رئيس المباحث إياه قبل الواقعة بشهرين إلى الإدارة العامة لمباحث التهريب من الضرائب والرسوم بوزارة الداخلية ، ولا يمكنه استرجاعه أو العدول عنه ، وأثبت الحكم بذلك خلو الواقعة من عنصرى التذرع بالنفوذ والسبب بما ينتفى معه الركن المادى لجريمة الاتجار بالنفوذ ، كما تساند تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضده المذكور من تهمة النصب إلى خلو الأوراق من عنصرى الاحتيال وعلاقة السببية بين الاحتيال والاستيلاء على مال الجنى عليه ، بما تضحى معه هذه الجريمة لا قيام لها ، فهذا حسبه فى التدليل على عدم توافر أركان الجريمتين المسندتين إليه .

٥. من المقرر أنه يكفى ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كفى يقضى له بالبراءة إذ المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على اسباب تحمله .

٦. من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفى وحدها لحمله .

٧. من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ولأن في اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضدّهما بأنهما أولا : المتهم الأول : (أ) طلب وأخذ لنفسه عطية لاستعمال نفوذ حقيقي لمحاولة الحصول على قرارات ومزايا من سلطة عامة بأن طلب من مبلغ خمسة آلاف جنيه أخذ منه أربعة آلاف جنيه مقابل استغلال نفوذه لدى مباحث التهريب من الضرائب والرسوم من خلال صلته بالضابطين والعاملين بها وصولا إلى استصدار قرار بعدم وجود مخالفات ضريبية متعلقة بنشاطه التجاري حال كون المتهم المذكور موظفا عموميا عقيد ب ورئيس فرع العلاقات العامة ب ، (ب) توصل إلى الاستيلاء على نقود باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهان الناس بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن استولى على مبلغ نقدي قدره تسعة عشر ألف جنيه مملوكا ل بزعم تسليمه لضابط بمباحث التهريب من الضرائب والرسوم إلا أنه احتفظ به لنفسه بعد أن قدم له تأييدا لزعمه ورقة واردا بها تفاصيل نشاطه التجاري وذكر له على خلاف الحقيقة أن العقيد أعد تقريرا عن فحص نشاطه التجاري على أساس عدم وجود مخالفات لديه ، وأن العقيد تولى إعادة فحص نشاطه التجاري ضمن لجنة انتهت في تقريرها لذات النتيجة . ثانيا : المتهم الثاني : قدم عطية لموظف عام لاستغلال نفوذه لمحاولة الحصول على قرارات ومزايا من سلطة عامة بأن قدم للمتهم الأول مبلغ أربعة آلاف جنيه مقابل استغلال نفوذه لدى مباحث التهريب من الضرائب والرسوم من خلال صلته بالضابطين والعاملين بها وصولا إلى استصدار

قرار بعدم وجود مخالفات ضريبية متعلقة بنشاطه التجارى ، وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً . أولاً : بىطلان إذن النيابة المؤرخين ١٣ من يولية ، ١٧ من يولية سنة ١٩٨٦ لانعدام التحريات . ثانياً : براءة المتهمين مما أسند إليهما .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما الأول من تهمة الاتجار بالنفوذ والنصب والثانى من تهمة تقديم رشوة إلى موظف عمومى قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب والخطأ فى الاسناد والتناقض ، ذلك أنه تساند فى قضائه بىطلان إذن المراقبة والتسجيل وإذن التفتيش المنبئ عليه الى انعدام التحريات رغم أنه يجوز اصدار الإذن لأى بلاغ أو عناصر أخرى ، وأقام قضاءه براءة المطعون ضده الأول على عدم توافر أركان الجريمة المسندتين إليه رغم أن ما ساقه لا يكفى للتدليل على عدم توافرها ، واستخلص من أقواله أن المبالغ التى تسلمها إنما كانت على سبيل الأمانة رغم أن الثابت بأقواله فى التحقيقات علمه أن المطعون ضده الثانى كان يسلمها له استغلالاً لصلته بأحد ضابط مباحث التهرب من الضرائب والرسوم تحقيقاً لمصلحة له ، وقضى براءة المطعون ضده الثانى لتوافر شروط الاعفاء فى حقه رغم ما انتهى إليه من عدم توافر أركان جريمة استغلال النفوذ فى حق المطعون ضده الأول ، هذا إلى اغفاله التعرض لأقوال الشهود واعتراف المتهم الثانى وبعض الأدلة الأخرى ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه انتهى الى صحة الدفع بىطلان الإذن المؤرخ ١٣ من يولية سنة ١٩٨٦ بمراقبة وتسجيل المحادثات السلكية واللاسلكية للمطعون

ضدهما والأحداث الشخصية بينهما وإذن التفتيش المؤرخ ١٧ من يولييه سنة ١٩٨٦ وما ترتب عليهما على ما نصه " وحيث إنه بالنسبة للدفع ببطلان إذن النيابة المؤرخ ١٣/٧/١٩٨٦ لانعدام التحريات فهو دفع في محله لأنه بالرجوع الى محضر التحريات الذى حرره عضو الرقابة الإدارية بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٦ نجد أنه أثبت فيه أنه بالنسبة لبلاغ عن طلب العقيد رئيس مكافحة التهرب الضريبى لمبلغ خمس وعشرين ألف جنيه على سبيل الرشوة عن طريق العقيد بالقوات المسلحة نظير عدم فحص اعمال شركته بواسطة إدارة مكافحة التهرب الضريبى فقد قام بإجراء التحريات اللازمة حيث تبين أن العقيد يعمل رئيس مكافحة التهرب الضريبى والجمركى بـ وأن العقيد يعمل رئيس العلاقات العامة بـ بـ ورقم تليفون المنزل ، وهذا الذى اثبتته عضو الرقابة الإدارية لا يعتبر بأى حال من الأحوال تحريات لأنه أثبت ما تلقاه على لسان المبلغ مكتفيا بالاسم والوظيفة فضلا عن أنه ذكر صراحة عند سؤاله بالتحقيقات صفحتى ١١٠ ، ١٢٠ أنه لم يجر أية تحريات فى هذا الشأن خشية أن يتنبه أحد من العاملين فى مباحث مكافحة التهرب الضريبى فلا يساعد هذا الأمر على كشف الجريمة وتقوية الدليل ، ومن ثم يتعين القضاء ببطلان هذا الإذن لانعدام التحريات ، وأنه بالنسبة للدفع ببطلان إذن النيابة المؤرخ ١٧/٧/١٩٨٦ لابتئانه على الإذن الأول فهو أيضا فى محله ذلك أنه بالرجوع إلى هذا الإذن يتبين أنه أثبت فيه أن أطلع على المحضر المحرر بمعرفة وعلى الإذن السابق إصداره والمؤرخ ١٣/٧/١٩٨٦ ، والذى انتهت المحكمة آنفا بطلانه لانعدام التحريات ، فمن ثم يكون قد بنى على إذن باطل فهو باطل أيضا . لما كان ذلك ، وكان تحقيق الحرية لإنسانية المصرى هدفا أساسيا تضمنته وثيقة اعلان دستور جمهورية مصر العربية ، وكانت مراقبة وتسجيل المحادثات السلكية واللاسلكية والأحداث

الشخصية إجراء مردولا يعتبر انتهاكا لحرمة الحياة الخاصة انتقاصا من الأصل في الحرية الشخصية التي سجلها الدستور في المادة ٤١ منه باعتبارها حقاً طبيعياً للإنسان لا يجوز الإخلال به أو تقييده بالمخالفة لأحكامه ، وكان الدستور إذ كفل في صلبه حرمة الحياة الخاصة بما تشتمله من حرمة الحديث ضد تسجيله قد قرنها بضمانات اجرائية توازن بين حق الفرد في الحرية من ناحية وحق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى ، وليوفر لها الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية ، بما نص عليه في المادة ٤٥ منه أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقاً لأحكام القانون " ، وانقذا للضمانات الدستورية فإن قانون الإجراءات الجنائية في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٦ منه المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمنان حريات المواطنين في القوانين القائمة لم يجز هذا الاجراء إلا إذا كانت هناك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن يكون بناء على أمر مسبب من القاضي الجزئي ولمدة محددة ، ومفاد ذلك ألا يسمح بهذا الإجراء لمجرد البلاغ أو الظنون والشكوك أو البحث عن الأدلة وإنما عند توافر أدلة جادة تقتضي تدعيمها بنتائج هذا الاجراء ، وليحول المشرع بهذه الضمانات المتكاملة دون اتخاذ هذا الاجراء لدوافع وهمية أو اساءة استعماله فلا يكون إلا لضرورة تفرضها فاعلية العدالة الجنائية وما تقتضيه من تأكيد الأدلة المتوافرة بضبط ما يفيد في كشف الحقيقة في الجرائم ، وعلى تقدير أن القضاء إذ يقدر توافر هذه الأدلة وتلك الضرورة هو الحارس الطبيعي للحرريات والحرمانات في مواجهة كل صور التحكم والتسلط والتحاميل والعاصم لها دون أى تعد عليها أو عبث بها أو جموح ينال منها . لما كان ذلك ، ولم يكن لإذن المراقبة والتسجيل في الدعوى من ركيزة

سوى تحريات الشرطة ، وكانت المحكمة قد أبطلت هذا الإذن لما تبينه من واقع محضر التحريات وأقوال محرره من انه لم يجر أية تحريات مما يبطل الإذن المرتكن إليها ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، ويبطل كذلك إذن التفتيش الذى بنى عليه والدليل المستمد منه ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بمراقبة وتسجيل المحادثات السلوكية واللاسلكية والأحداث الشخصية وإن كان موكولا لسلطة التحقيق ولى القاضى الجزئى المنوط به اصدار الإذن ، إلا أن الأمر فى ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع بغير معقب لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، كما أن بطلان الإذن ينبنى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه وكل اجراء تال له يكون مبنا عليه أو متفرعا عنه ، وتقدير الصلة بين الإذن الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاقحام والاجراءات التالية له من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب مادام الدليل عليها سائغا ومقبولا - كما هو الحال فى الدعوى - فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت عناصر الركن المادى لجريمة الاتجار بالنفوذ المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات هى التذرع بالنفوذ الحقيقى أو المزعوم الذى يمثل السند الذى يعتمد عليه الجانى فى أخذه أو قبوله أو طلبه الوعد أو العطية إذ يفعل ذلك نظير وعده لصاحب الحاجة فى أن يستعمل ذلك النفوذ ، كما ان المقصود بلفظ النفوذ هو ما يعبر عن كل امكانية لها التأثير لدى السلطة العامة مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب سواء أكان مرجعها مكانة رئاسية أو اجتماعية أو سياسية وهو أمر يرجع إلى وقائع كل دعوى حسبما يقدره قاضى الموضوع وأن تكون الغاية من هذا التذرع الحصول أو محاولة الحصول من السلطة العامة أو أية جهة خاضعة لاشرافها على مزية أيا كانت ، شريطة أن تكون المزية المستهدفة ممكنة التحقيق ، فإن كانت غير ممكنة عدت الواقعة نصبا متى توافرت أركانها ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون

ضده الأول من تهمة الاتجار بالنفوذ - فضلا عن ابطاله إذن المراقبة والتسجيل والتفتيش وما ترتب عليهما - على ما ثبت لديه من عدم ادعائه أنه صاحب سلطة يتسلط بها أو نفوذ يؤثر به على رئيس مباحث التهرب من الضرائب والرسوم بيسور سعيد أو من في حكمه من العاملين معه ، وأن وظيفة المطعون ضده المذكور ليست لها امكانية التأثير لدى أى من رجال المباحث هؤلاء بما يجعله يتسجيب لما هو مطلوب من اصداره قرار لصالح المطعون ضده الثاني ، فضلا عن استحالة تحقق المزية للأخير لسبق تحرير تقرير في غير صالحه بعث به محرره رئيس المباحث إياه قبل الواقعة بشهرين إلى الإدارة العامة لمباحث التهرب من الضرائب والرسوم بوزارة الداخلية ولا يمكنه استرجاعه أو العدول عنه ، وأثبت الحكم بذلك خلو الواقعة من عنصرى التذرع بالنفوذ والسبب بما ينتفى معه الركن المادة لجريمة الاتجار بالنفوذ ، كما تساند تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضده المذكور من تهمة النصب إلى خلو الأوراق من عنصرى الاحتيال وعلاقة السببية بين الاحتيال والاستيلاء على مال المجنى عليه ، بما تضحى معه هذه الجريمة لا قيام لها ، فهذا حسبه فى التدليل على عدم توافر أركان الجريمتين المسندتين إليه ، هذا إلى أنه لما كان يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم كلا يقضى له بالبراءة إذ المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على اسباب تحمله ، وكان الحكم قد تساند كذلك تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضدهما ببراءة المطعون ضدهما فى واقعة الدعوى برمتها وعدم اطمئنانه إلى أدلة الثبوت فيها للأسباب السائغة التى أوردتها والتى تكفى لحمل النتيجة التى انتهى إليها ، فإنه يكون قد استقام على ما يحمله بالنسبة إلى المطعون ضدهما كليهما ، ولا يجدى الطاعة - من بعد - ما تنعاه على الحكم من خطئه فيما استخلصه من اقوال المطعون ضده الأول أو تخطئه فى دعامة أخرى بالنسبة لما قضى به من براءة المطعون ضده الثانى ، لأن تعيب الحكم فى ذلك - على فرض صحته -

يكون غير منتج مادام أنه قد تساند الى دعامات اخرى صحيحة تكفى لحمله ، إذ من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى وحدها لحمله ، ولا يقدح في سلامة الحكم سكوته عن التعويض لبعض أدلة الاقحام ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ولأن في اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم ، لما كما ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٣٤٧٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٦

١. إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الإذن بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق ، وكان عدم إيراد اسم الطاعن كاملا وسنه وحرفته في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما ضمنه من تحر طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ولم يدع أنه من الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم .

٢. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم معقولية تصوير الواقعة وأنه كان في مكانه التخلص من جسم الجريمة قبل ضبطه ينحل إلى جدل موضوعي

في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٤. لما كان مجرد التأخير في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحرير المواد المخدرة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ويكفى أن تقتنع المحكمة - من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه وقد اباح القانون للمحقق أن يباشر مثل هذه الاجراءات من اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعي بشأن ما شاب اجراءات التحرير من عيوب ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٥. من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اجراءات تحرير المضبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم يصل إليها العبث الأمر المتحقق في واقعة الدعوى .

٦. لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثير شيئا أمام محكمة الموضوع بشأن اختلاف العينة التي أرسلت للتحليل عن تلك التي تم ضبطها ولم يطلب اجراء تحقيق في شأنه فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره أمامها .

٧. لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار واستفاه ثبوتاً في حق الطاعن من التحريات التي اسفرت عن احراز وحيازة الطاعن لمواد مخدرة بكميات كبيرة وكذا أدوات التقطيع والوزن وضبط كمية من المواد المخدرة مقطعة على أشكال وأحجام مختلفة وكان الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلاً سائفاً فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير اساس .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما أولا : المتهمان ألفا تشكيلا عصايل بغرض الاتجار في المواد المخدرة داخل البلاد في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا: المتهم الأول (الطاعن) أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (أفيون وحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا حالة كونه قد سبق الحكم عليه في قضية مماثلة من قبل ، وأحالة إلى محكمة جنابات لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ١/٣٤ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر والأدوات المضبوطة باعتبار ان احرار وحيازة المخدر مجرد من القصور وبرأته عن التهمة الأولى .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احرار وحيازة جوهرين مخدرين بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لقصورها في بيان اسمه كاملا وسنه وحرفته ، وجاء رد الحكم على الدفع قاصرا غير سائغ كما دفع بعدم معقولة تصوير شاهدي الإثبات للحادث إذ ليس يعقل أن يظل المتهم محرزا للمخدر ولا يتخلص منه رغم علمه بقدم رجال الشرطة إلى بلدته - فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع ، ولم يلتفت الحكم أيضا إلى ما أثاره الدفاع بشأن ما شاب اجراءات التحريز من عيوب منها التأخير في اجرائه واجرائه في غيبة المتهم وإغفال

تحرير أدوات التقطيع والوزن وبشأن اختلاف العينة التي أرسلت للتحليل عن تلك التي تم ضبطها رغم ما ساقه من قرائن تؤكد صحته واخيرا فقد استدل الحكم على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن من ضبط ادوات التقطيع والوزن وهي عناصر لا تكفى لإثبات توافر ذلك القصد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بيه واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الإذن بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل صابت بالأوراق ، وكان عدن إيراد اسم الطاعن كاملا وسنه وحرفته في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحرر طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ولم يدع أنه من الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق وهو ما لم يخطئ الحكم تقديره ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وحتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال

الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم معقولية تصوير الواقعة وأنه كان في امكانه التخلص من جسم الجريمة قبل ضبطه ينحل مجادلتهما فيه أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مجرد التأخير في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحرير المواد المخدرة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل أنه حصل منه وقد اباح القانون للمحقق أن يباشر مثل هذه الاجراءات من اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعي بشأن ما شاب اجراءات التحرير من عيوب ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض هذا فضلا عما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من ان اجراءات تحرير المضبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم يصل إليها العبث الأمر المتحقق في واقعة الدعوى ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا أمام محكمة الموضوع بشأن اختلاف العينة التي أرسلت للتحليل عن تلك تم ضبطها ولم يطلب اجراء تحقيق في شأنه فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار واستفاه ثبوتا في حق الطاعن من التحريات التي أسفرت عن احرار وحيازة الطاعن لمواد مخدرة بكميات كبيرة وكذا أدوات التقطيع والوزن وضبط كمية من المواد المخدرة مقطعة على اشكال واحجام مختلفة ، وكان الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير اساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٦

١. لما كان الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع اسبابا لطعنه ، ومن ثم تعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٢. من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من الأمور الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خبرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل اسبابا سائغة تبني عليها قضاءها برفض هذا الدفاع ، وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس اطراحه دفاع الطاعنة على أنه مجرد قول مرسل لا دليل عليه بالأوراق - على خلاف الثابت بالأوراق ولم يعرض للشهادات الطبية المقدمة من الطاعنة ودلائلها ، وكان دفاع الطاعنة على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لأنه ينبئ عليه - إن صح أن الطاعنة مصابة بآفة عقلية - امتناع عقابها عن الأفعال المسندة إليها ارتكابها ، فإنه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على اساس سليم أن تحقق دفاع الطاعنة عن طريق المختص فيها للبت في حالتها العقلية وقت وقوع الفعل أو تطرحه بأسباب سائغة ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنة في سلامة قواها العقلية تتضمن في ذاتها المطالبة الجازمة بتحقيق دفاعها والرد عليه بما يفنده ، أما وهي لم تفعل واكتفت بما قالته في هذا الشأن ، فإن

الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث
باقى اوجه الطعن ، وذلك بالنسبة إلى الطاعنة الأولى والطاعن الثانى الذى لم يقبل
طعنه شكلا ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة للمحكوم عليهما الثالثة
والرابع فإنهما لا يفيدان من نقضه ، لأن المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز
للمحكوم عليه الطعن بالنقض فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات ،
ومن لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه اثره .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلاما من : (١) (طاعنة) ، (٢)
..... (طاعن) ، (٣) (٤) بأهم المتهمون جميعا
أولا : اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنائيات التزوير والاستعمال
وجنح النصب بأن شكلوا فيما بينهم عصابة لهذا الغرض واتحدت إرادتهم على
ارتكاب هذه الجرائم بأن اتفقوا على تأجير السيارة رقم ملاكى القاهرة
وقاموا باصطناع رخصة تسيير مزورة للمتهمة الأولى وتصرفوا فيها بالبيع تصرف
المالك لها على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : اشتركوا بطريق الاتفاق فيما بينهم فى
ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو رخصة تسيير السيارة رقم ملاكى القاهرة
، وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اتفقوا على انشائها على غرار الرخص الصحيحة
وقام المتهم الثانى بملئها ومهرها بتوقيعات نسبها زورا للموظفين بوحدة تراخيص
مرور الوايلى وبصم عليها ببصمة خاتم مزورة عزاها زورا إلى خاتم الجهة سالفة
الذكر فتمت الجريمة بناء على ذلك . ثالثا : اشتركوا بطريق الاتفاق فيما بينهم
وبطريق المساعدة مع موظف عام حسن النية هو الموثق بمأمورية توثيق
الوايلى فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر التصديق على عقد البيع رقم

..... لسنة الوائلى فى محرر رسمى هو محضر المختص بوظيفته ، وكان ذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بان اتفقوا على أن تتحل الأولى اسما وهما والذى اثبت برخصة التسيير موضوع التهمة الثانية وهو ومثلت أمام الموثق سالف الذكر وقدمت إليه الرخصة موضوع التهمة الثانية وبطاقة مزورة تثبت شخصيتها المتحلة واقرت امامه ببيع السيارة سالفه البيان للمجنى عليه فأجرى الموظف التوثيق وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . رابعا : زوروا بواسطة الغير خاتم إحدى الجهات الحكومية (خاتم شعار الجمهورية) الخاص بوحدة تراخيص مرور الوائلى ، وكان ذلك بطريق الصدق اليدوى والتجيز واستعملوه بأن بصموا به الرخصة موضوع التهمة الأولى مع علمهم بتزويره . خامسا : توصلوا الى الاستيلاء على المبالغ النقدية المينة بالتحقيقات والملوكة لـ بأن اتفقوا على أن تقوم التهمة الأولى بالتصرف سالف الذكر بالبيع فى السيارة رقم ملاكى القاهرة مع أنها غير مالكة لها وليس لها حق التصرف فيها . التهمة الأولى أولا : استعملت المحررين المزورين موضوع التهمة الثانية والثالثة بأن قدمت الرخصة موضوع التهمة الثانية إلى مأمورية توثيق الوائلى وقدمت عقد البيع الموثق موضوع التهمة الثالثة لـ مع علمها بتزويرها على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : ارتكبت تزويرا لمحررين عرفيين هما عقدى البيع الابتدائى المؤرخين ، بأن انتحلت شخصيته وهمة هى ووقعت عليهما بهذا الاسم المتحل بما يفيد بيع السيارة رقم ملاكى القاهرة لـ واستعملتهما بأن قدمتهما إليه مع علمها بتزويرهما على النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأولى والثانى وغايبا للثالثة والرابع عملا بمواد ٤٠/٣-٤١ ، ٤٢ ، ٤٨/١ ، ٢٠٦/٣-٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٣٣٦/١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة

٣٢ من ذات القاهرة بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس نوات عما اسند إليهم .

فطعن المحكوم عليهما الأولى والثاني في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ، ومن ثم تعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة الأولى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأب - بجرائم الاشتراك في الاتفاق الجنائي والنصب وتقليد أختام والتزوير واستعمال محررات مزورة قد شابه القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعنة دفعت بأنها مصابة بآفة عقلية تمتنع معها مسئوليتها الجنائية ، ودلت على ذلك بشهادات مرضية قدمتها للمحكمة ، ورد الحكم عليها بما لا يصلح ردا ، ويخالف الثابت بالأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة دفع بأنها مريضة وتعاني من حالة انفصام ، وقدم للتدليل على ذلك - على ما يبين من المفردات المضمومة - صورة ضوئية لشهادة طبية مؤرخة صادرة من مستشفى ثابت بها أنها تعاني من بؤرة صرع في الجزئ الأمامي والصدفي والجدارى في المخ مع انتشار هذه البؤرة في المخ كله ، وصورة من أورنيك صادر من مصلحة السجون بتاريخ ثابت به أن الطاعنة تشكو من مغص كلوى مستمر ودائم وتشجنات عصبية ، ولديها عيب خلقى بالكلية اليمنى - انقسام في الكلية وازدواج في الحالب - وارتفاع في ضغط الدم ، وبؤرة صرعية بالمخ ، ويبين

من الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفاع واطرحه بقوله " وحيث إن ما اثاره الدفاع عن التهمة الأولى بشأن مرضها بانقسام في الشخصية فمردود عليه بأن ذلك القول مجرد قول مرسل بشأن لا دليل عليه من واقع الأوراق ، وبالتالي يكون ما اثاره في هذا الصدد بغير سند " . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كلن في الأصل من الأمور الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام اسبابا سائغة عليها قضاءها برفض هذا الدفاع ، وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس اطراحه دفاع الطاعة على أنه مجرد قول مرسل لا دليل عليه بالأوراق - على خلاف الثابت بالأوراق - ولم يعرض للشهادات الطبية المقدمة من الطاعة ودلائلها ، وكان دفاع الطاعة مصابة بآفة عقلية - امتناع عقابها عن الأفعال المسندة إليها ارتكابها فإنه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم ان تحقق دفاع الطاعة عن طريق المختصة فنيا للبت في حالتها العقلية وقت وقوع الفعل أو تطرحه بأسباب سائغة ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعة في سلامة قواها العقلية تتضمن في ذاتها المطالبة الجازمة بتحقيق دفاعها والرد عليه بما يفنده ، أما وهي لم تفعل واكتفت بما قالته في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث اوجه الطعن ، وذلك بالنسبة إلى الطاعة الأولى والطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلا ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة للمحكوم عليهما الثالثة والرابع فإنهما لا يفيدان من نقضه ، لأن المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات ، ومن لم يكن له اصلا حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه أثره .

الطعن رقم ٥٠٤٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .
٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .
٣. لما كانت المادة ٤٤ من الدستور لم تشترط قدرا معينا من التسيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفى لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة وقعت وأن هناك دلائل وامارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك ، ولما كان الطاعن يسلم فى تقرير الأسباب بأن الإذن بالتفتيش قد تضمن قدرا من التسيب ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا .
٤. لما كان الحكم المطعون فيه قضى على الطاعن بعقوبة داخلية فى حدود العقوبة المقررة لإحراز المخدر بقصد الاتجار ، بغير سوابق مشددة ، فإن ما يشبه الطعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (حشيش - أفيون) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا حال كونه سبق الحكم عليه طبقا للمادة ٣٤ من قانون المخدرات فى القضية رقم وأحالته إلى محكمة

جنايات طنطا لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ بند (أ) فقرة (٢) بند (٧) ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهرين مخدرين بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع وأخطأ في القانون ، ذلك بأنه لم يدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ، وأطرح دفعه ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقتها ولعدم تسببه تسببا كافيا بما لا يسوغه ، وقعدت المحكمة عن معاينة مكان الحادث بمعرفتها - رغم طلب الطاعن - اثباتا لاستحالة حصول الواقعة كما صورها الضابط ، هذا إلى أن الحكم أخذ الطاعن بالظرف المشدد المنصوص عليه في البند السابع من الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون المطبق . رغم أن الحكم السابق صدوره عليه دانه عن واقعة حدثت قبل سريان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذ كلن البين من الحكم المطعون فيه إنه عرض لقصد الاتجار في قوله " وحيث انه عن قصد

المتهم من احرار المخدر فإن المحكمة ترى أنه يقصد الاتجار إذ أكدت التحريات ذلك فضلا عن سابقة ضبطه في مرات سابقة حسب الثابت بالأوراق ، كما أن واقعة الضبط وتجزئة المضبوطات على نحو ينبي بأنها معدة للبيع كما يؤكد ذلك القصد احرار المتهم لجوهريين مخدرين حشيشا وأفيونا مما يدل على توافر قصد الاتجار في حقه وسبق الحكم عليه في الجناية الوارد بوصف النيابة العامة " ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - ان احرار الطاعن للمخدر كان يقصد الاتجار ، فإن ما يثيره بدعوى القصور في التسبب لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المادة ٤٤ من الدستور لم تشترط قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش إنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وان يصدر الإذن بناء على ذلك ، ولما كان الطاعن يسلم في تقرير الأسباب بأن الإذن بالتفتيش قد تضمن قدرا من التسبب ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اقتصر في مرافعته على النعي بخلو الأوراق من معاينة لمكان الواقعة ، ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، فإنه ليس للطاعن أن ينعي عليها قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائها بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شاهدا الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى على الطاعن بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لإحرار المخدر بقصد الاتجار ، بغير سوابق مشددة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٢١٤١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أنه متى كان المحرر يتضمن أمرا من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين . فإنه في هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ، ويعد شيكا بالمعنى القصور في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك .

٢. من المقرر أن لا يعتد ببيان مطبوع طالما وجد بيان آخر مناقض له محرر بخط يد الساحب ، لأن العبرة في هذه الحالة تكون بالبيان المحرر بخط اليد باعتبار أنه - دون البيان المطبوع - هو الذي يكشف عن إرادة الساحب وقصده في الالتزام بما حرره . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها لم تجحد توقيعها على الشيك ، بل وأقرت في مذكرات دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن قيمة الشيك سبعون ألف دولار ، وكان علمها بعدم وجود مقابل للوفاء بهذا الشيك ثابتا مما جاء بإفادة البنك من أن سبب الامتناع عن صرفه هو "عدم وجود حساب" للمطعون ضدها لديه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على بيان مطبوع على ورقة الشيك رغم تناقضه مع البيان المحرر بالحروف عن نوع العملة موضوع الشيك ، وخلص من ذلك إلى تخلف أحد شروط الشيك من الورقة محل الاتهام ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في خصوص الدعويين الجنائية والمدنية .

٣. لما كان الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب عنه نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإعادة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الزهرة ضد المطعون ضدها بوصف أنها أعطت لها بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد

قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وبالزامها بأن تؤدي لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بجس المتهمة ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامها بأن تؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا . عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة جناح الزهرة محليا بنظر الدعوى وإيحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، والنيابة العامة قيدت الدعوى برقم جناح الرمل ، وطلبت معاقبة المتهمة بمادتي الاتهام سالفتي الذكر ، ومحكمة جناح الرمل قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بجس المتهمة ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ثلاثة آلاف جنيه وإلزامها بأن تؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمة مما هو منسوب إليها ورفض الدعوى المدنية .

فطعن كل من المدعية بالحقوق المدنية والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية تنعيان على الحكم المطعون فيه - كل فيما يخص دعواه - أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها من قهمة اعطاء شيك بدون رصيد ورفض الدعوى المدنية ، قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الشيك قد استوفى كافة شروطه الشكلية وأن قيمته محددة بالأرقام والحروف ، وأن الاختلاف في نوع العملة

فيه يرجع في شأنه لإرادة المتعاقدين وهي العملة المحددة كتابة بالحروف دون البيان المطبوع بالورقة قرين المبلغ بالأرقام ، خاصة وأن افادة البنك برفض صرف قيمة الشيك أساسها عدم وجود حساب للمطعون ضدها طرفه ، وتضيف المدعية بالحقوق المدنية ، أن المتهمة أقرت الشيك ولم تجحده ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذه الوجهة من النظر على سند من تخلف أحد الشروط الشكلية للشيك - وهو تحديد قيمته - فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدها من التهمة المسندة إليها ورفض الدعوى المدنية قبلها على سند من أن مبلغ الشيك كتب بالأحرف "سبعون ألف دولار" بينما كتب رقم ٧٠.٠٠٠ قرين كلمة جنيه المطبوعة على المحرر ، وأنه بذلك يكون الشيك غير محدد من حيث العملة التي يصرف بها ، وأنه لاختلاف قيمة الدولار عن قيمة الجنيه ، فإن الشيك يكون قد افتقد أحد مقوماته الشكلية ، وهو تحديد قيمته مما يجعله غير قابل للصرف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كان المحرر يتضمن أمرا من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين ، فإنه في هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ، ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الشيك موضوع الاتهام قد استوفى كافة البيانات التي يتطلبها القانون لاعتباره شيكا يسرى في التعامل مجرى النقود ، فالثابت أنه قد تضمن أمرا بدفع مبلغ معين تحدد كتابة بالحروف بأنه "سبعون ألف دولار" في التاريخ المبين به ، وحددت الساحة المبلغ بالأرقام بسدات الرقم أيضا ٧٠.٠٠٠ ، وبذلك تكون إرادتها في صرف هذا المبلغ بالدولار قد تحددت على نحو قاطع ، لا ينال منه وقوع الرقم الذي حررته كتابة أسفل كلمة الجنيه المطبوعة ، إذ ليس من شأن ذلك أن يلحق بالشيك أى تجهيل من حيث قيمته

أو نوع العملة التي يصرف بها ، ذلك أنه لا يعتد ببيان مطبوع طالما وجد بيان آخر مناقض له محرر بخط يد الساحب ، لأن العبرة في هذه الحالة تكون بالبيان المحرر بخط اليد باعتبار أنه - دون البيان المطبوع - هو الذى يكشف عن إرادة الساحب وقصده في الالتزام بما حرره . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها لم تجحد توقيعها على الشيك ، بل وأقرت في مذكرات دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن قيمة الشيك سبعون ألف دولار ، وكان علمها بعدم وجود مقابل للوفاء بهذا الشيك ثابتاً مما جاء بإفادة البنك من أن سبب الامتناع عن صرفه هو " عدم وجود حساب " للمطعون ضدها لديه . لما كان ذلك ، وكان لحكم المطعون فيه قد عول على بيان مطبوع على ورقة الشيك رغم تناقضه مع البيان المحرر بالحروف عن نوع العملة موضوع الشيك ، وخلص من ذلك إلى تخلف أحد شروط الشيك من الورقة محل الاتهام ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في خصوص الدعويين الجنائية والمدنية ، وإذا كان الخطأ الذى تردى فيه الحكم قد حجب عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإعادة .

الطعن رقم ٧٩٣٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره ، وإذا كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقبول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه في استدلال سائع .
٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع بطلان الاعتراف بقالة إن الطاعن لم يثر في أية مرحلة من مراحل التحقيق أن إكراها وقع عليه وأن النيابة العامة ناظرته ولم تلحظ به اصابات ، وكان هذا الذي أورده الحكم تبريرا لاستناده إلى الدليل المستمد من إقرار الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهدار ما دفع به من بطلان هذا الاعتراف لما يمثله من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره لأنه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع بطلان الاعتراف الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه باطمئنانه إلى هذا الاعتراف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الاعتراف أمامها أنه كان مكرها عليه لو أنها ناظرته فلم تلحظ به اصابات ، مادام أنه ينازع في صحة ذلك الاعتراف أمام الجهة ، كما أن سكوت الطاعن عن الإفشاء بواقعة الإكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما يذهب الحكم - ليس من شأنه أن ينفي حتما وقوع الإكراه في أية صورة من صوره مادية كلنت أم أدبية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة - ضمن ما استند إليه من أدلة - إلى إقرار الطاعن فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب بما يطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيقة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد

تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحاله إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبندين رقمي ٩ ، ٥٧ من انقسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك باعتبار أن الاحراز مجرد من أحد القصور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهريين مخدرين (حشيش وأفيون) قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبب ذلك بأنه استند في قضائه إلى ما عزي إلى الطاعن من اعتراف رغم بطلانه وأطرح دفاعه في هذا الشأن بما لا يصح لإطراحه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ومن حيث إن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن ببطلان الاعتراف بقوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان اعتراف المتهم فمردود إذ أن النيابة العامة كفلت له كل الضمانات القانونية وناظرته ولم تلاحظ به أية اصابات وأحاطته علما بالتهمة المنسوبة إليه وبعقوبتها وبأن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق ، ولم يقل المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيقات بأن ضغط أو إكراه مادي أو أدبي قد وقع

عليه حملة على الاعتراف الأمر الذى يضحى معه الدفع فى غير محله " . لما كان إكراه كائنا ما كان قدره ، وإذ كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقبول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه فى استدلال سائغ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع بطلان الاعتراف على السياق المتقدم بقالة أن الطاعن لم يشر فى أية مرحلة من مراحل التحقيقات أن اكراها وقع عليه وأن النيابة العامة ناظرته ولم تلحظ به إصابات ، وكان هذا الذى أورده الحكم تبريرا لاستناده إلى الدليل المستمد من اعتراف الطاعن ليس من شأنه أن يودى إلى إهدار ما دفع به من بطلان هذا الاعتراف لما يمثله من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره لأنه لا يصح فى منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع بطلان الاعتراف الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه باطمئنانه إلى هذا الاعتراف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الاعتراف أمامها أنه كان مكرها عليه لو أنها ناظرته فلم تلحظ به إصابات ، مادام أنه ينازع فى صحة ذلك الاعتراف أمام الجهة ، كما أن سكوت الطاعن عن الافضاء بواقعة الإكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما يذهب الحكم - ليس من شأنه أن ينفى حتما وقوع الإكراه فى أية صورة من صورته مادية كانت أم أدبية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالإدانة - ضمن ما استند إليه من أدلة - إلى اعتراف الطاعن فإنه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يبطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

الطعن رقم ٥٣٦٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر

المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي

إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا

مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة

متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها

أطرح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٣. لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما

للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة ينحل إلى جدل

موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز

مجادلتها أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض ، ولا على المحكمة إن هي

التفت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد طالما كان الرد مستفادا من

أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٤. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من

المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة

الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية

الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه ، وكان عدم

سق ضبط الطاعن في قضايا مماثلة أو عدم وجود سجل له بمكتب المخدرات لا

يقدم بذاته في جدية التحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون

سديدا .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بعدم سيطرته على المنزل الذى ضبط به الميزان والنقود المتحصلة من اتجار الطاعن فى المواد المخدرة ورد عليه بقوله " وأما ما يدعيه الدفاع من قيام حالة الشيوع فى منزل المتهم فهو قول يدحضه اقرار المتهم لضابطى الواقعة بملكيتة للمضبوطات جميعها وهو الأمر الذى تطمئن إليه المحكمة تمام الاطمئنان وتأخذ به فى مقام ما جاء به " ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته كافيا فى الدلالة على احراز الطاعن لمخدري الحشيش والأفيون اللذين ضبطا معه بعيدا عن مسكنه ، فضلا عن ذلك فقد عرض الحكم ما اثاره الطاعن فى عدم سيطرته على المنزل الذى ضبط فيه الميزان والنقود ، وأطرحه فى منطق سائع فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦. من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بإقرار المتهم بمحضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب .

٧. من المقرر أن عدم التوقيع على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه إهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما تخضع كل ما يعتريه من نقض عيب لتقدير محكمة الموضوع ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى إقرار الطاعن لضابطى الواقعة بملكيتة للمضبوطات ، فإن ما يشير به فى هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين " حشيش وأفيون " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض " مطواة قرن غزال " ، وأحاله إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت

حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ بند (أ) ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق به ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند رقم (١٠) من الجدول رقم (١) الملحق مع أعمال المادة ٣٦ من قانون المخدرات سالف الذكر ، والمادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه مائتي ألف جنيه ومصادرة المخدرات والأدوات والمطواة والمبالغ المضبوطة .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة وأحرز جوهريين مخدرين " حشيش وأفيون " بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك أنه اعتنق صورة للدعوى استمدتها من أقوال ضابطى الواقعة رغم أن اقوالهما جاءت قاصرة على بعض الوقائع التى لا تتفق مع العقل والمنطق إذ لا يتصور أن يخرج الطاعن من منزله حاملا كيس المخدر ويقف بالطريق العام أمام نقطة الشرطة ولا يحاول التخلي عنه بإلقائه فى مياه الترعة المجاورة قبل أن يمسك به الضابط ، وأعرض الحكم عن دفاعه بأن واقعة الضبط والتفتيش تمت بمسكنه هذا إلى أنه دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات إذ أنه لم يسبق ضبطه فى قضايا مماثلة إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ به اطراحه ، كما تمسك بأن المسكن محل الضبط مشترك بينه وبين أولاده الكبار وأسرههم وقد المستندات التى توازر دفاعه ، إلا أن الحكم استند فى اطراحه هذا الدفاع على الاقرار المعزى إليه بمحضر الضبط رغم أنه لم يصدر منه بدلالة عدم توقيعه على ذلك المحضر وانكاره له بالتحقيقات ولم يدلل الحكم تدليلا

سائغا على سيطرته على الحجرة التي عثر فيها على الأدوات المضبوطة ، وذلك كله
مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن التحريات
السرية التي تولاهما العقيد بالاشتراك مع المقدم دلت
على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة فاستصدر إذنا بضبطه وتفتيش شخصه
ومسكنه وعلمنا من مصادرها السرية بأن الطاعن على موعد لتسليم كمية من المواد
المخدرة إلى أحد الأشخاص عند كوبرى على مشارف قريته في الساعة الحادية عشرة
والنصف صباحا ، فكمننا له في ذلك المكان وشاهداه قادمًا من قريته في اتجاه الكوبرى
حام بيده اليمنة كيسا من البلاستيك فانتزعه منه العقيد وبفضه تبين أنه
يحتوى على تسع طرب كاملة لمخدر الحشيش ، ثم قام بتفتيشه فعثر بداخل جيب
صديريه الأيمن على لفافة من ورق النايلون الشفاف بداخلها قطعة من مخدر الأفيون
كما عثر بجيب صديريه الأيسر على مطواة قرن غزال على نصلها آثار لمخدر
الحشيش ، ثم اصطحباه إلى مسكنه وبتفتيشه عثر أسفل حاشية سرير نومه على كمية
من البلاستيك بداخله ميزان نحاس صغير ذو كفتين وسبع عملات فضية فئة الخمسة
قروش ومبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه عملات ورقية مختلفة متحصلة من الاتجار في
المواد المخدرة ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن
أدلة سائغة مستمدة من أقوال ضابطى الواقعة ومن تقرير المعمل الكيماوى . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما
يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا
مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال
الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع
ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطحرت جميع الاعتبارات التي ساقها

الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد كالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله " وحيث إنه عن الدفع المبدى ببطلان إذن النيابة لابتثائه على تحريات غير جدية فهو دفع مردود ، ذلك أن المحكمة قد اطمأنت إلى جدية التحريات التي قام بها الشاهدان من حيث كونها قد انصبت على ذات المتهم ونشاطه في الاتجار في المواد المخدرة وأيدتها مراقبتها له قبل صدور الإذن ولا يعدو امر الدفع إلا أن يكون قولاً مرسلًا تلتفت عنه المحكمة " ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق اجرائه ، وكان عدم سبق ضبط الطاعن في قضايا مماثلة أو عدم وجود سجل له بمكتب المخدرات لا يقدر بذاته في جدية التحريات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بعدم سيطرته على المنزل الذي ضبط به الميزان والنقود المتحصلة من اتجار الطاعن في المواد المخدرة ورد عليه بقوله " وأما ما يدعيه الدفاع من قيام حالة الشيوع في منزل المتهم فهو قول يدحضه اقرار المتهم لضابطي الواقعة بملكيتها للمضبوطات جميعها وهو الأمر الذي تظمن إليه المحكمة تمام الاطمئنان وتأخذ به في مقام ما جاء فيه " ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافياً في الدلالة على احراز الطاعن لمخدرى الحشيش

والأفيون اللذين ضبطا معه بعيدا عن مسكنه ، وفضلا عن ذلك فقد عرض الحكم لما
اثاره الطاعن في عدم سيطرته على المنزل الذي ضبط فيه الميزان والنقود وأطرحه في
منطق سائغ فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما
كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من تعويل الحكم على اقراره بمحضر الضبط
بملكته للمضبوطات رغم عدم صحته بدلالة عدم توقيعه على ذلك المحضر وإنكاره
له بالتحقيقات مردودا بما هو مقرر من أن للمحكمة أن تأخذ بإقرار المتهم بمحضر
الشرطة متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق
الأخرى دون بيان السبب ، كما أن عدم التوقيع على محضر جمع الاستدلالات ليس
من شأنه اهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من
نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى اقرار
الطاعن لضابطي الواقعة بملكته للمضبوطات ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير
سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا

الطعن رقم ١٧٨٥٥ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا .

٢. لما كان القانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله ، وكان كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ ، ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كذبا ، إذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، وكان الأمر الذي تصدره الجهة الإدارية بحفظ بلاغ قدم إليها أو يحفظ التحقيق الإداري الذي أجرته في شأنه لا ينهض دليلا في عدم صحة الوقائع التي انطوى البلاغ عليها ، ولا يقيد المحكمة المطروحة أمامها قسمة البلاغ الكاذب أو بحجبها عن واجبها في تمحيص الوقائع المبلغ عنها لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الوقائع المبلغ عنها والألفاظ التي تضمنتها شكوى الطاعن ضد المدعى بالحقوق المدنية ، لمراقبة ما إذا كانت هذه الوقائع وتلك الألفاظ تستوجب عقوبة المدعى بالحقوق المدنية من عدمه ، واعتمد في اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها على مجرد عجز الطاعن عن تقديم الدليل على صحتها وأن الجهة الإدارية قد أمرت بحفظ البلاغ المقدم إليها في شأنها ، فإنه يكون معيبا بالقصور المبطل له .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن أمام محكمة قسم أول المنصورة بوصف أنه أبلغ كذبا ضده بأشياء غير صحيحة وبسوء نية كما هو موضح بعريضة الدعوى ، وطلب عقابه عملا بالمادة ٣٠٥ عقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاثام بتغريم المتهم عشرين جنيها وإلزامه بأن تؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ الخاضع نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلة الثبوت عليها ، ولم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعن واتخذ من مجرد عجز الطاعن عن اثبات صحة الوقائع المبلغ عنها تدليلا على كذب بلاغه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي - الذي أيده الحكم المطعون فيه واعتق أسبابه - بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن أبلغ كذبا ضد المدعى بالحقوق المدنية بشكوى تقدم بها إلى مدير أمن متيها إياه بالقذف والسب في حقّه ، وتحرر عن تلك الشكوى المحضر رقم لسنة إدارى قسم أول الذى انتهى بالحفظ ، واستدل الحكم على كذب الوقائع المبلغ عنها من مجرد حفظ

الشكوى التى تقدم بها الطاعن ضد المدعى بالحقوق المدنية وعلمه بأن الوقائع المبلغ عنها لا تشكل ثمة جريمة يعاقب عليها القانون . لما كانت ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان القانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله ، وكان كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ ، ولا يصح القول بأنه عجز المبلغ عن الاثبات فإن بلاغه يعتبر كذبا ، إذ العبرة فى كذب البلاغ أو صحته هى بحقيقة الواقع ، وكان الأمر الذى تصدره الجهة الإدارية بحفظ بلاغ قدم إليها أو بحفظ التحقيق الإدارى الذى أجرته فى شأنه لا ينهض دليلا على عدم صحة الوقائع التى انطوى البلاغ عليها ، ولا يقيد المحكمة المطروحة أمامها قسمة البلاغ الكاذب أو يحجبها عن واجبها فى تمحيص الوقائع المبلغ عنها لتقدر بنفسها مدى صحتها أو كذبها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الوقائع المبلغ عنها والألفاظ التى تضمنتها شكوى الطاعن ضد المدعى بالحقوق المدنية ، لمراقبة ما إذا كانت هذه الوقائع وتلك الألفاظ تستوجب عقوبة المدعى بالحقوق المدنية من عدمه ، واعتمد فى اثبات كذب الوقائمه المبلغ عنها على مجرد عجز الطاعن عن تقديم الدليل على صحتها وأن الجهة الإدارية قد أمرت بحفظ البلاغ المقدم إليها فى شأنها ، فإنه يكون معيبا بالقصور المبطل له والموجب لنقضه والإعادة .

الطعن رقم ٤٧٣١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمره فى صدره ، واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل فى قوله " أن المحكمة تلتفت عما جاء بأقوال المتهم بأنه لم يكن ينتوى قتل المجنى عليها ، وتطمئن إلى اقراره لرجال المباحث بانتوائه قتلها على النحو سالف الذكر ، بالإضافة إلى ما قرر به فى تحقيق النيابة من أنه قام بالضغط بيده على عنق المجنى عليها حتى سكتت حركتها ، وقد كشف تقرير الصفة التشريحية عن أن الوفاة حدثت نتيجة اسفكسيا الحنق الناشئ عن الضغط اليدوى الشديد المتصل على أعلى الرقبة وهو ما يبين منه بجلاء أن الجاني كان يقصد قتل المجنى عليها لا مجرد اخافتها وازهايمها كما زعم ، هذا فضلا عما قرر به فى التحقيق من أنه خوفا من ألا تكون المجنى عليها قد ماتت فقد قام بلف الإيشارب الخاص بها على عنقها ، وقد وجد معقودا حوله ، وهو ما يؤكد أن ما اقترفه معها كان بنية قتلها ، خاصة وأنه قام بإغلاق النافذة بالشيش والزجاج وأشعل النار بالحجرة وأغلق بابها وثبت غلقه من الخارج بعصاه حتى لا يترك لها أى فرصة للنجاة " ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن ما أورده الحكم من اقرار المتهم لرجال المباحث بانتوائه قتل المجنى عليها له صداه وأصله الثابت فى أقوال العقيد والرائد بتحقيقات النيابة العامة ، وكان ما ساقه الحكم - فيما تقدم - كاف وسائغ فى اثبات توافر نية القتل لدى الطاعن ، فإن ما يثيره فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى اقرار الطاعن لرجال المباحث بقتل الجنى عليها لسرقة مصاغها - لدى بيانه لمؤدى أقوال العقيد - بما يكشف عن إلمامه به - فإن النعى عليه بالقصور في هذا الصدد يكون في غير محله

٣. من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، وله أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما له مأخذه الصحيح من الأوراق .

٤. من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم ، بحيث أن ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر إلى كل دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت إليه .

٥. لما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية للتناقض الذى يشير إليه فى أسباب طعنه بين تقرير الأدلة الجنائية الذى أخذ به الحكم بشأن الحريق ، وبين تقرير آخر لم يأخذ به ، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذى يعيبه ، فإن الاستناد الى هذا التقرير الآخر - الذى لم يأخذ به الحكم - فى دعوى التناقض يكون على غير اساس .

٦. من المقرر أنه لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير .

٧. من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

٨. من المقرر أنه لا يوجد فى القانون ما يحول دون الجمع بين ظرفى سبق الإصرار والارتباط إذا ما توافرت أركانها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر

ظرف سبق الاصرار ثم استخلص رابطة السببية بين القتل والسرقة من اقوال العقيد والرائد ، ومن اقرار الطاعن لهما بانتزائيه قتل المجنى عليها لسرقة مصاغها ، وكان الفصل في هذه المسألة من الأمور الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع عند نظر الدعوى بغير معقب .

٩. لما كانت عقوبة الإعدام الموقعة على الطاعن مقررة لجريمة القتل العمد - بغير سبق اصرار - المقترن بجناية الحريق العمد التي أثبتها الحكم في حقه ، فإن ما يثيره الطاعن من فساد الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار وقصوره في بيان نية القتل في جريمة الشروع فيه المقترنة ، أو الارتباط السببي بين القتل والسرقة - بفرض صحة كل ذلك - يكون غير مجد .

١٠. لما كان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها بهذه المثابة أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه دون معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة ، وهي غير ملزمة - من بعد - بعرض الطاعن على خبير مختص لبيان سبب اصاباته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

١١. لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الستين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون ان تنقيد بمبنى الرأي الذي ضمنته النيابة مذكرتها - ما

عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد قواته .

١٢ . لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين المحكوم عليه بالإعدام بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه . كما أن اجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون واعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - من استطلاع رأي مفتي الجمهورية قبل اصدار الحكم ، وصيوره ياجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، أو في تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعد عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك مع قبول عرض النيابة العامة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت وعقد العزم المصمم على قتلها ثم توجه إليها بمسكنها وباغتها عقب دلوها إلى غرفة نومها ياطباقه بكلا يديه على عنقها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخرتين تلتها وهي أنه في ذات الزمان والمكان آتفى البيان وضع عمدا نارا في مسكنها بأن أوصل مصدر لهب بملاءة سريرها فحدث الحريق المبين آثاره بالتحقيقات وبتقرير قسم الأدلة الجنائية المرفق فشرع بذلك في قتل نجلها الصغير والذي كان موجودا معها بمسكنها بأن أوصل عليه الباب وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل إرادته فيه

وهو مداركة الأهالي له وانقاذه ، كما ارتبطت بما جنحة أخرى هـى أنه فى ذات الزمان والمكان سرق المشغولات الذهبية المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليها سالفه الذكر من مسكنها على النحو المبين بالأوراق وأحالاته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قررت إحالة أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى مع تحديد جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥ ، ٤٦ ، ٢/٢٣٤ - ٣ ، ١/٢٥٢ ، ١/٣١٧ أولا من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالإعدام شنقا .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المتترن بجنايتى حريق عمد وشروع فى قتل والمرتبب بجنحة سرقة قد أخطأ فى الاسناد ، وشابه قصور فى التسبيب وخطأ فى تطبيق القانون ، وفساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن ما ساقه فى بيان نية القتل يخالف الثابت فى الأوراق ولا يكفى لاثبات توافرها ، ولم يورد مؤدى اقرار الطاعن لرجال المباحث الذى عول عليه فى هذا الشأن ، ولم يدلل تدليلا كافيا على ثبوت جريمة الحريق العمد فى حق الطاعن واستند فى ذلك إلى تقرير قسم الأدلة الجنائية رغم تناقضه مع تقرير آخر من نفس الجهة دون أن يعن برفع هذا التناقص ، ورغم أن استدلاله على توافر ظرف سبق الاصرار جاء فاسدا ، فقد جمع بينه وبين الارتباط بالجنحة وجعلها معا عمادا لقضائه ودون أن يبين رابطة السببية بين القتل والسرقة كما فات الحكم أن يدلل على نية القتل فى جريمة الشروع فيه ، ودفع الطاعن ببطلان اعترافه بتحقيقات النيابة العامة لصدوره وليد اجراءات باطلة واكراه ماضى

ترك به الاصابات التي اثبتتها وكيل النيابة المحقق ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يصلح ، ودون أن تتحقق المحكمة من سبب تلك الاصابات عن طريق المختص فنيا وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أن المتهم

..... لخلاف بينه وبين خاله زوج المجنى عليها ولما يضره أيضا من ضغينة للأخيرة بسبب الخلاف الناشب بين شقيقها وزوجته شقيقة المتهم لعدم قيامه بالاتفاق عليها ، ولحاجته هو إلا المال ، فقد اتوى قتل المجنى عليها وسرقة مصاغها ، وتوجه إلى مسكنها في صبيحة يوم حال وجود زوجها في عمله وأولادها في مدارسهم عدا طفل رضيع ، وطرق الباب ففتحت له ، فقام بخنقها بالضغط بيديه على عنقها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ثم قام بسرقة حليها - أربعة أساور وخاتم وقرط وسلسلة - وأشعل النار في غرفة نومها حيث توجد جثتها . بأن أوصل مصدر لهب بفراش غرفتها وأشعل النار بها وأغلق باب الغرفة - الذي يفتح إلى الخارج - وأحكم غلقه عليها بأن ثبت به من الخارج عصا مرتكزة على الأرض ، وترك طفلها

..... في الشقة وأوصد الباب عليه وولى هاربا ، إلى أن طرقت بعض جاراتها الشقة فلم تفتح وسمعن بكاء الطفل واكتشفن تصاعد الدخان من شقتها فاستغثن وتم اقتحام الشقة وانقاذ الغلام واطفاء الحريق " ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استمدتها من أقوال كل من ، ، ، والعقيد والرائد ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير قسم الأدلة الجنائية ، ومن اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة بخنقه المجنى عليها والاستيلاء على مصاغها ، وهي ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر

الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في صدره ، واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل في قوله " أن المحكمة تلتفت عما جاء بأقوال المتهم بأنه لم يكن يتوى قتل المجنى عليها ، وتطمئن الى إقراره لرجال المباحث بانتوائه قتلها على النحو سالف الذكر ، بالإضافة الى ما قرر به في تحقيق النيابة من أنه قام بالضغط بيده على عنق المجنى عليها حتى سكتت حركتها ، وقد كشف تقرير الصفة التشريحية عن أن الوفاة حدثت نتيجة اسفكسيا الخنق الناشئ عن الضغط اليدوى الشديد المتصل على أعلى الرقبة وهو ما يبين منه بجلاء أن الجاني كان يقصد قتل المجنى عليها لا مجرد اخافتها وارهابها كما زعم ، هذا فضلا عما قرر به في التحقيق من أنه خوفا من ألا تكون المجنى عليها قد ماتت فقد قام بلف الإيشارب الخاص بها على عنقها ، وقد وجد معقودا حوله ، وهو ما يؤكد أن ما اقترفه معها كان بنية قتلها ، خاصة وأنه قام بإغلاق النافذة بالشيش والزجاج وأشعل النار بالحجرة وأغلق بابها وثبت غلقه من الخارج بعصاه حتى لا يترك لها أى فرصة للنجاة " ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن ما أورده الحكم من اقرار المتهم لرجال المباحث بانتوائه قتل المجنى عليها له صداه وأصله الثابت في أقوال العقيد والرائد بتحقيقات النيابة العامة ، وكان ما ساقه الحكم - فيما تقدم - كاف وسائغ في اثبات توافر نية القتل لدى الطاعن ، فإن ما يشره في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى اقرار الطاعن لرجال المباحث بقتل المجنى عليها لسرقة مصاغها - لدى يانته لمؤدى أقوال العقيد - بما يكشف عن إلمامه به فإن النعى عليه بالتصور في هذا الصدد يكون في غير محله. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لجناية الحريق العمد التي تلت جريمة قتل المجنى عليها وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله " وحيث إنه عن واقعة وضعه النار عمدا في غرفة المجنى عليها فيمى ثابتة في حقه من قيامه بإغلاق نافذة

الغرفة عليها بالشيش والزجاج وغلقه باب الحجرة من الخارج بالنحو مالف البيان ووجود أعواد كبريت مشتعلة الرأس في مكان الحريق وثبوت اشتعال الحريق نتيجة اتصال مصدر حرارى سريع ذو لهب مكشوف كعود ثقاب بمكان الاحتراق مما يكشف عن قيامه بإشعال النار في الغرفة عامدا لاشفاء غليله وقطع كل سبيل أمام أى احتمال لنجاة المجنى عليها ، بالإضافة الى اقراره لرجال المباحث باشعاله النار في الغرفة على أثر خنقه المجنى عليها وسرقة مصاغها " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، وله أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما له مأخذه الصحيح من الأوراق ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث أن ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر الى كل دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منسبا ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت إليه . لما كان ما تقدم ، وكان جميع ما تساند إليه الحكم من الأدلة والقرائن التي سلفت الإشارة إليها التي أخذت بها المحكمة واطمأنت إليها من شأنها مجتمعة أن تحقق ما رتبها عليها من استدلال على صحة ما نسب الى الطاعن من وضع النار عمدا في مسكن المجنى عليها ، فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون سديدا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية التناقض الذي يشير إليه في اسباب طعنه بين تقرير الأدلة الجنائية الذي أخذ به الحكم بشأن الحريق ، وبين تقرير آخر لم يأخذ به ، وكانت اسباب الحكم قد خلت من التناقض الذي يعيبه ، فإن الاستناد الى هذا التقرير الآخر - الذي لم يأخذ به الحكم - في دعوى التناقض يكون على غير اساس . فضلا عن أنه لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لتوافر ظرف

سبق الاصرار واثبت توافره في حق الطاعن بقوله " ومن حيث إنه عن سبق الاصرار فهو متوافر لديه ، وهو ما يبين من الخلاف الذي كان بينه وبين خاله زوج المجنى عليها ، وما يضمنه من ضغينة للمجنى عليها ، لعدم اتفاق شقيقتها على زوجته شقيقة المتهم ، واحجام المجنى عليها وزوجها عن التدخل لإنهاء هذا النزاع ، بل أن أخته أبلغته قبل أيام من وقوع الحادث . كما قررت - بما قالته لها المجنى عليها حين ذهبت إليها شاكية من أن عليها أن تترك أولادها وترحل إلى أهلها في الصعيد ، وهو مما زاد من خنق المتهم على المجنى عليها ، فانتوى قتلها وأصر عليه وسرقة مصاغها للانفاق منه على نفسه وعلى شقيقته تلك ، خاصة أنه كان يمر بضائقة مالية ولا يجد عملاً ، فسعى إليها في مسكنها لتنفيذ ما عزم عليه في غيبة زوجها وأولادها عدا ذلك الطفل الرضيع وهو المنقطع عن زيارة خاله منذ فترة بعيدة ويعرف رأى المجنى عليها المسبق في مشكلة شقيقته ، وبالتالي فإن المحكمة تلفت عما قال به في التحقيق من أنه ذهب إلى المجنى عليها لمناقشة تلك المشكلة معها ، إذ هو قول يتنافر ومجريات الأحداث وكافة ظروف الواقعة السالف بيانها ، فضلاً عما جاء بتحريرات المباحث وما أقر به للشاهدين السابع والثامن على نحو ما سلف " . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج ، وكان ما أورده الحكم - فيما سلف - يكفي في الكشف عن توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن ، وقد ساق لإثباته قبله من الأدلة والقرائن ما يكفي لتحقيقه طبقاً للقانون . فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد في القانون ما يحول دون الجمع بين ظرفي سبق الاصرار والارتباط إذا ما توافرت أركانهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد دل على توافر ظرف سبق الاصرار - على نحو ما سلف بيانه - ثم استخلص رابطة السببية بين القتل والسرقة من اقوال العقيد والرائد ، ومن اقرار الطاعن

لهما بانتاوائه قتل المجنى عليها لسرقة مصاغها ، وكان الفصل في هذه المسألة من الأمور الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع عند نظر الدعوى بغير معقب ، فإن الحكم يكون بريئا مما رماء به الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الاعدام الموقعة على الطاعن مقررة لجريمة القتل العمد - بغير سبق اصرار - المقترن بجناية الحريق العمد التي اثبتها الحكم في حقه ، فإن ما يثيره الطاعن من فساد الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار وقصوره في بين نية القتل والسرقة - بفرض صحة كل ذلك - يكون غير مجد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان اعترافه لصدوره إثر حجز باطل ونتيجة اكراه مآدى واطرحه بقوله " لما كان الثابت بالأوراق أن وكيل النيابة المحقق أصدر امرا في صيحة يوم بضبط المتهم واحضاره وكانت المحكمة تظمن الى محضر ضبطه المؤرخ المتضمن قيام رجال المباحث بضبطه في كمين أعد له في منطقة في هذا التاريخ ، وقد تم عرضه على النيابة في التاريخ المذكور حيث تم استجوابه ؛ ومن ثم تلتفت عن مقولة احتجازه منذ تاريخ سابق على ذلك وضربه لحملة على الاعتراف طوال تلك الفترة ، أما عما وجد به من اصابات فقد أثبت المحقق مناظرته لعموم جسم المتهم مشاهدته وجود اصابات بمعصم يده اليمنى وقرر له المتهم أنها من القيد الحديد ، كما لاحظ وجود اصابة قديمة أعلى أنفه عليها قشرة وآثار "مكروكروم" أفاد المتهم كذلك أنها من جراء ارتطامه بالأرض ، والمحكمة تظمن الى سلامة اقواله هذه بشأن اصاباته وسلامة اعترافه لما سلف بيانه ولما يلى ايضا : أولا : إن الاصابات التي وجدت بمعصم يده يدم اليمنى هي بالفعل في مكان وضع القيد الحديدي بما يتفق وما قرره المتهم في هذا الخصوص ، كما أن البين من حالة اصابة انفه ووجود قشرة عليها أنها حدثت قبل ضبطه . ثانيا : إن المتهم حضر امام السيد قاضي المعارضات وأنكر ولم يشر هو أو الخامية التي حضرت معه في احدى الجلسات في المعارضة إلى وقوع ثمة اعتداء عليه وأنه أكره على الاقوال التي

أدلى بما . ثالثا : إن البين من متابعة اجابات المتهم حال استجوابه أنه كان في حل من أمره يعترف بما يريد الاعتراف به وينكر ما يغن له أنكاره من وقائع ، فأنكر انتسواء القتل ونفى اعتزاه السرقة ونقض يده من اشعال الحريق ، ووجه بما جاء بتحريكات المباحث وبما نسبوه إليه من اقرار بذلك فأصر على الانكار ، وهو ما يبين منه أنه لم يكن تحت وطأة أى اكراه حين أدلى بأقواله امام المحقق . رابعا : إن شقيقة المتهم الشاهدة الخامسة شهدت بأنها قابلت شقيقتها بعد ضبطه فأقر لها بارتكاب الحادث على النحو الذى قرر به من بعد فى تحقيق النيابة دون أن تشير الى ان شقيقتها تعرض لثمة اعتداء عليه أو أنها لاحظت وقوعه تحت وطأة أى اكراه للاقرار لها بما سلف ، مما يبين منه أيضا أن ما اعترف به من وقائع سواء لشقيقتها أو فى تحقيق النيابة جاء طواعية منه واختيارا لا قصرا عنه واجبارا " ، وإذ كان هذا الذى رد به الحكم على ما أثير بشأن الاكراه سائغا فى تنفيده وفى نفي الصلة بين اصابات الطاعن وبين الاعتراف الذى أدلى به فى التحقيق ، وكان من المقرر ان الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، فلها بهذه المثابة أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه دون معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة ، وهى غير ملزمة - من بعد - بعرض الطاعن على خبير مختص لبيان سبب اصاباته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، ومن ثم فإن تعيين الحكم فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اسامتينا رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الستين يوما

المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون ان تتقيد بمبنى الرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين المحكوم عليه بالاعدام بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه . كما أن اجراءات المحاكمة قد قمت وفقا للقانون واعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم ، وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة ، وقد خلا الحكم من عيب مخافة القانون أو الخطأ فى تطبيقه ، أو فى تأويله ، وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ، ولم يصدر بعد قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فيتعين لذلك مع قبول عرض النيابة العامة اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. لما كان المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية وهذا نصها " إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص ، أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ، وللمحكمة أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق وفي هذه الحالة تسرى على العضو المندوب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق ، وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى ، وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية كلها إلى محكمة أخرى " ، قد دلت على أنه وإن كان الأصل هو الفصل بين سلطى الاتهام والمحاكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاطر بها المحاكمات الجنائية إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لمحكمة الجنايات وكذا الدائرة الجنائية لمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية عملا بالمادة ١٢ من ذات القانون لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه وهى بصدد الدعوى المعروضة عليها أن تقيم الدعوى العمومية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ولا يترتب على استعمال هذا الحق الذى يطلق عليه ... (حق التصدر للدعوى الجنائية droit d'evocation) غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من

بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

٢. لما كانت محكمة أمن الدولة العليا حين نظرت الدعوى التي اقامتها النيابة العامة على الطاعن أمامها بجناية طلب وقبول الرشوة إنما فعلت ذلك على أساس ارتباطها بجناية عرض رشوة على موظف عمومي والتي اشترك فيها مع آخر غير الطاعن ثم حكمت فيها هي بنفسها دون ان تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق إن كان له محل ودون أن تترك للنياية حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة وبذلك تكون قد أخطأت بمخالفتها نص صريح القلتون ولا يؤثر في ذلك القول بأن الدفاع عن الطاعن قبل المرافعة في التهمتين ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهمة الجديدة إليه بالجلسة لأن ما أجرته المحكمة على ما سلف ذكره وقع مخالفا للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

٣. وجوب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

أهمت النيابة العامة كلا من (١) (طاعن) ، (٢) بأنهما عرضا رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته هو المحامي بالشئون القانونية بالهيئة العامة للأبنية التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم مبلغ مائة ألف جنيه قدما له منه مبلغ ألفين وثمانمائة جنيه مقابل التغاضي عن استيفاء المستندات الواجب توافرها قانونا لاتخاذ اجراءات اتمام شراء الهيئة المذكورة للمدرسة المملوكة للمتهم الثاني وشقيقه وبقيمة أعلى من

المستحق لها ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منهما واحالتهما الى محكمة امن الدولة العليا بالجيزة لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ مكررا ، ١١٠ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٢/٣٢ ، ١٧ من ذات القانون أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة سبع سنوات وبغريمه عشرة آلاف جنيه . ثانيا : بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبغريمه عشرة آلاف جنيه . ثالثا : مصادرة مبلغ الرشوة المضبوطة وقدرها ألفين وثمانمائة جنيه وذلك بعد اضافتها قسمة هي أن المتهم الأول وهو موظف عمومي ومدير الأبنية بمديرية التعليمية طلب وقبل لنفسه وطلب لغيره المحامي بالإدارة العامة للأبنية التعليمية مبالغ تعادل خمسون مثل القيمة الإيجارية السنوية لمدرسة الفتح الاعداية وذلك للاخلال بواجبات وظيفته مقابل التغاضي عن استيفاء المستندات اللازمة لاثبات شراء المدرسة المذكورة وشرائها بالقيمة الأعلى المستحق لها .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وبني على بطلان في الاجراءات ذلك أن الطاعن أحيل وآخر إلى محكمة أمن الدولة العليا بجناية عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته دون غيرها أما جناية طلب وقبول مبالغ رشوة لنفسه ولغيره للاخلال بواجبات وظيفته والتي اسندت للطاعن (المتهم الأول) فقد تقدمت بما النيابة إلى المحكمة أثناء نظرها الجناية الأولى ووجهتها إلى المتهم وطلبت نظر المتهمين معا لقيام الارتباط بينهما فوافقت المحكمة على ذلك - كما وافق الدفاع ايضا - وحكمت بعد لن فرغت من نظر الدعوى لثبوت التهمتين ووقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد مع مخالفة ذلك لصريح نص المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اقتصرت الطاعن وآخر بأنهما بدائرة قسم الجيزة عرضا
رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته ولكن الموظف
العمومي لم يقبل الرشوة منهما الأمر المعاقب عليه بالمواد ١٠٤ ، ١٠٩ مكررا
و ١١٠ من قانون العقوبات وأمرت بإحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهما
طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة وفي جلسة المحاكمة طلبت النيابة توجيهه
تهمة اخرى إلى المتهم الأول (الطاعن) وقالت أن التهمة هي " أن المتهم الأول وهو
موظف عمومي مدير الأبنية بمديرية التعليمية طلب وقبل لنفسه وطلب لغيره
..... المحامي بالإدارة العامة للأبنية التعليمية مبالغ تعادل خمسون مثل القيمة
الإيجارية السنوية لمدرسة وذلك للاخلال بواجبات وظيفته مقابل التغاضي
عن استيفاء المستندات اللازمة لاثبات شراء المدرسة المذكورة وشرائها بالقيمة
الأعلى للمستحق لها مع تطبيق مواد الاقحام الواردة بأمر الاحالة والدفاع وافق على
المرافعة في التهمتين وسئل المتهم الطاعن عن التهمتين فأنكر " ، وبعد أن فرغت
المحكمة من نظر الدعوى أدانت الطاعن بالتهمتين بعد اضافة المادة ١٠٣ من قانون
العقوبات واعتبرت الجريمتين وقعتا تنفيذا لغرض جنائي واحد وأنهما مرتبطتان ارتباطا
لا يقبل التجزئة فيتعين تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بعقوبة الجريمة
الشدد بعد أن أخذت المحكوم عليهما بقسط من الرأفة في نطاق الحق المخول لها بنص
المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ من قانون
الاجراءات الجنائية وهذا نصها " إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها
أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها
إليهم أو هناك جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها فلها أن تقيم الدعوى
على هؤلاء الأشخاص ، أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها
والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ، وللمحكمة أن
تندب أحد أعضائها للقيام باجراءات التحقيق ، وفي هذه الحالة تسرى على العضو

المندوب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق ، وإذا صدر قرار فى نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى ، وإذا كانت المحكمة لم تفصل فى الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى " ، قد دلت على أنه وإن كان الأصل هو الفصل بين سلطتى الاتهام والمحاكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لمحكمة الجنايات وكذا الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فى حالة نظر الموضوع بناء على الطعن فى المرة الثانية عملا بالمادة ١٢ من ذات القانون لدواعى من المصلحة العليا والاعتبارات قدرها المشرع نفسه وهى بصدور الدعوى المعروضة عليها أن تقيم الدعوى العمومية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ولا يترتب على استعمال هذا الحق الذى يطلق عليه " حق التصدر للدعوى الجنائية *droit d'evocation* " غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصددت لها ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى . لما كان ذلك كله ، وكانت محكمة أمن الدولة العليا حين نظرت الدعوى التى أقامتها النيابة العامة على الطاعن أمامها بجنائية عرض رشوة على موظف عمومى والتى اشترك فيها مع آخر غير طاعن ثم حكمت فيها هى بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق إن كان له محل ودون أن تترك بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق إن كان له محل ودون أن تترك للنسبة حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدور تلك الجنائية المرتبطة

وبذلك تكون قد أخطأت بمخالفتها نص صريح القانون ، ولا يؤثر في ذلك القول بأن الدفاع عن الطاعن قبل المرافعة في التهمتين ولم يحصل منه اعتراض على توجيهه التهمة الجديدة إليه بالجلسة ، لأن ما أجرته المحكمة على ما سلف ذكره وقع مخالفا للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تتمثل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر

لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى

الطعن رقم ٥٢٧٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. لما كان المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذ سكت عن النص على التقويم الذى يعتد به فى حساب عمر الجنى عليه فى الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى والتى تقضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصاً أو غامضاً فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحته وأنه لا يجوز أن يؤخذ فى تفسير قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لأنه من المقرر أن لا جريمة ولا عقوبة بغير نص ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذه القاعدة القانونية التى تعتبر أصلاً هاما من أصول تأويل النصوص العقابية ، وكان حساب عمر الجنى عليه بالتقويم الهجرى على أساس تاريخ ميلاده الثابت فى شهادة ميلاده والذى لم يجادل فيه يجعل منه وقت وقوع الفعل الذى نسب الى الطاعن مقارفته يزيد عن سبع سنوات فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تأويل القانون .

٢. لما كان نص المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها " ، يدل فى صريح لفظه وواضح معناه على أنه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص والإحالة الى المحكمة الجزئية ، أما إذا كانت الدعوى قد أحيلت إليها أصلاً بوصف الجناية ولم تر هى أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد اجراء التحقيق أو بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة

الدفاع عن الخصوص فإن عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك وليس لها أن تحكم بعدم اختصاصها نوعيا بالفصل في الدعوى وأحوالها للمحكمة الجزئية ، ومن ثم فإن مباشرة محكمة الجنايات تحقيقا في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - يجعلها المختصة بنظرها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الطفل بغير قوة أو تهديد بأن استدرجه إلى المحل الخاص به ثم حسر عنه ملابسه وأولج قضيبه في دبره فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي حال كونه لم يبلغ السابعة من عمره ، وأحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض طفل لم يبلغ السابعة من عمره بغير قوة أو تهديد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه حسب سن الجنى عليه بالتقويم الميلادى مع أنه يجب قانونا الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يجعل سن الجنى عليه تزيد على سبع سنوات وقت وقوع الفعل الذى نسب إليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من اطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد حصل واقعة الدعوى في قوله " إن الواقعة حسبما استخلصتها المحكمة من التحقيقات التى باشرتها النيابة العامة وما دار بجلسة المحاكمة تتحصل في أن المتهم وشهرته هتك عرض الطفل وهو دون السابعة من عمره بغير قوة

أو تهديد بأن استدرجه إلى صندرة داخل حانوته وحسر عنه ملابسه وفسق به فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي " . لما كان ذلك ، وكان البين أن الحكم المطعون فيه قد حسب سن المجنى عليه بالتقويم الميلادى على اساس ما ثبت لديه من شهادة ميلاده أنه من مواليد ١٩٨٥/٦/٢٠ وخلص الى ان المجنى عليه لم يجاوز السبع سنوات وقت وقوع الحادث في ١٩٩٢/٥/١٥ ، وكانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذ سكتت عن النص على التقويم الذى يعتد به في حساب عمر المجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذا بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائي والتي تقضى بأنه إذا جاء النص العقابي ناقصا أو غامضا فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحته وأنه لا يجوز أن يؤخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لأنه من المقرر أن لا جريمة ولا عقوبة بغير نص ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذه القاعدة القانونية التي تعتبر أضلاها من أصول تأويل النصوص العقابية ، وكان حساب عمر المجنى عليه بالتقويم الهجرى على أساس تاريخ ميلاده الثابت في شهادة ميلاده والذي لم يجادل فيه يجعل منه وقت وقوع الفعل الذى نسب إلى الطاعن مقارفته يزيد على سبعة سنوات فإنه يكون معيبا بالخطأ في تأويل القانون . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية . أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها " . يدل في صريح لفظه وواضح معناه على انه إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها ان تحكم بعدم الاختصاص والاحالة إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا كانت الدعوى قد أحيلت إليها أصلا بوصف الجناية ولم تر هي أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد اجراء التحقيق أو بعد تلاوة أقوال

الشهود وسماع الدفاع عن الخصوم فإن عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك وليس لها أن تحكم بعدم اختصاصها نوعيا بالفصل في الدعوى واحالتها للمحكمة الجزئية ، ومن ثم فإن مباشرة محكمة الجنايات تحقيقا في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - يجعلها المختصة بنظرها فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة إلى ذات محكمة الجنايات التي اصدرت الحكم مشكلة بهيئة اخرى .

الطعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه الى اقوال شهود الاثبات واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهدوا بها والتي تأيدت بالتقرير الطبي الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة ينحل إلى جـدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٢. من المقرر أن الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

٣. من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولها كذلك تعديل التهمة بتحويل كيانها المادى ولو بإضافة الظروف المشددة التى قد يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة وتغليظ العقوبة مادامت الواقعة التى رفعت بها الدعوى الجنائية لم تتغير ، وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة ما تقضى به المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية من ضرورة تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن بقوله " عن توافر ظرف سبق الاصرار فهو قائم في حق المتهم أخذا بما استبان للمحكمة من اقوال الشاهد الأول أنه كانت توجد خلافات سابقة بين المتهم والمجنى عليه نشأت منذ خمسة وعشرين يوما سابقة على الحادث بسبب امتناع المتهم عن سداد ما في ذمته من مبالغ نقدية باقى ثمن الماشية التي اشتراها من المجنى عليه وشريكه الأمر الذي كان من شأنه أن دفع المجنى عليه وشريكه إلى الإبلاغ ضد المتهم لنقطة شرطة حاجر شطا في يوم ١٩٩١/١/٥ حيث انتهت الاجراءات إلى استدعاء شيخ خفراء القرية للمتهم الذي اضطر تحت وطأة الإبلاغ ضده بسداد ما تبقى في ذمته لخصومة الأمر الذي كان من شأنه أن ولد الضغينة في صدره نحو المجنى عليه ففكر في هدوء وروية في اليوم السابق على الحادث على الانتقام من المجنى عليه وراح عودته إلى القرية بحسبان أن من شأن عمل المجنى عليه في تجارة المواشى التردد على القرية للبيع والشراء واتصل علمه بوجود المجنى عليه يوم الحادث بالقرية فحمل المتهم عصا غليظة واستعان بأولاده وراح يتحسس مكان المجنى عليه بالقرية وما أن ظفر به حتى بادره بالعدوان بغير مسوغ أو إتيان المجنى عليه أمرا من شأنه أن يكون دافعا للمتهم في التعدي عليه ، الأمر الذي تخلص معه المحكمة أن اعتداء المتهم على المجنى عليه كان مسبوقا بعزم أكيد ومصمم عليه أقدم عليه المتهم في هدوء وروية ما بين الاقدام على الجريمة او الإحجام عنها وانعقدت ارادته على الاعتداء بالضرب على المجنى عليه انتقاما منه لما فرط منه في اليوم السابق على الحادث من اجباره على السداد تحت وطأة شكايته لدى الشرطة " ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظرف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم تقديره ، وكان ما أورده الحكم كافيا في التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٥. لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه قد شهد بالإشارة ما يفيد أن المتهم ضربه فأحدث اصابته فإن إدراك المحكمة لمعانى الإشارات أمر موضوعى يرجع إليها وحدها فلا معقب عليها فى ذلك .

٦. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقرير ، وإذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت إلى رأيه الفنى من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عاهة مستديمة ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة فى هذا الشأن ولا مصادرة عقديتها فيه امام محكمة النقض وهى غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب الطبيب الشرعى لإعادة الكشف على المجنى عليه مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بعضا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد عظمى بالجمجمة بالجدارية اليسرى والتى تقلل من كفاءته وقدرته على العمل ، واحالته الى محكمة جنايات سوهاج لمحاكمته طبقا للقيء والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حاضوريا عملا بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احداث عاهة مستديمة مع سبق الاصرار قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاعه قام على أن الواقعة مجرد مشاجرة وقع

الاعتداء فيها على المجنى عليه من أكثر من شخص مما ينبئ عن شيوع الاتهام إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع رغم جوهريته ، كما أن المحكمة أضافت إلى القيد والوصف ظرف سبق الاصرار رغم عدم توافره لدى الطاعن ودون أن تمكنه من حق الدفاع والاستعداد في شأن هذا التعديل فضلا عن أنها لم تستجب إلى طلب الدفاع بإعادة عرض المجنى عليه على الطبيب الشرعى لبيان حالته النهائية خاصة وأنها اشارت في حكمها إلى أن اصابته أفقدته القدرة على النطق نظرا لحديثه بالإشارة بجلسة المحاكمة دون الاستعانة بأهل الخبرة كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات وما استخلصته المحكمة من إشارة المجنى عليه بجلسة المحاكمة وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه الى اقوال شهود الاثبات واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التى شهدوا بها والتى تأيدت بالتقرير الطبى الشرعى ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التى أوردها الحكم ، كما

أن المحكمة قد عرضت لما يثيره الطاعن في هذا الشأن وأطرحته في منطق سائغ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولها كذلك تعديل التهمة بتحرير كيانها المادى ولو بإضافة الظروف المشددة التي قد يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة وتغليظ العقوبة مادامت الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية لم تتغير ، وليس عليها في ذلك إلا مراعاة ما تقضى به المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية من ضرورة تنبيه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بتهمة احداث عاهة مستديمة فتبينت المحكمة من الشواهد والأدلة المطروحة على بساط البحث في الجلسة توافر ظرف سبق الاصرار فهذا من حقها في فهم الواقع في الدعوى وتحرى حكم القانون فيه ، ولا معقب عليها فيما ارتأت مادامت قد اقامت قضائها على ما يسوغه ، ولا يعتبر ما أجرته المحكمة تغييراً في الواقعة بل تعديلاً في التهمة بردها الى الوصف الصحيح المنطبق عليها ، ولما كانت المحكمة قد نبهت الطاعن الى هذا التعديل فترافع بلسان محاميه على اساسه دون اعتراض منهما أو طلب التأجيل فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ظرف سبق الاصرار فهو قائم في حق الطاعن بقوله " عن توافر ظرف سبق الاصرار فهو قائم في حق المتهم أخذاً بما استبان للمحكمة من اقوال الشاهد الأول أنه كانت توجد خلافات سابقة بين المتهم والجنى عليه نشأت منذ خمسة وعشرين يوماً سابقة على الحادث بسبب امتناع المتهم عن سداد ما في ذمته من مبالغ نقدية باقى ثمن الماشية التي اشتراها من الجنى عليه وشريكه الى الإبلاغ ضد المتهم لنقطة شرطة حاجز شطا في يوم ١٩٩١/١/٥ حيث انتهت الاجراءات الى استدعاء شيخ خفراء القرية للمتهم الذي اضطر تحت وطأة الإبلاغ ضده بسداد ما تبقى في

ذمته لخصومة الأمر الذى كان من شأنه أن ولد الضغينة فى صدره نحو المجنى عليه ففكر فى هدوء وروية فى اليوم السابق على الحادث على الانتقام من المجنى عليه وراح يترقب عودته الى القرية بحسبان أن من شأن عمل المجنى فى تجارة المواشى التردد على القرية للبيع والشراء واتصل علمه بوجود المجنى عليه يوم الحادث بالقرية فحمل المتهم عصا غليظة واستعان بأولاده وراح يتحسس مكان المجنى عليه بالقرية وما أن ظفر به حتى بادره بالعدوان بغير مسوغ أو اتيان المجنى عليه أمرا من شأنه أن يكون دافعا للمتهم فى التعدى عليه ، الأمر الذى تخلص معه المحكمة ان اعتداء المتهم على المجنى عليه كان مسبوقا بعزم أكيد ومصمم عليه أقدم عليه المتهم فى هدوء وروية وفى فترة سابقة على الحادث أمكن فيها المتهم أو يقلب الأمر على عقبه ووازنه فى هدوء وروية ما بين الإقدام على الجريمة أو الإحجام عنها وانعقدت إرادته على الاعتداء بالضرب على المجنى عليه انتقاما منه لما فرط منه فى اليوم السابق على الحادث من إجباره على السداد تحت وطأة شكايته لدى الشرطة " ، وكان البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم تقديره ، وكان ما أورده الحكم كافيا فى التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المجنى عليه قد شهد بالإشارة ما يفيد أن المتهم ضربه فأحدث اصابته فإن إدراك المحكمة لمعانى الاشارات أمر موضوعى يرجع إليها وحدها فلا معقب عليها فى ذلك ، ولم يدع الطاعن فى طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أشار به الشاهد ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى

هذا التقرير ، وإذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت إلى رأيه الفنى من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عاهة مستديمة ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقديتها فيه امام محكمة النقض وهى غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب ندب الطبيب الشرعى لإعادة الكشف على المجنى عليه مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، هذا فضلا عن أن المحكمة عرضت لطلب الدفاع في هذا الشأن وأطرحته برد سائق ، فإن ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٩٥٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله " وحيث إنه عن نية القتل فإنها ثابتة في حق المتهمين من انتوائها قتل المجنى عليه للخلاص منه ومن اعداد المتهم الثاني لسلحه الناري (بندقية خرطوش) ، وقيامه بتسليم ذلك السلاح الى نجله المتهم الأول الذى بادر بإطلاق العيار الناري الذى اصابه بمقدم البطن في الوقت الذى كان المتهم الثاني يقف لحمايته شادا من أذره وما أتاه المتهمان على هذا النحو قاطع الدلالة على قصد إزهاق روح المجنى عليه ولا يحمل قصدا آخر " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى ياتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية موكول الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان هذا الذى استخلصه الحكم المطعون فيه على النحو المار ذكره هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعى على الحكم في هذا الصدد .

٢. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة اصلية على ما استبان لها من معاناة النيابة العامة لمكان الحادث من وجود طاقية المجنى عليه وآثار لدمائه بمكان الحادث وإنما استندت إلى تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتقريراً للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها في قضائه مسادام انه لم يتخذ من معاناة النيابة دليلا اساسيا على ثبوت التهمة قبل الطاعن ويكون منعه في هذا الشأن غير سديد .

٣. من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بإيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ، ومن ثم فلم تكن في حاجة إلى أن تورد مؤدى ما جاء بمذكرة النيابة المشار إليها في هذا التقرير ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن المتمثل في أن المجنى عليه لم يقتل حيث وجدت جثته واطرحه في قوله " وحيث إنه عما أثاره الدفاع من منازعة في توقيت الحادث وزمانه ومكانه فهي على غير سند جدى ذلك أن الثابت بأقوال كل من شاهدى الإثبات الأولى والثانى قد حددا توقيت الحادث بما يتفق وحدوثه فيما بين الساعة ٨ ص والساعة ٩ ص ، ويتناسب مع زمن نقل المجنى عليه ووصوله الى المستشفى وأن المحضر المثبت به اخطار الحادث وخلوه من توقيت الإبلاغ فهو لا ينال من الواقعة وثبوت صحتها لكون ذلك مرجعه الى محرر ذلك المحضر وعن المكان فقد حدد بأقوال الشاهدين بأنه بجوار الجدار الكائن عند مفترق الطريق المؤدى للناحية الشمالية وتأكد صحة وقوع الحادث بذلك المكان من معاينة النيابة العامة وعثورها على بقع دماء داكنة اللون مختلطة بالأتربة وأن المجنى عليه عقب اطلاق النار عليه وسقوطه قد تم نقله من ذلك المكان الى مكان تواجد سيارة الاسعاف بجوار شريط السكة الحديد حتى يتسنى نقله الى المستشفى لكون المكان الأول الذى حدثت به الواقعة هو طريق فرعى وسط الزراعات كما هو ثابت بالمعاينة مما يضحى معه التشكيك في المكان غير سديد " . فإن ذلك من الحكم هو قول يسوغ به اطراح دفاع الطاعن في هذا الشأن هذا الى أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفى أن يكون الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت السابقة التى أوردها الحكم ومن بينها اقوال شاهدى الإثبات التى اطمأنت إليها المحكمة ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

٥. كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للنيابة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون جائزا .

٦. من المقرر أن تسليم السلاح الى غير مرخص له في حيازته أو احرازه يترتب عليه إلغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت في حق المطعون ضده الثاني - صاحب السلاح المضبوط - وقعة تسليمه السلاح المرخص له بحمله للمطعون ضده الأول غير المرخص له بحيازته أو احرازه واعتبره مسئولاً جنائياً عنها بما يؤدي بالضرورة وعملا بحكم المادة العاشرة ساقفة الذكر الى إلغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر وتجريم احرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير مما كان يتعين معه القضاء بعقوبة مصادرة هذا السلاح طبقا لنص المادة ٣٠ سالفى البيان باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسري هذا النص على هدى القاطعة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن النية مادام الحكم قد اثبت مسئولية المطعون ضده الثاني - صاحب السلاح المرخص له - جنائيا فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة المحكوم بها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلام من : (١) (طاعن) ، (٢)
بأنهما أولا : قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن

بيتا النية وعقدا العزم المصمم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا (بندقية) حملها الأول والمسلمة إليه من الثاني وتبعاه الى المكان الذى أيقنا سلفا توجهه إليه وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه الأول عيارا ناريا بينما كان الثاني يقف بجواره يشد من أزره زيراقب الطريق قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أدوت بحياته . ثانيا : المتهم الأول : أ- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) ، ب- أحرز ذخيرة (طلقة) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو احرازه . ثالثا : المتهم الثانى: سلم سلاحه المرخص له بحمله الى المتهم الأول وذلك بغير ترخيص ، واحالتهما الى محكمة جنابات اسبوط لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول وغيابيا للثاني عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٣ ، ٦ ، ٢٦/١ - ٥ ، ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأول مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات أولا : بمعاقبة المحكوم عليه الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما لما أسند إليه . ثانيا : بمعاقبة المحكوم عليه الثانى بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات لما أسند إليه .

فطعن كلا من المحكوم عليه الأول والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق

النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى طعن المحكوم عليه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح نارى غير مششخن وذخيرته بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يدل تدليلا كافيا على توافر نية القتل لديه واستند إلى ما أثبتته معاينة

النيابة العامة من وجود طاقة الجنى عليه وآثار لدمائه بمكان الحادث دون أن يبين
سنده في أنها خاصة بذلك الجنى عليه واكتفى بإيراد نتيجة تقرير الصفة التشريحية
دون أن يورد مضمونه ورد بما لا يصلح ردا على دفاعه بأن الجنى عليه لم يقتل في
المكان الذى حدده شاهد الاثبات بدلالة عدم وجود آثار دماء وعدم العثور على أية
طلقات في هذا المكان مما يعيب الحكم .

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لا يمارى
الطاعن فى أن لها اصلها الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته
الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت
توافرها فى حق الطاعن بقوله " وحيث إنه عن نية القتل فإنها ثابتة فى حق المتهمين من
انتوائهما قتل الجنى عليه للخلاص منه ومن اعداد المتهم الثانى لسلحه النارى (بندقية
خرطوش) وقيامه بتسليم ذلك السلاح الى نجله المتهم الأول الذى بادر بإطلاق العيار
النارى الذى اصابه بمقدم البطن فى الوقت الذى كان المتهم الثانى يقف لحمايته شادا
من أزره وما أتاه المتهمان على هذا النحو القاطع الدلالة على قصد إزهاق روح الجنى
عليه ولا يحمل قصدا آخر " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل
أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات
والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية
موكول إلى قاضى الموضوع فيه على النحو المار ذكره هو استخلاص سائغ وكاف فى
التدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعى على الحكم فى هذا
الصدد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين
قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من معاينة النيابة العامة لمكان الحادث من
وجود طاقة الجنى عليه وآثار لدمائه بمكان الحادث وإنما استندت إلى تلك الآثار
كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على

تلك القرينة تأييدا وتقريراً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من معاناة النيابة دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة قبل الطاعن ويكون منعاه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية وبرز ما جاء به من إصابة الجنى عليه إصابة نارية حيوية حديثة نشأت بسبب عيار نارى واحد خرطوش مقاس ١٢ مم أصابه بمقدم جدار البطن فى اتجاه أساسى من الأمام للخلف وأطلق عليه من مسافة فى حدود أكثر من المتر وأقل من ثلاثة أمتار وأن وفاة المذكور نشأت لما أحدثته إصابته النارية بالبطن من تمسك بالأحشاء البطنية وما صاحب ذلك من نزيف داخلى وخارجى وصدمة نزيفية ومن الجائز حدوث تلك الإصابة وفق التقرير الوارد بمذكرة النيابة وبتاريخ يتفق وتاريخ الواقعة ، وكان الطاعن لا يدعى أن هناك تصويراً آخر للحادث يخالف ذلك التصوير ورد بمذكرة النيابة حسبما حصله تقرير الصفة التشريحية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بإيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ، ومن ثم فلم تكن فى حاجة إلى أن تورد مؤدى ما جاء بمذكرة النيابة المشار إليها فى هذا التقرير ويكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن المتمثل فى أن الجنى عليه لم يقتل حيث وجدت جثته وأطرحة فى قوله " وحيث إنه عما أثاره الدفاع من منازعة فى توقيت الحادث وزمانه ومكانه فهى على غير سند جدى ذلك أن الثابت بأقوال كل من شاهدى الإثبات الأولى والثانى قد حددوا توقيت الحادث بما يتفق وحدثه فيما بين الساعة ٨ ص والساعة ٩ ص ، ويتناسب مع زمن نقل الجنى عليه ووصوله الى المستشفى وأن المحضر المثبت به أخطار الحادث وخلوه من توقيت الإبلاغ فهو لا ينال من الواقعة وثبوت صحتها لكون ذلك مرجعه الى محرر ذلك المحضر وعن المكان فقد حدد بأقوال الشاهدين بأنه بجوار الجدار الكائن عند مفترق الطريق المؤدى للناحية الشمالية وتؤكد صحة وقوع الحادث بذلك المكان من معاناة النيابة العامة وعثرها على بقع دماء

داكنة اللون مختلطة بالأتربة وأن انجنى عليه عقب اطلاق النار عليه وسقوطه قد تم نقله من ذلك المكان الى مكان تواجد سيارة الاسعاف بجوار شريط السكة الحديد حتى يتسنى نقله الى المستشفى لكون المكان الأول الذى حدثت به الواقعة هو طريق فرعى وسط الزراعات كما هو ثابت بالمعينة مما يضحى معه التشكيك فى المكان غير سديد " . فإن ذلك من الحكم هو قول يسوغ به اطراح دفاع الطاعن فى هذا الشلن هذا الى أن هذا الدفاع لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفى أن يكون الرد عليه مستفاد من ادلة الثبوت السابقة التى أوردها الحكم ومن بينها اقوال شاهدى الاثبات التى اطمأنت إليها المحكمة ، ويكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم فإن طعن المحكوم عليه يكون على غير اساس من القانون أو الواقع متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الحكم دان المطعون ضده الثانى بجريمة تسليم سلاحه المرخص الى المطعون ضده الأول الغير مرخص له بإحرازه وأغفل القضاء بعقوبة مصادرة هذا السلاح المضبوط مع وجوب الحكم بما عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابيا بالنسبة الى المطعون ضده الثانى إلا أنه لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد أجازت للنسبة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون جائزا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المحكوم عليهما - المطعون ضدهما - بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار ودان أولهما أيضا بجريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن وذخيرته بدون ترخيص كما دان ثانيهما بجريمة تسليم السلاح المرخص له الى المطعون

ضده الأول الغير مرخص له بإحرازه وانتهى الى عقاب المطعون ضدهما بللواد ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات و ١/١ ، ٣ ، ٦ ، ١/٢٦ - ٥ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأول ثم قال " وحيث إن التهم المسندة لكل من المتهمين قد ارتبطت ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم يتعين اعتبارها لكل منهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وذلك عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات " . ثم أوقع الحكم على المطعون ضدهما عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وأغفل المصادرة ، وكان تسليم السلاح الى غير مرخص له في حيازته أو احرازه يترتب عليه إلغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتملا عملا بنص المادة ٣٠ القانون المذكور فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت في حق المطعون ضده الثاني - صاحب السلاح المضبوط - واقعة تسليمه السلاح المرخص له بحمله للمطعون ضده الأول غير المرخص له بجيازه أو احرازه واعتبره مسئولا جنائيا عنها بما يؤدي بالضرورة وعملا بحكم المادة العاشرة سالفه الذكر الى إلغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر وتجريم احرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير مما كان يتعين معه القضاء بعقوبة مصادرة هذا السلاح طبقا لنص المادة ٣٠ سالفه البيان باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسري هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في الملة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية مادام الحكم قد اثبت مسئولية المطعون ضده الثاني - صاحب السلاح المرخص له - جنائيا فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة المحكوم بها .

الطعن رقم ٥٩٨٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٦

لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده ويجوز في هذه الحالة لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو مستشار الإحالة أو المحكمة المنظور أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس اصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله " . فقد كان لزاما على المحكمة مادامت قد اطمأنت على ما افصحت عنه فيما تقدم بيانه الى التقرير الطبى المتعلق بحالة الطاعن الأول - وهو لا حق على رفع الدعوى - الذى يستفاد منه أن الكشف الطبى عليه أثناء وجوده بمضحة الأمراض العصبية والنفسية أثبت أنه يعانى من اكتئاب تفاعلى ثانوى مع بعض نوبات القلق والتوتر كان عليها أن تثبت عن طريق المختص فنيا من أن هذا الذى يعانى منه الطاعن لا يعد عاهة في عقله تجعله غير قادر على الدفاع عن نفسه إبان المحاكمة ، ولا يعفى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعن مثل بين يديها ومعه محامى تولى الدفاع عنه في موضوع الجرائم التى أدين بها وذلك لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه فيما هو مسند إليه ، فلا تسوغ محاكمته إلا إذا كان في مكنته هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يسهم مع محاميه الموكل أو المنتدب في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية أما والمحكمة قد قعدت عن النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها في الوقت ذاته مما ينفى طروء عاهة في عقل الطاعن الأول رغم اصابته بحالة الاكتئاب التفاعلى الثانوى ونوبات القلق والتوتر أو مما يثبت زوال هذه الحالة عنه ، فإن الحكم يكون منطويا

على اخلال بحقه في الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعنين وذلك لوحدة واقعة الدعوى ولحسن سير العدالة .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعنين بأفهما أولا : قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية على قتله وعقدا العزم المصمم على ذلك وأعد المتهم الأول لهذا الغرض سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) وأعد الثاني (عصا) وما أن ظفرا به حتى أطلق صوبه الأول عدة أعيرة نارية من السلاح سالف الذكر بينما كان المتهم الثاني يقف على مسرح الحادث يشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الأول : ١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) ، ٢) أحرز ذخيرة (أربع طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصا له في حيازته او احرازه ، وأحالتهم الى محكمة جنابات قنا لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ عقوبات ، والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٨٧ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة المؤبدة عما اسند إليهما ومصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأهما بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص قد شابه الإخلال

بحق الدفاع ذلك بأنه عول في قضائه بالإدانة على ما جاء بتقرير دار الصحة النفسية والعقلية والذي أثبت أن الطاعن الأول يعاني من اكتئاب تفاعلي مع بعض نوبات القلق والتوتر مما مفاده طروء عاهة جعلته غير قادر عن الدفاع عن نفسه مما كان يتعين على المحكمة أن توقف اجراءات محاكمته حتى يعود إليه رشده اعمالا لنص المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمدوناته نقلا عن تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية أن الطاعن الأول يعاني من اكتئاب تفاعلي ثانوي مع بعض نوبات القلق أو التوتر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو مستشار الإحالة أو المحكمة المنظر أمامها الدعوى إذا كلنت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس اصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله " . فقد كان لزاما على المحكمة مادامت قد اطمأنت على ما افصححت عنه فيما تقدم بيانه الى التقرير الطبي المتعلق بحالة الطاعن الأول - وهو لاحق على رفع الدعوى - الذي يستفاد منه أن الكشف الطبي عليه اثناء وجوده بمصحة الأمراض العصبية والنفسية اثبت أنه يعاني من اكتئاب تفاعلي ثانوي مع بعض نوبات القلق والتوتر كان عليها أن تثبت عن طريق المختص فنيا من أن هذا الذي يعاني منه الطاعن لا يعد عاهة في عقله تجعله غير قادر على الدفاع عن نفسه إبان المحاكمة ، ولا يعفى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعن مثل بين يديها ومعه محامى تولى الدفاع عنه في موضوع الجرائم التي أدين بها وذلك لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه فيما هو مسند إليه ، فلا تسوغ محاكمته إلا إذا كان في مكنته هو أن يتولى بذاته هذا

الدفاع وأن يسهم مع محاميه - الموكل أو المتدب - في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية أما والمحكمة قد قعدت عن النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها في الوقت ذاته مما ينفي طروء عاهة في عقل الطاعن الأول رغم اصابته بحالة الاكتئاب التفاعلي الثانوي ونوبات القلق والتوتر أو ما يثبت زوال هذه الحالة عنه ، فإن الحكم يكون منطويا على اخلال بحقه في الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعنين وذلك لوحدة واقعة الدعوى ولحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٦٠٤٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها ، إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة امامها محلا لذلك .
٢. من المقرر أن طلب ضم قضية بقصد اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه والتفتت عن اجابته ، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردا صريحا .
٣. من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
٤. لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كان وقائع الدعوى قد ابدت ذلك عندها وأكدتة لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، كما أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد اسس الإدانة على اليقين ، والبين من مدونات الحكم انه انتهى الى بناء الادانة على يقين ثبت لا على افتراض لم يصح ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .
٥. من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص من هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٦. لما كان ما أورده الحكم بالنسبة لتقرير الصفة التشريحية يكفى لتبرير اقتناعه بالإدانة ، ويحقق مراد الشارع الذى استوجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من دعوى بيان مؤدى الأدلة التى يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا .

٧. من المقرر أن جسم الإنسان متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء ، مما يجوز معه حدوث إصابة الأجزاء الأمامية منه والضارب له واقف خلفه أو أمامه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة .

٨. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشاهد الى اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٩. الأصل أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

١٠. لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

١١. لما كان الباعث على الجريمة ليس ركنا فيها ، فلا يقدح فلا سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله .

١٢. من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه فى اقواله لا يعيب الحكم مادام من المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : المتهم الأول وآخر سبق الحكم عليه : قتلا عمدا مع سبق الاصرار بأن يتا النية وعقدا العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحين ناريتين (بندقيتين) وما أن ظفرا به حتى أطلقا صوبه

وابلا من الأعيرة النارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهم الثانى وآخر سبق الحكم عليه . قتلا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد بأن أطلقا صوبه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثالثا : المتهمان : أ) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) . ب) أحرز كل منهما بغير ترخيص ذخائر مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بجيازته أو احرازه ، وأحالتهم الى محكمة جنابات اسيوط لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى والدا وارملة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٢٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق مع تطبيق المادة (٣٢) عقوبات - بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة السلاح النارى المضبوط وبغلزام الثانى بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعن الأول

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد واحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص ، قد انطوى على الاخلال بحق الدفاع وشابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه طلب الى المحكمة سماع شاهد الاثبات الرابع وضم الجناية رقم أبو تيج ، إلا أن المحكمة لم تجبه الى طلبه ، وردت عليهما بما لا يصلح ردا ، واعتمد الحكم فى رفع

التناقض بين تقرير الصفة التشريحية واقوال شاهد الاثبات الأول بشأن عدد اصابك المجنى عليه على ما قرره الطبيب الشرعى بالجلسة من ان اصابة العنق يمكن ان تكون غير ظاهرة لهذا الشاهد ، فأقام الحكم قضاءه بذلك على الاحتمال ، ولم يدل تدنيلا سائغا على توافر نية القتل فى حقه ، واكتفى بالإشارة الى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الاصابات المنسوب إليه أحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها ، هذا الى انه اثار دفاعا مؤداه استحالة حصول اصابة الرأس وفقا لتصوير شاهد الاثبات الأول ، لأن الثابت من الدليل الفنى أن هذه الاصابة لا تحدث إلا إذا كان الضارب واقفا امام المجنى عليه على خلاف ما قرره الشاهد المذكور ، إلا أن الحكم لم يحفل بهذا الدفاع ، وذلك مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة شهودا فى القضايا التى لهم عمل فيها ، إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التى تؤدى الشهادة أمامها محلا لذلك ، وكانت المحكمة لم تر - للأسباب السائغة التى أوردتها - مبررا لإجابة الطاعن الى طلبه باستدعاء شاهد الاثبات الرابع - ضابط المباحث - لمناقشته بشأن التحريات التى أجراها وبلاغ الحادث ، فإن النعى على الحكم فى هذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد اثاره الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة هو أعرضت عنه والتفتت عن اجابته ، وهو لا يستلزم منها عند رفضه ردا صريحا ، وكان قصد الطاعن من طلب ضم القضية رقم جنایات أبو تیج - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة واسباب طعنه - هو اثاره الشبهة فى اقوال

شاهد الاثبات الأول التى اطمأنت إليها المحكمة ، فإنه لا تشريب عليها إن هى أطرحت طلب ضم القضية المذكورة والتفتت عن اجابته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون بمقاس الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الدليل المستمد من اقوال شاهد الاثبات الأول الذى أخذت به محكمة الموضوع واطمأنت إليه غير متعارض مع الدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية واقوال الطبيب الشرعى بالجلسة بخصوص عدة اصابات الجنى عليه ، ولا يقدح فى ذلك أن الطبيب الشرعى قد أجاز أن تكون اصابة العنق غير ظاهرة لشاهد الاثبات الأول لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقريره ، كما أن أخذ الحكم بدليل احتمالى غير قادح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين ، والبين من مدونات الحكم أنه انتهى الى بناء الإدانة على يقين ثبت لا على افتراض لم يصح ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مدالدتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لقصد القتل وأثبت توافره فى حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر فى قوله " وحيث انه عن نية القتل بالنسبة للمتهمين ، فإنه لما كان المتهم الأول (الطاعن) لوجود خلافات جزيرة طرح النيل ، ورؤيته للمجنى عليه يقترب بقاربه من ذلك المكان المتنازع عليه الأمر الذى اعتقد معه أنه قد جاء الى ذلك المكان ليحوزه منه فاختمرت فى ذهنه وقتها فكرة الخلاص من الجنى عليه المذكور ، فأطلق صوبه عدة أعيرة نارية من بندقيته وهى سلاح نارى قاتل بطبيعته قاصدا ازهاق روحه ووجهها وجهة مقاتل من الجنى عليه واصابة فى رأسه وعنقه بالاصابات التى أودت بحياته ، وما أن حصل ذلك حتى علم المتهم المحكوم عليه الآخر بمقتل

قريبه المجنى عليه سالف الذكر ، فعزم على الفور على الأخذ بثأره ودفعه الى ذلك الخلافات السالفة على طرح النيل ، فتوجه الى محل وجود المجنى عليه وأكرطه بعديد من الطلقات النارية من بندقية - وهى سلاح قاتل بطبيعته - فى عدة مقاتل من جسده بقصد ازهاق روحه فاحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته " . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم قد دلل على هذا القصد - على النحو السالف بيانه - تدليلا كافيا وسائغا فإن النعبي عليه فى هذا المنحى لا يكون قويا . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بالنسبة لتقرير الصفة التشريحية يكفى لتبرير اقتناعه بالإدانة ، ويحقق مراد الشارع الذى استوجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من دعوى بيان مؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان جسم الانسان متحركا ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث اصابة الأجزاء الأمامية منه والضارب له واقف خلفه أو أمامه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا يحتلج الى خبرة خاصة ، فإن ما يثيره الطاعن من استحالة حصول اصابة الرأس وفقا لتصوير شاهد الاثبات الأول يضحى ولا محل له . لما كان ما تقدم فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثانى

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد واحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال والتناقض ، ذلك بأنه اكتفى بالإشارة

الى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف اصابات المجنى عليه وعددها وموضعها وكيفية وموضعها وكيفية حدوثها ، ولم يدلل تدليلا كافيا على توافر نية القتل لديه ، وأحال في بيان شهادة شاهد الاثبات الثالث الى مضمون ما شهد به الشاهد الثاني رغم اختلاف الواقعة التي شهد كل منهما عليها ، وأسند الى الأخير رؤيته للطاعن والمتهم الآخر الذى سبق الحكم عليه من دبر حال اطلاقهما النار على المجنى عليه ، وهو ما لا أصل له في الأوراق ، وأثبت أن المعاينة التي أجرتها النيابة العامة أيدت هذا الشاهد في تصويره سالف الذكر على خلاف ما انتهت إليه تلك المعاينة من عدم إمكان رؤيته للمكان الذى وجد فيه المجنى عليه وقت اصابته ، واخطأ في بيان الباعث على القتل ، وأطرح دفاعه بأن اصابة المجنى عليه حدثت وهو على عین الداخل لخانوته بمقولة إنه ليس هناك ما ينفي تحريك المجنى عليه يمينا أو يسارا أثناء الواقعة ، وهو قول مبناه الافتراض ويفتقر الى ما يدعمه ويتعارض مع ما قرره الطبيب الشرعى بالجلسة من استحالة حركة المجنى عليه بسبب اصابته ، واخيرا فقد عول الحكم على اقوال شاهد الاثبات الثاني مع ما بينها من تناقض سجلته مدوناته ، كل ذلك مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم في بيان مضمون تقرير الصفة التشريحية والتدليل على نية القتل مردود بما سبق الرد به على اسباب الطعن المقدمة من الطاعن الأول بما لا محل لتكراره . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحل في بيان شهادة شاهد الاثبات الثالث الى مضمون ما شهد به الشاهد الثاني فى خصوص رؤية واقعة قتل المجنى عليه ، وإنما أحال عليها فى شأن رؤية الطاعن والمتهم الآخر الذى سبق الحكم عليه حال قدومهما الى مكان الحادث واطلاقهما النار على الموجودين به لارهابهم ، وهى واقعة اتفقت فيها اقوال هذين الشاهدين - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن بل يسلم به فى اسباب طعنه ، وإذا كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشاهد الى اقوال شاهد آخر

مادامت اقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم المطعون فيه من رؤية شاهد الاثبات الثانى للطاعن والمتهم الآخر الذى سبق الحكم عليه أثناء دخولهما حانوت المجنى عليه واطلاقهما النار على الأخير له ميعنه الصحيح من اقوال هذا الشاهد ، فإن خطأ الحكم فى القول برؤية الشاهد المشار إليه للمتهمين سالفى الذكر من دبر حال اطلاقهما النار على المجنى عليه - بفرض صحة هذا الخطأ - لا أثر له فى منطقته ولا فى تكوين عقيدة المحكمة ، ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الوجه غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يسند الى شاهد الاثبات رؤيته للمجنى عليه أثناء اصابته وإنما اسند إليه رؤيته للمتهمين من دبر حال اطلاقهما النار على المجنى عليه ، وكان البين من اقوال هذا الشاهد - وهو ما لم يمارى الطاعن فى أن له أصله الثابت فى الأوراق - أنه رأى المتهمين حال دخولهما حانوت المجنى عليه واطلاقهما النار بداخله ، ولما كان لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن قول الحكم فى معرض رده على دفاع الطاعن بأن اصابة المجنى عليه حدثت وهو على يمين الداخل الى حانوته - أن المعاينة التى أسفرت عن إمكان رؤية الشاهد لمدخل هذا الحانوت دون رؤية المكان الذى كان يتواجد به المجنى عليه أثناء اصابته - أيدت الشاهد فى تصويره المار ذكره يكون سليماً ، ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا النحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الباعث على الجريمة ليس ركناً فيها ، فلا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتلاؤه على الظن أو اغفاله ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن - بفرض صحته - لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على ان اصابة

المجنى عليه حدثت وهو على يمين الداخل الى محل تجارته واطرحه في قوله " أما القول بأن اصابة المجنى عليه قد حدثت وهو على يمين الداخل ، فليس هناك ما ينفي تحريك المجنى عليه يميننا ويسارا اثناء الواقعة وليس عقب اصابته ، كما أنه ليس في واقعات الدعوى ما يقطع بأن المجنى عليه ظل على يمين الداخل لحظة اصابته " ، وهو رد كاف وسائغ ، ولا يتعارض مع ما قرره الطيب الشرعى بالجلسة من استحالة حركة المجنى عليه عقب اصابته ، ومن ثم فإنه لا محل لتعيب الحكم في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه حصل اقوال شاهد الاثبات الثاني بما لا تناقض فيه - خلافا لما يزعمه الطاعن - وكان من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون قويا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من الطاعن الثاني برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٣٩٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٦

من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم الضرب المفضى الى الموت أو الى العاهة المستديمة أو الضرب والجرح البسيط يتحقق متى تعمد الجاني فعل الضرب أو احداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ، فإذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في احداث هذا الجرح وإذن فإذا كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة هي أن الطاعن أطلق عيارا ناريا للإرهاب فأصاب العيار المجنى عليه الذى تصادف مروره وأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أدت الى موته فإن هذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ عقوبات وهى جريمة احداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى الى الموت وإنما هى تكون جريمة القتل الخطأ وعقابها ينطبق على المادة ٢٣٨ عقوبات ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن على أساس جريمة الضرب المميت قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بأن أطلق عيارا ناريا بقصد ارهاب آخرين فاصابت المجنى عليه وأحدثت به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته ، وأحالة الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وادعى والد ووالدة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة

المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الواقعة كما أثبتها الحكم وهى أن الطاعن أطلق عيارا ناريا بقصد ارهاب آخرين فاصاب الجنى عليه اصابات أدت الى موته لا تكون جريمة الضرب المفضى الى الموت لانتفاء القصد الجنائى فى حقه وإنما تكون جريمة القتل الخطأ مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن القصد الجنائى فى جرائم الضرب المفضى الى الموت أو الى العاهة المستديمة أو الضرب والجرح البسيط يتحقق متى تعمد الجانى فعل الضرب أو احداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته ، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ، فإذا ثبت من الوقائع أن الجانى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه فى هذه هو أنه تسبب بخطئه فى احداث هذا الجرح وإذن فإذا كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة هى أن الطاعن أطلق عيارا ناريا للإرهاب فاصاب العيار الجنى عليه الذى تصادف مروره وأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أدت الى موته فإن هذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ عقوبات ، وهى جريمة القتل الخطأ وعقابها بنطبق على المادة ٢٣٨ عقوبات ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن على اساس جريمة الضرب المميت قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقية اوجه الطعن وإلزام المطعون ضدهما بالمصاريف المدنية .

الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٦

١. لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبيب العرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل ييسر الوقوف على مبررات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معمة ، أو وضعه في صورة جملة مجهلة فلا يتحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

٢. لما كانت جريمة الإضرار غير العمدى بالأموال والمصالح المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات تتطلب لقيامها توافر الشرط المفترض وهو صفة الموظف العام ونوع المصالح التي يصيبها الضرر المترتب على الجريمة ، والركنين المادى والمعنوى ، ويجب لتوافر هذين الركنين تحقق الخطأ غير العمدى ، بحصول إهمال في أداء الوظيفة أو الإخلال بواجباتها أو إساءة استعمال السلطة ، وأن يترتب على ذلك الخطأ غير العمدى ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف العزم أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يبين منه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وأدلتها في بيان جلى مفصل مسن شأنه أن يؤدي الى بيان أركان الجريمة التي دين الطاعن بها كما هي معرفة به في القانون ذلك بأنها أغفلت بيان صفة الطاعن وحدود مسؤولياته واستندت الى اقوال

الشاهدين ، دون بيان مؤداها . لما كان ما تقدم
فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاعادة .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال
الجهة التي يعمل بها وأموال الغير ومصالح الجمهور ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله في
أداء وظيفته واخلاله بواجباتها ولم يتبع الاجراءات الواجبة على النحو المبين بالأوراق
، وطلبت محاكمته بالمادة ١١ مكررا (أ) فقرة (١) من قانون العقوبات ، ومحكمة
جرح قسم بنها قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل
وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ - استأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا

الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإضرار
غير العمدى بأموال الجهة التي يعمل بها قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأن
الحكم جاء قاصرا في استظهار أركان الجريمة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم
المطعون فيه - أنه أفرغ في عبارات عامة معماة يستحيل قراءتها بما لا يتيسر معه
الوقوف على مسوغات ما قضى به ، ومن ثم يكون قد خلا من الأسباب التي بسنى
عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أفصح
عن تأييده للحكم المستأنف واعتناق أسبابه ، اضاف قوله " وحيث إن اقوال المبلغ

..... ، مفادها أن زراع البطاطس بالمحافظة تضرروا من عدم صرف مستحقاقهم من عينات البطاطس المستحقة في الميعاد ، ورفضوا استلامها من جمعية الخضر والفاكهة بالمحافظة ، وقاموا بزراعة أصناف أخرى ، وتلف ٣٨,٤٣٠ طن بطاطس تقدر بـ ٤٤٩٥,٩٠ جنيه وهي غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، والمسئول عن ذلك المتهم بسوء التخزين وعدم ايداعه ثلاجة الحفظ أو بيعها بالسوق الحر ، وأن ذلك نتيجة إهمال أيده و " . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة ، أو وضعه في صورة مجملة مبهمة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الإضرار غير العمدى بالأموال والمصالح المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات تتطلب لقيامها توافر الشرط المفترض وهو صفة الموظف العام ونوع المصالح التي يصيبها الضرر المترتب على الجريمة والركنين المادى والمعنوى ، ويجب لتوافر هذين الركنين تحقق الخطأ غير العمدى بحصول إهمال في أداء الوظيفة أو الإخلال بواجباتها أو إساءة استعمال السلطة ، وأن يترتب على ذلك الخطأ غير العمدى ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف العام أو يتصل بهد بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - لا يبين منه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وأدلتها في بيان جلي مفصل من شأنه أن يؤدي الى بين أركان الجريمة التي

دين الطاعن بما كما هي معرفة به في القانون . ذلك بأنها أغفلت بيان صفة الطاعن
وحدود مسؤولياته وأستندت الى اقوال الشاهدين و.....
دون بيان مؤداها . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يوجب
نقضه والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقية اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٨١٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا مادام كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . هذا الى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن الأول ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الأول في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٢. لما كان الحكم - حسبما يبين من مدوناته - قد أثبت في حق الطاعن الأول أنه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات في نرجيلة دخان المعسل في حضوره وتحت بصره ، وكان هذا الذي اثبته الحكم - بما ينطوي عليه من تحليل الطاعن من التزامه القانوني بمنع تعاطي المخدرات في محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات في المعية ، ثم تقديمه نرجيلة دخان المعسل وهو على بصيرة من استخدامهما في هذا الغرض - تتوافر به في حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطي المخدرات كما هي معرفة في القانون .

٣. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بوجود تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى الى أن كلا من المحكوم عليهما قد ارتكبا الجريمة المسندة إليه ، واعتبر كل منهما فاعلا أصليا لجريمته ، كما أنه عول في

إدانتهم على شهادتي ضابط الشرطة والشرطي السرى اذلى كان يرافقه ، دون أن يعول على أية أدلة مستمدة من أقوال أيا من الطاعنين بالتحقيقات فى إدانة أيهما ، وكان القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه - كما يستفاد من اسباب الحكم - القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض الحقيقة المنحل بحق الدفلىع ، فإنه لا يعيب اجراءات المحاكمة فى خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، ذلك أن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يوسع كل منهما أن يبيديه من أوجه دفاع لم يبيدها بالفعل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما المتهم الأول : سهل للمتهمين الثانى وآخر سبق الحكم عليه - تعاطى جوهرًا مخدرا (حشيش) فى مقهى بغير مقابل - المتهم الثانى والآخر السابق الحكم عليه : حازا وأحرز جوهرًا مخدرا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتهم الى محكمة جنابات المنصورة لحاكمتهما طبقا للقيء والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ - ٢ ، ٣٥-٧ ، ٣٦ ، ١/٣٧ ، ١/٤٢ ، ٤٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول المستبدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة (١٧) من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه عشرة آلاف جنيهه ومخعاقة الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما بجريمة تسهيل تعاطى مادة مخدرة بغير مقابل ، ودان الثانى بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد

التعاطى ، قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه التفت عن دفاع الطاعن الأول من أن مجرد تعاطى الطاعن الثانى المخدر فى مقهاه لا يدل بذاته على افتراقه جريمة تسهيل هذا التعاطى ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر أركانها ، كما أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعنين على الرغم من تعارض المصلحة فيما بينهما ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان كل طاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الاثبات ، ومما ثبت من تقرير المعمل الكيمائى ، وهى أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن الأول القائم على نفي التهمة مردودا بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا مادام كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم . هذا الى انه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن الأول ، ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأنه مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الأول فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم - حسبما يبين من مدوناته - قد أثبت فى حق الطاعن الأول أنه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات فى نرجيلة دخان المعسل فى حضوره وتحت بصره ، وكان هذا الذى اثبته الحكم - بما ينطوى عليه من تحلل الطاعن من التزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات فى محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات فى المعية ، ثم تقديمه نرجيلة دخان المعسل وهو على بصيرة من استخدامهما فى هذا الغرض - تتوافر به فى حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطى

المخدرات كما هي معرفة في القانون ، ومن ثم يكون منعى الطاعن الأول في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بوجود تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى الى ان كلا من المحكوم عليهما قد ارتكب الجريمة المسندة إليه ، واعتبر كل منهما فاعلا اصليا لجريمته ، كمل أنه عول في ادانتهما على شهادتى ضابط الشرطة والشرطى السرى الذى كان يرافقه ، دون أن يعول على أية أدلة مستمدة من اقوال أيا من الطاعنين بالتحقيقات في ادانة ايهما ، وكان القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه - كما يستفاد من اسباب الحكم - القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب اجراءات المحاكمة في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، ذلك أن تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبديه من أوجه دفاع لم يبدوها بالفعل ، ومن ثم يكون منعى الطاعنان في هذا الخصوص غير قوي . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ٦٢٢٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره وفي نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول الى محكمة الموضوع وفي حدود سلطتها التقديرية مادام تدليها على توافرها كافيا .
٢. من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .
٣. من المقرر أن لا مصلحة للطاعين في النعي على الحكم بشأن ظرفي سبق الاصرار والترصد لأن العقوبة المقررة لجناية القتل العمد مجرد من أى ظرف من الظروف المشددة .
٤. من المقرر أن الباعث على الجرائم ليس ركنا فيها ، ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .
٥. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في ايراد أقوال شاهد الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما ساند اليه الحكم منها .
٦. لما كانت المحكمة لم تبين قضاءها بصفة اصلية على الأسلحة المضبوطة وإنما استندت إليها كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم إن عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام انه لم يتخذ من الأسلحة المضبوطة دليلا في ثبوت الاتهام قبل الطاعين .

٧. لما كان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت كل الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - وللمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضوع الدليل فى أوراق الدعوى مادام له اصل ثابت فيها .

٨. من المقرر أنه ليس بلامر أن تتطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى مع الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه جقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٩. لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين بالجلسة شهادة كاذبة قصدا منها افلات المتهمين فى الجناية من العقاب ، وصمما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى مغايرتهما الحق وتأيد الباطل بعد حلف اليمين وذلك بقصد تضليل القضاء ومحابة المتهمين ، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التى دان الطاعنين بها أورد فى شأنها بيانا كافيا سائغا .

١٠. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة التى استمعت فيها المحكمة الى شهادة الطاعنين فى الدعوى أن المحكمة وجهت الى كل منهما بالجلسة فى حضوره مهمة شهادة الزور أمام القضاء - على خلاف ما يدعيه الطاعنان فى طعنهما - مما يبرئ الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة

للمطاعين فيما يشراه بشأن عدم إدانة شاهدة أخرى فإن منعاهما في هذا الصدد يكون غير مقبول .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين الأربعة الأول وآخر بأنهم أولا : قتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد المجنى عليه بأنه عقدا العزم وبيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وبيضاء (أفرد ، بندق ، سنجة) ، وترصدوه في الطريق الذي أيقنوا مروره فيه في مثل ذلك الوقت من النهار وما أن ظفروا به أطلقوا عليه عدة طلقات نارية وتعدى عليه الرابع سلاح حاد قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوت بحياته . ثانيا : شرعوا في قتل المجنى عليهما و بأن عقدا العزم وبيتوا النية على قتل المجنى عليه فأطلق الأول أعيرة نارية من سلاحه سالف الذكر عليه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا بالمجنى عليهما الاصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركتهما بالعلاج . ثالثا : المتهمون من الأول إلى الثالث : أ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية غير مششخنة (أفرد وبندق) . ب) أحرزوا ذخائر نارية مما تسعمل في الأسلحة النارية سالفه الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بحيازة أو احراز سلاحها . رابعا : المتهم الرابع أحرز بغير ترخيص سلاحا أيضا (سنجة) جون ضرورة شخصية بذلك ، وأحالتهم الى محكمة جنيات المنيا لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤١ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٥ مكررا ، ١/٢٦ - ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأول ، والبند الحادى عشر من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، والمادتين ١٧ ، ٣٢

من قانون العقوبات بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة المضبوطات ، وقضت عملاً بنص المادة ٢٩٤ عقوبات بمعاقبة كلاً من و..... بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن شهادتهما زورا .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الأربعة الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأبهم بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشرع في القتل ، واحراز أسلحة نارية غير مششخنة ، وذخيرتها ، وسلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد والتناقض . ذلك بأن الحكم لم يدل على ما أورده في مدوناته من وجود خصومة ثأرية سابقة بين عائلتي الطاعنين والجنى عليه القتل ، كما لم يدل على تدليلا سائغا على توافر نية القتل وظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين ، كما أحال في بيان أقوال الشاهدة الى ما شهدت به بتحقيقات النيابة العامة ، وفي بيان أقوال الشاهد الى ما شهد به بتلك التحقيقات ، رغم اختلاف أقوال كل من هؤلاء الشهود ، وأورد عن أقوال الشاهدين سالفتي الذكر بجلسة المحاكمة أنهما شهدا بمثل ما شهدا به بتحقيقات النيابة العامة رغم اختلاف روايتهما في المرحلتين ، ولم يبين مضمون شهادة النقيب ومحضره بشأن السلحة المضبوطة ، ورغم أن الشهود و..... نفوا بجلسة المحاكمة صدق شهادتهم بالتحقيقات وقرروا أنها كانت نتيجة اكراه وإيعاز من رجال الشرطة ، وتمسك الطاعنون بعدم صحة أقوال الشهود بتحقيقات النيابة العامة ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع ردا غير سائغ ، هذا الى أن المدافع عن الطاعنين تمسك في دفاعه بتناقض

الدليلين القولي والفني ، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ به اطراحه ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، والشروع في القتل واحراز اسلحة نارية مششخنة وذخيرتها وسلاح أبيض بغير ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، وهي مستمدة من اقوال شهود الاثبات و و و و و بتحقيقات النيابة العامة ، ومن التقارير الطبية الشرعية ومعاينة النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر نية القتل وظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين في قوله " حيث إنه عن نية القتل والشروع فيه فقد توافرت في حق المتهمين إذ أن نيتهم قد انصرفت الى ازهلق روح المجنى عليه من الضغينة الثأرية السابقة ومن اعدادهم بندقيتين وفردين وسنجة وهي اسلحة قاتلة بطبيعتها وتوجيه أعيرتهم وضرباتهم إليه في مواضع قاتلة من جسده الرأس والوجه والرقبة والصدر ومن بشاعة ومقدار اصاباته على النحو الذي فصله تقرير الصفة التشريحية وعدم تركهم مكان الحادث إلا بعد أن أعلموا فيه كافة اسلحتهم واجازهم عليه رغم محاولته الفرار وقد ساهم كل منهم في تنفيذ الجريمة حتى أزهقت روحه وذلك يكشف بيقين عن ثبوت نية القتل لديهم ومنى كانوا قد انتروا القتل وتعمدوه فإنهم جميعا يكونوا مسئولين جنائيا عن الشروع في قتل المجنى عليهما و صاحبى الدار التي اقتحموها وراء المجنى عليه واصابتها بطلقات أعيرتهم التي اطلقوها تنفيذا لقصدهم المشترك الذى بيتوا النية عليه ، وأنه عن سبق الاصرار فمتوافر من الضغينة الكامنة في نفوسهم من جراء الخصومة الثأرية القائمة بينهم وبين المجنى عليه ومن اعدادهم السلاح اللازم في تنفيذها وتحينهم للزمان والمكان بما يقطع بأنهم فكروا وصمموا وقرروا قبل مقارفتهم

جرمهم ، وأنه عن التردد فثبت من تربصهم وترقبهم للمجنى عليه في الطريق الذي توقعوا مروره فيه بعد خروجه من المسجد عائدا الى بيته ليتوصلوا بذلك من الاعتداء عليه " . ولما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجلبن وتنم عما يضمرة في نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل الى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية مادام تدليلها على توافرها كافيا . كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وإذ كان ما ساقه الحكم مما سلف سائغا ويتحقق به توافر نية القتل وظرفي سبق الاصرار والترصد حسبما هم معروفون به في القانون ، فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بشأن ظرفي سبق الاصرار والترصد لأن العقوبة المقضى بها على كل منهم - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجرد من أى ظرف من الظروف المشددة ، وكان ما يثيره الطاعنون في شأن الخصومة الثأرية السابقة لا يعيب الحكم لما هو مقرر من أن الباعث على الجرائم ليس ركنا فيها ، ومن ثم فلا يقدر في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم أن يحيل في ايراد اقوال شاهد الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، فإنه لا ضير على الحكم إذ أحال في بيان مؤدى شهادة الى ما أورده من اقوال الشاهدة ، وفي بيان مؤدى شهادة الى ما أورده من اقوال الشاهد ، بتحقيقات النيابة العامة ، مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أن و شهدتا بجلسة المحاكمة بمضمون ما

قررتاه بالتحقيقات له اصل ثابت في الأوراق - على ما يبين من مطالعة اقوالهما
بمحضر جلسة المحاكمة ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بدعوى الخطأ في
الاسناد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن استعرض أدلة
الدعوى أورد عن الأسلحة المضبوطة قوله " وقد تعززت هذه الأدلة بضبط الأسلحة
المستعملة في ارتكاب الحادث بمعرفة النقيب الذى ارشده المتهمون
الى مكان اخفائها والتي ثبت من التقرير الطبى الشرعى جواز حدوث اصابات المجنى
عليهم من مثلها " ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تبين قضاءها
بصفة اصلية على الأسلحة المضبوطة وإنما استندت إليها كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت
التي أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم إن عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا
للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من الأسلحة المضبوطة
دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعنين ، ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد
في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما تمسك به الطاعنون من أن
اقوال الشهود بالتحقيقات ملفقة بمعرفة الشرطة وأنهم عدلوا عن اقوالهم بجلسة
المحاكمة ورد عليه بقوله " إن المحكمة تطمئن الى اقوال الشهود بتحقيقات النيابة
العامة خاصة وأن النيابة لم تلاحظ ثمة ما يشير الى اكراه وقع على أى منهم وهو يدلى
بشهادته واقواله أمامها ، وعدم تأثر إرادته بأى مؤثر خارجي ، ومن ثم تلتفت المحكمة
عما حاوله شهود الاثبات أمامها من قلب للحقائق أو اخفائها ومغايرتهم للحق وتأيد
الباطل بعد حلف اليمين ، وتطرح كل الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على
عدم الأخذ باقوالهم التي حملتها تحقيقات النيابة العامة " ، وإذا كان هذا الذى ساقه
الحكم في اطمئنانه لأقوال شهود الاثبات بتحقيقات النيابة العامة التي عول عليها
سائغا ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن
إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن اقوال الشهود
وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجهه

إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهو متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت كل الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وللمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه وإن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع الدليل في أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها - وهو ما يجادل فيه الطاعنون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن القوة الدلالية لأقوال الشهود بتحقيقات النيابة العامة يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعنون بدعوى تنقض الدليلين القولي والفني واطرحه في قوله " إن ما أثاره الطاعنون بدعوى تناقض بين الدليلين القولي والدليل الفنى لأن إصابة العين اليسرى النافذة الى المخ لا يمكن للمجنى عليه معها الحركة ولو لأمتار بدخول منزل المجنى عليهما الآخرين للإحتماء فيه لأنها تحدث وفاته فوراً أو بعد لحظة من حدوثها - لا سند له ، إذ أن الأوراق قد خلّت من شاهد يقطع بأن إصابة العين اليسرى للمجنى عليه كانت هي أولى إصاباته ، وما ورد ذلك إلا في تحريات الشرطة التي التفتت عنها المحكمة ولم تعول عليها في هذا الشأن ، ويؤيد ذلك تعدد إصابات المجنى عليه ووجود أربع إصابات منها من مسافات بعيدة والأخرى من مسافات قريبة ، الأمر الذى تطمئن معه المحكمة الى ما قرره الطبيب الشرعى الذى أجرى التشريح من أن الأرجح لديه أن الإصابات البعيدة هي التي أصابت المجنى عليه أولاً وأن باقى إصاباته القريبة إنما كانت بعد أن تمكنوا منه ووقع في قبضة أيدهم ، ومن ثم تلتفت المحكمة عما أثاره الدفاع في هذا الشأن " ، ولما كان من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى مع الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ومن ثم فإن قالة التناقض بين أقوال الشهود وبين

الدليل الفنى تكون منتفية ، ويضحى تعيب الحكم فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ما تقدم فإن هذا الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الطاعنين الخامس والسادس ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دافعا بجريمة الشهادة الزور قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يدل على توافر اركان جريمة الشهادة الزور فى حقهما لأن روايتهما بمحضر جلسة المحاكمة هى الرواية الصحيحة ، كما أن المحكمة لم تنبه كل منهما الى قمة شهادة الزور ، ولم تعاقب الشاهدة مثل الطاعنين بجريمة الشهادة الزور مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض اقوال الطاعنين بتحقيقات النيابة من رؤيتهما يرتكبون الحادث ، وما شهدا به بجلطة المحاكمة بعد تحليفهما اليمين القانونية وأصرا عليه حين قفل باب المرافعة فى الدعوى من أنهما لم يشاهدا الحادث ، وما قرراه أمام المحكمة من أن اقوالهما بتحقيقات النيابة العامة غير صحيحة وأنها نتيجة إيعاز من الشرطة ، فند اقوالهما بتحقيقات النيابة العامة والى تأييدت باقوال باقى الشهود بتلك التحقيقات وماديات الدعوى ، وأبدى اطمئنانه الى صحتها وخلوها من أية عيوب القرائن التى ساقها فى معرض رده على دفاع المتهمين - على ما سلف بيانه ، وخلص الحكم الى ادنة الطاعنين بجريمة الشهادة الزور التى وجهتها إليهما المحكمة بجلطة المحاكمة فى قوله ' وحيث إنه عن جريمة شهادة الزور ، ولما كان الشاهدان و..... قد تعمدتا تغيير الحقيقة فى وقلع شهادتهما بإنكار الحق وتأييد الباطل بقصد تضليل القضاء وكان من شأن شهادتهما أمام المحكمة أن تسبب ضررا ببراءة مجرم وتؤثر فى الحكم لصالح المتهمين ، ولم يعدلا عن اقوالهما الكاذبة بجلطة المحاكمة حتى اقفل باب المرافعة فى الدعوى فىكونا قد ارتكبا جريمة شهادة الزور الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ عقوبات ، مما يتعين أخذهما بمقتضاها مع الزامهما المصاريف الجنائية عملا بالمادة ٣١٣ من قانون

الاجراءات الجنائية " ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شهادة الطاعنين بالجلسة شهادة كاذبة قصدا منها افلات المتهمين في الجناية من العقاب ، وصمما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى مغايرتهما الحق وتأيد الباطل بعد حلف اليمين وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين ، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التي دان الطاعنين بها وأورد في شأنها بيانا كافيا سائغا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة التي استتمعت فيها المحكمة الى شهادة الطاعنين في الدعوى أن المحكمة وجهت الى كل منهما بالجلسة في حضوره قسمة شهادة الزور أمام القضاء - على خلاف ما يدعيه الطاعنان في طعنهما - مما يبرئ الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعنين فيما يثيراه بشأن عدم ادانة شاهدة اخرى فإن منعاهما في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن هذا الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٥٦١٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، إذ هما قرينان متلازمان لفعل البناء ويتداخلان في وصفه القانوني .

٢. لما كانت جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متاعاة الأفعال متى كانت اعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نشاط وإن اقترب في أزمنة متوالية إلا أنه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي واحد والاعتداء فيه يسقط على حق واحد مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصال هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون بمعنى أنه إذا صدر حكم في أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم ، ومفاد ذلك ان الحكم نهائيا بإدانة منهم في جريمة أخرى من جرائم مخالفة البناء لأحكام القانون ، إذ هما - البناء بغير ترخيص ، ومخالفة البناء لأحكام القانون - قرينان متلازمان ويتداخلان في وصفه القانوني ، حتى ولو لم يكشف أمر أيهما إلا بعد صدور الحكم في جريمة منهما سواء كانت الجريمة اقامة بناء بدون ترخيص او اقامته مخالفا لأحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجرح التي بينها . على أن موضوع هذه الجرح اقامة عدو أدوار متكررة بغير ترخيص والبناء في الردود وأن هناك مغليرة بينه وبين موضوع الاقام المسند للطاعين في الدعوى المطروحة على خلاف ما اثبتته الحكم بمدوناته فيما انتهى اليه من إدانة الطاعين عن التهمة الأولى التي عاقبهم عنها بالمادة ٢٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الى

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأنه توجيه وتنظيم اعمال البناء باعتبارها الجريمة الأشد فى قوله عنهم " أنهم لم يراعوا فى تنفيذ البناء رقم شارع الأصول الفنية المقررة وذلك بأن نفذوا التصميمات التى أعدت بمعرفة باقى المتهمين والمخالفة لرسومات الترخيص رغم علمهم بما شأها من أخطاء واستخدموا كميات من مواد البناء (أسمنت وحديد تسليح) دون الحد الأدنى الذى تقتضيه المواصفات المصرية المقررة ، كما استخدموا مواد بناء (زلط) غير مطابق للمواصفات المقررة ، سوء توزيع ورص الحديد وعدم جودة خلط مكونات الخرسانة المسلحة وأجروا أعمال تغطية ستة طوابق على الأدوار المرخص بها رغم أن الهيكل الخرساني الإنشائي للبناء لم يكن صالحا لإقامتها وكان المرخص بها رغم أن الهيكل الخرساني الإنشائي للبناء لم يكن صالحا لإقامتها وكان ذلك بطريق العمد بغية تخفيض نفقات إنشاء العقار وتحقيق عائد بيع الوحدات السكنية المخالفة وذلك على النحو المبين بالتحقيقات " . إذ أن هذه الأفعال التى أوردتها الحكم - فى الاتهام الأول الذى أنزل عقوبته على الطاعنين ، يندرج فى أفعال الدعاوى التى سبق الحكم على الطاعنين فيها ، وهى إقامة أدوار متكررة بدون ترخيص والبناء فى الردود - حسبما أشار الحكم - وذلك بحسب الصل المقرر - السابق بيانه - فى حدود الأدوار التى أقامها الطاعنون بدون ترخيص حتى ولو لم تكن قد اكتشفت إلا بعد الحكم فيها ولم يستظهر الحكم ، فيما عدا ذلك ، ما إذا كانت مخالفات التنفيذ الأخرى تتعلق بأدوار أخرى أقيمت بعد الحكم على الطاعنين فى آخر ما أسند إليهم من أعمال التغطية أو قبله فيندرج فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوبا فوق تناقضه فيما أورده بشأن المغايرة فى أفعال الأدوار المقامة بغير ترخيص بالقصور فى البيان بعدم استظهاره أساس المغايرة - فى غيرها - مما أورده بشأن عيوب التنفيذ التى تدخل وتندرج فى إقامة الأدوار الأخرى بغير ترخيص إذا تعلق بها وكانت مما تندمج فيها ،

وقد أسس هذا العيب الحكم الى خطأ آخر ، هو أنه أنزل حكم المادة ٢٢ مكررا - المار بياها - على الطاعنين قبل أن يستظهر أن الغش وسوء التنفيذ - كانا متعلقين بمبان أخرى لاحقة في اقامتها على تلك التي اقامها الطاعنون بغير ترخيص ، وعلى بدء سريان حكم المادة المنوه عنها ، مما يعيبه كذلك بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في البيان . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعنين وكذلك بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة كلاً من : (١) (طاعنة) ، (٢) (طاعن) ، (٣) (طاعن) ، (٤) (طاعن) ، (٥) (٦) أولاً : المتهمون الأول والثاني والثالث : ١- لم يراعوا في تنفيذ البناء رقم شارع الأصول الفنية المقررة وذلك بأن نفذوا التصميمات التي اعدت بمعرفة باقى المتهمين والمخالفة لرسومات الترخيص رغم علمهم بما شابها من أخطاء واستخدموا كميات من مواد البناء (أسمنت وحديد تسليح) دون الحد الأدنى الذى تقتضيه المواصفات المقررة واستخدموا مواد بناء (زلط وحديد تسليح) غير مطابق للمواصفات المقررة مع سوء في توزيع ورص الحديد وعدم جودة خلط مكونات الخرسانة المسلحة وأجروا أعمال تعلية ستة طوابق على الأدوار المرخص بها رغم أن الهيكل الإنشائي للبناء لم يكن صالحاً لإقامتها ، وكان ذلك بطريق العمد بغية تخفيض نفقات إنشاء العقار وتحقيق عائد من بيع الوحدات السكنية المخالفة وذلك على النحو الموضح بالتحقيقات . ٢- أقاموا البناء - آنف البيان - مخالفا للرسومات المعتمدة من شركة ومن إدارة والى منح الترخيص على أساسها وقاموا بتعلية ستة طوابق دون الحصول على ترخيص بذلك . ثانيا : المتهمون الرابع والخامس والسادس : ١- أهملوا والمتهم

المتوفى اهمالا جسيما في تصميم البناء سالف البيان - ولم يلتزموا في اعداد الرسومات بالأصول الفنية والمواصفات القياسية المصرية المعمول بها أن صمموا قطاعات أعمدة لا تتحمل بأمان الأحمال الراسية التي كانت قائمة عليها واساءوا توزيعها على مساحة البناء ، ولم يراعوا في اختيار النظام الإنشائي مقاومة القوى الأفقية الناتجة عن تأثير الرياح فأضاف ذلك اجهادات اضافية على الأعمدة علاوة على الاجهادات الناتجة عن الأحمال الرأسية . ٢- أهملوا والمتهم المتوفى إهمالا جسيما في الإشراف على تنفيذ بناء العقار سالف البيان فسمحوا للمتهمين من الأول الى الثالث باستخدام مواد بناء غير مطابقة للمواصفات ودون الحد الأدنى الذى تقتضيه المواصفات مع سوء توزيع الحديد بالهيكل الخرساني للبناء وعدم جودة الخلط لمكونات الخرسانة المسلحة ، وسمحوا لهم ايضا بتعدين ستة طوابق دون ترخيص واشرفوا على تنفيذ بنائها رغم أن الهيكل الإنشائي للبناء لم يكن صالحا لإقامتها .

ثالثا : المتهمون جميعا : ١) تسببوا بأخطائهم - موضوع التهم السابقة - وبإهمالهم وعدم مراعاتهم القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لأعمال البناء وبإخلالهم اخلالا جسيما بما يفرضه عليهم أصول عملهم في زيادة الاجهادات الكلية على قطاعات اعمدة العقار - سالف البيان - مما أفقد البناء معامل الأمان الذى تقتضيه المواصفات المصرية القياسية وجعله في حالة اتزان لحظى بحيث انهار فور وقوع الزلزال يوم ١٢/١٠/١٩٩٢ دون أن يتمكن شاغلوه من النجاة بحياتهم وقد أدى ما وقع منهم من خطأ وإهمال وإخلال إلى وفاة سبعة وستين شخصا واصابة ثمانية اشخاص - المينة أسماؤهم بالتحقيقات . ٢- تسببوا بإخطائهم موضوع التهمة السابقة - فى اتلاف المنقولات المملوكة لشاغلي وحدات العقار - وأحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤ ، ٣/٥ ، ١/١١ ، ٦/١٢ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، والمواد

١/٢٣٨ - ٢ - ٣ ، ١/٢٤٤ - ٢ - ٣ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات . أولا :
بمعاقبة المتهمين الأولى والثاني والثالث بالسجن لمدة عشر سنوات وبمعاقبة المتهم الرابع
والسادس بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمهم مليون جنيه عما اسند إليهم . ثانيا :
يحظر التعامل نهائيا مع كل من الأولى حتى الثالث . ثالثا : بشطب اسم كل من المتهم
الرابع والسادس من سجلات نقابة المهندسين لمدة خمس سنوات سنوات . رابعا :
براءة المتهم الخامس مما نسب إليه .

فطعن المحكوم عليهم الأولى والثاني والثالث والرابع في هذا الحكم بطريق
النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان الأولى والثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ
دأبهما بجرائم عدم مراعاة الأصول الفنية في إقامة بناء بتنفيذ تصميم مخالف لرسومات
الترخيص رغم علمهما بما شابه من أخطاء واستخدام مواد بناء بالمخالفة للمواصفات
المقررة من حيث الكمية والنوع وطريقة الاستخدام وتعليق ستة طوابق على الأدوار
المرخص بها رغم عدم صلاحية الهيكل الخرساني الإنشائي لإقامتها وذلك بطريق العمد
واقامته بالمخالفة للرسوم المعتمدة والقتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال ، قد شابه
فساد في الاستدلال وتناقض وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم أطرح دفعهما
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجرح التي بينها ، استنادا الى أن
الأحكام في هذه الجرح صدرت عن مخالفتها للترخيص الممنوح للطاعنة الأولى بتعليق
عدة أدوار متكررة بغير ترخيص والبناء في الردود وأنها تختلف عن الجرائم المسندة
إليهما في هذه الدعوى وهي عدم الالتزام بالأصول الفنية المقررة باستخدام كميات
من مواد البناء دون الحد الأدنى المقرر طبقا للمواصفات ، مع أن الواقعة المعروضة
منسوبة للطاعنين فيها إضافة مبان ستة أدوار بدون ترخيص ، كما أن باقي الوقائع
فيها تدهل في وقائع الجرح السابقة لوحدة الغرض الذي قصدوا إليه ، وأنزل عليهما

الحكم اقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٢ مكررا المضافة الى قانون المباني
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد مع أن هذا القانون
صدر بعد اتمامهم اعمال البناء فلا تسرى عليهما أحكامه مما يعيب الحكم ويستوجب
نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفع الطاعنين بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها وأطرحه في قوله " وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها بموجب محاضر الجرح المقدمة ضد المتهمين الأولى والثاني أرقام
..... لسنة و..... لسنة و..... لسنة لسنة
..... و..... لسنة جنح فإن هذا الدفع أيضا ظاهر الفساد
ولا يستقيم وصحيح القانون ذلك أن هذه الأحكام صدرت عن مخالفة المتهمين
الأولى والثاني للترخيص الممنوح للأولى وذلك بتعليق عدة أدوار متكررة بغير ترخيص
وبالبناء في الردود التي كان يتعين تركها بغير بناء ، وهي جميعا جرائم تختلف عن
الجرائم المسندة إليهما بموجب قرار الاتهام في هذه الدعوى ، كما أن الواقعة في هذه
الدعوى تختلف عن تلك التي تحرر عنها الجرح آنفة الذكر فالأولى عن عدم الالتزام
بالأصول الفنية المقررة وذلك باستخدام كميات من مواد البناء دون الحد الأدنى
الذى تقتضيه المواصفات المصرية القياسية في حين أن الأخيرة كما سلف القول عن
تعليق البناء بموجب الترخيص الصادر للتهمة الأولى ، ومن ثم فلا يمكن القول بوحدة
الواقعة حتى يستطيع المتهم التمسك بقوة الأمر المقضى للأحكام السابقة ، يضاف الى
ذلك أن المحضر المقيّد برقم لسنة جنح لم يصبح فيه الحكم
باتا بعد وهو المحضر المحرر عن استكمال الدور الرابع عشر ومخالفة الترخيص بالنسبة
للتعديلات في البدروم والدور الأرضي وبالترتيب على ذلك فإنه لا يجوز الدفع بقوة
الأمر المقضى إذا كانت الدعوى الجديدة مؤسسة على واقعة مختلفة في عناصرها عن
الواقعات السابقة ، فضلا عن جماع ما تقدم فإن الجرائم التي تقع بالمخالفة لقوانين

البناء هي كما سلف القول جرائم متتابعة الأفعال لأن السلوك الإجرامي يمتد فيها مدة من الزمن وأن الأحكام السابقة التي يحتج بها المتهمان الأولى والثاني تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على تلك الأحكام أما ما حصل بعد ذلك من تدخل لإرادة المتهمين في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة يجوز محاكمتها من أجلها ولا تكون للأحكام السابقة أية حجية أو اعتبار في صدورها لأن جرائم البناء تتكون من جملة أفعال متعاقبة ترتكب لغرض واحد ولا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق المنصوص عليه المحمي بنص واحد فإذا اختلف وكان الاعتداء قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص عن طريق تكرار الفعل المترتب في مناسبات مختلفة فإن السبب لا يكون واحدا رغم وحدة الغرض أو كان الغرض واحدا أو الحق واحدا إلا أن لكل منهما ذاتية مستقلة وبتطبيق هذه القواعد على واقعة الدعوى يبين بجلاء أن الوقائع التي يتم محاكمة المتهمين عنها لها ذاتية مستقلة عن ذاتية الواقعة المطروحة ، ومن ثم يضحى هذا الدفع على غير ركاز من الواقع أو القانون خلیفا بالرفض " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص إذ هما قرينان متلازمان لفعل البناء وبتداخلان في وصفه القانون ، وأن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نشاط وان اقترف في أزمدة متوالية إلا أنه تنفيذا لمشروع إجرامي واحد والاعتداء فيه يسقط على حق واحد مع تقارب أزمته وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون بمعنى أنه إذا صدر حكم في أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكتشف أمرها إلا بعد صدور الحكم ، ومفاد ذلك أن الحكم نهائيا بإدانة متهم في جريمة أخرى من جرائم مخالفة البناء لأحكام القانون ، إذ هما - البناء بغير ترخيص ، ومخالفة البناء لأحكام القانون -

قرينان متلازمان ويتداخلان في وصفه القانوني ، حتى ولو لم يكتشف أمر أيهما إلا بعد صدور الحكم في جريمة منهما سواء كانت الجريمة اقامة بناء بدون ترخيص أو اقامته مخالفا لأحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجرح التي بينها على أن موضوعه هذه الجرح اقامة عدة أدوار متكررة بغير ترخيص والبناء في الردود وأن هناك مغايرة بينه وبين موضوع الاتهام المسند للطاعنين في الدعوى المطروحة على خلاف ما اثبتته الحكم بمدوناته فيما انتهى اليه من ادانة الطاعنين عن التهمة الأولى التي عاقبهم عنها بالمادة ٢٢ مكررا المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم وتنظيم اعمال البناء باعتبارها الجريمة الأشد في قوله عنهم " إنهم لم يراعوا في تنفيذ البناء رقم شارع الأصول الفنية المقررة وذلك بأن نفذوا التصميمات التي أعدت بمعرفة باقى المتهمين والمخالفة لرسومات الترخيص رغم علمهم بما شابها من اخطاء واستخدموا كميات من مواد البناء (أسمنت وحديد تسليح) دون الحد الأدنى الذى تقضيه المواصفات المصرية المقررة ، كما استخدموا مواد بناء (زلط) غير مطابق للمواصفات المقررة وسوء توزيع ورص الحديد وعدم جودة خلط مكونات الخرسانة المسلحة وأجبروا أعمال تعلية ستة طوابق على الأدوار المرخص بها رغم أن الهيكل الخرساني الإنشائي للبناء لم يكن صالحا لاقامتها ، وكان ذلك بطريق العمد بغية تخفيض نفقات انشاء العقار وتحقيق عائد بيع الوحدات السكنية المخالفة وذلك على النحو المبين بالتحقيقات " . إذ أن هذه الأفعال التي أوردتها الحكم - في الاتهام الأول الذى انزل عقوبته على الطاعنين ، يندرج في افعال الدعاوى التي سبق الحكم على الطاعنين فيها وهي اقامة أدوار متكررة بدون ترخيص والبناء في الردود - حسبما اشار الحكم - وذلك بحسب الأصل المقرر - السابق بيانه - في حدود الأدوار التي اقامها الطاعنون بدون ترخيص حتى ولو لم تكن قد اكتشفت إلا بعد الحكم فيها ولم يستظهر الحكم

فيما عدا ذلك ما اذا كانت مخالفات التنفيذ الأخرى تتعلق بأدوار أخرى اقيمت بعد الحكم على الطاعنين في آخر ما اسند إليهم من اعمال التولية أو قبله فيندرج فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً فوق تناقضه فيما أورده بشأن المغايرة في افعال الأدوار المقامة بغير ترخيص بالقصور في البيان بعدم استظهاره اساس المغايرة - في غيرها - مما أورده بشأن عيوب التنفيذ التي تدخل وتندرج في اقامة الأدوار الأخرى بغير ترخيص ، إذا تعلقت بها وكانت مما تندمج فيها وقد أسس هذا العيب الحكم الى خطأ آخر ، هو أنه أنزل حكم المادة ٢٢ مكرراً - المار بياهما - على الطاعنين قبل أن يستظهر أن الغش وسوء التنفيذ - كانا متعلقين بمبان أخرى لاحقة في قامتها على تلك التي اقامها الطاعنون بغير ترخيص ، وعلى بجء سريان حكم المادة المنوه عنها مما يعيبه كذلك بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في البيان . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة - بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعنين وكذلك بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن المقدمة منهما .

الطعن رقم ٧٠٣١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٦

١. لما كان المحكوم عليه الأول قد قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع اسباب لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢. من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها تقدير عجم صحة ما يدعيه المتهم من ان اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها مادامت تقديمه على اسباب سائغة إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته - كوظيفة رجل الشرطة بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانات - لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بأذى مادي كان أو معنوي الى المدلى بالأقوال او بالاعتراف إذ الخشية في ذاتها مجردة لا تعد اكراها لا معنى ولا حكما إلا إذا ثبت أنها قد اثرت فعلا في ارادة المدلى فحملته على أن يدلى بما أدلى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لما اثاره الدفاع حول اقرار المتهم الأول بمحضر الشرطة واطرحته بالأسباب السائغة التي أدورها وأبانت أنها اقتنعت بصدق ذلك الاقرار وأنه يمثل الحقيقة فإن ما يشير الطاعنان في هذا الشأن ينحل في واقعة الدعوى الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

٣. من المقرر أن الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة سواء كانت هذه الوسيلة

من الوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه أو كانت تهددا باستعمال السلاح .

٤. لما كان لا يلزم في الاعتداد الذي تتوافر به جريمة السرقة اكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون عقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الأول قام بجذب المجنى عليه خارج السيارة وقام هو وباقي المتهمين بضرب المجنى عليهما باليدين وأخرج المتهم الثالث مدية مهددا بها المجنى عليه الآخر حتى يتمكنوا من الفرار بالنفوج التي سرقوها فإن ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوافر به ظرف الاكراه في جريمة السرقة كما هو معرف قانونا ويكون ما ينعاه الطاعن الثالث في هذا الخصوص غير سديد .

٥. لما كان من المقرر أن مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من اقوال الشهود أنها اطمأنت الى صحتها واطرحت ما ساقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن اقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هو من اطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها - امام محكمة النقض - فيه اطمأنت اليه مما يدخل في سلطتها التقديرية فإن ما يثيره الطاعن الثالث في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٦. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اثبت في حق الطاعن الثالث اسهامه بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مدية ووجوده مع آخرين على مسرح الجريمة وهو ما يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين اصلين فيها فإن ما ينعاه ذلك الطاعن في شأن التدليل على مشاركته في ارتكاب الجريمة لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٧. لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين وتتوافر به جناية السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون . فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد لا يكون له محل .

٨. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة الى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها ، ومن ثم فلا فلا مصلحة فيما يثيره الطاعن الثاني بشأن جريمة التداخل فلا وظيفة عمومية مادامت المحكمة قد دانتها والطاعنين جميعاً بجريمة السرقة بالإكراه بالطريق العام مع حمل سلاح وأقوعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

٩. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن الثالث اختتم مرافعته طالبا الحكم ببراءته مما اسند اليه دون ان يتمسك بسماع شهود الاثبات فإن المحكمة لا تكون مخنطة إذا لم تسمع هؤلاء الشهود أو تردد على طلب سماعهم لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاضرار عليه في طلباته الختامية .

الوقائع

انهمت النيابة كلا من : (١) (طاعن) ، (٢)
(طاعن) ، (٣) (طاعن) ، (٤) بأنهم : أ - المتهمون جميعاً
سرقول المبلغ النقدي المبين قدراً بالأوراق والمملوك لـ وكان ذلك

بطريق الإكراه الواقع عليه وعلى المجنى عليه بأن استوقفهما المتهم الأول حال سيرها بالطريق العام ومعه المتهم الآخر مدعيا أنه من رجال الضبط واصطحبهم حيث كان المتهمان الثاني والثالث ينتظرانها بالسيارة المضبوطة وطلب منهما المتهم الثالث ركوب السيارة مدعيا أنه ضابط مباحث وأمر المتهم الأول بتفتيشهما حيث استولى على المبلغ النقدي سالف الذكر وما إن اكتشف المجنى عليه الأول استيلاءهم على المبلغ وقيامهم بالصياح حتى شغل المتهم الثالث سلاحا أيضا (مطواة قرن غزال) في وجهيهما وقام المتهم الأول بإنزال المجنى عليه الأول عنوة من السيارة محدثا إصابته بينما فر المجنى عليه الثاني عقب ذلك فبثوا بذلك الرعب في نفس المجنى عليهما وشلوا بذلك مقاومتهما وتمكنوا بهذه الوسائل من الاستيلاء على المسروقات والفرار بها وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه الأول أثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق . ب- المتهمان الأول والثاني أيضا تداخلا في وظيفة من الوظائف العمومية (ضابط مباحث وشرطي سرى) وأجروا عملا من أعمالها . ج- المتهم الثالث أحرز بغير ترخيص سلاحا أيضا (مطواة قرن غزال) على النحو المبين بالأوراق واحالتهم إلى محكمة جنايات الجزيرة لحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للثلاثة الأول وغايبا للرابع عملا بالمواد ١٥٥ ، ٣١٤ ، ٣١٥ أولا وثانيا من قانون العقوبات ، والمادتين ١/١ ، ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند رقم (١٠) من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمضاف بالقانون الأخير بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند إليهم .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن المحكوم عليه الأول قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع اسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم

المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليهما الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم السرقة بالاكراه بالطريق العام مع حمل سلاح وبالتدخل في وظيفة عمومية واحراز ثانيهما لسلاح ابيض بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الدفاع تمسك ببطلان اعتراف المتهم الأول بمحضرة الشرطة لصدوره وليد اكراه مادي ومعنوي ذلك انه كان تحت سيطرة الضابط ثم استجوابه وهو اجراء من اجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي اتخاذه إلا أن الحكم عول على هذا الاعتراف ورد على ذلك الدفاع بما لا يصلح ردا ، كما أن الحكم أطرح الدفع بانتفاء ركن الاكراه وبعدم صحة الواقعة برد غير سائغ واتخذ الحكم من مجرد وجود الطاعن الثالث مع المحكوم عليهم الآخرين دليلا على مقارفة الجريمة مع أنه لا يوجد اتفاق بينهم ، كما أن القصد الجنائي لجريمة السرقة غير متوافر في حق الطاعن الثالث ، واستند الحكم في ادانة الطاعن الثاني بجريمة التدخل في وظيفة عمومية دون ان يبين المظاهر الخارجية ، وأخيرا كان يتعين على المحكمة سماع شهود الاثبات كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعنين وأود على ثبوتها في حقهما ادلة سائغة مستمدة مما شهد به المجنى عليهما و والنقيب وما أسفرت عنه تحريات الشرطة وما ثبت من تقرير الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه الأول ومن اقرار المتهم الأول تفصيلا بمحضرة الشرطة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال

التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائغة إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته - كوظيفة رجل الشرطة بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانات - لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستطل في الواقع بأذى مادي كان أو معنوي الى المدلى بالأقوال أو بالاعتراف إذ الخشية في ذاتها مجردة لا تعد اكراها لا معنى ولا حكما إلا إذا ثبت أنها قد اثرت فعلا في إرادة المدلى فحملته على أن يدلى بما أدلى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لما اثاره الدفاع حول اقرار المتهم الأول بمحضر الشرطة واطرحته بالأسباب السائغة التي أوردتها وأبانت أنها اقتنعت بصدق ذلك الاقرار وأنه يمثل الحقيقة فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن ينحل في واقعة الدعوى الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرح الدفع ببطلان استجواب مأمور الضبط القضائي للمتهم الأول بأسباب سائغة فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة سواء كانت هذه الوسيلة من الوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه أو كانت تهديدا باستعمال السلاح ، وكان لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة ياكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون عقب فعلى الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الأول قام بجذب المجنى عليه خارج السيارة وقام وهو بآقى المتهمين بضرب المجنى عليهما بالأيدى وأخرج المتهم الثالث مدية مهددا بها المجنى عليه الآخر حتى يتمكنوا من الفرار بالنقود التي سرقوها ، فإن ما أورده الحكم في هذا

الشأن مما يتوافر به ظرف الاكراه في جريمة السرقة كما هو معرف قانونا ويكون ما ينعاه الطاعن الثالث في ذها الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن الثالث من عدم صحة الواقعة المسندة إليه واطرحه اطمئنانا الى اقوال شهود الاثبات والتي لا يجادل الطاعن في أن لها مأخذها من التحقيقات ، وكان من المقرر أن مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود أنها اطمأنت الى صحتها واطرحت ما ساقه الدفاع لحملها على عدم الأخذ بما أن إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هو من اطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها - أمام محكمة النقض - فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها التقديرية فبأن ما يثيره الطاعن الثالث في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان بين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اثبت في حق الطاعن الثالث اسهامه بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مدية ووجوده مع آخرين على مسرح الجريمة وهو ما يكفي لاعتبارهم جميعا فاعلين اصلين فيها فإن ما ينعاه ذلك الطاعن في شأن الدليل على مشاركته في ارتكاب الجريمة لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفاداً منه ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين وتتوافر به جناية السرقة ياكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون . فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسندة الى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لشدها ، ومن ثم فلا مصلحة فيما يثيره الطاعن الثاني بشأن جريمة التداخل في وظيفة عمومية

مادامت المحكمة قد دانتها والطاعنين جميعا بجريمة السرقة بالإكراه بالطريق العام مع حمل سلاح وأوقعت عليهم عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن الثالث اختتم مرافعته طالبا الحكم ببراءته مما أسند إليه دون أن يتمسك بسماع شهود الاثبات فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا لم تسمع هؤلاء الشهود أو ترد على طلب سماعهم لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٨٦١ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن مناط التأييم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعويض المادى للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته له بالقوة وأن القوة في هذه الجريمة هي مما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .
٢. من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضى في ثبوت الاتهام لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انهاحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٣. المحكمة غير ملزمة وهي تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية بأن ترد على كل دليل من ادلة الاتهام لأن في اغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها اطرحته ولم تر فيه ما تطمئن منه الى الحكم بالادانة متى كانت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٤. من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

المحكمة

لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضائه بترئة المطعون ضده من قهمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة ورفض الدعوى المدنية قبله على أنه ليس في الأوراق ما يفيد قيامه باستعمال القوة ضد شخص المجنى عليه أو سواه ، وأورد على ذلك تدليلا سائغا مستقى من اوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه في هذا الصدد ، وكان مناط التأييم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعويض المادى للغير في حيازته له بالقوة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء ، وكان من المقرر أنه

يكفى ان يتشكك القاضى فى ثبوت الاتهام لكى يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية
إذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه
أحاط بالدعوى المطعون ضده على ما لديه من واقع الأدلة التى ساقها - والتى لا
ينازع الطاعن فى أن لها أصلها الثابت بالأوراق - من انه لم يقع منه ما يعد استعمالا
للقوة ضد الاشخاص ، مما ينتفى معه ركن القوة لديه ، فهذا حسبه ، مادام ان تقدير
الدليل فى الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، ومادامت قد اقامت قضاءها على
اسباب تكفى لحمله ، وكانت المحكمة غير ملزمة - وهى تقضى بالبراءة وما يترتب
على ذلك من رفض الدعوى المدنية - بأن ترد على كل دليل من ادلة الاتهام لأن فى
اغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها اطرحته ولم ترفيه ما تطمئن منه الى الحكم
بالإدانة متى كانت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة - كالحال فى الدعوى -
ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير
الى ثبوت الاتهام مادامت المحكمة قد قطعت فى اصل الواقعة وخلصت فى منطق سلئغ
الى عدم توافر ركن من اركان الجريمة ، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن
ان يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يبين ماهية أوجه الدفاع التى أبداهها فى
مذكراته وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه ، وهل كان
الدفاع جوهريا مما يتعين على المحكمة ان تجيبه او ترد عليه لم هو من قيل الدفاع
الموضوعى الذى لا يستلزم فى الاصل ردا بل يعتبر الرد عليه استفادا ضمنا من
القضاء بالبراءة للأدلة التى اوردتها المحكمة فى حكمها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا
المنحى لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس
مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ومصادرة الكفالة .

الطعن رقم ٥٩٤١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩٦

١. لما كان الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ، ولما كان بالطعن اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢. من المقرر أن الحقيقة التى يحميها القانون بالعقاب على التزوير هى الحقيقة التى يدل عليها المظهر القانونى للمحرر ، أى التى تتعلق بها الثقة العامة - لا الحقيقة المطلقة ، ويترتب على ذلك أنه يجوز قانونا أن تقع جريمة التزوير بناء على تغيير الحقيقة فى محرر ولو أدى هذا التغيير الى مطابقة مضمون المحرر للحقيقة المطلقة ، وكان ما قام به الطاعن - على ما اثبتته الحكم - هو اشتراكه مع آخر مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو البطاقة الشخصية الصادرة باسم بأن اتفق معه على زيادة الاسم الرابع لصاحبها ثم بصم عليه الطاعن ببصمة خاتم جهة عمله لإضفاء القانونية عليه ، مما يترتب عليه مخالفة الحقيقة التى صدر بها المحرر الرسمى ليكون حجة على الكافة بما اثبت فيه .

٣. من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمى المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعه .. لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة فى نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تمحيص دفاعه بأن الاسم الذى

تم اضافته في البطاقة الشخصية لا يخالف الحقيقة ، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت عدم مخالفة الاسم الذى تم اضافته للحقيقة ليس من شأنه - بعدم سلف ايراده - أن تنتفى به جريمة التزوير في المحرر الرسمى المسندة إليه فإن نعيه في هذا الصدد يكون غير سديد .

٤. لما كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير وأبرز ما جله به أن بصمة خاتم شعار الجمهورية الواردة على التعديل المضاف للبطاقة المضبوطة هي صحيحة مأخوذة من قالب الخاتم الخاص بمكتب سجل مدنى مركز المنيا فلين ما ينعاه الطاعن بعدم ايراد مضمون تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير كاملا لا يكون له محل لما هو مقرر انه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراد نص تقرير الخبر بكامل اجزائه .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم : (١) المتهم الأول (طاعن) أ- وهو من أرباب الوظائف العمومية (أمين سجل مدنى مركز) اشترك بطريق الاتفلق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو البطاقة الشخصية رقم (....) الصادرة من سجل مدنى أبو قرقاص ياسم بأن اتفق معه على زيادة الاسم الرابع لصاحبها بغير السبيل الرسمى وساعده بأن أمدته بالمحرر المراد التزوير فيه وأملى عليه الاسم المراد اضافته فقام المجهول بذلك ثم بصم عليه المتسهم ببصمة خاتم جهة عمله لإضفاء القانونية عليه فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ب- استحصل بغير حق على خاتم شعار الجمهورية الخاص بسجل مدنى مركز محل عمله واستعمله بوضع بصمته على محرر موضوع التهمة الأولى مما أضر بمصلحة عامة . (٢) المتهم الثانى (طاعن) : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتسهم الأول في ارتكاب

تزوير المحرر موضوع التهمة الأولى بأن اتفقا سويا على زيادة الاسم الرابع للمتتهم الآخر بغير السبيل الرسمي وساعده بأن أمده باصل المحرر فقام بذلك على النحو المبين سلفا فوقع الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، واحالتهما الى محكمة جنايات المنيا لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للمحكوم عليهما الأول والثاني عملا بالمواد ٤٠ / ثانيا - ثالثا ، ٤١ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال الملتدين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبتهم بالسجن لمدة خمس سنوات ومصادرة المحرر المزور .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض في الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ، ولما كان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغني عنه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعن الأول ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمي الاشتراك في تزوير محرر رسمي والاستحصال بغير حق على خاتم جهة حكومية واستعماله قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن اقام دفاعه على أن الاسم المثبت في البطاقة الشخصية لا يخالف الحقيقة وقدم تأييدا لدفاعه شهادة بيان ميلاد بيد أن المحكمة التفتت عن دفاعه ولم تعرض للمستند المؤيد لصحته ، هذا الى ان الحكم لم يعن بإيراد مضمون تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير بوضوح مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي والاستحصال بغير حق على خاتم جهة حكومية واستعماله اللتين ذان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحقيقة التي يحميها القانون بالعقاب على التزوير هي الحقيقة التي يدل عليها المظهر القانوني للمحرر ، أى التي تتعلق بها الثقة العامة لا الحقيقة المطلقة ، ويترتب على ذلك أنه يجوز قانونا أن تقع جريمة التزوير بناء على تغيير الحقيقة في محرر ولو أدى هذا التغيير الى مطابقة مضمون المحرر للحقيقة المطلقة ، وكان ما قام به الطاعن - على ما اثبتته الحكم - هو اشتراكه مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو البطاقة الشخصية الصادر باسم بأن اتفق معه على زيادة الاسم الرابع لصاحبها ثم بصم عليه الطاعن بصمة خاتم جهة عمله لإضفاء القانونية عليه ، مما ترتب عليه مخالفة الحقيقة التي صدر بها المحرر الرسمي ليكون حجة على الكافة بما اثبت فيه ، وكان من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص باصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تمحيص دفاعه بأن الاسم الذي تم اضافته في البطاقة الشخصية لا يخالف الحقيقة ، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت عدم مخالفة الاسم الذي تم اضافته للحقيقة - ليس من شأنه - بعد ما سلف ايراده - أن تتففى به جريمة التزوير في المحرر الرسمي المسندة إليه فإن نعيه في

هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير
قسم البحوث التزييف والتزوير وبرز ما جاء به من أن بصمة خاتم شعار الجمهورية
الواردة على التعديل المضاف للبطاقة المضبوطة هي صحيحة مأخوذة من قالب الخاتم
الخاص بمكتب سجل مدنى مركز فإن ما يتعاه الطاعن بعدم إيراد
مضمون تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير كاملا لا يكون له محل لما هو مقرر أنه لا
ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لما كان ما تقدم
فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٧٧٠٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تلذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .

٢. لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وافرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن فى ان لها اصلها الثابت فى الأوراق ، وكان عدم إيراد عمر الطاعن ومهنته ومحل اقامته وحالته الاجتماعية وسبب وتاريخ قدومه الى مدينة القاهرة فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحرر ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد ، ويكون تعويل الحكم على ما اسفر عنه هذا التفتيش وأخذ الطاعن بنتيجته وبشهادة الضابط الذى أجراه صحيحا .

٣. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

٤. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تتركها المترلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب .

٥. لما كان للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة وأطرحته - في حدود سلطتها التقديرية - أقوال شاهدي النفي فإن ما يثيره الطاعن في شأن زمان ومكان ضبطه إنما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

٦. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن نعى على النيابة العامة قعودها عن سؤال سكان العقار الذي قال انه ضبط فيه وعدم استجابتها لطلبه ضم دفتر الأحوال والتصريح له باستخراج شهادة من إدارة الجوازات دون أن يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين او اجراء تحقيق ما في هذا الخصوص ، فإن ما اثاره فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولو تر هي حاجة الى اجرائه بعد أن اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهد ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في صدد ما تقدم لا يكون قويا .

٧. لما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن في شأن عدم اتساع جيب الصديري للمخدر المضبوط بقوله " وحيث إنه عما اثاره الدفاع بشأن عدم اتساع جيب الصديري للفاقة المضبوطة فإنه لما كان الثابت في صور تحقيقات النيابة أن حسرر

الصدیری قد أرسل للنیابة وبجیبه الأیسر لفافة المخدر وبالجیب الآخر المبلغ النقدي الذی تم ضبطه فمن ثم یغدو هذا الدفع علی غیر اساس سلیم من الواقع أو القانون " ، وإذ كان الطاعن لا ینازع فی أن ما أورده الحكم فیما تقدم لیه اصله الثابت فی التحقیقات ، وكان ما أورده الحكم یتقیم به اطراح دفاع الطاعن ، وكان الطاعن لم یطلب الی المحكمة اجراء تحقیق ما فی هذا الصدد فلیس له من بعد أن یعیب علیها عدم اتخاذها اجراء لم یطلبه منها ، ویكون منعاه علی الحكم فی شأن ما تقدم غیر سدید .

۸. لما كان البین من مدونات الحكم المطعون فیہ ان التفتیش لم یقع علی مسكن الطاعن بل علی شخصه أثناء وجوده فی الطريق فلا محل لما یثیره من بطلان تفتیش مسكنه بمقولة إنه تم دون اذن من النيابة العامة .

۹. لما كان الحكم قد افصح عن اطمئنان المحكمة الی ان المخدر المضبوط هو الذی جرى وزنه وتحریزه وهو الذی ارسل الی معامل التحلیل وتم تحلیله وثبت أنه لعقار الهیروین المخدر ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر علی أنه متى كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الی ان المخدر المضبوط هو الذی أرسل للتحلیل وصار تحلیله واطمأنت كذلك الی النتيجة التي انتهى إلیها التحلیل فلا تشرب علیها إن هی قضت فی الدعوی بناء علی ذلك ویكون ما أورده الحكم فیما تقدم كافیا وسائغا فی الرد علی دفاع الطاعن فی هذا الخصوص .

۱۰. لما كان البین من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم یطلب الی المحكمة اجراء تحقیق ما فی شأن دفاعه المار ذکره ، وكان ما اثبت بمحضر الجلسة من أن المدافع عنه قد طلب فی مرافعته اجراء تحقیق فیما اثاره من حصول عبث بالحرز إذا رأت المحكمة مبررا لذلك لا یعد من قبیل الطلب الجازم إذ أنه لما یعتبر تفویضا منه للمحكمة إن شاءت اجابت هذا الطلب وإن لم تجده هی له من مبرر غضت

الطرف عنه ، وإذ كانت المحكمة لم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء بعد أو وضحت لديها الواقعة فإن ما يشتره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد ١١ . لما كان القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه يامضاء مصدره وأن تكون محاضر الاستدلال موقعا عليها من مأموري الضبط القضائي القائمين بتحريرها ، إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليها فعلا ممن اصدر الإذن أو من مأمور الضبط القضائي محرر محضر الاستدلال وكون الإذن أو المحضر مهورا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدر الإذن أو محرر المحضر ليس فيه مخافى للقانون .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالة الى محكمة جنابات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ / ١ - ٢ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادة (١٧) من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك باعتبار أن الإحراز كان مجردا من القصور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحقه في الدفاع ، ذلك بأن

أطرح دفعه ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها برد غير سائغ ، كما قام دفاعه على أنه لم يتم ضبطه في المكان والزمان الذين حددتهما ضابط الواقعة وإنما ضبط في مكان يخرج عن نطاق اختصاص مصدر الإذن وفي وقت سابق على الوقت الذي حدده الضابط ، وقد تأيد ذلك بأقوال شهود نفيه بالتحقيقات وطلب تحقيقا لهذا الدفاع ضمن دفتر احوال إدارة مكافحة المخدرات وسؤال جيران العقار الذي تم ضبطه فيه وتمكينه من استخراج شهادة من إدارة الجوازات بشأن سفر قريب له الى الخارج بيد ان المحكمة اطرحت هذا الدفاع اطمئنانا منها لأقوال الضابط رغم عدم صحتها وبين أن تجرى هذا التحقيق ، والتفت الحكم عما اثاره من عدم صحة تصوير الضابط لواقعة الضبط لأن جيب صديريه لا يتسع لكمية المخدر المضبوطة دون أن تقوم المحكمة بضم حرز الصديري ومعاينته لاستجلاء حقيقة هذا الدفاع ، كما أن تفتيش مسكنه وقع باطلا لإجرائه دون إذن من النيابة المختصة ، هذا الى ان الحكم اطرح دفاعه القائم على وجود اختلاف بين المخدر المضبوط وبين ذلك الذي أجرى تحليله برد سائغ دون اجراء تحقيق للوقوف على سبب هذا الاختلاف ، واخيرا فقد تمسك الطاعن بتزوير توقيعات الضابط ووكيل النيابة على محاضر التحريات والضبط وإذن التفتيش والتحقيقات لاستحالة قراءة التوقيعات بيد أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع برد غير سائغ دون ان تعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة مستمدة من اقوال شاهد الاثبات ومن تقرير المعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعي وهي ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد ورد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بقوله " وحيث إنه عن الدفع بعدم جدية التحريات ، ومن ثم بطلانها وبطلان

الإذن المترتب عليها وما تلاه من اجراءات فإنه لما كان الثابت من مطالعة محضر التحريات الذى صدر بناء عليه إذن النيابة أنه قد تضمن اسم المتهمين وبلدته ومحل اقامته والأقسام التى يتردد عليها وبأنه يحرز مادة مخدرة خاصة الهيروين ، وأن مجريها قد تأكد من هذه التحريات عن طريق المراقبة السرية التى أجراها بنفسه تحديدا وافيلا خاليا من التجهيل مما ينبئ فى وضوح وتطمئن معه المحكمة الى جدية هذه التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وبالتالي يكون الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات فى غير محله متعينا رفضه ، وينبنى على ذلك ، صحة الاستناد الى الدليل المستمد منه وشهادة من اجراه وما ترتب عليه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة متجة لا ينازع الطاعن فى أن لها اصلها الثابت فى الأوراق ، وكان عدم ايراد عمر الطاعن ومهنته ومحل اقامته وحالته الاجتماعية وسبب وتاريخ قدومه الى مدينة القاهرة فى محضر الاستدلال لا يقدر بذاته فى جدية ما تضمنه من تحر فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد ، ويكون تعويل الحكم على

ما أسفر عنه هذا التفتيش وأخذ الطاعن بنتيجته وبشهادة الضابط الذى اجرأه صحيحا . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الأوراق ، وكان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تترها المترلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تظمن الى غير معقب ، وكان للمحكمة أن تعول على اقوال شهود الاثبات تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة واطرحت - فى حدود سلطتها التقديرية - اقوال شاهدى النفى فإن ما يثيره الطاعن فى شأن زمان ومكان ضبطه إنما ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن نعى على النيابة العامة قعودها عن سؤال سكان العقار الذى قال انه ضبط فيه وعدم استجابتها لطلبه ضم دفتر الأحوال والتصريح له باستخراج شهادة من إدارة الجوازات دون أن يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين أو اجراء تحقيق ما فى هذا الخصوص ، فإن ما اثاره فسما سلف لا يعدو أن يكون نعييا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهد ، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى صدد ما تقدم لا يكون قويا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن فى شأن عدم اتساع جيب الصدىرى للمخدر المضبوط بقوله " وحيث انه عما اثاره الدفاع بشأن عدم اتساع جيب الصدىرى للفاقة المضبوطة . فإنه لما كان الثابت فى صور تحقيقات

النيابة أن حرز الصديري قد ارسل للنيابة وبجيبه الأيسر لفافة المخدر وبالجيب الآخر المبلغ النقدي الذي تم ضبطه فمن ثم يغدو هذا الدفع على غير اساس سليم من الواقع أو القانون " ، وإذا كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم فيما تقدم له أصله الثابت في التحقيقات ، وكان ما أورده الحكم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن ، وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق ما في هذا الصدد فليس له من بعد أن يعيب عليها عدم اتخاذها اجراء لم يطلبه منها ، ويكون منعا على الحكم في شأن ما تقدم غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان التفتيش لم يقع على مسكن الطاعن بل على شخصه اثناء وجوده في الطريق فلا محل لما يثيره من بطلان تفتيش مسكنه بمقولة إنه تم دون اذن من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد افصح عن اطمئنان المحكمة الى ان المخدر المضبوط هو الذي جرى وزنه وتحريزه وهو الذي ارسل الى معامل التحليل وتم تحليله وثبت انه لعقار الهيروين المخدر ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه متى كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى ان المخدر المضبوط هو الذي ارسل للتحليل وصار تحليله واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهت إليها التحليل فلا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق ما في شأن دفاعه المار ذكره ، وكان ما اثبت بمحضر الجلسة من أن المدافع عنه قد طلب في مرافعته اجراء تحقيق فيما اثاره من حصول عبث بالحرز إذا رأت المحكمة مبررا لذلك لا يعد من قبيل الطلب الجازم إذ أنه مما يعتبر تفويضا منه للمحكمة إن شاءت اجابت هذا الطلب وإن لم تجد هي له من مبرر غضت الطرف عنه ، وإذا كانت المحكمة لم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء بعد أن وضحت لديها الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من البين من محضر جلسة المحاكمة

أن الطاعن لم يتمسك بتزوير التوقيع على إذن التفتيش أو محاضر التحريات والضبط والتحقيق وإنما كان دفاعه واردا على مجرد شكل التوقيع على إذن التفتيش ومحضر التحريات والضبط لأنها وقعت بتوقيعات يستحيل قراءتها ولم يطلب اجراء تحقيق ما في شأن ذلك ، وكان الحكم قد اطرح هذا الدفاع استنادا الى ان هذه الأوراق قد اثبت في صدر كل منها اسم محررها وذيلت كل منها بتوقيع له بطرق (الفرمة) وأن الضابط شهد بالتحقيقات بأنه هو محرر محضر التحريات والضبط كما أن القضية عرضت على وكيل النيابة مصدر الإذن وقام بإجراء التحقيق فيها . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بإمضاء مصدره وأن تكون محاضر الاستدلال موقعا عليها من مأموري الضبط القضائي القائمين بتحريرها ، إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليها فعلا ممن اصدر الاذن أو من مأمور الضبط القضائي محرر محضر الاستدلال وكون الاذن او المحضر مهورا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدر الاذن او محرر المحضر ليس فيه مخالفة للقانون ، وإذا كان الحكم قد التزم - في رده على الدفع بانعدام اذن التفتيش ومحضر التحريات والضبط لخلوها من توقيع مقروء لمصدر الاذن ومحرر المحضرين - هذا النظر وكان الطاعن لا ينازع في ان ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الاوراق فإن ما ينعاه على الحكم في هذا الصدد لا يكون قويا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٨٢٠٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٩٦

١. لما كان الطاعن الأول وان قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم اسباب لطعنه ، ومن ثم فإن الطعن المقدم منه يكون غير مقبول شكلا .
٢. لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه حصل دفاع الطاعن والمتهم الآخر على لسان محامييهما انهما دفعا بأنهما يستفيدان من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والتمسا القضاء ببراءتهما من الاتهام المسند إليهما ، إلا أن الحكم لم يعرض للرد على هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الدفع بالاعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل هو من الدفع الجوهري التي ينبغي على المحكمة أن تناقشه في حكمها فتسقطه حقه ايرادا له وردا عليه ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون ان يعرض للرد على هذا الدفع رغم تحصيله له ودون ان يعنى بتحقيقه وتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة له وللطاعن الأول الذي لم يقدم اسبابا لطعنه لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعنين المتهم الأول : (١) جلب الى اراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا (هيروين) دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . (٢) هرب البضائع موضوع التهمة الأولى الى داخل البلاد بالمخالفة للشروط المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة ، المتهم الثاني : حاز واحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (هيروين) في غير الاحوال المصرح بها قانونا واحالتهما الى

محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ،
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٧ ، ١/٣٣ ، ١/٣٤ ،
أ - ٦/٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ،
والبند (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير ، والمواد ١
، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ، ١/١٢١ - ٢ ، ١٢٢ ، ١٢٤ من القرار بقانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، والمادة ١/٤٢ من القانون ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ المعدل مع اعمال المادتين ١٧ من قانون العقوبات ، والمادة ٣٦ من
القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بمعاينة المتهمين بالاشغال الشاقة وبتغريم كل منهما مائة
الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم اسباب
لطعنه ، ومن ثم فإن الطعن المقدم منه يكون غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة حيازة
واحراز جوهر مخدر (هيروين) بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا قد
شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك ان المدافع عن الطاعن تمسك
باعفائه من العقاب عملا بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل اذ
انه بادر فور ضبطه بالإرشاد عن مالك المخدر المضبوط وقرر انه ضبط بمسكن ذلك
الشخص وقد اصدرت كل من النيابة العامة ومن بعدها المحكمة امرا بضبطه
واحضاره بيد ان تقاعس السلطات العامة حال دون تنفيذ هذا القرار إلا أن المحكمة
اعترضت عن الرد على هذا الدفاع رغم جوهريته مما يعيب الحكم بما يستوجب
نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة أن المدافع عن الطاعن التمس براءته من الاتهام المسند اليه على اساس تمتعه بالاعفاء طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بمقولة انه ارشد عمن يدعى الذى كان المخدر المضبوط بتمترله وان كلا من النيابة العامة والمحكمة امرت بضبطه واحضاره إلا أن رجال الضبط لم يتمكنوا المتهم من الارشاد عنه ، كما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه حصل دفاع الطاعن والمتهم الآخر على لسان محامييهما انهما دفعا بأنهما يستفيدان من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والتمسا القضاء ببرائتهما من الاتهام المسند إليهما ، إلا أن الحكم لم يعرض للرد على هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الدفع بالاعفاء من العقاب تاسيسا على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل هو من الدفع الجوهري التي ينبغي على المحكمة ان تناقشه في حكمها فتسقطه حقه ايرادا له وردا عليه ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون ان يعرض للرد على هذا الدفع رغم تحصيله له ودون ان يعنى بتحقيقه وتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة له وللطاعن الأول الذى لم يقدم اسباب لطعنه لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن

الطعن رقم ٥٧٣٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى وتحصيله لأقوال الشهود ، من أن العيوب الانشائية والمعمارية التي ظهرت في المباني التي اقامها الطاعن والمتهم الثالث ، كانت بسبب الغش في مكونات الخرسانة المسلحة ومخالفتها للمواصفات الفنية والهندسية ، تتحقق به جريمة الغش في تنفيذ عقد المقاولة الذي ارتبط به الطاعن مع مجلس مدينة والتي لا يتطلب القانون لتوافرها والعقاب عليها قدرا من الضرر ، فإن الحكم يكون قد استظهر اركان تلك الجريمة ، ودل على ثبوتها في حق الطاعن بما يكفي لحمل قضائه بإدانته بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات ، ومعاقبته بالعقوبة المقررة لها .

٢. لما كان الطاعن لم يكشف في اسباب طعنه عن اعمال البناء التي ارتبط مع الجهة العامة على تنفيذها بموجب عقد المقاولة وسلامة تلك الاعمال ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه واضحة الدلالة على انه والمتهم الثالث اقاما اعمال البناء التي ظهرت بها العيوب الانشائية والمعمارية ، فلا تثير على المحكمة ان هي اسندت اليهما معا المسؤولية عن تنفيذ تلك الأعمال وما ظهر بها من عيوب ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن ولئن اثار ان اللجنة لم تتمكن من الكشف لعدم وجود اجهزة إلا أنه لم يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء في هذا الخصوص ، ومن ثم فلا يصح له من بعد النعي عليها لعودها عن اجراء لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها حاجة اليه ، ويضحى النعي على الحكم في هذا الشأن غير مقبول .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد اورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ، وكان ما يثبته الطاعن من ان العيوب التي ظهرت بالمباني كانت بسبب ارتفاع منسوب المياه في الحديقة المجاورة لها ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا يستوجب من المحكمة ردا صريحا ، مادام الرد مستفادا من ادلة الثبوت التي اطمأن الحكم إليها وأخذ بها .

المقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : (١) ، (٢) ،
(٣) ، (٤) (طاعن) بأنهم المتهمان الأول والثاني معا :
بصفتهما موظفين عموميين - الاول في مشروعات والثاني مدير مشروعات بمجلس مدينة ومشرفين معماريين به - تسببا بخطئهما في الحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعملان بها والوحدة المحلية بمركز ، وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما في اداء وظيفتهما وعن اخلاهما بواجبهما بأن أهملتا في الاشراف على تنفيذ عملية بناء ورش التجارة والمباني الفرع الخرسانية بمدرسة فتنتج عن ذلك اقامة المباني بالمخالفة للأصول الفنية والمواصفات الهندسية ، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات . المتهمان الثالث والرابع : أضرا عمدا بتنفيذ بعض الالتزامات التي يفرضها عليهما عقد المقاولة اللذان ارتبطا بها مع الوحدة المحلية لمركز لإنشاء ورش التجارة والمباني والفرع الخرسانية بمدرسة وارتكبا غشلا في تنفيذها فترتب على ذلك ضرر جسيم ونجم عن ذلك اقامة المباني المخالفة للأصول الفنية والمواصفات الهندسية على النحو المبين بالتحقيقات ، واحالتهم الى محكمة جنايات المنيا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٦ مكررا ، ١١٦ مكررا ج/١ ، ١١٩ مكررا/٣ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم الاول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وتغريم كل منهما مبلغ خمسمائة جنيه وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث

سنوات ، وبمعاقبة الثالث والرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه ز في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة الاخلال عمدا بتنفيذ عقد مقاوله ارتبط به مع احدى الجهات العامة وارتكاب غش في تنفيذه قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يدل على توافر اركان الجريمة في حق الطاعن ، ولم يحدد مسئوليته عن الأفعال التي ترتكبها ، برغم أنه قد اسند اليه القيام ببعض الانشاءات المحدودة ، ولم تعرض المحكمة الى ما ورد بتقرير اساتذة كلية الهندسة من ضرورة فحص الخرسانات بالأجهزة الحديثة ، ولم تتدارك ذلك النقص في التحقيقات ، واغفلت الرد على دفاع الطاعن ان المبنى كان سليما وقت استلامه بمعرفة اللجنة المكونة من مديرية الاسكان والمجلس المحلي ، وانه قد مضى على تسليمه واستغلاله وقت طويل ، وان العيوب التي ظهرت به كانت بسبب ارتفاع منسوب المياه في الحديقة المجاورة له بعد زراعتها ، والذي أدى الى هبوط الاعمدة المقامة بجوار تلك الحديقة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه ادلة مستمدة من اقوال الشهود وما جاء بتقريرى كلية الهندسة ومديرية الاسكان والمرافق وما اقر به الطاعن والمتهم الثالث بالتحقيقات وهي ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، ان ما اوردته في بيانه لواقعة الدعوى وتحصيله لأقوال الشهود من أن العيوب الانشائية والمعمارية التي ظهرت في المباني التي اقامها الطاعن والمتهم الثاني ، كانت

بسبب الغش في مكونات الخرسانة المسلحة ومخالفتها للمواصفات الفنية والهندسية ،
تتحقق به جريمة الغش في تنفيذ عقد المقاولة الذي ارتبط به الطاعن مع مجلس مدينة
..... والتي لا يتطلب القانون لتوافرها والعقاب عليها قدرا من الضرر فإن
الحكم يكون قد استظهر أركان تلك الجريمة ، ودلل على ثبوتها في حق الطاعن بما
يكفي لحمل قضائه بإدائه بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) من
قانون العقوبات ، ومعاقبته بالعقوبة المقررة لها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم
يكشف في اسباب طعنه عن اعمال البناء التي ارتبطت مع الجهة العامة على تنفيذها
بموجب عقد المقاولة ، وسلامة تلك الاعمال ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه
واضحة الدلالة على انه والمتهم الثالث أقاما اعمال البناء التي ظهرت بها العيوب
الانشائية والمعمارية ، فلا تثريب على المحكمة ان هي اسندت اليهما معا المسؤولية عن
تنفيذ تلك الأعمال وما ظهر بها من عيوب ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا
الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان
الطاعن ولئن اثار ان اللجنة لم تتمكن من الكشف لعدم وجود اجهزة إلا أنه لم يطلب
من المحكمة اتخاذ اجراء في هذا الخصوص ، ومن ثم فلا يصح له من بعد النعي عليها
لنعودها عن اجراء لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها حاجة اليه ، ويضحي النعي
على الحكم في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ، وكان ما
يشير الطاعن من ان العيوب التي ظهرت بالمباني كانت بسبب ارتفاع منسوب المياه في
الحديقة المجاورة لها ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا يستوجب من المحكمة ردا
صريحا مادام الرد مستفادا من ادلة الثبوت التي اطمأن الحكم إليهما وأخذ بها فإن
النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن
بربته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٧٠٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٩٦

١. من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها ان تأخذ به بلا معقب عليها ، مادامت تقيم ذلك على اسباب سائغة .
٢. من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب وهي متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٣. من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .
٤. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي متى كانت الوقائع – كما هو الحال في الدعوى الماثلة – قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، وكان لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكل فحواه واجزائه ولم يرسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .
٥. من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي

اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .

٦. لما كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين او المدافعين عنهم بم يطلب أيهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى أو كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته ، ومن ثم ليس لهم من بعد النعى عليها قعودها عن اجراء لم يطلب منها ولم تر هى من جانبها حاجة لاتخاذها ، فضلا عن انه من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة وهى غير ملزمة من بعد بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى أو كبير الاطباء الشرعيين ، مادام أن الواقعة قد وضحت ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، ومادام استناها الى الرأى الذى انتهى اليه الخبر هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون ، ومن ثم يكون منعى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد .

٧. لما كان لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء كانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، ومن المقرر أنه لا حرج على المحكمة من ان تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به ، وانه يكفى ان تستخلص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائى من ظروف الدعوى وملابساتها مادام فى وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه ، وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها ان تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من ادلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ، وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى التى ترتد الى اصل صحيح فى الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما قصده الحكم منها أن اتفاقا مسبقا قد تم بين الطاعنين على

قتل الجنى عليه بالسّم فإن ما يثّره الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعى في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .

٨. لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعنين وتوافر سبق الاصرار لديهم في قوله " وحيث انه عن نية القتل فإنه لما كان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتم عما يضمّره في نفسه فإن اسخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى هذه المحكمة في حدود سلطتها التقديرية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المتهمين قد بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل الجنى عليها للخلاص مما لحق بهم من عار بعد أن حملت سفاحا واحضروا لذلك جوهرًا ساما - مبيد حشري - وسعى المتهم الثانى مرارا الى المتهم الأول مطالبا إياه بالخلاص من الجنى عليها لما لحقته بهم من عار محددا له الخيار بين طرق ثلاثة للخلاص منها إما بدفنها في الجبل أو قتلها بالسّم أو حرقها واتفق المتهمين الأول والثانى على تنفيذ جريمتهم في مسكن المتهم الأول والد الجنى عليها واحضار جوهر سام - مبيد حشري - وإذابته في كوب ماء ثم قيام المتهمين الثانى والثالثة بالامساك بها لشل حركتها ثم قيام الثانى بفتح فمها عنوة وقيام المتهم الأول بسكب محتوى الكوب من مادة سامة في فمها جرت الى احشائها وجرى السّم في جسدها مجرى الدم في العروق ولم يتركوها إلا بعد أن رقدت جثة هامدة من اثر ما أكرهوها على شربه من سم أودى بحياتها على النحو المبين تفصيلا فيما سلف وما ورد بالتقريرين الطبى الشرعى والكيمائى المشار 'ليهما' ، وفي قوله " وحيث إنه عن سبق الاصرار فإنه لما كان سبق الاصرار هو من الأمور النفسية الذى لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وكان البحث في وجوده أو عدم وجوده يدخل تحت سلطة هذه المحكمة وكلنت المحكمة ترى من ظروف الدعوى السالف بيانها توافر هذا الظرف في حق المتهمين لرغبتهم في الخلاص من الجنى عليها لدفن عارهم معها وسعى المتهم الثانى إلى

المتهم الأول مرارا مطالبا إياه بالخلاص منها واتفاقهم على إتمام جريمتهم بعد أن أيقنا أنه لا سبيل لنحو عارهم إلا بالخلاص منها فدبروا الأمر وفكروا فيه قبل أن يعلم سابقة على تاريخ ارتكاب جريمتهم وهو ما يقطع أنهم فكروا وصمموا في روية قبل مقارفتهم لجريمة قتل المجنى عليها ذلك فضلا عن أنه لا يشترط في جريمة القتل بالسم وجود سبق إصرار لأن مجرد تحضير السم بقصد القتل في ذاته دال على وجود سبق الإصرار " ولما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وتنم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج. لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفي في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الإصرار حسبما هو معرف به في القانون ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٩. لما كان البين من مطالعة الدفع الطاعنين أول والثالثة بجلستة المحاكمة أنه لم يتمسك بإغفائها من العقاب بالمادة ٤٨/٥ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها فإذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفال التحدث عن ذلك ، هذا فضلا عن أن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تنص على أن يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الإصرار باستعمال جواهر سامة "مبيد التمسك" . ثانيا : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار بجوهر يتسبب عنه

الموت عاجلا - مبيد التمسك - بأن يتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لذلك مبيدا حشريا وما أن ظفروا بها حتى انقضوا عليها وأكروها على تناول المبيد قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . المتهم الأول : احرز سلاحا ايضا - قادم - مما يستخدم في الاعتداء على الأشخاص بغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية . وأحالتهم إلى محكمة جنايات بنى سويف لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٢٥، ٢٥ مكررا ١/١، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥، لسنة ١٩٨١، ٩٧، لسنة ١٩٩٢ والبند ١١ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة والمتهم الأول بالأشغال الشاقة والمتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والتهمة الثالثة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليهم .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن مما يتعاه الطاعنين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرائم الاتفاق الجنائي والقتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز الأول لسلاح أبيض بغير مسوغ من الضرورة قد شابه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن أ طرح برد غير سائق الدفع بطلان اعتراف الطاعنين الأول والثالثة لأنه وليد إكراه وتهديد يتمثل في وجود إصابات بالطاعن الأول ، ورد على الدفع بطلان أقوال الشاهدات الثلاث لصدوره تحت تأثير إكراه بما لا يصلح ردا . ولم يدل على قيام رابطة السببية بين الأفعال المادية المسندة إلى الطاعنين وبين النتيجة التي ساءلهم عنها وهى موت المجنى عليها فلم يبين التقرير الطبى الشرعى سبب الوفاة وصلتها بالمبيد الحشرى الذى وجد في أحشائها ، وقد نازع الدفاع عن الطاعنين في صورة الواقعة

التي اعتنقها الحكم المطعون فيه وأكد أنها لا تعدو أن تكون انتحارا مما كان يستوجب استدعاء الطبيب الشرعي ليفصل في هذا الأمر ، وأعرض عن دفاعهم القائم على المنازعة في النتيجة التي توصل إليها الطبيب الشرعي في تقريره سيما وأن الجثة استخرجت بعد دفنها بأربعة أيام وبدا عليها أعراض التعفن مما كان لازمه استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لاستطلاع رأيه ، ولم يستظهر الحكم عناصر الاتفاق الجنائي خاصة في حق الطاعنة الثالثة والمظاهر الدالة على قيامه ، كما أن ما أورده بيانا لنية القتل وإثباتا لظرف سبق الإصرار لا يكفي لاستظهارهما والاستدلال به على توافرها ، ولم يتفطن الحكم إلى حق الطاعنين الأول والثالثة في التمتع بالإعفاء الوارد بنص المادة ٤٨/٥ من قانون العقوبات إذ أدى اعترافهما إلى ضبط المتهم الثاني ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه إثر علم الطاعنين بحمل الجنى عليها سفاحا اتفقوا على التخلص منها وأعدوا لتنفيذ جريمتهم جوهرًا ساما " مبيد حشري " ونفاذا لما اتفقوا عليه قام الطاعن الأول بإذابته في كوب ماء وأمسك الطاعنان الثاني والثالثة بالجنى عليها بينما قام الأول بفتح فاها عنوة عنها بعد ضربها بقادوم عليه وإحداث إصابات بها ثم قام بسكب الماء المسموم فيه فسرى مفعوله في جسدها ففارقت الحياة متأثرة بما تناولته ، وثبت من التقرير الطبي الشرعي وجود إصابات حيوية ذات طبيعة رضية بالذق وبأعلى يسار الصدر وتبين من المقرر وجود مادة خضراء على الكفن والاحشاء بالجثة اثبت المعمل الكيميائي أنها المادة التملك وان الجنى عليها كانت حامل وتعزى وفاة الجنين لوفاة الأم ، واورد الحكم على ثبوت الواقعة ادية على هذه الصورة في حق الطاعنين ادلة استمدتها من أقوال الشهود ومن اعتراف المتهمين الأول والثالثة بالتحقيقات ومن تقرير الصفة التشريحية والمعامل الكيميائية ومن تحريات المباحث . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين تلك الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وحصل الحكم

مؤدى هذه الادلة تحصيلاً سليم في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اعتراف الطاعنين الاول والثالثة لصدوره تحت اكراه ورد عليه بقوله " .. وحيث انه عن الدفع المبدى من المتهمين الاول والثالثة ببطلان اعترافهما لكونه وليد الاكراه فانه لما كان الاعتراف في المشائل الجنائية من عناصر الاستدلال في الدعوى لهذه المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى الدليل المستمد منه إذ لها أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان دفاع المتهمين في هذا الشأن قد جاء غير مؤيد بأى دليل ينبئ عن صحته وقد خلت الأوراق مما يظاھرہ ، ومن ثم فلا تشرب على المحكمة ان هي التفتت عنه ويكون اعتراف المتهمين الاول والثالثة قد صدر عنهما طواعية واختياراً غير مشوب بما ينال من صحته سيما وأن المتهم الاول قد اقر بالتحقيقات ان أى اكراه لم يقع عليه وأنه أدلى باعترافه بعد أن شعر بتأنيب ضميره وتطمئن المحكمة الى هذا الاعتراف لاتساقه مع ماديّات الدعوى وما تضمنه التقرير الطبى الشرعى وتقرير المعامل الكيميائية من وجود آثار لمبيد حشرى بأحشاء الجنى عليها وما وجد بها من اصابات بذقنها من جراء الضربة التي احدثها بها المتهم الاول كما تأيد هذا الاعتراف باقوال شهود الاثبات شقيقتى المتهم الاول وما قررته ابنته الحدث شقيقة الجنى عليها ، ومن ثم فالمحكمة علاوة على ما قرره شهود الواقعة وتحريات المباحث تأخذ المتهمين باعترافهما على نفسيهما وتأخذ المتهم الثانى باعترافهما عليه وذلك بحسبان ما هو مقرر من اقوال متهم على آخر هو في حقيقته شهادة المحكمة أن تعول عليها ولا ينال من صحة اعترافهما القول بوجود ضابط الواقعة اثناء التحقيق مع المتهمين إذ ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق - بفرض صحة ذلك - ما يعيب اجراءاته لأن سلطان

الوظيفة في ذاته مما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكرها مادام لم يستطل الى المتهمين بالأذى ماديا كان أو معنويا إذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل لا معنى ولا حكما " ، وهو رد سائع وكاف في مجموعة في اطراح هذا الدفع لما هو مقرر من ان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها ، مادامت تقيم ذلك على اسباب سائغة . فإن معنى الطاعنين في هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع الذي اثاره الطاعن الثاني بطلان اقوال الشهود للإكراه الذي وقع عليه واطرحه بقوله " وحيث إنه عما أبداه المدافع عن المتهم الثاني من أن الشاهدين قد أكرهن على الشهادة على النحو الوارد بالتحقيقات فإنه لما كان هذا القول من جانب الدفاع لا يعدو أن يكون قرلا مرسلا وقد خلت الأوراق مما يسانده فضلا عن إن أى ممن شهدن في التحقيقات لم تقرر أن ثمة اكراه وقع عليها كيما تدلى بشهادتها على نحو ما قررته بل إن ورد اقوال شهود الاثبات على نسق ووتيرة واحدة إنما ينبى عن صدق روايتهن للواقعة كما حدثت فعلا وحسبما طبعت مشاهدتها في أذهانهم وقت حدوثها بما يصعب معه تناقض اقوال الشاهدات فيما روين من احداثها بل وقد جاءت اقوالهن متسقة ايضا مع ما خلص إليه تقريرى الطب الشرعى والمعامل الكيميائية حول الواقعة ، ومن ثم فإن المحكمة تطمئن الى صدق روايتهن وتأخذ بشهادتهن في التحقيقات سنداً لإدانة المتهمين وتلتفت عن قالة الدفاع في هذا الشأن كما تلتفت عن اى قول لأى منهن يغير ما ورد في التحقيقات " ، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا وله معينه الصحيح من أوراق الدعوى ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها

، وأن وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي تراها ، وتقدره التقدير الذى تظمن اليه بغير معقب ، وهى متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعنين فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما اتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام اقام قضاءه فى ذلك اسباب تؤدى الى ما انتهى إليه ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى متى كانت الوقائع – كما هو الحال فى الدعوى الماثلة – قد ايدت ذلك عندها وأكدته لديها ، وكان لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكل فحواه واجزائه ولم يرسم القانون شكلا او نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسوغة للعقوبة . لما كان ذلك ، وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابات القتيلة ووجود المبيد الحشرى بأحشائها – التى نقلها عن تقرير الصفة التشريحية والمعامل الكيمائية – وبين وفاتها فى معرض سرده للتدليل على توافر نية القتل فى حق الطاعنين بشأن قيام المتهمين الثانى والثالثة بالامساك بالجنى عليها وقيام المتهم الأول بسكب محتوى الكوب من مادة سامة فى فمها جرت الى احشائها وجرى السم فى جسدها مجرى الدم فى العروق ولم يتركوها إلا بعد أن رقدت جثة هامدة من أثر ما أكرهوها على شربه من سم أودى بحياتها على النحو المبين تفصيلا فيما سلف وما ورد بالتقريرين الطبى الشرعى والكيمائى ، وكان ما ورده الحكم على هذا النحو له صداه فى التقريرين سالفى الذكر . فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنين من قصور فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على

بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق ، وكانت المحكمة قد افصحت عن اطمئنانها لصحة وسلامة اعترافات الطاعنين الأول والثالثة ومطابقتها للواقع والحقيقة في استدلال سائغ لا تنافر فيه مع حكم العقل والمنطق فإن منعى الطاعنين في هذا الخصوص ينحل الى مجادلة في صورة الواقعة كما اقتنع بها الحكم مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين أو المدافعين عنهم لم يطلب ايهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى أو كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ، ومن ثم ليس لهم من بعد النعى عليها قعودها عن اجراء لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذها ، فضلا عن انه من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير التدليلية لتقرير الخير شأنه فى ذلك سائر الأدلة وهى غير ملزمة من بعد بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى أو كبير الأطباء الشرعيين ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، ومادام استنادها الى رأى الذى انتهى إليه الخير هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون ، ومن ثم يكون منعى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات اكثر من اتخاذ إرادة شخصين او اكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء كانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، ومن المقرر أنه لا حرج على المحكمة من ان تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به وأنه يكفى ان تستخلص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائى من ظروف الدعوى وملابساتها

مادام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه ، وهى في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها ان تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من ادلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ، وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى التى ترتد الى اصل صحيح في الأوراق وباسباب مؤدية الى ما قصده الحكم منها ان اتفاقا مسبقا قد تم بين الطاعنين على قتل المجنى عليها بالسهم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعى في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعنين وتوافر سبق الاصرار لديهم في قوله " " وحيث إنه عن نية القتل فإنه لما كان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى هذه المحكنة في حدود سلطتها التقديرية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المتهمين قد بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل المجنى عليها للخلاص مما لحق بهم من عار بعد ان حملت سفاحا واحضروا لذلك جوهر ساما - مييد حشرى - وسعى المتهم الثانى مرارا الى المتهم الأول مطالبا إياه الخلاص من المجنى عليها لما ألحقته بهم من عار محمدا له الخيار بين طرق ثلاثة للخلاص منها إما بدفنها في الجبل أو قتلها بالسهم أو حرقها - واتفاق المتهمين الأول والثانى على تنفيذ جريمتهم في مسكن المتهم الأول والد المجنى عليها واحضار جوهر سام - مييد حشرى - وإذاته في كوب ماء ثم قيام المتهمين الثانى والثالث بالامساك بها لشل حركتها ثم قيام الثانى بفتح قمها عنوه وقيام المتهم الأول بسكب محتوى الكوب من مادة سامة في قمها جرت الى احشائها وجرى السم في جسدها مجرى الدم في العروق ولم يتركوها إلا بعد أن رقدت جثة هامة من أثر ما أكرهوها على شربه من سم أودى بحياتها على النحو المبين تفصيلا فيما سلف

وما ورد بالتقريرين الطبي الشرعى والكيميائى المشار إليهما " ، وفى قوله "
وحيث إنه عن سبق الاصرار فإنه لما كان سبق الاصرار هو من الأمور النفسية الذى
لا يكون له فى الخارج اثر محسوس يدل عليه مباشرة وكان البحث فى وجوده أو عدم
وجوده يدخل تحت سلطة هذه المحكمة ، وكانت المحكمة ترى من ظروف الدعوى
السالف بيانها توافر هذا الظرف فى حق المتهمين لرغبتهم فى الخلاص من الجنى عليها
لدفت عارهم معها وسعى المتهم الثانى الى المتهم الأول مرارا مطالبا إياه بالخلاص منها
فدبروا الأمر وفكروا فيه قبل أيام سابقة على تاريخ ارتكاب جريمتهم وهو ما يقطع
أنهم فكروا وصمموا فى روية قبل مقارفتهم لجرمة قتل الجنى عليها ، ذلك فضلا عن
أنه لا يشترط فى جريمة القتل بالسم وجود سبق اصرار لأن مجرد تحضير السم بقصد
القتل فى ذاته دال على وجود سبق الاصرار ، ولما كان قصد القتل أمرا خفيا لا
يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف الخفية بالدعوى والأمارات الخارجية التى
يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى
موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث
فى توافر سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى
وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك
الاستنتاج . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفى فى استظهار نية
القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار حسبما هو معرف به فى القانون فإنه يكون قد
اصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة دفاع الطلعين الأول
والثالثة بجلسة المحاكمة أنه لم يتمسك باعفائهما من العقاب عملا بالمادة ٤٨/٥ من
قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصى اسباب اعفاء المتهم من
العقاب فى حكمها ما لم يدفع به امامها فإذا لم يتمسك امام المحكمة بقيام سبب من
تلك الاسباب فلا يكون له ان ينعى على حكمها اغفال التحدث عن ذلك ، هذا
فضلا عن أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تنص على

انه " يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة " ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت وقوع جناية القتل العمد مع سبق الاصرار المنسوبة للطاعنين كما لم يثبت بمدونات الحكم المطعون فيه ان اعتراف المتهمين الأول والثالث كان قبل ارتكاب الجريمة منهما مع الثاني - وهو ما لا يجادل فيه الطاعنين الأول والثالث - ويكون نعيهما في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٦٧٦٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٩٦

١. من المقرر ان المشرع في المادة ١١٣ من قانون العقوبات - في خصوص جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام بغير حق - قد ميز من حيث نوع الجريمة والعقوبة بين فاعلي هذه الجريمة باعتبار القصد الجنائي ، فقد جعل تسهيل الاستيلاء جناية إذا انصرفت ارادة الفاعل الى تمليك المال العام لمن استولى عليه ، أما إذا لم تتوافر هذه النية كانت الجريمة جنحة .

٢. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الوارد بالمادة ٣١٠ المذكورة هو ان يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها اركان الجريمة . أما إفراغ الحكم في عبارات عامة أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذى قصده اشلاء من استيجاب تسبيب الأحكام ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض ايراده واقعة الدعوى او في سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والفعال التي قارفها كل من المحكوم عليهما - الطاعن والمطعون ضده - واستظهار اتفاقهما على ارتكاب كل منهما فعل الاستيلاء وفعل التسهيل كشفا عن الادلة المثبتة لارتكاب المطعون ضده - المحكوم عليه الثانى - جريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام بغير حق وقصده من ارتكاب هذه الجريمة ، إذ أن ما أورده الحكم من مجرد عدم حصول المطعون ضده على نصيب من المال محل

جناية الاستيلاء لا ينفي عنه نيته في تمليك المال للمحكوم عليه الاول ، بل ان هذه القالة التي اعتنتها المحكمة فاسدة في الاستدلال على انتفاء نية التمليك ، ذلك ان حصول الموظف العام - وهذا حال المطعون ضده الذي اقترف فعل تسهيل الاستيلاء - على جزء من المال يجعله فاعلا اصليا في جناية الاستيلاء على مال بغير حق .

٣. من المقرر ان القصور في التسبيب - الذي يتسع له وجه الطعن - يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، ومن ثم يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للمطعون ضده وللطاعن - دون حاجة لبحث اسباب طعن الأخير - لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

الوقائع

أقامت النيابة العامة كلاً من : (١) (طاعن) ، (٢) (مطعون ضده) المتهم الأول : أولاً : بصفته موظفاً عاماً استولى بغير حق على أموال عامة بأن قام بالاستيلاء على مبلغ ٢٦٨٧١,١٨٠ جنيه (ستة وعشرون ألفاً وثمانمائة وواحد وسبعين جنيهاً ومائة مليمًا) المملوكة لجهة عمله سالفه الذكر وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتي تزوير محررات رسمية واستعمالها ارتباطاً لا يقبل التجزئة وهي انه في الزمان والمكان سالف الذكر وبصفته آنفة البيان (١) ارتكب تزويراً في محررات رسمية هي استمارات المرتبات والخوافز والمنح المينة بالتحقيقات ، وكان ذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أدرج بها على خلاف الحقيقة أسماء على أنها لأشخاص من العاملين التابعين لإدارة التعليمية المستحقين لتلك المبالغ ووضع قرين تلك الأسماء توقيعات نسبها زوراً إليهم بما يفيد صرفهم للمبالغ المذكورة خلافاً للحقيقة . (٢) استعمل المحررات المزورة سالفه الذكر فيما زورت من أجله بأن قدمها

لإدارة الحسابات بإدارة التعليمية لاستخراج الشيك الخاص بالمبالغ الموضحة بها مع علمه بتزويرها الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات . المتهم الثاني : سهل للمتهم الاول بدون نية التملك الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٢٣١٩٣,٠٨٠ (ثلاثة وعشرون ألفا ومائة وثلاثة وتسعين جنيها وثمانين مليما) المملوكة لجهة عمله سائلة الذكر بأن قام بصرفه له بالمخالفة للتعليمات المقررة في هذا الشأن ، واحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا بدمياط لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بملاب المواد ١/١١٣ - ٢ - ٣ ، ١١٨ / مكررا ، ١/١١٩ ، ١١٩ مكررا من قانون العقوبات أولا : بمعاقبة بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ ٢٦٨٧١,١٨٠ جنيه والزامه برد مبلغ ٢٣١٩٣,٠٨٠ جنيه وعزله من وظيفته . ثانيا : بمعاقبة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة .

فطعن المحكوم عليه الاول والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض

..... الخ

المحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دان المطعون ضده بجنحة تسهيل الاستيلاء على مال عام ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان ما اقترفه بجعله شريكا بالاتفاق والمساعدة مع المحكوم عليه الآخر الذي أدين بجنابة الاستيلاء لتوافر نية تملك المال لديه مما كان يتعين على المحكمة توقيع العقوبة المقررة لهذه الجريمة على المطعون ضده التزاما منها بواجبها في تحييص الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها القانونية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله " إن المهم الأول - الطاعن - تمكن من الاستيلاء على مبلغ ٢٦٨٧١ جنيها و ١٨٠ مليما

بدون وجه حق بأن اضاف في كشوف مرتبات مدرسة اسماء لا تعمل في هذه المدرسة واسماء وهمية لاشخاص لا وجود لهم وذلك بتسهيل من المتهم الثاني - المطعون ضده - سكرتير تلك المدرسة الذي اعد له تلك الكشوف ، وقام بصرف تلك المرتبات وتسليمها للمتهم الاول بحجة انه سيتولى تسليمها لاصحاب تلك التسميات الضمافة بالكشوف وقد ثبت من تقرير فحص اعمال المتهم الاول ان المتهم الثاني سهل له الاستيلاء على مبلغ ٢٣١٩٣ جنيها و ٨٠ مليما ، وقد قرر المتهم الاول بالتحقيقات بأنه هو الذي قام بوضع الاسماء المضافة بغير حق باستمارات الماهيات والخوافز والمنح محل التحقيق ، وقد قرر المتهم الثاني بالتحقيقات بأن المتهم الاول هو الذي قام بصرف المبلغ المذكور . ، وقد جاء بتقرير الخبير المنتدب أن المتهم الأول قد قام بسداد مبلغ ٢٤٠٧ جنيها و ٨٤٠ مليما ثم مبلغ ١٢٧٥ جنيها و ٢٦٠ مليما خلال فترة التحقيق " ، واستدل الحكم في إدان كل من المحكوم عليهما الى اقوال كل من مدير الشئون المالية والاجارية بالتربية والتعليم و..... موجه مالي وإداري بالمديرية سالفه الذكر و..... رئيس التوجيه المالي والإداري بإدارة التعليمية و..... موجه مالي وإداري بالإدارة سالفه البيان و..... المفتش بالمديرية المالية بـ وتقرير لجنة فحص اعمال المتهم الأول ومما قرره هذا والمطعون ضده بالتحقيقات ، كما حصل الحكم اقوال شهود الاثبات سالفى الذكر بما مجمله أنه بمراجعة اعمال المتهم الاول تبين وجود مبالغ مستولى عليها قدرها ٢٦٨٧١ جنيها و ١٨٠ مليما ، وأن المتهم الثاني قام باضافة اربعة اسماءهم و و و الى استمارة مدرسة الاعدادية ، وتمكن بذلك من ان يسهل للمتهم الاول الاستيلاء على مبلغ ٢٣١٩٣ جنيها و ٨٠ مليما وأورد الحكم ان المتهم الاول قرر بالتحقيقات انه هو الذي قام بوضع الاسماء المضافة بغير حق

باستمارات الماهيات والخوافز والمنح - وان المتهم الثانى قرر بالتحقيقات بأن المتهم الاول هو الذى قام بصرف المبالغ محل جريمة الاستيلاء ، وانتهى الحكم الى ادانة المتهم الاول - الطاعن - بجناية الاستيلاء على مال مملوك للدولة بنية تملكه ، وغدانة المتهم الثانى المطعون ضده بمجنحة تسهيل الاستيلاء على هذا المال استنادا الى ان هذا الاخير لم يثبت انه قام بفعل التسهيل بغية الحصول على نصيب من ذلك المبلغ المستولى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المشروع فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات - فى خصوص جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام بغير حق - قد ميز من حيث نوع الجريمة والعقوبة بين فاعلى هذه الجريمة باعتبار القصد الجنائى ، فقد جعل تسهيل الاستيلاء جناية اذا انصرفت ارادة الفاعل الى تملك المال العام لمن استولى عليه ، اما اذا لم تتوافر هذه النية كانت الجريمة جنحة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم يايراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا ، وكان المقصود من عبارة (بيان الواقعة) الواردة بالمادة ٣١٠ المذكورة هو ان يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الافعال والمقاصد التى تتكون منها اركان الجريمة ، اما افراغ الحكم فى عبارات عامة أو وضعه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء فى معرض ايراده واقعة الدعوى أو فى سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والافعال التى قارفها كل من المحكوم عليهما - الطاعن والمطعون ضده - واستظهار اتفاقهما على ارتكاب كل منهما فعل الاستيلاء وفعل التسهيل كشفا عن الادلة المثبتة لارتكاب المطعون ضده - المحكوم عليه الثانى - جريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام بغير حق وقصده من ارتكاب

هذه الجريمة ، إذ أن ما أورده الحكم من مجرد عدم حصول المطعون ضده على نصيب من المال محل جناية الاستيلاء لا ينفي عنه نيته في تمليك المال للمحكوم عليه الاول ، بل ان هذه القالة التي اعتنقتها المحكمة فاسدة في الاستدلال على انتفاء نية التملك ، ذلك ان حصول الموظف العام - وهذا حال المطعون ضده الذي اقترف فعل تسهيل الاستيلاء - على جزء من المال يجعله فاعلا اصليا في جناية الاستيلاء على مال بغير حق . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسيب - الذي يتسع له وجه الطعن - بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القائلون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم والتقارير براى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن ، ومن ثم يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للمطعون ضده وللطاعن - دون حاجة لبحث اسباب طعن الأخير - لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة . .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة الأول من أبريل سنة ١٩٩٦

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت توافر نية القتل في حق الطاعن بقوله " ومن حيث إنه عن نية القتل وهو أمر خفي يضمه الجاني وتكشف عنه امارات ودلائل خارجية قوامه انتواء ازهاق الروح فهو ثابت من حشو السلاح الناري المضبوط بالمقذوف الذي يستخدم في اطلاقه وتصويبه تجاه جسد المجنى عليها واطلاقه في مقتل منها وعدم تركه لها إلا بعد أن غلب على ظنه هلاكها أثر سقوطها على الأرض مضرجة بدمائها مع ما صاحب ذلك من ثورة عارمة وهياج شديد قبل الاطلاق واثناءه وافصاحه عن قصد القتل لديه وهو ما يكشف بذاته عن توافر نية القتل . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم كاف وسائغ للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن وان المنازعة في شأنه تنحل الى جسد موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها فيه مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ولا ينال من ذلك قول الطاعن إن احدا من الشهود لم يذكر أنه لم يدرك المجنى عليها إلا بعد أن غلب عليه الظن هلاكها إذ ان هذا القول لا ينال من الحكم في تسببه إذ لا ينال من الحكم خطؤه في الاسناد فيما استطرد اليه بعد ان استوفى دليله على توافر نية القتل لدى الطاعن إذ كان في غير حاجة الى ما تزيد اليه .

٢. لما كانت المحكمة قد عرضت لما دفع به الطاعن من ان المجنى عليها لم تقتل في المكان الذي وجدت به الجثة وردت بقولها " إن هذا القول من جانب الدفاع بعدم وجود آثار دماء في المكان الذي قال به الشهود فمردود كما قال الطبيب الشرعي بالجلسة من ان المقذوف يحدث كذا اثناء دخول الجسم فيمنع نزييف الدم فضلا عن احتمال سقوط المجنى عليها على مكان فتحة دخول المقذوف -

هذا الى انه لم يثبت بمعاينة مكان الحادث عدم العثور على دماء فإن خلت المعاينة من ذكر ذلك فهو ما لا ينفي وجودها فضلا عن طبيعة مكان الحادث باعتباره طريقا عاما وقد تبين نقل الجثة منه وما ثبت كذلك من تراحم بنات المجنى عليها بمكان سقوطها لنقلها بما قد تضيع معه الآثار أما قول المتهم بعدم صدق الضابط في قوله بالعثور على المذئوف النارى بمكان الحادث فهو قول يفتقر الى الدليل " . لما كان ذلك ، وكان ما رد به الحكم على دفع الطاعن سائغا في العقل والمنطق وله اصله الثابت في اوراق الدعوى بما لا ينازع فيه الطاعن ، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون سديدا .

٣. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه فى ذلك شأن الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن اليه والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير .

٤. لما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى رأى الطبيب الشرعى الذى أبداه بجلسة المرافعة فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ولا مصادرة عقيدتها فيما انتهت اليه وهى من بعد غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب مناقشة كبير الاطباء الشرعيين فى هذا الشأن مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة لهذا الاجراء .

٥. من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخير متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا ينال من الحكم انه جزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى طالما أن الوقائع قد ايدت ذلك عنده وليس فيها ما يناقض ما انتهى اليه .

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط ورده بقوله " ومن حيث إن الدفع ببطلان القبض على المتهم لحصوله قبل صدور

الإذن فهو غير سديد ذلك أن أمر الضبط الصادر من النيابة العامة في الساعة السادسة وعشر دقائق من مساء يوم وتم ضبط المتهم في الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم بعد أن أثبت الضابط اطلاعه على إذن النيابة الأمر الذى الذى يكون معه الدفع غير سليم . لما كان ذلك ، فإن ما رد به الحكم على الدفع سائغا في اطراحه بما يكون منعه في هذا الخصوص غير قويم .

٧. من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم قوله ال المجنى عليها سقطت على الارض مضرجة بدمائها على الرغم من اثباته ان المعاينة لم تثبت وجود دماء بمكان الجثة اذ ان هذا القول من جانب الحكم غير ذى اثر في تناول الادلة التى كوت منها المحكمة عقيدتها واستقرت لديها . كما وانه لا يعد تناقضا في حكمها إذ التناقض حسبما هو مقرر هو ما يقع بين اسباب الحكم بحيث ينفى بعضها بعضا ولا يعرف اى الامرين قصده المحكمة وهو ما برئ الحكم منه إذ أن ما ذكره الحكم من ان المجنى عليها سقطت على الارض مضرجة بدمائها لا يتصل بصورة الواقعة ولا يمس قواعد الثبوت فيها وإنما لا يعدو أن يكون قولا من الحكم استنتجه من شهادة الطبيب الشرعى لدى تعليله لوجود اثار دماء غزيرة بملابس المجنى عليها من ان سبب ذلك تحريك الجثة بعد الاصابة ، ومن ثم يكون ما ينعه الطاعن في هذا المقام غير سديد .

٨. لما كان القانون قد حدد طرق الطعن في الاحكام سواء اكانت طرقا عادية ام غير عادية تحديد حصر وانه ليس من بينها طريق التظلم في الاحكام التى تصدر من محاكم امن الدولة طوارئ اعمالا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ إذ نصت المادة ١٢ منه " لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة ولا تكون تلك الاحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية " . كما وأن هذا القانون قد نص على حق

رئيس الجمهورية في إلغاء الحكم أو التصديق عليه أو تخفيف العقوبة أو تبديلها بعقوبة أقل منها أو بوقف تنفيذ بعضها أو بالأغاء الحكم وحفظ الدعوى أو اعادتها الى محكمة اخرى ، وذلك اعمالا للمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من القانون وان حقه في ذلك مستمد من القانون دون توقف على تقديم تظلم من المحكوم عليه ، ومن ثم فإن هذا التظلم إن قدم من المحكوم عليه ثم أمر رئيس الجمهورية بإلغاء الحكم واعادة المحاكمة امام محكمة اخرى فإن امره في ذلك لا يتوقف على قبول التظلم وعدمه .

٩. من المقرر ان الشارع في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد خرج على القواعد الاجرائية والموضوعية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية وجعل الاحكام الصادرة من المحاكم وفقا لهذا القانون لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية واعطى له الحق في إلغائها أو حفظها أو تبديل عقوبتها وإلغاء بعضها دون ما توقف على طلب أحد ذى شأن - حتى النيابة العامة ..

١٠. لما كان ما ذكره الطاعن من انه قدم تظلما في الحكم الصادر من محكمة امن الدولة العليا طوارئ لا يعد في حقيقته طعنا مما تعنيه قواعد قانون الاجراءات الجنائية ولا يرتب له حقا في التمسك بأنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه ألا يضيره بأن يزيد في قضائه على ما قضى به حكم محكمة امن الدولة العليا طوارئ والذي قضى بإلغائه إذ لا محل لاعمال عدم اضرار الطاعن بطعنه حيق لا يكون هناك طعن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم يكون النعي في غير محله .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا من سلاح نارى كان يحمله (فرد صناعة محلية) قاصدا من ذلك قتلها

فأحدث بها الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . ثانيا : أ-
أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشنخ (فرد صناعة محلية) . ب- أحرز ذخيرة
طلقة واحدة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له
ياحرازه أو حيازته ، وأحالاته الى محكمة جنابات سوهاج لمعاقبته طبقا للقيد والوصف
الواردين بأمر الاحالة ، وادعى زوج المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ
مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٦ ، ١/٢٦ -
٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم (٢) الملحق مع اعمال
المادة ٢/٣٢ عقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة لما نسب اليه ، ومصدرة
السلاح الناري المضبوط والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتين وخمسين
جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى بمذكرته على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي
القتل العمد واحراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص قد شابه قصور في التسبب
وفساد في الاستدلال وانطوى على تناقض وخطأ في تطبيق القانون ذلك انه دلى على
توافر نية القتل لديه بما لا يسوغ فضلا عن انه مما استدل عليه في خصوصية قوله انه
لم يترك المجنى عليها إلا بعد ان غلبه الظن انها هلكت ، وهذا ما لم يقل به احدا من
الشهود هذا فضلا عن ان الطاعن دفع بأن المجنى عليها لم تقتل حيث وجدت جثتها
بدليل خلو المكان من الدماء والمقذوفات الفارغة إلا أن الحكم اطرح الدفع برد غير
سائق إذ استند في ذلك الى اقوال الطبيب الشرعى من ان المقذوف حالة دخوله
الجسم يحدث كيا لفتحة الدخول كما وان سقوط المجنى عليها - حين اصابتها - على
فتحة الدخول يمنع من انسيال الدم خارج الجسم ، إذ أن هذا الطبيب لم يقيم

بالكشف على جثة المجنى عليها وإنما سئل عرضا لتواجهه بالجلسة وأنه لم يجزم بما جزم به الحكم وما ذكره لا يزيد عن كونه احتمالا وأعرض الحكم عن طلبه استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في هذا الشأن . كما رد الحكم على دفاع الطاعن ببطلان القبض عليه وما تلا ذلك من اجراءات لتمامه قبل صدور الإذن من النيابة بما لا يصلح ردا وأنه في مقام التدليل على ثبوت نية القتل ذكر ان الجثة سقطت على الأرض مضرجة بدمائها في حين انه عند استخلاصه صورة الواقعة ورده على الدفع بعدم حدوثها في المكان عثر فيه على الجثة بعد ان سلم يخلو المكان من الدماء لم يقل بذلك مما اوقعه في تناقض - واخيرا انه سبق ان حوكم الطاعن امام محكمة امن الدولة العليا طوارئ وقضت بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتظلم من هذا الحكم لدى مكتب التصديق على احكام محاكم امن الدولة العليا طوارئ حيث ألغى الحكم واعيدت الدعوى الى محكمة اخرى حيث قضت بعدم اختصاصها فأحالتها النيابة العامة الى محكمة جنابات سوهاج والتي قضت عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة مخالفة بذلك قانون الاجراءات الجنائية إذ اضرته المحكمة بتظلمه ، وكان يتعين عليها ان تلتزم عدم تجاوز العقوبة السابقة . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت توافر نية القتل في حق الطاعن بقوله " ومن حيث انه عن نية القتل وهو أمر خفي يضمه الجاني وتكشف عنه امارات ودلائل خارجية قوامه انتواء ازهاق الروح فهو ثابت من حشو السلاح الناري المضبوط بالمقذوف الذي يستخدم في اطلاقه وتصويبه تجاه جسد المجنى عليها واطلاقه في مقتل منها وعدم تركه لها إلا بعد أن غلب على ظنه هلاكها إثر سقوطها على الأرض مضرجة بدمائها مع ما صاحب ذلك من ثورة عارمة وهياج شديد قبل الاطلاق واثناءه وافصاحه عن قصد القتل لديه

وهو ما يكشف بذاته عن توافر نية القتل " . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم كاف وسائغ للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن وان المنازعة في شأنه تنحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها فيه مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ، ولا ينال من ذلك قول الطاعن إن احدا من الشهود لم يذكر انه لم يترك الجنى عليها إلا بعد أن غلب عليه الظن هلاكها إذ أن هذا القول لا ينال من الحكم في تسببيه ، إذ لا ينال من الحكم خطؤه في الاسناد فيما استطرد اليه بعد ان استوفى دليله على توافر نية القتل لدى الطاعن إذ كان في غير حاجة الى ما تزيد اليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لما دفع به الطاعن من أن الجنى عليها لم تقتل في المكان الذي وجدت به الجثة وردت بقولها " ان هذا القول من جانب الدفاع بعدم وجود آثار دماء في المكان الذي قال به الشهود فمردود كما قال الطبيب الشرعي بالجلسة من أن المقتول يحدث كذا أثناء دخول الجسم فيمنع نزيف الدم فضى عن احتمال سقوط الجنى عليه على مكان فتحة دخول المقتول - هذا الى انه لم يثبت بمعاينة مكان الحادث عدم العثور على دماء فإن خلت المعاينة من ذكر ذلك فهو ما لا ينفي وجودها فضلا عن طبيعة مكان الحادث باعتباره طريقا عاما وقد تبين نقل الجثة منه وما ثبت كذلك من تراحم بنات الجنى عليها بمكان سقوطها لنقلها بما قد تضيع معه الآثار ، أما قول المتهم بعدم صدق الضابط في قوله بالعثور على المقتول النارى بمكان الحادث فهو قول يفتقر الى الدليل " . لما كان ذلك ، وكان ما ورد به الحكم على دفع الطاعن سائغا في العقل والمنطق ولله اصله الثابت في اوراق الدعوى بما لا ينزع فيه الطاعن ، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن اليه والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة مصادرة المحكمة في

هذا التقدير ، وإذ كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى رأى الطبيب الشرعى الذى أبداه بجلسة المرافعة فلا يجوز مجادلته فى ذلك ولا مصادرة عقيدته فيما انتهت اليه وهى من بعد غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين فى هذا الشأن مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبنا حاجة لهذا الاجراء هذا فضلا عن انه من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبير متى كانت وقائع الدعوى وقد أيدت ذلك عندها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا ينال من الحكم انه جزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى طالما أن الوقائع قد أيدت ذلك عنده وليس فيها ما يناهض ما انتهى اليه ، ومن ثم يكون نعى الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط ورده بقوله " ومن حيث إن الدفع ببطلان القبض على المتهم لحصوله قبل صدور الإذن فهو غير سديد إذ أن أمر الضبط الصادر من النيابة العامة فى الساعة السادسة وعشر دقائق من مساء يوم وتم ضبط المتهم فى الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم بعد أن اثبت الضابط اطلاعه على إذن النيابة الأمر الذى يكون معه الدفع غير سليم " . لما كان ذلك ، فإن ما ورد به الحكم على الدفع سائغا فى اطراحه بما يكون منعه فى هذا الخصوص غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم قوله إن المجنى عليها سقطت على الأرض مضرجة بدمائها على الرغم من اثباته أن المعاينة لم تثبت وجود دماء بمكان الجثة إذ أن هذا القول من جانب الحكم غير ذى اثر فى تناول الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم قوله إن المجنى عليها سقطت على الأرض مضرجة بدمائها على الرغم من اثباته ان المعاينة لم تثبت وجود دماء بمكان الجثة إذ أن هذا القول من جانب الحكم غير ذى اثر فى تناول الأدلة التى كونت منها المحكمة عقيدتها واستقرت

لديها . كما وأنه ولا يعد تناقضا في حكمها إذ التناقض حسبما هو مقرر هو ما يقع بين اسباب الحكم بحيث ينفي بعضها بعضا ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وهو ما برئ الحكم منه إذ إن ما ذكره الحكم من أن أن الجنى عليها سقطت على الأرض متضرجة بدمائها لا يتصل بصورة الواقعة ولا يحس قواعد الثبوت فيها وإنما لا يعدو أن يكون قولا من الحكم استنتجه من شهادة الطبيب الشرعى لدى تعليله لوجود آثار دماء غزيرة بملابس الجنى عليها من أن سبب ذلك تحريك الجثة بعد الاصابة ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن في هذا المقام غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكان القانون قد حدد طرق الطعن في الاحكام سواء أكانت طرقا عادية أو غير عادية تحديد حصر وانه ليس من بينها طريق التظلم في الاحكام التى تصدر من محاكم أمن الدولة طوارئ اعمالا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ إذ نصت المادة ١٢ منه على انه " لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم امن الدولة ولا تكون تلك الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية " . كما وأن هذا القانون قد نص على حق رئيس الجمهورية في إلغاء الحكم أو التصديق عليه أو تخفيف العقوبة أو تبديلها بعقوبة أقل منها أو بوقف تنفيذ بعضها أو بإلغاء الحكم وحفظ الدعوى أو اعادتها الى محكمة اخرى ، وذلك اعمالا للمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من القانون وان حقه في ذلك مستمد من القانون دون توقف على تقديم تظلم من المحكوم عليه ، ومن ثم فإن هذا التظلم إن قدم من المحكوم عليه ثم امر رئيس الجمهورية بإلغاء الحكم واعادة المحاكمة امام محكمة اخرى فإن امره في ذلك لا يتوقف على قبول التظلم أو عدمه ، ذلك ان الشارع في القانون سالف البيان قد خرج على القواعد الاجرائية والموضوعية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية وجعل الأحكام الصادرة من المحاكم وفقا لهذا القانون لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية واعطى له الحق في إلغائها أو حفظها أو تبديل عقوبتها وإلغاء بعضها دون ما توقف على طلب احد ذى شأن -

حتى النيابة العامة - ومن ثم فإن ما ذكره الطاعن من انه قدم تظلما في الحكم الصادر من محكمة امن الدولة العليا طوارئ لا يعد في حقيقته طعنا مما تعنيه قواعد قانون الاجراءات الجنائية ولا يترتب له حقا في التمسك بأنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه ألا يضره بأنه يزيد في قضائه على ما قضى به حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ والذي قضى بإلغائه إذ لا محل لاعمال قاعدة عدم اضرار الطاعن بطعنه حيث لا يكون هناك طعن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم يكون النعي في غير محله ويكون الطعن برمته على غير اساس بما يتعين معه رفضه .

الطعن رقم ٨٩٨١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢ من أوتيل سنة ١٩٩٦

١. لما كان من المقرر ان المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ قضت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذ لما امرت به القوانين او ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته - قد اوجبت عليه فوق ذلك أن يثبت انه لم يرتكب الفعل إلا بعد الثبوت والتحري وانه كان يعتقد مشروعيته اعتقادا مبنيا على اسباب معقولة ، وكان مظهر الثبوت والتحري الذين يتكلبهما القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٣ سالفه الذكر هو ألا يلجأ الموظف الى استخدام سلاحه ضد من يشتبه في امرهم إلا بعد التيقن من أن لشبهته محلا واستفاد وسائل الإرهاب والتهديد التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه ، ولهذا قضت التعليمات المرعية بأنه إذا ما اشتبه شرطى في شخص نادى عليه ثلاث مرات فإذا لم يجبه وأمعن في سيرة اطلق الشرطى في القضاء عيارا ناريا للإرهاب ، فإذا حاول المشتبه فيه الهرب اطلق الشرطى صوب ساقيه عيارا آخر يعجزه عن الفرار . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الوقائع التي اثبتتها الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يعمل بهذه التعليمات المستمدة من روح القانون ، بل ان الطاعن بعد أن لحق بالجنى عليه اطلق عليه عيارا ناريا واحدا صوبه على الجنى عليه مباشرة فأصابه في وجهه أى في مقتل من مقاتله مع انه كان قد لحق به ولم يعد لاطلاق النار من مبرر . لما كان ذلك ، وكان ما أتله الطاعن قد ينم عن استهانه بالتعليمات المفروض عليه رعايتها واستخفاف بالأرواح لا يجيزه القانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

٢. من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك الحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذه النية موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

٣. من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشف عنها قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها .

٤. من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام استخلصها سائغا .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا اصابه فى رأسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته ، واحالته الى محكمة جنابات القاهرة لمحاکمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وراى عليه الاخلال بحق الدفاع - ذلك بأن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته عن الجريمة المسندة اليه لوقوعها منه بصفته

موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات ، ورد الحكم عليه بما لا يصلح ، ودل على توافر نية القتل بما لا يكفي لاثباتها ، وحصل مؤدى تقرير الطب الشرعى الخاص بالطاعن على خلاف الثابت بالأوراق - مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبها عليها ، عرض لما تمسك به الطاعن من انتفاء مسئوليته طبقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورد عليه بقوله " وحيث إن ما اثاره المتهم والدفاع الحاضر عنه فمردود بأن الثابت من الاوراق ومن محضر الضبط والتحقيقات ان المتهم ابصر المجنى عليه فحاول استيقافه للتحقق من شخصيته فأسرع المجنى عليه بالهرب فلدحق به واطلق عليه عيارا ناريا من السلاح النارى وأرداه قتيلا - وان ما زعمه المتهم من اعتداء المجنى عليه بالمطواة واحداث اصاباته فقد اكد التقرير الطبى الشرعى أن تلك الاصابات مفتعلة وأجريت بيد المذكور أو بيد موالية له . كما ان ظروف ارتكاب المتهم لهذا الحادث على النحو سالف البيان لا تتوافر فيها الشروط الواجبة للإباحة طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات " ، ولما كلن هذا الذى أورده الحكم سائغا فى الرد على دفاع الطاعن بأنه ارتكب الجريمة تنفيذا لواجبات وظيفته ، ذلك بأن المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ قضت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذا لما امرت به القوانين أو ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته - قد اوجبت عليه فوق ذلك ان يثبت انه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيتها اعتقادا مبنيا على اسباب معقولة ، وكان مظهر التثبت والتحري الذين يتطلبهما القانون فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٦٣ سالفه الذكر هو ألا يلجأ الموظف الى استخدام سلاحه ضد من يشبه فى امرهم إلا بعد التيقن من ان لشبهته محلا واستنفاذ وسائل الارهاب والتهديد

التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه ، ولهذا قضت التعليمات المرعية بأنه اذا ما اشتبه شرطي في شخص نادى عليه ثلاث مرات فإذا لم يجبه وأمعن في سيره اطلق الشرطي في القضاء عيارا ناريا للارهاب ، فإذا حاول المشتبه فيه الهرب أطلق الشرطي صوب ساقيه عيارا آخر يعجزه عن الفرار . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الوقائع التي اثبتتها الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يعمل بهذه التعليمات المستمدة من روح القانون ، بل ان الطاعن بعد أن لحق بالجنى عليه اطلق عليه عيارا ناريا واحدا صوبه على الجنى عليه مباشرة فاصابه في وجهه أى في مقتل من مقاتله مع انه كان قد لحق به ولم يعد لاطلاق النار من مبرر . لما كان ذلك ، وكان ما اتاه الطاعن قد ينم عن استهانته بالتعليمات المفروض عليه رعايتها واستخفاف بالأرواح لا يجيزه القانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من الطعن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واثبت توافرها في حق الطاعن في قوله " وحيث انه عن نية القتل فمن المظاهر الخارجية للحادث ومن استعمال سلاح نارى وهو قاتل بطبيعته واصابة الجنى عليه في مقتل وهو الثقب النارى الحيوى بمقابل اعلى يمين الشفة العليا مقابل عظمة الفك العلوى مع تفتت بالجانب الأمامى والجانب الأيمن وتكدمات بنسيج اللثة وفقد مستدير الشكل بأعلى خلفية يسار العنق ، يتبع مسار المقذوف النارى وجد محدثا كسر مستدير مشطرف للداخل يمين عظام الفك العلوى وتكدمات بالنسجة عبر مساره بتجويف الفم والحلق وبعضلات يسار العنق ووفاته نتيجة تلك الاصابة النارية الحيوية وما احدثته من نزيف وصدمة مما يقطع بتوافر نية القتل لدى المتهم " ، وكل من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ومادام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا فإن ما يثيره الطاعن في هذا

الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشف عنها قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قطع بأن اصابات الطاعن مفتعلة أجريت بيده أو بيد موالية له ، وكان هذا الذى انتهى الىه الحكم من قبيل فهم الواقعة فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع التى لها ان تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام استخلاصا سائغا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثريه الطاعن من ان تقرير الطب الشرعى قد ورد بصيغة الترجيح والاحتمال - بفرض صحته - يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٠٠٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن ما يثيره الطاعن في شأن القوة التدليلية لأقوال الشهود لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير ادلة الدعوى لا يجوز امام محكمة النقض .

٢. لما كان الأصل انه لا يشترط في شهادة الشاهد ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريبه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة امامها ، وكان لا يلزم ان تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، فإن ما يثيره الطاعن من اقوال شاهدي الاثبات لا تنبئ عن وقوع الجريمة لعدم مشاهدتهم للواقعة لا يكون له محل .

٣. لما كان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة - ببطلان مواجهته بالجنى عليه بمعرفة ضابط الواقعة فليس له من بعد ان يثير شيئا عن ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

٤. من المقرر في اصول الاستدلالات ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم لاغفاله الوقائع التي اشار إليها باسباب طعنه ، وهي تعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تسايره فيه المحكمة فأطرحتها .

٥. من المقرر أنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض ان يترك اثرا في جسم الجنى عليه ، كما انه يكفي لتوافر ركن الواقعة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة الجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي تشملها التحقيق ومن اقوال الشهود حصول الاكراه على الجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أخذا بأقوال الجنى عليه التي اطمأن إليها أن الطاعن اصطحبه عنوة الى منطقة مهجورة وخلع عنه سرواله واستدبره بحك قضيبه في دبره حتى أمني ، كما نقل الحكم عن التقرير الطبي الشرعي إمكان حصول الاحتكاك الخارجى دون تخلف اثر ، وإذ كان هذا الذى أورده الحكم كافيا وسائغا في اثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن بشأن ما ورد بتقرير الطب الشرعي يكون في غير محله .

٦. من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لا يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .

٧. لما كانت المحكمة قد اثبتت - في حدود سلطتها التقديرية - تمتع الطاعن بملكية الوعي والتمييز والقدرة على حسن الإدراك وسلامة التدبير العقلى وقت ارتكابه

الجريمة وذلك من واقع ما استدلت به من مسلك الطاعن واقعاله واقواله سواء ما كان سابقا على وقوع الجريمة أو اثناء ارتكابه لها أو من بعد مقارفته ايادها واستدلت المحكمة من كل ذلك على سلامة قواه العقلية وقت وقوع الحادث وهو استدلال سليم لا غبار عليه إذ اتخذت من تصرفاته واقواله السابقة والتالية على الحادث قرائن تعزز ما انتهت اليه من انه كان حافظا لشعوره واختياره وقت الحادث ، فإن ما اوده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ في الرد على ما يشيره الطاعن في هذا الصدد .

٨. من المقرر ان المرض الذى يوصف بأنه جنون او عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا ، على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك ، أما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه أن مرض الطاعن النفسى المشار إليه - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئولية الجنائية عن الفعل الذى وقع منه يكون صحيحا فى القانون .

٩. لما كانت المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعن على مسئولية الجنائية بعد ان وضحت لها الدعوى على ما تقدم لأن الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة وهى لا تلزم بالالتجاء الى اهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص من دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) هتك عرض الصبي
الذى لم يبلغ ستة عشر سنة كاملة بأن شهر في وجهه مطواة مهددا باعمالها في جسده
وخلع عنه سرواله واستديره وحك قضيبه في دبره حتى أمنى . (٢) أحرز بغير ترخيص
سلاحا ايضا (مطواة قرن غزال) ، واحالته الى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقا
للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا
بالمادة ١/٢٦٨ - ٢ عقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند (١٠) من الجدول الأول الملحق بالقانون الأخير
مع اعمال المادة ٣٢ عقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة
السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة هتك
العرض قد شابه القصور في التسبيب والتناقض فيه والاخلال بحق الدفاع ذلك انه
عول على اقوال الضابط رغم أنها لا تعدو أن تكون ترديدا
لأقوال المجنى عليه التي قررها أمامه كما وإن إقرار المتهم له بارتكاب الواقعة تم بعد
اجراء مواجهة باطلة بينه والمجنى عليه هذا الى ان اقوال المجنى عليه تتناقض مع ما
انتهى اليه تقرير الطب الشرعى من عدم وجود آثار لإيلاج كامل وعدم وجود آثار
منوية ، كما عول على اقوال شاهدى الاثبات
و..... مع أن هذه الاقوال لا تنبئ عن وقوع الجريمة غدا لم يشاهدا
الواقعة وعول على اعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة
مع أنه جاء نتيجة اصابة الطاعن بمرض نفسى = واخيرا فقد اطرح الدفع بانتفاء

مسئولية الطاعن لمرضه بمرض عقلى وطلبه ندب خير لفحص حالته برد غير سائغ مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن اعتراف المتهم بالتحقيقات ومما جاء بتقرير الطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن اليه وهى متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن القوة التدليلية لأقوال الشهود لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير ادلة الدعوى لا يجوز امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه لا يشترط فى شهادة الشاهد ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكلها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدى الى هذا الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة امامها ، وكان لا يلزم ان تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متسائجة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى دليل بعينه لمتقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، فإن ما يثيره الطاعن من ان اقوال شاهدى الاثبات ولا تنبئ عن وقوع الجريمة لعدم مشاهدتهم للواقعة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمشك امام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة - ببطلان مواجهته بالجنى عليه بمعرفة ضابط الواقعة فليس له من بعد ان يثير شيئا عن ذلك

لأول مرة امام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة - ببطلان
مواجهته بالجنى عليه بمعرفة ضابط الواقعة فليس له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك
لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في اصول
الاستدلالات ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في
تكوين عقديتها وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانها الى مد
اثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه
الطاعن على الحكم لاغفاله الوقائع التي اشار إليها بأسباب طعنه ، وهي تعد وقائع
ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تسايره فيه المحكمة فأطرحتها . لما كان ذلك ، وكان لا
يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك اثرا في جسم الجنى عليه ، كما أنه
يكفى لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة الجنى
عليه وبغير رضائه والمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن اقوال
الشهود حصول الاكراه على الجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أخذا
بأقوال الجنى عليه التي اطمأن إليها أن الطاعن اصطحبه عنوة الى منطقة مهجورة
وخلع عنه سرواله واستدبره وحك قضيبه في دبره حتى أمني ، كما نقل الحكم عن
التقرير الطبي الشرعي امكان حصول الاحتكاك الخارجي دون تخلف أثر ، وإذ كان
هذا الذي أورده الحكم كافيا وسائغا في إثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها ،
ومن ثم ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد بتقرير الطب الشرعي يكون في غير محله .
فضلا عن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير في تقريره متى
كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه عرض لما اثاره الدفاع عن الطاعن من انتفاء مسئوليته لمرضه بمرض
عقلي هو انفصام الشخصية وطلبه ندب خبير لفحص حالته ورد عليه بقوله " فإن
هذا! الدفع في غير محله ذلك أنه من المستقر عليه ان حالة المتهم العقلية مما تستقل به
محكمة الموضوع باعتباره من صحيح الواقع المعروض عليها في الدعوى - ولما كان
ذلك ، وكان البين للمحكمة من ظروف الحال وملابسات فعل هتك العرض
المنسوب الى المتهم وتصرفاته بصدد ارتكاب الفعل سواء ما كان منها سابقا على

ارتكابه وذلك باصطحابه المتهم بعيدا عن أعين الناظرين واختياره مكانا مهجورا غير مطروق بحيث يتسنى له ارتكاب جريمته واستخدام المطواة المضبوطة في قمع المجنى عليه بمنعه من الاستغاثة اصرار منه ورغبة في اتمام جريمته ثم قيامه بتجريد المجنى عليه من سرواله ، ثم بعد أن بلغ مراده وارتكب جريمته طلب منه الانصراف ، ولما تم القبض عليه اقر في حضر الشرطة بارتكاب الواقعة ؟. كما اعترف امام سلطة التحقيق بالحادث واثبت اجابته لكافة الاسئلة التي وجهت اليه في هدوء واتزان وادراك كامل على مدار خمس صفحات من صفحات التحقيق مصورا حدوث الواقعة على النحو الوارد بأقوال المجنى عليه الأمر الذي يستقيم معه في يقين المحكمة سلامة عقل المتهم وتمتعه بكامل الشعور والإدراك وقت ارتكاب الجريمة ومسئوليته عن الجرم الذي قارفته يده ، وذلك من واقع مسلكه وأقواله وأفعاله ما سبق منها الجريمة أو اثناء ارتكابها أو بعد افراغه منها ولا ينال من هذا النظر ما قدمه محامي المتهم من تذكرتي علاج باسم المتهم صادرتين من طبيب خاص لم يبين فيها من قريب أو بعيد الحالة العقلية للمتهم ، ومن ثم فلا دليل في الاوراق على صحة ما ذهب اليه الدفاع من ان المتهم يعاني من مرض عقلي هو انفصام الشخصية ، وبفرض صحة هذا الزعم فإن المستقر عليه ان هذا المرض - انفصام الشخصية - لا يؤثر على سلامة العقل وصحة الإدراك وتتوافر معه مسئولية المتهم الجنائية عن الفعل الذي وقع منه . لما كان ذلك ، وكان تقدير الحالة العقلية للمتهم من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ومن ثم فلا ترى المحكمة محلا للالتجاء الى اهل الخبرة في هذا الخصوص لفحص حالة المتهم العقلية بعد ان انتهت المحكمة آنفا الى سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر مسئوليته على النحو المتقدم . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اثبتت - في حدود سلطتها التقديرية - تمتع الطاعن بملكة الوعي والتمييز والقدرة على حسن الإدراك وسلامة التدبير العقلي وقت ارتكابه الجريمة وذلك من واقع ما استدلت به من مسلك الطاعن وأفعاله وأقواله سواء ما كان سابقا على قووع الجريمة أو اثناء ارتكابه لها أو من بعد مقارفته إياها واستدلت المحكمة من كل ذلك على سلامة قواه العقلية وقت وقوع الحادث وهو استدلال سليم لا غبار عليه

إذ اتخذت من تصرفاته وأقواله السابقة والتالية على الحادث قرائن تعزز ما انتهت إليه من انه كان حافظا لشعوره واختياره وقت الحادث ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ في الرد على ما يثيره الطاعن في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان ما طلبه الدفاع عن الطاعن من نـدب احد الخبراء المختصين لفحص حالة الطاعن كان مبناه انعدام مسئوليته بسبب اصابته بمرض نفسى هو انفصام الشخصية ، وكان من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونا ، على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك ، أما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من ان مرض الطاعن النفسى المشار إليه - بفرض صحته - لا يؤثر على سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه ، يكون صحيحا فى القانون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بنـدب خبير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعن على مسئوليته الجنائية بعد ان وضحت لها الدعوى على ما تقدم لان الاصل ان تقدير حالة المتهم العقلية من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة وهى لا تلتزم بالالتجاء الى اهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتغذر عليها ان تشق طريقها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص من دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اسـا متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٦٧٨٠ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، حتى يتضح وجه استدلالها بما وسلامة مأخذها ، وإلا كان الحكم قاصرا ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من القانون - المار ذكره - هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه الأفعال والمقاصد التي تتكون منها اركان الجريمة ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة او وضعه في صورة مجملة فلا يحقق غرض الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

٢. لما كانت جريمة الاستيلاء بغير حق على مال الدولة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، تتحقق اركانها متى استولى الموظف العام أو من حكمه بغير حق على مال للدولة أو احدى الجهات المينة في المادة ١١٩ من ذات القانون ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم الاستيلاء على مالها ، وذلك بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه واضاعته على ربه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض تحصيله واقعة الدعوى أو في ايرداه لأدلة الثبوت فيها تفصيل الوقائع والافعال التي قارفها الطاعن لارتكاب جريمة الاستيلاء بغير حق على مال الجهة التي يعمل بها ، أو يدل على توافر اركانها في حقه ، ولا يغنى عن ذلك ان يكون الحكم قد استدل على قيام تلك الجريمة بارتكاب

الطاعن للتزوير في مستندات وسجلات صرف حصص السكر للجهات المقررة لها إذ جاء تدليله على ثبوت جريمة التزوير قاصرا ، فلم يورد في مدوناته الأدلة التي صحت لديه على ارتكاب الطاعن للتزوير في المحررات - السالف بيانها - والتوقيعات المثبتة بها والمنسوب صدورها لمفوضي الجمعيات التعاونية المتزلية المنوط بهم استلام الحصص المقررة من سلعة السكر ، سواء من واقع الدليل الفني المستمد من تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير الذي عول عليه الحكم - ضمن ما عول - في الادانة ، أو من عناصر الدعوى التي كانت مطروحة على المحكمة.

٣. لما كان يشترط لتوافر جريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب المنصوص عليها في المادة ١١٦ من قانون العقوبات ، أن يكون الموظف العام مسئولا عن توزيع السلعة أو معهودا إليه بتوزيعها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصح في مدوناته عن اختصاص الطاعن بتوزيع حصص السكر للجهات المقرر صرفها لها ، ولم يعرض لدفاعه بعدم اختصاصه بتوزيع تلك السلعة - مع جوهريته - او يعنى بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في بين وقائع الدعوى المستوجبة للعقوبة واستظهار اركان الجرائم التي دان الطاعن بها .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه أولا : بصفته موظفا عاما (كاتب فواتير بالشركة) استولى بغير حق على كمية السكر المملوكة الجهة سالفة الذكر وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير واستعمال محررات رسمية مزورة ارتباطا لا يقبل التجزئة هي انه في ذات الزمان والمكان سالف الذكر بصفته السابقة ارتكب تزويرا في محررات الشركة (فواتير الشراء ودفتر توزيع الحصص وسجل الدفاتر ودفتر المبيعات اليومية) ، وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اثبت على خلاف الحقيقة بالفواتير أو مفوضي الجمعيات التعاونية

الاستهلاكية المترلية المبينة بالتحقيقات قد تسلموا ما هو ثابت بما من حصص السكر الشهرية وقام بتفريغ تلك البيانات المزورة بالسجلات ودفاتر توزيع الحصص ودفتر البيعات اليومية وذيّلها بتوقيعات نسبها زورا اليهم مع علمه بتزويرها واستعمل هذه المحررات المزورة في صرف كميات السكر آتفة البيان على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك . ثانيا : المتهمان الأول والثاني : (الطاعن) بصفتيهما المذكورتين وحالة كونهما مسئولين عن توزيع سلعة (سكر) وفقا للنظام معين وكانت هذه السلعة متعلقة بقوت الشعب أخلا عمدا بنظام توزيعها بأن تصرفا فيها لحسابهما الخاص وعلى خلاف النظام المقررة لصرفها على النحو المبين بالأوراق ، واحالته الى محكمة امن الدولة العليا بأسوان لمعاقبته طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٣ - ٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ب/ ، ١١٩ مكررا/هـ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وبتغريمه مبلغ خمسة آلاف وسبعة وثلانين جنيها وخمسمائة مليما عما اسند اليه ومصادرة المحررات المزورة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمتي الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى الجهات العامة المرتبطة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم اتخذ من قاله الشهود دليلا على ادانة الطاعن بالجرائم المسندة اليه ، في حين أن الأوراق خلت من دليل على ثبوت تلك الجرائم في حقه ، ودون ان يستظهر العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام ، أو يدلل على ثبوت جريمة التزوير في حقه من واقع الدليل الفني المستمد من تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير ، ولم يعرض الحكم

– ایرادا وردا – لدفاع الطاعن بشأن عدم اختصاصه بتوزيع سلعة السكر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه لواقعات الدعوى وثبوت نسبتها الى الطاعن على مجرد قوله " وحيث ان واقعة الدعوى تتحصل في انه اثر شكاية المواطنين لإدارة تموين في حدود تلاعب في صرف حصص السكر الاقصادى المقررة للمتفعين بالجمعيات التعاونية المتزلية بمركز خلال عام ١٩٨٨ ، فقد تم تشكيل لجنة برئاسة مفتش التموين بالإدارة التموينية بـ وعضوية كل من رئيس قسم التعاون بالإدارة المذكورة و كيل ادارة تموين و مفتش التموين بذات الإدارة ، وذلك لفحص ومراجعة كافة مستندات صرف حصص السكر الحر بفرع شركة توزيع السلع الغذائية بـ ، حيث ثبت من الفحص والمراجعة قيام المتهم الآخر أمين الفرع - المشار إليه - والذي سبق الحكم عليه باختلاس كميات من السكر الحر المقرر لجمعيات و و و و و و بعد أن قام المتهم (الطاعن) كاتب فواتير فرع الشركة المذكورة والمسئول عن اعداد القوانين وتسجيلها بالمستندات بتزويرها باثباته على خلاف الحقيقة قيام مفوضى تلك الجمعيات باستلام الحصص المخصصة لها واجراء تزوير في كافة المستندات والسجلات المعدة لذلك ، وقد تمكن المتهمان معا بهذه الوسيلة من اختلاس والاستيلاء على كميات السكر الحر بلغت جملتها سبعة اطنان وسبعمائة وخمسين كيلو جراما قيمتها خمسة آلاف وسبعة وثلاثين جنيها وخمسائة مليما ، حالة كونهما موظفين عموميين ، وقد أخلا عمدا بوصفهما مسئولين عن توزيع تلك السلعة المتعلقة بقوت الشعب بنظام توزيعها ، بأن تصرفا فيها لحسابهما الخاص خلافا للنظم المقررة في ذلك " ز ثم حصل الحكم اقوال الشاهد - بما لا يخرج عن مؤدى

تحصيله لواقعة الدعوى - على النحو المار بيانه - واحال في بيان اقوال الشهود
..... و..... الى ما حصله من اقوال الشاهد الأول ، وأورد
مضمون تقرير قسم ابحات التزيف والتزوير في قوله " وقد ثبت من تقرير قسم
ابحات التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بـ ، أن التوقيعات
المنسوب صدورها لمفوضى الصرف بجميعات و..... و.....
..... و..... ، ليست توقيعاتهم الصحيحة " . لما كان ذلك ، وكان
الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم
بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، حتى
يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وإلا كان الحكم قاصرا ، وكان المقصود
من عبارة بيان الواقعة الوارد بالمادة ٣١٠ من القانون - المار ذكره - هو ان يثبت
قاضى الموضوع في حكمه الأفعال والمقاصد التي تتكون منها اركان الجريمة ، أما
افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق غرض
الشارع من ايجاب تسبيب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق
القانون على الواقعة كما صار اثابتها بالحكم ، وكانت جريمة الاستيلاء بغير حق على
مال للدولة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ،
تتحدث أركانها متى استولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة
أو إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ من ذات القانون ، ولو لم يكن هذا المال في
حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم الاستيلاء على مالها ، وذلك بانتزاعه
منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه واضاعته على ربه . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض تحصيله واقعة الدعوى أو في
ايراده لأدلة الثبوت فيها تفصيل الوقائع والأفعال التي قارفها الطاعن لارتكاب جريمة
الاستيلاء بغير حق على مال الجهة التي يعمل بها ، أو يدل على توافر أركانها في حقه

، ولا يغنى عن ذلك ان يكون الحكم قد استدل على قيام تلك الجريمة بارتكاب الطاعن للتزوير في مستندات وسجلات صرف حصص السكر للجهات المقررة لها ، إذ جاء تدليله على ثبوت جريمة التزوير قاصرا ، فلم يورد في مدوناته الأدلة التي صحت لديه على ارتكاب الطاعن للتزوير في المحررات - السالف بيانها - والتوقيعات المثبتة بها والمنسوب صدورها لمفوضي الجمعيات التعاونية المتزلية المنوط بهم استلام الحصص المقررة من سلعة السكر ، سواء من واقع الدليل الفنى المستمد من تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير الذى عول عليه الحكم - ضمن ما عول - فى الادانة ، أو من عناصر الدعوى التى كانت مطروحة على المحكمة . لما كان ذلك ، وكان يشترط لتوافر جريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب المنصوص عليها فى المادة ١١٦ من قانون العقوبات ، أن يكون الموظف العام مسئولا عن توزيع السلعة أو معهودا إليه بتوزيعها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصح فى مدوناته عن اختصاص الطاعن بتوزيع حصص السكر للجهات المقرر صرفها لها ، ولم يعرض لدفاعه بعدم اختصاصه بتوزيع تلك السلعة - مع جوهريته - أو يعنى بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا فى بيان وقائع الدعوى المستوجبة للعقوبة واستظهار اركان الجرائم التى دان الطاعن بها ، بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى ما اثاره الطاعن فى طعنه .

الطعن رقم ٩٢٢٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. لما كان الطاعن وإن قدم الأسباب في الميعاد إلا أنه لم يقرر للطعن في قلم الكتاب المحكمة التي اصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ولما كان التقرير بالطعن الذي رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه أى اجراء آخر ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهذا الطاعن .

٢. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه .

٣. من المقرر انه ليس بلازم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٤. من المقرر أن الجانى فى جريمة الضرب او احداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، وأن مرض المجنى عليه - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - إنما هو من الأمور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة .

٥. من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته .

٦. لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر دفاعه القائم على المنازعة في وقت ومكان وقوع الحادث فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد أمامها ولا يقبل منه اثارته امام محكمة النقض . هذا فضلا عن ان تحديد وقت وقوع الحادث والتأخير في الابلاغ له تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقتها الى أن الشاهدين قد رأيا الطاعن وتحققا منه وهو يضرب المجنى عليه بعصى على رأسه .

٧. من المقرر ان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التي أوردتها .

٨. من المقرر ان الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية وللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة في الدعوى .

٩. من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على ادلة النفي التي يتقدم بها المتهم مادام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة اعتمادا على ادلة الثبوت التي أوردتها ، إذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يـُـورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم وجوده على مسرح الجريمة وقت وقوعها لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

١٠. من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تجزئ اقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير ادلة الدعوى ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تورد من اقوال الشهود إلا ما تقيم قضاءها عليه .

١١ . من المقرر ان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه .

١٢ . لما كان قضاء النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة الضرب المفضى الى الموت واثبت فى حق المتهم الثانى ارتكابه جريمة الضرب باستعمال اداة (عصا) ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق احدهما لم يكن من شأنه أن يؤدى الى تبرئة الآخر أو يجعل اسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بإدانة احدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع وكان تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه مادام لم يبداه بالفعل ، ومن ثم فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا اساس له من الواقع والقانون .

١٣ . لما كان ما قضى به الحكم من تضامن الطاعنين فى التعويض صحيحا فى القانون مادام ان مفاد ما اثبته الحكم ان المتهمين قد تطابقت ارادتهما على الاعتداء على المجنى عليه إذ هو من المقرر ان التضامن فى التعويض بين الفعلين الذين اسهموا فى احداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرب بالمجنى عليه ولو دين احدهم بتهمة الضرب المفضى للموت ودين الثانى بتهمة الضرب والجرح فقط كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة .

١٤ . من المقرر أن الاصل انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن .

١٥ . لما كان الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت واقعة الدعوى على النحو الذى اوردته الحكم لا تتوافر بما حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها فإنه من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : ضربا على رأسه وعنقه فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته على النحو المبين بالتحقيقات ، واحالتهما الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٢ - ٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات وبمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وبالزامهما بأن يؤديا للمدعين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . باعتبار ان الواقعة ضرب بسيط بالنسبة للمحكوم عليه الثانى .

فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه الثانى وإن قدم الاسباب فى الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ولما كان التقرير بالطعن الذى رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه

، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه أى اجراء آخر ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهذا الطاعن .

وحيث إن طعن المحكوم عليه الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وأخل بحقوق الدفاع ذلك بأن الحكم اقتصر على ايراد نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون ايراد مؤداه ورد الحكم بما لا يصلح ردا على دفاع الطاعن بتناقض الدليلين القولى والفنى ولم يعن برفع التناقض عن طريق المختص فنيا ، ولم تستجب المحكمة لطلب ضم اوراق علاج الجنى عليه لتحقيق دفاعه بانقطاع رابطة السببية بين وفاة الجنى عليه واصابته وذلك لمرضه ولكبر سنه بدلالة وفاته بعد ثلاثة ايام من اصابته ، وقام دفاع الطاعن على اساس المنازعة فى وقت الحادث ومكانه بدلالة التأخير فى الابلاغ وعدم وجود آثار دماء بمكان الحادث إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع والتفتت عن طلب تحقيقه وكذلك دفاعه بأن الرؤية بمكان الواقعة كانت مستحيلة بسبب حلول الظلام وهو ما يرشح لحدوث اصابة الجنى عليه نتيجة قذف الأحجار من آخرين ، وانسه لم يكن موجودا على مسرح الجريمة بدلالة الشهادة التى قدمها والتى تفيد اقامته بفندق القاهرة فى وقت معاصر لوقوع الجريمة ، واغفل الحكم ما قرره شاهدا الاثبات من اعتداء المتهم الثانى بعضا على رأس الجنى عليه ، والتفتت عن طلب الطاعن معاينة مكان الحادث لاثبات أن للواقعة صورة اخرى زمانا ومكانا . كما أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعنين بالرغم من تعارض المصلحة فيما بينهما ، وقضى الحكم فى الدعوى المدنية بإلزام الطاعنين متضامين بدفع التعويض المدنى المؤقت وهو ما لم يطلبه المدعون بالحقوق المدنية وبالرغم من عدم اثبات الحكم اتفاق الطاعنين او اشتراكهما فى احداث اصابات الجنى عليه ، ولم يعرض لدفاع المتهم الثانى بعدم امكانية الاعتداء على الجنى عليه بعضا وهو مصاب بعاهة فى اليد ولم يعن بتحقيقه ، كما لم يبين

الاصابة التي احدثها المتهم الثانى بالجنى عليه ، واسندت المحكمة الى المتهم الثانى واقعة لم ترد بأمر الاحالة دون ان تلفت نظره أو تنبه الدفاع الى ذلك ، هذا فضلا عن انه لم يفتن لاصابات المتهم الثانى ودلالاتها على قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها الواقعة ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شاءها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من التقرير الطبى الشرعى ، وثبت من تقرير الصفة التشريحية على جثة الجنى عليه ان اصابته رضية حيوية حديثة تنشأ من الاصابة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وهى جائزة الحدوث من مثل التصوير الوارد بالأوراق ووفاته نشأت عن الاصابة الرضية بالرأس وما احدثته من كسر منخفض بعظام يسار الجمجمة وما صاحبها من نزيف بالمخ وتوقف بالمراكز الحيوية ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم ايراده مضمون التقرير الطبى الشرعى لا يكون له محل لما هو مقرر من انه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الدليل المستمد من اقوال شهود الاثبات الذى اخذت به محكمة الموضوع واطمأنت اليه غير متعارض والدليل المستمد من التقرير الطبى الشرعى فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن الأول أنه ضرب الجنى عليه بعصا على رأسه فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته ودل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعن الأول ووفاة الجنى عليه بما اثبتته تقرير الصفة التشريحية من ان وفاة الجنى عليه تعزى الى اصابته الرضية بالرأس وما احدثته من كسر منخفض بعظام يسار الجمجمة وما صاحبها من نزيف بالمخ وتوقف بالمراكز الحيوية ويجوز حدوثها من مثل

التصوير الوارد بالأوراق ، فإن في ذلك ما يحقق مسئولية الطاعن الأول - في صحيح القانون - عن هذه النتيجة التي كان واجبه ان يتوقع حصولها لما هو مقرر من أن الجاني في جريمة الضرب او أحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن ان مرض الجنى عليه - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجاباته ، ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنعى عليها لعدم اجابتها طلب الدفاع ضم أوراق علاج الجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر دفاعه القائم على المنازعة فى وقت وكان وقوع الحادث فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يبد امامها ولا يقبل منه اثارته امام محكمة النقض . هذا فضلا عن ان تحديد وقت وقوع الحادث والتأخر فى الابلاغ لا تأثير له فى ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى ساقتها الى أن الشاهدين قد رأيا الطاعن وتحققا منه وهو يضرب الجنى عليه بعضا على رأسه ، وكان الدفع يتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء الإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التى أوردتها . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية اقتناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة فى الدعوى ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفى التى يتقدم بها المتهم مادام الرد عليها مستفادا ضمنا من

الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردها ، إذ بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفتد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم وجوده على مسرح الجريمة وقت وقوعها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ اقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير ادلة الدعوى ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تورد من اقوال الشهود إلا ما تقيم قضاؤها عليه ، فإنه لا على المحكمة إن هي اغفلت من رواية شاهدي الاثبات اعتداء الطاعن الثاني بالضرب بعصا على رأس الجنى عليه - على فرض صحة ذلك - ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا المنحى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطب الجازم الذي يقرع معى سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الدفاع قال " إن الدعوى خلت من المعاينة لمكان الحادث " فإن ما ذكره الدفاع في هذا الخصوص لا يعد طلبا بالمعنى السابق ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعييا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب استكمالها ، هذا فضلا عن ان هذا الطلب لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة ويعتبر من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان قضاء النقض قد جرى على ان القانون لا يمنع من ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اثبت في حق الطاعن الأول ارتكابه جريمة الضرب المفضى الى الموت واثبت في حق المتهم الثانى ارتكابه جريمة الضرب باستعمال أداة (عصا) ، وكان

ثبت الفعل المكون للجريمة في حق احدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي الى تبرئة الآخر أو يجعل اسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما ان القضاء بإدانة احدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحقوق الدفاع وكان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أو يديه من اوجه الدفاع مادام لم ييده بالفعل ، ومن ثم فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا اساس له من الواقع والقانون . لما كان ذلك ، وكان ما قضى به الحكم من تضامن الطاعنين في التعويض صحيحا في القانون مادام ان مفاد ما اثبتته الحكم ان المتهمين قد تطابقت ارادتهما على الاعتداء على المجنى عليه إذ من المقرر ان التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين اسهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على ايقاع للضرب بالمجنى عليه ولو دين احدهم بتهمة الضرب المفضى للموت ودين الثاني بتهمة الضرب والجرح فقط كما هو الشأن في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور واخلال وبطلان لالتفاتة عن دفاع المتهم الثاني بعدم امكانية الاعتداء على المجنى عليه بعضا وهو مصاب بعاهة في يده اليمنى وعدم تحققه وعدم بيان الاصابات التي احدثها بالمجنى عليه واسناد واقعة جديدة له لم ترد بأمر الاحالة دون ان يلفت نظره الى ذلك أو ينبه المدافع عنه - لا يتصل بشخص الطاعن الأول ولا مصلحة له فيه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت واقعة الدعوى على النحو الذى اوردته الحكم لا يتوافر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٢٨٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. من المقرر ان المحكمة لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقديتها .

٢. لما كان ما أورده الحكم في بيانه لصورة الواقعة وما اثبتته في حق الطاعنين انه قد تلاقت إرادتهم جميعا على خطف الجنى عليها بالاكراه وموافقتها بدون رضاها وأن كلا منهم قد - اسهم تحقيقا لغرضهم المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار كل من الطاعنين الرابع والخامس فاعلا اصليا في جريمة الخطف والاعتصاب ويضحى منعى الطاعنين في هذا الشأن غير سديد .

٣. لما كان الأصل أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق وإذ كانت الصورة التي اشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن نعى الطاعنين على الحكم في هذا الشأن يكون غي غير محله ، إذ هو في حقيقته لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الادلة واستخلاص ما تؤدي اليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه امام محكمة النقض .

٤. لما كان دفاع الطاعنين بعدم وجود آثار منوية بالجنى عليها تدل على الواقعة وانتهاء التقرير الطبي الى انها متكررة الاستعمال من زمن يتعذر تحديده لا يعدو

ان يكون دفاعا موضوعيا لا يستأهل من الحكم ردا طالما كان الرد مستفادا من اذلة الثبوت التي اوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها الى الطاعنين ، ولا عليه ان لم يتعقبهم في كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد التفاته عنها انه ا طرحها .

٥. من المقرر ان ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد قوع بغير رضاء المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوة او التهديد او غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن اقوال الشهود حصول الاكراه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت اخذا بأقوال المجنى عليها والشهود التي اطمأن إليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعنين لها إلا تحت التهديد بإشهار السلاح عليها فإن هذا الذي اورده الحكم كاف لاثبات جريمة الواقعة أنشئ بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٦. من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان جريمة اختطاف النتي المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد الأنشئ هذه عن المكان الذي خطفت منه - أيا كان المكان - بقصد العبث بها ، وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها التغرير بالمجنى عليها وحملها على الواقعة الجاني لها ، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شاءها سلب اراتها ، لتحقيق هذا القصد ، ومن ثم فإن كل من قارف هذين الفعلين - الخطف والمواقعة أو شيئا منهما - يعد فاعلا أصليا في الجريمة . لما كان ذلك ، فإن خطأ الحكم بشأت فعل الواقعة على النحو الذي اثاره الطاعنان الرابع والخامس - بفرض وقوعه - ليس من شأنه درء مسئوليتهما عن الجريمة ويضحى ما يثيرانه في هذا الصدد غير قويم .

الوقائع

اقتصت النيابة العامة الطاعنين وآخري ، قضي ببراءته بأنهم : ١) خطفوا وآخريين أحداث نجلأ بالأكراه الواقع عليها بأن اقتادوها الى شقة المتهم الأول بعد ان هددوها بسلأ ابيض (مطواة) قرن غزال وقد اقترنت تلك الجنأة بجنأة أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر واقعوا الجنأى عليها سالفة البيان بيغير رضاها بأن هددوها على النحر المبين بالتهمة السابقة واعدموا بذلك مقاومتها وتمكنوا بذلك من اغتصابها . ٢) خطفوا وآخريين أحداث ومجهول رشا بالأكراه الواقع عليها بأن ترصدها حال نومها ليلا بحديقة عامة واقتادوها بعد ان هددوها بالأسلحة البيضاء التى يحملونها الى شقة المتهم الأول مستقلين سيارة أجرة قيادة المتهم المجهول وقد اقترنت تلك الجنأة بجنأة أخرى هي انه في الزمان والمكان سالفى الذكر واقعوا الجنأى عليها سالفة الذكر بغير رضاها بأن هددوها بما يحملونه من أسلحة بيضاء واعدموا بذلك مقاومتها وتمكنوا من اغتصابها . ٣) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة بيضاء (مطاوى قرن غزال) واحالتهم الى محكمة جنأيات بسور سعيد لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا ب المواد ٣٩ ، ٤٣ ، ١/٢٦٧ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات والبمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند رقم (١٠) من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما اسند اليهم بالتهمة الثانية وببراءتهم مما اسند اليهم بالتهمة الاولى وبمصادرة الأسلحة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه انه إذ دأبهم بجرائم خطف انشى بالقوة والتهديد مع اقترافها بجريمة موقعة انشى بغير رضاها واحراز اسلحة بيضاء بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأن الحكم قصر في بيان مضمون اقوال الشاهدة التى تواجدت على مسرح الجريمة واخبرتها الجنى عليها بما فعله الطاعنون معها ، كما خلا الحكم من الدليل على ان الجريمة وقعت تنفيذا لاتفاق المتهمين والطاعنين الرابع والخامس ولم يعن الحكم ببيان دور كل منهما في الافعال المتعلقة بالخطف والاعتصاب ، كما ان صورة الواقعة التى اقتنقها الحكم تجافى العقل والمنطق نظرا للزمان والمكان المحددين بأقوال الجنى عليها كما لم يعرض الحكم للدفاع الطاعنين من عدم وجود آثار منوية بالجنى عليها تدل على الواقعة ومن ان التقرير الطبى الشرعى اثبت انها متكررة الاستعمال من زمن يتعذر تحديده واغفل الحكم بيان ركن القوة والتهديد في جريمة الاعتصاب والافعال التى وقعت من الطاعنين والتى تعد من هذا القبيل واثار الدفاع امر تخلف هذا الركن وان الواقعة تمت برضه الجنى عليها إلا ان المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما ان اقوال الجنى عليها اقتصرت بالنسبة للطاعنين الرابع والخامس على حد القول بأنهما ناما فوقها دون واقعة وعلى الرغم من ذلك أورد الحكم في قمام تحصيله لاقوال الجنى عليها ان جميع المتهمين قد قاموا بمواقعتها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها في حقهم ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات والتقرير الطبى الشرعى ، وهى ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الادلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ،

ومن ثم فإن معنى الطاعنين بخصوص التفات الحكم عن اقوال الشاهدة والتي لم يعول عليها ولو لم يكن لها اثر في عقيدته - يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم في بيانه لصورة الواقعة وما اثبتته في حق الطاعنين انه قد تلاقى ارادتهم جميعا على خطف المجنى عليها بالاكرام ومواقعتها بدون رضاها وان كلا منهم قد اسهم - تحقيقا لغرضهم المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار كل من الطاعنين الرابع والخامس فاعلا اصليا في جريمة الخطف والاغتصاب ويضحى معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعنان من ان تصوير الواقعة يجافى العقل والمنطق مردود بأن الاصل أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق واذا كانت الصورة التي اشارت اليها في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعنين على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله ، اذ هو في حقيقته لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الادلة واستخلاص ما يؤدي اليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معتب طالما كان استخلاصا سائغا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين بعدم وجود اثار منوية بالمجنى عليها تدل على الواقعة وانهاء التقرير الطبي الى انها متكررة الاستعمال من زمن يتعذر تحديده لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا لا يستأهل من الحكم ردا كالما كان ردا مستفادا من ادلة الثبوت التي اوردها وصحت لديه على مد استخلصه من وقرع الجريمة ونسبتها الى الطاعنين ، ولا عليه ان لم يتعقبهم في كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد التفاته عنها انه ا طرحها . لما كان ذلك ، وكلان من المقرر ان ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها وقع بغير

رضاء المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصدة وسائل للقوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة ان تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن اقوال الشهود حصول الاكراه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت اخذا باقوال المجنى عليها والشهود التي اطمأن أنها لم تقل الواقعة الطاعنين لها إلا تحت التهديد بشهر السلاح عليها فإن هذا الذي اوردته المحكمة كاف لاثبات جريمة الواقعة انشى بغير رضاها باركانها بما فيها ركن القوة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان جريمة خطف الانثى المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد الأنثى هذه عن المكان الذي خطفت منه - أيا كان المكان - بقصد العبث بها ، وذلك باستعمال طرق اجتياالية من شأنها التغرير بالمجنى عليها وحملها على الواقعة الجاني لها ، او باستعمال أية وسائل مادية او ادبية من شأنها سلب ارادتها ، لتحقيق هذا القصد ، ومن ثم فإن كل من قارف هذين الفعلين - الخطف والمواقعة او شيئا منها - يعد فاعلا اصليا في الجريمة . لما كان ذلك ، فإن خطأ الحكم بشأن فعل الواقعة على النحو الذي اثاره الطاعنان الرابع والخامس - بفرض وقوعه - ليس من شأنه درء مسئوليتهم عن الجريمة ويضحى ما يثيرانه في هذا الصدد غير قوي . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٧٤٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. من المقرر ان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق .

٢. من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى التهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في عنلصر الاتهام - كما هو الحال في واقع الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه افصح عن اطمئنانه الى اقوال المطعون ضده وحاصلها ان هناك معاملات تجارية بين الطاعن وزوجة المطعون ضده نشأت عنها منازعات قضائية عقد بمناسبتها مجلس صلح بين الطرفين مثل فيه المطعون ضده وزوجته وجرى تصفية ما بينهما من حساب سلم على اثره نجل الطاعن المطعون ضده شيكا صادرا من محكمة النقض للطاعن موقعا في ظهره بتوقيع منسوب الى الطاعن وحرر محضر صلح بين الطرفين لتقديعه في قضية تبديد متهم فيها الطاعن وعندما تقدم المطعون ضده الى البنك المسحوب عليه لتحصيل قيمة الشيك فوجئ بإبلاغ الطاعن بفقد الشيك وتزوير التوقيع المنسوب له عليه رغم اعتقاده بحسن نية بصدور التظهير من الطاعن ، وقد عول الحكم في قضائه على هذه الرواية بعد ان اطمأن الى اقوال المطعون ضده مطروحا رواية الطاعن وهو استدلال لا

شائبة فيه ، فإن المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع اوراق الدعوى تنحل الى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٣. لما كانت المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من ادلة الاتهام لأن في اغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المتهم ، وكانت محكمة الموضوع فيما خلصت اليه من ذلك لم تتجاوز حدود سلطتها في تقدير ادلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي محل وهو لا يعدو ان يكون محاولة لإعادة الجدل في موضوع الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٤. لما كانت واقعة التزوير المسند الى المطعون ضده الاشتراك في ارتكابها بحسب تكييفها الصحيح جنحة على اعتبار انه وان كان الشيك محل الدعوى وقد صدر من جهة حكومية لصالح الطاعن إلا أن تغيير الحقيقة لم يشمل أيا من بيانات الشيك الجوهرية التي حررها الموظف العام وإنما اقتصر التغيير على بيانات التظهير المنسوب صدورها الى الطاعن وهي لم تكتسب الصفة الرسمية لتدخل الموظف العام في تحريرها ، ومن ثم يعتبر التزوير في هذا البيان واقعا في ورقة عرفية مما تختص به محكمة الجناح الأمر الذي قد يثير تدخل محكمة النقض عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ذلك ان تصدى محكمة النقض من تلقاء نفسها في هذه الحالة - فضلا عن انه رخصة استثنائية - مضبوط بأن يكون الحكم صادرا من محكمة لا ولاية لها الفصل في الدعوى وأن يكون نقض محكمة للحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم وكلاهما غير متوافر في الطعن المائل .

الوقائع

أهتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع آخر مجهول بطريقي الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو الشيك رقم ت/٣/٩٣١/٨٨٠ الصادر من محكمة النقض بتاريخ بمبلغ لصالح بأن اتفق مع ذلك المجهول على تزوير وساعده بأن قدم له الشيك فقام الأخير بكتابة اسم المستفيد منه وتوقيعه عليه بما يفيد تظهيره فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

ثانيا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه الى الموظف المختص ببنك القاهرة لصرف قيمته . ثالثا : عثر على المحرر سالف البيان ولم يرده الى صاحبه ولم يسلمه الى مقر الشرطة خلال المدة المحددة قانونا واحتسبه لنفسه بنية تملكه . رابعا : توصل الى الاستيلاء على المبلغ قيمة الشيك المار ذكره المملوك لـ وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة على النحو المبين بوصف التهمة الاولى وتمكن بذلك من الاستيلاء على ذلك المبلغ ، واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى المنجنى عليه مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جرائم الاشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله والعثور على شئ فاقد لم يرده الى صاحبه او يسلمه الى الشرطة والنصب ورفض الدعوى المدنية قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه اعتنق تصوير المطعون ضده للواقعة رغم عدم معقوليته ومخالفته للواقع واطرح تصوير الطاعن

المؤيد بماديات الدعوى تأسيسا على القول بتراخي الطاعن عن ابلاغ البنك المركزي
بفقد الشيك إثر الادعاء بواقعة الفقد ولم تقدر المحكمة ظروف الطاعن المرضية وعدم
معرفته الكتابة وما تبين من سوء نية المطعون ضده ، والتفت الحكم عن ايراد مضمون
تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير الذي خلص الى ان التوقيع المظهر به الشيك
والمنسوب صدوره الى الطاعن مزور عليه ، واقوال الشاهد التي تدحض
اقوال المطعون ضده كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال
الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام
استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ، كما انه يكفي في
المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي
تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك الى ما تطمئن اليه
في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد انما محضت الدعوى واحاطت
بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووزانت بينها وبين ادلة النفي فرجحت
دفاع المتهم أو داخلها الريبة في عناصر الاتهام - كما هو الحال في واقع الدعوى
المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه الى اقوال
المطعون ضده وحاصلها ان هناك معاملات تجارية بين الطاعن وزوجة المطعون ضده
وزوجته وجرى تصفية ما بينهما من حساب سلم على إثره نجل الطاعن المطعون ضده
شيكاً صادراً من محكمة النقض للطاعن موقعا على ظهره بتوقيع منسوب الى الطاعن
وحرر محضر صلح بين الطرفين لتقديمه في قضية تبديد متهم فيها الطاعن وعندما تقدم
المطعون ضده الى البنك المسحوب عليه لتحصيل قيمة الشيك فوجئ بإبلاغ الطاعن
بفقد الشيك وتزوير التوقيع المنسوب له عليه رغم اعتقاده بحسن نية بصدور التظهير
من الطاعن ، وقد عول الحكم في قضائه على هذه الرواية بعد ان اطمأن الى اقوال
المطعون ضده مطرحة رواية الطاعن وهو استدلال لا شائبة فيه ، فإن المنازعة في
سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى تنحل الى جدل موضوعي في

سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفالها التحدث عنها ما يفيد انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المتهم ، وكانت محكمة الموضوع فيما خلصت إليه من ذلك لم تتجاوز حدود سلطتها في تقدير ادلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي محل وهو لا يعدو ان يكون محاولة لاعادة الجدل في موضوع الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس مما يتعين معه رفضه موضوعا والزام الطاعن المصاريف المدنية مع مصادرة الكفالة ، ولا يغير من ذلك أن تكون واقعة التزوير المسند الى المطعون ضده الاشتراك في ارتكابها بحسب تكييفها الصحيح جنحة على اعتبار انه وان كان الشيك محل الدعوى قد صدر من جهة حكومية لصالح الطاعن إلا ان تغيير الحقيقة لم يشمل أيا من بيانات الشيك الجوهرية التي حررها الموظف العام وإنما اقتصر التغيير على بيانات التظهير المنسوب صدورها من الطاعن وهو لم تكتسب الصفة الرسمية بتدخل الموظف العام في تحريرها ومن ثم يعتبر التزوير في هذا البيان واقعا في ورقة عرفية مما تختص به محكمة الجناح الأمر الذي قد يثير تدخل محكمة النقض عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ذلك ان تصدى محكمة النقض من تلقاء نفسها في هذه الحالة - فضلا عن انه رخصة استثنائية - مشروط بأن يكون الحكم صادرا من محكمة لا ولاية لها بالفصل في الدعوى وأن يكون نقض محكمة النقض للحكم ممن تلقاء نفسها لمصلحة المتهم وكلاهما غير متوافر في الطعن المائل .

الطعن رقم ٩٤٦٣ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أنه وإن كان أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تتزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا وهي لا تعتبر كذلك ولو كانت صادقة إذا صدرت إثر اكراه أيا كان نوعه وكائنا ما كان قدره .

٢. من المقرر ان الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة للوقوف على وجه الحق فيه فإذا ما اطرحته تعين ان تقيم ذلك على اسباب سائغة .

٣. من المقرر أن سكون الشهود عن الافضاء بواقعة الاكراه في تحقيق النيابة العامة ليس من شأنه ان ينفى حتما ووقع هذا الاكراه كما ان تأخر الطاعن في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته مادام منتججا ومن شأنه ان تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح ان يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى ان يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وواجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب .

٤. لما كان ذلك الطاعن قد استمسك ببطلان أقوال الشهود - وهم يمثلون جميع شهود الرؤية فى الحادث - بعد ان حدد اثنان منهما امام المحكمة الاكراه الذى نالهما من رجال الشرطة ، فإن دفع الطاعن يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفعا جوهريا إذ يترتب عليه - إن صح - تغير وجه الرأى فيها ، فقد كان لزاما

على المحكمة ان تسقطه حقه من التحقيق بلوغا الى غاية الأمر فيه ما دامت قد عولت في الادانة على الدليل المستمد من اقوال هؤلاء الشهود ، أما وهى لم تفعل وكانت الاسباب التى اوردتها لتفنيده لا تؤدى الى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبب ادى به الى الفساد في الاستدلال بما يعيبه .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن طعنه بسكين عدة طعنات قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى اودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية جناية اخرى هى انه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع في سرقة السيارة المينة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه حال وجودها ياحدى الطرق العامة (طريق) ، وكان ذلك بالتهديد باستخدام سلاح (سكين) وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو فشله في ادارة محرك السيارة ، واحالته الى محكمة جنابات الاسكندرية لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعت زوجة المجنى عليه - عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها القصر مدنيا قبل الطاعن بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض النهائى ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة والزامه ان يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض النهائى عن الاضرار التى لحقت بها .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وأخل بحقه في الدفاع

ذلك انه دفع بأن اقوال شهود الاثبات الرابع والخامس والسادس بالتحقيقات جاءت وليدة اكراه وقع عليهم من رجال الشرطة ، غير ان الحكم اطرح هذا الدفع برد غير سائغ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الشاهدين
و..... قررا أنهما لم يشهدا بما قرراه بالتحقيقات من ان الطاعن هو الشخص الذى شاهدها بمكان الحادث إلا رغما عنهما لأن رجال الشرطة تعدوا عليهما بالضرب أو ارغموهما على الإدلاء بتلك الأقوال ، و اضاف أولهما تبريرا لعدم افضائه بواقعة الاكراه لمحقق النيابة العامة بأنه سئل فى حضور الضابط فأوجس منه خيفة ، وتمسك الدفاع فى مرافعته ببطلان اقوال هذين الشاهدين والشاهد الخامس لأنها كانت وليدة اكراه ، كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند اساسا فى قضائه الى الأقوال التى أدلى بها هؤلاء الشهود فى تحقيق النيابة العامة ، واطرح دفع الطاعن فى شأنها بقوله " وتلفت المحكمة عما اثاره الحاضر مع المتهم من دفاع ، ذلك انها اطمأنت الى ما اسلفته من ادلة الاثبات التى لا ينال منها عدول الشاهدين الرابع والسادس بجلسة المحاكمة عن روايتهما بالتحقيقات وقد جاءت اقوالهما اللاحقة متأخرة أبطأها الآوان بما يقرب من العاملين ، وهى مدة كان فى مكتبها خلالها أن يسارعا الى النيابة للإبلاغ بالاكراه الذى زعما وقوعه عليهما ن كما ان الدفاع لم يثر هذه المسألة فى حينها امام النيابة " . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه وإن كان وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، إلا أنه يشترط فى اقوال الشاهد التى يعول عليها ان تكون صادرة عنه اختيلا وهى لا تعتبر كذلك ولو كانت صادقة إذا صدرت إثر الاكراه أيا كان نوعه وكائنا ما كان قدره ، كما انه من المقرر ان الدفع ببطلان اقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة للوقوف

على وجه الحق فيه فإذا ما اطرحته تعين ان تقيم ذلك على اسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان ما أورد الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراحه دفع الطاعن بوقوع اكراه على الشهود المذكورين غير سائغ وليس من شأنه ان يؤدي الى ما رتب عليه ، ذلك ان سكوت الشهود عن الافضاء بواقعة الاكراه في تحقيق النيابة العامة ليس من شأنه ان ينفي حتما وقوع هذا الاكراه كما ان تأخير الطاعن في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته مادام منتجحا ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجهه الرأى فى الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح ان يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى ان يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وواجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيق تجلية الحقيقة وهداية الصواب . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد استمسك ببطلان اقوال الشهود سالفى الذكر - وهم يمثلون جميع شهود الرؤية فى الحادث - بعد ان حدد اثنان منهما امام المحكمة الاكراه الذى نالهما من رجال الشرطة - كما سلف البيان - فإن دفع الطاعن يعد - فى صورة هذه الدعوى - دفعا جوهريا إذ يترتب عليه - إن صح - تغير وجه الرأى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تسقطه حقه من التحقيق بلوغا الى غاية الأمر فيه مادامت قد عولت فى الإدانة على الدليل المستمد من اقوال هؤلاء الشهود ، أما وهى لم تفعل وكانت الاسباب التى اوردتها لتفنيده لا تؤدى الى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب أدى به الى الفساد فى الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضدها المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٩٥٤٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذ التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢. من المقرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الاثبات فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بما دون ان تكون ملزمة ببيان على اطمئنانها الى اقوالهم .

٣. لما كان الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي اوردتها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وأن إذن النيابة العامة صدر ابتناء على تحريات جدية ، وان الضبط كلن بناء على إذن النيابة بالتفتيش استنادا الى اقوالهم وان الطاعن لا ينازع في ان ما حصله الحكم في هذا الخصوص له مأخذه الصحيح من الاوراق ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها في تقديرها او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ث مدوناته أن النقيب قد استصدر إذنا من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يزاول نشاطه في

المواد المخدرة متخذاً من شخصه ومسكنه مكاناً لاخفائها ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما انتهى اليه من اطراح الدفع المبدى من الطاعن في هذا الشلن قد اصاب صحيح القانون .

٥. لما كان لجوء الضابط فور انتهائه من تحرير محضر التحريات الى وكيل النيابة في مكان وجوده لاستصدار الإذن بالتفتيش هو امر متروك لمطلق تقديره ولا مخافة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة اجراءاته ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٦. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب اجراء معاينة لمكان الضبط ، فإنه لا يكون له ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه .

٧. لما كان من المقرر ان الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وإذ كان البين من محاضر جلسات المرافعة أن المحكمة وإن أجلت نظر الدعوى كطلب الدفاع عن الطاعن لإعلان شهود نفى إلا أنه اقتصر - في جلسة المرافعة الأخيرة على طلب البراءة ولم يتمسك بطلب سماعهم في طلباته الختامية ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم اجابته الى هذا الطلب أو الرد عليه ، هذا وبفرض اصرار الطاعن على طلب سماع شهود النفى في ختام طلباته ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هى اعرضت عن هذا الطلب مادام الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فى المادة ٢١٤ مكرراً منه بالنسبة لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ، هذا فضلاً عن ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المحكمة أمرت بالنداء على شهود النفى ولم يحضر منهم أحد ، ومن ثم فإن دعوى الاخلال بحق المتهم فى الدفاع تكون غير قائمة .

٨. لما كان الحكم المطعون فيه دال على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى قصد الاتجار فى حقه مستظهرا أن الاحراز كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى مما يتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه كان بقصد التعاطى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته الى محكمة جنايات المنيا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه عما اسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن احراز المخدر كان مجردا من القصد .

قطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك ان الحكم لم يعن بالرد على دفعه ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات مما كان لازمه عدم التعويل على شهادة من قاموا بإجرائها ولصدوره عن جريمة مستقبلية غير محققة الوقوع ، ورد على دفعه ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة بذلك بما لا يصلح ردا ، رغم الاستدلال عليه بتلاحق الاجراءات

وبصدور ذات الإذن - من وكيل النيابة بمقرر استراحته ، والتفت عن طلب الطاعن اجراء معاينة لمكان الحادث تحقيقا لما اثاره من أنه كان في امكانه رؤية رجل الضبط على مسافة تمكنه من التخلص مما يحزره من مخدر ، كما اعرض عن دفاعه بطلب سماع شهود نفى ، هذا الى قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعن بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطي كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها واقام عليها فى حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات وتقرير العمل الكيماوى ، وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى اخذت المحكمة بأقوال شهود الاثبات فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى اقوالهم وان الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التى اوردتها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وان إذن النيابة العامة صدر ابتناء على تحريات جدية ، وان الضبط كان بناء على إذن النيابة بالتفتيش استنادا الى اقوالهم وان الطاعن لا ينازع فى ان ما حصله الحكم فى هذا الخصوص له مأخذه

الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته في تقديرها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في مدوناته ان النقيب قد استصدر إذنًا من النيابة بعد أن دلت التحريات على ان الطاعن يزاول نشاطه في المواد المخدرة متخذًا من شخصه ومسكنه مكانًا لاختفائها ، فإن مفهوم ذلك ان الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما انتهى اليه من اطراح الدفع المبدى من الطاعن في هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان لجوء الضابط فور انتهائه من تحرير محضر التحريات الى وكيل النيابة في مكان وجوده لاستصدار الإذن بالتفتيش هو امر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون بالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة اجراءاته ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب اجراء معانة لمكان الضبط ، فإنه لا يكون له ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ملء يرمى إليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وإذا كان البين من محاضر جلسات المرافعة أن المحكمة وإن كان البين من محاضر جلسات المرافعة أن المحكمة وإن اجلت نظر الدعوى كطلب الدفاع عن الطاعن لإعلان شهود نفى إلا أنه اقتصر في جلسة المرافعة الأخيرة على طلب البراءة ولم يتمسك بطلب سماعهم في طلباته الختامية ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم اجابته الى هذا الطلب أو الرد عليه ، هذا وبفرض اصرار الطاعن على طلب سماع شهود النفى في ختام طلباته ، فإنه لا جناح على المحكمة ان هي أعرضت عن هذا الطلب مادام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة

١٩٨١ فى المادة ٢١٤ مكررا منه بالنسبة لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنائيات ، هذا فضلا عن أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المحكمة أمرت بالنداء على شهود النفى ولم يحضر منهم احد ، ومن ثم فإن دعوى الإخلال بحق المتهم فى الدفاع تكون غير قائمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه دلى على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى القصد الاتجار فى حقه مستظهرا ان الاحراز كان مجردا عن قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى مما يتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه كان بقصد التعاطى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٨٣٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. لما كان الطاعن إذ قام بشهر مطواة في وجه المجنى عليه وطالبه بإعطائه ما معه من مبالغ نقدية وطلب منه إيقاف السيارة والتزول منها فقد تجاوز بذلك مرحلة التحضير ودخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب جريمة السرقة بحيث اصبح عجوله بعد ذلك باختياره عن مقارفة تلك الجريمة ، امر غير متوقع ويكون ما ارتكبه سابقا على واقعة الضبط شروعا في جناية معاقبا عليه ، ويكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصها المحكمة محققا لحكم القانون ، ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد على غير سند .

٢. من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا منه ، وكان لا يلزم ان يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه ، وكان الحكم قد استظهر ان الطاعن اعترض سيارة المجنى عليه وشهر مطواة في وجهه بقصد سلب السيارة وما معه من مال تحت التهديد باستعمالها وأمكن ضبطه قبل اتمامها ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في السرقة بالاكراه التي دان الطاعن بما فإنه لا يعيب الحكم من بعد تحدثه صراحة عن نية السرقة وركن الاكراه ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٣. من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطالان الاعتراف الصادر منه ولا بأنه كان وليد اكراه او تهديد فلا يقبل منه اثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض .

٤. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من أن الاقرار المنسوب له في محضر ضبط الواقعة لم يصدر منه ومن أنه بعد استجوابا من الضابط له ، كما لم يثر بها أيضا ما يدعيه من نقص في تحقیقات النيابة ، ولم يطلب من المحكمة تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحل له من بعد أن يثر شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو ان يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن في الحكم .

٥. من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها إليها فإنه لا على الحكم إن هو اعتمد على شهادة الشاهد ضمن ما اعتمد عليه في قضائه بالإدانة .

٦. من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من ادلة الثبوت السائغة التي اوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى الأدلة السائغة التي اوردها فإن منعنى الطاعن في هذا الشأن سكون ولا محل له .

الوقائع

اقتصت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : سرقة المبلغ النقدي والسيارة رقم اجرة القاهرة المينة قيمة ووصفا بالأوراق والمملوكة للمجنى

عليه بأن شهر في وجهه سلاحا (مطواة قرن غزال) أثناء استقلاله للسيارة الأجرة طالبا منه اخراج ما معه من نقود والتوجه بالسيارة الى مكان خال من الآدميين فشل بذلك حركته من المقاومة وأوقع الرعب في نفسه وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو استغاثة المجنى عليه وضبطه والجريمة متلبسا بها على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) ، واحالته الى محكمة جنايات بنها لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥ ، ٤٦ ، ١/٣١٤ ، ٣١٥ / ثالثا من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ارقام ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، والبند رقم (١٠) من الجدول رقم (١) الملحق مع اعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة المطواة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في السرقة بالاكراه قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والبطالان في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم لم يبين واقعة الدعوى وأركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، كما أن ضابط الواقعة نسب الى الطاعن اعترافا لم يصدر عنه ويعد منه استجوابا باطلا للطاعن ، وعول الحكم في ادانته على هذا الاعتراف الباطل ولم تعن المحكمة بتحقيق شروط صحة ذلك الاعتراف وذلك رغم إنكار الطاعن الاتهام بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة كما أن تحقيقات النيابة العامة جاءت قاصرة وعولت المحكمة على اقوال الشهود ومحضر جمع الاستدلالات والتفتت عن دفاع الطاعن القائم على كيديه الاتهام وتلفيقه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في السرقة بالاكراه التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه وتحريات المباحث وأقرار المتهم بمحضر جمع الاستدلالات . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم تتوافر به جريمة الشروع في السرقة كما هي معرفة به في القلنون ذلك بأن الطاعن إذ قام شهر مطواة في وجه المجنى عليه وطالبه بإعطائه ما معه ممن مبالغ نقدية وطلب منه إيقاف السيارة والتزل منها فقد تجاوز بذلك مرحلة التحضير ودخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا إلى ارتكاب جريمة السرقة بحيث أصبح عدوله بعد ذلك باختياره عن مقارفة تلك الجريمة ، أمرا غير متوقع ويكون ما ارتكبه سابقا على واقعة الضبط شروعا في جناية معاقبا عليه ، ويكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة محققا لحكم القانون ، ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد على غير سند . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا منه ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن اعترض سيارة المجنى عليه وشهر مطواة في وجهه بقصد سلب السيارة وما معه من محال تحت التهديد باستعمالها وأمكن ضبطه قبل اتمامها ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في السرقة بالاكراه التي دان الطاعن بها فإنه لا يعيب الحكم من بعد عدم تحدّثه صراحة عن نية السرقة وركن الاكراه ويضحي ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك

محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها في سبيل ذلك ان تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه ولا بأنه كان وليد اكراه أو تهديد فلا يقبل منه اثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من ان الاقرار المنسوب له في محضر ضبط الواقعة لم يصدر منه ومن انه يعد استجابا من الضابط له ، كما لم يثر بها ايضا ما يدعيه من نقص في تحقيقات النيابة ، ولم يطلب من المحكمة تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا محل له من بعد أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو ان يكون تعييبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها إليها فإنه لا على الحكم إن هو اعتمد على شهادة الشاهد ضمن ما اعتمد عليه فضى قضائه بالإدانة ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من ادلة الثبوت السائغة التي ارودها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى الأدلة السائغة التي أوردتها فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من محضر جلسة التي مثل بها المحكوم عليهما والدفاع أن المحكمة قضت الحرز المحتوى على المحررات المزورة ، ومن ثم كانت هذه المحررات معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم ، وكان في مكنة الطاعنين الاطلاع عليها إذا ما طلبا من المحكمة ذلك ، فإن ما يثيرانه من بطلان في الاجراءات لا يكون له محل .
٢. من المقرر ان الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .
٣. لما كان القانون الجنائي لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .
٤. من المقرر انه لا ينال من سلامة الحكم عدم غراده نص تقرير الخبير بكل اجزائه أو النص الكامل لأقوال الشاهد التي اعتمد عليها الحكم .
٥. من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم التزوير في الأوراق الرسمية يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من اجله تغيرت الحقيقة به .

٦. لما كان القصد الجنائي في جرائم التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى توافر علم الطاعنين بتزوير الشهادات التي كلفا العامل بشراء نماذجها من المطبعة وقاما بملء بيانها على خلاف الحقيقة وذيلاها بتوقيعات واختام وسلمهاها له لتوزيعها على التلاميذ مقابل مبالغ مالية يقتسمونها معه وأنها قصدا من ذلك الحصول على المبالغ التي يدفعها أولياء أمور التلاميذ مقابل استلام شهادات النجاح ، وإذا كان الطاعنان لا يماريان في أن ما أورده الحكم من ادلة له مأخذه الصحيح في الأوراق ، فإن ما يثيرانه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٧. من المقرر انه لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو لم تذيل بتوقيع ، وأن هذه الجريمة تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور .

٨. لما كان من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه مادام تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز ان ينخدع به بعض الناس ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تغيير الحقيقة الذي تناول بيانات شهادات النجاح المزورة يجوز أن ينخدع به بعض الناس . فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .

٩. لما كان ما يحتاج به الطاعنان من انه غير معقول ان يقدم على توزيع شهادات تفيد بنجاح التلاميذ وهم لم ينتهوا من أداء امتحان مادتي الهندسة والدين فمردود بأنه لما كان الثابت من مدونات الحكم أن الامتحانات انتهت يوم وأن الطاعنين سلما العامل الشهادات يوم أى قبل انتهاء الامتحانات بيوم واحد ، فليس ثمة مجافاة للمعقول في أن يكون الطاعنان قد سلما العامل المذكور الشهادات ليوزعها في اليوم التالي عقب انتهاء الامتحانات ، ومن ثم ينحل هذا النعى الى جدل موضوعي ، وكذلك ما يثيراه من أن النتيجة الحقيقة للامتحانات سوف تزهر حتما بعد أيام فلا يعذرو كل ذلك أن يكون عودا للمجادلة في أدلة الدعوى التي استنبطت منها المحكمة عقيدتها في حدود سلطتها الموضوعية .

١٠. لما كانت جناية التربح المنصوص عليها في الماد ١١٥ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام أو من في حكمه بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من ذات القانون وظيفته بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من اعمال وظيفته ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها ، فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي قد يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها في نراة يهدد الوظيفة العامة لأنها تؤدي الى تعرض المصلحة العامة للخطر من تربح الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقى أو لا يتمثل في خطر حقيقى فعلى ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة : كما لا يتشترط لقيام جريمة التربح الحصول فعلا على الربح أو المنفعة وإنما يكفى لقيامها مجرد محاولة ذلك حتى ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة فإن ما اثبتته الحكم المطعون فيه من قيام

الطاعنين - وهما موظفان عموميان - مدرسان بمدرسة التابعة لوزارة التربية والتعليم - وهو ما لا يمارى فيه الطاعنان - باستغلال وظيفتهم - الأول بصفته منتدبا لرئاسة اعمال كترول امتحانات نهاية العام بالمدرسة ، والثاني بصفته عضو لجنة الاشراف على اعمال الكترول ، بأن قاما باصطناع شهادات تفيد نجاح بعض تلاميذ الصف الثانى الاعدادى بالمدرسة المذكورة وانتقالهم للصف الثانى على خلاف الحقيقة وسلمامها لعامل المدرسة لتوزيعها على التلاميذ وأولياء الأمور والحصول منهم على مبالغ مالية لقاء ذلك يتم اقتسامها فيما بينهم . تتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التربح المنصوص عليها فى المادة ١١٥ من قانون العقوبات سالفه الذكر التى دان الطاعنين بها ، ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم فى هذا الصدد حلا يكون له محل .

١١ . لما كان ما يثبته الطاعنان فى خصوص قعود النيابة عن سؤال التلاميذ عما إذا كانوا قد دفعوا أبة مبالغ مقابل استلامهم للشهادات حتى يتضح قدر مبلغ التربح وكذلك اساس دفعهم لهذه المبالغ مردود بما هو مقرر من ان تحقيق الربح أو المنفعة ليس ركنا من اركان جريمة التربح التى تقوم بمجرد محاولة الموظف الحصول على الربح أو المنفعة حتى ولو لم يتحقق له ذلك . هذا فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين عن محضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين قد طلبا الى المحكمة تدارك هذا النقص فليس لهما من بعد أن ينعيا عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلباه منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه بعد أن اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

١٢ . من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما أولا : بصفتهم من ارباب الوظائف العمومية الأول مدرس المواد الاجتماعية والثاني مدرس اللغة العربية بمدرسة ارتكبا تزويرا في محررات رسمية هي بطاقات درجات اعمال السنة الخاصة بطلاب الصف الثاني الاعدادي ، وكان ذلك بتغييرهما تلك المحررات وتدوين نتيجة امتحان الطلاب سالفى الذكر دون الانتهاء من اعداد النتيجة عن طريق المدرسة وحالة كون بعض تلك الأسماء راسبين بهذا الامتحان . ثانيا : بصفتهم سالفة الذكر استعمالا للمحررات المزورة المنوه عنها سلفا بأن قاما بتكليف من يوزعها على الطلاب الخاصة بهم مع علمهم بتزويرها . ثالثا : بصفتهم سالفة الذكر حاولا الحصول لنفسيهما على ربح بغير حق وذلك وكان هذا اثناء تأديتهما لأعمال وظيفتهما على النحو المبين بالتحقيقات ، واحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا بسوهاج لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٠ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١١٩ مكررا أ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عملا اسند إليهما وبغزلهما من وظيفتهما وتغريم كل منهما خمسمائة جنيه وبمصادرة المحررات المزورة المضبوطة .

فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بمجرائهم التزوير فى محررات رسمية واستعمالها ومحاوله الحصول بدون وجه حق على ربح من اعمال وظيفتهما ، قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه بطلان فى الاجراءات

واخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب ذلك بأن المحكمة لم تعرض المحررات المزورة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم وهو اجراء لا يغنى عنه اطلاع المحكمة وحدها عليها ، وعول الحكم على ما اورده من أقوال الشاهد والتحقيقات وتقرير قسم ابحات التزييف والتزوير رغم أن كلا منها لا يفيد بذاته التدليل على مقارفتها الجريمة إذ اقتصر ما حصله الحكم من التقرير المذكور على ما جاء من بيانات مزورة في بعض الشهادات دون الباقي ، كما لم يورد من اقوال الشاهد سالف الذكر ما إذا كانت الشهادات موقعا عليها بتوقيع وخاتم صحيحين ، ولم يعرض الحكم لدفاعهما القائم على انعدام القصد الجنائي لديهما ، كما أن التزوير وقع مفضوحا وبطريقة ظاهرة لا ينخدع بها أحد ، إذ خلت من توقيع ناظر المدرسة أو بصمة خاتمها ، ولن يجنى التلاميذ أية فائدة من ورائها لأن نتيجة الامتحان ثابتة بملفات المدرسة مما يتخلف معه ركن الضرر وينتفى معه قيام جريمة التزوير ، وكذلك دفاعهما بعدم معقولية الواقعة إذ كيف يتسنى لهما تزوير شهادات تفيد نجاح التلاميذ وتوزيعها عليهم وهم لم ينتهوا بعد من أداء امتحان مادتي الهندسة والدين ، وأن النتيجة الحقيقة ستظهر حتما بعد أيام معدود ، ولم تجبهما المحكمة لطلب التصريح بتقديم تقرير استشاري عن الواقعة . هذا الى ان الحكم لم يبين عناصر جريمة التزوير التي دأبها بهما ، إذ لم يسأل التلاميذ الذين تسلموا شهاداتهم لبيان ما إذا كانوا قد دفعوا مقابلا لذلك وقدره والغرض من دفعه حتى يتضح قدر المال اللذان حاولا الحصول عليه سيما وقد جرى العرف أن هذه المبالغ تدفع على سبيل الهبة ولا تعد من قبيل الربح الغير مشروع عنه المشرع في هذه الجريمة ، واخيرا فإنه لا يمكن القول بتبرير العقوبة لأن الطاعنين ينازعان في الواقعة برمتها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة

سائغة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة التي مثل بها المحكوم عليهما والدفاع أن المحكمة قضت الحرز المحتوى على المحررات المزورة ، ومن ثم كانت هذه المحررات معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنة الطاعنين الاطلاع عليها إذا ما طلبا من المحكمة ذلك ، فإن ما يثيرانه من بطلانه في الاجراءات لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة ، بل يكفى ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكل اجزائه أو النص الكامل لأقوال الشاهد التي اعتمد عليها الحكم ، ومتى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه نقل عن الشاهد قوله بأنه بناء على طلب الطاعنين قام بشراء نماذج الامتحانات من أحد المطابع وسلمها لهما حيث قاما بملء بياناتها وبصماها بخاتم واعادها اليه لتوزيعها على التلاميذ لقاء مبلغ من المال يتم اقتسامه بينهم ثم نقل عن التحقيقات أنه بمطابقة بيانات الشهادات سألقة الذكر على البيانات الحقيقية المدونة بملفات المدرسة تبين أنها تختلف عنها وأوضح الحكم التزوير الذي تم في بعض الشهادات بقوله " وثبت من مطابقة الشهادات المضبوطة والمزورة بما هو ثابت وموصود بالكثير شيك تبين وجود اختلافات بين البيانات المدونة بتلك الشهادات من البيانات المقابلة لها بالكثير شيك وعلى سبيل المثال فإنه وبالنسبة للطالب فإنه دون بالشهادات أنه ناجح ومنقول في حين أن الثابت بالكثير شيك أن له دور ثان في

المجموع وبالنسبة لكل من الطلاب ، ، ،
..... ، ، فإن هناك اختلافا في الدرجات
والمجموع بين المدون بشهادة كل منهم والثابت بالكنتر شيك وبالنسبة للطالبة
..... فإن المدون بشهادتها من أنها ناجحة ومنقولة للصف
وأما حاصلة على ٣٥ درجة في الرياضيات يختلف عما هو ثابت بالكنتر شيك من أن
لها دور ثان في الرياضيات لحصولها على ١٧ درجة فقط من ٦٠ درجة لهذه المادة
..... الخ . باقى الشهادات المضبوطة ثم أورد الحكم من تقرير قسم البحوث
التزييف والتزوير " أن الطاعن الأول هو الكاتب لبيانات بعض الشهادات السبعين
المزورة وأن الطاعن الثانى هو الكاتب لبيانات بعض الشهادات السبعين المزورة وأن
الطاعن الثانى هو الكاتب لبيانات الباقي " . فإن ما أورده الحكم - على السياق
المقدم - يكفى في بيان جريمة التزوير في محررات رسمية واستعمالها بكافة عناصرها
والتدليل عليها . فإن ما يثيره الطاعنان في شأن استناد الحكم على أقوال الشاهد
..... وما ورد بالتحقيقات وما جاء بتقرير قسم البحوث التزييف والتزوير
رغم أن كلا منها لا يفيد بذاته دليلا على مقارفتها الجريمة لا يكون مقبولا . هذا
ولا يجدى الطاعنين ما يثيرانه بشأن عدم إيراد الحكم بيانات باقى الشهادات المزورة
لأن فيما أورده الحكم من بيانات بعض الشهادات المزورة ما يكفى لحمل قضاء
الحكم . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى في جرائم التزوير في الأوراق الرسمية
يتحقق متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذى من
أجله غيرت الحقيقة فيه وأن القصد الجنائى في جرائم التزوير من المسائل المتعلقة
بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها
وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام قد أورد من
الوقائع ما يدل عليه ، وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى توافر
علم الطاعنين بتزوير الشهادات التى كلفا العامل بشراء نماذجها من المطبعة
وقاما بملء بياناتها على خلاف الحقيقة وذيلها بتوقيعات واختام وسلمها له لتوزيعها
على التلاميذ مقابل مبالغ مالية يقتسمونها معها وأنها قصدا من ذلك الحصول على

المبالغ التي يدفعها أولياء أمور التلاميذ مقابل استلام شهادات النجاح ، وإذا كان الطاعنان لا يماريان في أن ما أورده الحكم من أدلة له مأخذه الصحيح في الأوراق ، فإن ما يثيرانه في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو لم تذيّل بتوقيع ، وإن هذه الجريمة تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، وأنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متفقا يتعذر على الغير أن يكشفه مادام تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تغيير الحقيقة الذي تناول بيانات شهادات النجاح المزورة يجوز أن ينخدع به بعض الناس فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد . وبخصوص ما يحتج به الطاعنان من أنه غير معقول أن يقدم على توزيع شهادات تفيد نجاح التلاميذ وهم لم ينتهوا من أداء امتحان مادتي الهندسة والدين فمردود بأنه لما كان الثابت من مدونات الحكم أن الامتحانات انتهت يوم ١٩٨٨/٤/٢٥ وأن الطاعنين سلما العامل الشهادات يوم ١٩٨٨/٤/٢٤ أى قبل انتهاء الامتحانات بيوم واحد ، فليس ثمة مجافاة للمعقول في أن يكون الطاعنان قد سلما العامل المذكور الشهادات ليوزعها في اليوم التالي عقب انتهاء الامتحانات ، ومن ثم ينحل هذا النعى إلى جدل موضوعي ، وكذلك ما يثيرانه من أن النتيجة الحقيقية للامتحانات سوف تظهر حتما بعد أيام فلا يعدو كل ذلك أن يكون عودا للمجادلة في أدلة الدعوى التي استنبطت منها المحكمة عقيدتها في حدود سلطتها الموضوعية . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة أن المحكمة صرحت للدفاع عن الطاعنين بتقديم تقرير استشاري كما صرحت للخبير بالاطلاع على الأوراق . خلافا لما يزعمه الطاعنان - فإن ما يثيرانه

في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جناية التهرب المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات تتحقق متى استغل الموظف العام أو من في حكمه بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من ذات القانون وظيفته بأن حصل أو حاول أن يحصل لنفسه على ربح أو منفعة بحق أو بغير حق أو لغيره بدون حق وذلك من عمل من أعمال وظيفته ففي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها ، فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي قد يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها في نزاهة وتجرد غير مبلغ لنفسه أو غيره ربحا أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدي الى تعريض المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها وتحقيقها في نزاهة وتجرد غير مبلغ لنفسه أو غيره ربحا أو منفعة فهذه جريمة من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة لأنها تؤدي الى تعرض المصلحة العامة للخطر من تهرب الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر ألا يترتب عليه ضرر حقيقي أو لا يتمثل في خطر حقيقي فعلى . فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة ، كما لا يشترط لقيام جريمة التهرب الحصول فعلا على الربح أو المنفعة وإنما يكفي لقيامها مجرد محاولة ذلك حتى ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة فإن ما اثبتته الحكم المطعون فيه من قيام الطاعنين - وهما موظفان عموميان - مدرسان بمدرسة السابعة لوزارة التربية والتعليم - وهو ما لا يمارى فيه الطاعنان - باستغلال وظيفتهما - الأول بصفته مندبا لرئاسة اعمال كترول امتحانات نهاية العام بالمدرسة ، والثاني بصفته عضو لجنة الاشراف على أعمال الكترول ، بأن قاما باصطناع شهادات تنفيذ بنجاح بعض تلاميذ الصف الثاني الاعدادى بالمدرسة المذكورة وانتقالهم للصف الثالث على خلاف الحقيقة وسلماما لعامل المدرسة لتوزيعها على التلاميذ وأولياء الأمور والحصول منهم على مبالغ مالية لقاء ذلك يتم اقتسامها فيما بينهم . تتوافر به سائر الأركان القانونية لجناية التهرب المنصوص عليها في المادة ١١٥ من قانون العقوبات سالفه الذكر التي دان الطاعنين بها ، ومن ثم فإن ما ينص عليه

الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثريه الطاعنان في خصوص قعود النيابة عن سؤال التلاميذ عما إذا كانوا قد دفعوا أية مبالغ مقابل استلامهم الشهادات حتى يتضح قدر مبلغ التبرع وكذلك اساس دفعهم لهذه المبالغ مردود بما هو مقرر من أن تحقيق الربح أو المنفعة ليس ركنا من اركان جريمة التبرع التي تقوم بمجرد محاولة الموظف الحصول على الربح أو المنفعة حتى ولو لم يتحقق له ذلك ، هذا فضلا عن أنه لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين قد طلبا من المحكمة تدارك هذا النقص فليس لهما من بعد أن ينعيا عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلباه منها ولو تر هي حاجة الى اجرائه بعد أن اكملت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي اوردها الحكم ، فإن النعي بأن ما اقترفه الطاعنان كان نتيجة ضغط العمل وكثرته ، وأن المبلغ الذي يدفعه التلميذ عند استلامه لشهادة نجاحه هو من قبيل الهبة يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠١٠٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وانه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بل لأوراق ، وكان عدم ايراد اسم الطاعن كاملا ومحل اقامته محددًا أو الخطأ في مهنته - بفرض حصوله - في محضر الاستدلال ، لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات مادام ان الطاعن هو نفسه المقصود بالتحريات وبالإذن وأن مسكنه الذي اجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المعنى بهما .

٢. من المقرر أن الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

٣. لما كان مدلول المسكن يتحدد في ضوء ارتباطه بحياة صاحبه الخاصة ، فهو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة ، وعلى ذلك قد يكون للشخص أكثر من مسكن ، طالما أن كلا منهما في حيازته يقيم فيه ولو لبعض الوقت ويرتبط به وجعله مستودعا لسره ويستطيع أن يمنع الغير من الدخول اليه إلا بإذنه ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الوقائع والأدلة ، ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الشاهد من اقامة الطاعن

بالمسكن الذى ورد بمحضر التحريات وتم الضبط والتفتيش به فلا يجدى الطاعن مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما يثيره من أقامته بغيره يتمحض جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٤ . من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

٥ . من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة من الدفعوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردده من أدلة الاثبات التى تطمئن إليها .

٦ . لما كان القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزة من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على علف المتهم بأن ما يحوزه أو يحوزة مخدرا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته الى محكمة جنائيات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند (٥٧) من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجرد من القصود .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيلزة جوهر مخدر مجردا من القصود الخاصة قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية خلت من بيان اسمه كاملا ومحل اقامته محددات وتضمنه على خلاف الحقيقة أنه عاطل ، بيد أن الحكم رد على دفعه بما لا يصلح ردا متخذاً من ضبط المخدر دليلاً على جديتها ، وأطرح برد غير سائق دفعه بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة ، والتفت عن دفاعه بإقامته في غير المسكن الذي ضبط به المخدر ، وبشروع التهمة لإقامة آخرين معه ، وبانتفاء علمه بحقيقة الجوهر المخدر ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصلة ان التحريات السرية للنقيب رئيس مباحث مركز الخانكة دلت إلى حيازة الطاعن لمواد مخدرة ، فاستصدر إذن النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه ، ونفاذا لهذا الإذن انتقل النقيب ضابط مباحث مركز الخانكة ، منتدبا من مستصدر الإذن ، وبصحبه قوة من رجال الشرطة إلى محل إقامة الطاعن حيث قام بضبطه وتفتيش مسكنه عشر بسحارة أريكة بحجرة نومه على كيس من القماش بداخله قطعة من الحشيش ، وأقر له بجيازته لما ضبط ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة دليلين سائغين استقاهما من أقوال ضابط الواقعة ومن تقرير المعمل الكيماوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه

بالموضوع لا بالقانون ، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بالأوراق ، وكان عدم إيراد اسم الطاعن كاملا ومحل اقامته محددًا أو الخطأ في مهنته - بفرض حصوله - في محضر الاستدلال ، لا يقدح في جدية ما تضمنه منتحريات مادام ان الطاعن هو نفسه المقصود بالتحريات وبالإذن وأن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المعنى بهما ، وكان ما استورد إليه الحكم من ان التفتيش قد أسفر عن ضبط الواقعة إنما كان بعد ما افصحت المحكمة عن اطمئنانها لجدية التحريات التي انبنى عليها إذن التفتيش ولا يتأدى منه ما يذهب إليه الطاعن من أنه سبب اقتناعها بجديتها ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن ، أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها - كما هو الحال في الدعوى - فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان مدلول المسكن يتحدد في ضوء ارتباطه بحياة صاحبه الخاصة ، فهو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة ، وعلى ذلك قد يكون للشخص أكثر من مسكن ، طالما أن كلا منهما في حيازته يقيم فيه ولو لبعض الوقت ويرتبط به ويجعله مستودعا لسره ويستطيع أن يمنع الغير من الدخول إليه إلا بإذنه ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الوقائع والأدلة ، ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما قرره الشاهد من اقامة الطاعن بالمسكن الذي ورد بمحضر التحريات وتم الضبط والتفتيش به فلا يجدى الطاعن مصادرها في عقيدتها في هذا الشأن ، ومن ثم فإن ما يثيره من اقامته بغيره يتمخض جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا للمدة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه

مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ،
وكان الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا
خاصا اكتفاء بما ورد من ادلة الاثبات التي تطمئن إليها ، وكان ما أورده الحكم في
مدوناته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط ، فإن ما ينعاه على
الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في
جريمة احراز أو حيازة المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من
المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا
كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحوزه
مخدرا ، إذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم
يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافيا في الدلالة على
حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم
من قصور في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون
على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠١٠٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. لما كان من المقرر ان الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكلنت المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها ، إذ لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروه الى اقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الشرطين السريين شاهدا المتهم يتنقل على رصيف محطة السكة الحديد من مكان الى آخر أكثر من مرة دون مبرر فاسترابا في امره وطلبا منه تقديم بطاقة الشخصية لاستكناه أمره فتزاهر بإبرازها وحاول الفرار فأمسكا به فإن هذا يعد استيقافا لا قبضا ، وإذا توافرت مبررات الاستيقاف وثبت أن الطاعن لا يحمل بطاقة الشخصية فإن هذا يوفر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فإنه يحق لرجل الشرطة قانونا اقياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة امره ، فإذا ما أمسكا به لاقياده الى مأمور الضبط القضائي فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي فحسب .

٢. لما كان تفتيش الطاعن تمهيدا لإرساله الى قسم الشرطة المقيم بدائرتة لاتمام التحرى عنه أمرا لازما لأنه من وسائل التوقى أو التحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه - وهو ما اقرته محكمة الموضوع في منطق سائغ .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى جوهر مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا - واحالته الى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (٥٧) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق به بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز جزهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه رد على الدفع بطلان القبض والتفتيش لأن الطاعن لم يكن في حالة من حالات التلبس بما لا يصلح ردا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقوال شاهدي الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية - وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها - عرض للدفع المبدى من الطاعن بطلان القبض والتفتيش واطرحه في قوله " بأنه مردود لأن الثابت انه كانت هناك شبهات ظاهرة حيث وضع المتهم نفسه موضع الريبة والشك اخيارا وطواعية بتنقله من مكان لآخر فوق رصيف محطة السكة الحديد بشكل ملفت للنظر ويشير الشبهة مما يوفر مبررا لاستيقافه لاستكناه أمره والتحقق من شخصيته ، ومن ثم فإن طلب رجل الضبط من المتهم بطاقته الشخصية في هذه الظروف ثم الامساك به عند محاولته الفرار بعد تظاهرة يابرازها من ملابسه والذي ثبت بعد ذلك أنه مسجل سرقات يعد استيقافا لا قبضا فإذا ثبت أنه لا يحمل بطاقة شخصية تكون جريمة عدم تقديم البطاقة متلبسا بها ، ومن ثم يحق لرجل السلطة العامة اتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره وقيام رجل الضبط بهذا الاجراء رغم أن هذه

الجريمة ليس معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر يعد مجرد تعرض مبادئ فضلا عن أن قيام مسوغ الاستيقاف في ذاته يبيح لرجل الضبط - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - أن يقتاد المستوقف لمأمور الضبط القضائي لتحري الأمر فإذا ما عثر الضابط عند تفتيشه وقائيا على لفاقتي المخدر يجيب سترته اليمنة ، وكانت بهذا الحجم فإن الاجراء يكون صحيحا ولا يكون الدفع بالبطلان له محل " ، وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية قد حولت لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم ان يحضروه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الشرطين السريين شاهدا المتهم ينتقل على رصيف محطة السكة الحديد من مكان الى آخر اكثر من مرة دون مبرر فاسترابا في امره وطلبا منه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه امره فتظاهر بإبرازها وحاول الفرار فأمسكا به فإن هذا يعد استيقافا لا قبضا ، وإذا توافرت مبررات الاستيقاف وثبت ان الطاعن لا يحمل بطاقته الشخصية فإن هذا يوفر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فإنه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره ، فإذا ما أمسكا به لاقتياده الى مأمور الضبط القضائي فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي فحسب . لما كان ذلك ، وكان تفتيش الطاعن تمهيدا لإرساله الى قسم الشرطة المقيم بدائرته لإتمام التحري عنه أمرا لازما لأنه من وسائل التوقي أو التحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه - وهو ما اقرته محكمة الموضوع في منطق سلخ - ومن ثم فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠١٤٣ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩٦

١. لما كان المحكوم عليه الثالث وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .
٢. من المقرر انه لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة ان يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود ، وإنما يكفي ان يكون مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان تصوير الواقعة الذي خلصت إليه المحكمة يتفق مع المنطق والمعقول وقد استدلت في كيفية وقوع الحادث بما يصح عندها من وجوه الاستدلال التي لها اصل في الأوراق والتي تؤدي الى الصورة التي خلصت إليها ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون في غير محله .
٣. من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى إليه انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ الى ان الاعتراف سليم مما يشوبه والى صدوره عن المتهمين الثاني والثالث اختيارا فإنه لا يجوز مجادلتهما في ذلك .
٤. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى اخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فلا جناح على المحكمة

إن اعتمدت على شهادة المجنى عليهم الثلاثة الأول في قضائها بالإدانة بعد أن افصحت عن اطمئنانها إلى شهادتهم وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادتهم ، كما أن تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، فإن كل جدل يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٥. لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الأول طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، فليس له من بعد النعي على المحكمة قعوده عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولو تر هي من جانبها لزوما لإجرائه .

٦. من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها بساير التطبيق السليم القانوني ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إنما عاقب الطاعن الثاني والمتهم الثالث على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقهما مع الأول على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت فيها بما يجعلهما في صحيح القانون مسئولين عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكونا باشره بنفسيهما بل ارتكبه الطاعن الأول المتفق معهما على ارتكاب جريمة السرقة ، فإن ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم من خطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٧. من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي يوردها الحكم .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : المتهمون جميعا قتلوا عمدا بأن أطلق الأول عليه عيارا ناريا من سلاحه ، (فرد خرطوش) قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير التشرحية والتي أودت بحياته بينما وقف الثاني والثالث يشدان من أزره شاهرين مطواة وعصا وقد اقترنت هذه الجناية بجناية اخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى البيان سرقوا المبلغ النقدي والأشياء الأخرى المبينة بالتحقيقات والمملوكة لكل من و..... و..... في الطريق العام بطريق الاكراه الواقع عليهم بأن اعترضوا طريقهم واحد تلو الآخر وضربوا كل منهم داخل حديقة اعناب وهددهم الأول بالسلاح الناري سالف البيان والثاني بمطواة قرن غزال سالف بيانها والثالث بالعصا سالفة البيان وتعدوا عليهم ضربا فشلوا بذلك مقاومة كل منهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء على المسروقات المتقدم بيانها . ثانيا : شرعوا في سرقة المبلغ النقدة المبين قدرا بالتحقيقات والمملوك للمجنى عليه في الطريق العام بأن أجبروه على النزول من فوق دراجته حال كون الأول حاملا لسلاح نارى ظاهر والثاني مطواة والثالث عصا وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو استغاثة المجنى عليه وفرارهم خشية ضبطهم الأمر المؤتم بملواد ٤٥ ، ١/٤٦ ، ٣١٥/أولا - ثالثا من قانون العقوبات . ثالثا : المتهم الأول أيضا : أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشسخت (فرد خرطوش) ، ب) أحرز ذخائر طلقة واحدة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حال كونه غير مرخص له في حيازته أو احرازه . المتهم الثاني : أحرز سلاحا أبيض مطواة قرن غزال ، واحالتهم الى محكمة جنات شبين الكوم لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٢/٤٦ ، ١/٢٣٤ - ٢ ، ٣١٥/٣ - من قانون العقوبات ، والمساو ١/١ ، ٦ ، ١/٢٥ ، ١/٢٦ - ٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة

١٩٨١ والجدولين رقم (١ ، ٢) الملحقين بالقانون الأول مع اعمال المادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عما اسند إليهم .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه الثالث وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليهما الأول والثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن حاصل ما ينهه الطاعنان الأول والثاني على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأهما بجريمتي القتل العمد المقترن بجريمة سرقة في الطريق العام بالإكراه وبالشروع في السرقة في الطريق العام ودان الأول بإحراز سلاح ناري وذخيرة مما تستعمل فيه بغير ترخيص والثاني بإحراز سلاح ابيض ، قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة أخذت بتصوير الجنى عليهم في السرقة لوقائع الحادث واعرضت عن دفاع الطاعنين بعدم معقولية ذلك التصوير ، وردت على الدفع بطلان اعتراف المتهمين الثاني والثالث بما لا يصلح ردا ، ولم تلحظ ان الجنى عليهم تأخروا في الإدلاء بشهادتهم مما يشير الى ترتيبها سيما وأن الحادث وقع في الظلام ، ولم تستدع الطبيب الشرعي لمنقشته في مسافة اطلاق النار عليه من الطاعن الأول ، واقامت مسئولية الطاعن الثاني عن جريمة القتل كفاعل اصلي بلا سند من القانون ، ولم تعرض لأوجه دفاع الطاعن المذكور بانتفاء علاقته بالمتهمين الآخرين وكونه مجرد سائق اصطحابه لنقل ماشية وأنه كان تحت اكراه المتهم الأول عند وقوع الجرائم ولم يستعمل المطواة

التي سلمت إليه من المتهم الثاني ولم يبلغ السلطات خشية بطش المتهم الاول ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهمين الثلاثة في الدعوى اتفقت ارادتهم وعقدوا العزم على ان يسرقوا بالاكراه المارة بالطريق الترابي بين عزبة و..... ، وتسليح أولهم بسلاح نارى والثاني بمطواة والثالث بعصا ، وكنتموا بحديقة عنب ، ولما قدم الجنى عليه الأول خرجوا عليه من مكنهم وداهموا بما يحملونه من اسلحة وأوسعوه ضربا وصفعا واستولوا منه على مبلغ خمسة جنيهاً وساعة يده ودبلة ذهبية ثم احتجزوه في حديقة العنب تحت حراسة المتهم الثاني وتهديد سلاحه ، وكرر المتهمان الأول والثالث ذات المشهد مع الجنى عليهما الثاني واستوليا منه على مبلغ سبعة جنيهاً ودبلة فضية وساعة يد والثالث واستوليا منه على مبلغ ٣٠ جنيهاً وساعة يد ودبلة فضية واحتجز المتهمان الأول والثالث الجنى عليهما المذكورين داخل حديقة العنب مع الجنى عليه الأول تحت الحراسة المسلحة وقهر المتهم الثاني ، ولما جاء دور الجنى عليه الرابع داهمه المتهمون بأسلحتهم ولكن نفسه أبت الاستسلام والرضوخ وأخذ في الصياح والاستغاثة فأطلق عليه المتهم الأول عياراً نارياً من السلاح الذى يحمله اصاب منه مقتلاً بما احدثه به من كسر متفتت بعظمة الصدغية اليمنى وكسور بالجمجمة وقتك ونزيف بالمخ ثم ولى المتهمون أدبارهم بسيارة المتهم الثاني والتي كانوا أتوا الى مكان الحادث بها وسط صياح وولولة باقى الجنى عليهم ، وقد اسفرت التحريات عن ارتكابهم الحادث وضبطوا واعترف المتهمين الثاني والثالث بالتحقيقات بمقارفتها للواقعة مع المتهم الاول وارشداً عن بعض المسروقات وضبطت ، وساق الحكم على سبيل التدليل على ثبوت الواقعة على الصورة السالف بيانها ادلة استمدتها من اقوال الجنى عليهم الثلاثة الاول والضباط و..... وما قررته زوجته المتهم الاول

واعتراف المتهمين الثانى والثالث بالتحقيقات ، وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه لما كان ذلك ، وكان لا يلزم لاستخلاص - صورة الواقعة التى ترسم فى وجدان المحكمة ان يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على ألسنة بعض الشهود ، إنما يكفى أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان تصوير الواقعة الذى خلصت إليه المحكمة يتفق مع المنطق والمعقول وقد استدلت فى كيفية وقوع الحادث بما يصح عندها من وجوه الاستدلال التى لها أصل فى الأوراق والتى تؤدى الى الصورة التى خلصت إليها فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون فى غير محله ، وإذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى عرض للدفع بطلان اعتراف المتهمين الثانى والثالث بدعوى صدورهم تحت تأثير الاكراه وانتهى الى اهداره تاسيساً على ان المتهمين لم يدعيا فى التحقيقات بوقوع اكراه عليهما وأن وكيل النيابة المحقق لم يلحظ بهما اصابات أو أى آثار وقت مناظرته لهما فى بدء التحقيق . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا ينازعان فى صحة الوقائع التى استند إليها الحكم ، فإن هذا الذى أورده الحكم سائغ ومقبول ذلك بأن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد خلصت فى استدلال سائغ الى ان الاعتراف سليم مما يشوبه والى صدورهم عن المتهمين الثانى والثالث اختياراً فإنه لا يجوز مدادلتها فى ذلك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى اخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل فى ذلك امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فلا

جناح على المحكمة إن اعتمدت على شهادة المجنى عليهم الثلاثة الأول في قضائها بالإدانة بعد أن أفصحت عن اطمئنانها الى شهادتهم وأنها كانت على بينة بالظروف التي احاطت بشهادتهم كما أن تأخر الشاهد في الادلاء بشهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ باقواله مادامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فإن كل جدل يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الأول طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوما لإجرائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لموقف الطاعن الثاني والمتهم الثالث في الدعوى من جريمة قتل المجنى عليه الرابع بقوله " وحيث إن المتهمين الثاني والثالث مسئولين عن جريمة القتل كنتيجة احتمالية لجريمة السرقة وفقا لجريئتك الأمور العادية ، إذ أنهما كانا على علم ودراية بحمل المتهم الاول للسلح الناري وتهديده للمجنى عليهم الثلاثة الاول لحظة قيامهم بارتكاب جرائم السرقة بالاكراه ووقوف احدهما معه على مسرح الجريمة ومساهمتها معه في ارتكابها باعتبارهم فاعلين اصلين في تلك الجرائم عملا بنص المادة ٣٩ عقوبات " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اتعبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة اخرى طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون العقوبات هو امر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم القانوني ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه إنما عاقب الطاعن الثاني والمتهم الثالث على اساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقهما مع الاول على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت فيها بما يجعلهما في صحيح القانون مسئولين عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكونا باشره بنفسيهما بل ارتكبه الطاعن الاول المتفق معهما على ارتكاب جريمة السرقة ، فإن ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم من خطأ في

تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائغة التي يوردها الحكم ، فإن باقى ما أثير بأسباب الطعن لا يكون مقبولا ، ولما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه ، إلا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان ، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، قد اشار الى نص القانون الذى اخذ الطاعن به بقوله " الأمر المعاقب عليه قانونا بمقتضى المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات " فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مادة القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يردى إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

٣. من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تتركه المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٤. لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضى الأخذ بتلك القوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا آنس فيها الصدق ، فهى عنصر من عناصر

الاثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال المجنى عليه وشاهد الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم اخذه بأقوال كشاهد في الدعوى بحجة ان سؤاله كان بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال مادان ان الطاعن لا يمارى في قدرة هذا الشاهد على التمييز وتحمل الشهادة ، إذ أن عدم حلفه اليمين لا ينفي عن الاقوال التى يدلى بها أنها شهادة .

٥. لما كان ما يثيره الطاعن من احتمال ان تكون العاهة المستديمة من فعل شخص غيره - وبفرض انه اثار ذلك امام محكمة الموضوع - مردودا بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالا ، اكتفاء بأخذها بأدلة الاثبات القائمة في الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن كل ما تقدم إنما ينحل الى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

٦. لما كان من المقرر ان اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهى اليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن انه ضرب المجنى عليه بعضا على عينه اليسرى فأحدث بها الاصابة التى نشأت عنها العاهة ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن واصابة العين اليسرى بما اثبته التقريران الطبيان الابتدائي والشرعى من ان اصابة المجنى عليه بعينه اليسرى يجوز حدوثها من الضرب بعضا وقد تخلف لديه من جرائمها اتساع بالحدقة وانخلاع بالعدسة

واعتمادها وارتفاع ضغط العين وفقد الابصار بها ، ويعتبر فقد ابصار عين سليمة عاهة مستديمة تقدر بنحو ٣٥% فإن في ذلك ما يحقق مسئولية الطاعن - في صحصح القانون - عن هذه النتيجة التي كان من واجبه ان يتوقع حصولها .

٧. لما كان ما يشير الطاعن من مرض هذه العين وضعف ابصارها اصلا لا يؤثر في قيام اركان جريمة ضرب احدث عاهة مستديمة . مادام انه لم يدع في مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الابصار قبل الاصابة المنسوب اليه احدثها .

٨. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك بإجراء تحقيق ما عن طريق المختصين فنيا في خصوص ما اثاره - من مرض المجنى عليه بعينه وضعف قوة ابصارها قبل الاصابة - فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها .

٩. لا مصلحة للطاعن فيما يشير في شأن ادانته بجناية العاهة المستديمة دون الوقوف على حالة العين المرضية وضعف ابصارها قبل الاصابة طالما ان العقوبة المقررة عليه مقرررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات .

١٠. من المقرر ان الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وان يقتصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي النزاع وبين حقه في ان يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المتبغاة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقى العقود - إذ أن ذلك من سلطته وله رقابة عليه فيه مادامت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحتما ما استخلصه منها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من عبارات التصالح الواردة في محضر جمع الاستدلالات على لسان المجنى عليه من عبارات التصالح الواردة في محضر جمع

الاستدلالات على لسان المجنى عليه أنها لا تحمل معنى التساؤل عن حقه في التعويض ، وكان استخلاصه سائغا في العقل تحمله عبارات التصالح وملابساته فإن ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق تنلول المدعى بالحقوق المدنية عن حقه يكون قد اقترنت بالصواب .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بأداة صلبة راضة (عصا) على عينه اليسرى فأحدث به الاصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤؤها هي فقد ابصارها العين اليسرى تقدر بنحو ٣٥% خمسة وثلاثين فى المائة ، واحالته الى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وبإلزامه أن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب نشد عنه عاهة مستديمة والزمه التعويض قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك انه اكتفى بالاشارة الى مادة القانون المطبقة على واقعة الدعوى دون ان يفصح عن أخذه بها ، كما اعتمد الحكم فى ادانته على اقوال المجنى عليه والشاهد على الرغم من أن الأخير سئل بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال لأن سنه كانت أحد عشر عاما ونصفا فى تاريخ

الحادث ، واغفل دفاعه باحتمال ان تكون العاهة المستديمة من فعل شخص غيره إذ أن آخرين يتسمون باسمه كانوا من بين المتشاجرين الموجودين على مسرح الحادث ، كذلك خلص الحكم الى توافر رابطة السببية بين فعل الضرب الذى اسنذه الى الطاعن والعاهة رغم معاناة العين اليسرى للمجنى عليه من حالة مرضية وضعف فى الابصار ، وكان أولى بالمحكمة أن تتحقق من هذا الأمر عن طريق المختص فنيا ليستجلى حقيقته لا أن تحل نفسها محله فى مسألة فنية ، واخيرا رفضت المحكمة الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق تصالح المجنى عليه مع الطاعن والثابت بمحضر الشرطة مما يعد تناولا منه عنها ، وكان يتعين معه القضاء برفضها . كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة العاهة المستديمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستفاة من اقوال المجنى عليه والشاهد وما أورده التقريران الطبيان الابتدائى والشرعى وهو ادلة سائغة وكافية فى حمل قضائه ومن شأنها أن تؤدى الى مل رتبة الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم ان يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه ، إلا أن القلنون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان ، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، قد اشار الى نص القانون الذى آخذ الطاعن به بقوله " الأمر المعاقب عليه قانونا بمقتضى المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات " فإن ما أورده الحكم يكفى فى بيان مادة القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل

والمنطق ولها الصها في الاوراق ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك كرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم تبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضي الأخذ بتلك القوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال إذا آنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال المجنى عليه وشاهد الاثبات وصحة تصويرها للواقعة ، فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال كشاهد في الدعوى بحجة ان سؤاله كان بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال مادام ان الطاعن لا يمارى في قدرة هذا الشاهد على التمييز وتحمل الشهادة ، إذ أن عدم حلفه اليمين لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها أنها شهادة ، ولما كان ما يشير الطاعن من احتمال ان تكون العاهة المستديمة من فعل - شخص غيره - وبفرض انه اثار امام محكمة الموضوع - مردودا بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالا ، اكتفاء بأخذها بأدلة الاثبات القائمة في الدعوى ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في شأن كل ما تقدم إنما ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهى إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن انه ضرب المجنى

عليه بعضا على عينه اليسرى فأحدث بها الإصابة التي نشأت عنها العاهة ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن وإصابة العين اليسرى بما أثبتته التقريران الطبيان الابتدائي والشرعي من أن إصابة الجنى عليه بعينه اليسرى يجوز حدوثها من الضرب بعضا وقد تخلف لديه من جرائها اتساع بالحدقة واختلاع بالعدسة واعتامها وارتفاع شغل العين وفقد الابصار بها ، ويعتبر فقد ابصار عين سليمة عاهة مستديمة تقدر بنحو ٣٥% فإن في ذلك ما يحقق مسئولية الطاعن - في صحيح القانون - عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من مرض هذه العين وضعف ابصارها أصلا لا يؤثر في قيام أركان هذه الجريمة مادام أنه لم يدع في مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الابصار قبل الإصابة المنسوب اليه أحداثها ، فضلا عن أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بإجراء تحقيق ما عن طريق المختصين فنيا في خصوص ما أثاره فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها ، ومع ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يشيره في هذا الخصوص (في شأن ادانته بجناية العاهة المستديمة دون الوقوف على حالة العين المرضية وضعف ابصارها قبل الإصابة) طالما أن العقوبة المقضى بها عليه مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقتصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضى النزاع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المتباعدة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقى العقود - إذ أن ذلك من سلطته وله رقابة عليه فيه مادامت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحتمل ما استخلص من عبارات التصالح الواردة في محضر جمع الاستدلالات على لسان الجنى عليه أنها لا تحمل معنى التنازل عن حقه في التعويض وكان استخلاصه سلفا في

العقل تحمله عبارات التصالح وملايساته ، فإن ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقه يكون قد اقترن بالصواب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس منعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٢٦٥١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كان الفرق الاساسى بين جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات وجريمة المكافأة اللاحقة المؤتممة بالمادة ١٠٥ من ذات القانون ان فكرة الاتجار بأعمال الوظيفة متفية فى المكافأة اللاحقة فى حين أنها هى جوهر الرشوة ذلك أن هذا الاتجار يفترض بالضرورة تعليق القيام بالعمل أو الامتناع عنه أو الإخلال به على المقابل وهذا التعليق أو الربط هو الذى يجعل من المقابل ثمنا للعمل الوظيفى ، ويسمح تبعا لذلك بالقول بأن الموظف قد ألتجر فى هذا العمل . أما إذا قام الموظف بالعمل مستلهما واجبات وظيفته وتحققت - بالطريق المضروع - مصلحة صاحب الحاجة الذى رأى اعترافا بفضله أن يقدم إليه مكافأة أو وعدا بها فقبلها ، فإن الفعل لا يعد رشوة لتخلف معنى الاتجار ولولا نص المادة ١٠٥ من قانون العقوبات لما وقع من اجله عقاب ، وفى ضوء هذا الفرق فإن ضابط التمييز بين الرشوة والمكافأة اللاحقة ان الرشوة بما تنطوى عليه من نية الاتجار بالوظيفة تفترض اتفاقا بين الموظف وصاحب الحاجة سابقا او معاصرا للعمل الوظيفى ولو ارجئ تنفيذه الى ما بعد الانتهاء من ذلك العمل او علق تنفيذه على أداء هذا العمل فى الصورة التى ترضى صاحب الحاجة ، أما المكافأة اللاحقة فتفترض أنه لم يكن ثمة اتفاق من هذا القبيل سابق او معاصر للعمل ، وإنما انعقد الاتفاق ابتداء عقب الانتهاء من العمل .

٢. لما كان من اورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى من أن الطاعنين قصدا الى الاضرار بأموال ومصالح الشركة التى يعملان بها تحقيقا لمنافع شخصية واتجارا منهما بوظيفتهما قد خالفا توصية لجنة البت بما يعنى ان نية الاتجار بالوظيفة كانت قائمة لديهما منذ البداية وهى جوهر الرشوة التى تفترض وجود اتفاق سابق على العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال به وهو ما يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم فى قضائه من أن ما أخذه الأول من عطية وقبله الثانى من هدية كان

مكافأة لاحقة دون اتفاق سابق عليها . فإن ذلك مما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يعيبه .

٣. لا مجال للتحدى بنظرية العقوبة المبررة لكون العقوبة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الاضرار العمدى التى اثبتها الحكم فى حق الطاعنين ذلك لأن فكرة الاتجار بالوظيفة التى اعتنقها الحكم ابتداء كان لها اثرها فى عقيدة المحكمة فى القول بتوافر قصد الاضرار فى جريمة الاضرار العمدى - وهى الاساس فى التهمتين - وذلك على نحو ما سبق ان بينه الحكم فى واقعة الدعوى وما اولاد تدليلا على توافر هذا القصد إذ أورد ان المتهمين " عمدا دون وجه حق الى استبدال الضرر بالمنفعة إذ خالفا قرار لجنة البت والترسية الذى اوصى باسناد البند الرابع من المناقصة رقم لسنة ١٩٩٠/٨٩ بخصوص توريد ثلاث طلمبات فاكيوم الى شركة اعراضا عما قرره بناء على ما يبين من تقريرى التحليل الفنى والمالى التى أورى بمطابقتها لجميع المواصفات الفنية بكراسة الشروط وانما الأقل سعرا وجنحا الى إقصاء لجنة البت والترسية اغتصابا لسلطتها وانفرادا بقرار غير مدروس ومشوب بسوء استعمال السلطة ناظرين الى ما يعود عليهما من نفع شخصى قاصدين الى الاضرار بأموال الشركة الخ " . مما يتد به اثر العيب الذى شاب الحكم ليشمل الواقعة بأكملها .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة كلا من الطاعنين أولا : الأول بصفته موظفا عاما (رئيس مجلس إدارة شركة) طلب وأخذ رشوة للإخلال بواجب من واجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من بواسطة مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل الرشوة مقابل ترسية عطاء طلمبات الفاكيوم موضوع المناقصة الرقمية /٨٩/٩٠ على شركة المملوكة للمتهم الثالث بالمخالفة لما انتهت إليه لجنة البت والترسية على شركة الأقل سعرا

والتي يتطابق عرضها مع الشروط والمواصفات المطروحة بالمنتقصة على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : الثاني بصفته موظفا عاما (رئيس قطاع المشروعات بشركة) قبل هدية من شخص أخل له بواجب من واجبات وظيفته بأن قبل من وبغير اتفاق سابق بينهما الهدية المبينة بالتحقيقات بقصد المطافأة على ما تأثر منه بأفضلية طلبات الفاكيوم محل عرض شركته عن عرض الشركة المنافسة بالمخالفة لما انتهت إليه لجنة البيت ودون الرجوع إليها على النحو المبين بالأوراق .

ثالثا : المتهمان بصفتهما سائلة البيان أضرا عمدا بأموال ومصالح جهة عملهما بأن قاما بإسناد عملية توريد طلبات الفاكيوم الى شركة بالمخالفة لما انتهت اليه لجنة البت رغم ارتفاع اسعارها عن عرض شركة المنافسة مما ألحق بجهة عملهما ضررا ماليا مقداره سبعة وعشرون ألف وسبعمائة وستة وخمسين جنيها قيمة الفارق بين عرض الشركتين المذكورتين ، واحالتهما الى محكمة جنايات طنطا لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١١/٦ ، ١١٦/١-٢ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا / هـ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٣٢ من ذات القانون - بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزلهما من وظيفتهما وذلك بحسبان انهما اضرا عمدا بأموال ومصالح الشركة التي يعملان بها وقبول مكافأة لاحقة .

فطعن الاستاذ المحامي عن الاسناد المحامي نيابة عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريعتي الاضرار العمدى بأموال ومصالح الشركة التي يعملان بها وقبول مكافأة لاحقة قد شابه التناقض والتهاتر ذلك أن ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى من أن

الطاعنين عمدا الى الاضرار بأموال الشركة تحقيقا لمنافع شخصية واتجارا منهما
برزيفتيهما وهو ما يفترض فيه الاتفاق مسبقا على الرشوة يتناقض مع ما انتهى إليه
الحكم من أن أخذ الأول للعطية والثاني للهدية كان مكافأة لاحقة بغير اتفاق سابق
عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أنه بمناسبة طرح
شركة رئاسة المتهم الأول - للمناقصة رقم لسنة
١٩٩٠/٨٩ بخصوص توريد طلبات متعددة الأعراض بنظام المطروفين والاعلان
عنها في الصحف فقد تقدم المتناقصون بعروضهم وبعد اجتماع لجنة البت والترسية
وفض مظاريف العروض وفحصها من الناحيتين الفنية والمالية انتهت في البند الرابع
بخصوص ثلاث طلبات فاكيوم الى أن المطابق من عروض المتناقضين والمستوف
للشروط المعلن عنها ، هما عرضين اثنين ، أولهما من شركة بسعر
الطلبة الواحدة وقطع غيارها ١٣٥٠٠ جنيها ، وثانيهما من شركة
لصاحبها المتهم الثالث بسعر الطلبة الواحدة وقطع غيارها ٢٢٧٥٢ جنيها وانتهت
اللجنة في محضرها المؤرخ الى التوصية بإسناد توريد الثلاث طلبات
الفاكيوم الى شركة الأقل سعرا ، وإذ عرض هذا التقرير على المتهم
الأول رئيس مجلس إدارة الشركة في فقد رفض اعتماد هذا التقرير الذى
انتهت إليه لجنة البت بالمخالفة للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات
والمزايدات المعمول به وقصدا الى الاضرار بالشركة فقد استخدم المتهم الثانى رئيس
قطاع المشروعات بما الذى قصد ما قصده الأول ، وتحقيقا لمنافع شخصية لهما واتجارا
برزيفتيهما ، طالبا منه إعادة جراسة البند الرابع فنيا على ضوء سابقة الخبرة والتجربة
، فأشر الثانى في ذات التاريخ بأن عرض شركة هو الأفضل من الناحية
الفنية ، فقرر الأول اسناد توريد الثلاث طلبات إليها مخالفا بذلك القانون وما جرى
عليه العمل السوى مما ألحق بالشركة اضرارا مالية محقة قدرها جنيها
قيمة الفرق بين سعر شركة الذى اوصت لجنة البت بإسناد البند

الرابع إليها وبين سعر شركة الذى قصد المتهمان الأول والثانى اسناد ذات البند إليها ، ولقاء اخلال المتهمين الأول والثانى بواجبات وظيفتهما فقد كافأهما المتهم الثالث (صاحب شركة) بدفع عطية قدرها جنيه قبلها المتهم الاول بواسطة المتهم الرابع ، وبتقديم هدية عبارة عن (طاقم اقليم) قيمته جنيه قبلها المتهم الثانى ، وقد دان الحكم المطعون فيه الطاعنين بجريمة الاضرار العمدى وقبول مكافأة لاحقة . لما كان ذلك ، وكان الفرق الاساسى بين جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات وجريمة المكافأة اللاحقة المؤثمة بالمادة ١٠٥ من ذات القانون ان فكرة الاتجار بأعمال الوظيفة - منتفية فى المكافأة اللاحقة فى حين أنها هى جوهر الرشوة ذلك أن هذا الاتجار يفترض بالضرورة تعليق القيام بالعمل او الامتناع عنه أو الاخلال به على المقابل ، وهذا التعليق أو الربط هو الذى يجعل من المقابل ثمنا للعمل الوظيفى ، ويسمح تبعا لذلك بالقول بأن الموظف قد اتجر فى هذا العمل . أما إذا قام الموظف بالعمل مستلهما واجبات وظيفته وتحققت - بالطريق المشروع - مصلحة صاحب الحاجة الذى رأى اعترافا بفضله أن يقدم إليه مكافأة أو وعدا بها قبلها . فإن الفعل لا يعد رشوة لتخلف معنى الاتجار ، ولولا نص المادة ١٠٥ من قانون العقوبات لما وقع من اجله عقاب ، وفى ضوء هذا الفرق فإن ضابط التمييز بين الرشوة والمكافأة اللاحقة أن الرشوة بما تنطوى عليه من نية الاتجار بالوظيفة تفترض اتفاقا بين الموظف وصاحب الحاجة سابقا او معاصرا للعمل الوظيفى ، ولو أرجئ تنفيذه الى ما بعد الانتهاء من ذلك العمل أو علق تنفيذه على أداء هذا العمل فى الصورة التى ترضى صاحب الحاجة ، أما المكافأة اللاحقة فتفترض انه لم يكن ثمة اتفاق من هذا القبيل سابق أو معاصر للعمل ، وإنما انعقد الاتفاق ابتداء عقب الانتهاء من العمل ، وإذا ما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى - على نحو ما سلف بسطه - من ان الطاعنين قصدا الى الاضرار بأموال ومصالح الشركة التى يعملان بها تحقيقا لمدافع شخصية واتجارا منهما بوظيفتهما قد خالفا توصية لجنة البت بما يعنى ان

نية الاتجار بالوظيفة كانت قائمة لديهما منذ البداية وهي جوهر الرشوة التي تفترض وجود اتفاق سابق على العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال به وهو ما يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم في قضائه من أن ما أخذه الأول من عطية وقبله الثاني من هدية كان مكافأة لاحقة دون اتفاق سابق عليها . فإن تلك مما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الرقائع الثابتة مما يعيبه ويوجب نقضه ، ولا مجال للتحدى بنظرية العقوبة المبررة لكون العقوبة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الاضرار العمدى التي اثبتها الحكم في حق الطاعنين ذلك لأن فكرة الاتجار بالوظيفة التي اعتنقها الحكم ابتداء كان لها اثرها في عقيدة المحكمة في القول بتوافر قصد الاضرار في جريمة الاضرار العمدى - وهي الاساس في التهمتين - وذلك على نحو ما سبق ان بينه الحكم في واقعة الدعوى وما أورده تدليلا على توافر هذا القصد إذ أورد ان المتهمين "عمدا دون وجه حق الى استبدال الضرر بالمنفعة إذ خالفا قرار لجنة البت والترسية الذي اوصى بإسناد البند الرابع من المناقصة رقم ... لسنة ١٩٩٠/٨٩ بخصوص توريد ثلاث طلبات فاكيوم الى شركة اعراضا عما قرره بناء على ما يبين من تقريرى التحليل الفنى والمالى الذى أورى بمطابقتها لجميع المواصفات الفنية بكراسة الشروط وأنها الأقل سعرا وجنحا الى اقضاء لجنة البت والترسية اغتصابا لسلطتها وانفرادا بقرار غير مدروس ومشوب بسوء استعمال السلطة ناظرين الى ما يعود عليهما من نفع شخصى قاصدين الى الاضرار بأموال الشركة الخ " . مما يمتد به اثر العيب الذى شاب الحكم ليشمل الواقعة بأكملها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٠٩٢٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه واقرت النيابة على تصرفها في ذلك كما هو الشأن في الدعوى الراهنة فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢. من المقرر انه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات واقوال شاهدي الاثبات ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة حيازة او احراز الجوهر المخدر للمتهم ولا ترى ما يقنعها بأن هذه الحيازة أو ذلك الاحراز كان بقصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي دون ان يعد ذلك تناقضا في حكمها .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة محافظة احرز بقصد الاتجار نباتا مخدرا (نبات الحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى محكمة جنابات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٩ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالاشغال

الشاقة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار ان احرار النبات المخدر مجرد من القصور .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احرار نبات مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب والنسب في الاستدلال وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والتناقض ، ذلك بأنه خلا من بيان مضمون شهادة النقيب
التي عول عليها في قضائه بالإدانة ، واطرح الدفء بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بما لا يسوغ اطراحه ، كما ان الحكم استند في ادانة الطاعن الى تقرير المعمل الكيماوى الذى انتهى الى أن المضبوطات لنبات الحشيش دون ان يجرى تحقيقا لبيان كنه القمم الزهرية المضبوطة وما إذا كانت مخدرا باحتوائها المادة الفعالة مسن عدمه هذا الى انه اخذ بالتحريات تدليلا على توافر الحيازة والاحراز بيد انه اطرحها فيما يتعلق بقصد الاتجار ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال الضابطين
وما ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أورد مضمونها ومؤداهها فى بيان جلى واضح وكاف ولا يمارى الطاعن فى أن لها معينها الصحيح من الأوراق ، فإن هذا حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضائه وتكون قالة القصور التى يرمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه منتفية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد

اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه واقرت النيابة على تصرفها في ذلك كما هو الشأن في الدعوى الراهنة فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وإذ كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، قد نص في المادة التاسعة والعشرين منه على أنه " يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر وينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يترل عن النباتات المذكورة في الجدول رقم (٥) في جميع اطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء اجزاء النباتات المينة بالجدول رقم (٦) وتضمن الجدول رقم (٥) المشار إليه نبات القنب الهندي في البند الأول منه ولم يستثن الشارع في الجدول رقم (٦) المشار إليه سوى ألياف سيقان ذلك النبات وبذوره المحموسة مما يكفل عدم اثباتها ، فقد دل بهذا الاطلاق على ان نبات القنب الهندي ذكرا كان أو أنثى بجميع اصنافه ومسمياته في أى طور من اطوار نموه مؤتم بنص المادة ٢٩ سالف الذكر ، والبند (١) من الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون ، ومعاقب عليه في حالة عدم توافر قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى كما هو الحال في الدعوى المطروحة - بمقتضى المادتين ١/٣٨ ، ١/٤٢ من ذات القانون المعدلتين بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وانه لا يشترط للعقاب أن تكون هذه النباتات محتوية على المادة الفعالة ، كما يشترط للعقاب على حيازة جوهر الحشيش المخدر والقبول بغير ذلك لا يعدو أن يكون تخصيصا للنص بغير مخصص ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت نقلا عن تقرير التحليل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى أن ما ضبط مع الطاعن هو كمية من نبات اخضر عبارة عن اوراق وسيقان وقمم زهرية وبذور لنبات الحشيش فهذا حسبه لإدانة الطاعن بالمواد ٢٩ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من قانون المخدرات المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ويضحى نعيه بأنه كان يتعين التحقق من كنه القمم الزهرية

المضبوطة وما إذا كانت مخدرا باحتوائها المادة الفعالة من عدمه ، على غير سند وفوق ذلك فقد أوردى الحكم المطعون فيه أخذا من تقرير التحليل الكيماوى وبما لا ينزع الطاعن فى أن له أصله الثابت فى الأوراق أن المضبوطات تحتوى على المادة الفعالة ، فإن ما ينعاه فى هذا هذا الخصوص يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريرات واقوال شاهدى الاثبات ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة حيازة أو احراز الجوهر المخدر للمتهم ولا ترى ما يقنعها بأن هذه الحيازة أو ذلك الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها ، فإن نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١١٣١١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن قانون الاجراءات الجنائية لم يستوجب في مواد الجنايات أن تعاد المحاكمة أمام هيئة أخرى غير الهيئة التي اصدرت الحكم الغيابي في حالة حضور المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة كشرط لصحة الاجراءات ، بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هو اعادة نظر الدعوى امام المحكمة ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن من وجوب نظرها امام هيئة أخرى غير الهيئة التي اصدرت الحكم الغيابي لا يكون على سند .

٢. لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما ان استنادها الى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون .

٣. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، هذا فضلا عن أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين .

٤. لما كان الطاعن لا يمارى في انه ضرب انجنى عليه بدبشك البندقية على رأسه فإنه لا يجدى ما يشيره في شأن واقعة العاهة طالما أن العقوبة المقضى بها عليه مقررة لجريمة الضرب باستعمال أداة المنطبق على المادة ٣/٢٤٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بآلة راضة (دبشك بندقية) على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد عظمة من العظم الجبهى لقوة الجمجمة وتقدر نسبتها بحوالى ٢٠% عشرين فى المائة ، واحالته الى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة .

وادعى مدنيا المجنى عليه قبل المتهم بالزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا وعملا بالمادة ١/٢٤٠ مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبعدم قبول الدعوى المدنية .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ جانه بجريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه بطلان وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه صدر من هيئة قام بأحد اعضائها سبب من اسباب فقد الصلاحية لاشتراكه فى الهيئة التى اصدرت الحكم الغيابى الساقط فيكون قد أبدى رأيه فى الدعوى كما عول الحكم على التقرير الطبي الشرعى الأخير رغم ما اثاره الدفاع بشأنه من اعتراضات ولم تجبه المحكمة لطلبه استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته او تمكينه من تقديم تقرير استشارى لبيان ما إذا كان المجنى عليه قد اصاب بجرح واحد أم جرحين فى رأسه رأى الجرحين فى الحالة الثانية ، هو الذى تخلفت عنه العاهة المستديمة وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن قانون الاجراءات الجنائية لم يستوجب في مواد الجنايات أن تعاد المحاكمة أمام هيئة أخرى غير الهيئة التي اصدرت الحكم الغيابي في حالة حضور المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة كشرط لصحة الاجراءات ، بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هو اعادة نظر الدعوى امام المحكمة ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن من وجوب نظرها امام هيئة أخرى غير الهيئة التي اصدرت الحكم الغيابي لا يكون على سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان المتهم ضرب المجنى عليه بدبشك البندقية على رأسه وذلك بسبب نزاع على حد فاصل بين أرض عائلة كل منهما فأحدث اصابته التي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة واقام الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مستقاة من اقوال المجنى عليه والشهود و و ، ومن تقريرى الطبيب الشرعى ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها ثم عرض الحكم لما اثاره الدفاع من تناقض الدليلين القولى والفنى ورد على اعتراضاته على التقريرين الطبيين الشرعيين وما اثاره فى شأنهما من طلبات التحقيق بقوله " وحيث إنه عن القول بتناقض رواية المجنى عليه مع ما ثبت بالتقرير الطبى الابتدائى المحرر بمعرفة مستشفى من اصابته بجرحين بالرأس فإن المحكمة تفصح عن اطمئنانها لرواية المجنى عليه وشهادته بتحقيقات النيابة العامة من أن المتهم وحده هو الذى ضربه على رأسه بدبشك البندقية وهو ما تأيد بالتقرير الطبى الشرعى الأخير الذى خلص الى ان المجنى عليه قد تعرض لضربة واحدة بدبشك بندقية وهو التقرير الذى تطمئن اليه المحكمة وتأخذ به سيما وأن العاهة المستديمة برأس المجنى عليه قد أجاز الطب الشرعى حصولها من الاعتداء عليه بدبشك بندقية وفق روايته وهو ما تجزم به المحكمة اطمئنانا منها لرواية المجنى عليها بالتحقيقات من أن أحدا غير المتهم لم يضربه على رأسه ، وحيث إنه عن طلب الدفاع اعادة مناقشة الطبيب الشرعى أو تقديم تقرير استشارى فلا ترى المحكمة

داعيا له إزاء وضوح الواقعة لديها واطمئنانها الى ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى الأخير وإزاء اطراحها للدفاع المتهم فى هذا الخصوص على النحو السالف البيان " . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، وطالما ان استنادها الى الرأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون - كما هو الحال فى الدعوى - فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ، ولا يدقح فى استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد تعذر عليه تحديد ما إذا كانت اصابة المجنى عليه جرح واحد أم جرحين وأجاز حدوث الاصابة من ضربة واحدة بدبشك البندقية دون ان يقطع بذلك ، لما هو مقرر ان لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ، هذا فضلا عن أن الحكم بدليل احتمالى غير قاطع فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين ، وإذا كانت المحكمة قيد استخلصت من التقرير الطبي الشرعى الذى اطمأنت إليه من وقائع الدعوى وظروفها ان اصابة المجنى عليه حدثت من ضربة واحدة من دبشك بندقية المتهم فلا تشرب علينا إذا هى لم تستجب لطلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعى أو تقديم تقرير استشارى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع فى غير محله . هذا فضلا عن أنه لما كان الطاعن لا يمارى فى انه ضرب المجنى عليه بدبشك البندقية على رأسه فإنه لا يجدى ما يثيره فى شأن واقعة العاهة طالما أن العقوبة المقضى بها عليه مقررة لجريمة الضرب باستعمال أداة المنطبق على المادة ٢٤٢/٣ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٧٥٨ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كان المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وإن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢. لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به من اعدام المحكوم عليهما دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعى عرض القضية في ميعاد الستين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون . إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون ان تتقيد بمبنى الرأي الذي تضمنه النيابة المذكور - ما عسى ان يكون قد شاب الحكم من عيوب - يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

٣. من المقرر ان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة

في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكلول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٤. من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقاا قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج .

٥. من المقرر انه يكفي لتغليظ العقاب عملا ب الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما ستقل به قاضي الموضوع مادام يقيمه على ما يسوغه .

٦. لما كان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به مما لا معقب عليها ، وإذ كانت المحكمة قد افصحت عن اطمئنانها الى ان اعتراف المتهمين إنما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة اكراه واقتنعت بصحته ، فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافعون عن المتهمين في هذا الشأن يكون كافيا وسائغا بما لا شائبة معه تشوب الحكم .

٧. لما كان تقدير ما إذا كان المتهم مكرها أم مختارا فيما اقدم عليه من مقارفة للجرم المسند اليه امرا موكلولا الى قاضي الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه مادام استخلاصه سائغا لا شطط فيه ، وإذ كانت المحكمة لم عتد بما تعللت به المتهمة الثانية من أن المتهم الأول باعتباره زوجها وابن عمها وقد اكرهها على ان تشاركه في الجريمة ، بعد ان ثبت لديها

ان هذا الدفاع لم يكون إلا قولاً مرسلًا غير مؤيد بدليل وهو ما لم يخطئ الحكم في فهمه وتقديره ، فإن هذا حسبه .

٨. لما كان بين اعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين المحكوم عليهما بالاعدام بما ، وساق عليها ادلة مردودة الى اصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وقد صدر الحكم بالاعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، وجاء خلوا من حالة مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه او تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانونا يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما أولا : تداخلا وآخر حدث في اتفاق جنائي حرض عليه الأول وأدار حركته الغرض منه ارتكاب الجنايات موضوع التهمة الثانية بأن اتحدت ارادتهما على القيام بها ودبروا خطة وزمان ومكان وأدوات ارتكابها وبما اتفقوا على الاعمال المجهزة والمسهلة لذلك فبرقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق مع علمهم به . ثانيا : قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن يتساوية وعقدا العزم المصمم على قتلها واعداء لذلك آلة حادة (مطواة) ومادة مخدرة غير معلومة وتوجهها الى مسكن الجنى عليها حيث قامت التهمة الثانية بدس المادة بطعام وشراب الجنى عليها فتناولته مما افقدها وعيها ثم قام المتهم الأول بوضع قطعة من القماش على أنفها وفمها أمدته بها الثانية لمنع استغاثتها وطعنها بالمطواة عدة طعنات

في رقبته قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تقدمت هذه الجناية واقرئت بها وتلتها أربع جنايات اخريات هي انهما في الزمان والمكان سالفى البيان (١) أكرها المجنى عليها المذكورة على التوقيع ببصمة إبهام يدها اليسرى على أوراق مثبتة لتصرف قانوني ، وكان ذلك بأن وضعها لها المادة سالفقة البيان بطعامها وشرابها ففقدت وعيها وحصلت بذلك على بصمتها على تلك الأوراق . (٢) قتلها وآخر حدث عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم المصمم إلى قتلها وتربصا لها بمسكنها الى أن زفرا بها حيث قام الحدث بكم أنفاسها بقطعة من القماش وطعننها المتهم الأول عدة طعنات في رقبتها بالمطواة نفسها وبسكين امدته بها المتهم الثانية قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . (٣) سرقا والحدث المبالغ النقديّة والمشغولات الذهبيّة والمنقولات والاوراق المينة قدرا ووصفا وقيمة بالاوراق والمملوكة للمجنى عليهما سالفى الذكر ليلا حال كون المتهم الأول حاملا سلاحا ابيض (مطواة) . (٤) أنهما والحدث وضعها عمدا نارا في مسكن المجنى عليهما بأن سكب المتهم الأول كمية من الكيروسن على جثتيهما وأشعل النار بهما فامتد الحريق الى بعض محتويات المسكن وحدثت آثاره المينة بالتحقيقات واحالتهم الى محكمة جنايات الاسكندرية لحاكمتهما طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وادعى ابن المجنى عليها الاولى وشقيق المجنى الثانية مدنيا قبل المتهمين بالزامهما بأن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قررت ياّجماع الآراء ارسال اوراق الدعوى الى فضيلة مفتى الجمهورية لابداء الرأى فيها وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجلسة المحدة قضت حضوريا وياّجماع الآراء عملا بالمواد ١/٤٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١/٢٥٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٢/٣٢ من

ذات القانون بمعاقة المتهمين بالاعدام شتقا لكل منهما واحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول المحكمة برقم لسنة ٦٣ القضائية وبجلسة قضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول طعن المحكوم عليهما شكلا ، وثانيا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة جنايات الاسكندرية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى ، ومحكمة الاعادة - هيئة مغايرة - قررت وبإجماع الآراء إرسال القضية الى فضيلة مفتي الجمهورية لإبداء رأيه بالنسبة للمتهمين وحددت للنطق بالحكم جلسة وبالجلسة المحددة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٤١ ، ٤٨/١-٢-٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢/٢٣٤ ، ١/٢٥٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٢/٣٢ من ذات القانون وبإجماع الآراء بمعاقة المتهمين بالاعدام عما اسند إليهما .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية - وعرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأيها الخ

المحكمة

حيث إن المحكوم عليهما وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا اسبابا لطعنيهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وإن التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعا بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها

الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به من اعدام المحكوم عليهما دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية في ميعاد الستين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

وحيث إن الحكم حصل واقعة الدعوى فى قوله " وحيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة أوراقها وما تم فيها من تحقيقات ومما دار بجلسة المحاكمة تتحصل فى أن المتهمين و..... ، وابنيهما الحدث ، لعب الشيطان برءوسهم وسولت لهم انفسهم السوء وتجردت مشاعرهم من الانسانية فاشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه المتهم الأول وأدار رحاه الغرض منه قتل المجنى عليهما و..... وسرقة نقودهما ومصوغاتهما والحصول على بصمة المجنى عليها الأولى على عقد بيع مسكنها لهم واشعال النار فى محتويات المسكن تعطية لفعلتهم النكراء وسترا لجرائمهم الشنعاء إذ كانوا يعيشون حياة عائلية صعبة ويمرون بضائقة مالية شديدة ، ومن ثم فقد عقدوا العزم وبيتوا النية واتجهت ارادتهم الواعية على ارتكاب تلك الجرائم ودبر المتهم الأول رب العائلة خطة وكيفية ارتكابها وحدد زمان ومكان تنفيذها وأعد لهذا الغرض (مطواة) واقراصا مخدرة والأدوات والأوراق اللازمة له ، وتنفيذا لهذا الاتفاق توجه المتهمان صبيحة يوم الحادث الى منزل المجنى عليهما حيث تعمل المتهم الثانية خادمة لديهما وبعد أن اعدت المتهم الثانية طعام الغذاء دست الحبوب تعمل المتهم الثانية خادمة لديهما وبعد ان اعدت المتهم الثانية طعام الغذاء دست الحبوب المنومة التى سبق ان اشتراها

زوجها المتهم الأول لهذا الغرض في طعان وشراب المجنى عليها الأولى وانتظر حتى غابت عن وعيها فسارع المتهم الأول وقام بكتف انفاسها بغطاء سرير احضرته له زوجته المتهمة الثانية ، ثم استل المطواة التي يحملها وانمال على المجنى عليها الأولى طعنا بما قاصدا قتلها وحتى فارقت الحياة متأثرة بإصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ثم لحق بهما ابنهما الحدث لمساعدتهما وانتظروا حتى تحين لهم فرصة الاجهاز على المجنى عليها الثانية وطال انتظارهم حتى غالبها النعاس فجر اليوم التالي فذهب إليها المتهم الحدث ليكتف انفاسها ولحق به والده المتهم الأول وطعنهما بالمطواة عدة طعنات ثم احضرت له المتهمة الثانية سكيناً من المطبخ استكمل بها طعن المجنى عليها قصادا ازهاق روحها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وبعد أن فرغوا منها قاموا بسرقة نقود المجنى عليهما ومصوغاتهما وبعض محتويات مكسنيهما وحصل المتهم الأول على بصمة المجنى عليها الأولى على عقد بيع مسكنهما له وانصرفت المتهمة الثانية صحبة ابنتها الحدث حاملين المسروقات تتركين المتهم الأول الذي أشعل النار في جثتي المجنى عليهما وفقاً لاتفاقهما معه فامتدت النيران الى محتوياته ، وقد اسفر تفتيش مسكن المتهم عن ضبط مبلغ من النقود وبعض المتعلقات والاوراق الخاصة بالمجنى عليهما ، وارشد المتهم الاول الى مكان المطواة المستعملة في الحادث فتم ضبطها بمسكنه ، كما ارشد الى مكان السكين حيث تم ضبطهما بمسكن المجنى عليهما ، وقد اعترف المتهمان بتحقيقات النيابة العامة بارتكاب الحادث وافر ابنهما الحدث بارتكابه معهما على نحو ما ورد باعترافهما " ، وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من اقوال الشهود الذين أورد الحكم ذكرهم ومن اعتراف المتهمين بتحقيقات النيابة العامة ، وقرار ابنهما الحدث ومما ثبت بتقرير الصفة التشريحية لجثتي المجنى عليهما ومما ورد بتقرير قسم الادلة الجنائية ، وحصل مؤدى هذه الأدلة تحصيلاً سليماً له اصله الثابت في الاوراق - على ما تبين من الاطلاع على المفردات - ثم خلص الى دانة المتهمين بوصفهما فاعلين

اصلين في ارتكاب جريمة قتل المجنى عليها الأولى عمدا التي تقدمتها واقترنت بها وتلتها أربع جنایات أخرى هي اكراه المجنى عليها الأولى على التوقيع على اوراق المثبتة لتصرف وحالة قانونية وقتل المجنى عليها الثانية عمدا والسرقه ليلا حال كون الأول يحمل سلاحا ووضع النار عمدا بمسكن المجنى عليهما ، وقد قارفها الأول واشتركت فيها الثانية وآخر حدث بطريق الاتفاق ، وذلك تنفيذا لاتفاقهما الذي حرض عليه الطاعن الأول وأنزل عليهما العقاب المنصوص عليه في المواد ٢/٤٠ ، ٤١ ، ١/٤٨ - ٢ - ٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢/٢٣٤ ، ١/٢٥٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ من قانون العقوبات بعد اعمال نص المادة ٣٢ من ذلك القانون ، ولما كان الثابت بمحضر جلسة أن الطاعن الأول طلب ندب محام للدفاع عنه فندبت المحكمة محاميا ترفع في الدعوى وأبدى ما عن له من أوجه دفاع فيها عنه فندبت المحكمة محاميا ترفع في الدعوى وأبدى ما عن له من أوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على أوراقها فإن المحكمة تكون قد وفرت له حقه في الدفاع ، وقد استظهر الحكم نية القتل في حق المحكوم عليهما وتوافر سبق الاصرار لديهما في قوله " وحيث إنه عن نية القتل فهو أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التي يأتي بها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاصها من اطلاقات المحكمة وترى المحكمة توافرها لدى المتهمين من حاصل ما طرحته من ظروف الدعوى وملابساتها ومن اعترافها التفصيلي بارتكاب الحادث بتحقيقات النيابة العامة كما فحضت هذه النية وتوافرت من قيام المتهم الأول بمحاولة كتم أنفاس المجنى عليها الثانية ثم قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليهما بآلة حادة (مطواة وسكين) بشدة وعنف عدة ضربات متوالية في مواقع قاتلة من جسدهما ومواصلته الاعتداء عليهما بقصد ازهاق روح كل منهما ومن تعدد الضربات وشدها على النحو الموضح بتقرير الصفة التشريحية لكل من المجنى عليهما وقيام المتهم الأول بإشعال النار في جسدها بعد ذلك ، وكانت المتهمة الثانية وهي زوجة المتهم الأول قد

اتفقت معه على ارتكاب الحادث ورافقته الى مكان الجريمة لتنفيذها تحقيقا للغرض المشترك لهما ودست الأقراص المنومة للمجنى عليها الأولى وناولت زوجها المتهم الأول غطاء سرير لكتم انفاسها وامتدته بسكين ليستكمل بها طعن المجنى عليها الثانية بقصد الاجهاز عليها ، ومن ثم تكن نية القتل ثابتة في حق المتهمين كما تتحقق مسئولية التهمة الثانية كفاعل أصلى في الجريمة طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، وحيث إنه عن ظرف سبق الاصرار فإنه من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع ان يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا وتقدير توافره من اطلاقات قاضى الموضوع لا تتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج . لما كان ذلك ، ويانزال ما تقدم على واقعة الدعوى الماثلة فإن الثابت في يقين المحكمة أن سبق الاصرار متوافر لدى المتهمين من ظروف الدعوى التى ساقتها المحكمة على نحو ، وذلك إن الثابت بألوراق أن المتهمين عقدا العزم على قتل المجنى عليهما وسرقة نقودهما ومصوغاتهما والحصول على بصمة اصبع المجنى عليها الأولى على عقد بيع مسكنها لهم للخروج من ضائقة مالية شديدة تمر بها الأسرة ، ولما كان لديهما فسحة من الوقت تسمح لهما بالتروى والتفكير الهادئ المطمئن فيما انتوياهما وما هما مقدمان عليه إذ فكروا وخططا لارتكاب الحادث وأعد المتهم الأول لهذا الغرض عدته فأعد مطواة واشترى اقراصا منومة والأوراق والأدوات اللازمة له وحدد زمان ومكان تنفيذ جريمته ثم توجه المتهمان صباح يوم الحادث الى مسكن المجنى عليهما لتنفيذ لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه حيث قاما وابنهما الحدث بقتل المجنى عليهما وسرقة نقودهما على النحو المدبر "سلفا والمعد آنفا" . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجاني وتنم عما يضمره فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث

في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج ، ولما كان ما أورده الحكم فيما سلف يكفي في استظهارية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار حسبما هو معرف به في القانون ، وقد اثبت بالأدلة السائغة التي اوردها ما يؤدي الى ما رتب عليها ، فهذا حسبه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهمين قارفا جناية اكراه المجنى عليها الأولى على التوقيع ببصمة ايهما يدها على أوراق مثبتة لتصرف وحالة قانونية بالإكراه ثم اتبع ذلك بقتلها عمدا بأفعال مستقلة عن الجناية الأولى ثم بقتل المجنى عليها الثانية وسرقة المبالغ النقدية والمشغولات الذهبية والمنقولات والأوراق المملوكة للمجنى عليهما مع توفر ظرف الليل وحمل السلاح ثم قيام المتهم الأول بارتكاب جناية وضع النار عمدا في مسكن المجنى عليهما واشتراك المتهم الثانية معه في ذلك ، وقد ارتكبت هذه الجنايات في فترة قصيرة من الزمن وفي مسرح واحد فإن ما انتهى اليه الحكم يتحقق به معنى الاقتران ، لما هو مقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع مادام يقيمه على ما يسوغه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما اثاره المدافعون عن المحكوم عليهما بشأن اعترافهما ومن أنه لا يطابق الحقيقة وأنه كان يبايعاز من رجال الشرطة بقوله " وحيث إن المحكمة وقد اطمأنت الى ادلة الثبوت السابق بيانها على نحو فات فإنها تعرض عن إنكار المتهمين بجلسة المحاكمة كما تعرض عما قال به مدافعا المتهمين لافتقاره الى سند من أوراق الدعوى سيما وقد اعترف المتهمان تفصيلا بتحقيقات النيابة العامة بارتكاب الحادث ، وأقر ابنيهما الحادث بالاتفاق معهما على ارتكابه وردد ما ذكره المتهمان شرحا وتفصيلا لكيفية تنفيذه أن

المتهم الأول هو المخرض على ذلك الاتفاق والمدير له ، ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على هذا الانكار كما تلفت عما اثاره الدفاع عن المتهمين من قول مرسل ابتغى به افلات المتهمين من ريقة العقاب فضلا عن مجافاة هذا الانكار والدفاع لأدلة الثبوت السابق بيانها وهي ادلة سديدة وقوية لا يحوط إليه منها " ، ولما كان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به مما لا معقب عليها ، وإذ كانت المحكمة ، مما أوردته - فيما سلف - قد اصفحت عن اطمئنانها الى ان اعتراف المتهمين إنما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة اكراه واقتنعت بصحته ، فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافعون عن المتهمين في هذا الشأن يكون كافيا وسائغا بما لا شائبة معه تشوب الحكم . لما كان ذلك ، وكان تقدير ما إذا كان المتهم مكرها أو مختارا فيما اقدم عليه من مقارفة للجرم المسند إليه أمرا موكدة لا الى قاضى الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه مادام استخلاصه سائغا لا شطط فيه ، وإذ كانت المحكمة لم تعد بما تعللت به التهمة الثانية من أن المتهم الأول باعتباره زوجها وابن عمها قد اكرهها على أن تشاركه في الجريمة ، بعد أن ثبت لديها ان هذا الدفاع لم يكن إلا قولا مرسلا غير مؤيد بدليل وهو ما لم يخطئ الحكم في فهمه وتقديره ، فإن هذا حسبه . لما كان ما تقدم ، وكان يبين اعمالا لنص المادة ٣٥ ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين المحكوم عليهما بالاعدام بها ، وساق عليها أدلة مردودة الى اصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليهما ، وقد صدر الحكم بالاعدام بإجماع آراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع

رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٣٨١/٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وجاء خلوا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة العامة اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما .

الطعن رقم ٣٤٩٨ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كان ما أورده الحكم رداً على دفاع الطاعن سائفاً بعد أن اطمأن إلى أدلة الثبوت في الدعوى فهذا حسب حسيبه كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه طالما أنه أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٢. لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن واعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تلك التقارير مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلط المطاعن ما يستحق التفاتها إليها .

٣. من المقرر أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإعادة المأمورية للخبر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء - كالحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن بشأن طلب إعادة الأوراق للخبر لفحص اعتراضاته على التقرير ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٤. من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود

الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم فإنه بفرض كلب الطاعن في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية بجلسة استدعاء المدعى بالحق المدني والمدعو لسماع شهادتهما فإنه ميعتر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به امام محكمة اول درجة .

٥. لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على انه " لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام " ، وهو نص منقول عن صدر المادة ١١٤ من القانون المدني الملغاة ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون - بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم - أن الشارع - وعلى ما يؤخذ من مذكره المشروع التمهيدي للقانون المدني - قد أقر الفقه والقضاء على نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجح في القضاء المصري من عدم جواز التحليف على واقعى تكون جريمة جنائيا تأسيسا على انه لا يصح ان يكون النكول عن اليمين دليلا على ارتكاب الجريمة ، وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهى عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ ، ٣٤٠ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإنه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها وإذ أطرح الحكم المطعون فيه طلب الطاعن في هذا الشأن يكون قد اصاب صحيح القانون .

٦. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة المسندة الى الطاعن واورد مؤجى الادلة التى استخلص منها الادانة فإنه ينحسر عن الحكم قالة القصور فى التسييب .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح الأوبكية ضد الطاعن بوصف انه بدد المبلغ المملوك للمدعى بالحق المدين والمسلم إليه على سبيل الأمانة وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدين مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييناً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عرض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعي الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن طعنه بالتزوير على بصمته الثابتة على الاتصال محل الدعوى وأطرحه بقوله " لا يقدح في صحته مقارفة المتهم لجريمته ما أثاره وكيل المتهم من دفاع مجمله حصول المدعى بالحق المدين على التوقيع المزيل به الاتصال محل الجريمة بطريق الغش ذلك أنه لم يتقدم إلى المحكمة بشمة دليل تستدل منه على صحة نعيه غير مجرد أقوال مرسله ساقها لا تطمئن إليها المحكمة

خلو الأوراق مما يعضدها حالة كونه قد أقر بصحة توقيعه على الورقة الأمر الذى تستخلص منه المحكمة على صحة علمه ببيانات الايصال وتفويضه للمدعى بالحق المدنى فى كتابة ما سطر حالة كون التوقيع هو الشرط الجوهرى فى الورقة العرفية . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم رداً على دفاع الطاعن سائفاً بعد أن اطمأن الى أدلة الثبوت فى الدعوى فهذا حسبه كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه طالما أنه أورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن واعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة الدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل أنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة الى تلك التقارير مادامت قد اخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد فى تلك المطاعن ما يستحق التفاتها إليها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإعادة المأمورية للخبر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جنبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء - كالحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن بشأن طلب إعادة الأوراق للخبر لفحص اعتراضاته على التقرير ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم فإنه يفرض طلب الطاعن فى مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية

بجلسة استدعاء المدعى بالحق المدني والمدعو لسماع
شهادتهما فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . لما
كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة
الى المدعى بالحق المدني وا طرحه تأسيسا على عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة على
واقعة تشكل جريمة جنائية . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ١١٥
من قانون الاثبات على أنه " لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام
" ، وهو نص منقول عن صدر المادة ١١٤ من القانون المدني الملغاة ضمن الباب
السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون - بما نص عليه في المادة
الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الاثبات في المواد المدنية
والتجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم - أن الشارع - وعلى ما يؤخذ من
ذمركة المشروع التهميدى للقانون المدني - قد أقر الفقه والقضاء على نطاق تطبيق
اليمين الحاسمة ومنه ما رجح في القضاء المصرى من عدم جواز التحليف على واقعة
تكون جريمة جنائية تأسيسا على أنه لا يصح ان يكون النكول عن اليمين دليلا على
ارتكاب الجريمة ، وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في
الأوراق العرفية وهى عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ ، ٣٤٠ من
قانون العقوبات ، ومن ثم فإنه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها وإذ ا طرح الحكم
المطعون فيه طلب الطاعن في هذا الشأن يكون قد اصاب صحيح القانون . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان
الواقعة والظروف التى وقعت فيها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل
بالحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية
للجريمة المسندة الى الطاعن وأورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها الإدانة فإنه
ينحسر عن الحكم قالة القصور في التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في
غير محله . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين التقرير في الطعن بعدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ١٢٠١٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كان قصد القتل أمر خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعن في معرض رده على دفعه بانتفاء نية القتل بقوله " وحيث إنه بالنسبة لما اثاره الدفاع من عدم توافر نية القتل فإن هذا القول لا سند له في أوراق الدعوى بل على العكس فإن الظروف والأمارات التي احاطت بالدعوى ومفاجأة المتهم باستيقاظ الجنى عليه وقت الحادث الذي يعرفه بحكم اقامته في نفس الشارع وأنه إذا ترك الجنى عليه حيا فسوف يبلغ عليه الشرطة حتما فانقض المتهم عليه دون سابق استفزاز وأطبق بكلتا يديه على عنقه خائفا إياه وسد مسالكه التنفسية بالضغط بقوة عليها قاصدا من ذلك إزهاق روحه مما أدى الى كسر القرن الأيسر للعزم اللامي في عنقه " . فإن هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

٢. لما كان الشق الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينص على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد إذا ارتبطت بجنحة ، وقد سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل ، متى وقع منضمّا الى الجنحة وسببا لارتكابها ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن أنه غتال الجنى عليه لما شرع في سرقة مسكنه إذ فوجئ به مستيقظا فإنها إذ عاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة على ما فعل تكون قد اصابته صحيح القانون ، ومن ثم يكون نعي الطاعن بهذا المنعي لا محل له .

٣. من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لتفتشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هسى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ومادام ان استنادها الى الرأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق او القانون ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هى التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعى ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن قام بالضغط على عنقه ياحدى يديه وكم فاه بيده الأخرى قاصدا من ذلك قتله فلأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد ارتبطت هذه الجناية بمجنحة هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر شرع فى سرقة انجنى عليه بأن تسلل الى مسكنه لسرقة نقوده وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم عثوره عليها ، واحالته الى محكمة جنابات كفر الشيخ لحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ١/٢٣٤ ، ٣١٦/ثانيا - ثالثا من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد المرتبط بمجنحة الشروع فى السرقة قد شابه قصور فى التسبب واخلال بحق

الدفاع ذلك بأن الحكم لم يستظهر نية القتل في حقه ، ووجه الارتباط بين الجريمتين اللتين دانه بهما ، ولم تجبه المحكمة الى طلبه باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واغفلت الرد عليه ، هذا جميعه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجناية القتل العمد المرتبط بمجنحة الشروع في السرقة التي دان بها الطاعن واقام عليها في حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات واعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وما جاء بتقرير الصفة التشريحية ومن معاينة النيابة العامة التصويرية للحادث ، وهي ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها معينها في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعن في معرض رده على دفعه بانتفاء نية القتل بقوله " وحيث إنه بالنسبة لمثاره الدفاع من عدم توافر نية القتل فإن الظروف والأمارات التي أحاطت بالدعوى ومنافجأة المتهم باستيقاظ المجنى عليه وقت الحادث الذي يعرفه بحكم اقامته في نفس الشارع وأنه إذا ترك المجنى عليه حيا فسوف يبلغ عنه الشرطة حتما فانقض المتهم عليه دون سابق استفزاز وأطبق بكلا يديه على عنقه خانقا إيساه وسد مسالكه التنفسية بالضغط بقوة عليها قاصدا من ذلك ازهاق روحه مما أدى الى كسر القرن الأيسر للعظم اللامي في عنقه " . فإن هذا الذى قرره الحكم من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الشق الثانى من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينص على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد إذا

ارتبطت بجنحة ، وقد سوى القانون بين ارتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جعلها الشارع ظرفا مشددا للقتل ، متى وقع منضمما الى الجنحة وسببا لارتكابها ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من اعتراف الطاعن أنه اغتال المجنى عليه لما شرع في سرقة مسكنه إذ فوجئ به مستيقظا فإنها إذ عاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة على ما فعل تكون قد اصابته صحيح القانون ، ومن ثم يكون نعى الطاعن بهذا المعنى لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما ان استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٩٣٥١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كان النص في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات على أن " كل من شهد زورا لمتهم في جناية او عليه يعاقب بالحبس " ، وفي المادة ٢٩٥ منه على أن " ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام أيضا على ما شهد عليه زورا " . يدل على أن الشارع اعتبر شهادة الزور جنحة إذا كان الإدلاء بها لصالح متهم في جناية سواء ترتب عليها الحكم لصالحه أم لم يترتب ، أما إذا كانت الشهادة ضد المتهم فإنها تكون جنحة إذا لم يبلغ شاهد الزور مقصده وتكون جناية إذا ترتب عليها الحكم على المتهم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة تبينت عدم صحة الشهادة اثناء المرافعة في الدعوى الأصلية ، ومن ثم لم يترتب عليها أثر في قضاء الحكم فيها ، فإن واقعة شهادة الزور تكون جنحة وفقا لنص المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات السالف الإشارة إليها .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ بإدانة الطاعنين بجنحة شهادة الزور ، فقررت الطاعنة الأولى بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ وقدمت اسباب طعنها بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، كما قرر الطاعن الثاني بالطعن فيه في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ وقدم اسباب طعنه في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى اجراء منذ ذلك التاريخ الى ان نظرت امام هذه المحكمة بجلسته اليوم ١٥ من مايو سنة ١٩٩٦ ، وإذا كان البين من ذلك أنه قد انقضى على الدعوى من تاريخ ايداع اسباب الطعن مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة

لإنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ،
ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة عملاً بنص المادة ١٥ من
قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

أتمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم وأحالتها الى
محكمة جنايات شين الكون لمحاكمته وأثناء نظرها للقضية وجهت النيابة العامة وتلك
المحكمة لكل من الطاعنين تهمة الشهادة الزور لأنهما شهدا زورا على المتهم ،
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملاً بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات بمعاينة كل
منهما بالحبس لمدة ثلاثة اشهر مع الشغل والنفاذ .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أنه أثناء نظر محكمة الجنايات الدعوى رقم
..... جنایات ناقشت الطاعنين كشاهدين اثبات ثم وجهت الى كل
منهما تهمة شهادة الزور وقضت في الجلسة ذاتها بحكمهما المطعون فغیه بإدانتهم عملاً
بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات وما بعدها وأجلت نظر الدعوى الأصلية لجلسة
اخرى . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات على أن "كل
من شهد زورا المتهم في جناية او عليه يعاقب بالحبس " ، وفي المادة ٢٩٥ منه على
أن " ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه
زورا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم
هى الاعدام ونفذت عليه يحكم بالاعدام ايضا على من شهد عليه زورا " يدل على
أن الشارع اعتبر شهادة الزور جنحة إذا كان الإدلاء بها لصالح متهم في جناية سواء
ترتب عليها الحكم لصالحه ام لم يترتب ، أما إذا كانت الشهادة ضد المتهم فإنها تكون

جنحة إذا لم يبلغ شاهد الزور مقصده وتكون جناية إذا ترتب عليها الحكم على المتهم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة تبينت عدم صحة الشهادة اثناء المرافعة في الدعوى الأصلية ، ومن ثم لم يترتب عليها اثر في قضاء الحكم فيها ، فإن واقعة شهادة الزور تكون جنحة وفقا لنص المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات السالف الإشارة إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ بإدانة الطاعنين بجنحة شهادة الزور ، فقررت الطاعن الأولى بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ وقدمت اسباب طعنها بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، كما قرر الطاعن الثاني بالطعن فيه في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ وقدم اسباب طعنه في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى اجراء منذ ذلك التاريخ الى ان نظرت امام هذه المحكمة بجلسة اليوم ١٥ من مايو سنة ١٩٩٦ ، وإذا كان البين من ذلك انه قد انقضى على الدعوى من تاريخ ايداع اسباب الطعن مدة اتخذ أى اجراء قاطع لهذه المدة ، ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة عملا بنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الطعن رقم ١١٢٧٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كانت هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسة بعدم قبول الطعن شكلا استنادا الى ان الطاعن لم يقدم اسبابا لطعنه ، غير انه تبين بعدئذ ان اسباب هذا الطعن كانت قد قدمت الى قلم كتاب هذه المحكمة ولم تعرض على المحكمة قبل اصدار الحكم بعدم قبول الطعن - على ما ثابت من مذكرة مدير إدارة النقض الجنائي المرفقة - لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره .

٢. لما كان قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ، ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة اختصاصه المحلى كافة اختصاصات النائب العام سواء كانت التى يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ، ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الأول ما لهذا الأخير فى أن يقوموا بأعمال النيابة العامة فى الاقَام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الاستئناف ، وهذا الاختصاص اساسه تفويض من المحامى العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضا اصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه إلا بنهى صريح .

٣. لما كان القانون لم يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه فى هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الاشخاص والامساكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه ، فإنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش ، ولا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط

القضائي المختصين مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه ، وكان الأصل في الاجراءات حملها على الصحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ استند الى ذلك في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون ، ويضحى ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٤. من المقرر أن تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة هو مما يستقل به قاضي الموضوع طالما انه يعتمد على ما يتجه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله " وحيث إنه عن قصد المتهم من احراز المخدر فإن المحكمة تقر سلطة الاتهام على ما انتهت إليه من ان الاحراز هو بقصد الاتجار ذلك ظروف الضبط وما اسفرت عنه التحريات وضخامة المادة المضبوطة إذ يبلغ وزنها حوالى ستمائة جرام مع ما سجلته التحريات من ان نشاط المتهم في تجارة المخدرات فضلا عن اقراره لمأمورى الضبط القضائي بذلك ، على الرغم من عدوله بعد ذلك ، كل ذلك قاطع في ان الاحراز بقصد الاتجار" ، وكان الحكم إذا استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردها ، فإن قضاءه في هذا الشأن يكون محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه منعا في هذا الصدد غير مقبول .

٥. لما كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصا سائغا أن إحراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت احتراف الطاعن لتجارة المخدرات يكون غير سديد ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أنها تفرق بين احراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين احرازها وحيازتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك ، ومن ثم فإنه يكفي لتوافر

أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه - التي دين الطاعن بها - مجرد توافر قصد الاتجار لدى الجاني ، ولو لم يتخذ من الاتجار في هذه المواد حرفة له إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركان هذه الجريمة .

٦. لما كان ما يشير به الطاعن بشأن خطأ الحكم في اسناد واقعة من قام بتفتيش السيارة النقل ، مردودا بأنه - بفرض وقوعه في هذا الخطأ - لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على احراز الطاعن للمخدر ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر عقيدة المحكمة التي خلص إليها .

٧. من المقرر أنه لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما اوردته من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها .

٨. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٩. لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تترها المترلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكانت المحكمة لا تلتزم

بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت السائغة التى اوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض .

١٠ . من المقرر أن نفى التهمة ، والدفع بتلفيقها من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الاصل ردا صريحا من المحكمة ، بل يستفاد الرد عليها دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

١١ . لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار الى ان جيبى صدىرى الطاعن قد لا يستعان لاحتواء المخدر المضبوط وان النيابة العامة لم تجر تجربة لبيان ذلك ، إلا أنه لم يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين فى هذا الشأن ، فإن ما أثاره فيما سلف لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها فإن ما يثيره فى هذا الصدد ينحل فى الواقع الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل ، وهو ما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى محكمة جنايات الفيوم لحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ - أ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (٥٧) من القسم الثاني من الجداول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وهذه المحكمة قررت عدم قبول الطعن شكلا .

فتقدم الاستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن بطلب للرجوع عن هذا القرار ، وبعرضه على السيد المستشار رئيس الدائرة أشر سيادته بتحديد جلسة لنظر الطعن وفقا للدور المتبع الخ

المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسة بعدم قبول الطعن شكلا استنادا الى ان الطاعن لم يقدم اسبابا لطعنه ، غير انه تبين بعدئذ ان اسباب هذا الطعن كانت قد قدمت الى قلم كتاب هذه المحكمة ولم تعرض على المحكمة قبل اصدار الحكم بعدم قبول الطعن - على ما هو ثابت من مذكرة مدير ادارة النقض الجنائي المرفقة - لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة

ومن حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الاسناد واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن أطرح الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش لصدوره من رئيس نيابة استئناف بنى سويف الذي لا يملكه قانوننا لعدم ندبه من النائب العام أو المحامي العام الأول ، ولعدم تحديد اسم المأذون له بإجرائه بما لا يسوغه ، وجاء الحكم قاصرا في التدليل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن ، سيما وأنه لم يثبت احترافه لتجارة المخدرات واسند الى النقيب أنه فتش السيارة النقل على خلاف الثابت بالأوراق ، وأحال في بيان اقوال الشهود

من الثاني حتى الأخير الى مضمون ما حصله من اقوال الشاهد الأول رغم اختلاف اقوالهم ، ورد على دفاع الطاعن بقصور التحقيقات لعدم اجراء النيابة العامة تجريه لدى امكانية اتساع جيبى صديريه على احتواء كمية المخدر المضبوطة والتي لا يمكن وهو مغلفة أن تترك آثارا بهما ينبئ عن دسها ، وعن عدم معقولية تصوير الشهود للواقعة كما اعتنتها المحكمة بما لا يصلح ردا ، ولم تجر المحكمة تلك التجربة بنفسها تحقيقا لهذا الدفاع كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبها عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن تقرير المعامل الكيميائية ، عرض للدفع بطلان الإذن بالضبط والتفتيش وأطرحه على اساس اختصاص مصدره بإصداره . لما كان ذلك ، وكان قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العلم جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ، ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة اختصاصه المحلي كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ، ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف - الذين يعملون مع المحامي العام الأول ما لهذا الأخير - في أن يقوموا بأعمال النيابة العامة في الاثبات والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف ، وهذا الاختصاص اساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعييه . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا وحمدا بالنسبة الى تعيين الاشخاص والاماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره ، وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه يامضائه ، فإنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى

واحد من مأمورى الضبط القضائى المختصين . مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن أجرى التفتيش هو المقدم رئيس المنطقة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالمتن . وكان الاصل فى الاجراءات حملها على الصحة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا استند الى ذلك فى رفض الدفع بطلان إذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون ، ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة هو مما يستقل به قاضى الموضوع طالما أنه يعتمد على ما ينتجه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن بقوله " وجيث إنه عن قصد المتهم من احراز المخدر فإن المحكمة تقر سلطة الاتهام على ما انتهت اليه من ان الاحراز هو بقصد الاتجار ذلك ان ظروف الضبط وما اسفرت عنه التحريات وضخامة المادة المضبوطة إذ يبلغ وزنها حوالى ستمائة جرام ، مع ما سجلته التحريات من أن نشاط المتهم فى تجارة المخدرات المخدرات فضلا عن اقراره لمأمورى الضبط القضائى بذلك ، على الرغم من عدوله بعد ذلك ، كل ذلك قاطع فى ان الاحراز بقصد الاتجار " ، وكان الحكم إذا استدلى على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلط الظروف التى اوردها ، فإن قضاءه فى هذا الشأن يكون محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن ، بما يضحى معه منعه فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصا سائغا ان احراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت احتراف الطاعن لتجارة المخدرات يكون غير سديد ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التى تضمنتها نصوص المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات أنها تفرق بين احراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين احرازها وحيازتها بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى أو بدون قصد شئ من ذلك ، ومن ثم فإنه يكفى لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من

المادة ٣٤ من القانون المشار إليه - التي دين الطاعن بها - مجرد توافر قصد الاتجار لدى الجاني ، ولو لم يتخذ من الاتجار في هذه المواد حرفة له إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من اركان هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم في اسناد واقعة من قام بتفتيش السيارة النقل ، مردودا بأنه - بفرض وقوعه في هذا الخطأ لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا اثر له في منطق الحكم واستدلالة على احراز الطاعن المخدرة ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلص إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به ن بل حسبها ان تورد منها ما تظمن اليه وتطرح ما عداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن اليه واطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها وإذ كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم من اقوال الضابط له اصله الثابت في الاوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهم بل إن البين مما أورده في اسباب طعنه نقلا عن اقوالهم أنها تتفق في جملتها مع ما استند اليه الحكم منها ، فلا ضير على الحكم من بعد احواله في بيان اقوال الشهود الشهود الثاني والثالث والرابع الى ما اورده من اقوال الشاهد الأول إذ أن مفاد ذلك أنه التفتت عما اختلفوا فيه من التفاصيل مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعا وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق ، وكان وزن اقوال

الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تترها المترلة التي تراها وتقدرها التقدير الذى تظمن اليه بغير معقب ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك نادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت السائغة التي اوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة ، فإن ما يثيره الطعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مجادلته أو مصادرة عقيدته فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نفى التهمة ، والدفع بتلقيقها ، من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الاصل ردا صريحا من المحكمة ، بل يستفاد الرد عليها دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار الى أن جيبى صدىرى الطاعن قد لا يتسعان لاحتواء المخدر المضبوط وان النيابة العامة لم تجر تجربة لبيان ذلك ، إلا أنه لم يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين فى هذا الشأن ، فإن ما اثاره فيما سلف لا يعدو ان يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم وليس للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، فإن ما يثيره فى هذا الصدد ينحل فى الواقع الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٢٧١٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٩٦

١. لما كان المحكوم عليهما و وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يودعا اسبابا لطعنيهما مما يتعين معه القضاء شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢. لما كان من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها ان تاخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها ان تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة ، وكان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به المتهمان من بطلان اعترافهما للإكراه واطرحه للأسباب السائغة التي أوردها فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول .

٣. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى إذ هي ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم ان تلتزم نصه وظاهره بل أن لها ان تجزئه وان تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .

٤. من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله أو مع اقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

٥. لما كان الحكم فيه قد استظهر حصول الشروع في السرقة ليلا من جناة متعددين يحمل احدهم سلاحا . عرف حامل السلاح أم لم يعرف . أخطأ الحكم في تحديد حامل أم لم يخطئ ، فإن ذلك لم يكن بذى اثر في مسئولية الطاعنين عن الجريمة . لما هو مقرر من أن حمل السلاح في السرقة ظرف ماضى متصل بالفعل الاجرامى يسرى على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم يعلم به فإن كل ما يثيره الطاعنان في صدد تجزئة المحكمة لأقوال الشهود واعترافات المتهمين أو تناقضها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في جزئته ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته او الخوض فيه امام محكمة النقض .

٦. لما كان من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، ولما كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالا فى الحكم امرا غير لازم مادامت الواقعة الجنائية كما اثبتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه الى ملكه ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به جنابة الشروع فى السرقة التى دان الطاعنين بها كافة اركانها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان استخلاص نية السرقة – من الافعال التى قارفها الطاعنان – هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه ، فإن ما يجادل فيه الطاعنان لا يكون مقبولا .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : شرعوا ليلا فى سرقة السيارة حال كون المتهم الأول حاملا سلاحا ابيض (سنجة) وذلك بمناسبة السرقة وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبط أولهما وثانيهما والجريمة

متلبس بما وفرار الآخرين . ثانيا : المتهم الأول ايضا احرز بغير ترخيص سلاحا ايض (سنبجة) ، واحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيـد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٣/٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ١/٢٥ مكرر ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند رقم (١١) من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة السلاح المضبوط .

. فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما و..... وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يودعا اسبابا لطعنيهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبولهما شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الآخرين هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأهما - وآخرين - بجريمة الشروع في السرقة ليلا مع حمل السلاح والأول ايضا ياحراز سلاح ايض بغير ترخيص قد شابه قصور وتناقض في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة ردت بما لا يسوغ على الدافع ببطلان الاعترافات التي تساندت إليها في ادانتهم لحضور محرر المحضر اثناء التحقيق معهم بالنيابة العامة ، وبينما اثبت انكار المتهم الرابع للتهمة جزأت اقوال الشهود واعترافات المتهمين لتستخلص منها ادانتهم ، كما تساندت في ادانتهم الى اقوالهم واقوال شهود الاثبات رغم تناقض مل منها في شأن من كان يحمل السلاح من بين المتهمين ، وأخيرا فإنها لم ترد على دفع الطاعنين بانتفاء القصد الجنائي في جريمة السرقة لديهما ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان كلا من الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وأقرارات المتهمين الأول والثاني بمحضر الشرطة واعترافهما والمتهم الثالث بتحقيقات النيابة العامة وضبط السلاح بحوزة المتهم الأول ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر إن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف الجعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وكان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهها مادام هذا السلطان لم يتصل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، وكجرد الخشية منه لا يعد من قرين الإكراه المبطل الاعتراف لا معنى ولا حكما ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به المتهمان من بطلان اعترافهما للإكراه وأطرحه للأسباب السائغة التي أوردها فإن معنى الطاعنين في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، إذ هي ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل إن بها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، وكان من المقرر أيضا أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر حصول الشروع في السرقة ليلا من جناة متعددين يحمل أحدهم سلاحا ، عرف حامل السلاح أم لم

يعرف ، أخطأ الحكم في تحديد حامله أم لم يخطئ ، فإن ذلك لم يكن بذى اثر في مسئولية الطاعنين عن الجريمة ، لما هو مقرر من ان حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الاجرامى يسرى على كل من قارف الجريمة فاعلا كان ام شريكا ، ولو لم يعلم به ، فإن كل ما يثيره الطاعنان في صدد تجزئة المحكمة لأقوال الشهود واعترافات المتهمين او تناقضها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في جزئته ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته او الخوض فيه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، ولما كان ما اورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وادلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالا في الحكم امرا غير لازم مادامت الواقعة الجنائية كما اثبتتها تنفيذ بذاتها ان المتهم إنما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه الى ملكه ، وكان ما اورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية الشروع في السرقة التى دان الطاعنين بها بكافة اركانها كما هى معرفة به في القانون ، وكان استخلاص نية السرقة من الافعال التى قارفها الطاعنان هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه ، فإن ما يجادل فيه الطاعنان لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٦٣٢١١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢ من يوفية سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن الكذب يبلغ الطرق الاحتيالية المعاقب عليها إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته ويدخل في عداد هذه الأعمال استغاثة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب مزورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين حقيقة الأوراق التي قدمها المطعون ضده وهل هي صحيحة أم مزورة وإنما اكتفى بقوله إن المجنى عليه - المجنى بالحقوق المدنية - من المشتغلين بالتجارة ، وكان عليه أن يتأكد من صحة الكمبيالات من عدمه فإن المحكمة إذ خلصت الى تبرئة المطعون ضده استنادا الى تخلف ركن الاحتيال دون ان تعنى بتحقيق تزوير الكمبيالات من عدمه حتى تصل الى وجه الحق في الأمر يكون حكمها معيبا .

٢. من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاقحام عليها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه استولى على الاشياء المبينة بالأوراق وصفا وقيمة والمملوكة لـ وآخرين وكان ذلك بالاحتيال بإيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وبوجود سند دين غير صحيح وذلك بأن قدم الكمبيالات المبينة بالأوراق للمجنى عليه سالف الذكر موهما إياه بتسليمها للأشخاص صاحبي الكمبيالات مقابل شرائهم البضائع على النحو الوارد بالتحقيقات ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ،

، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح بولاق قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه وفي الدعوى المدنية برفضها . استأنفت النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية – هيئة استئنافية – قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه مما ينعاه المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله عن تهمة النصب قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يحط بوقائع الدعوى ولم يفتن الى ان ما قام به المطعون ضده من افعال تمثل ركن الاحتيال ، وأن ما تساند إليه في قضائه من أن المدعى بالحق المدني من المشتغلين بالتجارة ، وكان عليه أن يتأكد من صحة الكمبيالات غير مقبول إذ كان على المحكمة أن تقف على هذا الأمر بنفسها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤاده أن المطعون ضده كان يعمل مندوب توزيع بشركة المدعى بالحقوق المدنية وأنه تسلم من الشركة بضائع قيمتها ١٢٩٠٠٠ جنيها وقدم كمبيالات للشركة بأسماء اشخاص وهميين وأن زوجته التي كانت تعمل معه بسندات الشركة كانت تقبل منه هذه الكمبيالات وأنه بواسطة هذه الكمبيالات تمكن من الاستيلاء على البضائع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الكذب يبلغ الطرق الاحتيالية المعاقب عليها إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته ويدخل في عداد هذه الأعمال استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب مزورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين حقيقة الأوراق التي قدمها

المطعون ضده وهل هي صحيحة أم مزورة وإنما اكتفى بقوله " إن المدعى عليه - المدعى بالحق المدنى - من المشتغلين بالتجارة وكان عليه أن يتأكد من صحة الكمبيالات من عدمه فإن المحكمة إذ خلصت الى تبرئة المطعون ضده استنادا الى تخلف ركن الاحتيال دون ان تعنى بتحقيق تزوير الكمبيالات من عدمه حتى تصل الى وجه الحق فى الأمر يكون حكمها معيبا ، ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت ، غير ان ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها ، وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصرا فى بيانه مما ينبى عن أن المحكمة اصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاعادة منه إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية وبغير حاجة لبحث وجه الطعن الأخير .

الطعن رقم ١٢٩٥٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٩٦

من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز إيدأؤه لدى محكمة الموضوع في أى وقت وبأى وجه وعليها أن ترد عليه ردا كافيا سائغا وإلا كان حكمها معيبا بما يوجب نقضه ، وكلن ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم قد جاء قاصر البيان فاسد التدليل ، إذ لم يحقق بالضبط تاريخ واقعة البناء ، لحساب المدة المسقطه للدعوى وتساند في رفض الدفع الى طلب المتهم الفصل في الدعوى بحالتها ، مع أن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية وكذا الدفوع الجوهرية . لا يصح ان يكون رهنا بمشيئة المتهم ، ولم يبين أن المحكمة عجزت عن معرفة تاريخ انشاء البناء حتى يسوغ لها رفض الدفع واعتبار الجريمة قد وقعت في تاريخ اكتشافها والبدء في حساب مدة التقادم من هذا التاريخ ، والتفت عما قدمه الطاعن من مستندات ولم يعرض لها البتة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فضلا عن اخلاله بحق الدفاع .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة ، وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة قضت غيابيا عملا بمواد الاقحام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات وغرامة تعادل قيمة التكاليف والإزالة والمصاريف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية -

بهيئة استئنافية – قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ جانه بجريمة اقامة بناء بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه رد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بما لا يكفي لرفضه ، مع أنه قدم من المستندات الرسمية ما يثبت أن البناء أقيم منذ سنة ١٩٨٣ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات ان المدافع عن الطاعن دفع امام المحكمة الاستئنافية بجلسة بانقضاء الدعوى الجنائية وقدم حافظه مستندات – وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفع ورفضه بقوله " لما كانت المحكمة قد احوالت الدعوى الى خبير من وزارة العدل لتحقيق تاريخ إنشاء العقار على وجه التحديد ، وكانت أوراق الدعوى لا تسعف المحكمة في تحقيق ذلك الدفع على وجه قطعى ، وكان المتهم قد رفض المثول امام الخبير وحضر بجلسة المرافعة الأخيرة وطلب حجز الدعوى للحكم بحالتها ، ومن ثم يكون الدفع المبسدى من المتهم على غير اساس تلتفت عنه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز ابدائه لدى محكمة الموضوع فى اى وقت وبأى وجه وعليها أن ترد عليه ردا كافيا سائغا وإلا كان حكمها معيبا بما يوجب نقضه ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع المبسدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم قد جاء قاصر البيان فاسد التدليل ، إذ لم يحقق بالضبط تاريخ واقعة البناء ، لحساب المدة المسقطه

للدعوى وتساند في رفض الدفع الى طلب المتهم الفصل في الدعوى بحالتها ، مع ان تحقيق ادلة الإدانة في المواد الجنائية وكذا الدفع الجهرية - لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم ، ولم يبين أن المحكمة عجزت عن معرفة تاريخ إنشاء البناء حتى يسوغ لها رفض الدفع واعتبار الجريمة قد وقعت في تاريخ اكتشافها والبدء في احتساب مدة التقادم من هذا التاريخ ، والتفت عما قدمه الطاعن من مستندات ولم يعرض لها البتة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، فيتعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٢٩٨٦ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٩٦

١. لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن وأن دفع بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية ، إلا أنه لم يبين شواهد دفعه على ما يتحدث به في وجه طعنه من عدم اختصاص الضابط بإجرائها ، فإنه لا يقبل منه اثارته هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفاع موضوع اساسه المنازعة في اختصاص من أجرى التحريات ، مما كان يقتضى دفاع موضوع اساسه المنازعة في اختصاص من أجرى التحريات ، مما كان يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .
٢. الأصل أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا المر ، فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .
٣. من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .
٤. من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليهما في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد به تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .
٥. الأصل انه لا يقبل في اوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا عنها بشخص الطاعن .

٦. من المقرر انه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات الشرطة مما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة دون ان يعد ذلك تناقضا في حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بدائرة محافظة القاهرة احرزوا بقصد الاتجار مواد مخدرة (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا واحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقتهم طبقا للوصف والقيد الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند الثاني من القسم الأول من الجدول الملحق بالقانون الأول والمعدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن احراز المخدر مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن الدكتور انحامى نيابة عن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعن الأول

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز مواد مخدرة (هيروين) بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في

غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه قصور في التسيب وخطأ في الاسناد واخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه اطرح الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية والدفع ببطلان اجراءات الضبط لحصوله قبل صدور إذن النيابة العامة بما لا يسوغ اطراحهما واعرض عن دفاعه القائم على وجود اختلاف في وزن المخدر واغفل الرد عليه كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدر بغير قصد من القصد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقوال شاهدي الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية ، وهي ادلة سائغة لا يبازع الطاعن في ان لها اصلها بالأوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن وان دفع ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية ، إلا أنه لم يبين شواهد دفعه على ما يتحدث به في وجه طعنه من عدم اختصاص الضابط بإجرائها ، فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفاع موضوع اساسه المنازعة في اختصاص من أجرى التحريات ، مما كان يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية واطرحه في قوله " أن الضابط وقد ضمن محضره اسم كل متهم كاملاً وسنه والجهة التي يقيم فيها وأنهم يترددون على دائرة قسم الأوبكية محزين لمواد مخدرة ، فإنه يكون قد جد في تحريه عنهم والمحكمة تسير النيابة العامة في اطمئنانها لهذه التحريات التي بناء عليها صدر الإذن وبالتالي يكون الدفع في غير محله خليق بالرفض " . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه الحكم فيما تقدم سائغا وسديدا في القانون ، ذلك بأن الأصل ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر ، فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن

الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التي أوردتها " . لما كان الحكم المطعون فيه قد ورد على الدفع واطرحه في قوله " ان الضابط حرر محضره وتحرياته في يوم ١٩٩٣/١١/٢٥ الساعة ٢ واستصدر إذن النيابة العامة في نفس اليوم الساعة ٣م ، وتم ضبط المتهمين في اليوم نفسه الساعة ١٥, ٨م ، أن الضبط كان لاحقا لصدور الإذن والمحكمة تطمئن الى ذلك ، ومن ثم فإنها تلتفت عن هذا الدفع " ، وكان ما رد به الحكم والدفع سائغا لاطراحه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولا يغير من ذلك ما يدعيه الطاعن ان فسادا شاب استدلال الحكم بقوله " ان الضبط قد تم في الساعة ١٥, ٨م في حين ان محضر الضبط حرر في الساعة ٨, ٣٠ ، ذلك ان تحرير محضر الضبط إنما يكون لاحقا بالضرورة على اجراء الضبط " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا ومحدد ، وكان الطاعن لم يبين في طعنه المقصود بعبارة وجود اختلاف في الوزن التي التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليها مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد او لم يتناوله ، وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة ان تجيبه او ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا ، بل الرد عليه مستفاد من القضلاء بالإدانة التي أوردتها المحكمة في حكمها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الثاني والثالث بجريمة احراز مواد مخدرة (هيروين) بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور في التسبب واخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وانطوى على بطلان ذلك أنه أ طرح الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية بما لا يسوغه ، ولم يعرض للدفع

ببطلان اجراءات التحريز ولا لما اثاره الطاعن الأول من دفاع باختلاف الوزن ، وعول في الإدانة على تحريات الشرطة ، رغم أنه انتهى في قضائه الى عدم الاعتداد بما تضمنته التحريات بشأن قصد الاتجار ، هذا الى أن الحكم أورد بمدوناته ما يكشف عن أخذ الطاعنين بالرأفة باعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات في حين أوقع عليهما العقوبة بحدها الأقصى ، وخلا المنطوق من تحديد المقصود بعقوبة الغرامة المقضى بها ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين الثاني والثالث وأن دفعا ببطلان التحريز ، إلا أنهما لم يحدد اساس لهذا الدفاع ، بل ساقاه مجهلا مرسلا ، فلا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه ، هذا الى أنه من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليهما في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد به تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل . لما كان ذلك ، وكان الأصل انه لا يقبل أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان ما ينعاه الطاعنان الثاني والثالث على الحكم اعراضه عن الرد على الدفع باختلاف الوزن المبدى من الطاعن الأول لا يتصل بشخصهما ، فضلا عن ابدائه مجهلا مرسلا ، فإنه لا يقبل منها ما يثيره في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس ما يمنع محكمة الموضوع وما شا من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات الشرطة مما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها - وهو الحال في الدعوى - فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة احراز مخدر الهيروين - مجردة من القصور والتي دان الطاعنين بها - طبقا لما تنص عليه المادة ٣٨/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم

١٢٢ لسنة ١٩٨٩ هي الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه ، وكان من مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة - العقوبة التالية مباشرة - لما هو مقرر من ان تلك المادة إنما تجز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها - إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة - فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية الى العقوبة التالية مباشرة وهي الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات يكون قد اعمل القانون على وجهه الصحيح ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان منطوق الحكم قد قضى بمعاقبة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة عشر سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه والمصادرة ، فإنه يكون أفصح صراحة عن قصده بتوقيع العقوبة المقيدة للحرية وعقوبة الغرامة المقضى بها على كل من الطاعنين ، وما يثيره الطاعنان بدعوى الغموض يكون ولا وجه له . لما كان ذلك ، وكان باقى ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من اطراحه الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات قد سبق تناوله والرد عند بحث اوجه الطعن المقدم من الطاعن الأول ، وأن تخالفت شواهد الدفع التي قال بها هذا الأخير مع تلك التي يثيرها الطاعنان الثانى والثالث على ما جاء بأسباب الطعن . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون كسابقه على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٠٩٣٢ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات والمضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه " كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيري أو لإحدى شركات القطاع العام أو لأى جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة بزراعتها أو غرسها أو إقامة منشآت عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الجاني برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته " ، وبين من هذا النص أنه يجرم كل صور التعدي على العقارات المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيري أو لإحدى شركات القطاع العام أو لأى جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة ، سواء كان ذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة منشآت عليها أو الانتفاع بها بأية صورة كانت ، وتفترض هذه الصور جميعها أن يكون الجاني قد اغتصب العقار موضوع الجريمة أما إذا كان يضع يده على ذلك العقار بسند من القانون وأتى بفعل من الأفعال المشار إليها ، فإن هذا الفعل يخرج من نطاق تطبيق النص آنف البيان ، وإن جاز أن يندرج تحت نص عقابي آخر وهو المعنى المستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ إذ جاء بها ما نصه " لقد ترايدين حالات التعدي على أراضى الأوقاف والأراضى المملوكة للدولة وشركات القطاع العام ، بحيث أصبح ذلك يشكل انتهاكا لحرمة أملاك الدولة ، ويؤدي إلى إثراء غير مشروع لبعض الأفراد ، ويحرك بالتالي الإثارة في نفوس المواطنين

وأصبحت القوانين القائمة لا تكفى لحماية أملاك الدولة العقارية وما فى حكمها من التعدى عليها وحيازتها بغير سند من القانون ، ابتغاء فرض الواقع ، فلم يحل دون تلك التعديات نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى التى لا تجيز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عيىنى عليها بالتقادم ، والتى تمنح الجهة صاحبة الشأن حق إزالة التعدى إداريا " . يؤيد هذا المعنى ويؤكدده ما أوجبه النص المذكور من الحكم على الجانى بـرد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء ، وهو ما يفصح بجلاء ووضح عن أن المشرع قد استحدث هذا النص لحماية أملاك الدولة العقارية وما فى حكمها من الغصب . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأرض المقام عليها البناء مثار الاتهام فى حيازة الطاعن ووالده من قبله نفاذا لحق الانتفاع بها من الاصلاح الزراعى ، فإن الفعل الذى وقع من الطاعن لا تتحقق به جريمة التعدى حسبما عرفتها المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات لأن حيازته لتلك الأرض تكون بسند من القانون وهو حق الانتفاع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة التعدى على أرض الدولة يكون قد أخطأ صحيح القانون .

٢. من المقرر أن محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة وهو الذى دين به الطاعن - ولها بل ومن واجبها ان تتصف الواقعة المطروحة امامها وصفها الصحيح فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام مبان على أرض مملوكة للاصلاح الزراعى دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح القناطر قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه ورد الأرض بما عليها من مبان للجهة المالكة . استأنف

ومحكمة بنها الابتدائية (مأمورية قلوب) - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فقطع الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعدي بالبناء على أرض مملوكة للإصلاح الزراعي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك أن دفاعه قام على أن الأرض المقام عليها البناء مثار الاتهام مملوكة له وليست من أملاك الدولة إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع إيرادا وردا مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

من حيث إن المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات والمضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه " كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض قضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لإحدى شركات القطاع العام أو لأى جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الجاني برد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الاشياء على نفقته " ، ويبين من هذا النص انه يجرم كل صور التعدي على العقارات المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لإحدى شركات القطاع العام أو لأى جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة ، سواء كان ذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة منشآت عليها أو الانتفاع بها بأية صورة كانت ، وتفترض هذه الصور جميعها أن يكون الجاني قد اغتصب العقار موضوع الجريمة أما إذا كان يضع يده على ذلك العقار بسند من القانون وأتى بفعل من الأفعال المشار إليها ، فإن هذا الفعل يخرج من نطاق تطبيق النص آنف البيان ، وإن جاز أن يندرج تحت نص عقابي آخر

وهو المعنى المستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ إذ جاء بهـ ما نصه " لقد تزايدت حالات التعدى على أراضى الأوقاف والأراضى المملوكة للدولة وشركات القطاع العام ، بحيث أصبح ذلك يشكل انتهاكا لحرمة أملاك الدولة ، ويؤدى الى اضرار غير مشروع لبعض الإراد ، ويحرك بالتالى الإثارة فى نفوس المواطنين وأصبحت القوانين القائمة لا تكفى لحماية املاك الدولة العقارية وما فى حكمها من التعدى عليها وحيازتها بغير سند من القانون ، ابتغاء فرض الواقع ، فلم يحل دون تلك التعديات نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى التى لا تجيز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو كسب أى حق عيى عليها بالتقادم ، والتى تمنح الجهة صاحبة الشأن حق إزالة التعدى إداريا " ، يؤيد هذا المعنى ويؤكدده ما اوجبه النص المذكور من الحكم على الجانى برد العقار المغتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع ازالة ما عليه من تلك الأشياء ، وهو ما يفصح بجلاء ووضوح عن أن المشرع قد استحدث هذا النص لحماية أملاك الدولة العقارية فيه أن الأرض المقام عليها البناء مثار الاتهام فى حيازة الطاعن ووالده من قبله نفاذا لحق الانتفاع بها من الاصلاح الزراعى ، فإن الفعل الذى وقع من الطاعن لا تتحقق به جريمة التعدى حسبما عرفتھا المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات لأن حيازته لتلك الأرض تكون بسند من القانون وهو حق الانتفاع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة التعدى على ارض الدولة يكون قد أخطأ صحيح القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة بقضائها هذا قد قعدت عن بحث ما عساه ان يكونه الفعل المسند الى الطاعن من جرائم اخرى غير التى دانت بها خطأ ، وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة ، وهو الذى دين به الطاعن - ولها بل ومن واجبها ان تصف الواقعة المطروحة امامها وصفها الصحيح فى القانون . لما كان ذلك ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الطعن رقم ٢٩٧٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة عن القصد الجنائي في جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع والأدلة ما يشهد لقيامه - وهو الحال في الدعوى - ومع ذلك فقد تناول الحكم توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ودلّل عليه تدليلاً سائفاً .
٢. لما كان المحكمة غير ملزمة بتعقب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعية ، فإن منعى الطاعن على الحكم أنه اطرح برد غير سائغ دفعه بانتفاء القصد الجنائي المؤسس على اوجه دفاع موضوعية ، يكون في غير محله .
٣. من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى اخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد افصحت عن اطمئنانها الى اقوال شهود الاثبات التي عولت عليها في الإدانة ، فلا يجوز مدالدتها في ذلك امام محكمة النقض .
٤. من المقرر ان مناط رسمية الورقة هو صدورها من موظف عام مختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما اعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .
٥. من المقرر أن مجرد تمسك المتهم بالخرر المزور ، وكونه صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير أو اشتراكه فيه والعلم به مادام ينكر ارتكابه له ويجحد علمه به - كالحال في هذه الدعوى - فإن الحكم إذ لم يدل على قيام الطاعنة بالاشتراك في ارتكاب التزوير وعول في ادانتها على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، يكون مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال متعيّناً نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهمان : اشتركا بطريق الاتفاق فيما بينهما والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الموثق بمكتب مرور الشرقية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو عقد بيع السيارة رقم ملاكى الشرقية والمسجل برقم لسنة ١٩٨٥ توثيق مرور الشرقية حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أقر المتهم الثانى أمام الموظف سالف الذكر بيع السيارة موضوع العقد للمتهمة الأولى على خلاف الحقيقة بصفته وكيلًا عن المالك بالتوكيل رقم لسنة ١٩٨٥ مع علمه بوفاء موكله وضبط عقد البيع بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . المتهمة الأولى : استعملت المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمته الى إدارة مرور الشرقية مع علمها بتزويره ، واحالتهما الى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق نص المادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليهما وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الوقف شاملا .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

عن الطعن المقدم من

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي قد شابه الاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أطرح برد غير سائغ دفعه بانتفاء القصد الجنئى

المؤسس على حصول البيع قبل وفاة موكله وعدم علمه بواقعة الوفاة عند التوجه الى الشهر العقاري لإقامته في بلد بعيد عن بلد هذا الموكل ، وعول في اثبات العلم بالوفاة على اقوال شهود الاثبات وكلهم من ورثة موكله وأرادوا باهتمامه إجباره على ارشادهم عن عناصر تركة مورثهم ومساعدتهم في تقسيمها ، وانتهى الى قيام جريمة التزوير في عقد البيع مع أنه لا يشتمل على بيان وجود البائع على قيد الحياة او وفاته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي التي دان بها الطاعن واثبت عليها في حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد الدفع المبدى من الطاعن بعدم توافر القصد الجنائي لديه ، وبعد ان افصح عن اطمئنانه الى اقوال شهود الاثبات ، اطرح الدفع ذلك في قوله " وحيث إنها (المحكمة) تطمئن الى أن المتهم الأول (الطاعن) كان يعلم علما يقينيا بوفاة موكله قبل اتمام البيع واجراءات التوثيق بالشهر العقاري وذلك لما اطمأنت إليه من اقوال الشهود في هذا الخصوص " ، وكان من المقرر انه لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة عن القصد الجنائي في جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع والأدلة ما يشهد لقيامه - وهو الحال في الدعوى - ومع ذلك فقد تناول الحكم توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ودلل عليه تدليلا سائغا ومقبولا ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقيب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعية ، فإن منعى الطاعن على الحكم انه اطرح برد غير سائغ دفعه بانتفاء القصد الجنائي المؤسس على اوجه دفاع موضوعية ، يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد

افصححت عن اطمئنانها الى اقوال شهود الاثبات التي عولت عليها في الإدانة ، فلا يجوز مجادلتها في ذلك امام محكمة النقض ، ويكون لا محل لما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم الى هذه الأقوال برغم ما يبيده من أوجه التشكيك فيها . لما كان ذلك ، وكان مناط رسمية الورقة هو صدورها من موظف عام مختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها ، وكان اثبات صفة التعاقد في عقد البيع الذى يقوم بتوثيقه الموظف المختص هو من البيانات الجوهرية المتعلقة بما أعد المحرر لاثباته ، فغن مثول الطاعن امام الموثق باعتباره وكيلًا للبائع الذى كان قد توفى واقرارہ أمامه بهذه الصفة وتوثيق العقد على هذا الاساس يقوم به تغيير الحقيقة في بيان من البيانات الجوهرية المشار إليها ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض .

عن الطعن المقدم من

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمتى الاشتراك في تزوير محرر رسمى واستعماله ، قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يدلل على اسهامها في التزوير بأى فعل من أفعال الاشتراك ، وافترض علمها به مجرد تمسكها بالمحرر المزور ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعن دون الطاعنة هو الذى أقر أمام الموثق المختص قيام موكله ببيع سيارته إليها مع علمه بوفاته ، وقد تم توثيق عقد البيع بناء على هذا الاقرار ، وأن الطاعنة استعملت المحرر المزور ذلك بأن قدمته الى إدارة مرور الشرقية مع علمها بتزويره ، وقد انصب تدليل الحكم على اثبات واقعة وفاة الموكل قبل توثيق عقد البيع وعلم الطاعن بتلك الواقعة ، وأسس إدانة الطاعنة بجريمتى الاشتراك في تزوير محرر رسمى واستعماله على مجرد القول بتحقيق القصد الجنائى لدى الطاعن . لما كان ذلك ،

وكان الحكم لم يستظهر في حق الطاعة قيام أية صورة من صور الاشتراك في التزوير ولم يعن بإيراد ما يدل على علمها بارتكاب الطاعن له ، وكان من المقرر أن مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور ، وكونه صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير أو اشتراكه فيه والعلم به مادام ينكر ارتكابه له ويجحد علمه به - كالحال في هذه الدعوى - فإن الحكم إذ لم يدل على قيام الطاعة بالاشتراك في ارتكاب التزوير وعول في إدانتها على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال متعينا نقضه والاعادة بالنسبة إليها ، وذلك بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

الطعن رقم ١٣٣٣٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٩٦

١. لما كان الطعن قد قرر به من رئيس نيابة لم يفصح - في التقرير - عن دائرة اختصاصه الوظيفي ، وبالتالي عن صفته في الطعن على الحكم فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عمن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا . وأنه لا يجوز تكملة اى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم من النيابة العامة غير مقبول شكلا .

٢. لما كان من المقرر ان الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذنا منها بالأدلة السانغة التي أوردتها فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

٣. لما كان الاصل ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٤. لما كان الثابت مما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى أن ضبط المخدر مع الطاعن في الوقت الذي ضبط فيه حائزا سلاحا ابيض (مطواة) بدون ترخيص خاليا من أية مادة مخدرة - كما هو ثابت من تقرير المعمل الكيميائي - لا يجعل

هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجناية احراز المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن جريمة احراز سلاح ابيض (مطواة) بدون ترخيص هي من واقع الأمر - في صورة الدعوى المطروحة - جريمة مستقلة عن هذه الجناية مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعمل في حق الطاعن المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة جريمة احراز المخدر باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة احراز سلاح ابيض (مطواة) بدون ترخيص التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما كان يوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، إلا أنه لا محل لذلك ، لأن طعن النيابة العامة غير مقبول شكلا - على النحو السالف بيانه - ولا يصح أن يضار الطاعن بطعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أ) أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ب) أحرز بدون ترخيص سلاحا ابيضاً (مطواة قرن غزال) ، وأحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ١/٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند (٥٧) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) المخلق بالقانون الأخير ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والجدول الأول الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه عما اسند إليه وبمصادرة المخدر والسلاح المضبوطين باعتبار ان احراز المخدر كان مجردا من القصد .

فطعنت النيابة العامة والمحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

أولا : طعن النيابة العامة

حيث إن الطعن قد قرر به من رئيس نيابة لم يفصح - في التقرير - عن دائرة اختصاصه الوظيفي ، وبالتالي عن صفته في الطعن على الحكم فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم من النيابة العامة غير مقبول شكلا .

ثانيا : طعن المحكوم عليه

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي احسراز جوهر مخدر مجردا من القصور وسلاح ابيض (مطواة) بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه دفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن من النيابة العامة ، وببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية إلا أن الحكم رد على هذين الدفعين ردا غير سائغ وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعن واقام عليهما في حقه أدلة مستمدة من اقوال شاهدي الاثبات وتقرير المعمل الكيمائي وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى

وقوع الضبط والتفتيش بناء على الاذن اخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الاصل أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لا يصدر إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى ان ضبط المخدر مع الطاعن في الوقت الذي ضبط فيه حائزا سلاحا ابيضاً (مطواة) بدون ترخيص خاليا من أية مادة مخدرة - كما هو ثابت من تقرير المعمل الكيميائي - لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجناية احراز المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن جريمة احراز سلاح ابيض (مطواة) بدون ترخيص هي في واقع الأمر - في صورة الدعوى المطروحة - جريمة مستقلة عن هذه الجناية مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعمل في حق الطاعن المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة جريمة احراز المخدر باعتبارها الجريمة الاشد دون جريمة احراز سلاح ابيض (مطواة) بدون ترخيص التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما كان يوجب تدخل محكمة النقض لإتزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، إلا أنه لا محل لذلك ، لأن طعن النيابة العامة غير مقبول شكلا - على النحو السالف بيانه - ولا يصح أن يضار الطاعن بطعنه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٠ من يونه سنة ١٩٩٦

١. لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعنين والمحكوم عليه الآخر بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من إقرارهم بمحضر ضبط الواقعة وإرشادهم عن السيارة المسروقة وضبطها وأقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها الأمر الذي يكفي للرد على الدفع بعدم ارتكاب الجريمة باعتباره دفعا موضوعيا .

٢. لما كان ما يثيره الطاعن الأول من نعي على الحكم لعدم رده على الدفع بطلان إذن النيابة العامة بالقبض لصدوره من نيابة غير المختصة بإصداره ولا استعماله أكثر من مرة على الرغم من أنه صدر ليعمل به مرة واحدة ، ولتنفيذ القبض بصورة هذا الإذن دون أصله مردودا بأن الحكم بني قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت في الدعوى ، ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض ولم يشر إليه في مدوناته ، فإنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع .

٣. من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفعا موضوعيا ، يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

٤. من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر في واقعة أخرى على ذات المتهم ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى

القاضي الآخر ، ومن ثم فإن منازعة الطاعنين في هذا الشأن لا تعدو أن تكون جدلا في تقدير الدليل يهدف إلى التشكيك فيما خلصت إليه المحكمة - في يقين - مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض.

٥. لما كان الثابت من أسباب الطعن ومرافعة الدفاع بمحاضر جلسات المحاكمة أن طلب ضم الأحكام السابقة الصادرة بالبراءة وما يفيد أنها أصبحت نهائية لم يكن إلا لإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بإجابة هذا الطلب ، ولا عليها إن هي أعرضت عنه والتفت عن إجابته دون رد إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

٦. لما كان ما ينعاه الطاعن الثاني من عدم عرضه على الشاهد الثالث ، فهو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم وإذا كان الطاعن المذكور لا يدعى أنه طلب من المحكمة اتخاذ إجراء تحقيق معين في هذا الخصوص ، فإنه لا يكون له النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها .

٧. من المقرر أن العبرة في صحة إذن القبض أن يثبت صدوره بالكتابة ، وأنه لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذه لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضي السرعة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر فعلا ، وهو ما لا ينزع فيه الطاعن الثاني ، فإن تنفيذ هذا الإذن بصورته دون ورقته الأصلية لا يترتب عليه ثمة بطلان في الإجراءات .

٨. لما كان ما يقوله الطاعن بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب عدم توقيعه على أقواله المدونة به لا يستند إلى أساس من القانون ، ويضحي دفع الطاعن في هذا الصدد دفعا قانونيا ظاهر البطلان لا على المحكمة إن أغفلته ولم ترد عليه .

٩. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن تحريات الشرطة أظهرت أن الطاعنين والمحكوم عليه الآخر يكونون تشكيلا عصايا لسرقة السيارات المرسيديس فصدر إذن النيابة العامة بضبطهم ، ونفاذ لهذا الإذن تم ضبطهم حال استقلالهم إحدى السيارات المرسيديس وقد أقروا بمحضر الضبط بارتكاب العديد من حوادث سرقات السيارات المرسيديس ومن بينها السيارة موضوع الدعوى المطروحة ، فإن في ذلك ما يقطع بعدم استعمال إذن الضبط أكثر من مرة على خلاف ما تضمنه من استعماله لمرة واحدة وهو ما يكفي للرد على دفاع الطاعن الثانى الموضوعى فى هذا الخصوص .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم : سرقوا السيارة المملوكة لـ.....على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/خامسا من قانون العقوبات ومحكمة جناحقضت حضوريا عملا بالمادة الاتهام بجس كل متهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ . استأنفوا ومحكمة الجيزة الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهما "الطاعنين " فى هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التى دان الطاعنين والمحكوم عليه الآخر بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من إقرارهم بمحضر ضبط الواقعة وإرشادهم عن السيارة لمسروقة وضبطها وأقوال شهود الإثبات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما

رتبه الحكم عليها الأمر الذى يكفى للرد على الدفع بعدم ارتكاب الجريمة باعتباره دفعا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكان ما يشتره الطاعن الأول من نعى على الحكم لعدم رده على الدفع ببطالان إذن النيابة العامة بالقبض لصدوره من نيابة غير المختصة بإصداره و لاستعماله أكثر من مرة على الرغم من أنه صدر لعمل به مرة واحدة ، ولتنفيذ القبض بصورة هذا الإذن دون أصله مردودا بأن الحكم بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت فى الدعوى ، ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض ولم يشر إليه فى مدوناته ، فإنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا ، يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها وممع ذلك فقد عرض الحكم لهذا الدفع المبدى من الطاعنين وأطرحه برد سائغ ، فإن ما يشتره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سديد . ولا ينال من ذلك ، أن تكون هنالك أحكام قد صدرت فى دعاوى أخرى قضى فيها ببراءتهما تأسيسا على أنهما كانا فى قبضة رجال الشرطة قبل صدور إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش وبطلان محضر التحريات لما هو مقرر من أن القاضى وهو يحاكم منهما يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة ، غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر فى واقعة أخرى على ذات المتهم ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر ، ومن ثم فإن منازعة الطاعنين فى هذا الشأن لا تعدو أن تكون جدلا فى تقدير الدليل يهدف إلى التشكيك فيما خلصت إليه المحكمة - فى يقين - مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض. وفضلا عن ذلك ، فإن الثابت من أسباب الطعن ومرافعة الدفاع بمحاضر جلسات المحاكمة أن طلب ضم الأحكام السابقة الصادرة بالبراءة وما يفيد أنها أصبحت نهائية لم يكن إلا لإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بإجابة هذا الطلب ، ولا عليها إن هى

أعرضت عنه والتفتت عن إجابته دون رد إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الصدد يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان ما يتعاه الطاعن الثاني من عدم عرضه على الشاهد الثالث ، فهو لا يعدو أن يكون تعييا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم وإذا كان الطاعن المذكور لا يدعى أنه طلب من المحكمة اتخاذ إجراء تحقيق معين في هذا الخصوص ، فإنه لا يكون له النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في صحة إذن القبض والتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة ، وأنه لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذه لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضى السرعة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر فعلا ، وهو ما لا ينازع فيه الطاعن الثاني ، فإن تنفيذ هذا الإذن بصورته دون ورقته الأصلية لا يترتب عليه ثمة بطلان في الإجراءات ، وكان ما يقوله الطاعن بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب عدم توقيعه على أقواله المدونة به لا يستند إلى أساس من القانون . ويضحى دفع الطاعن في هذا الصدد دفعا قانونيا ظاهر البطلان لا على المحكمة إن أغفلته ولم ترد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن تحريات الشرطة أظهرت أن الطاعنين والمحكوم عليه الآخر يكونون تشكيلا عصبيا لسرقة السيارات المرسيديس فصدر إذن النيابة العامة بضبطهم ، ونفاذا لهذا الإذن تم ضبطهم حال استقلالهم إحدى السيارات المرسيديس ومن بينها السيارة موضوع الدعوى المطروحة ، فإن في ذلك ما يقطع بعدم استعمال إذن الضبط أكثر من مرة على خلاف ما تضمنه من استعماله لمرة واحدة وهو ما يكفي للرد على دفاع الطاعن الثاني الموضوعي في هذا الخصوص ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير مقبول ، الأمر الذي يكون معه الطعن قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ١٣٠٧١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٩٦

١. لما كان الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد الا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركها المترلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٣. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق لها أصلها فى الأوراق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى تدليل سائغ ومنطق مقبول مما أخذ به واطمأن إليه من أقوال المجنى عليه وباقى الشهود ومن إقرار الطاعن الأول واعتراف الطاعن الثانى ثبوت الواقعة لديه على الصورة التى اعتقها ، وأورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى صدد تعويله على أقوال المجنى عليه وما يثيره من منازعة فى صورة الواقعة ينحل إلى جدل موضوعى

حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٤. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بصدور أقوال انجنى عليه تحت تأثير من رجال الشرطة فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٥. من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن إقرار انجنى عليه بتنازله عن حقوقه المدنية في معرض نفي التهمة عن الطاعن إذ لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من انجنى عليه يتضمن عدولاً عن اتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة لثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح هذا الإقرار وهو من بعد يتضمن واقعة ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فأطرحته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً .

٦. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن اقتصر على النعي على النيابة العامة عدم إجرائها معاينة لمكان الحادث وللسيارة التي وقع فيها وقوعها عن تحقيق سبب إصابته وسبب وجوده بمكان الحادث وشكك في سبب حدوث تلك الإصابة دون أن يطلب إلى محكمة الموضوع تدارك هذا النقص أو يثير سبباً آخر لحدوث إصابته غير ما أورده الحكم من أنه أحدثها بنفسه ، فلا يحل له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود ، ولا يحل له أن ينعي على حكمها عدم الرد على دفاع لم يثره أمامها .

٧. من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يقدم بها المتهم مادام الرد عليها مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردها ، إذ بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد

الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن التفات الحكم عن دفاعه القائم على تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة والعثور على سلاحين آخرين في السيارة ، وإعراضه عما قدمه من مستندات تفيد انتماءه إلى المدينة التي وقع فيها الحادث ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٨. لما كان الحكم قد عرض للدفع بانعدام المسؤولية الجنائية بسبب السكر وأطرحه بقوله " ولا يشفع للدفاع ما أثاره من انعدام مسؤولية المتهمين بسبب سكرهما أو أن ما صدر منهما من اعتراف أو إقرار على غير إرادتهما لفقدانهما الوعي فذلك مردود عليه من جهة بأنه من المقرر أن الغيبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، أما إذا تناولها مختارا وعن علم بحقيقة أمرها فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي يقع منه وهو تحت تأثيرها . متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق وإقرار المتهمين وعلى فرض صحة تناولهما مسكر أنهما تناولوا مشروبا باختيارهما فإن ذلك بذاته يكفي لقناعة المحكمة بمسؤوليتهما الجنائية عما وقع منهما ، ومن جهة أخرى فإن ملابسات الواقعة وظروفها فيها الدليل على فساد ما أثاره الدفاع لأن ركوبهما سيارة المجنى عليه مختارين بعد أن أعد كل منهما سلاحه السالف واتفقا على السرقة وانتظارهما حتى ينفردا به مدة تربو على أربع ساعات منذ استقلالهما السيارة قرابة الساعة العاشرة من مساء يوم ٣-١١-١٩٩٣ وحتى ساعة وقوع الحادث ثم إلزامهما له بالوقوف وشهر أسلحتهما وتهديده ليقدم لهما ما معه من نقود

وعدم قناعتها بما قدمه لهما منها ومعاودتهما لتهديده وتطاول المتهم الأول عليه بالإيذاء وإحداثه إصاباته واعتراف المتهم الثانى تفصيلا بكل ذلك وتأكيد على صحة اعترافه وإقرار المتهم الأول بما سلف ذكره بشأن ركوبه السيارة وحمله السلاح المضبوط واعتدائه على الجنى عليه ليقطع فى جلاء لا ريب فيه على أن المتهمين وقت مقارفتهم جرمهما كانا حافظين لشعورهما وإدراكهما وهو ما تنتهى معه المحكمة إلى سلامة إدراكهما وقت ارتكابهما للجرم ووقت اعتراف المتهم الثانى وإقرار الأول فى تحقيقات النيابة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص فى منطق سائغ إلى أن حالة السكر التى أشار إليها لا تستوجب انعدام مسئولية الطاعن لما استبان للمحكمة من ظروف الدعوى وأقوال المتهمين من أنهما لم يكونا معها فاقدى الشعور أو الاختيار فى عملهما - وهو استخلاص موضوعى تستقل به محكمة الموضوع - فلا يجدى الطاعن ما يثيره من تعيب الحكم فيما أورده من تقرير قانونى خاطئ ، إذ أن ما أورده الحكم من ذلك - بفرض صحة ما يثيره الطاعن فى شأنه - لم يكن إلا ناقلة لا تأثير لها فى قضائه .

٩ . لما كان محضر جلسة المحاكمة قد خلا مما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه من دفاع موضوعى مفاده سعيه للكسب الحلال وأنه لم يستمرئ السرقة طريقا للكسب فلا يقبل منه إثارة ذلك الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٠ . لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة الطاعنين بجريمة الشروع فى السرقة بالإكراه فى الطريق العام وفى إحدى وسائل النقل البرية حالة ونهما حاملين سلاحا وأعمل فى حقهما المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥/١ - ٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وكانت العقوبة المقررة لجريمة السرقة بالإكراه فى الطريق العام وفى إحدى وسائل النقل البرية مع حمل السلاح المنصوص عليها فى المادة ٣١٥/١ - ٢ من قانون العقوبات هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وكان المشرع إذ نص فى المادة ٤٦ من

قانون العقوبات على أن " يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك : بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام ، بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة ، بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة ، بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس إذا كانت عقوبة الجناية السجن " . وفي المادة ٤٧ منه على أن " تعين قانونا الجناح التي يعاقب على الشروع في الجريمة بعقوبة أقل من عقوبة الجريمة التامة ، ذلك لأن الشروع لا ينال بالاعتداء الحق الذي يحميه القانون وإنما يقتصر على مجرد تهديده بالخطر ، فالشروع أقل أضرارا من الجريمة التامة والعقاب عليه يعد نوعا من التوسع في المسؤولية الجنائية ، ولذلك اختط الشارع خطة مؤداها أن الأصل عدم العقاب على الشروع في الجناح إلا بنص خاص وإنه لا عقاب على الشروع في المخالفات عامة ، و الفرق بين العقوبة المقررة للشروع في الجناية وبين تلك المقررة للجريمة التامة فجعل الأولى أخف من الأخيرة ، ومن ثم يتعين على المحكمة ألا توقع العقوبة على الشروع في الجناية إلا على الأساس الوارد في المادة ٤٦ سالفه الذكر وأن تتزل بالعقوبة على الشروع إلى الحد الوارد فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه " قد عاقب الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وهي إحدى العقوبتين المتخيرتين المقررتين للجريمة التامة المنصوص عليها في المادة ٣١٥/١-٢ من قانون العقوبات دون التزول بها إلى الحد الوارد في المادة ٤٦ سالفه الذكر فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بتجاوزه نصف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، مما يقتضي هذه المحكمة - لمصلحة الطاعن وإعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة

الموضوع من مخالفة للقانون بالنسبة إلى الطاعن الأول ولو لم يرد ذلك في أسباب طعنه .

١١ . لما كان الخطأ الذي تردى فيه الحكم يتصل بالطاعن الثاني الذي قضى بعدم قبول طعنه شكلا فإنه يتعين أن يمتد إليه تصحيح الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم نص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن علة امتداد هذا الأثر في حالتى نقص الحكم أو تصحيحه واحدة إذ تتأبى العدالة أن يمتد إليه أثر نقض الحكم ولا يمتد إليه هذا الأثر في حالة التصحيح وهو ما يتره عنه قصد الشارع .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : شرعا في سرقة النقود المينة قدرا بالتحقيقات المملوكة لـ.....وكان ذلك بالطريق العام في إحدى وسائل النقل البرية "سيارة " حالة كونهما سلاحين ظاهرين "مشرطين" وبطريق الإكراه الواقع عليه بأن هدداه بالسلاحين سالفى الذكر وضربه الأول بسلاحه فأحدث إصابته المينة بالتقرير الطبى وشلا بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على بعض نقوده وخاب أثره الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة متلبس بها . وأحالتهم إلى محكمة جنايات المنيا لحاكمتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الأحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥/١، ٤٦، ٣١٤، ٣١٥/١-٢ من قانون العقوبات كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة الأدوات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطحنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من قانون

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في السرقة في الطريق العام بطريق الإكراه مع تعدد الجناة وحمل السلاح ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن عول على أقوال المجنى عليه رغم تناقضها مع أقوال باقي الشهود ، وأخذ بتصويره للواقعة رغم عدم معقوليته ، ولم يلتفت إلى ما قدمه الطاعن من مستندات تفيد تنازل المجنى عليه عن حقوقه المدنية وهو ما يؤيد دفاعه بأن الواقعة في حقيقتها لا تعدو أن تكون خلافا بينهما على مقدار الأجرة ويدل على أن أقوال المجنى عليه بالتحقيقات جاءت تحت تأثير من رجال الشرطة أو طمعا في الحصول على أجرة أكثر من المستحق ، والتفتت المحكمة عن دفاعه القائم على خلو التحقيقات من وصف مكان الحادث والسيارة التي وقع فيها وأن النياية العامة فاتها إجراء معاينة لهما ، كما فاتها تحقيق سبب إصابته وسبب وجوده بمكان الحادث ، كما التفت عما قدمه من مستندات تؤيد هذا الدفاع ، وأعرض عن دفاعه في شأن تأخر الضابط في تحرير محضر الضبط والعتور على سلاحين آخرين في السيارة وما يترتب على ذلك من الشك في صحة إسناد التهمة إليه ، ولم تجر المحكمة تحقيقا تستجلي به حقيقة هذا الدفاع ، كما أنه دفع بفقدانه الشعور والإرادة بسبب تناوله مخدرا قبل ارتكاب الحادث وتأييد هذا الدفاع بما قرره المجنى عليه ، وهو ما يتفق توافر القصد الجنائي في حقه بيد أن الحكم التفت عن هذا الدفع ، وفضلا عن ذلك فقد تقدم بطلب الالتحاق بالتدريب المهني بما يدل على عدم صحة ما أورده الحكم من أنه استحب السرقة على الكسب الحلال ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمل في أن
المحكوم عليهما اتفقا على سرقة من يصادفهما وانطلقا مساء يوم ٣ من نوفمبر سنة
١٩٩٣ بحثا عن ضحية لسلب ماله وقد تسلح كل منهما بسلاح أبيض "مشرط"
واستوقفا سيارة نقل يقودها المجنى عليه الذي كان في طريقه إلى مدينة وركبا
معه وانتظرا حتى نزل آخر من كانوا يستقلون السيارة ، وإذ اطمأنا إلى انفرادهما به
في هدأة الليل وخلو الطريق من المارة حيث كانوا في مدينة، شهر كل
منهما سلاحه وألزماه بالتوقف وطلب أولهما منه أن يعطيها ما معه من نقود ، فوقع
الخوف في نفسه وقدم لهما مبلغ ستة وخمسين جنيها احتفظ بها المتهم الثاني ، إلا أنهما
لم يقنعا بهذا المبلغ وعادا تهديدهما له ليقدم لهما كل ما معه ، وقام الطاعن الأول
بضربه بسلاحه في رقبته ويده لإجباره على ذلك ولمنع من الاستغاثة ، إلا أنه
تصادف مرور إحدى سيارات الشرطة فخف من فيها لنجدته وتمكنوا من القبض
على المتهمين وعثروا مع ثانيهما على المبلغ المسروق كما عثروا في السيارة على
سلاحين أبيضين آخرين ومبلغ نقدي آخر وأقر المتهمان لضابط المباحث بارتكابهما
الحادث ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن
والمحكوم عليه الآخر أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وأقوال رجال الشرطة الذين
خفوا لنجدته الضابطين و..... ومن إقرار الطاعنين بمحضر الشرطة
واعتراف الطاعن الثاني بالتحقيقات وإقرار الطاعن الأول وما ثبت من تحريات
الشرطة ومن التقرير الطبي الخاص بالمجنى عليه ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي
إلى ما رتبته الحكم عليها ولم يجادل الطاعن في أن لها موردها من الأوراق . لما كان
ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المترلة
التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى
أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود

الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهما استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق لها أصلها في الأوراق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ ومنطق مقبول مما أخذ به واطمأن إليه من أقوال المجنى عليه وباقي الشهود ومن إقرار الطاعن الأول واعتراف الطاعن الثاني ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي اعتقها وأورد أقوال بما لا تنقض فيه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في صدد تعويله على أقوال المجنى عليه وما يشير من منازعة في صورة الواقعة ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بصدد صدور أقوال المجنى عليه تحت تأثير من رجال الشرطة فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن إقرار المجنى عليه بتنازله عن حقوقه المدنية في معرض نفي التهمة عن الطاعن إذ لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه يتضمن عدولا عن اتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذا أخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى اطراح هذا الإقرار وهو من بعد يتضمن واقعة ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تسايره فيه المحكمة فاطرحته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن اقتصر على النعي على النيابة العامة عدم إجرائها معائنة

لمكان الحادث وللسيارة التي وقع فيها وقعودها عن تحقيق سبب إصابته وسبب وجوده بمكان الحادث وشكك في سبب حدوث تلك الإصابة دون أن يطلب إلى محكمة الموضوع تدارك هذا النقص أو يثير سببا آخر لحدوث إصابته غير ما أورده الحكم من أنه أحدثها بنفسه ، فلا يحل له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود ، ولا يحل له أن ينعى على حكمها عدم الرد على دفاع لم يثره أمامها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم مادام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردها ، إذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثري الطاعن في شأن التفات الحكم عن دفاعه القائم على تأخر الضابط في تحرير محضر ضبط الواقعة والعشور على سلاحين آخرين في السيارة ، وإعراضه عما قدمه من مستندات تفيد انتماءه إلى المدينة التي وقع فيها الحادث . لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بانهدام المسؤولية الجنائية بسبب السكر وأطرحه بقوله " ولا يشفع للدفاع ما أثاره من انعدام مسؤولية المتهمين بسبب سكرهما أو أن ما صدر منهما من اعتراف أو إقرار على غير إرادتهما لفقدانهما الوعي فذلك مردود عليه من جهة بأنه من المقرر أن الغيبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، أما إذا تناولها مختارا وعن علم بحقيقة أمرها فإنه يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت

تأثيرها . متى كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق وياقرار المتهمين وعلى فرض صحة تناولها مسكر أنهما تناولوا مشروبا باختيارهما فإن ذلك بذاته يكفى لقناعة المحكمة بمسئوليتهما الجنائية عما وقع منهما ، ومن جهة أخرى فإن ملابسات الواقعة وظروفها فيها الدليل على فساد ما أثاره الدفاع لأن ركوبهما سيارة المجنى عليه مختارين بعد أن أعد كل منهما سلاحه السالف واتفقا على السرقة وانتظارهما حتى ينفردا به مدة تربو على أربع ساعات منذ استقلالهما السيارة قرابة الساعة العاشرة من مساء يوم ١٩٩٣/١١/٣ وحتى ساعة وقوع الحادث ثم إلزامهما له بالوقوف وشهر أسلحتهما وتهديده ليقدم لهما ما معه من نقود وعدم قناعتهما بما قدمه لهما منها ومعاودتهما لتهديده وتناول المتهم الأول عليه بالإيذاء وإحداثه إصاباته واعتراف المتهم الثانى تفصيلا بكل ذلك وتأكيد على صحة اعترافه وإقرار المتهم الأول بما سلف ذكره بشأن ركوبه السيارة وحملها السلاح المضبوط واعتدائه على المجنى عليه ليقطع فى جلاء لا ريب فيه على أن المتهمين وقت مقارفتهم جرمهما كانا حافظين لشعورهما وإدراكهما وهو ما تنتهى معه المحكمة إلى سلامة إدراكهما وقت ارتكابهما للجرم ووقت اعتراف المتهم الثانى وإقرار الأول فى تحقیقات النيابة " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص فى منطق سائغ إلى أن حالة السكر التى أشار إليها لا تستوجب انعدام مسئولية الطاعن لما استبان للمحكمة من ظروف الدعوى وأقوال المتهمين من أنهما لم يكونا معها فاقدى الشعور أو الاختيار فى عملهما - وهو استخلاص موضوعى تستقل به محكمة الموضوع - فلا يجدى الطاعن ما يثيره من تعيب الحكم فيما أورده من تقرير قانونى خاطئ ، إذ أن ما أورده الحكم من ذلك - بفرض صحة ما يثيره الطاعن فى شأنه - لم يكن إلا نافلة لا تأثير لها فى قضائه . لما كان ذلك ، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا مما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه من دفاع موضوعى مفاده سعيه للكسب الحلال وأنه لم يستمرئ السرقة طريقا للكسب فلا يقبل منه إثارة ذلك الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن

كافة ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة الطاعنين بجريمة الشروع في السرقة بالإكراه في الطريق العام وفي إحدى وسائل النقل البرية حالة كونهما حاملين سلاحا وأعمل في حقهما المواد ٤٥، ٤٦، ٣١٤، ٣١٥/١-٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وكانت العقوبة المقررة لجريمة السرقة بالإكراه في الطريق العام وفي إحدى وسائل النقل البرية مع حمل السلاح المنصوص عليها في المادة ٣١٥/١-٢ من العقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وكان المشرع إذ نص في المادة ٤٦ من قانون العقوبات على أن " يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك : بالأشغال الشاقة المؤبدة ، بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام ، بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة ، بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة ، بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس إذا كانت عقوبة الجناية السجن " . وفي المادة ٤٧ منه على أن " تعين قانونا الجناح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع " فقد أعلن صراحة أنه يرى العقاب على الشروع في الجريمة بعقوبة أقل من عقوبة الجريمة التامة ، ذلك لأن الشروع لا ينال بالاعتداء الحق الذي يحميه القانون وإنما يقتصر على مجرد تهديده بالخطر ، فالشروع أقل أضرارا من الجريمة التامة والعقاب عليه يعد نوعا من التوسع في المسئولية الجنائية ، ولذلك اختط الشارع خطة مؤداها أن الأصل عدم العقاب على الشروع في الجناح إلا بنص خاص و أنه لا عقاب على الشروع في المخالفات عامة . و فرق بين العقوبة المقررة للشروع في الجناية وبين تلك المقررة للجريمة التامة فجعل الأولى أخف من الأخيرة ، ومن ثم يتعين على المحكمة ألا توقع العقوبة على الشروع في الجناية إلا على الأساس الوارد في المادة ٤٦ سالفه الذكر

وأن تترل بالعقوبة على الشروع إلى الحد الوارد فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وهى إحدى العقوبتين التخييريتين المقررتين للجريمة النامة المنصوص عليها فى المادة ٣١٥/١-٢ من قانون العقوبات دون التزول بها إلى الحد الوارد فى المادة ٦٤ سالف الذكر فإنه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون بتجاوزه نصف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، مما يقتضى هذه المحكمة . لمصلحة الطاعن وإعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المار ذكره - أن تتدخل لتصالح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون بالنسبة إلى الطاعن الأول ولو لم يرد ذلك فى أسباب طعنه . لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذى تردى فيه الحكم يتصل بالطاعن الثانى الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلا فإنه يتعين أن يمتد إليه تصحيح الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم نص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الذكر، ذلك أن علة امتداد هذا الأثر فى حالتى نقض الحكم أو تصحيحه واحدة إذ تتأبى العدالة أن يمتد إليه أثر نقض الحكم ولا يمتد إليه أثر نقض الحكم ولا يمتد إليه هذا الأثر فى حالة التصحيح وهو ما يتره عنه قصد الشارع .

الطعن رقم ١٣٣٦١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة الأول من يوليه سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢. إن مجرد عدم ذكر اسم الشهرة للطاعن بمحضر التحريات أو خلوه من تحديد عمره أو عمله أو الخطأ في تحديد المحافظة التي يقيم بها ، لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر .

٣. من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله " وحيث إن كمية المخدر المضبوط مع كلا المتهمين ٤٠, ٥٩٠ جرام بالنسبة للمتهم الأول - الطاعن الأول - ، ٦١, ٣٠٦١ جرام بالنسبة للمتهم الثاني وأن المبلغ المضبوط مع كليهما ينبئ بذاته على أن حيازتهما له بقصد الاتجار ويساندها في ذلك ما تضمنته التحريات التي تظمن إليها المحكمة " . فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردتها مؤيدة بما تضمنه التحريات ، فإن قضاءه في هذا الشأن يكون محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن .

٤. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥. لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض ، ولا عليها بعد ذلك إن هي لم تعرض لقالة شاهدي النفسى مادامت لا تثق بما شهدا به ، إذ هلا غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهما مادامت لم تستند إليهما وفي قضائهما بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها في أنهما لم تطمئن إلى أقوال هذين الشاهدين فأطرحتهما .

٦. لما كان إحراز نباتات الحشيش في أى طور من أطوار نموها مؤثم بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (١) من الجدول رقم (٥) الملحق ، فإن ما يدعيه الطاعن من قصور شاب تقرير المعامل الكيميائية في بيان القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضوجها واحتوائه على النعصر المخدر - بفرض صحة ذلك - لا يكون مجديا ولا مصلحة له فيه .

٧. لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين لاستيفاء ما يدعيه من قصور شاب تقرير المعامل الكيميائية ، فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى كفاية التقرير في بيان

أن المادة المضبوطة هي لنبات الحشيش ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له .

٨. من المقرر أن الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يجوز إبداء أسباب جديدة أمام محكمة النقض سواء من النيابة العامة أو من أى خصم غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، وأن نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ أنفة الذكر على خلاف هذا الأصل ، إنما هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة فى حالات معينة وردت على سبيل الحصر ، ليس من بيانها ما أثاره الطاعن بمذكرته المشار إليها وأمام هذه المحكمة من الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ، فإن هذا الذى أبداه الطاعن سواء بمذكرة دفاعه أو بمحضر الجلسة لا يكون مقبولا .

٩. من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يعس ذاتيتها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحرضا بقصد الاتجار نبات الحشيش المخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٩ ، ١/٣٣ - ج ، ٣٦ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند الأول من الجدول الخامس الملحق بالقانون الأول بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريم كل منهما مائة ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحق بالطريق النقض الخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعن الأول :

من حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه وقد دانه بجرمة إحراز نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه أطرح الدفع بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية بما لايسوغه ، كما استدل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بما لا ينتجه ولا يكفي لإثباته ، واعتنى تصويرا لواقعة الضبط مستمدا من أقوال ضابطة الواقعة على الرغم من اختلافهما مع أقوال شاهدى النفى اللذين استمعت إليهما المحكمة دون أن تحفل بدلالاتها أو ترد عليها بما ينفيها ، هذا إلى أنه عول في قضائه على تقرير المعمل الكيميائى مع قصوره في بيان القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضوجها واحتوائها على العنصر المخدر وأمسكت المحكمة عن إجراء تحقيق لتدارك هذا النقص ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحراز نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال ضابطة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتقرير المعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو

من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متتجة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد عدم ذكر اسم الشهرة للطاعن بمحضر التحريات أو خلوه من تحديد عمره أو عمله أو الخطأ في تحديد المحافظة التي يقيم بها ، لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع فيه قد دلت على توافر قصد الإتيان في حق الطاعن بقوله " وحيث إن كمية المخدر المضبوط مع كلا المتهمين ٤٠, ٥٩٠ جرام بالنسبة للمتهم الأول - الطاعن الأول - ٦١, ٣٠٦١ جرام بالنسبة للمتهم الثانى ، وأن المبلغ المضبوط مع كليهما ينبى بذاته على أن حيازتهما له بقصد الاتجار ويساندهما في ذلك ما تضمنه التحريات التي تظمن إليها المحكمة ، فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردها مؤيدة بما تضمنته التحريات ، فإن قضاءه في هذا الشأن يكون محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى منعه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطرحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق

ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتيها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض ، ولا عليها بعد ذلك إن هي لم تعرض لقالة شاهدي النفي مادامت لا تثق بما شهدا به ، إذ هي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهما مادامت لم تستند إليهما وفي قضائهما بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطمئن إلى أقوال هذين الشاهدين فأطرحتهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعامل الكيميائية أن المادة المضبوطة جميعها لبنت الحشيش المخدر ، وكان إحراز نباتات الحشيش في أي طور من أطوار نموها مؤتم بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (١) من الجدول رقم (٥) الملحق ، فإن ما يدعيه الطاعن من قصور شاب تقرير المعامل الكيميائية في بيان القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها واحتوائه على العنصر المخدر - بفرض صحة ذلك - لا يكون مجديا ولا مصلحة له فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين لاستيفاء ما يدعيه من قصور شاب تقرير المعامل الكيميائية ، فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى كفاية التقرير في بيان أن المادة المضبوطة هي لنبات الحشيش ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له .

ومن حيث إنه بالنسبة لأسباب الطعن المقدمة من الطاعن - بعد الميعاد - بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٩٤ ، وما أثاره أمام محكمة بجلسة الأول من يوليو سنة ١٩٩٦ ، فإنه لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يجوز إبداء أسباب جديدة أمام محكمة النقض سواء من النيابة العامة أو من أى خصم غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، وأن نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ آنفة الذكر على خلاف هذا الأصل ، إنما هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة فى حالات معينة وردت على سبيل الحصر ، ليس من بينها ما أثاره الطاعن بمذكرته المشار إليها وأمام هذه المحكمة من الدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ، فإن هذا الذى أبداه الطاعن سواء بمذكرة دفاعه أو بمحضر الجلسة لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الثانى :

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن الحكم المطعون فيه وقد دانه بجريمة لإحراز نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور فى التسيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه أ طرح برد غير سائق الدفع بطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية ، واعتق تصويرا لواقعة الضبط مستمدا من أقوال شاهدهى الإثبات رغم عدم معقوليتها فى حين ضرب صفحا عن أقوال شهود النفى ولم يعرض لها ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه من بطلان
إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية وعدم معقولية تصوير الضابطين
لواقعة الضبط وإعراض الحكم عن مؤدى أقوال شهود النفى ، فقد سبق تناوله
والرد عليه عند بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول ، هذا إلى أن شمول
التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس
ذاتيتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون كسابقه على غير أساس
متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢١٧٤٠ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٩ من بولية سنة ١٩٩٦

١. من المقرر قانونا أن القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة والمقصود بذلك هو تاريخ تمامها وليس تاريخ ارتكاب السلوك الاجرامى .
٢. من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص أن هي الا جريمة متتابعة الافعال متى كانت اعمال البناء متعاقبه متواليه إذ هي حينئذ تقوم على نشاط وأن اقترف في ازمته متواليه الا أنه يقع تنفيذا لمشروع اجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وأن تكررت هذه الاعمال مع تقارب ازمته وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمتى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القانون .
٣. من المقرر أن تاريخ ربط العوائد لا يعتبر في حد ذاته تاريخ لموضوع الواقعة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أقام بناء بدون ترخيص وغير مطابق للاصول الفنية وللبت عقابه بالمواد ٤ ، ١١ ، ٢٢، ١/٢٢، ٢، ١/٢٢ مكرر(١) من القانون ١٠٦ سنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٢٠ لسنة ٨٣ ومحكمة القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم أربعة الاف جنيه وتصحيح الاعمال المخالفة .

استأنف ومحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وقف الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف "عارض وقضى في

معارضته بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وإنقضائه الدعوى الجنائية بمضى المدة فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

حيث أن مبنى الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون ذلك أنه اغفل الأدلة على ثبوت الواقعة قبل المطعون ضده وأسس قضاؤه بانقضاء الدعوى على كشف رسمي مدى الضرائب العقارية لا يكفي لبيان تاريخ آخر فعل من أفعال البناء ولم يستظهر تاريخ البناء مما يعيب الحكم .

حيث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة على قوله " حيث أن الثابت من الكشف المستخرج من الضرائب العقارية أن الدورين الخامس والسادس ورد بجرد ١٩٨٤ وأن الجراج موضوع اللجنة رقم ٢٢٨٤ لسنة ١٩٩١ جنح من الوسط ورد بجرد ديسمبر ١٩٨١ ولما كان محضرى المخالفة محررين بتاريخ ١٩٩٠/٥/١١ الأمر الذى يكون مر على الواقعين أكثر من ثلاث سنوات سابقة على تاريخ تحرير المحضرين ويتعين والحال كذلك إلغاء الحكم المعارض فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عملاً بالمادة ١٥ أ.ج وكان من المقرر قانوناً أن القاعدة العامة فى سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية هو أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة والمقصود بذلك هو تاريخ تمامها وليس تاريخ ارتكاب السلوك الإجرامى وكان من المقرر أن جريمة البناء يعتبر ترخيص أن هى الجريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متواليه إذ هى حينئذ تقوم على نشاط وان

اقترب في ازمته متواليه الا أنه يقع تنفيذاً لمشروع اجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحدا وأن تكررت هذه الأعمال مع تقارب ازمته وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانقضاء هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القانون وكان الحكم المطعون فيه قد استند الى الكشف الصادر من الضرائب العقارية دون أن يستظهر حقيقه التاريخ الذى اقيم فيه البناء وتاريخ انهاء المطعون ضده من اقامته وسنده في ذلك وهو بيان كان يجب إيراد طالما أنه يتصل بحكم القانون على الواقعة وذلك لما هو مقرر من أن تاريخ ربط العوائد لا يعتبر في حد ذاته تاريخاً لموضوع الواقعة ومن ثم يكون الحكم معيباً بالقصور متعينا نقضه والاحالة .

الطعن رقم ١٩٤٣٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٨ من يولية سنة ١٩٩٦

١. لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان المطعون ضده بجريمة التزى بكسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك وقضى بتغريمه خمسين جنيها واستند في قضائه بالإدانة إلى الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الجريمة المذكورة - التي دين بها المطعون ضده - طبقا لنص المادة ١٥٦ من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - هي الحبس مدة لا تزيد على سنة .
٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس الواجب القضاء بها قانونا ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .
٣. من المقرر أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ليس علانية كسوة رسمية "زى أمين شرطة " بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك وحمل العلامات المميزة لتلك الرتبة من غير حق . وطلبت عقابه بالمادة ١٥٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الخلفية قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة

استثنائية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها .
فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة التزى علانية بكسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك وعاقبه بغرامة قدرها خمسون جنيها . قد خالف القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة للجريمة المذكورة طبقا للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تزيد على سنة . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان المطعون ضده بجريمة التزى بكسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك وقضى بتغريمه خمسين جنيها واستند في قضائه بالإدانة إلى الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الجريمة المذكورة - التي دين بها المطعون ضده - طبقا لنص المادة ١٥٦ من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - هي الحبس مدة لا تزيد على سنة وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس الواجب القضاء بها قانونا . فإنه يكون قد خالف القانون بما يجوب نقضه . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع تعين أن يكون مع النقض الإعادة .

الطعن رقم ٣٦٦٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٩ من يولية سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإبداء أسبابه في الميعاد وبقبوله شكلا وتحديد جلسة لنظر الموضوع قد نفذ حكم الإعدام في الطاعنين وفي الحكم في القضية رقم لسنة كالثابت من الإفادة المرفقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم فإنه يتعين الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعنين .

٢. لما كانت واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات وجلسات المحاكمة تتحصل في أن المتهمين الثلاثة والذين تجمع بينهم علاقة صداقة اتفقوا فيما بينهم واتحدت إرادتهم على استدراج أحد سائقي السيارات الأجرة من مدينة إلى مدينة وقتله وسرقة متعلقاته والسيارة والتصرف فيها بالبيع واقتسام ثمنها فيما بينهم وتنفيذا لهذا الاتفاق أعدوا عدتهم من أسلحة من مطواة "قرن غزال" حملها المتهم الأول وسكين حملها المتهم الثاني ومفك حديدى حمله المتهم الثالث وبعد تدبير وتفكير في روية وهدوء عملوا على تنفيذ خطتهم بأن ذهبوا إلى مدينة فوصلوها في التاسعة والنصف مساء يوم وأخذوا في البحث عن الضحية ووقع اختييارهم على المجنى عليه وشهرته قائد السيارة الأجرة وطلبوا منه نقلهم إلى مدينة لقاء أجر كبير فانصاع لرغبتهم وجلس المتهم الأول

بجواره على الكرسي الأمامي وجلس المتهم الثاني خلفه مباشرة على الكرسي الخلفى وبجواره المتهم الثالث وساروا فى الطريق الذى رسموه وفى مكان قضى بعيد عن مرمى بصر وسمع الناس فى أرض شركة..... استوقفوا الجنى عليه وأمالوا عليه طعنا وضربا حتى أجهزوا عليه بعد أن أحدثوا به إصابات عديدة قطعية وطعنبة بالصدر والبطن والوجه والعنق والظهر كشف عنها التقرير الطبى الشرعى أحدثت قطوعا نافذة بالرئتين اليمنى واليسرى والقلب وقطوعا حادة بالأحشاء البطنية والشريان الكعبرى وما صاحب ذلك من نزيف أدت إلى الوفاة وما أن استوثقوا من وفاته ألقوا به خارج السيارة التى تناثرت فيها دماء الجنى عليه واستولوا على حافظة نقوده وبها ثمانية عشر جنيها وساعة يد كان يضعها وقام المتهم الأول بقيادة السيارة ولكنها توقفت بعد مسافة قصيرة ولما حاول تشغيلها انكسر مفتاح التشغيل قبل إرادتها فتركوها بالقرب من جثة الجنى عليه وإذ توصلت تحريات الشرطة إلى أن المتهمين هم مرتكبى الحادث وبناء على إذن من النيابة بتفتيش مساكنهم تم العثور بمسكن المتهم الأول على سلسلة مفاتيح السيارة وبها جزء من المفتاح المكسور وثبت من التقرير الفنى أن الجزء المكمل له مازال فى جهاز تشغيل السيارة وعثر بمسكن المتهم الثانى على مطواة قرن غزال وسكين وساعة يد الجنى عليه التى تعرفت عليها شقيقته..... وقد اعترف المتهمون فى تحقيقات النيابة بارتكاب الحادث ورددوا الاعتراف امام قاضى المعارضات بجلسة..... قولا منهم أن المتهم الأول قام بقتل الجنى عليه أثناء وجودهم جميعا بالسيارة الأجرة قيادته انتقاما منه لسبق اعتدائه جنسيا على شقيقته.

وحيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة ثبت وقوعها وتوافرت الأدلة على صحة إسنادها للمتهمين من اعترافهم التفصيلية بتحقيقات النيابة وأمام قاضى المعارضات وكذا من أقوال العميد والرائد والرائد ومن معاينة النيابة لمكان الحادث ومن تقرير إدارة مرور وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية فقد اعترف المتهم الأول فى تحقيقات النيابة بأنه إتفق مع المتهمين الثانى والثالث على استدراج الجنى عليه بسيارته من مدينة إلى وقتله وسرقته سيارته وبيعها وأعدوا لهذا الغرض مطواة قرن غزال حملها هو وسكينا حملها المتهم الثانى ومفك حديدى حمله المتهم الثالث وما أن تقابلوا مع الجنى عليه حتى طلبوا منه توصيلهم إلى مدينة وركب هو إلى جوار السائق والمتهم الثانى والثالث فى المقعد الخلفى ولما وصلوا مدينة طلبوا منه السير فى الطريق الذى وقع به الحادث وما أن وصلوا إليه حتى استوقفوا الجنى عليه وانمالوا عليه طعنا وضربا فى جميع اجزاء جسمه ولم يتركوه إلا بعد أن أصبح نجثة هامة وفارق الحياة ثم ألقوا به خارج السيارة بعد أن استولوا على حافظة نقوده وساعة يده وقاد هو السيارة ومعه باقى المتهمين إلا أن السيارة توقفت فحاول تشغيلها ولكن انكسر بما مفتاح التشغيل وتعذر إدارتها فتركوها وهربوا من مكان الحادث وأرجع الحادث إلى الانتقام من الجنى عليه لسبق اعتدائه جنسيا على شقيقته وردد اعترافه أمام قاضى المعارضات بجلسة واعترف المتهم الثانى بتحقيقات النيابة على اتفائه مع باقى المتهمين على استدراج أى سائق سيارة أجرة من مدينة وقتله وسرقه سيارته وتنفيذ هذا الاتفاق توجهوا لثلاثهم إلى مدينة وتقابلوا مع الجنى عليه الذى قبل توصيلهم إلى مدينة وركب المتهم الأول بجوار الجنى عليه ومعه

مطواة قرن غزال وركب هو خلف السائق ومعه سكين وبجواره المتهم الثالث ومعه مفك حديدى وما أن وصلوا إلى مكان الحادث حتى طلبوا من المجنى عليه التوقف وانهاّلوا عليه ضربا وطعنا بالآلهم ولم يتركوه إلا جثة هامدة وبعد أن أجهزوا عليه ألغوه خارج السيارة التى تعطلت بعد قليل وعند محاولة تشغيلها انكسر بها مفتاح التشغيل فتركوها وتم العثور على السكين فى منزله ورددا اعترافه أمام قاضى المعارضات بجلسته واعترف المتهم الثالث انه تقابل مع المتهمين الأول والثانى يوم الحادث واتفقوا ثلاثتهم على استدراج المجنى عليه بسيارته إلى مدينة وقتله انتقاما منه لسبق اعتدائه جنسيا على شقيقة المتهم الأول وبعد استدراج المجنى عليه إلى مكان الحادث قام المتهم الأول بضربه بمطواة قرن غزال كانت معه ثم ولى هاربا وأقر أمام قاضى المعارضات على أن المتهم الأول هو الذى قتل المجنى عليه انتقاما منه لسبق اعتدائه جنسيا على شقيقته وشهد العميد أن تحرياته السرية مع الرائدتين دلت على ان المتهمين اتفقوا على استدراج المجنى عليه بالسيارة الأجرة قيادته لقتله وسرقة سيارته وما معه من متعلقات وإذ نجحوا فى استدراجه إقتادوه إلى مكان الحادث وانهاّلوا عليه طعنا وضربا حتى أجهزوا عليه وألغوه خارج السيارة بعد أن استولوا على حافظة نقوده وساعته واستقلوا السيارة بقيادة المتهم الأول إلا أنها توقفت ولما حاولوا إرادتهما انكسر بها مفتاح التشغيل مما تعذر معه سرقتها وإذ واجه المتهمين بالتحريات اعترفوا تفصيلا بارتكاب الحادث وياجراء التفتيش بناء على إذن النيابة عثر على سلسلة مفاتيح السيارة قيادة المجنى عليها بمنزل المتهم الأول وبها المفتاح المكسور ويعرضها على صاحب السيارة تعرف عليها وعثر بمنزل المتهم الثانى على مطواة قرن غزال وسكين وساعة يد تعرف عليها وعثر بمنزل المتهم الثانى على مطواة قرن

غزال وسكين وساعة يد تعرفت عليها شقيقة المجنى عليه كما اعترف
المتهم الثالث باشتراكه في ارتكاب الحادث وشهد كل من الرائد
..... والرائد يضمنون ما شهد به الشاهد الأول وشهدت
..... شقيقة المجنى عليه بأنها تعرفت على جثة شقيقها وساعته المضبوطة
وشهد مالك السيارة بأن المفاتيح المضبوطة تخص سيارته وثبت من معاينة النيابة
لمكان الحادث وجود جثة المجنى عليه في أرض فضاء ملك شركة وأن
السيارة تبعد عن الجثة بحوالى خمسمائة متر ملوثة بآثار دماء على معظم أجزائها
الداخلية والخارجية من الناحية اليمنى .

وثبت من التقرير الفنى لإدارة مرور أن سبب عطل السيارة
انكسار مفتاح التشغيل مما تعذر معه تشغيلها والسير بها وثبت من تقرير الصفة
التشريحية أن بجثة المجنى عليه جرح قطعى حيوى حديث حاد الحواف طوله
حوالى ٢ سم واقع بيسار الجهة أحدث قطعاً حاداً وجرح قطعى حديث طوله
٢ سم أعلى أرنبة الأنف وجرحان قطعان حيويان طول كل منهما ٢ سم بمقدم
الذقن وجرح قطعى حيوى حديث حاد الحواف طوله ١٠ سم ممتد بمقدم ويسار
العنق وهذا الجرح أحدث قطعاً حاداً بمقدم يمين ويسار العنق وجرحان قطعان
حيويان طول كل منهما ٢ سم بأعلى يمين الصدر نفذاً إلى اليمين للتجويف
الصدر واحداثاً قطعاً حاداً نافذاً بالرئة اليمنى وعشرة جروح طعنية بأعلى يسار
الصدر نافذة للتجويف الصدرى أحدثوا قطعاً حادة نافذة لكل من الأذين
الأيسر للقلب والبطين الأيسر للقلب والرئة اليسرى وثلاثة جروح قطعية
حيوية طول كل منها ٤ سم بأعلى يمين البطين وأربعة وعشرين جرحاً قطعياً
بالصدر واليد والظهر والبطن وبالعضد الأيسر والساعد الأيسر والفخذ الأيسر
وتحدث هذه الإصابات من استعمال نصل آلة أو آلات حادة كمطواة أو سكين

أو ما في حكمهما ويجوز حدوثها من مثل نصل المطواة والسكين المضبوطتين ويجوز حدوث كل أو بعض الإصابات القطعية الحيوية من حافة الملفك المضبوط وقد حدث وفاته نتيجة إصاباته الطعنية النافذة والقطعية الحيوية الحديثة الموصوفة بجثته وما صاحبها من قطوع حادة ونافذة للرئتين والقلب وقطوع حادة بالأحشاء البطنية وقطع حاد بالشريان الكعبرى الأيسر ونزيف دموى .

وحيث إن المتهم الثالث أنكر ما نسب إليه وطلب المدافع عنه براءته تأسيساً على خلو الأوراق من دليل على اتفاق مع المتهمين الأول والثاني على قتل الجنى عليه وأن إقراره لا يعتبر اعترافاً منه وأن التهمة غير ثابتة في حقه . وحيث إن المحكمة تطمئن لاعتراف المتهمين بتحقيقات النيابة وأمام قاضى المعارضات وتستخلص منها أنهم اتفقوا ثلاثتهم قبل الحادث فى هدوء وروية على قتل الجنى عليه وسرقة السيارة وبيعها والحصول على ثمنها وأنهم تنفذوا لهذا الاتفاق توجهوا يوم الحادث إلى مدينة واتفقوا مع الجنى عليه على توصيلهم إلى مدينة وما أن وصلوا إلى مكان الحادث حتى استوقفوا الجنى عليه وأمالوا عليه طعنا وضرباً بالمدى والسكين والملك الذين كانوا يحملونها حتى أزهقوا روحه واستولوا على حافظة نقوده وساعته وألقوه خارج السيارة واستقلوا السيارة إلا أنها تعطلت بهم فتركوها ثم لاذوا بالفرار وهو استخلاص يسانده ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية بجثة الجنى عليها من وجود عديد من الطعنات بأجزاء متفرقة من جسمه كلها قطعية وطعنية تظاهر اعتراف المتهمين من طعنه وضربه بالمدى والسكين والملك مما تستخلص منه المحكمة أن المتهمين الثلاثة ساهموا فى الاعتداء على الجنى عليه وإزهاق روحه كما ساهموا فى سرقة السيارة ومتعلقات الجنى عليه كما يساند هذا الإستخلاص ضبط مفاتيح

السيارة مع المتهم الأول وبها المفتاح المكسور الذى تبين وجود باقيه بالسيارة وكذا ضبط ساعة المجنى عليه والآلات المستعملة فى ارتكاب الحادث .

وحيث إنه عن نية القتل فهى ثابتة فى حق المتهمين من طعنهم المجنى عليه بآلات قاتلة (مدى وسكين ومفك حديدى) طعنات عديدة متتالية فى أجزاء متفرقة من جسدة بلغت ما يزيد على أربع وثلاثين طعنة وتوجيهها إلى أماكن قاتلة من جسدة كصدره وعنقه وبطنه حتى أزهقوا روحه فضلا عن اعترافهم بانصراف نيتهم إلى قتل المجنى عليه . وحيث إنه عن ظرف سبق الإصرار فهو قائم فى حق المتهمين من إعدادهم خطة استدراج المجنى عليه وسرقة سيارته وقتله وإعمال التفكير فى هدوء وروية منذ اتفقت إرادتهم وحتى تنفيذ ما اتفقوا عليه .

وحيث إن المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات فى شقها الأول بنصها على ظروف الإقتران أنه يكفى لانطباقها ومن ثم تغليظ العقاب أن يثبت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فترة قصيرة من الزمن . وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من التحقيقات أن المتهمين قد ارتكبوا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التى استقلت تماما عن جنايتى السرقة والشروع فيها مع حمل سلاح ليلا والى تلتها ببرهة يسيرة فتحقق بذلك شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية الأمر المنطبق على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . وحيث إنه لما كان ما تقدم فإنه يكون قد أقر فى يقين المحكمة أن

المتهم.....فى يوم.....بدائرة مركز.....محافظة

.....(١) قتل.....عمدا مع سبق الإصرار مع آخرين صدر حكم

بإعدامهما فى قضية أخرى ونفذ عليهما الحكم بأن يتوا النية على قتله وأعدوا

لذلك آلات حادة (مطواة - سكين - مفك حديدى) واستدرجوه إلى مكان

الحادث وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه طعنا وضربا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياته . وقد إقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما أنه فى المكان والزمان سالفى البيان (أ) سرقوا النقود والساعة المينة القدر والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة ليلا . (ب) شرعوا فى سرقة السيارة المينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ قيادة المجنى عليه حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة ليلا الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٥، ٤٦، ٣١٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن المحكمة ترى لظروف الدعوى وملابساتها معاملته المتهم بقسط من الرأفة فى حدود ما تقضى به المادة ١٧ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١-.....-٢.....-٣..... المتهمون جميعا : قتلوا مع سبق الإصرار بأن يتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك سلاحين حادين وأداة حادة وأداة حادة راضة " مطواة قرن غزال وسكين ومفك حديدى ، واستدرجوه إلى مكان ناء بعيد عن أعين المارة بالسيارة قيادته وانهالوا عليه طعنا وضربا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريتين ، ذلك أنهم فى نفس الزمان والمكان سالفى البيان ١- سرقوا الأشياء المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر حال حملهم الأسلحة وكان ذلك ليلا . ٢- شرعوا فى سرقة السيارة المينة بالتحقيقات والمملوكة لـ قيادة المجنى عليه ليلا حالة كونهم حاملين

أسلحة وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو تعطل السيارة .
المتهم الأول : أحرز بغير ترخيص سلاحا أيضا "مطواة قرن غزال" المتهم الثاني .
أحرز بغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحا أيضا "سكين"
وأحالتهم إلى محكمة جنابات طنطا لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر
الإحالة . والمحكمة المذكورة قررت وبإجماع الآراء إحالة أوراق القضية إلى
فضيلة مفتي الجمهورية لإبداء الرأي وحددت جلسة للنطق بالحكم .
وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/١ -
٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢٥ مكررا و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالإعدام
شنقا عما أسند إليهم وبمصادرة السلاحين والأداة المضبوطين . فطعن المحكوم
عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم
..... ومحكمة النقض قضت بعدم قبول طعن الطاعن الثالث شكلا وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنابات طنطا
لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى بالنسبة للطاعنين جميعا . ومحكمة الإعادة -
بهيئة أخرى - قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/١ - ٢ من
قانون العقوبات والمواد ١/١، ٢٥ مكررا، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١
والجدول رقم ١ المرافق مع أعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . أولا :
بمعاينة كل من و..... بالإعدام شنقا عما أسند إليهما . ثانيا :
بمعاينة بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه . ثالثا : بمصادرة
السلاحين والأداة المضبوطين .

فطعن المحكوم عليهم الأول والثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانيةالخ.

كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها وقضت المحكمة بقبول الطعون المقدمة من الطاعنين وعرض النيابة العامة للقضية شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين جميعا وتحديد جلسة لنظر الموضوع.

المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وإيداع أسبابه في الميعاد وبقبوله شكلا وتحديد جلسة لنظر الموضوع قد نفذ حكم الإعدام في الطاعنينو..... في الحكم الصادر في القضية رقم لسنة جنائيات كالثابت من الإفادة المرفقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم فإنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعنينو.....

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات وجلسات المحاكمة تتحصل في أن المتهمين الثلاثةو..... اللذين قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لوفائهما -و..... والذين تجمع بينهم علاقة صداقة اتفقوا فيما بينهم واتحدت إرادتهم على استدراج أحد سائقي السيارات الأجرة من مدينة إلى مدينة وقتله وسرقة متعلقاته والسيارة والتصرف فيها بالبيع واقتسام ثمنها فيما بينهم وتنفيذا لهذا الاتفاق أعدوا عدتهم من أسلحة من مطواة قرن غزال حملها المتهم الأول

وسكين حملها المتهم الثانى ومفك حديدى حمله المتهم الثالث وبعد تدبير وتفكير فى روية وهدوء عملوا على تنفيذ خطتهم بأن ذهبوا إلى مدينة فوصلوها فى التاسعة والنصف مساء يوم وأخذوا فى البحث عن الضحية ووقع اختيارهم على المجنى عليه وشهرته قائد السيارة الأجرة وطلبوا منه نقلهم إلى مدينة لقاء أجر كبير فانصاع لرغبتهم وجلس المتهم الأول بجواره على الكرسي الأمامى وجلس المتهم الثانى خلفه مباشرة على الكرسي الخلفى وبجواره المتهم الثالث وساروا فى الطريق الذى رسموه وفى مكان قصى بعيد عن مرمى بصر وسمع الناسى فى أرض شركة استوقفوا المجنى عليه وانمالوا عليه طعنا وضربا حتى أجهزوا عليه بعد أن أحدثوا به إصابات عديدة قطعية وطعنية بالصدر والبطن والوجه والعنق والظهر كشف عنها التقرير الطبى الشرعى أحدثت قطوعا نافذة بالرئتين اليمنى واليسرى والقلب وقطوعا حادة بالأحشاء البطنية والشريان الكعبرى وما صاحب ذلك من نزيف أدت إلى الوفاة وما أن استوثقوا من وفاته ألقوا به خارج السيارة التى تناثرت فيها دماء المجنى عليها واستولوا على حافظة نقوده وبها ثمانية عشر جنيها وساعة يد كان يضعها وقام المتهم الأول بقيادة السيارة ولكنها توقفت بعد مسافة قصيرة ولما حاول تشغيلها انكسر مفتاح التشغيل قبل إدارتها فتركوها بالقرب من جثة المجنى عليه وإذ توصلت تحريات الشرطة إلى أن المتهمين هم مرتكبى الحادث وبناء على إذن من النيابة بتفتيش مساكنهم تم العثور بمسكن المتهم الأول على سلسلة مفاتيح السيارة وبها جزء من المفتاح المكسور وثبت من التقرير الفنى أن الجزء المكمل له مازال فى جهاز تشغيل السيارة وعثر بمسكن المتهم الثانى على مطواة قرن غزال وسكين وساعة يد المجنى عليه التى تعرفت عليها شقيقته وقد اعترف المتهمون فى تحقیقات

النيابة بارتكاب الحادث ورددوا الاعتراف أمام قاضي المعارضات بجلسة
.....قولا متهم أن المتهم الأول قام بقتل المجنى عليه أثناء وجودهم جميعا
بالسيارة الأجرة قيادته انتقاما منه لسبق اعتدائه جنسيا على شقيقته .

وحيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت وقوعها وتوافرت
الأدلة على صحة إسنادها للمتهمين من اعترافاتهم التفصيلية بتحقيقات النيابة
وأمام قاضي المعارضات وكذا من أقوال العميد
.....والرائد.....والرائد.....و.....و ومن معاينة

النيابة لمكان الحادث ومن تقرير إدارة مروروما ثبت من تقرير
الصفة التشريحية فقد اعترف المتهم الأولفي تحقيقات النيابة بأنه اتفق مع
المتهمين الثاني والثالث على استدراج المجنى عليه بسيارته من مدينة
.....إلى.....وقتله وسرقة سيارته وبيعها وأعدوا لهذا الغرض مطواة قرن

غزال حملها هو وسكينا حملها المتهم الثاني ومفك حديدى حمله المتهم الثالث ومد
أن تقابلوا مع المجنى عليه حتى طلبوا منه توصيلهم إلى مدينةوركب هو

إلى جوار السائق والمتهم الثاني والثالث فى المقعد الخلفى ولما وصلوا مدينة
.....طلبوا منه السير فى الطريق الذى وقع به الحادث وما أن وصلوا إليه حتى

استوقفوا المجنى عليها وانهالوا عليه طعنا وضربا فى جميع أجزاء جسمه ولم يتركوه
إلا بعد أن أصبح جثة هامدة وفارق الحياة ثم ألقوا به خارج السيارة بعد أن

استولى على حافظة نقوده وساعة يده وقاد هو السيارة ومعه باقى المتهمين إلا
أن السيارة توقفت فحاول تشغيلها ولكن انكسر بها مفتاح التشغيل وتعذر

إدارتها فتركوها وهربوا من مكان الحادث وأرجع الحادث إلى الإنتقام من المجنى
عليه لسبق اعتدائه جنسيا على شقيقته وردد اعترافه أمام قاضي المعارضات

بجلسة

واعترف المتهم الثانى بتحقيقات النيابة على اتفاقه مع باقى المتهمين على استدراج أى سائق سيارة أجرة من مدينة وقتله وسرقة سيارته وتنفيذ هذا الاتفاق توجهوا ثلاثتهم إلى مدينة وتقابلوا مع المجنى عليه الذى قبل توصيلهم إلى مدينة وركب المتهم الأول بجوار المجنى عليه ومعه مطواة قرن غزال وركب هو خلف السائق ومعه سكين وبجواره المتهم الثالث ومعه مفك حديدى وما أن وصلوا إلى مكان الحادث حتى طلبوا من المجنى عليه التوقف وانهاّلوا عليه ضربا وطعنا بالآلهم ولم يتركوه إلا جثة هامدة وبعد أن أجهزوا عليه ألغوه خارج السيارة بعد أن استولوا على حافظة نقوده وساعته وقام المتهم الأول بقيادة السيارة التى تعطلت بعد قليل وعند محاولة تشغيلها انكسر بها مفتاح التشغيل فتركوها وتم العثور على السكين فى مترله وردد اعترافه أمام قاضى المعارضات بجلسة

واعترف المتهم الثالث أنه تقابل مع المتهمين الأول والثانى يوم الحادث واتفقوا ثلاثتهم على استدراج المجنى عليه بسيارته إلى مدينة وقتله إنتقاما منه لسبق اعتدائه جنسيا على شقيقة المتهم الأول وبعد استدراج المجنى عليه إلى مكان الحادث قام المتهم الأول بضربه بمطواة قرن غزال كانت معه ثم ولى هاربا وأقر أمام قاضى المعارضات على أن المتهم الأول هو الذى قتل المجنى عليه انتقاما منه لسبب اعتدائه جنسيا على شقيقته . وشهد العميد أن تحرياته السرية مع الرائد دلت على أن المتهمين اتفقوا على استدراج المجنى عليه بالسيارة الأجرة قيادته لقتله وسرقة سيارته وما معه من متعلقات وإذ نجحوا فى استدراجة اقتادوه إلى مكان الحادث وانهاّلوا عليه طعنا وضربا حتى أجهزوا عليه وألغوه خارج السيارة بعد أن استولوا على حافظة نقوده وساعته واستقلوا السيارة بقيادة المتهم الأول إلا أنها توقفت ولما حاولوا

إدارتها انكسر بها مفتاح التشغيل مما تعذر سرقتها وإذا واجه المتهمين بالتحريات اعترفوا تفصيلا بارتكاب الحادث ويأجروا التفتيش بناء على إذن النيابة عشر على سلسلة مفاتيح السيارة قيادة المجنى عليه بمترل المتهم الأول وبها المفتاح المكسور وبعرضها على صاحب السيارة تعرف عليها وعشر بمترل المتهم الثاني على مطواة قرن غزال وسكين وساعة يد تعرفت عليها شقيقة المجنى عليها ، كما اعترف المتهم الثالث باشتراكه في ارتكاب الحادث وشهد كل من الرائد والرائد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول وشهدت شقيقة المجنى عليه بأنها تعرفت على جثة شقيقها وساعته المضبوطة وشهد مالك السيارة بأن المفاتيح المضبوطة تخص سيارته وثبت من معاينة النيابة لمكان الحادث وجود جثة المجنى عليه في أرض فضاء ملك شركة وأن السيارة تبعد عن الجثة بحوالى خمسمائة متر ملوثة بآثار دماء على معظم أجزائها الداخلية والخارجية من الناحية اليمنى .

وثبت من التقرير الفنى لإدارة مرور أن سبب عطل السيارة انكسار مفتاح التشغيل مما تعذر معه تشغيلها والسير بها وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن بجثة المجنى عليه جرح قطعى حيوى حديث حاد الحواف طوليه حوالى ٢ سم واقع بيسار الجبهة أحدث قطعاً حاداً وجرح قطعى حديث طوليه ٢ سم أعلى أرنبة الأنف وجرحان قطعان حيويان طول كل منهما ٢ سم بمقدم الذقن وجرح قطعى حيوى حديث حاد الحواف طوليه ١٠ سم ممتد بمقدم ويسار العنق وهذا الجرح أحدث قطعاً حاداً بمقدم يمين ويسار العنق وجرحان قطعان حيويان طول كل منهما ٢ سم بأعلى يمين الصدر نفذاً إلى اليمين للتجويف الصدرى وأحدثا قطعاً حاداً نافذا بالرئة اليمنى وعشرة جروح طعنية بأعلى يسار الصدر نافذة للتجويف الصدرى أحدثوا قطعاً حادة نافذة لكل من

الأذين الأيسر للقلب والبطين الأيسر للقلب والرئة اليسرى وثلاثة جروح
قطعية حيوية طول كل منها ٤ سم بأعلى يمين البطن وأربع وعشرين جرحا
قطعا بالصدر واليد والظهر البطن وبالعضد الأيسر والساعد الأيسر والفخذ
الأيسر وتحدث هذه الإصابات من استعمال نصل آلة أو آلات حادة كمطواة
أو سكين أو ما في حكمهما ويجوز حدوثها من مثل نصل المطواة والسكين
المضبوطين ويجوز حدوث كل أو بعض الإصابات القطعية الحيوية من حافة
المفك المضبوط وقد حدثت وفاته نتيجة إصاباته الطعنية النافذة والقطعية الحيوية
الحديثة الموصوفة بجثته وما صاحبها من قطوع حادة ونافذة للرئتين والقلب
وقطوع حادة بالأحشاء البطنية وقطع حاد بالشريان الكعبرى الأيسر ونزيف
دموى .

وحيث إن المتهم الثالث أنكر ما نسب إليه وطلب المدافع عنه براءته
تأسيسا على خلو الأوراق من دليل على اتفاق مع المتهمين الأول والثاني على
قتل المجنى عليه وأن إقراره لا يعتبر اعترافا منه وأن التهمة غير ثابتة في حقه .

وحيث إن المحكمة تطمئن لاعترافات المتهمين بتحقيقات النيابة وأمام
قاضي المعارضات وتستخلص منها أنهم اتفقوا ثلاثتهم قبل الحادث في هدد
وروية على قتل المجنى عليه وسرقة السيارة وبيعها والحصول على ثمنها وأنهم
تنفيذا لهذا الاتفاق توجهوا يوم الحادث إلى مدينة واتفقوا مع المجنى
عليه توصيلهم إلى مدينة وما أن وصلوا إلى مكان الحادث حتى
استوقفوا المجنى عليه وأنهم طعنوا وضربوا بالمدى والسكين والمفك الذين
كانوا يحملونها حتى أزهقوا روحه واستولوا على حافظة نقوده وساعته وألقوه
خارج السيارة واستقلوا السيارة إلا أنها تعطلت بهم فتركوها ثم لاذوا بالفرار
وهو استخلاص يسانده ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية بجثة المجنى عليه من

وجود عديد من الطعنات بأجزاء متفرقة من جسمه كلها قطعية و طعنية تظاهر اعتراف المتهمين من طعنه وضربه بالمدى والسكين والمفك مما تستخلص منه المحكمة أن المتهمين الثلاثة ساهموا في الاعتداء على المجنى عليه وإزهاق روحه كما ساهموا في سرقة السيارة ومتعلقات المجنى عليه كما يساند هذا الاستخلاص ضبط مفاتيح السيارة مع المتهم الأول وبها المفتاح المكسور الذى تبين وجود باقيه بالسيارة وكذا ضبط ساعة يد المجنى عليه والآلات المستعملة في ارتكاب الحادث .

وحيث إنه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهمين من طعنهم المجنى عليه بآلات قاتلة (مدى وسكين ومفك حديدى) طعنات عديدة متتالية في أجزاء متفرقة من جسده بلغت ما يزيد على أربع وثلاثين طعنة وتوجيهها إلى أماكن قاتله من جسده كصدره وعنقه وبطنه حتى أزهقوا روحه فضلا عن اعترافهم بانصراف نيتهم إلى قتل المجنى عليه .

وحيث إنه عن ظرف سبق الإصرار فهو قائم في حق المتهمين من إعدادهم خطة استدراج المجنى عليه وسرقة سيارته وقتله وإعمال التفكير في هدوء وروية منذ اتفقت إرادتهم وحتى تنفيذ ما اتفقوا عليه .

وحيث إن المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات في شقها الأول بنصها ظروف الاقتران أنه يكفى لانطباقها ومن ثم تغليظ العقاب أن يثبت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو فترة قصيرة من الزمن . وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من التحقيقات أن المتهمين قد ارتكبوا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التى استقلت تماما عن جنايتى السرقة والشروع فيها مع جمل

سلاح ليلا والتي تلتها ببرهنة يسيرة فتحقق بذلك شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية المر المنطبق على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، فإنه يكون قد وقر في يقين المحكمة أن المتهم في يوم بدائرة مركز محافظة (١)

قتل عمدا مع سبق الإصرار - مع آخرين صدر حكم بإعدامهما في قضية أخرى ونفذ عليهما الحكم - بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك آلات حادة (مطواة - سكين - مفك حديدى) واستدرجوه إلى مكان الحادث وما ان ظفروا به حتى أهالوا عليه طعنا وضربا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما أنه في المكان والزمان سالفى البيان . (أ) سرقوا النقود والساعة المينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة ليلا . (ب) شرعوا في سرقة السيارة المينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ قيادة المجنى عليه حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة ليلا الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن المحكمة ترى لظروف الدعوى وملابساتها معاملته المتهم بقسط من الرأفة في حدود ما تقضى به المادة ١٧ من قانون العقوبات .

الطعن رقم ١٤١٥١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١١ من يوليو سنة ١٩٩٦

لما كان الأصل أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بما مفهومه أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون يجري عليه - في هذه الحالة - حكم المدرك التلم الإدراك مما يتبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض الجرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، بل يجب في هذه الجرائم - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - في تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات التحقق من قيام القصد الجنائي الخاص من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، فلا تصح معاقبة الجاني عن القتل العمد إلا أن يكون قد انتوى القتل من قبل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعا له على ارتكاب جريمته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن احتساء الطاعن شرابا كحوليا دون أن يبين مبلغ تأثيره في شعور الطاعن وإدراكه وهل احتساه ليكون مشجعا له على ارتكاب جريمته بالرغم من اتصال هذا الأمر بتوافر القصد الخاص ، وأوقع على الطاعن عقوبة القتل العمد ، لإين الحكم يكون قاصر البيان بما يطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اُتِّمَّت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل عمدا بأن طعنه بآلة حادة (مطواة قرن غزال) في عدة مواضع من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : سرق المشغولات الذهبية المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك من مكان مسكون حال كونه حاملا سلاحا أبيض " مطواة قرن غزال " على النحو المبين بالأوراق . ثالثا : أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض " مطواة قرن غزال " وأحالته إلى محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ ، ٣١٦ مكررا / ثالثا ، ١/٣١٧ من قانون العقوبات ، ١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق مع أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد والسرقة مع إحراز سلاح أبيض بغير ترخيص ، قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن الطاعن دفع بأنه كان في حالة سكر أفقده الشعور والإدراك ومع أن الحكم سلم بأنه احتسى مسكرا إلا أنه لم يبحث مدى أثر تناول المسكر على شعوره وإدراكه لأنه يبنى على فقدانه شعوره - حتى في حالة

السكر الاختياري - انتفاء نية القتل لديه التي لا يفترض قيامها في حقه تحت تأثير هذه الحالة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار في دفاعه أنه كان في حالة سكر فلا يفترض في حقه توافر نية القتل ويبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد ، سلم بأنه كان في غير وعيه لتناوله شرابا كحوليا ، وعرض لهذا الدفاع ورد عليه بقوله " الثابت بالأوراق والذي لا نزاع فيه أن المتهم والجنى عليه قد تناولا هذه المسكرات طواعية منهما واختيارا " لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بما مفهومه أن من يتناول مائة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه ، وهو تحت تأثيرها ، فالقانون يجري عليه - في هذه الحالة - حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض الجرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، بل يجب في هذه الجرائم - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - في تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات التحقق من قيام القصد الجنائي الخاص من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، فلا تصح معاقبة الجاني عن القتل العمد إلا أن يكون قد أنتوى القتل من قبل ثم أخذ السكر ليكون مشجعا له على ارتكاب جريمته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن احتساء الطاعن شرابا كحوليا دون أن يبين مبلغ تأثيره في شعور الطاعن وإدراكه وهل احتساه ليكون مشجعا له على ارتكاب جريمته بالرغم من اتصال هذا الأمر بتوافر القصد الخاص ، وأوقع على الطاعن عقوبة القتل العمد ، فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢١١٩٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٩٦

لما كان البين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرتي نيابة النقض الجنائي المرفقتين بملف الطعن أن الحكم الابتدائي الصادر في الجنبحة رقم المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد . لما كان ذلك ، وكان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم المفقود فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . إذ كان ذلك ، وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الضواحي قضت غاييا عملا بمبادئ الاقمام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي جنيه للإيقاف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ، ومحكمة بورسعيد الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذة المحامية نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة.

من حيث إن البين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرتى نيابة
النقض الجنائى المرفقتين بملف الطعن أن الحكم الابتدائى الصادر فى اللجنة رقم
..... المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد . لما كان ذلك ، وكان لم ييسر
الحصول على صورة رسمية من الحكم المفقود ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود
له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا
مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد ، إذ كان ذلك ، وكانت جميع الاجراءات
المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤
، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة ، ولما كان ما
تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

الطعن رقم ١٣٥٩٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٤ من يوليو سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢. من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه.

٣. لما كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث من أنه " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف " في صريح عباراتها وواضح دلالتها ومن استقراء سائر نصوص هذا القانون ، أن أحكامه قد انصبت جميعها على فئة معينة من المتهمين رأى الشارع أن يخصهم فيما يتعلق بإجراءات محاكمتهم وما يوقع عليهم من تدابير وجزاءات وعقوبات بمعاملة مغايرة لغيرهم من المتهمين بالنظر إلى حداثة سنهم ، دون أن تمتد أحكامه إلى غير هؤلاء من صغار السن ، ومن ثم فلا وجه لما يتذرع به الطاعنون من وجوب التقيد بأحكام قانون الأحداث في شأن تحديد سن الجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات أن الجنى عليه لم يكن قد بلغ السادسة عشرة

من عمره وقت الحادث على تاريخ ميلاده المثبت ببطاقة والده العائلية ،
وكان الطاعنون لا ينازعون في صحة تاريخ ميلاد المجنى عليه المثبت بتلك
البطاقة ، فإن منعاهم على الحكم في هذا الصدد يكون غير صائب .

٤. لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه أشار إلى نصوص المواد ١/٢٤٢ ، ٣ ،
و ٢٦٨ من قانون العقوبات و ١/١ و ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ و ١٦٥ لسنة
١٩٨١ - التي آخذ الطاعنين بها فإن ذلك يكفي في بيان مواد القانون التي
حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

٥. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يطلبوا من المحكمة
استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، فليس لهم من بعد النعي عليها قعودها
عن إجراء لم يطلبوه منها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذها .

٦. لما كان الأصل أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني
بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض
مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما
حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من أن كلا من الطاعنين الثلاثة الأول
قام بحك قضيه في دبره من الخارج وقام الطاعن الثاني بإيلاج قضيه في
دبره وذلك حال إمساك الطاعن الرابع به وتعيده عليه بمطواه في صدره ، لا
يتعارض مع ما نقله من التقرير الطبي الشرعي من أن بالمجنى عليه جروحاً
سطحية قطعية بالعضد الأيمن والصدر تنشأ من الإصابة بأداة صلبة حادة
كمطواة أو سكين ، وأن منطقة الدبر بها تكدم واضح حول فتحة الشرج
نتيجة إيلاج عضو ذكرى بالغ منتصب ، فإن ما يثيره الطاعنون في خصوص
التناقض بين الدليلين القولي والفني يكون لا محل له .

٧. لما كان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه
المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة منه

أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعنون في شأن قدم إصابات المجنى عليه لكونه متكرر الاستعمال ، وعدم قدرة الطاعن الثالث صحيا على ارتكاب الفعل ، لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان محكمة الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

٨. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها إجماع .

٩. من المقرر أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

١٠. لما كانت المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات تنص على أن " كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع . وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة . وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة " ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة هتك عرض المجنى عليه الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد وقضى بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما طبقا لنص الفقرة الثانية والتهديد من هذه المادة محتسبا سن المجنى عليه بالتقويم الميلادي

على أساس ما ثبت لديه من بطاقة والده العائلية من أنه مولد بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٨ وأن الطاعنين قد اقترفوا ما أسند إليهم بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ سالفه الذكر إذ سكتت عن النص على التقويم الذى يعتد به فى احتساب سن الجنى عليه فيها - وهو شرط لازم لايقاع العقوبة المبينة بها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذ بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى التى تقضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصا أو غامضا فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحته وانه لا يجوز أن يؤخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لما هو مقرر من أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

١١ . لما كان الثابت من الرجوع إلى التقويم الهجرى أن تاريخ ميلاد الجنى عليه يوافق الثانى من ربيع الآخر لعام ١٣٩٨ الهجرى وأن تاريخ الواقعة يوافق الثالث من ربيع الآخر لعام ١٤١٤ الهجرى ، فإن الجنى عليه يكون وقت ارتكاب الجريمة قد بلغ السادسة عشرة سنة هجرية بما كان يتعين معه إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات التى تعاقب كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع فى ذلك بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أنزل بالطاعنين عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة على اعتبار أن الجنى عليه لم يكن وقت وقوع الجريمة عليه قد بلغ السادسة عشرة من عمره متخذاً من التقويم الميلادى أساساً لتحديد سنه ، مخالفاً بذلك القاعدة القانونية سالفه البيان وهى أصل عام من أصول تأويل النصوص العقابية فإنه يكون قد خالف القانون . لما كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة - على نحو ما سلف - قد انتهت إلى رفض الطعن المقدم من المحكوم عليهم ، فإن العيب الذى شاب الحكم يكون

مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم فإنه يتعين - حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة إليه - أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وذلك دون حاجة إلى إعادة الدعوى إلى محكمة الموضوع مادام أن العوار الذى شاب الحكم لم يرد على بطلانه أو على بطلان في الإجراءات أثر فيه مما كان يقتضى العودة إلى النظر في موضوع الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن لمحكمة النقض - عند تصحيحها الحكم المطعون فيه - أن تقدر العقوبة ، فإن هذه المحكمة تقضى بمعاقبة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عملا بنص الفقرة الأول من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ١- هتكوا عرضالذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد بأن أشهر كل منهم سلاحا أبيض "مطواة -سكين" على النحو المبين بالتحقيقات واقتادوه عنوة لمكان الحادث وأمسك به الرابع وشل حركته وخلع عنه سرواله ثم حك كل من الطاعنين قضيبه في دبره . ٢-أحرز كل منهم دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحا أبيض " مطواة - سكين" . ٣- الرابع : أحدثوا عمدا بالجنى عليه سالف الذكر الإصابات الواردة بالتقرير الطبى الشرعى والقى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستعمال سلاح "مطواة" . واحالتهم إلى محكمة جنايات المنصورة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وأدعى .. والد الجنى عليه مدنيا قبل الطاعنين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٤٢/١-٣، ٢٦٨ من قانون العقوبات و ١/١، ٢٥ مكررا ١/ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق به مع أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وإلزامهم بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمتي هتك عرض المجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد وإحراز سلاحين أبيضين في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، ودان الطاعن الرابع بجريمة الضرب ، قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والبطلان والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن عول على أقوال المجنى عليه وحده رغم تناقضها وعدم معقوليتها ، واستند في إثبات سن المجنى عليه إلى تاريخ ميلاده الثابت ببطاقة والده العائلية مع أنها لا تعد وثيقة رسمية وفقا لما توجبه المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وخلا من بيان نص القانون الذي حكم بموجبه ، والتفت عن طلب الطاعنين مناقشة الطبيب الشرعي بشأن التناقض بين ما ورد بتقريره وبين أقوال المجنى عليه بصدد الأفعال التي وقعت عليه وقدم إصاباته وعدم قدرة الطاعن الثالث على ارتكاب ما نسب إليه ، ودلالة دفاعهم المذكور على تلفيق الاتهام ، كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين اعترضوا المجنى عليه حال سيره بالطريق وهددوه بما كان معهم من أسلحة بيضاء ، ثم طرحوه أرضا وخلعوا عنه ملابسه وتناوب الثلاثة الأول الاعتداء عليه بمتك عرضه من الدبر ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة أدلة أستمدتها من أقوال شاهدي الإثبات ومما ثبت بالتقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقديره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن التناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى - ومن ثم يضحى معنى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين مما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث من أنه " يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده فى إحدى حالات التعرض للانحراف " فى صريح عباراتها وواضح دلالتها ومن استقرأ سائر نصوص هذا القانون ، أن أحكامه قد انصبت جميعها على فئة معينة من المتهمين رأى الشارع أن يخصهم فيما يتعلق بإجراءات محاكمتهم وما يوقع عليهم من تدابير وجزاءات وعقوبات بمعاملة مغايرة لغيرهم من المتهمين بالنظر

إلى حداثة سنهم ، دون أن تمتد أحكامه إلى غير هؤلاء من صغار السن ، ومن ثم فلا وجه لما يتذرع به الطاعنون من وجوب التقيد بأحكام قانون الأحداث في شأن تحديد سن المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات أن المجنى عليه لم يكن قد بلغ السادسة عشرة من عمره وقت الحادث على تاريخ ميلاد المجنى عليه المثبت بتلك البطاقة ، فإن مناعهم على الحكم في هذا الصدد يكون غير صائب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أشار إلى نصوص المواد ٢٤٢/١-٣ و ٢٦٨ من قانون العقوبات و ١/١ و ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ و ١٦٥ لسنة ١٩٨١ - التي آخذ الطاعنين بها - فإن ذلك يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما ذلك وكلن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يطلبوا من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، فليس لهم من بعد النعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبوا منها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من أن كلا من الطاعنين الثلاثة الأول قام بحك قضيه في دبره من الخارج وقام الطاعن الثاني بإيلاج قضيه في دبره وذلك حال إمساك الطاعن الرابع به وتعديه عليه بمطواة في صدره ، لا يتعارض مع ما نقله من التقرير الطبي الشرعي من أن بالمجنى عليه جروحا سطحية قطعية بالعضد الأيمن والصدر تنشا من الإصابة بأداة صلبة حادة كمطواة أو سكين ، وأن منطقة الدبر بها تكدم واضح حول فتحة الشرج نتيجة إيلاج عضو ذكرى بالغ منتصب ، فإن ما يثيره

الطاعنون في خصوص التناقض بين الدليلين القولي والفني يكون لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعنون في شأن قدم إصابات الجنى عليه لكونه متكرر الاستعمال ، وعدم قدرة الطاعن الثالث صحيا على ارتكاب الفعل ، لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان محكمة الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الأدلة السائغة التي أوردتها ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . غير أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، وكانت المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات تنص على أن " كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع . وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجريمة هتك عرض المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد وقضى بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة محتسبا سن المجنى عليه بالتقويم الميلادى على أساس ما ثبت لديه من بطاقة والده العائلية من أنه مولود بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٧٨ وأن الطاعنين قد اقترفوا ما أسند إليهم بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ سالفه الذكر إذ سكت عن النص على التقويم الذى يعتد به فى احتساب سن المجنى عليه فيها - وهو شرط لازم لإيقاع العقوبة المبينة بها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم أخذا بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى التى تقضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصا أو غامضا فينبغى أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحته وأنه لا يجوز أن يؤخذ فى قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم اما هو مقرر من أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الرجوع إلى التقويم الهجرى أن تاريخ ميلاد المجنى عليه يوافق الثانى من ربيع الآخر لعام ١٣٩٨ الهجرى وأن تاريخ الواقعة يوافق الثالث من ربيع الآخر لعام ١٤١٤ الهجرى ، فإن المجنى عليه يكون وقت ارتكاب الجريمة قد بلغ السادسة عشرة هجرية بما كان يتعين معه إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات التى تعاقب كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع فى ذلك بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أنزل بالطاعنين عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة على اعتبار أن المجنى عليه لم يكن وقت وقوع الجريمة

عليه قد بلغ السادسة عشرة من عمره متخذاً من التقويم الميلادى أساساً لتحديد سنه ، مخالفاً بذلك القاعدة القانونية سالفه البيان وهى اصل عام من اصول تأويل النصوص العقابية فإنه يكون قد خالف القانون . لما كان ما تقدم ، وكانت هذه المحكمة - على نحو ما سلف - قد انتهت إلى رفض الطعن المقدم من المحكوم عليهم ، فإن العيب الذى شاب الحكم يكون مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون ، ومن ثم فإنه يتعين - حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الإشارة إليه - أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وذلك دون حاجة إلى إعادة الدعوى إلى محكمة الموضوع ما دام أن العوار الذى شاب الحكم لم يرد على بطلانه أو على بطلان فى الإجراءات أثر فيه مما كان يقتضى العودة إلى النظر فى موضوع الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن لمحكمة النقض - عند تصحيحها الحكم المطعون فيه - ان تقدر العقوبة ، فإن هذه المحكمة تقضى بمعاقبة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، مع إلزامهم المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣١ من يوليو سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم الواقعة والاحاطة بظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما ينعاه الطاعن من قالة القصور يكون غير سديد.

٢. لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا إطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم إغفاله ما انتهى إليه تقرير أبحاث التزييف والتزوير .

٣. لما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما أسنده إليه الحكم من إعطائه الشيك موضوع الدعوى دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب . وكان مقدار المبلغ المثبت بالشيك سواء كان ألف جنيه أو ثمانية آلاف جنيه لا أثر له على الجريمة التي دين الطاعن بها مادام أنه لا يدعى وجود رصيد له في البنك المسحوب عليه الشيك يكفي لسداد مبلغ الآلف جنيه الذي يدعى أنه المبلغ الذي تم إدراجه في الشيك ، ومن ثم فلا يؤثر في قيام تلك الجريمة ما يثيره الطاعن من منازعة في قيمة المبلغ المثبت بالشيك - بفرض صحة ما يدعيه في هذا الشأن - ويضحى ما يثيره في هذا الخصوص غير سديد .

٤. لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتفت إلى دفاع المتهم المستند إلى التخالص لأنه جاء لاحقاً لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط التي تنص عليها القانون ولا تأثير له على قيام المسؤولية الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٥. من المقرر أن الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها إلى الأمور الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها ، لانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب الحكم له بمبلغ ٥١ جنية على سبيل التعويض المؤقت ، وكانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دين الطاعن بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها ، وإن كانت عنصراً من عناصر تقدير التعويض النهائي فإن ما يثيره الطاعن بشأن رد وبطلان الشيك فيما تضمن من زيادة في المبلغ الثابت به لا يصح التمسك به أمام القاضي الجنائي وإن صح التمسك به والمناضلة في شأنه أمام القاضي المدني عند المطالبة بقيمة الشيك أو عند المطالبة بالتعويض النهائي ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٦. من المقرر أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، ولا يجوز الادعاء بخالف ما أثبت منها سواء بحضور الجلسة أو بالحكم إلا بالطعن بالتزوير وكان مفاد ما أثبت بالحكم المطعون فيه من تلاوة تقرير التلخيص وجوده عند تلاوته فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة مركز دكرنس ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبسه ثلاثة اشهر وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والتأييد فيما عدا ذلك . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية "بهيئة استئنافية" قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الأستاذالحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وألزمه بالتعويض المؤقت قد شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن أسباب الحكم جاءت في عبارات مجملة غامضة لا

يبين منها أن المحكمة قد تبينت التهمة المنسوبة إليه وقام لديها الدليل على صحتها وعلى توافر أركانها في حقه ، واعتمد الحكم في قضائه على تحقيقات النيابة والشرطة ولم يعتمد على النتيجة النهائية لقسم أبحاث التزييف والتزوير التي يبين منها أن حقيقة المبلغ المثبت بالشيك محل الواقعة هو مبلغ ١٠٠٠ جنية فقط وتم تعديله إلى مبلغ ٨٠٠٠ جنية وأن الطاعن عرض على المدعى بالحقوق المدنية المبلغ الوارد بالنتيجة النهائية لقسم أبحاث التزييف والتزوير بموجب إنذار عرض قدم صورته للمحكمة وكان يجب عليها أن تحكم برد وبطلان الشيك وعدم قبول الدعوى المدنية ، كما أن أوراق الدعوى خلت من وضع تقرري تلخيص لوقائعها من أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي - الذي اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه - حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن أعطى للمدعى بالحقوق المدنية شيكا بمبلغ ٨٠٠٠ جنية مسحوبا على بنك مصر فرعمستحق الوفاء فيولما تقدم به إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته تبين أنه ليس للطاعن رصيد قائم وقابل للسحب ، واستدلت المحكمة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بما قرره المدعى بالحقوق المدنية وما ثبت من الإطلاع على الشيك المقدم منه وإفادة البنك المسحوب عليه بعدم وجود رصيد للساحب ، وخلصت المحكمة من هذه الظروف والأدلة إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وبسوء نية المنصوص عليها في المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أوردها الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - كافيا في

تفهم الواقعة والإحاطة بظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما يتعاه الطاعن من حالة القصور يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد ساقطت من أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها ما يكفي لحمل قضائها ، وكان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا إطراحها لها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما يتعاه الطاعن على الحكم إغفاله ما انتهى إليه تقرير أبحاث التزيف والتزوير . لما كلن ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما أسنده إليه الحكم من إعطائه الشيك موضوع الدعوى دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب . وكان مقدار المبلغ المثبت بالشيك سواء كان ألف جنيه أو ثمانية آلاف جنيه لا أثر له على الجريمة التي دين الطاعن بها ما دام أنه لا يدعى وجود رصيد له في البنك المسحوب عليه الشيك يكفي لسداد مبلغ الألف جنيه الذي يدعى أنه المبلغ الذي تم إدراجه في الشيك ، ومن ثم فلا يؤثر في قيام تلك الجريمة ما يثيره الطاعن من منازعة في قيمة المبلغ المثبت بالشيك - بفرض صحة ما يدعيه في هذا الشأن - ويضحى ما يثيره في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتفت إلى دفاع المتهم المستند إلى التخالص لأنه جاء لا حقا لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشرائط التي تنص عليها القانون ولا تأثير له على قيام السئولية الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ

مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها إلى الأمور الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها ، لانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . لما كان ذلك . وكان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب الحكم له بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وكانت قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دين الطاعن بها ، بل هى عبارة عن دين سابق على وقوعها مترتب عليها ، وإن كانت عنصرا من عناصر تقدير التعويض النهائى فإن ما يثيره الطاعن بشأن رد وبطلان الشيك فيما تضمن من زيادة فى المبلغ الثابت به لا يصح التمسك به أمام القاضى الجنائى وإن صح التمسك به والمناضلة فى شأنه أمام القاضى المدنى عند المطالبة بقيمة الشيك أو عند المطالبة بالتعويض النهائى ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء بحضور الجلسة أو بالحكم إلا بالطعن بالتزوير ، وكان مفاد ما أثبت بالحكم المطعون فيه من تلاوة تقرير التخليص وجوده عند تلاوته ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين التقرير بعدم قبوله وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٣٦٣٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣١ من يوليو سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المحكوم عليها وإن قررت بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنها لم تودع أسبابا لطعنها ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنها شكلا .
٢. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق .
٣. من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم كفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم ، وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه تقديره ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .
٤. من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل .
٥. من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى

تحريراً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة ، وكان دفاع الطاعن بحسن نيته فى زواجه من المحكوم عليها الأخرى بقالة عدم علمه بأحكام العدة لا ينهض بمجرد سندنا للتمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية الذى يحرم الزواج بمن هى فى عصمة رجل آخر أو لم تنقض عدتها ، مادام لم يقدم الدليل القاطع على أنه تحرر تحريراً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة ، ولا يدعى الطاعن أنه قدم للمحكمة مثل هذا الدليل ، بل ثبت للمحكمة قيام العلم فى حقه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا المنع يكون بعيداً عن محجة الصواب .

٦. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - سواء فيما أورده فى تحصيله لواقعة الدعوى أو فيما أورده من أقوال الشاهدين شاهد عقد الزواج و المأذون الشرعى - أنه لم يورد أن الطاعن الثانى أقر بخلو المحكوم عليها الأخرى من الموانع الشرعية - خلافاً لما يذهب الطاعن بأسباب الطعن - وأن ما أورده الحكم فى هذا الشأن أنهما - الطاعنين - أقرّا بخلوهما من الموانع الشرعية ، بما مفاده أن كل من الطاعنين أقر بخلوه من الموانع الشرعية ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن الخطأ فى الإسناد لا يكون له محل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : اشتركا بطريق الاتفاق فيما بينهما وبطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية مأذون ناحية قسم فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو وثيقة زواجهما رقم

.....المؤرخة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٣ حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن أقرأ أمامه بخلو المتهمة الأولى من الموانع الشرعية بأن لم يسبق لها الزواج حال كونها متزوجة من في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٣ ولم تنقض عدتها منه شرعا وقاما بالتوقيع على ذلك فضبط المأذون عقد الزواج بناء على هذا الإقرار فتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة . وأحالتهم إلى محكمة جنابات دمنهور لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٤١، ثانيا ، ثالثا، ٤١، ٢١٣ من قانون العقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهما .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليها وإن قررت بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنها لم تودع أسبابا لطعنها ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنها شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي قد شابه قصور في التسبب وأخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يستظهر عناصر الاشتراك ولم يدلل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ولم يبين ما إذا كان طلاق المحكوم عليها الأخرى كان قبل الدخول أو بعده للوقوف على ما إذا كان يعتد له والتفت عن دفاعه

القائم على الاعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية ، كما أن الأوراق خلت مما يؤيد ما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن أقر بخلو المحكوم عليها الأخرى - من الموانع الشرعية - وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اثبت أن الطاعن جار للمحكوم عليها وزوجها وبينهما صلات وأتمما أعرضا عن عقد زواجهما أمام مأذون موطنهما بكفر الدوار وانتقلا إلى محافظة أخرى ، واستدل من ذلك على علم الطاعن بطلاق المحكوم عليها وتاريخ وقوعه وأن عدتها لم تنقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى بينها الحكم ، وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه تقديره ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل فى الواقع إلى جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه - كما هو الحال فى الدعوى - فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة

الموضوع أو اسباب طعنه أن طلاق المحكوم عليها الأخرى كان قبل الدخول ، فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة ، وكلن دفاع الطاعن بحسن نيته في زواجه من المحكوم عليها الأخرى بقالة عدم علمه بأحكام العدة لا ينهض بمجرد سندا للتمسك باعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية الذى يحرم الزواج بمن هى في عصمة رجل آخر أو لم تنقض عدتها ، مادام لم يقدم الدليل القاطع على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة ، ولا يدعى الطاعن أنه قدم للمحكمة مثل هذا الدليل بل ثبت للمحكمة قيام العلم في حقه للأسباب المار ذكرها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا المنعى يكون بعيداً عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - سواء فيما أورده في تحصيله لواقعة الدعوى أو فيما أورده من اقوال الشاهدين شاهد عقد الزواج و والمأذون الشرعى أنه لم يورد أن الطاعن الثانى أقر بخلو المحكوم عليها الأخرى من الموانع الشرعية - خلافاً لما يذهب الطاعن بأسباب الطعن - وأن ما أورده الحكم في هذا الشأن أفهما - الطاعنين - أقرأ بخلوهما من الموانع الشرعية ، بما مفاده أن كل من الطاعنين أقر بخلوه من الموانع الشرعية ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن الخطأ في الإسناد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من الطاعن الثانى برمته يكون قائماً على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ١٣٦٩١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣١ من يوليو سنة ١٩٩٦

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع أن المحكمة لم توجه تهمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة إلى الطاعن ، ولم تلفت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس ، ولما كان التغيير الذي أجرته في التهمة من تهينة وإدارة مكان لتعاطي المخدرات إلى تسهيل تعاطي المخدرات - على نحو ما سلف بيانه - لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة ، مما تملك المحكمة إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك إجراؤه إلا أثناء المحاكمة ، وقبل الحكم في الدعوى ، لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة للطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة والتي قد يثير جدلا بشأنها ذلك أنه من المقرر قانونا أن جريمة إدارة وتهينة مكان لتعاطي المخدرات ، المنصوص عليها في المادة ٣٤/د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وهي أن يكون المكان مفتوحا لمن يريد تعاطي المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر يغير جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته ، والتي تتوافر بمجرد قيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطي المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات ، أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . لما كان ما تقدم ، وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر إخلالا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخلوها أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها

الدعوى ، دون لفت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على إجراء باطل ، مما يعيبه .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخر سبق الحكم عليه : ١) أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . ٢) هيا وأدار مكانا لتعاطي المخدرات بمقابل . وأحاله إلى محكمة جنابات دمياط لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٥/ب، ١/٤٢، ١/٤٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأخير : أولا: براءة المتهم من التهمة الأولى لمسندة إليه . ثانيا : بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر والأدوات المضبوطة وغلق المقهى باعتبار أن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم هي تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة . مع إعمال المادتين ١٧ من قانون العقوبات ٣٦، من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة من هيئة وإدارة مكان لتعاطي المواد المخدرة بمقابل إلى تسهيل تعاطيها دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لitraفع على أساسه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه (١) أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا (٢) هيأ وأدار مكانًا لتعاطي المخدرات بمقابل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى ببراءة الطاعن من التهمة الأولى ، عرض للتهمة الثانية بقوله " وحيث إن المحكمة لا تسير النيابة العامة القول بأن المتهم قد هيأ وأدار مكانًا لتعاطي المخدرات بمقابل إذ من حقها أن تسبغ الوصف السليم للواقعة حيث لم يثبت أن المتهم قد هيأ مقهاه لتعاطي المخدر بمقابل بل إن الثابت أمام المحكمة أن الواقعة ينطبق عليها نص المادة ٣٥/ب من قانون المخدرات وهو أن المتهم قام بتسهيل تعاطي المتهم السابق محاكمته للمخدر المضبوط بدون مقابل " . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع أن المحكمة لم توجه تهمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة إلى الطاعن ، ولم تلتفت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس ، ولما كان التغيير الذي أجرته في التهمة من تهمة وإدارة مكان لتعاطي المخدرات إلى تسهيل تعاطي المخدرات - على نحو ما سلف بيانه - لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة ، مما تملك المحكمة إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك إجراؤه إلا أثناء المحاكمة ، وقبل الحكم في الدعوى ، لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة للطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة والتي قد يثير جدلاً بشأنها ، ذلك أنه من المقرر قانونًا أن جريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات ، المنصوص عليها في المادة ٣٤/د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وهي أن يكون المكان مفتوحًا لمن يريد تعاطي المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان الخلل مخصصًا لغرض آخر يغير جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته ، والتي تتوافر بمجرد قيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطي المخدرات

تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير المخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات ، أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . لما كان ما تقدم وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر إخلالا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخولها أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى ، دون لفت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه فيكون مبنيًا على إجراء باطل ، مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة ، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٥٢٤٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة الأول من سبتمبر سنة ١٩٩٦

لما كان القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم في جناية ، وكانت المحكمة بعد أن امتنع المحامي الحاضر عن إبداء الدفاع وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامي الطاعن الأصيل ، ورأت عدم إجابته إلى طلبه ، لم تندب محاميا آخر يطلع على أوراق الدعوى ويترافع فيها بما يراه محققا لمصلحة المتهم ، بل فصلت فيها بإدانة الطاعن دون أن تتيح الفرصة لإبداء دفاعه كاملا ، فإن هذا التصرف من جانبها ينطوي على إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم عليها بأنهما أولا : قتلا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحين نارين مششخين (بندقيتين) وترصداه في الطريق الذي أيقنا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : أحرز كل منهما بغسر ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) . ثالثا : أحرز كل منهما ذخيرة " عدة طلقات " مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لأيهما في حمل السلاح أو حيازته . وأحالته إلى محكمة جنايات قنا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٦ ، ٢/٢٦ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول مع إعمال

المادتين ١٧، ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح ناري مششن وذخيرته بغير ترخيص قد انطوى على إخلال بحقه في الدفاع ، ذلك بأن محاميه الموكل لم يحضر جلسة المحاكمة وحضر عنه محام آخر التمس تأجيل نظر الدعوى لحضوره غير أن المحكمة لم تنجبه إلى طلبه وطلبت منه أن يترافع في الدعوى إلا أنه تمسك بحضور المحامي الأصيل وفصلت في الدعوى دون سماع دفاعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضري جلستي المحاكمة أن الطاعن مثل بالجلسة الأولى ومعه الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي الموكل وطلب التأجيل لحضور المحامي الأصيل حيث أنه يؤدي العمرة . وقد قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٤ كطلب الحاضر مع المتهم لحضور محاميه الأصيل . وبهذه الجلسة حضر الطاعن ومعه الأستاذ المحامي والتمس التأجيل لحضور الأستاذ المحامي الموكل . وقد أثبت بمحضر الجلسة بعد ذلك ما يأتي " والمحكمة عرضت على الدفاع الحاضر المرافعة وإبداء ما يشاء من طلبات فسامتص وصمم على طلبه " ثم قررت المحكمة إقفال باب المرافعة وإصدار الحكم بعد المداولة . ثم أصدرت حكمها بعد ذلك . ولما كان يبين مما تقدم أن الطاعن تمسك بحضور محاميه الأستاذ المحامي وأن المحكمة وإن أجابت هذا الطلب أول مرة ، فأجلت الدعوى إلى جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٤ لحضور الأستاذ المحامي على اقتناعها بوجهة نظر الطاعن ، إلا أنه لما لم يحضر بتلك الجلسة لم تر التأجيل مرة أخرى لحضوره ، على الرغم من حضور الأستاذ وإصراره على ذلك وعدم

مرافعته . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم في جنايسة ، وكانت المحكمة بعد أن امتنع المحامي الحاضر عن إبداء الدفاع وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامي الطاعن الأصيل ، ورأت عدم إجابته إلى طلبه ، لم تندب محاميا آخر يطلع على أوراق الدعوى ويترافع فيها بما يراه محققا لمصلحة المتهم ، بل فصلت فيها بإذانة الطاعن دون أن تتيح الفرصة لإبداء دفاعه كاملا ، فإن هذا التصرف من جانبها ينطوى على إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٥٢٧٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة الأول من سبتمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن تقدير الوقائع التي تستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وكان الاعتداء على من لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء على المدافع أو غيره لا تتوافر به حالة الدفاع الشرعى ، كما أن تقدير ما إذا كان من استعمل القوة للدفاع عن المال كان في إمكانه أن يركن في الوقت المناسب إلى رجال السلطة العامة مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع لتعلقه بتحصيل فهم الواقع في الدعوى .
٢. لما كان ما قام عليه دفاع الطاعنين من منازعة في وقت الحادث ومكانه على نحو ما اثبت بمحضر جلسة المحاكمة من أن ميقات الحادث كان الساعة الخامسة صباحا يوم ٩/٢ وأن مكان الحادث مجهول لا يعدو دفاعا موضوعيا يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر سبق الحكم عليه بأنهم ضربوا عمدا وذلك بأن كاله الأول والثانى (الطاعنان) بضربات متلاحقة على رأسه واهمال عليه المتهم الآخر ضربا على صدره وكان ذلك (بعضى شوم) كانت بأيديهم فأحدثوا به الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأحالتهم إلى محكمة جنايات سوهاج لحاكمتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ مائتى واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٢-٣ من قانون العقوبات

– بمعاقة الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبحبس الثاني لمدة شهر واحد مع الشغل وبأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن حاصل ما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأهما بجرمى الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه أ طرح ما تمسكا به من أنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال برد يخالف القانون وأغفل الرد على دفاعهما القائم على المنازعة في مكان الحادث وزمانه مما يعيبه ويستوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " إنه في حوالى الساعة السادسة من صبيحة يوم ١٩٩٠/٩/٢ توجه المجنى عليهوشقيقه إلى حقل أشجار النخيل المملوكة لوالدهما لجنى ثمارها وما أن اعتلى شجرة النخيل وكان المجنى عليه يقوم بجمع ثمار النخلة من تحتها حتى حضر إليه المحكوم عليه وحدثت بينهما مشادة كلامية بسبب ادعاء كل منهما ملكيته لتلك الثمار تبادلا فيها الشتائم والسباب ثم انصرف المتهم المذكور وعاد بعد فترة وجيزة وبصحبه المتهمين الأول والثاني وما أن اقتربا من المجنى عليه حتى عاجله المتهم الأول بضربه بعصا شوم على رأسه فأحدثت به إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، بينما كان له المتهم الثانى ضربة بقطعة حديدية على ساقه اليمنى فأحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى .. ، وبعد أن ساق الحكم الأدلة التى استند إليها فى قضائه بالإدانة والمستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبى الأول عرض لما تمسك به الطاعنان من قيام حالة الدفاع

الشرعى عن النفس والمال وأطرحه بقوله " وحيث إنه لما كان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وكان الثابت من الأوراق أن توجه المتهمين ناحية المجنى عليه كان انتقاما منه وإخوته من أخذهم ثمرات النخيل شركتهم ومشادتهم مع المتهم الثالث الذى سبق الحكم عليه غيابيا ، وأن اعتداء لم يقع من المجنى عليه على أى من المتهمين ساعة الحادث بل وإلى المتهمون جميعا الاعتداء على المجنى عليه حتى سقط أرضا إثر اعتداء المتهم الأول عليه بتلك الضربة على رأسه والتي أعجزته عن أى اعتداء أو الاستمرار فيه وإذا ما كان الدفاع الشرعى لا وجود له بعد أن زال الخطر الحال الوشيك ولم يكن المجنى عليه أو إخوته فى حالة يظن منها أنهم مصدر خطر فلا مجال للقول بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس وإذا ما كان الدفاع عن المال لا وجود له غدا كان فى الإمكان الركون إلى رجال السلطة العامة وكان المتهم الثالث قد انصرف لاستدعاء ذوية من أبنائه دون التوجه بدلا من ذلك إلى رجال الحفظ ليركن إليهم بشكايتهم فلا محل للقول بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها ، وكان الاعتداء على من لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء على المدافع أو غيره لا تتوافر به حالة الدفاع الشرعى ، كما أن تقدير ما إذا كان من استعمل القوة للدفاع عن المال كان فى إمكانه أن يركن فى الوقت المناسب إلى رجال السلطة العامة مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع لتعلقه بتحصيل فهم الوقائع فى الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح ما تمسك به الطاعنان من أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن النفس لما استخلصه من وقائع الدعوى وظروفها من أن المجنى عليه لم يكن مصدر اعتداء على الطاعنين أو غيرهما كما أطرح دفاعهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال بأنه كان فى الإمكان الالتجاء إلى رجال السلطة العامة وكان ما أورده الحكم ردا على هذا

الدفاع بشقيه سائغا وكافيا ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعنان نعيًا على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدًا . لما كان ذلك ، وكان ما قام عليه دفاع الطاعنين من منازعة في وقت الحادث ومكانه على نحو ما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة من أن ميقات الحادث كان الساعة الخامسة صباحًا يوم ٩/٢ وأن مكان الحادث مجهول لا يعدو دفاعًا موضوعيًا يكفي أن يكون الرد عليه مستفادًا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعًا .

الطعن رقم ١٦٢٩١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الثابت من الحكم أن الواقعة التي دان الطاعن بها وهي هتك عرض المجنى عليهنو.....و.....و..... هي بعينها التي أحيلت بها الدعوى ودارت عليها المرافعة أمام المحكمة فإن دعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون لها وجه ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم في ثانيا سرده للواقعة من أنمجنى عليها كذلك إذ أن ذلك لا أثر له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي خلصت إليها ولا في العقوبة التي أنزلها بالطاعن إذ يستوى الأمر أن تكون المجنى عليها واحدة أو أكثر .

٢. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أولياء أمور المجنى عليهن قد عهدوا إلى الطاعن إعطاء المجنى عليهن دروسا خاصة والإشراف عليهن في هذا الصدد فإن ذلك يجعل له سلطة عليهن بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات فمبني له فرصة التقرب إليهن وتسهيل ارتكاب الجريمة ، ومادام قد ثبت أنه من المتولين تربية المجنى عليهن ومن له سلطة عليهن فإن ذلك يكفي لتشديد العقاب عليه إذ لا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة بل يكفي أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة ومن ثم فإن ما يثيره في شأن عدم توافر الظروف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ والمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا على وجه معين تأدية إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣. من المقرر أن تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أ يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا لا تناقض فيه .

٤. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه لها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب .

٥. لما كان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها فإن ما يثيره الطاعن بشأن تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي فيما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة الى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

٦. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع شهود فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

٧. من المقرر أنه بفرض طلب الطاعن سماع الشهود الذين أشار إليهم بأسباب طعنه وهو شهود نفى فإنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن هذا الطلب مادام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض كلا منو.....و.....
اللاتى لم تبلغن ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد بأن خلع عنوة عن الأولى
ملابسها وباغت الثانية والثالثة والرابعة وحك قضيبه في دبر كل منهن حالة كونه من
المتولين تربيتهن ومن له سلطة عليهن . وأحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمحاكمته
طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا

بالمادتين ٢٦٧/٢ ، ٢٦٨ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبته بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات .

فقطع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة هتك عرض المجنى عليهن اللاتي لم تبلغن ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد حال كونه من المتولين تربيتهن وممن لهم سلطة عليهن قد شابه الخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك بأن دانه عن واقعة لم ترفع بها الدعوى هي هتك عرض واعتبره من المتولين تربية المجنى عليهن وممن لهم سلطة عليهن في حين أن صلته بهن تقتصر على إعطائهن دروسا خاصة بأجر ولا سلطان عليهن ومن ثم فلا يطبق عليه الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ والمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، وأسند إلأى الشاهدة المذكورة أنها شاهدته يقف وراء المجنى عليها ويحتك بها من الخلف في حين اقتصرت أقوالها على رؤيتها له يقف وراءها ملتصقا بها ، وعول على أقوالها في التحقيقات رغم اختلافها عن أقوالها في التحقيق الإداري ، ولم يحص ما قام عليه دفاعه من أن التهمة ملفقة ولم تعن المحكمة بتحقيق ذلك بسماع أقوال مؤيديه من الشهود ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الواقعة التي دان الطاعن بها وهي هتك عرض المجنى عليهن وهي هي بعينها التي أحيلت بها الدعوى ودارت عليها المرافعة أمام المحكمة فإن دعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون لها وجه ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم في ثانيا سرده

للواقعة من أنمجنى عليها كذلك إذ أن ذلك لا أثر له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي خلص إليها ولا في العقوبة التي أنزلها بالطاعن إذ يستوى الأمر أن تكون المجنى عليها واحدة أو أكثر . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أولياء أمور المجنى عليهن قد عهدوا إلى الطاعن إعطاء المجنى عليهن دروسا خاصة والإشراف عليهن في هذا الصدد فإن ذلك يجعل له سلطة عليهن بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات تهيئ له فرصة التقرب إليهن وتسهيل ارتكاب الجريمة ، وما دام قد ثبت أنه من المتولين تربية المجنى عليهن ومن له سلطة عليهن فإن ذلك يكفي لتشديد العقاب عليه إذ لا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة بل يكفي أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة ومن ثم فإن ما يثيره في شأن عدم توافر الظروف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ والمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا على وجه معين تأدية إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه عند تحصيله لأقوال الشاهدةقد أورد أنها قررت بالتحقيقات مشاهدة الطاعن يقف وراء المجنى عليهاويحتك بها من الخلف وأنها أخبرتها بذلك عقب إنتهاء الدرس وكان يبين مما أورده الطاعن في أسباب طعنه نقلا عن أقوال الشاهدة أنها تتفق في جملتها مع المستند إليها بالحكم منها فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا يكون بها محل . لما كان ذلك ، وكان تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا لا تناقض فيه ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه لها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون معقب فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا

يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه استفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها فإن ما يثيره الطاعن بشأن تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي فيما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع شهود فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . هذا فضلا عن أنه بفرض طلب الطاعن سماع الشهود الذين أشار إليهم بأسباب طعنه وهم شهود نفى فإنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق و لها أصلها في الأوراق .
٢. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترتبة المترتبة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب . وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها لحملها على عدم الأخذ بها .
٣. من المقرر أن تناقض الشاهد أو اختلاف روايته في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ، مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي اعتنقها أدلة استمدتها من أقوال شهود الإثبات وما قرره الطاعن بالتحقيقات وما ثبت من التقرير الفني لفحص السلاح المضبوط ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولا ينازع الطاعن في أمن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره بشأن صورة الواقعة وأقوال الجنى عليه ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر واستنباط معتقدها منها لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .
٤. لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثير ما ينعاه من عدم إجراء عملية عرض قانونية لا ستعرا ف الجنى عليه على المتهم بمعرفة على المتهم بمعرفة سلطة التحقيق ولم يطلب من المحكمة اتخاذ معين في هذا الخصوص ، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم

يطلب منها ولم تر هي حاجة لإجرائه ، بعد أن اطمأنت من عناصر الدعوى المطروحة أمامها إلى صحة الواقعة ، ولا يعدو منعاه أن يكون تعيباً للتحقيق والإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٥. من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلاً مادام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

٦. من المقرر أن إتيان الجاني شطراً من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفي لاعتباره شارعاً في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة .

٧. من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل أنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها ، وما رد به على دافع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالاً في الحكم أمراً غير لازم مادامت الواقعة الجنائية كما أثبتت تفيد بذاتها أنه إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه . وكان ما أثبتته الحكم في مدوناته تتوافر به جنائية الشروع في السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان استخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه ، وكذا إثبات ارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصهما مما ينتجهما .

٨. لما كان القانون وإن لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمرتبة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى إلا أنه مادام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه من حيث إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ، ومادام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني كظرف مشدد ، ولم يقصد التفريق بينه

وبين الإكراه ، بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم ، فإن مفاد ذلك ، أن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه ، يصح أيضا أن يكون التهديد باستعمال السلاح ، وفي إشارة المادة ٣١٤ من قانون العقوبات إلى الإكراه إطلاقا ، ما يكفي لأن يندمج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته ، ويستوى في الأداة المهدد بها أن تكون سلاحا بطبيعته أو بالتخصيص متى ثبت أن الجاني قد حملها عمدا لمناسبة السرقة ليشد بها أزره وليتخذ منها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة ، وهو ما يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى في حدود سلطته التقديرية .

٩. لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن ارتكاب جناية الشروع في السرقة بإكراه على الصورة آنفة البيان ، وكانت العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة ، وذلك لما يليق به مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه ، وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للإستعمال أو كان مجرد مسدس صوت طالما أن مظهره يؤدي إلى الغرض المقصود من حمله ويحقق العلة من تغليظ العقاب في هذه الحالة ، وإذا كان الثابت أن الطاعن قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وهو مسدس الصوت وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقة ، فإن الإكراه الذى يتطلبه القانون في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات يكون متحققا على ما استقر عليه قضاء النقض ، ولا يكون الحكم قد خالف القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في سرقة حافظة نقود بطريق الإكراه بأن استدرجه بسيارته وأشهر في وجهه مسدس صوت وهدده به فأوقع الرعب في نفسه وعطل مقومته وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو خلو الحافظة من النقود واستغاثة المجنى عليه . وأحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥/١، ٤٦/٣، ٣١٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة مسدس الصوت المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة الشروع في سرقة بالإكراه قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن عول على أقوال المجنى عليه حال أن تصويره للواقعة غير مقبول عقلا ومنطقا ورغم تناقض أقواله بشأن تفتيش الطاعن له وإخراجه حافظة نقوده من ملبسه ، وأن سلطة التحقيق لم تجر عملية عرض قانونية للطاعن على المجنى عليه للتعرف عليه ، هذا فضلا عن أن واقعة الدعوى كما صورها الحكم تشكل جريمة نصب وليست سرقة بإكراه لأن تسليم حافظة النقود للطاعن - وقد وجدت خالية من النقود - كان بإرادة المجنى عليه بناء على الاحتيال بعد أن أوهمه بأنه من رجال الشرطة بما ينتفى معه الركن المادى للجريمة وهو الاختلاس والركن المعنوى المتمثل في نية السرقة وركن الإكراه سيما وأن السلاح مسدس صوت واستطاع المجنى عليه انتزاعه من الطاعن ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يجمل في أن الطاعن انتوى الاستيلاء على مال الغير ولو تحت تأثير الإكراه ، وفي سبيل ذلك انطلق إلى الطريق الزراعى قائدا سيارة ملاكى والتقى بالجنى عليه خارجا من مزرعته فدعاها للركوب معه بزعم أنه يحمل أقمشة يبغي توزيعها على الفقراء وطلب معاونته في ذلك ، فاستجاب له ثم توقف بالسيارة جانبا وأوهمه بأنه من رجال المباحث وأخرج مسدس صوت من جيبه وهدد به الجنى عليه الذى تملكه الرعب ثم دس يده فى جيب الأخير وانتزع حافظة نقوده إلا أنه تبين أنها خالية من النقود فأعادها إليه وتصادف مرور سيارة يعرف الجنى عليها قائدها فحاول إنتزاع المسدس من الطاعن وغادر السيارة مسرعا وتمكن مع قائد السيارة الأخرى وبعض الأهالى من ضبط الطاعن وتسليمه لضابط مرور المنطقة الذى تولى تسليمه إلى مركز الشرطة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . كما أن تناقض الشاهد أو اختلاف روايته فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التى اعتقها أدلة استمدتها من أقوال شهود الإثبات وقرره الطاعن بالتحقيقات وما ثبت من التقرير الفنى لفحص السلاح المضبوط ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، ولا ينازع الطاعن

فى أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره بشأن صورة الواقعة وأقوال
المجنى عليه ينحل إلى جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر
الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،
وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر ما ينعاه
من عدم إجراء عملية عرض قانونية لاستعراف المجنى عليه على المتهم بمعرفة سلطة
التحقيق ولم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين فى هذا الخصوص ، فليس له من بعد
أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تترهى حاجة لإجرائه
، بعد أن اطمأنت من عناصر الدعوى المطروحة أمامها إلى صحة الواقعة ، ولا يعدو
منعاه أن يكون تعيباً للتحقيق والإجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على
المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه أثبت على الطاعن بالوقائع التى بينها من أنه أدخل يده فى جيب المجنى
عليه بقصد سرقة ما به بعد أن هددته باستعمال مسدس صوت ، ثم عاقبه على جناية
الشروع فى السرقة بطريق الإكراه وبين واقعتها بما تتوافر به جميع عناصرها القانونية
من نية معقودة لديه وأفعال مادية وقعت تؤدى إلى الجريمة مباشرة ، وأنه لم يحل بينه
وبين إتمام مقصده إلا سبب لا دخل لإرادته فيه بينته فى حكمها ، وأثبتت ذلك على
المتهم بناء على اعتبارات ذكرتها ، وكان من المقرر أنه ليس بشرط فى جريمة الشروع
فى السرقة أن يوجد المال فعلاً مادام أن نية الجانى قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة ،
وكان إتيان الجانى شطراً من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفى لاعتباره شارباً
فى جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة ، وكان القصد الجنائى فى جريمة السرقة
هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل أنه يحتلس المنقول المملوك للغير من غير
رضاء مالكة بنية تملكه .، ولما كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها
، وما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه ، وكان التحديث
عن نية السرقة استقلالاً فى الحكم أمراً غير لازم مادامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها

تفيد بذاتها أنه إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه . وكان ما أثبتته الحكم في مدوناته تتوافق به جنائية الشروع في السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه ، وكذا إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو من ينتجهما ، فإن ما يجادل فيه الطاعن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمرتبة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى ، إلا أنه مادام تهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه تماما من حيث إضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ، ومادام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني كظرف مشدد ، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه ، بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم ، فإن مفاد ذلك ، أن تعطيل مقاومة المجنى عليه ، يصح أيضا أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه ، يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه ، يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وفي إشارة المادة ٣١٤ من قانون العقوبات إلى الإكراه إطلاقا ما يكفي لأن يندمج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته ، ويستوى في الأداة المهدد بها أن تكون سلاحا بطبيعته أو بالتخصيص متى ثبت أن الجاني قد حملها عمدا لمناسبة السرقة ليشد بها أزره وليتخذ منها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة ، وهو ما يستخلصه قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن ارتكاب جنائية الشروع في السرقة بإكراه على الصورة آتفة البيان ، وكانت العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به وإستخدامه في الجريمة

، وذلك لما يلقيه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه ، وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسداً أو غير صالح للاستعمال أو كان مجرد مسدس صوت طالمسا أن مظهره يؤدي إلى الغرض المقصود من حمله ويحقق العلة من تغليظ العقاب في هذه الحالة ، وإذا كان الثابت أن الطاعن قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وهو مسدس الصوت وسيلة لتعطيل مقومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقة ، فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات يكون متحققاً على ما استقر عليه قضاء النقض ، ولا يكون الحكم قد خالف القانون ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٧١٠٦ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من الأوراق أن المحامى قرر بالطعن بطريق النقض عن المحامى بصفته وكيلًا عن والد المحكوم عليه باعتباره وليًا شرعيًا بموجب التوكيل المرفق بالأوراق والذي ثبت منه أن المحكوم عليه كان قاصرًا في تاريخ التقرير بالطعن . لما كان ذلك ، ولئن كان الطعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيًا أو ممن يوكله توكيلاً خاصاً لهذا الغرض ، إلا أنه لما كان ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التى تصدر على قاصره ، ولما كان الطعن قد استوفى باقى أوضاعه الشكلية المقررة فى القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

٢. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه ، فلها أن تأخذ من الأدلة ما تظمن إليه وأن تطرح ما عداه دون إلزام عليها بيان علة ما ارتأته ، وفى اطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٣. من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه .

٤. من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، وفى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما

يشوبه واطمأنت إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلها أن تأخذ به بغير معقب عليها في ذلك .

٥. من المقرر أن أقوال متهم على آخر هي في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة متى وثقت فيها وارتاحت إليها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المحكوم عليه الآخر في تحقيقات النيابة العامة وأنها صدرت منه عن إرادة حرة دون إكراه ، وعولت على تلك الأقوال في قضائها بالإدانة فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً.

٦. من المقرر أنه يكفي لتحقيق جريمة إحراز أو حيازة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد الإحراز أو الحيازة المادية طالت أو قصرت وإيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ ، لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح النارى بدون ترخيص عن علم وإرادة .

٧. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق .

٨. الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال وأن جرائم إحراز أو حيازة السلاح النارى والذخيرة والسرقه التى دين الطاعن بها لا يشملها استثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، ومن ثم فإن الحكم إذ استدل على نسبة هذه الجرائم للطاعن من أقوال شهود الإثبات ومنهم جندى الحراسة الذى قرر أن شخصين سرقا السلاح منه بعد أن اصطدمت به الدراجة الآلية التى كانا يستقلانها ومن اعتراف المحكوم عليه الآخر بأن الطاعن قد استولى على السلاح من الجندى المذكور بينما كان هو يقوده الدراجة الآلية ، فإن استدلاله يكون سائفاً ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه .

٩. من المقرر أنه لا يقدح في سلامة استدلال الحكم عدم ضبط السلاح النارى والذخيرة مع الطاعن مادام أن المحكمة قد اقتنعت من الأدلة السائغة التى أوردتها

أنه كان محرزاً للسلاح والذخيرة المضبوطين مع المحكوم عليه الآخر ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير قويم.

١٠. لما كان نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً صريحاً بل يعتبر الرد عليه استفاداً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

١١. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد أخذ الحكم [أقوال الضابط الذي أجرى التفتيش وقام بضبط السلاح والذخيرة بالنسبة لثبوت الجرائم التي دانه بها وإطراحه لأقواله بالنسبة لتهمة الاتفاق الجنائي التي قضى ببراءته منها لا يخرج عن كونه جسداً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها فيه أمام محكمة النقض .

١٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن والمحكوم عليه الآخر بجرائم إحراز وحيازة سلاح نارى مششخن وذخائر بدون ترخيص وسرقة السلاح المذكور وعاقبهما بالمواد ١، ٦، ٢٦، ٢/٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول والمادة ٣١٧/٥، ٤ من قانون العقوبات وأورد " أن الجرائم المنسوبة إلى المتهمين قد انتظمها فكر إجرامى واحد وارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم تعين توقيع العقوبة المقررة لأشدها عملاً بنص المادة ٣٢ عقوبات " . ثم عاقب كلا من الطاعن والمحكوم عليه الآخر بالأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي قدرها بمائة جنيه . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز أو حيازة السلاح النارى المششخن "بندقية" بدون ترخيص - التي دين بها الطاعن - هي الأشغال الشاقة المؤقتة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المار ذكره ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن غنوبة الغرامة المقررة في الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من القانون المذكور لجريمة إحراز أو

حيازة الذخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - ولو أنها تعد عقوبة مكملية للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة ، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتأفر مع العقوبات التكميلية ذات الطية الوقائية والتي تخرج عن طاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه كان يتعين إدماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة إحراز الذخيرة بدون ترخيص وحدها - دون الجريمتين الأخريين اللتين دين بهما الطاعن - وهي إحدى الجريمتين الأخف - بعد أن قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة إحراز وحيازة السلاح الناري المششن بدون ترخيص وهي الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون - فضلا عن خطئه في تحديد مقدارها بما يجاوز الحد الأقصى المقرر لها - قد خالف القانون ، مما يقتضى هذه المحكمة - لمصلحة الطاعن وإحتمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون بالنسبة إلى الطاعن ولو لم يرد ذلك في أسباب طعنه .

١٣ . لما كان الخطأ الذي ترد فيه الحكم يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذي لم يقدم طعنا فإنه يتعين أن يمتد إليه تصحيح الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم نص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الذكر ، ذلك أن علة امتداد هذا الأثر في حالتى نقض الحكم أو تصحيحه واحدة إذ تتأبى العدالة أن يمتد إليه أثر نقض الحكم ولا يمتد إليه هذا الأثر في حالة التصحيح وهو ما يتره عنه قصد الشارع .

الوقائع

أقمت النيابة العامة كلا من (١).....(٢)..... (الطاعن
(بأفهما ١) اشتركا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية سرقة بأن اتحدت
إرادتهما على ارتكاب هذه الجريمة وأعدا لذلك السلاح الناري والذخيرة اللازمة
تنفيذا لمخططهما الإجرامي على النحو المبين بالتحقيقات ٢. حازا بغير ترخيص
سلاحا ناريا مششخنا (بندقية آلية) ٣. حازا ذخائر (عشرين طلقة) مما تستخدم على
السلاح الناري موضوع التهمة الثانية دون أن يكون مرخصا لهما بحيازته ٤. سرقا
السلاح الناري والذخائر سالقى الذكر المملوكين للإدارة العامة لقوات أمن القاهرة
"قطاع الدراسة" . واحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهما طبقا للقيود
والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد
٣١٧/٤، ٥ من قانون العقوبات و ١/١، ٦، ٢٦/٢-٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المعدل والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به مع أعمال
المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات
وبتغريمه مائة جنيه والثاني " الطاعن " بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه مائة
جنيه وبراءتهما من تهمة الاتفاق الجنائي .

فطعن الأستاذ.....الحامي عن الأستاذ.....الحامي بصفته وكيلًا
عن والد المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن الحاميقرر بالطعن بطريق
النقض عن الحاميبصفته وكيلًا عن والد المحكوم عليه باعتباره وليًا
شرعيا عليه بموجب التوكيل المرفق بالأوراق والذي ثبت منه أن المحكوم عليه كان
قاصرا في تاريخ التقرير بالطعن . لما كان ذلك ، ولئن كان الطعن في الأحكام الجنائية

يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله توكيلا خاصا لهذا الغرض ، إلا أنه لما كان ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التى تصدر على قاصره ، ولما كان الطعن قد استوفى باقى أوضاعه الشكلية المقررة فى القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص وسرقة هذا السلاح قد شابه القصور والتلغز فى التسبب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن لم يدلل تدليلا كافيا على ارتكابه الجرائم التى دانه بها واقتصر على الاستناد إلى مجرد أقوال شهود الإثبات واعتراف المحكوم عليه الآخر رغم أنه لم تضبط ثمة أسلحة لديه ، ودون أن يبين الحكم مدى سلامة تلك الأدلة وصحتها ، والتفت عن دفاعه القائم على تناقض أقوال الجندى الجنى عليه ونفى التهمة ، وعن دفعه بعدم صلاحية اعتراف المحكوم عليه الآخر ليكون دليلا قبله لوجود خلافات بينهما ولأنه لا يعدو مجرد أقوال متهم على متهم آخر ولم يصدر عنه فى مجلس القضاء وعدل عنه ذلك المتهم فيما بعد ، كما أن الحكم رغم تعويله فى قضائه بالإدانة على أقوال الضابط الذى أجرى التفتيش ، فقد عاد وأطرح أقواله ولم يطمئن إليها بالنسبة إلى التهمة الاتفاق الجنائى التى قضى ببراءته منها ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يحمل فى أنه أثناء سير الجندى حاملا سلاحه الأميرى - وهو عبارة عن بندقية آلية بخزنتها عشرون طلقة - متوجها إلى مقر وحدته بالعتبة بعد انتهاء خدمته فى حراسة وكالة أنباء الشرق الأوسط ، فوجئ بشخصين يركبان دراجة آلية ارتطمت بظهره فسقط أرضا ، وقام أحدهما بالاستيلاء على سلاحه سالف الذكر ولاذا بالفرار ، وتنفيذا لإذن صادر من النيابة العامة بتفتيش شخص ومسكن المحكوم عليه الآخر بناء على

تحريرات دلت على أنه يحوز سلاحا ناريا وذخيرة بدون ترخيص ، فقد قام ضابط مباحث قسم منشأة ناصر بتفتيش مسكن المحكوم عليه المذكور حيث عثر فيه على البندقية المسروقة من الجندي سالف الذكر وبخزنتها ثمان عشرة طلقة ، ولما واجه المأذون بتفتيشه بالسلاح والذخيرة المضبوطين أقر له بأنه قام هو والطاعن بسرقتهما من جندي الحراسة مستخدمين دراجة آلية تولى هو قيادتها في حين قام الطاعن بالاستيلاء على السلاح من الجندي المذكور وفرا هاربين بهما ، ثم قام الطاعن بوضع السلاح والخزنة المحتوية على الطلقات داخل كرتونة لإخفائهما ، وإنصرف بعد ذلك ، أخفى هو السلاح والذخيرة في مسكنه إلى أن تم ضبطهما ، وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة وصحة إسنادها إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر أدلة مستمدة من أقوال ضابط الواقعة وجندي الحراسة وضابط قوات أمن القاهرة التابع لها جندي الحراسة ، ومن اعتراف المحكوم عليه الآخر وما ثبت من تقرير فحص السلاح المضبوط ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما ريته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، فلها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان علة ما ارتأته ، وفي اطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وأوردت مضمونها بما لا تناقض فيه فإن ما ينعه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، وفي الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار

التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المغزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلها أن تأخذ به غير معقب عليها في ذلك ، ولما كان من المقرر أن أقوال المتهم على آخر هـى في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة متى وثقت فيها وارتاحت إليها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المحكوم عليه الآخر في تحقيقات النيابة العامة وأنها صدرت منه عن إرادة حرة دون إكراه ، وعولت على تلك الأقوال في قضائها بالإدانة فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان يكفى لتحقيق جريمة إحراز أو حيازة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد الإحراز أو الحيازة المادية طالت أو قصرت ، أيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ ، لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح النارى بدون ترخيص عن علم وإرادة ، وكان من المقرر إن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق ، وكان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال وأن جرائم إحراز أو حيازة السلاح النارى والذخيرة والسرقه التى دين الطاعن بها لا يشملها استثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، ومن ثم فإن إذا استدل على نسبة هذه الجرائم الطاعن من أقوال شهود الإثبات ومنهم جندى الحراسة الذى قرر أن شخصين سرقا السلاح منه بعد أن اصطدمت به الدراجة الآلية التى كانا يستقلانها ومن اعتراف المحكوم عليه الآخر بأن الطاعن ، فإن استدلاله يكون سائفاً ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه ، ولا يقدح في سلامة استدلال الحكم عدم ضبط السلاح النارى والذخيرة مع الطاعن مادام أن المحكمة قد اقتنعت من الأدلة السائغة التى أوردتها أنه كان محرزا للسلاح والذخيرة المضبوطين مع المحكوم عليه

الآخر ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا صريحا بل يعتبر الرد عليه استفادا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة فى حكمها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن فى صدد أخذ الحكم بأقوال الضابط الذى أجرى التفتيش وقام بضبط السلاح والذخيرة بالنسبة لثبوت الجرائم التى دانه بها وإطراحه لأقواله بالنسبة لتهمة الاتفاق الجنائى التى قضى ببراءته منها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن كافة ما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن والمحكوم عليه الآخر بجرائم إحراز وحيازة سلاح نارى مششخن وذخائر بدون ترخيص وسرقة السلاح المذكور وعاقبهما بالمواد ١٠١، ٢٦، ٢/٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول والمادة ٣١٧/٤، ٥ من قانون العقوبات وأورد " أن الجرائم المنسوبة إلى المتهمين قد انتظمها فكر إجرامى واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ومن ثم تعين توقيع العقوبة المقررة لأشدها عملا بنص المادة ٣٢ عقوبات . ثم عاقب كلا من الطاعن والمحكوم عليه الآخر بالأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التى قدرها بمائة جنيه . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجرمة إحراز أو حيازة السلاح النارى المششخن "بندقية" بدون ترخيص - التى دين بها الطاعن - هى الأشغال الشاقة المؤقتة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المار ذكره ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عقوبة الغرامة

المقررة في الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من القانون المذكور لجريمة إحراز أو حيازة الذخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - ولو أنها تعد عقوبة مكتملة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة ، إلا أنها لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتأفر مع العقوبات التكميلية ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه كان يتعين إدماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة إحراز الذخيرة بدون ترخيص وحدها - دون الجريمة الأخرى التي يمن دين بهما الطاعن - وهي إحدى الجريمة الأخف - بعد أن قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة إحراز وحيازة السلاح الناري المششن بدون ترخيص وهي الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون - فضلا عن خطئه في تحديد مقدارها بما يجاوز الحد الأقصى المقرر لها قد خالف القانون مما يقتضي هذه المحكمة لمصلحة الطاعن وأعمال نص لفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون بالنسبة الى الطاعن ولو لم يرد ذلك في أسباب طعنه . لما كان ذلك وكان الخطأ الذي يردى فيه الحكم ينصل بالمحكوم عليه الآخر الذي لم يقدم طعنا فإنه يتعين من يمد اليه تصحيح الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم نص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الذكر ذاك أن علة امتداد هذا الاثر في حالتى نقض الحكم أو تصحيحه واحدة اذ تتأبى العدالة أن يمتد اليه اثر الحكم ولا يمتد اليه هذا الاثر في حالة التصحيح وهو ما يتره عنه قصد الشارع .

الطعن رقم ١٧٤١٣ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الاذن بتسجيل المخادشات وضبط وتفتيش المتهم لعدم جدية التحريات واطرحه بقول " وحيث انه عن الدفع ببطلان اذن النيابة العامة ومن بعده اذن رئيس المحكمة الصادر باتخاذ اجراءات التسجيل لانعدام التحريات فمردود عليه بان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكان القانون لا يشترط شكلا معينا للاذن بالتفتيش فيكفي في عقيدة هذه المحكمة ام التحريات قد توصلت الى صحة ما ابلغ به الشاهد الاول وضبط مبلغ الرشوة بحوزة المتهم مما يكون معه ذلك الدفع على غير سند من الواقع والقانون متعين الالتفات عنه " . لما كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها الاذن وكفايتها لتسوية إصداره كما هو الحال في الدعوى الراهنة فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقة بالموضوع لا بالقانون وما استطردت اليه المحكمة من قولها " وضبط مبلغ الرشوة بحوزة المتهم " انما كان بعد ان أفصحت المحكمة عن اطمئنانها لجدية الحريات التي انبنى عليها الاذن ولا يتأدى منه ما يذهب اليه الطاعن من أنه سبب اقتناع المحكمة بجديتها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٢. من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به امام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لانه يقتضي تحقيقا

تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن او المدافع عنه لم يدفع ببطلان إذن رئيس المحكمة بضبطه وتفتيشه وتسجيل المحادثات لعدم اختصاص مصدره وخلوه من تاريخ إصداره وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لامل مرة امام محكمة النقض .

٣. من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالاحذ بدليل بعينه فيما عدا الاحوال التى قيده القانون فيها بذلك فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وان يأخذ من اى بينة او قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه.

٤. من المقرر أنه لا يلزمه ان تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات من الدعوى اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعية تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجه فى اكمال المحكمة واطمئنانها الى ما انتهى اليه .

٥. من المقرر انه لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المواد إثباتا بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوته عن طريق الاستنتاج مما يكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فان ما يثيره الطاعن بشأن الادلة التى عول عليها الحكم المطعون فيه فى ادائه عن الجريمة المسندة اليه ومنها الاقرار المنسوب له لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى العناصر التى استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له امام محكمة النقض .

٦. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة اصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الاشرطة وانما استندت الى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها ادلة الثبوت التي اوردتها فانه لا جناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا الادلة الاخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا اساسيا على ثبوت الاقدام قبل المتهم ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٧. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى شهادة كل من و..... و..... وأقوال الطاعن وضبط المبلغ النقدي معه وما أسفر عنه تقرير الشريط الذي سجلت عليه واقعة الدعوى من مطابقة صورة الطاعن وإقراره ولم يشر إلى ما أثبتته وكيل النيابة بالتحقيقات بشأن ملاحظاته على فحوى الشريط ومن ثم يكون ما أثارتها الطاعن من تعارض بينه وبين ما أورده الحكم من شريط التسجيل على غير سند .

٨. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا لأن الرد يستفاد دلالة الثبوت التي يوردها الحكم .

٩. من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

١٠. من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحب العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معروف به في القانون

فإن ما يثيره الطاعن من أنه أخذ المبلغ بقصد إبلاغ رئيسه لا يكون مقبولا ويضحي النعي على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

١١ . من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا وكان الطاعن لم يفحص عن مضمون المستندات التي قدمها وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

١٢ . من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . وكان البين من الحكم أنه اعتنق صورة واحدة للواقعة فإن دعوى التناقض التي يثيرها الطاعن لا تصادف محلا من الحكم المطعون فيه .

١٣ . من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة للطاعن وحده دون المتهمين الآخرين اللذين قضت ببراءتهما وكان من حق الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما يطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى وكان الحكم قد حصل أقوال شهود الإثبات بما لا شبهة فيه ولا تناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد تعارض صورة الواقعة التي تناولها أقوال الشهود وما أخذ به الحكم وما أ طرح من أقوالهم واعتماده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهمين الآخرين لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتة أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

١٤ . من المقرر أن أحكام البراءة لا تعبر عنونا للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها

الدعوى ماديا وهو الأمر الذى لا يتوافر فى الدعوى المطروحة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

١٥ . لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعن على الحكم فى شأن إغفال الحكم قضاء بمصادرة مبلغ الرشوة لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه فلا يقبل منه ما يثيره فى هذا الصدد .

١٦ . من المقرر أن المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة ، وقد أضيفت هذه المادة إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وجاء فى مذكرته الإيضاحية تعليقا عليها ما نصه " ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على عقوبة مصادرة ما دفعه الراشى على سبيل الرشوة وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الأولى ٣٠ من قانون العقوبات التى تميز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء التى تحصلت من الجريمة " والبين من النص فى صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن عبارة المذكرة الإيضاحية أن جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة ، وهى بهذه المثابة لا توقع إلا فى حق من يثبت عليه أنه قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ، ولا تتعدى إلى غيره ممن لا شأن له بها ، وأن الشارع افترض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب ، بعد أن كان الأمر فيها موكولا إلى ما هو مقرر فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها اعتبارا بأن الأشياء التى ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد فى ذات الفقرة من عدم من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية . وبذلك فإن حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات التى توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبيا عن الجريمة . هذا بالإضافة إلى أن

نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد استوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه أنه راشي أو وسيط فإذا كان مبلغ الرشوة قد استقطع من مال شخص بعد أن أبلغ الجهات المختصة في حق الموظف المرتشي - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فهو في حقيقة الأمر مجنى عليه وليس راشيا وبالتالي فلا يصح القضاء عليه بمصادرة المبلغ الذي اقتطع منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط حماية الحقوق المجنى عليه حسن النية يكون قد طبق القانون تطبيق صحيحا .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن وآخرين " قضى ببراءتهما " بأنهم بصفتهن موظفين عموميين " منهدسون بمديرية الطرق والنقل بـ....." طلبوا وأخذوا رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفتهم بأن طلبوا وأخذوا منمبلغ ثمانمائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل سرعة إنهاء إجراءات المستحقات المالية له لدى مديرية الطرق والنقل بـ.....على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بـ.....لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألف جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاتشاء قد شابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفع وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن السيد رئيس المحكمة

الابتدائية بتسجيل المحادثات وكافة ما ترتب على الإذن من آثار لابتثائه على تحريك غير جدية لعدم اختصاصه نوعيا بإصداره وكذا الإذن الصادر منه بنذب النيابة العامة لضبط وتفتيش الطاعن فضلا عن خلو الإذن من تاريخ إصداره بيد أن الحكم أطرأ الدفع الأول بما لا يسوغه والتفت عن باقي دفاعه ولم يعرض له إيرادا وردا . وأقام الحكم قضاءه بالإدانة على ما حصله من إقرار الطاعن بما لا يصلح دليلا لإدانة كما عول على ما ورد بشرط التسجيل دون بيان نص العبارات التي استخلصت منها المحكمة حصول الاتفاق الذي تم بمقتضاه استلام الطاعن للمبلغ من الشاكي فضلا عن أن ما أورده الحكم من شرط التسجيل يناقض ما أثبتته وكيل النيابة بالتحقيقات من أن الشرط تضمن أحاديث لم يتبين كنهها ولم يتمكن من سماع بعض كلماتها ، هذا وقد قام دفاع الطاعن على تلفيق التهمة وكيديتها وعدم توافر القصد الجنائي لديه مدلا على ذلك بما قدمه من مستندات بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع المستندات والتفت عنها إيرادا وردا . فضلا عن أن المحكمة اعتنقت صورتين للواقعة حصلت إحداها حين قضت بإدانة الطاعن وحصلت الأخرى حين قضت ببراءة المتهمين الآخرين رغم وحدة المقتضى مصدر التحصيل كما أخذت بأقوال المبلغ في حق الطاعن وحده دون المتهمين الآخرين المقتضى ببراءتهما وأغفل الحكم القضاء بمصادرة مبلغ الرشوة إعمالا للمادة ١١٠ من قانون العقوبات . كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لا يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإذن بتسجيل المحادثات وضبط وتفتيش المتهم لعدم جدية التحريات وأطرأه بقوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة ومن بعده إذن رئيس المحكمة الصادر

يأخذ إجراءات بتسجيل الحوادث لانعدام التحريات فمردود بشأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكان القانون لا يشترط شكلا معيناً للإذن بالتفتيش فيكفي في عقيدة هذه المحكمة أن التحريات قد توصلت إلى صحة ما أبلغ به الشاهد الأول وضبط مبلغ الرشوة بحوزة المتهم مما يكون معه ذلك الدفع على غير سند من الواقع والقانون متعين الالتفات عنه ، لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها الإذن وكفايتها لتسوية إصداره - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها الإذن فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - وما استطردت إليه المحكمة من قولها " وضبط مبلغ الرشوة بحوزة المتهم " إنما كان بعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها لجدية التحريات التي انبثق عليها الإذن ولا يتأدى منه ما يذهب إليه الطاعن من أنه سبب اقتناع المحكمة بجديتها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض - ولما كان الثابت من محضر جلسة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان إذن رئيس المحكمة بضبطه وتفتيشه وتسجيل الحوادث لعدم اختصاص مصدره وخلوه من تاريخ إصداره وكانت مدونات الحكم قد خلست مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناءً على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي

قيده القانون فيها بذلك فقد جعل القانون من سلطته أن يزن أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهى إليه ، كما لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المارد إثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يثيره الطاعن بشأن الأدلة التى عول عليها الحكم المطعون فيه فى إدانته عن الجريمة المسندة إليه ومنها الإقرار المنسوب له لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى العناصر التى استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة وإنما استندت إلى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضائه مادام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الاتهام قبل المتهم . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانة الطاعن إلى شهادة ل منو.....و.....و....., أقوال الطاعن وضبط المبلغ النقدي معه وما أسفر عنه تقرير تفريغ الشريط الذى سجلت عليه واقعة الدعوى من مطابقة صورة الطاعن وإقراره ولم يشر إلى ما أثبتته وكيل النيابة بالتحقيقات بشأن ملاحظاته على فحوى الشريط ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن من تعارض بينه وبين ما أورده الحكم من شريط التسجيل على غير سند . لما

كان ذلك ، وكان الدفع بتلقيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب ردًا صريحًا لأن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، ومن ثم فإن نعي الطاعن على الحكم بالقصور في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستتج هذا الركن من الظروف . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذًا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معروف به في القانون فإن ما يثيره الطاعن من أنه أخذ المبلغ بقصد إبلاغ رئيسه لا يكون مقبولا ويضحي النعي على الحكم في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا وكان الطاعن لم يفصح عن مضمون المستندات التي قدمها وأغفل الحكم التعويض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . وكان البين من الحكم أنه اعتنق صورة واحدة للواقعة فإن دعوى التناقض التي يثيرها الطاعن لا تصادف محلا من الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة إلى المتهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وأخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهمين

الآخرين اللذين قضت ببراءتهما وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى وكان الحكم قد حصل أقوال شهود الإثبات بما لاشبهة فيه ولا تناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد تعارض صورة الواقعة التي تناولتها أقوال الشهود وما أخذ به الحكم وما أطرح من أقوالهم واعتماده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهمين الآخرين لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على اسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا وهو الأمر الذى لا يتوافر في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم إلا ما كان تفصيلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعن على الحكم في شأن إغفال الحكم بمصادرة مبلغ الرشوة لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه فلا يقبل منه ما يثيره في هذا الصدد ، فضلا عن أن المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشى أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة " وقد أضيفت هذه المادة إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وجاء في مذكرته الإيضاحية تعليقا عليها ما نصه " ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على عقوبة مصادرة ما دفعه الراشى على سبيل الرشوة وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تميز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء التى تحصلت من الجريمة " والبين من النص فى صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن عبارة المذكرة

الإيضاحية أن جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة ، وهى بهذه المثابة لا توقع إلا فى حق من يثبت عليه أنه قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ، ولا تتعدى إلى غيره ممن لا شأن له لها . وأن الشارع افترض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب ، بعد أن كان الأمر فيها موكلا إلى ما هو مقرر فى الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بما اعتبرا بأن الأشياء التى ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد فى ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية . وبذلك فإن حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات التى توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية . ويندرج تحت معنى الغير كل من أجنبيا عن الجريمة . هذا بالإضافة إلى أن نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد استوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه أنه راشي أو وسيط ، فإذا كان مبلغ الرشوة قد استقطع من مال شخص بعد أن أبلغ الجهات المختصة فى حق الموظف المرتشى - كما هو الحال فى الواقعة - فهو فى حقيقة الأمر مجنى عليه وليس راشيا وبالتالي فلا يصح القضاء عليه بمصادرة المبلغ الذى اقتطع منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط حماية لحقوق المجنى عليه حسن النية يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

الطعن رقم ١٧٤٦٣ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التي تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه ، إذ أساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها ، مما ينبى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد مادام سماعه ممكنا ولم تنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها ، وكان لا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا إذا تعذر سماع الشاهد إلى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادته الإثبات ورفضت هذا الطلب واعتمدت فى حكمها على التحقيقات التى جرت - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع .
٢. من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا ، فتزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك التزول والتمسك بتحقيق ما يطله مادامت المرافعة دائرة .

٣. لما كان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياريا وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد المذكور بغير أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

٤. من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

٥. من المقرر أن من صدر الحكم بالنسبة له غاييا لا يعتد إليه أثر النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما قتلا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وعقدا العزم المصمم على ذلك واعداد لهذا الغرض سلاحين (مسدس ومطواة) وتوجها إلى المكان الذي أيقنا سلفا تواجد فيه وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عدة أعيرة نارية وطعنه الثاني بالمديعة عدة طعنات قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهم الأول (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشسحنا "مسدس" . (ب) أحرز بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري السالف ذكره حال كونه غير مرخص له في حيازته أو احرازه . وأحاله إلى محكمة جنابات

سوهاج لمحاكمته طبقا للقييد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى
.....و.....بصفتها وعن نفسيهما مدنيا قبل المتهم مبلغ ستمائة جنيه على
سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣١، ٢٣٠
من قانون العقوبات ١/١، ٦، ٢٥ مكررا ٢٦، ٢/٢-٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ١٠
من الجدول رقم ١ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحقان بالقانون
الأول مع أعمال المادتين ١٧، ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال
الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ستمائة جنيه على
سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم
القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص قد شابه
القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع
عنه اختتم مرافعته طالبا سماع أقوال شاهد الإثبات ، غير أن المحكمة لم تجبه
إلى طلبه و اطرحته بما لا يسوغ اطراحه ، كما أن المدافع عن الطاعن قد أشار في
دفاعه إلى أن أقوال الشاهد كانت وليدة إكراه وقع عليه ، وقد عدل الشاهد
عن هذه الأقوال بالجلسة وذكر أن أقواله الأولى كانت وليدة إكراه وقع عليه من
شقيق الجنى عليه إلا أن الحكم استند إلى أقوال ذلك الشاهد دون أن يعنى بالرد على
هذا الدفاع ، بما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة والتي صدر فيها الحكم المطعون
فيه أن الدفاع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا أصليا البراءة واحتياطيا سماع الشاهد
.....، بيد أن المحكمة قضت في الدعوى وأوردت في حكمها ردا على الطلب

المار ذكره قولها " وحيث إنه وعن طلب المحامي الآخر عن المتهم الأول سماع أقوال شاهد الإثبات فإنه فضلا عن أنه والمحامي الأول (الدفاع الرئيسى عن المتهم) لم يبد نفس الطلب فإن انحامى الآخر لم يطلب ذلك على سبيل الجزم والتصميم وإنما كان طلبه على سبيل الاحتياط فى حالة عدم القضاء بالبراءة الأمر الذى تستشف منه المحكمة أن طلبه ذاك لم يكن جديا . ومن ثم فالمحكمة تلتفت عنه " . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم ، وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه ، إذ أساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها ، مما يبنى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد مادام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها ، وكان لا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا إذا تعذر سماع الشاهد إلى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شاهد الإثبات ورفضت هذا الطلب واعتمدت فى حكمها على التحقيقات التى جرت - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على طلب الطاعن ، ذلك أنه من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا ، فتزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك التزول والتمسك بتحقيق ما يطلبه مادامت المرافعة

دائرة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تلتزم هذا النظر فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع فضلاً عن أنه يبين من محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم أن الشاهد عدل عن أقواله الأولى بالتحقيقات مقرراً أنها صدرت عنه تحت تأثير إكراه وقع عليه من شقيق المجنى عليه وتهديده إياه بالرسوب في الامتحان لكونه مدرسه إن لم يشهد بما أملاه عليه وأضاف أنه لم يشهد الحادث ، كما طعن المدافع عن الطاعن على أقوال هذا الشاهد بالتحقيقات وذكر أن هذا الأخير كان تحت تأثير إكراه وقع عليه من شقيق المجنى عليه سالف الذكر ، كمل بين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن - ضمن ما استند إليه - إلى أقوال هذا الشاهد بتحقيقات النيابة العامة ، دون أن يعرض إلى دفاع الطاعن أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي تراها وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارياً وهو لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد المذكور بغير أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيها يكون معيباً بالقصور في التسبيب ، ولا يغني عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى وذلك بالنسبة للطاعن دون المحكوم عليه الآخر والذي صدر الحكم بالنسبة له غايلاً فلا يمتد إليه أثر النقض .

الطعن رقم ٤٧٤٠٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن لمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم - إذا صدر بعد الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى بعد أصلح للمتهم طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .
٢. لما كان قد صدر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٦ بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ناسخا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ونص في المادة ١١٢ منه على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . وفى هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذى لا تقل مدته عن سبع سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن . ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة فى تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات فى الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التى وقعت من المتهم . وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن سن الطاعن وقت ارتكاب الجريمة كانت تزيد على ست عشرة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة . وكانت عقوبة الجريمة التى دانه الحكم بها طبقا لنص المادة ٣٤/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - وهى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، فإن القانون رقم

١٢ لسنة ١٩٩٦ يعتبر أصلح للمتهم بما نص عليه من التّروّل بالسّلد الأءى للءقوبة المقررة للءرعة الءى ءى بها الطاعن من السءن عشر سنوات إلى السءن سء سنوات وبما صرح به وافصح عءه فى الفقرة الءالءة من الماءة ١١٢ منه من ءواز إءمال أءكام الماءة ١٧ من قانون العءوبات ، والءى ءبب للقاءى التّروّل بالءقوبة إلى الءبس مءة لا ءقل عن ءلثة أشهر - إذا رأى من أءوال الءرعة وظروف المءهم أن هناك من الأعءار - ءر صءر السن - ما بقتضى الرأفة بالمءهم ولا بغير من ءلك أن ءكون الفقرة الءالءة من الماءة ١٥ من قانون الأحداث المنسوخ قد أءازء للمءكمة بءلا من الءكم على الءء بآءى هءه العءوبات أن ءكم بآءاعه إءى مؤسساء الرعاة الإءءماعفة الءى نصء علىه الماءءان ١٣،٧ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ومن بعءه الماءءان ١٠١،١٠٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ءقفا من ءرفة الءانى وقد رءبها القانون المشار إليه - وهو من القوانف العقاءفة - لصف ءاص من الءناة هم الأحداث ، وإن لم ءءر بالماءة ٩ وما بلبها من قانون العءوبات ضمن العءوبات الأصلفة والءبفة . لما كان ءلك ، وكانت المءكمة ءسءءلص من كل ما سلف أن إباءع الءء مؤسساء الرعاة الإءءماعفة - بالرءم من أنه قد ببء فى نظام ءنففءه ومعفشاءه أءف من عءوبة الءبس - بءبر بالقاءس إلى سائر العءوبات الأصلفة الوارءة فى قانون العءوبات ، والنظر إلى واقعه وطرفة ءنففءه واءره على ءرفة الءانى ، صنو الءبس وفى ءرءءه ، ومن ءم فهو اءء فى الماءة ١٥ من قانون الأحداث من عءوبة الءبس فى الماءة ١١٢ من قانون الطفل لزفاءءه علبها فى الءء الأءى ، وعءم ءواز الأمر بوقف الإباءع طبقا لنص الماءة ١٨ من قانون الأحداث ، بئما ببوز الأمر بوقف ءنفء الءبس طبقا لنص الماءف ٥٥،٥٦ من قانون العءوبات .

٣. لما كان تقدير العقوبة ، وتقدير موجبات أو عدم قيامها هو من صميم عمل قاضى الموضوع ، وكان وقف تنفيذ العقوبة او شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، مما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع فى العقوبة التى يحكم بها مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإعادة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "هيروين" فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٧، ٣٤، أ/ ١، ٤٢/ ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والمادتين ١، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - ومحكمة الأحداث بالإسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات والنفاذ والمصادرة . استأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غايبيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض وقضى فى معارضته بإجماع الآراء بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقص الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مواد مخدرة "هيروين" بقصد الاتجار - قد شابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال واران عليه الإخلال بحق الدفاع وانطوى على مخالفة القانون ، ذلك بأن الحكم عول على اقوال النقيب ولم يورد مؤداها ، واكتفى فى بيانها بالإحالة إلى ما أثبتته بمحضر الضبط ، كما عول على اقوال الرائد ولم يورد مؤداها وأحفل فى بيانها إلى اقوال النقيب ولم يعرض للدفع بانتفاء علم الطاعن بكنه المخدر المضبوط ، وطبق الحكم أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ حين كان يجب تطبيق

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المنصوص عليها في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إحراز مواد مخدرة "هيروين" بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وقضى بمعاقبته - طبقا للمادتين ٣٤/١، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والمادة ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث بالسجن لمدة عشر سنوات والمصادرة ، وكان من المقرر أن لمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذ صدر بعد الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى يعد أصلح للمتهم طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان قد صدر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٦ بعد الحكم المطعون فيه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ناسخا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، ونص في المادة ١١٢ منه على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشرة سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ، ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم . وكان تزيد على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة ، وكانت عقوبة الجريمة التي دانه الحكم بها طبقا لنص المادة ٣٤/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - وهي الإعدام أو الأشغال

الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعتبر أصلح للمتهم بما نص عليه من التزل بالحد الأدنى للعقوبة المقررة للجريمة التي دى بها الطاعن من السجن عشر سنوات إلى السجن سبع سنوات وبما صرح به وأفصح عنه فى الفقرة الثالثة من المادة ١١٢ منه من جواز إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، والتي تبيح للقاضى التزل بالعقوبة إلى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر - إذا رأى من أحوال الجريمة وظروف المتهم أن هناك من الأعذار - غير صغر سن - ما يقتضى الرأفة بالمتهم ، ولا يغير من ذلك أن تكون الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحداث المنسوخ قد أجازت للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون ، ذلك بأن الإيداع فى مؤسسة الرعاية الاجتماعية الذى نصت عليه المادتان ١٣،٧ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ومن بعده المادتان ١٠١،١٠٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل وإن ورد ضمن التدابير الاحترازية - هو فى حقيقته عقوبة جنائية بالمفهوم القانونى تقيد من حرية الجانى وقد رتبها القانون المشار إليه - وهو من القوانين العقابية - لصنف خاص من الجناة هم الأحداث ، وإن ام تذكر بالمادة ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة تستخلص من كل ما سلف أن إيداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية - بالرغم من أنه قد يبدو فى نظام تنفيذه ومعيشته أخف من عقوبة الحبس - يعتبر بالقياس إلى سائر العقوبات الأصلية الواردة فى قانون العقوبات ، وبالنظر إلى واقعه وطريقة تنفيذه وأثره على حرية الجانى ، صنو الحبس وفى درجته ، ومن ثم فهو أشد فى المادة ١٥ من قانون الأحداث من عقوبة الحبس فى المادة ١١٢ من قانون الطفل لزيادته عليها فى الحد الأدنى ، وعدم جواز الأمر بوقف الإيداع طبقا لنص المادة ١٨ من قانون الأحداث ، بينما يجوز الأمر بوقف تنفيذ

الحبس طبقا لنص المادتين ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان تقدير العقوبة ، وتقدير موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من صميم عمل قاضى الموضوع ، وكان وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، مما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع فى العقوبة التى يحكم بها ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإعادة . وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ٧١٠٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٦

لما كان البين من استقراء نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء . إن الشارع اعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص بإقامة البناء انقضاء المدة المحددة للبت فيه - وهي ستون يوما من تاريخ تقديم الطلب أو إخطار اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور أو ثلاثون يوما من تاريخ استيفاء البيانات أو الموافقات المطلوبة أو الرسوم المعدلة - وذلك دون صدور قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إدخال تعديلات أو تصميمات على الرسوم مع التزام طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم صورة ضوئية من الطلب المقدم إلى قسم التراخيص للحصول على ترخيص بالبناء من الجهة الإدارية ، وكان الطاعن يثير بوجه طعنه أنه قد انقضى ستون يوما على تاريخ تقديم طلبه إلى الجهة الإدارية دون صدور الترخيص مما ينبئ عن صدور الترخيص ضمنا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما قام به الطاعن من إجراءات في الحدود التي رسمها القانون - كما سلف بيانه - مما يصح به بالقصور في البيان ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة فضلا عن أنه يعد دفاعا جوهريا يتغير به - لو صح - وجه الرأي في الدعوى لما قد يترتب على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن الواقعة المسندة إلى الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم فوق قصوره قد أخل بحق الدفاع .

الوقائع

- ١) اتهمت النيابة العامة بأنه (١) استأنف أعمالا سبق إيقافها بالطريق الإداري ،
- ٢) أقام البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد

١١،٤، ١٤، ٢٢، ٢٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .. ومحكمة جناح البلدية بالإسكندرية قضت غاييا عملا بمواد الأقسام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ثلاثمائة جنيه وتغريمه قيمة الأعمال المخالفة والإزالة . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بمئية استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاث سنوات وتغريمه تسعة عشر ألف جنيه قيمة الأعمال المخالفة والإزالة .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ -

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمته استئناف أعمال سبق إيقافها بالطريق الإداري وإقامة بناء بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع بانتفاء مسؤوليته بحصوله على ترخيص ضمنى بإقامة البناء موضوع الدعوى طبقا للمادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من استقراء نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء أن الشارع اعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص بإقامة البناء انقضاء المدة المحددة للبت فيه - وهي ستون يوما من تاريخ الطلب أو إخطار اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور أو ثلاثون يوما من تاريخ استيفاء البيانات أو الموافقات المطلوبة أو الرسوم المعدلة - وذلك دون صدور مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون

التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إدخال تعديلات أو تصميمات على الرسومات مع التزام طالب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم صورة ضوئية من الطلب المقدم إلى قسم التراخيص للحصول على ترخيص بالبناء من الجهة الإدارية ، وكان الطاعن يشير بوجه طعنه أنه قد انقضى ستون يوما على تاريخ تقديم طلبه إلى الجهة الإدارية دون صدور الترخيص مما ينبئ عن صدور الترخيص ضمنا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما قام به الطاعن من إجراءات في الحدود التي رسمها القانون - كما سلف بيانه - مما يصمه بالقصور في البيان ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة فضلا عن أنه يعد دفاعا جوهريا يتغير به - لو صح - وجه الرأى فى الدعوى لما قد يترتب على ثبوت صحته من انحسار التأييم عن الواقعة المسندة إلى الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم فوق قصوره قد أخل بحق الدفاع بما يوجب نقضه وإعادة .

الطعن رقم ٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أنه لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، وفقط يتعين أن يحمل توقيعه لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل وكان توقيع الساحب على الشيك على يصاص دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسليمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى بتلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، إذ أن إعطاء الشيك الصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وينحسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداء وينقل هذا العبء إلى من يدعى بخلاف هذا الظاهر ، ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة توقيعه على الشيك موضوع الداعي ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمه للمدعى تسليما صحيحا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢. من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإعطائه للمستفيد لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة.

٣. من المقرر أنه لا يجدى الطاعن ما يتذرع به لنفي مسؤوليته الجنائية بقوله " إن المدعى بالحقوق المدنية قد خان أمانة التوقيع وملأ بيانات الشيك على خلاف الواقع " ، ذلك أن هذه الحالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تدرج تحت

مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به مال بغير توقف على حكم القضاء وتقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من اسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد منها لحياتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون برينا من قاله الخطأ في تطبيق القانون .

٤. من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، فإن الأسباب التي ساقها الطاعن للتدليل على حسن نيته عند توقيعه على الشيك بقالة وجود معاملات بينه وبين المدعى المدني اقتضته إصداره ضمانا لوفائه بالتزاماته وأنه وقت إصداره لم يكن مدنيا بكل المبلغ الذي اثبتته المدعى فيه . لا تنفى عنه توافر القصد الجنائي لديه ولا تؤثر في مسئولية الجنائية . ولا على المحكمة إن هي التفت عن الرد على مناحي دفاعه في هذا الشأن لكونه ظاهرة البطلان .

٥. سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى اقوال شاهدين أدليسا بشهادتهما أمامها بناء على طلب الطاعن وقضائهما بتأييد الحكم المستأنف يفيد أنهما لم ترف في شهادتهما ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدني دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه بسوء نية شيكا بدون رصيد قائم وقابل

للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس الطاعن سنة مع الشغل وكفالة ثلاثمائة جنية لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة أسوان الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ووقف عقوبة الحبس .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، وإقام عليها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، فقط يتعين أن يحمل توقيعه لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤثر بهما في التعامل ، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يندرج القيمة التي يحق للمستفيد تسليمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك مادام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، إذ أن إعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وينحسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذا الظاهر ، ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة توقيعه على الشيك موضوع الداعي ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمه للمدعى تسليما صحيحا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى وهو

ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، كما لا يجدي ما يثريه من جدل حول الأسباب والظروف التي أحاطت بإعطاء الشيك وقوله إنه ما سلمه إلى المدعى موقعا عليه على بياض إلا ليكون تأمينا لحساب جار بينهما ، ذلك أنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإعطائه للمستفيد لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإعطائه للمستفيد لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

كما لا يجدي الطاعن ما يتذرع به لنفي مسؤوليته النائية بقوله " أن المدعى بالحقوق المدنية قد خان أمانة التوقيع وملاً بيانات الشيك على خلاف الواقع ، ذلك أن هذه الحالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وإيضا الحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء وتقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد منها لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون بريئا من حالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل

وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، فإن الأسباب التي يساقها الطاعن للتدليل على حسن نيته عند توقيعه على الشيك بقالة وجود معاملات بينه وبين المدعى المدني اقتضته إصداره ضمانا لوفائه بالتزاماته وأنه وقت إصداره لم يكن مدنيًا بكل المبلغ الذي أثبتته المدعى فيه و لا تتفى عنه توافر القصد الجنائي لديه ولا تؤثر في مسؤوليته الجنائية ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على مناحي دفاعه في هذا الشأن لكونها ظاهرة البطالان . لما كان ذلك ، وكان في سكت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى اقوال شاهدين أدليا بشهادتيهما أمامها بناء على طلب الطاعن وقضائهما بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنهما لم تر في شهادتهما ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٨٣٥٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢ من اكتوبر سنة ١٩٩٦

١. الأصل أن الشهادة هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه وهي تتضمن بدهة فيمن يؤديها القدرة على التميز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من شخص غير قادر على التميز ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية والتي أحالت إليها ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، زد الشاهد إذا كان غير قادر على التميز لهرم أو حادثة أو مرض أو لأي سبب آخر مما مقتضاه أنه يتعين على محكمة الموضوع إن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التميز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدره هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو أن ترد عليها بما يفندها ، ولما كانت المحكمة قد عولت - ضمن ما عولت عليه - في إدانة الطاعن على ما نقلته زوجة انجنى عليه عنه ، على الرغم من منازعة الطاعن في قدرته على الإدراك السليم والتميز بسبب حالة السكر التي اعترته ، ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها ، وهو دفاع يعد في صورة الدعوى جديا وجوهريا تشهد له الأوراق ويتعلق بالدليل المقدم في الدعوى ، وقد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي فيها ، وإذا لم تقسط المحكمة حقه وتعن بتحقيقه أو تبين علة اطراحه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

٢. من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي ، فإذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر اذى كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) ضرب ... عمدا بأن طعنه بسلاح أبيض "سكين" فأحدث بأعلى يسار البطن الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى المرفق ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . (٢) أحرز سلاحا أيضا "سكين" دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية . وأحالته إلى محكمة جنابات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٢٥، مكررا /أ، ١/٣٠، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥، لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمضاف بالقانون الأخيرة بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبمصادرة السلاح الأبيض المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه دفع بأن الشاهد كان فى حالة سكر بما يفقده القدرة على التمييز ، غير أن المحكمة أغفلت تحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم تعن بالرد عليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك فى مرافعته بأن انجنى عليه - وهو المصدر الرئيسى للدليل - كان فى حالة سكر أفقدته الوعي ولا يمكن التعويل على اقواله ، واورد الحكم فى مدوناته أن انجنى عليه والمتهم وشخصا آخر احتسوا الخمر حتى لعبت برءوسهم . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن

الشهادة هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدراكه على وجه العموم بحواسه وهي تقتضى بدهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من شخص غير قادر على التمييز ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية والتي أحالت إليها ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو حادثة أو مرض أو لأي سبب آخر ، مما مقتضاه أنه يتعين على محكمة الموضوع إن هي رأى الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو أن ترد عليها بما يفندها ، ولما كانت المحكمة قد عولت - ضمن ما عولت عليه - في إدانة الطاعن على الإدراك السليم والتمييز بسبب حالة السكر التي اعترته ، دون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها وهو دفاع يعد في صورة الدعوى جديا وجوهريا تشيد له الأوراق ويتعلق بالدليل المقدم في الدعوى ، وقد يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأي فيها وإذا لم تقسّم المحكمة حقه وتعن بتحقيقه أو تبين علة اطراحه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، ولا يغير من ذلك وجود أدلة أخرى في الدعوى لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي . فإذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٨٦٧٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٧ من اكتوبر سنة ١٩٩٦

من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطا لقيامه
إذ ورقة الأسباب هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناؤه
على الأسباب التى اقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم المطعون فيه المتضمنة لبعض
منطوقه وتاريخ إصداره قد خلت من توقيع رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم فإنها
تكون مشوبة بطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته .

المقائع

أتمت النيابة العامة وآخرين أولا - الطاعن وآخر بصفتيها موظفين
عموميين (الأول مدير عام الإدارات الهندسية بحى والآخر مراجع بذات
الحى) طلبا وأخذا لنفسيهما رشوة لأداء عمل من اعمال وظيفتيهما بأن طلبا من
..... مبلغ ثلاثين ألف جنيه أخذ منه الأول بواسطة آخر مبلغ ثمانية آلاف
وتسعة وتسعين جنيها على سبيل الرشوة مقابل الموافقة على تعديل تحويل الترخيص
الصادر له بجراج عقاره الكائن إلى ترخيص بمحلات تجارية . ثانيا : عرض
رشوة على موظف عام للإخلال بواجبات وأمانة وظيفته بأن عرض على
..... مدير الإدارة الهندسية مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل الرشوة مقابل
إعداده مذكرة بالموافقة على تعديل الترخيص الصادر بتحويل جراج عقاره السالف
البيان إلى محلات تجارية دون أخذ موافقة مدير إدارة التنظيم المختصة ولكن الموظف
العمومى المذكور لم يقبل الرشوة منه : وأحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا
بالإسكندرية لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة
قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ ، ١٠٧ ، مكررا ، ١/١٠٩ مكررا ، ١١١ من
قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم " الطاعن "

بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وبغريمه عشرة آلاف جنيه ومصادرة مبلغ
الرشوة المضبوط وقدره ثمانية آلاف وتسعمائة وتسعون جنيها .
فقطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق انتقضالخ.

المحكمة

حيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان لخلوه من
توقيع رئيس المحكمة الذي أصدرته بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة
التي أصدرت الحكم وقع صفحاته عدا الأخيرة المتضمنة بعض منطوق الحكم وتاريخ
إصداره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي
أصدره يعد شرطا لقيامه إذ ورقة الأسباب هي الدليل الوحيد على وجوده على
الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم
المطعون فيه المتضمنة لبعض منطوقه وتاريخ إصداره قد خلت من توقيع رئيس المحكمة
التي أصدرت الحكم فإنما تكون مشوبة ببطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم
المطعون فيه .

الطعن رقم ١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفي أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقتها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٢. من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه فلها أن تستمد اقتناعها من أى دليل تظمن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليها ودون أن تبين العلة في ذلك .
٣. لما كان الحكم قد أورد من أقوال المجنى عليها أن الطاعن ألول بعد أن أدخلها مسكنا مهجورا وأغلق بابها عليها راح يضربها وواقعها كرها عنها وفض غشاء بكارها ، ولما تركها حضر إليها الطاعنان الآخران اللذان استكملا حجزها بذلك المكان وأماكن أخرى نقلها إليها ملثمة واستمر حجزها حوالى أربعة أشهر عذابها خلالها ثم أعداها مرة أخرى إلى مدينة الإسماعيلية ، ونقل عن التقرير الطبى الشرعى أن المجنى عليها كانت في حالة إعياء شديد من جراء إصاباتها والاعتداء عليها بالأيدى والعصى وبها إصابات متعددة بأجزاء متفرقة من جسدها من بينها الفخذان والشفى الغليظ والظهر والإلتان والشدى وأن بغشاء بكارها عدة قطوع قديمة وملثمة الحواف وواصله لجدار المهبل والقناة المهبليّة وأن بعض تلك الإصابات نشأت من ملامسة الجسم بلهب النار وأن الكشف الموضعى عليها أظهر أنها ثيب من قدم ولا يوجد فيها ما ينفى حدوثه في تاريخ يتفق وتاريخ الواقعة على النحو الذى أبلغت به المجنى عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود

مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقض يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وإذ كان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها لا يتناقض وما نقله عن تقرير الطب الشرعى فإن قالة التناقض بين الدليلين لا يكون لها محل .

٤ . لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فليس لهم من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى من جانبها لزوما لإجرائه ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

٥ . من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة فإنه لا يجدى الطاعن الأول ما ينعه على الحكم أنه أسند إليه ضرب المجنى عليها محدثا إصابات بما فى حين أن أقوالها لم تنسب إليه سوى تهديدها إياها بسكين ومواقعتها كرها عنها إذ أن ذلك بفرض صحته لم يكن قوام جوهر الواقعة وليس بذى أثر فى منطق الحكم ولا فى النتيجة التى انتهت إليها .

٦ . لما كان ما يثيره الطاعنان الأول والثالث من التفتات الحكم عن دفاع الأول القائم على أن فض غشاء بكارة المجنى عليها كان مفتعلا وسابقا على تاريخ الواقعة وإغفاله ما قرره الشهود من أن المجنى عليها اعتادت الركوب معه فى سيارته وما قرره ضابط المباحث من أنها ركبت السيارة معه برضاها دون أن تحس مشروبا يفقدوها الوعى وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى من أنها ثيب من قدم ودلالة ذلك فى نفي الاتهام عنه والتفتات الحكم عن دفع الطاعن الثالث بعدم صحة الواقعة وعدم صحة إسنادها إليه وإغفاله ما ساقه من شواهد وقرائن تأييدا لهذا الدفع . فلا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعا موضوعيا مما لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعته فى مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها المتهم على استقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التى ساقها الحكم .

٧. من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا إطراحها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها

٨. لما كان الحكم قد أفصح عن اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليها وصحة تصويرها للواقعة فلا تشرب على المحكمة إذ هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال .

٩. من المقرر أنه لا محل لما ينعاه الطاعن الأول على الحكم لإغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه وهي تعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تسايره فيه المحكمة فأطرحتها .

١٠. لما كان الثابت من محاضر جلسات أن المحكمة قررت بجلسته ٢٠ من إبريل سنة ١٩٩٤ التأجيل لمناقشة شهود الإثبات بعد أن طلب محامي الطاعن الأول مناقشتهم وكلفت النيابة العامة بإعلاهم . وبجلسته ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٤ قرر الدفاع عن الطاعنين بالاكْتفاء بأقوال الشهود المدونة بالتحقيقات ثم ترفع في موضوع الدعوى طالبا البراءة . ومن ثم فليس الطاعن من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن سماع هؤلاء الشهود لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

١١. من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة والحكم إلا بالطعن بالتزوير ، وإذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أثبتت في نهايتها أنه صدر وتلى فلا يقبل من الطاعن الأول قوله إن الحكم صدر بجلسته غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما ورد بالحكم ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير مقبول .

١٢ . من المقرر أن جريمة الأتشي بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بانتزاع هذه الأتشي وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بما وذلك عن طريق استخدام عمل من أعمال الغش والإيهام من شأنه خداع الجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

١٣ . من المقرر أن ركن القوة في جناية الواقعة التي يتحقق باقترانها بجريمة الخطف الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة المشار إليها يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من الجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليها فيعدمها الإرادة ويتعدها عن المقاومة .

١٤ . من المقرر أن تقدير توافر ركن التحيل والإكراه في جريمة الخطف والواقعة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليما . فلها أن تستخلص من الوقائع التي تشملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول هذا التحيل وذلك الإكراه .

١٥ . من المقرر أن ظرف الاقتران الذي نصت عليه في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر يكفي لتحقيقه أن يثبت الحكم قيام المصاحبة الزمنية بين جريمة الخطف والواقعة بأن تكون قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد . وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع . وإذا كان الحكم قد أثبت أخذا بأقوال الجنى عليها التي اطمأن إليها أن الطاعن الأول استدرجها للركوب معه في سيارته زاعما توصيلها إلى مسكنها وفي الطريق سقاها مشروبا أفقدها الوعي فانطلق بهما إلى مسكن مهجور أدخلها فيه واغلق بابها عليها وراح يضربها ثم هددها بسكين وواقعهما تحت تأثير هذا التهديد واستظهر ركن التحيل والإكراه . كما استظهر

وقوع الخطف والمواقعة في فترة زمنية قصيرة بما يتحقق به اقتران هاتين الجريمتين فإن فيما أثبتته الحكم من ذلك ما يكفي لإدانة الطاعن الأول طبقا لنص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا التدد يكون غير سديد .

١٦ . لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن الأول جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها . فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جرمي السرقة بالإكراه والحجز بغير حق مادامت المحكمة قد دانت به جريمة الخطف بالتحيل والإكراه المترنة بجناية موقعة المخطوفة بغير رضاها وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد ومن ثم يكون في هذا الصدد غير مقبول .

١٧ . من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته .

١٨ . من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق . بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

١٩ . من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادام أنها اطمأنت إلى جديتها ، وإذا كان الحكم قد عول في إدانته الطاعنين الثاني والثالث على أقوال الجنى عليها التي تأيدت بما دلت عليه تحريات ضابط المباحث ، فضلا عن أقوال باقي شهود الإثبات وما ثبت من التقرير الطبي الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما يثيره الطاعنان من عدم كفاية تلك الأدلة وعدم جدية التحريات وعدم إدلاء الجنى عليها باسم الطاعن الثاني كاملا لا يعدو أن

يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة وفى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢٠ . من المقرر أن حبس الشخص أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا - المنصوص عليه فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن طالت أو قصرت.

٢١ . لما كان القانون لم يعرف معنى التعذيبات البدنية - المنصوص عليها فى المادة ٢٨٢ كظرف مشدد لعقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، و الأمر فى ذلك مستترك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى . وإذا كان الحكم قد أثبت استنادا إلى الأدلة التى أوردها قيام الطاعنين الثانى والثالث باستكمال حجز المجنى عليها فى المسكن المهجور الذى وضعها فيه الطاعن الأول وأغلق عليها بابه ، وبعد أن تركها قام الطاعنان المذكوران بحجزها فيه وفى أماكن أخرى نقلها إليها ملثمة واستمر حجزها لمدة تقارب أربعة أشهر عذباها خلالها بالضرب والكى محدثين بها الإصابات التى بينها التقرير الطبى الشرعى وهى إصابات عديدة فى أماكن متفرقة من جسمها . ثم أعادها مرة أخرى إلى مدينة الإسماعيلية وهى فى حالة إعياء شديد فإن فى ذلك ما يكفى لتحقيق أركان جريمة حجز المجنى عليها بغير وتعذيبها بالتعذيبات البدنية المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٠، ٢٨٢ من قانون العقوبات التى دان الطاعنين بها ويضحي النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

الوقائع

تمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : الطاعن الأول : خطف أنثى هى بالتحيل والإكراه بأن استدرجها إلى سيارته وقدم لها مشروبا احتسته فأفقدتها وعيها وتمكن بذلك من خطفها . وقد اقترنت هذه الجناية بثلاث جنائيات

أخرى هي أنه في ذات المكان والزمان سألني البيان (١) حجز المجنى عليها سالفه الذكر بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وعذبها بالتعذيبات البدنية التي نجم عنها إصابتها بالإصابات المينة بالتقرير الطبي الشرعي . (٢) واقع عليها المذكورة بغير رضاها بأن خلع عنها ملابسها وضربها وهددها بسكين وأولج قضيبه في فرجها . (٣) سرق الحلى الذهبية المينة وصفا بقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليها المذكورة وذلك بطريق الإكراه الواقع عليها على نحو ما سلف فشل بذلك مقاومتها وتمكن من الاستيلاء على المسروقات . ثانيا : الطاعنان الثاني والثالث ، حجز المجنى عليها سالفه الذكر بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا بأن اقتادها كرها عنها إلى عدة أماكن وعذبها بالتعذيبات البدنية التي نجم عنها الإصابات المينة بالتقرير الطبي الشرعي . وأحالتهم إلى محكمة جنيات الاسماعيلية لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل الطاعنين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٦٧، ٢٨٠، ٢/٢٨٢، ٢٩٠، ٣١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢ من القانون ذاته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ويالزامهم متضامنين بسان يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهم بجرائم خطف المجنى عليها بالتحيل والإكراه المقترن بجناية مواقعتها بغير رضاها والسرقة بالإكراه وحجزها بدون أمر من الحكام وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وتعذيبها بالتعذيبات البدنية ، ودان الآخرين بجريمة حجزها بدون وجه حق وتعذيبها ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق

والإخلال بحق الدفاع واعتراه البطلان . ذلك بأن عول على أقوال المجنى عليها والتفت عما أثاره الدفاع من تعدد رواياتهما وتضاربهما وتناقض أقوالهما مع ما ورد بالتقرير الطبي الشرعى دون أن ينعى برفع هذا التناقض وحصل مضمون هذا التقرير على غير مؤداه إذ أورد نقلا عنه أن بعض إصابات غشاء بكارة المجنى عليها نشأت من ملامسته للهب النار في حين أن الملامسة للهب كانت في موضع آخر . كما أن ما حصله من أن الطاعن الأول ضرب المجنى عليها محدثا إصابات بها لم يرد له ذكر على لسان أحد من الشهود ، بل إن المجنى عليها اقتصر على القول بأنه هددها بسكين وواقعها كرها عنها ، والتفت عن دفاع الطاعن الأول القائم على أن فـض غشاء بكارة المجنى عليها كان مشتتلا وسابقا على تاريخ الواقعة ولم تكن المحكمة بتحقيقه بمناقشة الطبيب الشرعى ، كما لم تفتن إلى ما قرره الشهود من أن المجنى عليها اعتادت الركوب معه في سارته وما قرره الضابط من أنها ركبت السيارة معه برضاها دون أن تحس مشروبا يفقدها الوعي وما ثبت من التقرير الطبي الشرعى من أنها ثيب من قدم ودلالة ذلك في نفي الاتهام عنه . هذا إلى أن المحكمة لم تستمع إلى شهود الإثبات بالرغم من تقديرها لجدية طلب سماعهم وتأجيلها الدعوى لإعلامهم ونظقت بالحكم في جلسة غير علنية . ولم يستظهر الحكم أركان الجرائم التى دأهم بها أو يدل على توافر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف وركن في جريمة الواقعة وظرف الإكراه في السرقة . ولم يبين ما وقع منهم من أفعال يعدها القانون حـجزا بدون وجه حق . هذا فضلا عن أن الأدلة التى عول عليها لا تكفى لإدانة الطاعن الثانى إذ خلت أقوال المجنى عليها من ذكر اسمه كاملا ولم ينسب له أى من الشهود الآخرين دورا في ارتكاب الجريمة . كما أن الطاعنين الثانى والثالث دفعا بعدم جدية التحريات ومع هذا فقد عول الحكم عليها في إدانتهم . والتفت عن دفع الطاعن الثالث بعدم صحة الواقعة وعدم صحة إسنادها إليه وما ساقه من شواهد وقرائن تأييدا لهذا الدفع ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة بما يجمل في أن المجنى عليها كانت تعمل بمزرعة الطاعن الأول وقد تقدم لخطبتها قرفض والدها لسبق خطبتها لابن عمها ولدى تواجدها بالسوق بمدينة الإسماعيلية حضر إليها الطاعن الأول بسيارته وتحايل عليها للركوب معه زاعما توصيلها إلى مسكنها بمدينة القنطرة غرب فاستقلت معه السيارة ، وفي الطريق قدم إليها مشروبا احتسته فأفقدتها وعيها فانطلق بها إلى أحد المساكن المهجورة وادخلها فيه وأغلق بابها وراح يضربها ثم هدها بسكين وتجرد من ملابسه وحسر عنها ملابسه وجثم فوقها وواقعها وفض غشائه بكارتها وظل يواقعها لمدة ثلاثة أيام ثم استولى على مصوغاتها الذهبية . وإذ تركها أتاها الطاعنان الآخران اللذان استكملا حجزها بهذا المكان ونقلها ملثمة إلى أماكن أخرى حيث عذباها بالضرب والكي لمدة أربعة أشهر أعادها بعدها في حالة إعياء شديد إلى مدينة الإسماعيلية . واورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها ووالدها وشقيقتيها وما قرره ضابط مباحث القنطرة غرب وما ثبت من تقرير الطب الشرعى وحصل مضمون هذه الأدلة بما يتفق وما أثبتته في بيانه لواقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ومضى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بما . ولما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه فلها أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليها ودون أن تبين العلة في ذلك . وكان الحكم قد أخذ بأقوال المجنى عليها وأورد مضمونها بما لا تناقض فيه فإن النعى عليه في هذا الصدد يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد من أقوال المجنى عليها أن الطاعن الأول بعد أن أدخلها مسكنا مهجورا وأغلق بابها عليها راح يضربها وواقعها كرها عنها وفض غشائه بكارتها . ولما تركها حضر إليها الطاعنان الآخران اللذان استكملا حجزها بذلك المكان وأماكن أخرى نقلها إليها ملثمة

واستمر حجزها حوالى أربعة أشهر عذابا خلالها ثم أعادها مرة أخرى إلى مدينة الإسماعيلية ، ونقل عن التقرير الطبى الشرعى أن الجنى عليها كانت فى حالة إعياء شديد من جرام إصاباتا والاعتداء عليها بالأيدى والعصى وبها إصابات متعددة بأجزاء متفرقة من جسدها من بينها الفخذان والشفر الغليظ والظهر والإلتان والشدى وأن بغشاء بكارها عدة قطوع قديمة وملثمة الحواف وواصله لجدار المهبل والقناة المهبلى وأن بعض تلك الإصابات نشأت من ملامسة الجسم بلهب النار وأن الكشف الموضعى عليها أظهر أنها ثيب من قدم ولا يوجد فيها ما ينفى حدوثه فى تاريخ يتفق وتاريخ الواقعة على النحو الذى أبلغت به الجنى عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وإذا كان ما حصله الحكم من أقوال الجنى عليها لا يتناقض وما نقله عن تقرير الطب الشرعى فإن حالة التناقض بين الدليلين لا يكون لها محل . ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن ايا من الطاعنين طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فليس لهم من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى من جانبها لزوما لإجرائه ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم ينقل عن التقرير الطبى الشرعى أن اصابة غشاء يكاره الجنى عليها نتجت من ملامسته للهب النار - خلافا لما يزعمه الطاعن الأول . بل أورد أن بعض إصابات الجنى عليها شملت أجزاء متفرقة من جسدها نشأت عن الملامسة للهب النار فإن تعيب الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة فإنه لا يجدى الطاعن الأول ما ينعاه على الحكم أنه أسند إليه ضرب الجنى عليها محدثا إصابات بها فى حين أن أقوالها لم تنسب إليه سوى تهديده إياها بسكين ومواقعتها كرها عنها إذ أن ذلك بفرض صحته لم يكن

قوام جوهر الواقعة وليس بذى أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها .
لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان الأول والثالث من التفات الحكم عن دافع
الأول القائم على أن فض غشاء بكارة الجنى عليها كان مفتعلا وسابقا على تاريخ
الواقعة وإغفاله ما قرره الشهود من أن الجنى عليها اعتادت الركوب معه في سيارته
وما قرره ضابط المباحث من أنها ركبت السيارة معه برضاها دون أن تحتسى مشروبا
يفقدوها الوعي وما ثبت من التقرير الطبي الشرعى من أنها ثيب من قدم ودلالة ذلك
في نفي الاقحام عنه والتفات الحكم عن دفع الطاعن الثالث بعدم صحة الواقعة وعدم
صحة إسنادها إليه وإغفاله ما ساقه من شواهد وقرائن تأييدا لهذا الدفع . فلا يعدو
كل ذلك أن يكون دفاعا موضوعيا مما لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعته في مناحيه
المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها المتهم على استقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة
من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم . كما أنه من المقرر في اصول الاستدلال أن
المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها
وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا إطراحها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع
والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها . وإذا كان الحكم قد أفصح عن اطمئنان
المحكمة إلى اقوال الجنى عليها وصحة تصويرها للواقعة فلا تشرب على المحكمة إذ هي
لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعى الذى ما قصد به سوى إثارة
الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال . ولا محل لما ينعاه الطاعن الأول على
الحكم لإغفاله الوقائع التي اشار إليها بأسباب طعنه وهي تعد وقائع ثانوية يريد
الطاعن لها معنى لم تسايره فيه المحكمة فأطرحتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من
محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة قررت بجلسته ٢٠ من إبريل سنة ١٩٩٤ التأجيل
لمناقشة شهود الإثبات بعد أن طلب محامى الطاعن الأول مناقشتهم وكلفت النيابة
العامة بإعلائهم . وبجلسته ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٤ قرر الدفاع عن الطاعنين
بالاكتفاء بأقوال الشهود المدونة بالتحقيقات ثم ترفع في موضوع الدعوى طالبا
البراءة . ومن ثم فليس الطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع هؤلاء

الشهود لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ، وإذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أثبتت في نهايتها أنه صدر وتلى علنا فلا يقبل من الطاعن الأول قوله إن الحكم صدر بجلسة غير علنية مادام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما ورد بالحكم ويكون ما رددته في طعنه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف الأنثى بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بانتزاع هذه الأنثى وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استخدام عمل من أعمال الغش وإيهام من شأنه خداع المجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها وكان من المقرر أن ركن القوة في جنائية الواقعة التي يتحقق باقترانها بجريمة الخطف الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة المشار إليها . يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة . وكان تقدير توافر ركن التحيل والإكراه في جريمتي الخطف والواقعة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليما . فلها أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول هذا التحيل وذلك الإكراه . أما ظرف الاقتران الذي نصت عليه المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر فيكفي لتحقيقه أن يثبت الحكم قيام المصاحبة الزمنية بين جريمتي الخطف والواقعة بأن تكونا قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمان ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد ، وتقدير هذه الرابطة

الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع . وإذا كان الحكم قد اثبت أخذاً بأقوال المجنى عليها التي اطمأن إليها أن الطاعن الأول استدرجها للركوب معه في سيارته زاعماً توصيلها إلى مسكنها وفي الطريق ساقاها مشروباً أفقدها الوعي فانطلق بها إلى مسكن مهجور أدخلها فيه وأغلق بابها عليها وراح يضربها ثم هددتها بسكين وواقعها تحت تأثير هذا التهديد واستظهر ركن التحيل والإكراه . كما استظهر وقوع الخطف والمواقعة في فترة زمنية قصيرة بما يتحقق به اقتران هاتين الجريمتين فإن فيما أثبتته الحكم من ذلك ما يكفي لإدانة الطاعن الأول طبقاً لنص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن الأول جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها ، فإنه لا مصلحة له فيما يشيره بشأن جرمي السرقة بالإكراه والحجز بغير حق مادامت المحكمة قد دانتته بجريمة الخطف بالتحيل والإكراه المترنة بجناية واقعة المخطوفة بغير رضاها وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة ذات العقوبة الشد ومن ثم يكون منعه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته وكان لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها . كما أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دام أنها اطمأنت إلى جديتها ، وإذا كان الحكم قد عول في إدانة الطاعنين الثاني والثالث على أقوال المجنى عليها التي تأيدت بما دلت عليه تحريات ضابط المباحث فضلاً عن أقوال باقي شهود الإثبات وما ثبت من التقرير الطبي الشرعي وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما يشيره

الطاعنان من عدم كفاية تلك الأدلة وعدم جدية التحريات وعدم إدلاء الجنى عليها باسم الطاعن الثانى كاملاً ر يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة وفى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان حبس الشخص أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً - المنصوص عليه فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن طالت أو قصرت . وكان القانون لم يعرف معنى التعذيبات البدنية - المنصوص عليها فى المادة ٢٨٢ كظرف مشدد لعقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة والأمر فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى . وإذا كان الحكم قد أثبت استناداً إلى الأدلة التى أوردها قيام الطاعنين الثانى والثالث باستكمال حجز الجنى عليها فى المسكن المهجور الذى وضعها فيه الطاعن الأول وأغلق عليها بابه ، وبعد أن تركها قام الطاعنان المذكوران بحجزها فيه وفى أماكن أخرى نقلها إليها ملثمة واستمر حجزها لمدة تقارب أربعة أشهر عذابها خلالها بالضرب والكى محدثين بها الإصابات التى بينها التقرير الطبى الشرعى وهى إصابات عديدة فى أماكن متفرقة من جسمها . ثم أعادها مرة أخرى إلى مدينة الإسماعيلية وهى فى حالة إعياء شديد فإن فى ذلك ما يكفى لتحقيق أركان جريمة حجز الجنى عليها بغير حق وتعذيبها بالتعذيبات البدنية المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٠، ٢٨٢ من قانون العقوبات التى دان الطاعنين بها ويضحى النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً مع إلزام الطاعنين المصاريف المدنية.

الطعن رقم ١١٢٨٣ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة خلصت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه - إعمالا لنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون إثبات تاريخ تقديمها ليستدل منه على مراعاة الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتبين من تلقاء نفسها ودون أن تتقيد بالرأى الذى ضمته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة العامة قد تم فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل فى قوله " وحيث إنه عن نية القتل فإنه من المقرر قانونا أن تلك النية أمر داخلى يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه إلا أنه يستدل عليها من المظاهر الخارجية التى من شأنها الكشف عن قصد الجانى وتظهره ، وتقدير ذلك تخكمة الموضوع بحسب ما يقوم لديها وتستنتجه من وقائع الدعوى وظروفها ، ومن ثم فإن المحكمة ترى أن نية القتل ثابتة وقائمة فى حق المتهم ثبوتا لا ريب فيه من خنقه الجنى عليها حتى انهارت مقاومتها وسقطت على الأرض وتسديد العديد من الضربات فى مقتل منها والتي نتج عنها العديد من الكسور بعظام الجمجمة والأضلاع والأسنان

وغيرها من الإصابات التي سجلها تقرير الصفة التشريحية والدالة على خطورتها وجسامتها وأنها في مقتل . لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا من غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذا طابع خاص ويختلف عن القصد الجنائي العام الذي لم يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يطنه الجاني ويضمه في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحققها يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى ، ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارقه الطاعن ، ذلك أن تعدد الضربات وشدها وإصابة المجنى عليها في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه ، لأن تلك الإصابات قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ، خاصة وأن الحكم قد دلل على توافر نية القتل لدى الطاعن من أنه سدد العديد من الضربات للمجنى عليها أصابها بكسور بعظام الجمجمة والأضلاع والأسنان وغيرها مما أوراه تقرير الصفة التشريحية وهو ما يتناقض مع ما حصله الحكم من اعتراف الطاعن وأقوال شهود الإثبات من أن إصابات المجنى عليها حدثت نتيجة اصطدام رأسها بأريكة خشبية قبيل ارتطامها بالأرض . لما كان ما تقدم ، فإن ما ذكره الحكم يكون فضلاً عن قصوره في التدليل على توافر نية القتل مشوباً بالتناقض في التسبيب .

٣. لما كان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة في قوله : " وحيث إنه عن ظرف الارتباط فهو قائم مما ثبت من اعتراف المتهم وأقوال شاهدهى الإثبات من قيامه بسرقة حلى المجنى عليها وقتلها الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات " . وكانت المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد الميئة بها وهى التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب لانطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذى بينه القانون ، أما إذا انتفت هذه الرابطة فى ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها بقصد سرقة حليها دون أن يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة ، ذلك أن ما حصله الحكم من اعتراف الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي إلى قيام الارتباط السببي بين القتل والسرقة وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة حليها ، كما أن ما حصله من اقوال الشاهدين لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ، ومن ثم فإن أدلة الدعوى التى ساقها الحكم تكون قاصرة عن استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم من هذه الناحية .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم وبيت النية على قتلها وذلك بأن توجه إلى مسكنها الذى يعلم سلفا بوجودها فيه بمفردها وأطبق يديه على عنقها حتى خارت قواها فدفعتها أرضا بقوة فاصطدمت رأسها بأريكة فحدثت بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى التى

أودت بحياتها وقد ارتبطت بتلك الجناية جنحة أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى
البيان سرق الخلى الذهبية المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليها
نفسها وكان ذلك من مسكنها ، وأحالة إلى محكمة جنيات القاهرة لمحاكمته طبقا
للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . وادعى كل من
.....و.....و.....ورثة المجنى عليها مدنيا قبل الطاعن بمبلغ
خمسائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت إحالة
الأوراق إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى الشرعى فيها وحددت جلسة
.....للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا بإجتماع الآراء
عملا بالمادتين ٣/٢٣٤ ، ٣/٣١٧ أولا من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن بالإعدام
والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل
التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، كما عرضت النيابة العامة
القضية مشفوعة برأيها ... الخ.

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة
بمذكرة خلصت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه - إعمالا
لنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالتانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون إثبات تاريخ تقديمها ليستدل منه على مراعاة
الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما
جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن
محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتبين - من تلقاء
نفسها ودون أن تقيد بالرأى الذى ضمنته النيابة العامة مذكرتها - ما عسى أن يكون

قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة قد تم في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل المرتبط بمجنحة سرقة قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك أن ما أورده بيانا لنية القتل واستظهارا لرابطة السببية بين القتل والسرقة لا يكفى لاستظهارهما والاستدلال على توافرهما في حقه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل في قوله " وحيث إنه عن نسبة القتل فإنه من المقرر قانونا أن تلك النية امر داخلي يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه إلا أنه يستدل عليها من المظاهر الخارجية التي من شأنها الكشف عن قصد الجاني وتظهيره ، وتقدير ذلك لمحكمة الموضوع بحسب ما يقوم لديها وتستنتجه من وقائع الدعوى وظروفها ، ومن ثم فإن المحكمة ترى أن نية القتل ثابتة وقائمة في حق المتهم ثبوتا لا ريب فيه من خنقه المجنى عليها حتى انهارت مقاومتها وسقطت على الأرض وتسديد العديد من الضربات في مقتل منها والتي نتج عنها العديد من الكسور بعظام الجمجمة والأضلاع والأسنان وغيرها من الإصابات التي سجلها تقرير الصفة التشريحية والدالة على خطورتها وجسامتها وأنها في مقتل . لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص ويختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ، ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالا استظهارا بإيراد الأدلة التي تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تبنى عليها النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بيانا واضحا ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى ، ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذي قارفه الطاعن

ذلك أن تعدد الضربات وشدتها وإصابة المجنى عليها في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه ، لأن تلك الإصابات قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد خاصة وأن الحكم قد دلل على توافر نية القتل لدى الطاعن من أنه سدد العديد من الضربات للمجنى عليها أصابتها بكسور بعظام الجمجمة والأضلاع والأسنان وغيرها مما أوراه تقرير البصغة التشريحية وهو ما يتناقض مع ما حصله الحكم من اعتراف الطاعن وأقوال شاهدهى الإثبات من أن إصابات المجنى عليها حدثت نتيجة اصطدام رأسها بأريكة خشبية قبيل ارتطامها بالأرض . لما كان ما تقدم ، فإن ما ذكره الحكم يكون فضلا عن قصوره في التدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة في قوله : " وحيث إنه عن ظرف ارتبطت فهو قائم مما ثبت من اعتراف المتهم وأقوال شاهدهى الإثبات من قيامه بسرقة حلى المجنى عليها وقتلها الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات " . وكانت المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المينة بما وهى التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب لانطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذى بينه القانون ، أما إذا انتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة مما يتعين معه على المحكمة فى حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجانى من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل و السرقة ، وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة حليها ، كما أن ما حصله من أقوال الشاهدين لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ، ومن ثم فإن أدلة الدعوى التى ساقها الحكم تكون قاصرة عن استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم من هذه الناحية أيضا . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك دون حاجة باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢. لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٣. لما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهد الإثبات ، وكانت المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما نقيم عليه قضاءها ، وكان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا تجوز مصادرها فيه لدى محكمة النقض .

٤. لما كان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة استناد الحكم إلى أقوال

باقي الشهود ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٥. لما كان الأصل أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى وذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل التمسك به أمام محكمة النقض .

٦. لما كان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه انتزاع منه بطريق الإكراه أو صدر منه على أثر إجراء باطل بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن أمام النيابة لما أرتأه من مطابقته للحقيقة والواقع الذي استظهرته من باقي عناصر الدعوى وادلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عن طوعية واختيار في غير رهبة من رجال الشرطة واطمأنت إلى صحته وسلامته باعتباره دليلاً مستقلاً عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها فإن ما يثيره

الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٧. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم إطراره الشهادة الرسمية التي تساند إليها الطاعن للتدليل على أنه اشترى سيارته قبل وقوع الحادث بفترة ذلك أنه لا يعدو أن يكون دفاعا بنفى التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٨. من المقرر أنه حسب الحكم كيما يستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحتها .

٩. من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .

١٠. لما كان الطاعن لا يمارى في أن أثبتته الحكم بمدوناته من أن أحد المتهمين طعن الشاهد بالمدينة في يده اليسرى للقرار بالمسروقات ، له مأخذه الصحيح من أقوال هذا الشاهد الثابتة بالأوراق ، وكانت المحكمة قد ركبت في إثبات توافر ظرف الإكراه في حق الطاعن إلى أقواله بعد أن أفصحت عن اقتناعها بشهادته ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن ما أثبتته المحقق في التحقيقات ن وجود إصابة في ذقن الشاهد ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض .

١١. من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام بفرض إثارتته من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

١٢. لما كان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم بعدم رده على دفعه ببطلان عملية التعرف عليه - مردودا بأن الحكم قد بني قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ، ولم يعول على أى دليل مستمد من عملية العرض

ولم يشر إليها في مدوناته ، ومن ثم فإنه ينحسر الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع .

١٣ . لما كان مفاد المواد ٢١٥، ٢١٦، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسة الإجرائى بعامه أن توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائيات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة وكان المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى هو بالوصف القانونى للواقعة كما ترفع بها الدعوى .

١٤ . لما كان العبرة فى تحديد نوع الجريمة حسبما تقتضى به المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات هى بمقدار العقوبة التى رصدها الشارع لها وكانت العقوبة المقررة لجريمة السرقة مع آخر بالإكراه فى الطريق العام المنصوص عليها فى المادتين ٣١٤، ٣١٥/أولا ، ثانيا من هذا القانون - والتى رفعت بها الدعوى قبل الطاعن - هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فإن هذه الجريمة تكون عملا بنص المادة العاشرة من القانون ذاته من جرائم الجنائيات ، وهو ما يقتضى فى الأصل أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم فيها هى محكمة الجنائيات ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم يكفى ردا على الدفع بعدم الاختصاص ويسوغ رفضه .

١٥ . لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصداره هذا الأمر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم عليه بأتهما سرقا وآخر مجهول المبلغ النقدى المبين قدرا بالأوراق المملوك ل..... وآخرين فى طريق عام

بطريق الإكراه الواقع علىوالذى ترك به أثر جروح بأن توجهه المتهم السابق الحكم عليه والآخر المجهول نحو سيارة المجنى عليه حال وقفها بالطريق وسرقوا منها المبلغ النقدي سالف الذكر ولاذوا بالفرار وإذا تتبعهم للإمساك بهم حتى ضربه المتهم السابق الحكم عليه بالمدينه للفرار بالمسروقات فأحدث به الجروح المينة بالأوراق فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة المبلغ النقدي المبين بالأوراق . وأحالتـه إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وانحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣١٤، ٣١٥/أولا ، ثانيا من قانون العقوبات بمعاينة المتهم - الطاعن - بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة بالإكراه شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه عول على اقوال المجنى عليهادون أن يساندها دليل وبالرغم من تعدد رواياته وتناقضها ولم يرد الحكم على ما أثاره الطاعن من الشواهد على كذب المجنى عليه واستحالة حصول الواقعة طبقا للتصوير السوارد بأقواله ، كما عول الحكم على اقوال باقى الشهود بالرغم من أن شهادتهم سماعية ولم يقرر أى منهم أنه شاهد الطاعن حال ارتكابه الجريمة ، كما أن الطاعن تمسك لصدى محكمة الموضوع بأن الاعتراف المعزو إليه صدر وليد إكراه وتهديد واحتجاز بديوان مديرية الأمن لمدة عشرة أيام إلا أن الحكم لم يعن بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى كما قدم شهادة رسمية صادرة من الشهر العقارى لإثبات أن السيارة التى قبل بأنه اعترف بشرائها من متحصلات السرقة قد بيعت له قبل وقوع السرقة بخمسة عشر يوما ، إلا أن الحكم رد على ذلك بما لا يسوغ إطرأحه ، وعول على تحريات المباحث مع

أنما لا تصلح دليلا ، وركن الحكم في تدليله على توافر ظرف لإكراه لدى الطاعن إلى شهادة.....بالرغم مما شابها من تناقض في بيان سبب الإصابة ومكانها في جسده وأورد الحكم بمدوناته أن المتهم الآخر - طعن الشاهد في يده حال أن الثابت بالتحقيقات أنه مصاب في أسفل ذقنه - كما التفت الحكم عن دفاع الطاعن بتلفيق التهمة ضده من قبل ضابط الواقعة وأغفل إيرادا وردا دفعه ببطلان عملية العرض التي اجراها الضابط كما أ طرح الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى لسبق قيد الواقعة جناحة سرقة ، والدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات بما لا يسوغ إطراحهما . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يقيد أنما أ طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وإذا كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهد الإثبات ، وكانت المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها ، وكان

تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً بما لا يتناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا مانع في القلنون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة استناد الحكم إلى أقوال باقي الشهود ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواء مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل التمسك به أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في قضائه على اعتراف الطاعن بمحضر الشرطة وإنما استند إلى اعترافه بتحقيقات النيابة ورد على دفاع الطاعن بطلان اعترافه بقوله " وحيث أنه عن الدفع بطلان اعتراف المتهم (الطاعن) لحدوثه تحت وطأة إكراه وحبسه أكثر من

عشرة أيام سابقة على عرضه على النيابة فهو قول مرسل لا يسانده دليل ويتعين رفضه " . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه انتزع منه بطريق الإكراه أو صدر منه على أثر إجراء باطل بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن أمام النيابة لما ارتأته من مطابقته للحقيقة والواقع الذي استظهرته من بساقي عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عن طوعية واختيار في غير رهبة من رجال الشرطة واطمأنت إلى صحته وسلامته باعتباره دليلا مستقلا عن الإجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بما فإن ما يثري الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا ينال في سلامة الحكم أطراحه الشهادة الرسمية التي تساند إليها الطاعن للتدليل على أنه اشترى سيارته قبل وقوع الحادث بفترة ذلك أنه لا يعد أن يكون دفاعا بنفى التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وبحسب الحكم كيما يستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة وكان الحكم قد حصل أقوال الملازم أول بما مؤداه أن التحريات السرية دلت على أن المتهمين يكونان تشكيلا عصايا لسرقة السيارات فاستصدر إذنا من النيابة العامة لضبطهما ،

وبضبطهما ومواجهتهما بما ورد بالتحريات أقرأ له بارتكابهما للواقعة محل الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أثبتته المحكم بمدوناته من أن أحد المتهمين طعن الشاهد بالمدينة في يده اليسرى للفرار بالمسروقات ، له مأخذه الصحيح من أقوال هذا الشاهد الثابتة بالأوراق . وكانت المحكمة قد ركبت في إثبات توافر ظرف الإكراه في حق الطاعن إلى اقواله بعد أن أفصحت عن اقتناعها بشهادته ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن ما أثبتته المحقق في التحقيقات من وجود إصابة في ذقن الشاهد ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع يتلفيق الاتهام بفرض إثارته من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم بعدم رده على دفعه ببطلان عملية التعرف عليه مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ، ولم يعول على أى دليل مستمد من عملية العرض ولم يشر إليها في مدوناته ، ومن ثم فإنه ينحسر عنه الالتزام بالرد استقلا على هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه د استند في رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى في قوله "..... وإذ تبين بعد ضبط المتهمين وتحقيق النيابة العامة للواقعة أن الواقعة تشكل جناية سرقة بالإكراه في الطريق العام فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا يكون على غير سند صحيح من الواقع أو القانون متعين الرفض " . وكان مفاد المواد ٢١٥، ٢١٦، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة وسياسة التشريع الإجرائي بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب

ما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة وكان المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما ترفع بها الدعوى ، وكانت العبرة في تحديد نوع الجريمة - حسبما تقضى به المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات - هي بمقدار العقوبة التي رصدها الشارع لها وكانت العقوبة المقررة لجريمة السرقة مع آخر بالإكراه في الطريق العام المنصوص عليها في المادتين ٣١٤، ٣١٥/أولا ، وثابت من هذا القانون - والتي رفعت بها الدعوى قبل الطاعن - هي بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فإن هذه الجريمة تكون عملا بنص المادة العاشرة من القانون ذاته من جرائم الجنايات ، وهو ما يقتضى في الأصل أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم فيها هي بمحكمة الجنايات ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم يكفى ردا على الدفع بعدم الاختصاص ويسوغ به رفضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش ورد عليه في قوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان الضبط والتفتيش الصادر من النيابة لعدم جدية التحريات فإنه مردود بأنه ورد بمحضر التحريات ما يحدد شخص المتهم المطلوب الإذن بتفتيشه وعنوانه وهو ما يكفى في نظر هذه المحكمة لتأييد سلطة الاتهام فيما اقتنعت به من جدية التحريات ويكون الدفع أيضا جديرا بالرفض " . وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - على ما سلف بيانه - بتوافر إصدار هذا الأمر فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون إلى غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٣٥٩٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعنة بوصفها أمها في خلال شهر إبريل سنة ١٩٨٧ دخلت بيتا مسكونا في حيازة.....بوجه قتلوني وبقيت فيه بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت النيابة معاقبتها بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت مادة الاتهام المذكورة إذ جرى نصها على أنه " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه " . وقد وردت في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات ، وهو خاص بانتهاك حرمة ملك الغير ، فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجاني في هذه الجريمة يجب أن يكون من غير حائزي العقار أو المشاركين في حيازته ، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من الجني عليها - المدعية بالحق المدني - والطاعنة - أرملة ابنها - تقيم بالشقة موضوع النزاع منذ زواج الطاعنة من ابن الجني عليها سنة ١٩٧٨ واستمرت إقامتها بها بعد وفاة زوج الطاعنة في ١٩/٩/١٩٨٢ وتوافرت لكل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية ، ومن ثم فإن النزاع بينهما على تلك الحيازة وهو ما تمثل في منع الطاعنة للمدعية بالحق المدني من دخول الشقة لا

يعدو أن يكون تعرضاً مدنيا لا تتوافر به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢. لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء في الدعوى الجنائية ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها ، خاصة وأن الفعل المادى الذى قارفته الطاعنة لا يندرج تحت أى وصف قانونى آخر يجرمه القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة ببراءة الطاعنة أساسه هو عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية ، وأن النزاع بين الطاعنة والمدعية بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحت فإنه يتعين القضاء في الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها وبعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظر الدعوى المدنية .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعنة بأنها : دخلت بيتا مسكونا فى حيازة بوجه قانونى وبقيت فيه بقصد منع حيازتها بالقوة وكان ذلك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابها بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمة بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قضت حضوريا اعتباريا بتفريم المتهمة خمسين جنيها وإلزامها بأن تؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وتأييد

قرار قاضى الحيازة . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية (بئية استئنافية) قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن الأستاذ المحامى عن الأستاذ المحامى نيابة عن
المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة دخول
مسكن بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع
، ذلك بأنه لم يستظهر ركن القوة الذى اشترطته المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات
لقيام الجريمة التى دنت الطاعنة بها ، وخالف الحكم المستندات التى تمسكت بدلائلها
على انتفاء التهمة فى حقها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعنة بوصف
أنها فى خلال شهر إبريل سنة دخلت بيتا مسكونا فى حيازة بوجه
قانونى وبقيت فيه بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت
النيابة معاقبتها بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت مادة الإتهام
المذكورة إذ جرى نصها على أنه " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى
أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الأشياء فى
حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد
دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شئ مما ذكر بمعاقب بالحبس مدة لا
تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه " . وقد وردت فى الباب الرابع
عشر من قانون العقوبات ، وهو خاص بانتهاك حرمة ملك الغير ، فإن تلك المادة مع
صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجاني فى هذه الجريمة يجب أن
يكون من غير حائزى العقار أو المشاركين فى حيازته . وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق
هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرت

لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من المجنى عليها - المعية بالحقوق المدنية - والطاعنة - ارملة أبنها - تقيم بالشقة موضوع النزاع منذ زواج الطاعنة من ابن المجنى عليها سنة ١٩٧٨ واستمرت إقامتها بها بعد وفاة زوج الطاعنة وتوافرت لكا منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية ، ومن ثم فإن النزاع بينهما على تلك الحيازة ، وهو ما تمثل في منع الطاعنة للمدعية بالحقوق المدنية من دخول الشقة لا يعدو أن يكون تعرضا مدنيا لا تتوافر به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء في الدعوى الجنائية ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها ، خاصة وأن الفعل المادى الذى قارفته الطاعنة لا يندرج تحت أى وصف قانونى آخر يجرمه القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة ببراءة الطاعنة أساسه هو عدم جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية ، وأن النزاع بين الطاعنة والمدعية بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحيث فإنه يتعين القضاء في الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها وبعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظر الدعوى المدنية ، وذلك بغير حاجة لبحث باقى ما تثيره الطاعنة .

الطعن رقم ٦٥٧٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعنين تسلما من المجنى عليها الماشية المبينة بالأوراق على أساس مشاركتها لها في استغلالها ، بيد أنهما أنكرا عليها حقها في الماشية وأيا ردها إليها ، وكان هذا الذي أورده الحكم على المساق المتقدم تتوافر به جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة به في القانون . لما هو مقرر من أن يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل . فإذا تصرف في المال المسلم إليه بهذه الصفة وإضافة إلى ملكه عد مبددا خائنا للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

٢. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٣. من المقرر أن قيام المانع الأدبي الذي من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عقد عند وجوبها في الإثبات بالبينة ، وأن قيام المانع الأدبي أو عدم قيامه هو مما يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، وأنه متى أقام الحكم قضاءه بذلك على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح ديرب نجم ضد الطاعنين بوصف أنهما في غضون سنة ١٩٨٥ تسلم كل منهما الماشية بالأوراق بالنصف بينهما شركاء بموجب عقد شركة غير مكتوب لصفة القربي

وأما طالبتهما بتسليمها نصيبها إلا أنهما رفضا . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وإلزامهما بأن يؤديا لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها وإلزامهما بأن يؤديا للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا ومحكمة الزقازيق الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ.....الحامي عن الأستاذ.....نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض...الخ.

المحكمة

لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعنين تسلما من الجنى عليها الماشية المبينة بالأوراق على أساس مشاركتها لها في استغلالها ، بيد أنهما أنكرا عليها حقها في الماشية وأبيا ردها إليها ، وكان هذا الذي أورده الحكم على المساق المتقدم تتوافر به جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة به في القانون . لما كان هو مقرر من أن يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل ، فإذا تصرف في المال المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه عد مبددا خائنا للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وكان الحكم ، خلافا لقول الطاعنين قد بين مضمون الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي اعتنقها ، وجاء استعراض المحكمة للأدلة على نحو يدل على أنها محصتها التمحيص الكافي وأملت بما إماما شاملا يفيد أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى - كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها

حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، فإن ما ينهيه الطاعنين على الحكم من قالة القصور في التسبب يكون غير سديد . وكان من المقرر أن قيلم المانع الأدبي الذي من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عقد عند وجوبها في الإثبات يميز الإثبات بالبيئة ، وأن قيام المانع الأدبي أو عدم قيامه هو مما يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها متى أقام الحكم قضاءه بذلك على اسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ، وإذن فإن رأيت المحكمة من ظروف الدعوى أن صلة القرابة بين الطرفين هي التي منعت المجنى عليها من أخذ ورقة بالمال الذي ائتمنتهما عليه بصفتيها وكيلين عنها فأجازت الإثبات بالبيئة فلا تصح محاكمتها في ذلك ، ويضحى النعسى على الحكم في هذا المنحى غير قويم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ١١٦٩٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن المتهم الثاني - الذى قضى ببراءته - قد سئل بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٩١/١٢/٢٩ إثر القبض عليه متلبساً بترويج العملة المقلدة وعرضها على الرائد لشرائها فقرر أنه يساعد المتهم الثالث فى ترويج العملة المقلدة مقابل مبلغ مائة وعشرون جنيهاً - يأخذها من حصيلة البيع مباشرة - لكل ورقة من فئة المائة دولار يقوم بترويجها ، وأن المتهم الثالث يحصل على الأوراق المقلدة من شخص يكفى له بـلقب الحاج ، ولكنه لا يعرف هذا الشخص ولم يتعامل معه ، كما سئل المتهم الثالث بذات المحضر فأقر بأنه يحصل على الأوراق المقلدة من المتهم الأول (الطاعن) ، وأنه هو الذى يعرف الطاعن دون المتهم الثانى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد فى تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لمؤدى الأدلة التى عول عليها فى إدانة الطاعن وقائع لا اصل لها فى الأوراق كان لها أثر فى منطق الحكم واستدلالة على ثبوت الجريمة فى حق الطاعن وهى أن المتهم الثانى قد أقر بمحضر الضبط بأن الطاعن هو مصدر أوراق العملة المضبوطة وأنه يحصل على مقابل قيامه بالترويج من الطاعن مباشرة وهو ما خلت منه أقوال المتهم الثانى بالمحضر المذكور مما يعيبه بالخطأ فى الإسناد ، ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ باعتراف المتهم الثالث بمحضر الضبط فى حق نفسه وعلى الطاعن وهو ماله سند بالأوراق مادام أنه استدل على جديته بالاعتراف الذى أسنده إلى المتهم الثانى والذى لا اصل له فى الأوراق .

٢. الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين قضى ببراءتهما بأنه (١) حاز بقصد الترويج عملة ورقية مقلدة والمتداولة قانونا خارج البلاد (وهي عدد واحد وثمانون ورقة من فئة مائة دولار أمريكي) والمصطنعة على غرار الأوراق المالية الصحيحة على النحو المبين بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير مع علمه بأمر تقليدها (٢). روج العملة الورقية المقلدة موضوع التهمة الأولى مع علمه بأمر تقليدها بأن دفع بها للتداول وقدمها للمتهمين الآخرين على النحو المبين بالتحقيقات . واحالته إلى محكمة جنايات الأسكندرية لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٠، ٢٠٢/١، ٢٠٢ مكررا ، ٣٠٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢/٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن التهمتين المسندتين إليه وبمصادرة الأوراق المالية المقلدة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض....الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة عملة ورقية متداولة في الخارج حالة كونها مقلدة وترويجها مع علمه بتقليدها قد اعتوره الخطأ في الإسناد ، وذلك بأنه عول - من بين ما عول عليه - في إدانته على ما حصله من محضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٩١/١٢/٢٩ من أن المتهم الثاني قد قرر أن الطاعن هو الذي يحوز العملة الورقية المقلدة واعترف بأنه

يقوم بترويجها مقابل مبلغ نقدي يتقاضاه من الطاعن ، وهو ما لا أصل له بالأوراق مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند - فيما استند إليه - في إدانة الطاعن على ما تضمنه اعتراف المتهمينالثاني - و.....الثالث - بمحضر الشرطة ، وأورد في تحصيله لواقعة الدعوى حسبما استقرت في وجدان المحكمة أن (المتهمان - الثاني والثالث - قد إترفوا بمحضر الضبط بحيازتهما للعملة المقلدة المضبوطة بقصد ترويجها ، وأنها يحصلان عليها من المتهم - المتهم الأول الطاعن - ويقوم المتهم الثاني بترويجها نظير نسبة متفق عليها) وحصل اعتراف المتهمين بقوله أن (المتهمان الثاني والثالث إترفوا بمحضر الشرطة المؤرخ ١٩٩١/١٢/٢٩ بما نسب إليهما من حيازة الأول العملة الورقية الأجنبية المقلدة وترويجها وحيازتهما لها وترويجها مقابل مبلغ نقدي يتقاضياه من المتهم الأول) كما أورد في مدوناته أن (المتهمين)(الثاني) و.....(الثالث) قد أخبرا منذ فجر التحقيقات أن مصدر العملات المقلدة المضبوطة هو المتهم الأول وأدليا باسمهومن ثم يكون لهما الاستفادة من الإعفاء المقرر بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات) . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المتهم الثانيالذي قضى ببراءته - قد سئل بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٩١/١٢/٢٩ إثر القبض عليه متلبسا بترويج العملة المقلدة وعرضها على الرائدلشرائها فقرر أنه يساعد المتهم الثالث في ترويج العملة المقلدة مقابل مبلغ مائة وعشرون جنيها - يأخذها من حصيلة البيع مباشرة - لكل من ورقة من فئة المائة دولار يقوم بترويجها ، وأن المتهم الثالث يحصل على الأوراق المقلدة من شخص يكتي له بلقب الحاج ، ولكنه لا يعرف هذا الشخص ولم يتعامل معه ، كما سئل المتهم الثالث.....بذات المحضر فأقر بأنه يحصل على الأوراق المقلدة من المتهم الأول (الطاعن) ، وأنه هو الذي يعرف الطاعن

دون المتهم الثاني . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لمؤدى الأدلة التى عول عليها فى إدانة الطاعن وقائع لا أصل لها فى الأوراق كان لها أثر فى منطق الحكم واستدلالة على ثبوت الجريمة فى حق الطاعن وهى أن المتهم الثانى قد أقر بمحض الضبط بأن الطاعن هو مصدر أوراق العملة المضبوطة وأنه يحصل على مقابل قيامه بالترويج من الطاعن مباشرة وهو ما خللت منه أقوال المتهم الثانى بالمحضر المذكور مما يعيبه بالخطأ فى الإسناد . ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ باعتراف المتهم الثالث بمحض الضبط فى حق نفسه وعلى الطاعن وهو ماله سنده بالأوراق ما دام أنه استدل على جديته بالاعتراف الذى أسنده إلى المتهم الثانى والذى لا أصل له فى الأوراق ، ولا يغنى فى ذلك ما تضمنه الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للتدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد إعتداء أو خطر إعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الحريق العمد والتخريب والتعيب والاتلاف وإنتهاك حرمة ملك الغير . لما كان ذلك ، وكلن الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكنها وترد عليها ، إذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى إغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بالقصور فى التسبب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

٢. من المقرر أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هى انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القتلون فى سائر الجرائم العمدية . لما كان ذلك ، فإن من الواجب ان يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى هذه الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى التدليل عليه إلى القول بأنه " وحيث أنه عن نية القتل فهى أمر خفى يضمرة الجانى ولكن يستدل عليها من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ومن السلاح المستخدم فى الحادث ومواضع الضربات ، وحيث أن المتهم استخدم فى العدوان على الجنى عليهما السلاح النارى المرخص له بحمله وهو سلاح قاتل بطبيعته ووجه فوهته إلى الجنى عليه الأول وأطلق عليه عيارا ناريا أصابة فى جانبه الأيمن ، وإذ

حضر المجنى عليه الثانى لمعاتبته بادره هو الآخر بعيار نارى أصابه فى ظهيره بجوار العمود الفقرى ولم يكن الأخير طرفا فى المشاجرة الكلامية بين المجنى عليه الأول ونجله ، وإذ كان المستقر عليه قضاء أن نية القتل قد تكون وليدة اللحظة ، فإن جماع تلك الملابس يقطع بتوافر نية القتل لدى المتهم ، وكان هذا الذى أورده الحكم لا يفيد فى مجموعه سوى الحديث عن الأفعال المادية التى إقترفها الطاعن والتى لا تنبئ بذاتها عن توافر هذا القصد لديه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنائى الخاص بإيراد الدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال ، مما يعيبه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع فى قتل عمدا من غير سبق أصرار ولا ترصد بأن أطلق عليه عيارا ناريا من السلاح النارى المرخص له فأحدث به إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر جريمته لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركه المجنى عليه بالعلاج وقد اقترنت بهذه الجناية أخرى هى أنه فى ذات المكان والزمان سالفى الذكر شرع فى قتل عمدا بغير سبق إصرار أو ترصد بأن أطلق عليه عيارا ناريا من ذات السلاح سالف البيان فأحدث به إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركه المجنى عليه بالعلاج أيضا . وأحالة إلى محكمة جنابات طنطا لمحاكمته طبقا للقييد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وأدعى كل من وبصفته وليا طبيعيا على نجله المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥، ٣/٤٦، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين والزامه بأن يؤدى

إلى كل من المدعين بالحقوق المدنية بصفتيهما ولين طبيعين مبلغ خمسمائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في القتل العمد المقتربة بجناية شروع في قتل عمد قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال واران عليه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا وردا ، ودلل على نية القتل بما لا يوفرها في حق الطاعن - مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجملة أنه وعلى أثر مشاحنة بين الجنى عليه ونجل الطاعن - خرج الطاعن من مسكنه وأطلق من مسدسه المرخص - على الجنى عليه عيارا ناريا أصابه في جانبه الأيمن ، وعندما حضر وعاتبه على فعلته أطلق عليه عيارا ناريا أصابه في ظهره ، وحصل الحكم من أقوال الطاعن قوله أنه حال نومه في غرفته تناهى إلى سماع صوت أعيرة نارية ، ولما خرج لاستطلاع الأمر وجد ابنه يقف في ردهة المسكن ويمسك بالمسدس وأخبره انه أطلق عيارين ناريتين لمنع من إقتحام المنزل وكلن معهما سنج وسيف . كما حصل من أقوال شاهد النفى أنه شاهد مشاجرة بين أسرة والطاعن وسمع يعرا ناريا ورأى يمسك جانبه الأيمن ويترف دما ، وبينما كان يمسك بأنبوبة غاز يمنع القاءها على مسكن الطاعن فأصابه عيار نارى ومن اقوال أنه شاهد لفظ وتكسير على باب مسكن الطاعن . ومن أقوال أنها شاهدت الجنى عليه يخرج من مسكن الطاعن مصابا . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن الجنى عليه وآخرين حاولوا اقتحام منزله ، وكان هذا الذى أبداه الدفاع

بجلسة المحاكمة مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال الذى لا يشترط فى التمسك به ايراده بصريح لفظه وبعبارته المألوفة ، وكان الثابت مما أورده الحكم فى مدوناته - على نحو ما سلف - ما يرشح لهذا الدفاع . ولما كان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الحريق العمد والتخريب والتعيب والاتلاف وانتهاك حرمة ملك الغير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها ، إذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى إغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بالقصور فى التسيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع . هذا إلى أن جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هى إنتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية . لما كان ذلك ، فإن من الواجب أن ينعى الحكم الصادر بالإدانة فى هذه الجرائم عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى التدليل عليه إلى القول بأنه " وحيث أنه عن نية القتل فهى أمر خفى يضمه الجانى ولكن يستدل عليها إلى القول بأنه " وحيث أنه عن نية القتل فهى أمر خفى يضمه الجانى ولكن يستدل عليها من الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ومن السلاح المستخدم فى الحادث ومواضع الضربات ، وحيث إن المتهم استخدم فى العدوان على الجنى عليهما السلاح النارى المرخص له بحمله وهو سلاح قاتل بطبيعته ووجه فوهته إلى الجنى عليها الأول.....وأطلق عليه عيارا ناريا أصابه فى جانبه الأيمن ، وإذ حضر الجنى عليه الثانى

.....لمعاقبته بادره هو الآخر بعيار نارى أصابه فى ظهره بجوار العمود الفقرى ولم يكن الأخير طرفا فى المشاجرة الكلامية بين المجنى عليه الأول ونجله ، وإذ كان المستقر عليه قضاء أن نية القتل قد تكون وليدة اللحظة ، فإن جماع تلك الملابس يقطع بتوافر نية القتل لدى المتهم ، وكان هذا الذى أورده الحكم لا يفيد فى مجموعه سوى الحديث عن الأفعال المادية التى اقترفها الطاعن والتى لا تنبئ بذاتها عن توافر هذا القصد لديه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنائى الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة .

الطعن رقم ١٩٨٦٦ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ، إلا ما أستثنى منها بنص خاص ، جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال ، وكانت جريمة إحراز السلاح المششن التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء بأنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على نسبة هذه الجريمة للطاعن من أقوال شاهد الإثبات الأول من أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا ومما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أنه من الجائز حدوث إصابة المجنى عليه وفق تصوير هذا الشاهد ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون استدلالا سائغا ويكفي لحمل قضائه .

٢. من المقرر أن محكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الطيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها .

٣. لما كان الحكم المطعون فيه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانه بها تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقضى بها مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات هي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها فإنه لا يكون له مصلحة في النعي على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع لعدم نظره إلى تعديل وصف التهمة الثانية بجريمة إحراز السلاح المششن .

٤. من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضار بطعنه ، إن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح للقول بجوار تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية

بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

٥. لما كان الطعن الراجع هو طعن للمرة الثانية وكانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " إذ طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحال عليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع، بيد أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم قد اقتصر على الخطأ في تطبيق القانون بغير حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام تصحيح الخطأ المشار إليه لا يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر " سبق الحكم عليه " بأنه: أولاً قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن يت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحين ناريتين (فردين) وتوجه إلى المكان الذي أيقن سلفاً تواجده فيه وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية بينما كان الآخر واقفاً بجواره يشد من إرادته قاصداً من ذلك قتله فحدثت به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانياً : أحرز سلاحاً نارياً (فرد) غير مشحون . ثالثاً : أحرز ذخيرة استعملها في السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحصائه . وأحالته إلى محكمة جنات أسبوط لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات و ١/١، ١/٢٦، ١/٢٧-٣٠، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم ٢ الملحق به في تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض " قيد بجدولها برقم
..... لسنة.....القضائية.

ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم
المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنابات أسيوط لتحكم فيها من جديد دائرة
أخرى أمام محكمة الإعادة بمينة أخرى - حضر وكيل زوجة المجنى عليه ، ادعى مدنيا
عن نفسها وبصفتها قبل المتهم بأن يؤدي لها مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل
التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد
٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٦، ٢٦/١-٣٠، ٥ من
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥
لسنة ١٩٨١ من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادتين ١٧، ٣٢
من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة
السلاح المضبوط وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد
جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض...الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد
مع سبق الإصرار وغحراز سلاح نارى مششخن وذخيرة بغير ترخيص قد شابه فساد
في الاستدلال وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه
نسب للطاعن جريمة إحراز سلاح نارى مششخن استنادا إلى ما قرره الشاهد الأول
من أنه كان يحمل مسدسا رغم أن تقرير الصفة التشريحية لم يجزم بأنه سلاح مششخن
وعدلت المحكمة وصف التهمة الثانية المينة بأمر الإحالة إلى إحراز سلاح مششخن
بغير ترخيص دون أن تلفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد ، واخيرا فقد قضى
الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها ويالزام الطاعن بالتعويض

المؤقت وهو ما يخالف ما تنص عليه المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريعية ومعمل التحليل الطبي وهي أدلة سلنعة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ، إلا ما استثنى منها بنص خاص ، جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال ، وكانت جريمة إحراز السلاح المششن التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء بأنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على نسبة هذه الجريمة للطاعن من أقوال شاهد الإثبات الأول من أن الطاعن أطلق على الجنى عليه عيارا ناريا ومما جاء بتقرير الصفة التشريعية من أنه من الجائز حدوث إصابة الجنى عليه وفق تصوير هذا الشاهد فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون استدلالا سائغا ويكفى لحمل قضائه كما أنه لا يقدح في استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد تعذر عليه تحديد نوع أو عيار المقذوف لعدم استقراره بجسم الجنى عليه وأنه أجاز حدوث إصابة الجنى عليه وفق تصوير الشاهد الأول من مسدس دون أن يقطع بذلك لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها وأكدت له لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانه بها تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقضى بها مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقضى بها مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات هي الأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات - تدخل في حدود

العقوبة المقررة لجريمة القتل مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بما فإنه لا يكون له مصلحة في النعي على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع لفت نظره إلى تعديل وصف التهمة الثانية بجريمة إحراز السلاح المششن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضار بطعنه وأن طبيعة الطعن بالنقض واحكامه وإجراءاته لا تسمح للقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المنقوض لم يكن قد فصل في الدعوى المدنية لأن المدعية بالحقوق المدنية لم تكن قد تدخلت في الدعوى آنذاك - ثم صدر الحكم المطعون فيه قاضياً بقبول دعواها المدنية وبالقضاء لها بالتعويض المدني المؤقت ورفض الدفع بعدم قبولها - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية ، لما كان ذلك ، وكان الطعن الراجع هو طعن للمرة الثانية وكانت المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " إذ طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحال عليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع " بيد أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم قد اقتصر على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فإن ذلك يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تصحح محكمة النقض ذلك الخطأ وتحكم في الطعن طبقاً للقانون بغير حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام تصحيح الخطأ المشار إليه لا يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، وإذا كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها وإلزام المدعية بالحقوق المدنية بصفتها المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة - ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الطعن رقم ٢٩٧٠٣ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الشارع قد نص في المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجench ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة " . فدل بذلك على أن الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجench المقدمة إليها تخضع للأحكام العامة المقررة للخصوم والغياب أمام محكمة الجench ، ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى من أنه " يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه " وما نصت عليه المادة ٢٣٩ من ذات القانون من أنه " يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا .

٢. لما كان وصف الحكم بانه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما لا تذكره المحكمة عنه ، وكان مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى ، وكان الثابت من الإجراءات التي تمت في هذه الدعوى - على النحو المار بيانه - أن الطاعن وهو متهم بجنحة قذف مقدمة إلى محكمة الجنايات - ويجوز الحكم فيها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به - لم يحضر بنفسه جلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم مع سبق حضوره في إحدى الجلسات السابقة عليها - ولا يعتد بحضور المحامي في هذه الحالة - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا اعتباريا بالنسبة له طبقا

لنص المادتين ٢٣٧، ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية سالفى الذكر ، وإن وصفته المحكمة خطأ بأنه حضورى ، وإذا كان الحكم صدر حضوريا اعتباريا فإنه بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما اثبت المحكوم عليه - الطاعن - قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من القانون المذكور ، ولا يبدأ ميعاد المعارضة إلا من تاريخ إعلانه به .

٣. من المقرر أن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من كتاب نيابة النقض المرفق أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذى يبدأ به سريان الميعاد المحدد للمعارضة فى القانون ، فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لم يزل مفتوحا ويكون الطعن فيها بالنقض غير جائز .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنايات القاهرة ضد الطاعن بوصف أنه " قذفه علنا بإحدى طرق النشر حالة كونه موظفا عموما وكان ذلك بسبب أداء وظيفته وبمناسبة بأن أسند غليبه بعريضة قدمت لقم كتاب محكمة استئناف القاهرة فى طلب رد عبارات شائنة نسب إليه أمورا محددة لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه واتجاه إرادته إلى إذاعتها بإحدى طرق النشر بقصد التشهير والتجريح وطلب عقابه بالمادتين ٢/٣٠٣، ١/٣٠٢ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الأهم بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ.....الخمى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق
النقض.....الخ.

المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت
بطريق الإدعاء المباشر على الطاعن بوصف أنه قذف فى حق المستشار.....علنا
بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات لمعاقبته طبقا للمادتين
٣٠٢، ٣٠٣ من قانون العقوبات ، ونظرت الدعوى أمام محكمة الجنايات عملا
بالمادة ٢١٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبعد أن حضر الطاعن بجلسة
.....ومعه المدافع عنه تأجل نظر الدعوى فى مواجهته لجلسةالتي
تخلف عن حضورها والجلسات التالية لها وحتى صدور الحكم المطعون فيه بجلسة
.....وحضر عنه محام بتوكيل - ووصفته المحكمة بأنه حكم حضورى بالنسبة
للطاعن . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد نص فى المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات
الجنائية على أنه " إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع فى شأنه
الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنب ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة
" . فدل بذلك على أن الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات فى مواد الجنب المقدمة
إليها تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور وانغياب أمام محكمة الجنب ، ومن بينها
ما نصت عليه المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الأولى من أنه "
يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور
صدور الحكم به أن يحضر بنفسه " . وما نصت عليه المادة ٢٣٩ من ذات القانون
من أنه " يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على
الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل
إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا " . ولما كانت العبرة فى وصف الحكم بأنه
حضورى أو غيابي هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكان

مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت في هذه الدعوى - على النحو المار بيانه - أن الطاعن وهو متهم بجنحة قذف مقدمة إلى محكمة الجنايات - ويجوز الحكم فيها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به - لم يحضر بنفسه جلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم مع سبق حضوره في إحدى الجلسات السابقة عليها - ولا يعتد بحضور المحامي في هذه الحالة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا اعتباريا بالنسبة له طبقا لنص المادتين ٢٣٧، ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية سالفتي الذكر ، وإن وصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري ، وإذا كان الحكم صدر حضوريا اعتباريا فإنه بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه - الطاعن - قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا لنص المادة ٢٤١ من القانون المذكور ولا يبدأ ميعاد المعارضة إلا من تاريخ إعلانه به . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من كتاب نيابة النقض المرفق أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يبدأ به سريان الميعاد المحدد للمعارضة في القانون فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

الطعن رقم ١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أوقع على الطاعنين عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة على أساس توافر الظرفين المشددين لعقوبة جنائية الاختلاس المنصوص عليهما في البندين (أ)، (ب) من الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وهما تحقق صفة الأمين على الودائع في الطاعنين ، وارتباط جريمة الاختلاس بجريمتي تزوير واستعمال محررات مزورة . لما كان مدلول لفظ الأمين على الودائع لا ينصرف إلا لمن كانت وظيفته الأصلية ومن طبيعة عمله المحافظة على الودائع وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الأول يعمل رئيسا لأحد فروع الشركة والطاعن الثاني رئيسا للعاملين به وخلص إلى اعتبارهما من الأمناء على الودائع ، دون أن يعنى ببيان ما إذا كانت وظيفة كل من الطاعنين وطبيعة عمله هي المحافظة على البضائع التي ساءلها من اختلاسها وأنها تسلمها على هذا الأساس فتوافر في حقهما - من ثم - صفة الأمين على الودائع فإن الحكم يكون قاصرا في استظهار الظرف المشدد الأول في حق الطاعنين .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى - بالنسبة للظرف المشدد الثاني - إلى أن الطاعنين ارتكبا جريمة التزوير بنفسيهما أثناء وظيفتيهما ، وكان محلها الفواتير أرقام ٢٦٩٩٨ و ٧٤٩٦ الصادرتين لـ و ٦٦٨٠ الصادرة لـ ، وقد خلت مدونات الحكم من إيراد الأدلة على أن الطاعنين قد قارفا التزوير بنفسيهما حال تأديتهما لوظيفتيهما ، إذ أن الفاتورتين ١٦٦٨١٠، ١٦٦٨١١ اللتين نقل من تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير أن الطاعن الأول حرر بخط يده بياناهما تختلفان أرقامهما عن الفواتير المنسوب إلى

الطاعنين تزويرها في صيغة الالتمام وفي وصف الواقعة الذي انتهت المحكمة إلى إدانة الطاعنين به ، إذ ورد في الموضعين أن أرقام الفواتير هي ٢٦٩٩٨ و ٧٤٩٩ و ٦٦٨٠ ، كما أن ما تحدث به الحكم نقلا عن التقرير المار من أن الطاعن الثنى حرر بخط يده البيانات الثابتة باستلام الشيك رقم ٣٩٣٥٧ قد جاء غامضا مبهما فلم يبين الحكم مضمون ذلك الشيك ولا صلته بالواقعة وكيف أن تحرر بيانات استلامه يوفر دليلا في حق الطاعن الثاني .

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين المذكورين ، وجعلهما معا عماده في إنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاملا التي أوقعها على الطاعنين ، بعد تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى - فإنه وقد شاب استدلال الحكم على الطرفين قصور بعيبه . ويتسع له وجه الطعن - فلا يمكن والحال هذه الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى ذلك ، ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تخلف الطرفين في وجدان المحكمة لو أنها اقتصرت على مساءلة الطاعنين عن جريمة الاختلاس مجردة منهما ، وهو ما كان يبرر - عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على نحو ما فعلت - التزول بالعقوبة إلى السجن .

٤. لما كان وجه الطعن الذي نقض الحكم من أجله ، يتصل بالمحكوم عليه الثلث في الدعوى الذي لم يطعن في الحكم ، إلا أن الحكم بالنسبة إليه غير نهائي لصدوره عليه غاييا ، فلا يمتد إليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه قبل الطاعنين .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم أولا : بصفتهم موظفين عموميين ومن الأمناء على الودائع ب.....الأول رئيس الفرع والثاني رئيس العاملين والآخر صراف الخزينة اختلسوا البضائع المينة وصفا بالتحقيقات والبالغ قيمتها

تسعة عشر ألف ومائة وخمسين جنيها مصريا والمملوكة لجهة عملهم سالفه البيان
والتي وجدت في حيازتهم بسبب وظيفتهم وصفتهم سالفتي البيان وقد ارتبطت هذه
الجريمة بجريمتي تزوير واستعمال محررات مزورة ارتباطا لا يقبل التجزئة ذلك أنه في
ذات الزمان والمكان ارتكبوا أثناء تأديتهم لأعمال وظيفتهم تزويرا في محررات رسمية
هي الفواتير أرقام ٢٦٩٩٨، ٧٤٩٩ - الصادرتين ل..... ٦٦٨٠ الصادرة
ل..... وذلك بجعلهم وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة حال تحريرها
المختصون بوظائفهم بأن أثبتوا بها بيعهم للبضائع مضمونها إلى الجهات المذكورة بها
وذلك على خلاف الحقيقة على الوجه المبين بالتحقيقات . ثانيا : استعملوا المحررات
المزورة سالفه الذكر فيما زورت من أجله مع علمهم بتزويرها بأن قدموها للقطاع
المالى بجهة عملهم للاحتجاج بها وسترا لاختلاسهم البضائع آنفة البيان . وأحالتهم إلى
محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة
. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول والثاني وغايبا للثالث عملا بالمواد
١١٢/١، ٢/أ-ب، ١١٨، ١١٨ مكررا، ١١٩/ب، ١١٩ مكررا/هـ من قانون
العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة
خمس عشرة عاما وعزلهم من وظائفهم والزامهم متضامين برد مبلغ تسعة عشر ألف
ومائة وخمسين جنيها وتغريمهم متضامين مبلغا مساويا لهذا المبلغ.

فطعن كلا من الأستاذة والمحامين نيابة عن المحكوم

عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة
الاختلاس المرتبط بجريمتي تزوير محررات رسمية واستعمالها قد أخطأ في تطبيق القانون
إذ أن واقعة الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه لا تتوافر بها أركان الجريمة التي
دأبهما بها ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه أوقع على الطاعنين عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة على أساس توافر الظرفين المشددين لعقوبة جنائية الاختلاس المنصوص عليهما في البندين (أ) ، (ب) من الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وهما تحقق صفة الأمين على الودائع في الطاعنين ، وارتباط جريمة الاختلاس بجريمتي تزوير واستعمال محررات مزورة . لما كان ذلك ، وكان مدلول لفظ الأمين على الودائع لا ينصرف إلا لمن كانت وظيفته الأصلية ومن طبيعة عمله المحافظة على الودائع وأن يسلم إليه المال على هذا الأساس ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الأول يعمل رئيساً لأحد فروع الشركة والطاعن الثاني رئيساً لأحد فروع الشركة والطاعن الثاني رئيساً للعاملين به وخلص إلى اعتبارهما من الأمناء على الودائع ، دون أن يعنى ببيان ما إذا كانت وظيفة كل من الطاعنين وطبيعة عمله هي المحافظة على البضائع التي ساءلها عن اختلاسهما وأنهما تسلماهما على هذا الأساس فتوافر في حقيهما - من ثم - صفة الأمين على الودائع فإن الحكم يكون قاصراً في استظهار الظرف المشدد الأول في حق الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - بالنسبة للظرف المشدد الثاني - إلى أن الطاعنين ارتكبا جريمة التزوير بنفسيهما أثناء تأدية وظيفتيهما ، وكان محلها الفواتير أرقام ٢٦٩٩٨ و ٧٤٩٦ الصادرتين لـ و ٦٦٨٠ الصادرة لـ ، وقد خلت مدونات الحكم من إيراد الأدلة على أن الطاعنين قد قارفا التزوير بنفسيهما حال تأديتهما لوظيفتيهما ، إذ أن الفاتورتين ١٦٦٨١٠ ، ١٦٦٨١١ اللتين نقل من تقرير قسم البحوث التزيف والتزوير أن الطاعن الأول حرر بخط يده بياناهما مختلفان أرقامهما عن الفواتير إلى الطاعنين تزويرها في صيغة الاتهام وفي وصف الواقعة الذي انتهت المحكمة إلى إدانة الطاعنين به ، إذ ورد في الموضعين أن أرقام الفواتير هي ٢٦٩٩٨ و ٧٤٩٩ و ٦٦٨٠ ، كما أن ما تحدث به الحكم نقلاً عن التقرير المار من أن الطاعن الثاني حرر بخط يده البيانات

الثابتة باستلام الشيك رقم ٣٩٣٥٧ قد جاء غامضا مبهما فلم يبين الحكم مضمون ذلك الشيك ولا صلته بالواقعة وكيف أن تحرير بيانات استلامه يوفر دليلا في حق الطاعن الثاني ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصرا كذلك في استظهار الظرف المشدد الثاني في حق الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين المذكورين ، وجعلهما معا عماده في إنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاما التي أوقعها على الطاعنين ، بعد تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى - فإنه وقد شاب استدلال الحكم على الطرفين قصور بعيه - ويتسع له وجه الطعن - فلا يمكن والحال هذه الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى ذلك ، ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تخلف الطرفين في وجدان المحكمة لو أنها اقتصرت على مساءلة الطاعنين عن جريمة الاختلاس مجردة منهما ، وهو ما كان يبرر - عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على نحو ما فعلت - التزول بالعقوبة إلى السجن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن ، على أنه وإن كان وجه الطعن الذي نقض الحكم من أجله ، يتصل بللمحكوم عليه الثالث في الدعوىالذى لم يطعن في الحكم ، إلا أن الحكم بالنسبة إليه غير نهائي لصدوره عليه غيابيا ، فلا يمتد إليه القضاء ينقض الحكم المطعون فيه قبل الطاعنين .

الطعن رقم ٢٠٣٣٦ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغیر معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل ثابت فى الأوراق .
٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الدفاع عن عدم اختصاص الطاعنة بإنهاء إجراءات الترخيص موضوع الرشوة ورد عليه بقوله " لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به ، أو أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وأن العمل الوظيفى مقابل الرشوة قد يتخذ صورة مجرد الإسراع فى إنجاز مصلحة صاحب الحاجة - إذ كان ذلك ، وكان الثابت من اقوال المتهمه نفسها فى تحقیقات النيابة بأنها المختصة بصفتها مهندسة التنظيم بمنطقة العقار - يعرض ملف الترخيص الخاص به بتقرير على مدير الأعمال ومدير التنظيم والمدير العام لاعتماده وكان هذا الاختصاص ثابتا أيضا بشهادة الشاهد الرابع - مدير التنظيم - وبما ورد بكتاب الحى سالف البيان ، وايضا بما شهد به الشاهد الثالث - على النحو المتقدم - وضبط ملف الترخيص المعنى فى درج مكتبها - من كل ذلك ترى المحكمة أن المتهمه كان لها نصيب من الاختصاص يسمح لها بطلب وأخذ مبلغ الرشوة ، ومن ثم يضحى الدفع بالتالى على غير سند من الواقع أو القانون ويتعين طرحه وإذ كان من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذى طلب وأخذ الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو ان يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة -

كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وبما يستقيم به رد الحكم على دفع الطاعة في هذا الصدد ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد.

٣. لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائغة ، ولا يغير من ذلك عدول الطاعنة عن اعترافها وانكارها بجلسة تجديد حبسها وبجلسة المحكمة الاتهام المسند إليها إذ أنه من المقرر أنه لا على الحكم أن يأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه واطمئنانا من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعنة في شأن احتجازها بالرقابة الإدارية لمدة طويلة وتعرضها لتهديد ووعيد أعضائها وفي خصوص استمرار التحقيق معها بالنيابة العامة لعدة ساعات ، مما اثر في إرادتها ، إذ أن ذلك في جملة دفاع غير منتج فيما خلصت إليه المحكمة من سلامة الاعتراف وبعده عما يشوبه أو يبطله ، كما لا يؤثر في ذلك أيضا زعم الطاعنة حضور عضو الرقابة الإدارية للتحقيق . ذلك لأن مجرد حضور عضو الرقابة الإدارية للتحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذا أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان لم يستطيل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .

٤. الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة ، وإذا كانت المحكمة قد انتهت بأسباب سائغة إلى أن المرض النفسي المدعى به لا يحول دون مساءلتها فإنه لا تثريب عليها إن هي اطرحت الشهادات التي قدمتها الطاعنة تدليلا على إصابتها بهذا المرض .

٥. لما كان البين من الاطلاع على الحكم أنه عول في إدانة الطاعنة على الأدلة المستقاة من اعترافها بصدر تحقيقات النيابة العامة ومن أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة وكافية في حمل قضائه ، وأنه بعد أن أورد مؤداها استطراد إلى القول بأنه " ثبت من الاطلاع على تقرير تفريغ الشرائط المسجلة المضبوطة أنه تضمن الأحاديث التي تمت بين الشاهد أول - المبلغ - والمتهمة " ، وأورد مضمون هذه الأحاديث - خلافا لما ذهبت إليه الطاعنة في اسباب طعنها - أبان أنها تدور حول وقائع الرشوة ، فإنه يكون من غير المنتج النعى على الحكم في شأن هذه التسجيلات واستناده إليها رغم ما ثبت بمحضر جلسة المحاكمة - على خلاف الثابت بتحقيقات النيابة - من عدم وضوح صوت الطاعنة وعدم جزمها بأن الصوت هو صوتها ، طالما أنه لما استطراد إلى هذه التسجيلات إلا تزييدا بعد استيفائه أدلة الإدانة إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الاستطراد في مجال الاستدلال مادام أنه اقام ثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزايد في منطقة أو في النتيجة التي انتهى إليها .

٦. لما كان ما تثيره الطاعنة بشأن استعانة وكيل النيابة المحقق بكاتب تحقيق دون ان يفصح عن هويته أو الأسباب التي دعت إلى ندبه ، مردودا بأن الأصل في الإجراءات الصحة ويجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة إلى ندب غيره وتقديره هذه الضرورة موكل لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء ، وكانت الطاعنة لا تدعى أن محضر التحقيق لم يتضمن بيانا بهوية الكاتب أو أن ما ورد بهذا المحضر يخالف الحقيقة فإن منعها في هذا الصدد يكون غير قويم .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعنة بأنها بصفتها موظفة عمومية (مندسة تنظيم بحى
وسط مديرية الإسكان بـ.....) طلبت وأخذت عطيه لأداء عمل من أعمال
وظيفتها بأن طلبت وأخذت مبلغ ألفى جنيه على سبيل الرشوة منمقابل
تسهيل إجراءات ترخيص بالبناء للعقار الخاص به والكائن بشارع
.....وأحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمحاكمتها طبقا
للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا
بالمواد ٢٤، ٢٥، ١٠٣ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون
بمعاقبة المتهمه بالسجن مدة ثلاث سنوات وبتغريمها مبلغ ألفى جنيه وبغزلها من
وظيفتها .

فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض....الخ.

المحكمة

من حيث أن مبنى الطعن هو إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة
الرشوة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال
وانطوى على إخلال بحق الدفاع وبني على إجراءات باطلة ذلك أن المدافع عنها دفع
بانتفاء اختصاصها بالعمل الوظيفى الذى طلبت الرشوة مقابلا لأدائه ، وببطلان
الاعتراف المعزى إليها بصدر تحقيقات النيابة لصدوره تحت تأثير الإكراه المادى
والمعنوى من جراء إغراء وتهديد ووعيد أعضاء الرقابة الإدارية لها أثناء احتجازها
بمفردها لمدة طويلة . ولا ستمرار تحقيق النيابة معها لعدة ساعات فى حضور عضو
الرقابة الإدارية ، ولمرضها ، وبدلالة عدولها عن اعترافها بجلسة تجديد حبسها بيد أن
الحكم أ طرح ذلك كله بما لا يصلح ردا . واستند من بين ما استند إليه إلى
التسجيلات الصوتية والمرئية المقدمة فى الدعوى دون أن يورد مؤدى شرائط تفرغها

على نحو كاف وبالرغم مما ثبت بمحضر الجلسة - وخلافا للثابت بتحقيقات النيابة - من عدم وضوح صوت الطاعة وعدم جزمها بأن الصوت هو صوتها ، وأخيرا فقد استعان وكيل النيابة المحقق بكاتب تحقيق دون أن يفصح عن هويته أو الأسباب التي دعت به إلى ندبه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ، بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما ولا تنازع الطاعة في أن لها معنيها الصحيح في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى اصل ثبوت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الدفاع عن عدم اختصاص الطاعة بإهلاء إجراءات الترخيص موضوع الرشوة ورد عليه بقوله " لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به ، أو ان يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وان العمل الوظيفي مقابل الرشوة قد يتخذ صورة مجرد الإسراع في إنجاز مصلحة صاحب الحاجة - إذ كان ذلك ، وكان الثابت من اقوال المتهمه نفسها في تحقيقات النيابة بأنها المختصة بصفتها مهندسة التنظيم بمنطقة العقار - بعرض ملف الترخيص الخاص به بتقرير على مدير الأعمال ومدير التنظيم والمدير العام لاعتماده وكان هذا الاختصاص ثابتا أيضا بشهادة الشاهد الرابع - مدير التنظيم - وبما ورد بكتاب الحى سالف البيان ، وأيضا بما شهد به الشاهد الثالث - على النحو المتقدم - وضبط ملف الترخيص المعنى في درج مكتبها من كل ذلك ترى المحكمة أن المتهمه كان لها نصيب من الاختصاص يسمح لها بطلب وأخذ مبلغ الرشوة ، ومن ثم يضحى الدفع بالتالى على غير سند من الواقع أو القانون ويتعين طرحه ، وإذا كان من المقرر

أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذى طلب وأخذ الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وبما يستقيم به رد الحكم على دفع الطاعنة في هذا الصدد ، فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بىطلان اعترافات الطاعنة في تحقيقات النيابة لأنها كانت وليدة إكراه وقع عليها ولإصابتها بمرض نفسى يؤثر على إرادتها وذلك بقوله " حيث إنه عن الدفع بىطلان اعتراف المتهم بصدر تحقيقات النيابة العامة فإن المحكمة وفي نطاق سلطتها التقديرية تطمئن إلى أقوال المتهم في هذه المرحلة من التحقيقات وبصدورها منها عن طواعية واختيار دون أن يشوبها عيب ينال من سلامتها ولو عدلت عنها بعد ذلك ، سيما وقد تأيدت هذه الأقوال بأدلة الإثبات التى بسطتها المحكمة على النحو السالف ، كما أنه ليس في حضور الشاهد الثانى التحقيق - بفرض صحة ذلك - ما يعيب إجراءاته لأن سلطان الوظيفة في ذاته لا يعد إكراها مادام لم يستطيل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا - ومجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه - إذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت على نحو ما تقدم سلامة أقوال المتهم بصدر تحقيق النيابة ومن ثم لا يكون لقالة الدفاع في هذا الشأن محل . كما أن القول بأن المتهم مصابة بمرض نفسى - مردود - بأن ذلك على فرض صحته ليس من موانع المسئولية الجنائية . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - سائغا وكافيا للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافها نتيجة إكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة ، ولا يغير من ذلك عدول الطاعنة عن اعترافها وانكارها بجلسة تجديد حبسها وبجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليها إذ أنه

من المقرر أنه لا على الحكم أن يأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه واطمئنانا من المحكمة إلى صدقه وطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعنة في شأن احتجازها بالرقابة الإدارية لمدة طويلة وتعرضها لتهديد ووعيد أعضائها وفي خصوص استمرار التحقيق معها بالنيابة العامة لعدة ساعات ، مما أثر في إرادتها ، إذ أن تلك في جملته دفاع غير منتج فيما خلصت إليه المحكمة من سلامة الاعتراف وبعده عما يشوبه أو يبطله ، كما لا يؤثر في ذلك أيضا زعم الطاعنة حضور عضو الرقابة الإدارية للتحقيق ، ذلك لأن مجرد حضور عضو الرقابة الإدارية للتحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهها مادام هذا السلطان لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما . فضلا عن أن قولها بأنها مريضة نفسى أثر على إرادتها ، مردود ، بأن الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . وإذا كانت المحكمة قد انتهت بأسباب سائغة إلى أن المرض النفسى المدعى به لا يحول دون مساءلتها فإنه لا تثريب عليها إن هى أطرحت الشهادات الطبية التي قدمتها الطاعنة تدليلا على إصابتها بهذا المرض . وإذا كان جميع ما سلف لم يغب أمره على الحكم المطعون فيه في رده على الدفع ببطلان الاعتراف في المساق المتقدم بما يسوغ رفضه ، فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم أنه عول في إدانة الطاعنة على الأدلة المستقاة من اعترافها بصدر تحقيقات النيابة العامة ومن أقوال شهود الإثبات وهى أدلة سائغة وكافية في حمل قضائه ، وأنه يعد أن أورد مؤداها استطراد إلى القول بأنه " ثبت من الاطلاع على تقرير تفريغ الشرائط المسجلة المضبوطة أنه تضمن الأحاديث التي تمت بين الشاهد الأول - المبلغ - والمتهمة " . وأورد مضمون هذه

الأحاديث - خلافا لما ذهب إليه الطاعنة في أسباب طعنها - وأبان أنها تدور حول وقائع الرشوة ، فإنه يكون من غير المنتج النعى على الحكم في شأن هذه التسجيلات واستناده إليها رغم ما ثبت بمحضر جلسة المحاكمة - على خلاف الثابت بتحقيقات النيابة - من عدم وضوح صوت الطاعنة وعدم جزمها بأن الصوت هو صوتها ، طالما أنه لما يستطرد إلى هذه التسجيلات إلا تزيدا بعد استيفائه أدلة الإدانة إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الاستطراد في مجال الاستدلال مادام أنه أقام ثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا اثر لما تزيد إليه في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة بشأن استعانة وكيل النيابة المحقق بكاتب تحقيق دون أن يفصح عن هويته أو الأسباب التي دعت إلى ندبه ، مردودا بأن الأصل في الإجراءات الصحة ويجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلق محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة إلى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء ، وكانت الطاعنة لا تدعى أن محضر التحقيق لم يتضمن بيانا بهوية الكاتب أو أن ما ورد بهذا المحضر يخالف الحقيقة فإن منعها في هذا الصدد يكون غير قويم . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٣٨٠٥ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى حصلت الواقعة محل الاتهام فى ظله - تنص على أنه " يحظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضى التى تترع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضى التى يقام عليها المشروعات التى تخدم الإنتاج الزراعى أو الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة . ومع ذلك يجوز لمالك الأرض فى القى إقامة سكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة " . وقد أصدر وزير الزراعة بتحديد شروط إقامة المسكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص قراره الرقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ المنشور فى ١١ من يونيه سنة ١٩٧٩ بالعدد رقم ١٣٦ من الوقائع المصرية - وهو تاريخ سابق على تاريخ الواقعة الحاصل فى ١٩٨٢/٤/٢٥ - بما جملة أنه يشترط عدم وجود مسكن للمالك أو لأحد أفراد أسرته فى القرية والا تزيد المساحة التى سيقام عليها السكن عن خمسة فى المائة من حيازة المالك وبحد أقصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازى لمدة لا تقل عن خمس سنوات وعلى أن يقوم مالك الأرض بإخطار تفتيش الزراعة المختصة بذلك للتأكد من توافر هذه الشروط وإلا اتخذت ضده الإجراءات المقررة قانونا .

٢. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض

من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وإلا كان قاصرا . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وما جاء بتقرير الخبير ولم يورد مضمون أو مؤدى ما اشتمل عليه تقرير الخبير ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه بما يعيبه .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن أنه أقام بناء على ارض زراعية بدون ترخيص بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ١٠٧ مكررا (أ) ، ١٠٧ مكررا (ب) من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وقرار وزير الزراعة . ومحكمة جنحقضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات والإزالة على نفقة المتهم . استأنف ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

.... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إقامة بناء على أرض زراعية دون ترخيص قد شابه في التسبب والخطأ في تطبيق

القانون ، ذلك بأن دفاعه قام على أن قانون الزراعة قد أباح للطاعن باعتباره مالكا للأرض الزراعية أن يقيم عليها مسكنا خاصا له ، وعليه أقامه من حجرتين على مساحة ستة أسهم حسبما جاء تقرير الخبير ، إلا أن الحكم أغفل دفاعه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها في حق الطاعن على قوله " وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه ثبوتا كافيا مما جاء بالمحضر وما جاء بتقرير الخبير الأمر الذى يتعين معاقبته طبقا لمواد الإتهام وعملا بالمادة ٣٠٤/٢ أ.ج . " لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى حصلت الواقعة محل الإتهام في ظله - تنص على أنه " يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التى ترع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التى يقام عليها المشروعات التى تخدم الإنتاج الزراعى أو الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة . ومع ذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة " . وقد أصدر وزير الزراعة بتحديد شروط إقامة المسكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه دون ترخيص قراره الرقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ المنشور فى ١١ من يونيه سنة ١٩٧٩ بالعدد رقم ١٣٦ من الوقائع المصرية - وهو تاريخ سابق على تاريخ الواقعة الحاصل فى ١٩٨٢/٤/٢٥ - بما مجملة أنه يشترط عدم وجود مسكن للمالك أو لأحد أفراد أسرته فى القرية وألا تزيد المساحة التى سيقام عليها السكن عن خمسة فى المائة من حيازة المالك وبحد أقصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازى لمدة لا

تقل عن خمس سنوات وعلى أن يقوم مالك الأرض بإخطار تفتيش الزراعة المختصة بذلك للتأكد من توافر هذه الشروط وإلا اتخذت ضده الإجراءات المقررة قانونا . هذا إلى أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وإلا كان قاصرا . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل الإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وما جاء بتقرير الخبير ولم يورد مضمون المحضر أو مؤدى ما اشتمل عليه تقرير الخبير ولم يبين وجه استدلاله بما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه بما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

الطعن رقم ٢٠٣٥٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفسى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .
٢. لما كانت الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . وكان مدلول شهادة عضو الرقابة الإدارية كما أوردها الحكم المطعون فيه لا يستفاد منها أنها جاءت حصيلة معلومات مستمدة من جهاز التسجيل بل حصلها هو بنفسه لحصول الاتصالات التلفونية تحت إشرافه ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اطراح التسجيلات الصوتية وعدم أخذه بالدليل المستمد منها لا يتعارض مع تعويله على أقوال الشاهد عضو الرقابة الإدارية كما حصلها فى مدوناته .
٣. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالقبض والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن القبض والتفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .
٤. من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أداؤها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة ، بل أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها . وأن يكون من طلب الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس ، وليس من الضروري أن يتخذ نصيب الموظف من الاختصاص صورة اتخاذ القرار ، وإنما يكفى أن يكون دوره مجرد المشاركة فى تحضير هذا

القرار ، ولو كان في صورة إبداء رأى استشاري يحتمل أن يؤثر على من يسيده اتخاذ القرار .

٥. من المقرر أن المشرع ساوى في نطاق الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة عن طريق الاتجار فيها ، ويتوافق الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح به الموظف صراحة ، بل يكفي الزعم الضمني بأن يبدى الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذي يدخل في اختصاصه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا طلب وأخذ لنفسه عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب من صاحب شركة مبلغ ثلاثين ألف جنيه أخذ منه ثلاثة عشر ألف على سبيل الرشوة مقابل إبداء رأيه بالموافقة على تنفيذ الحكم في الدعوى رقم متأنف مستعجل جنوب القاهرة الصادر ضد الجبهة التي يعمل بها . و إحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالإسكندرية محاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريمه ثلاثة عشر ألف جنيه .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد شابه التناقض والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه أن أهدر الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية عاد وتساند في قضائه إلى أقوال شاهد الإثبات الثالث - عضو الرقابة الإدارية - التي تضمنت معلومات استقاها هذا الشاهد من تلك التسجيلات ، واطرح الدفع بطلان إذن

النيابة العامة بالقبض والتفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية بما لا يصلح لا طراحه ، ولم يحقل بما قام عليه دفاعه المؤيد بالمستندات من عدم اختصاصه بالعمل الذى طلب جعل مقابلا لأدائه ، وجاء تدليله على توافر هذا الاختصاص فى حقه قاصرا غير سائغ ، واخيرا فقد اتخذت المحكمة من كتاب نائب رئيس هيئة قضايا الدولة والمستشاردليلا على اختصاص الطاعن بالعمل المار ذكره على خلاف الثابت بهما ، كل أولئك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سليمة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكانت الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وكان مدلول شهادة عضو الرقابة الإدارية كما أوردتها الحكم المطعون فيه لا يستفاد منها أنها جاءت حصيلة معلومات مستمدة من جهاز التسجيل بل حصلها هو بنفسه لحصول الاتصالات التليفونية تحت إشرافه ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اطراح التسجيلات الصوتية وعدم أخذه بالدليل المستمد منها لا يتعارض مع تعويله على أقوال الشاهد عضو الرقابة الإدارية كما حصلها فى مدوناته ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالقبض والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن القبض والتفتيش وكفايتها لتسويخ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معتب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك

، وكان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وإن يكون من طلب الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس ، وليس من الضروري أن يتخذ نصيب الموظف من الاختصاص صورة اتخاذ القرار ، وإنما يكفي أن يكون دوره مجرد المشاركة في تحضير هذا القرار ، ولو كان في صورة إبداء رأى استشاري يحتمل أن يؤثر على من بيده اتخاذ القرار ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بعدم اختصاصه بالعمل الذي دفعت من أجله الرشوة وأطرحه في قوله "....." وكان الثابت فيما حصلته وإطمأنت إليه المحكمة أن المتهم كان يشارك آخر في عمل المستشار القانوني لمصلحة الجمارك وأنه طلب منه ملف التنفيذ واستبقاه معه بحجة دراسته وشارك في إجتماع بمصلحة الجمارك انتهى إلى ما أبداه من رأى بتنفيذ الحكم وكان في موقف يسمح له بالتأثير في تشكيل الرأى أو القرار الذي دونه زميله ، ومن ثم فلا أثر لقالة انتفاء اختصاصه في تكامل أركان الجريمة المسندة إليه " . وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد - ضمن ما اعتمد عليه في رده على دفاع الطاعن المار ذكره على كتاب نائب رئيس هيئة قضايا الدولة أو مذكرة المستشار حتى يصح له أن يتشكى منه ، وكان ما أورده الحكم - فيما سلف - سائغا وسديدا ويستقيم به إثبات اختصاص الطاعن بالعمل الذي طلب الجعل مقابلا لأداة وأطراح دفاعه بانحسار هذا الاختصاص عنه ، فإن منعه في هذا الخصوص لا يكون قويا . هذا فضلا عن أن المشرع ساوئ في نطاق الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة عن طريق الاتجار فيها ، ويتوافر الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح به الموظف صراحة ، بل يكفي الزعم الضمني بأن يبدى الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذي يدخل في اختصاصه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٧٧٥٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية - بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .
٢. الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تقضى بأنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .
٣. الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للنتيم فهو الذى يطبق دون غيره .
٤. لمحكمة النقض - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تنقض الحكم لمصلحة المتيم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى .
٥. الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقدير نوعيا ومقدارها من صميم عمل قاضى الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بدائرة قسم أول محافظة القليوبية : اقام بناء على ارض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابة بالمادتين ١٥٢، ١٥٦، من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

ومحكمة جناح قسم..... قضت غيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وغرامة عشرة آلاف جنية والازالة .

عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض .

استأنف ومحكمة الابتدائية " بمئة استئنافية" قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف و أمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة البناء على أرض زراعية بغير ترخيص - قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم خلا من بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها ومؤداها ، ولم يشر الى تقرير الخبير المودع ملف الدعوى ، وجاء تقرير التخليص قاصرا - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الأوراق ان النيابة العامة أقامت الدعوى ضد الطاعن بوصف انه في يوم ١٩٨٥/٩/٢٨ أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقضت محكمة أول درجة بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠ جنية لوقف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنية والازالة . وإذ استأنف المحكوم عليه هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط . لما كان ذلك ، وكان

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نص في المادة ١٥٦ منه على أن " يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة ١٥٢ من هذا القانون أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات . ويجب ان يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ... الخ .

وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية - بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تقضى بأنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، وكان حكم المحكمة الدستورية المذكور قد نشر بالجريدة بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٦ - مما يترتب عليه الغاء ما نصت عليه الفقرة من المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره ، وإذا كان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر قد أعاد للقاضى سلطه وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون الزراعة المذكور ، طبقا للتواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٥٦،٥٥ من قانون العقوبات ، بما يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنه ينشئ له وضعاً أصلح ، ذلك بأنه أصبح من حق القاضى أن يأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة

في الجريمة المسندة الى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقدير نوعيا ومقدارها من صميم عمل قاضي الموضوع ، إذ أن وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة مما يستوجب اعادة النظر أمام محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها ، مما يتعين معه ان يكون مع النقض الاعادة ، وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ٢٠٧٠٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن الخطأ في الإسناد هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم إذ نسب للمجنى عليه أن الطاعن وآخر مجهولا هما مرتكبا الواقعة على خلاف الثابت بالتحقيقات من أن المجنى عليه نسب الاتهام إلى ثلاثة أشخاص من بينهم الطاعن ، فإنه يفرض صحته غير ذي بال في جوهر الواقعة التي اعتقها الحكم ولم يكن له اثر في منطقته وسلامة استدلاله على مقارفة الطاعن للجرائم التي دانه بها ، ومن ثم تضحى دعوى الخطأ في الإسناد غير مقبولة .

٢. من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر.

٣. من المقرر أن أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

٤. لما كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معينا لتسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة فإذا كان قد فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق فإن ذلك لا يصح اتجاذه وجهها للطعن في حكمها خصوصا وأن القانون يجيز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يعن له من أسئلة في تثريب على المحكمة إن اكتشت بسؤال

انجنى عليه على النحو الوارد بمحضر الجلسة طالما أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما ترجيه أى سؤال للمجنى عليه ومن ثم لا يكون هناك محل للنعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين سبق الحكم عليهم بأنهم أولا : سرقوا المبلغ النقدي والساعة المينة قدرا ووصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ.....وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اعترضوا طريقه شاهرين عليه أسلحة " مطاوى قرن غزال وشفرة " مهددين إياه بها واعتدوا عليه بالضرب بتلك الأسلحة فوق الرعب في نفسه فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المسروقات وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه أثر الجروح المينة بالتقرير الطبي . ثانيا : هتكوا عرض المجنى عليه سالف الذكر بالقوة والتهديد بأن اعترضوا طريقه على النحو المبين وبنفس وسيلة الإكراه وحسروا عنه سرواله كاشفين عن عورته كرها عنه . ثالثا : أحرزوا بغير ترخيص أسلحة بيضاء "مطاوى" وأحالتهم إلى محكمة جنايات دمياط لمحاكمتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وانحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٦٨، ٣١٤ من قانون العقوبات و ١/١، ٢٥ مكررا ١/ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم السرقة بالإكراه ، وهتك العرض بالقوة ، وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه الخطأ

في الإسناد والتناقض ، والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه نسب إلى المجنى عليه أن الطاعن وآخر مجهولا هما مرتكبا الواقعة على خلاف الثابت بالتحقيقات من أن المجنى عليه نسب الاتهام إلى ثلاثة أشخاص - حدد أسماءهم - من بينهم الطاعن ، وتناقض الحكم عندما قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال شهود الإثبات مع أن المحكمة التي أصدرته أهدرتها من قبل لعدم اطمئنانها إليها عندما قضت ببراءة متهمين آخرين في ذات الاتهام ، كما أن المحكمة عند سماعها لأقوال المجنى عليه لم تناقشه تفصيلا في أقواله بالتحقيقات وتناقضها مع الإقرار المقدم منه ومع أقوال الشاهد الآخر ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشاهدي الإثبات ، ومما جاء بالتقرير الطبي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان ما يشره الطاعن من خطأ الحكم إذ نسب للمجنى عليه أن الطاعن وآخر مجهولا هما مرتكبا الواقعة على خلاف الثابت بالتحقيقات من أن المجنى عليه نسب الاتهام إلى ثلاثة أشخاص من بينهم الطاعن ، فإنه بفرض صحته غير ذي بال في جوهر الواقعة التي اعتقها الحكم ولم يكن له أثر في منطقته وسلامته استدلاله على مقارفة الطاعن للجرائم التي دانه بها ، ومن ثم تضحى دعوى الخطأ في الإسناد غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان لا وجه لقالة التناقض التي أثارها الطاعن استنادا إلى الحكم الصادر بالبراءة لمتهمين آخرين في الدعوى عن ذات التهم ، إذ أنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها ما دامت قد بنت اقتناعها على أسباب سائغة فإن الأمر يتعلق بتقدير الدليل ولا يتعدى أثره شخص المحكوم لصالحه ، ذلك بأنه من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشئ

مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضى الآخر ، ولما كان من المقرر أن أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على اسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا ، وهو الأمر الذى لا يتوافر في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال المجنى عليه - بناء على طلب المدافع عن الطاعن - حيث قرر أن الواقعة حدثت على النحو الثابت بأقواله بالتحقيقات من الطاعن وآخرين كانوا معه لا يعرفهما وأنه تنازل عن حقه قبل الطاعن ، ولم يطلب أى من الطاعن أو المدافع عنه من المحكمة الموضوع طريقا ميعنا تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة فإذا كان قد فاتهما توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق فإن ذلك لا يصح اتخاذه وجها للطعن في حكمها خصوصا وان القانون يجيز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يعن له من أسئلة فلا تريب على المحكمة إن اكتفت بسؤال المجنى عليه على النحو الوارد بمحضر الجلسة طالما أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما توجيه أى سؤال للمجنى عليه ومن ثم لا يكون هناك محل للنعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٢٩٧٣ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

لما كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطالب والمحكوم عليه الثاني بتهمة حيازة سلع خاضعة للضريبة على الاستهلاك دون سدادها وطلبت عاقبهما بمواد القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أول درجة قضت بتغريم كل منهما خمسمائة جنيه وسداد الضريبة المستحقة ومثلها تعويضا وبدل المصادرة فاستأنف المحكوم عليهما والمحكمة الاستئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وإذا كان الحكم غيابيا بالنسبة للمحكوم عليه الثاني فعارض وقضى في معارضته الاستئنافية بقبولها شكلا وإلغاء وبراءة مما أسند إليه في حين أن طالب الالتماس قد قرر الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاستئنافية ومحكمة النقض قضت بعدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة .

ومن حيث إن الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ذلك الطلب جائز " إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ظهرت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه " وكانت تلك الفقرة وإن جاء نصها عاما فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون علقت على هذه الفقرة بأنه " نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه " وضرب أمثلة لذلك الغرض منها أن تكون الوقائع جديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل

على إدانته أو على تحمل التبعة الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الصادر ببراءة المتهم الثاني قد بنى على ان الواقعة المسندة إليه غير مؤثرة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك . وهى ذات الواقعة التى حوكم طالب الالتماس من أجلها ودانته المحكمة بها وان حكم البراءة السالف بيانه قد صدر بعد الحكم بإدانة الطالب ولم يكن معلوما لديه وقت محاكمته ولم يطرح على المحكمة الاستئنافية التى قضت بإدانته فهو بذلك يعد واقعة جديدة من شأنها أن تؤدى إلى ثبوت براءة طالب الالتماس ومن ثم تكون قد توافرت شروط تطبيق الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات جنائية ويكون طلب إعادة النظر قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته مما يتعين معه قبوله والقضاء بإلغاء الحكم الصادر فى اللجنة رقم استئناف المنصورة وبراءة الطالب المحكوم عليه فيها .

المقائع

أتممت النيابة العامة الملتمس وآخر بأفهما حازا السلع المينة بالأوراق
والخاضعة للضريبة على الاستهلاك دون سداد الضريبة وطلبت عقابهما بالمواد
١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل .
ومحكمة جناح قسم أول المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما
خمسائة جنيه وسداد الضريبة المستحقة ومثلها تعويضا وبدل المصادرة . استأنفا .
ومحكمة المنصورة الابتدائية - بئية استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع برفضه وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . فطعن المحكوم عليه "
الملتمس " في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بمجدول المحكمة برقم لسنة ٥٩
القضائية) ومحكمة النقض قضت بعدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة .

فتقدم المحكوم عليه بالتماس إعادة النظر للمستشار النائب العام . وقررت لجنة إعادة النظر قبول وإحالة إلى محكمة النقض للنظر فيه .

المحكمة

حيث إن طالب إعادة النظر بنى ملتمسه على سند من نص الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات جنائية على أساس أن الحكم الصادر ببراءة المتهم الثاني عن ذات الواقعة التي دين بها الطالب يعد من الأوراق التي لم تكن معلومة وقت المحاكمة ومن شأنها أن تؤدي إلى القضاء ببراءته من الجريمة التي أسندت إليه وقد بنى الحكم على المتهم الثاني بالبراءة تأسيسا على أن الواقعة المسندة إليه غير مؤتمنة بالتانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك وهي ذات الواقعة التي حوكم طالب الالتماس من أجلها ودانته المحكمة بما وان حكم البراءة الأخير يشكل واقعة جديدة ظهرت بعد الحكم البات بإدانته مما يحق له معه طلب إعادة النظر في الحكم الأخير..

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطالب والمحكوم عليه الثانيبتهمة حيازة سلع خاضعة للضريبة على الاستهلاك دون سدادها وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أو لدرجة قضت بتغريم كل منهما خمسمائة جنيه وسداد الضريبة المستحقة ومثلها تعويضا وبدل المصادرة فاستأنف المحكوم عليهما والمحكمة الاستئنافية قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وإذا كان الحكم غاييا بالنسبة للمحكوم عليه الثاني فعارض وقضى في معارضته الاستئنافية بقبولها شكلا وإلغاء وبراءة مما اسند إليه في حين أن طالب الالتماس قد قرر الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاستئنافية ومحكمة النقض بعدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة .

ومن حيث إن الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ذلك الطلب جائز " إذ حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ظهرت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه ، وكانت تلك الفقرة وإن جاء نصها عاما فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون علقت على هذه الفقرة بأنه " نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه " وضرب أمثلة لذلك الغرض منها أن تكون الوقائع جديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على إدانته أو على تحمل التبعة الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الصادر ببراءة المتهم الثاني قد بنى على ان الواقعة المسندة إليه غير مؤثرة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك . وهي ذات الواقعة التي حوكم طالب الالتماس من أجلها ودانته المحكمة بها وأن حكم البراءة السالف بيانه قد صدر بعد الحكم بإدانة الطالب ولم يكن معلوما لديه وقت محاكمته ولم يطرح على المحكمة الاستئنافية التي قضت بإدانته فهو بذلك يعد واقعة جديدة من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت براءة طالب الالتماس ومن ثم تكون قد توافرت شروط تطبيق الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات جنائية ويكون طلب إعادة النظر قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته مما يتعين معه قبوله والقضاء بإلغاء الحكم الصادر في الجلسة رقم استئناف المنصورة وبراءة الطالب المحكوم عليه فيها .

الطعن رقم ٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فليس لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة إكراه بغير معقوب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد عرضت لما أثاره الدفاع حول اعتراف الطاعنين الثلاثة الأول وأطرح ما أثير بشأن بطلانه للإكراه بالأسباب السائغة التي أوردتها ، وخلصت في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى أن هذا الاعتراف منبت الصلة عما وجد بالطاعنين من إصابات ، فإن الحكم يكون قد برئ من اية شائبة في هذا الخصوص ، ولا يعدو ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنها أمام محكمة النقض .
٢. لما كان تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالقبض هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن القبض وسوغت الأمر به وردت على الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات ردا كافيا وسائغا ، وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن . فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .
٣. من المقرر أنه ليس بلامم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٤. لما كانت المحكمة أقامت قضاءها على ما اقتضت به مما حواه تقرير الصفة التشريعية ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها لما هو مقرر من أن لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .
٥. من المقرر أن تحديد وقت الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقتها إلى أن شهود الإثبات رأوا الطاعنين الثلاثة الأول حال اعتدائه على المجنى عليه .
٦. من المقرر أنه ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين مادام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .
٧. من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليه على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
٨. لما كان البين من محضر جلسة أن الطاعنين لم يثروا شيئا مما ينعوه في أسباب طعنهم من بطلان تحقيقات النيابة العامة ، فليس لهم أن يثروا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .
٩. لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الحالات التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين ولاية القضاء من تعارض ، وكان ما أورده الطاعنون بأسباب الطعن لا يندرج تحت أى من الحالات الواردة حصرا في هذه المادة فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .
١٠. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى إدانة الطاعن الرابع بجرمة الاشتراك في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار والترصد المنصوص عليها في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات مفصحا عن استعمال المادة ١٧ منه أنزل به عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجرمة الاشتراك في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام هي الإعدام

أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً للمادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من القانون آنف الذكر - التي أعملها الحكم في حق الطاعنين جميعاً - تبيح التزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح التزول إليها جوازيًا ، إلا أنه يتعين على المحكوم إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المشار إليها ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الإتمام . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن معاملة الطاعن المذكور طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهي إحدى العقوبتين التخييريتين المقررتين لجريمة الاشتراك في القتل العمل مع سبق الإصرار والترصد التي دين الطاعن بها طبقاً للمادة ٢٣٥ من قانون العقوبات فإنه يكون قد خالف القانون إذ كان عليه أن يترل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

١١ . من المقرر أن المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون .

١٢ . لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين إعمالاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض . تصحيح الحكم باستبدال عقوبة الأشغال الشاقة خمسة عشر عاماً بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقضى بها على الطاعن الرابع .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون من الأول إلى الثالث (١) قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة بيضاء "سيف وخنجران ومطواة " وترصدوا له في الطريق الذي أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى ضربه الأول بالسيف على رأسه وجبهته وأمال عليه الثاني والثالث طعنا بالخنجرين في بطنه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ٢) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة بيضاء (سيف وخنجران ومطواة) . ثانيا : المتهمان الثاني والثالث : استعمال القوة والعنف والتهديد مع الموظفين عموميين هم الرائدان والرقيب السرى لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظائفهم حال قيامهم بضبطهما لارتكابهما جريمة القتل سائلة الذكر بأن قام الثاني بطعن الجنى عليهما الأول والثالث بآلة حادة (مطواة) وهددهم الثالث بخنجر أشهره في وجه الجنى عليه الثاني وذلك لمنعهم من القبض عليهما فحدثت بالجنى عليهما الأول والثالث الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين ولم يبلغا من ذلك مقصدهما . ثالثا المتهم الرابع : اشترك مع الثلاثة الأول بطرق التحريض والاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الأولى بأن قام بتحريضهم على قتل الجنى عليه واتفق معهم على ذلك وساعدهم بأن أمدهم بالأسلحة اللازمة (سيف وخنجران ومطواة) لإتمام جريمتهم فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة واحالتهم إلى محكمة جنابات الاسكندرية لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ١٣٧ مكررا (أ) ١-٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١/١ ، ٢٥ مكررا ١/٣٠ ، ١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبنود أرقام ١ ، ٣ ، ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق به مع إعمال

المادتين ٣٢، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الثلاثة الأول حضوريا بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمتين الأولى والثانية وكل من الثاني والثالث أيضا بالسجن لمدة خمس سنوات عن التهمة الثالثة وغيايا للمتهم الرابع بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة الأسلحة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بمجلدوها برقم لسنة ٦١ قضائية)، وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة . كما قدمت النيابة العامة المحكوم عليه الرابع إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وهذه المحكمة قضت حضوريا بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط فطعن المحكوم عليه الرابع في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بمجلدوها برقم لسنة ٦١ القضائية)، وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة ومحكمة الإعادة قضت حضوريا بمعاقبة كل من الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمتين الأولى والثانية والثاني والثالث أيضا بالسجن لمدة مس سنوات عن التهمة الثالثة والرابع بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة الأسلحة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية).....خ.

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والاشتراك فيه واستعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظائفهم قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع وراى عليه البطلان . ذلك بأن أطرح الدفع ببطلان الاعتراف المعزو لهم لكونه وليد إكراه . وببطلان الإذن بالقبض لابتثائه

على تحريات غير جدية بما لا يكفى لإطراحه ، وأغفل الرد على الدفع بتناقض الدليلين القولى والفنى بشأن وقت وقع الحادث ، ويطلان التحقيق الابتدائى لقصوره وإجرائه فى قسم الشرطة وفى غيبة المدافعين عن الطاعنين واستغراقه وقتا طويلا أرهق الطاعنين ، ولم تمتنع الهيئة عن نظر الدعوى رغم ما اشتملت عليه مدونات حكمها من كره وبغض للطاعنين ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ، ومما ثبت من تقرير الضفة التشريحية وتقريرى مستشفى المبرة بالاسكندرية ، واعتراف الطاعنين الثلاثة الأول بالتحقيقات وبالمعاينة التصويرية وبجلسة لدى النظر فى طلب مدحسهم احتياطيا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل النائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فليما تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه كان نتيجة إكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد عرضت لما أثاره الدفاع حول اعتراف الطاعنين الثلاثة الأول وأطرح ما أثير بشأن بطلانه للإكراه بالأسباب السائغة التى أوردتها ، وخلعت فى منطق سائغ وتدليل مقبول إلى أن هذا الاعتراف منبى الصلة عما وجد بالطاعنين من إصابات ، فإن الحكم يكون قد برئ من اية من أية شائبة فى هذا الخصوص . ولا يعدو ما يشره الطاعنون فى هذا الشأن مجرد جدل موضوعى فى تقدير الدليل لما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالقبض هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن القبض وسوغت الأمر به وردت على الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات ردا كافيا وسائغا ، واقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ،

وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل
يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل
الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وما دام أن المحكمة أقامت قضاءها
على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية ، فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها
لما هو مقرر من أن لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه فى ذلك
شأن سائر الأدلة - هذا فضلا عن أن تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت
الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى ساقتها إلى أن شهود الإثبات رأوا
الطاعنين الثلاثة الأول حال اعتدائهم على المجنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى ، وإذا كان من المقرر أنه
ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين مادام أن ما
أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع - ذلك أن المحكمة لا تلتزم بتابعة
التهمة فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من
أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، ومن ثم يضحى ما ينعاه الطاعنون فى هذا الخصوص
ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم
يثيروا شيئا مما ينعوه فى أسباب طعنهم من بطلان تحقيقات النيابة العامة ، فليس لهم أن
يثيروا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا
للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم . لما
كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الحالات
التي يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين ولاية القضاء من تعارض ،
وكان ما أورده الطاعنون بأسباب الطعن لا يندرج تحت أى من الحالات الواردة
حصرا فى هذه المادة فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما
كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما
كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى إدانة الطاعن
الرابع بجرمة الاشتراك فى قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار والترصد المنصوص
عليها فى المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات منصحا عن استعمال المادة ١٧ منه أنزل به

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من القانون آنف الذكر - التي أعملها الحكم في حق الطاعنين جميعا - تبيح الترول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل الترول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي اباح الترول إليها جوازيا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المشار إليها ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاهتمام . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن معاملة الطاعن المذكور طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهي إحدى العقوبتين التخيريتين المقررتين لجريمة الاشتراك في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دين الطاعن بها طبقا للمادة ٢٣٥ من قانون العقوبات فإنه يكون قد خالف القانون إذ كان عليه أن يترل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبنى على الخطأ في تطبيق القانون ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر تصحيح الحكم باستبدال عقوبة الأشغال الشاقة خمسة عشر عاما بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقضى بها على الطاعن الرابع .

الطعن رقم ١٦٨٢٣ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان يورد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا .
٢. لما كان من المقرر أن القانون يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مشروحا لألعاب القمار ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط وكان المراد بألعاب القمار في معنى المادة سالفة الذكر هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٦ والقرار التنفيذي لوزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ بعض أنواع القمار على سبيل المثال وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحدث أكثر منه للمهارة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في بيان الواقعة لا يفيد تحقق جريمة إعداد الطاعن مسكنه لألعاب القمار التي دين بها ، إذ جاء في صيغة عامة دون أن يدل على أن مكان الضبط محل مفتوح أعده الطاعن لألعاب القمار ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط . ولم يبين نوع اللعبة التي ثبت حصولها في هذا المكان والمبلغ الذي كان يتم المقامرة عليه بين اللاعبين . وجاء الحكم خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى ومدى تأييده لواقعة الدعوى كما اقتنعت بها المحكمة . فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعد منزله لألعاب القمار وهيأة لدخول الناس فيه. وطلبت معاقبته بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مركز مغاغة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بجس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - مأمورية بني مرار الاستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ.....الحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعداد منزله لألعاب القمار ، قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يستظهر أركان الجريمة في حقه ، ولم يبين نوع اللعبة التي كان يمارسها من ضبطوا بمنزله ، وما إذا كانت من بين الألعاب المحظورة من عدمه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بقوله " أنه بناء على ما أثبتته النقيببمحضر الضبط من أنه بناء على تحرياته بأن الطاعن يدير مسكنه لألعاب القمار وبناء على إذن النيابة العامة انتقل وضبط ثلاثة أشخاص يلعبون الكوتشينة بحجرة على عین الداخل من الباب الخلفى للمسكن وضبط مع أولهم مبلغ ١٠ جنيه ومع الثانى ٥ جنيه ومع الثالث ٣,٥ جنيه وأجرى التحفظ على النقود والكوتشينة " وبعد أن أشار الحكم إلى وصف النيابة العامة للتهمة المسندة إلى الطاعن وهى إعداد مسكنه لألعاب القمار استطرد الحكم من ذلك مباشرة إلى قوله " حيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا وذلك من

الأوراق ومن أقوال محرر المحضر ومن ثم يتعين عقابه عملا بمادة الاقحام والمادة ٣٠٤/٢.ج لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان يورد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها حتى يضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا . وكان من المقرر أن القانون يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحا لألعاب القمار ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط . وكان المراد بألعاب القمار في معنى المادة سالفه الذكر هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد القانون رقم ٣٧ لسنة ١٥٦ والقرار التنفيذي لوزارة الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ بعض أنواع القمار على سبيل المثال وهي التي يكون الريح فيها موكلا للحظ أكثر منه للمهارة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في بيان الواقعة لا يفيد تحقق جريمة إعداد الطاعن مسكنه لألعاب القمار التي دين بها ، إذ جاء في صيغة عامة دون أن يدل على أن مكان الضبط محل مفتوح أعده الطاعن لألعاب القمار ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط . ولم يبين نوع اللعبة التي ثبت حصولها في هذا المكان والمبلغ الذي كان يتم المقامرة عليه بين اللاعبين ، وجاء الحكم خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استبطلت منه عقيدتها في الدعوى ومدى تأييده لواقعة الدعوى كما اقتنعت بها المحكمة ، فإنه يكون معيبا بالتقصير الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

الطعن رقم ٢١٣٣٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .
٢. لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترلة المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله أو تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي باشره و أن تفتيشه هو الذي أسفر عن ضبط المخدر والميزان والنقود ولفافة ورق السلوفان وكيس النايلون الملوثة جميعا بآثار المخدر وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط ومرافقه في هذا الشأن وحصلت أقوالهما بما لا تناقض فيه ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما

تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٣. لما كان لا يبين أن شهادة الشاهد الثاني - في شأن من قام بالقبض على الطاعن - كان لها دخل في تكوين عقيدة المحكمة أو تأثير في النتيجة التي انتهت إليها باعتبارها عنصرا من العناصر التي بنت عليها الإدانة طالما أن استبعاد هذه الشهادة برمتها وإسقاطها من الحكم لا يكون له تأثير على منطق الحكم أو سلامة تدليله ، فإن خطأ الحكم - حين عرض لأقوال هذا الشاهد في شأن من قام بالقبض على الطاعن دون أن يكون له اصل ثابت في الأوراق - لا يكون موجبا لنقضه .

٤. لما كان ما يتعاه الطاعن على الحكم من أن المحكمة لم تجب طلبه ضم حرز المخدر لإجراء تجربة إمكان استيعاب جيب الجلباب المضبوط فإنه لما كان هذا الطلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هي أعرضت عنه والتفت عن إجابته .

٥. من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

٦. لما كان من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن مناظرة المحكمة للجلبايين والقول بتمائلهما تماما في التفصيل على الرغم من مغايرتهما ، مادام أن ما أورده الحكم في شأن هذا التماثل لم يكن له اثر في منطق أو في النتيجة التي انتهت إليها والتي عول فيها - على ما هو واضح من سياقه - على أقوال الطاعن

وضابط الواقعة في شأن الجلباب الذي ضبط به المخدر وقت ضبطه وتفتيشه بمعرفة الأخير فضلا عن أن مدونات الحكم المطعون فيه تفصح عن أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من مناظرة جلباب الطاعن وإجراء تجربة دخول الأحرار المضبوطة به ، وإنما استندت إلى المناظرة والتجربة كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضاؤه ، ما دام أنه لم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت قبل الطاعن .

٧. لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تفصح عن أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من مناظرة جلباب الطاعن وإجراء تجربة دخول الأحرار المضبوط به ، وإنما استندت إلى المناظرة والتجربة كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم إن عول تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضاؤه ، ما دام أنه لم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، فإن منعا في هذا الشأن بكون على غير سند .

٨. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بخصوص ما ينعاه إجراءات التحليل التي تمت ، ومن ثم لا يحل له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

٩. من المقرر أن الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات و مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل

الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة
لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالة إلى محكمة جنابات الجزيرة لمحاكمته طبقًا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريًا عملاً بالمواد ١، ٢، ٧، ١/٣٤، أ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم (٥٧) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات وبتغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة المخدر والأدوات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية إحراز مخدر الحشيش بقصد الاتجار قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول في قضائه بالإدانة على أقوال شاهدي الإثبات رغم تناقضيهما في شأن من قام منيما بالقبض على الطاعن وبرغم تحصيل الحكم لأقوال الشاهد الثاني أمام المحكمة في هذا الشأن على غير الثابت بتحقيقاتها ، و أن المدافع عن الطاعن طلب ضم حوز المخدر لإجراء تجربة إدخاله بجيب جلبابه المضبوط واستدعاء وكيل النيابة المحقق لسؤاله في شأن اتساع الجلباب للمضبوطات إلا أن المحكمة أغفلت هذا الطلب إجابة وردا عليه ، كما و أن الحكم

استند في قضائه إلى مناظرة جلاب الطاعن الذي كان يرتديه بجلسة المحاكمة بالرغم مما أثبتته المحكمة من اختلاف أوصاف ذلك الجلاب المضبوط ، فضلا عن أنه عول - ضمن ما عول عليه - في إدانة الطاعن على ما انتهى إليه تقرير التحليل رغم ما شاب إجراءاته من بطلان وما اكتنفها من شكوك ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أ، تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترلة المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي باشره وأن تفتيشه هو الذي اسفر عن ضبط المخدر والميزان والنقود ولقافة ورق السلوفان وكيس النايلون الملوثة جميعا بآثار المخدر وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط ومرافقة في هذا الشأن وحصلت أقوالهما بما لا تناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى

جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتهما فيه أو مصادرتها فى شأنه أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أنه لا يبين أن شهادة الشاهد الثانى - فى شأن من قام بالقبض على الطاعن - كان لها دخل فى تكوين عقيدة المحكمة أو تأثير فى النتيجة التى انتهت إليها باعتبارها عنصرا من العناصر التى بنت عليها الإدانة طالما أن استبعاد هذه الشهادة برمتها وإسقاطها من الحكم لا يكون له تأثير على منطق الحكم أو سلامة تدليله ، فإن خطأ الحكم - حين عرض لأقوال هذا الشاهد فى شأن من قام بالقبض على الطاعن دون أن يكون له أصل ثابت فى الأوراق - لا يكون موجبا لنقضه ، ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من أن المحكمة لم تجب طلبه ضم حرز المخدر لإجراء تجربة إمكان استيعاب جيب الجلباب المضبوط فإنه لما كان هذا الطلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة بسلا لإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هى أعرضت عنه والتفتت عن إجابته ، فضلا عن أن المحكمة أجرت التجربة التى طلبها الطاعن فى حضوره ولم يعترض هو أو محاميه الحاضر معه على هذا الإجراء ، هذا إلى أن البين من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا الحكم ببراءته دون أن يتمسك بطلب ضم حرز المخدر أو سماع وكيل النيابة المحقق ، فبان للمحكمة لا تكون مخطئة إن لم تجبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن مناظرة المحكمة للجلبابين والقول بتمائلهما تماما فى التفصيل على الرغم من مغايرتهما ، مادام أن ما أورده

الحكم في شأن هذا التماثل لم يكن له اثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها والتي عول فيها - على ما هو واضح من سياقه - على أقوال الطاعن وضابط الواقعة في شأن الجلباب الذي ضبط به المخدر وقت ضبطه وتفتيشه بمعرفة الأخيرة فضلا عن أن مدونات الحكم المطعون فيه تفصح عن أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من مناظرة جلباب الطاعن وإجراء تجربة دخول الأحرار المضبوطة به ، وإنما استندت إلى المناظرة والتجربة كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ، مادام أنه لم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، فإن منعا في هذا الشأن يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بخصوص ما ينعا في شأن إجراءات التحليل التي تمت ، ومن ثم لا يحل له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، فضلا عن أن الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير التدليية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون قويا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢١٥٣٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمه في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله "وحيث إن الثابت من مطالعة المدونات أن المتهم المسائل وآخرين قد عقدوا العزم على قتل المجنى عليهم وإزهاق روحهم بغية سرقة أموالهم وأمتعتهم وأنهم أعدوا لذلك بنادق آلية حشوها بطلقات نارية حية وما أن شاهد المتهمالسيارة التي نقل المجنى عليهم تحاول الفرار من الكمين المنصوب لها من قبلهم حتى صوب إلى المجنى عليهم ومن مسافة قريبة للغاية وفي مواضع القتل عيارا ناريا أصاب المجنى عليهما فقتل الأول وأصاب الثاني وقتلا للثابت تفصيليا بتقرير الصفة التشريحية وأن المتهمين صمموا على قتل المجنى عليهم تسهلا لسرقتهم مستغلين في ذلك ظروف فراغ الطريق من المارة وأنهم لو كانوا يقصدون السرقة فقط لأطلقوا العيار الناري على إطارات السيارة دون ركبائها وهو ما يجبرهم على التوقف ومن ثم يكون قد وقر في وجدان المحكمة توافر نية القتل لدى المتهمين وفقا للتصوير الوارد آنفا الذي استظهره المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكاف في الدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

٢. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه

٣. لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق

أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القسري -

كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على
الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم قد أورد أقوال شهود الإثبات واعتراف المتهم
..... بما مؤداه أن المتهمين جميعا اتفقوا على سرقة السيارات بالإكراه وتوجهوا
لمكان الحادث ومع كل منهم سلاحا ناريا وقاموا بوضع دابة على الطريق العام
لإعاقة السيارات بغية سرقتها وقام المتهم الطاعن - بإطلاق عيارا ناريا
على السيارة التى كان يستقلها الجنى عليهم فقتل الجنى عليه الأول واصاب الجنى
عليه الثانى وأحدث تلفيات بالسيارة ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية
لجثة الجنى عليه إن إصابات الجنى عليه نشأت من إصابته بعيارين نارين معمر كل
منهما بمقدوف مفرد ويجوز حدوثها من عيار نارى واحد بشرط أن يكون العضد
الأيمن فى مسار العيار النارى الذى اصاب الصدر وباتجاه اساسى من الخلف
واليمين إلى الأمام واليسار . وإذ كان ما أورده الحكم من دليل قوى لا يتعرض
بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفنى فيما تقدم فغن ما يثيره الطاعن من قالة
جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس .

٤ . من المقرر أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات
الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت
على بساط البحث .

٥ . لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعد فاعلا للجريمة
(أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره . (ثانيا) من يدخل فى ارتكابها إذا كسنت
تكون من جملة أفعال فىأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة بها " والبين من نص
هذه المادة فى صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له
ومن المصدر التشريعى الذى استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندى إن
الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها فإذا أسهم فإما أن
يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتى عمدا عملا تنفيذيا

فيها إذا كانت تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطتها تنفيذها وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها - ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدوره في تنفيذها حسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع . ولما كان القصد أمرا بطنيا يضمه الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، فإن العبرة هي بما يستظهر الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه ولما كانت نية تدخل الطاعن والمتهمين الآخرين في اقتراف جرائم القتل العمد المقترون بجريمة الشروع في السرقة والشروع في القتل والإتلاف العمدى وحياسة أسلحة نارية وذخيرة بدون ترخيص وتحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره .

٦ . من المقرر أن الدفع بطلان القبض لا صفة لغير من وقع في شأنه أن يدفع به لو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة من الدفع لاحق لوجود الصفة فيه .

٧. لما كان الواضح من جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن بشأن بطلان اعتراف المتهم لكونه وليد قبض باطل ومن ثم فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨. من المقرر أنه ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن مكان ضبط السلاح كما جاء بأقوال ضابط الواقعة يغاير المكان الذي عاينته النيابة مادام ما أورده في مدوناته تضمن الرد على ذلك ، إذ المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

٩. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر منازعة لدى محكمة الموضوع بشأن تناقض أقوال مع التقرير الفنى وان الواقعة حدثت ليلا ولم يطلب من المحكمة تحقيق دفاعه بشأن وجود خصومة بينه وبين المتهم سالف الذكر ، فليس له - من بعد أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منه أو الرد على دفاع لم يثره أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخرين سبق الحكم عليهم أولا (أ) قتلوا عمدا بأن أطلقوا صوبه عدة أعيرة نارية من الأسلحة النارية التى كانوا يحملونها فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايات أخرى هي أنهم فى الزمان والمكان سالفى البيان شرعوا فى قتل و..... و..... و..... عمدا بأن أطلقوا صوبهم عدة أعيرة نارية من الأسلحة آتفة الذكر فأحدثوا بـ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لهم

فيه هو مدراكته بالعلاج - أتلغوا عمدا أموالا منتزعة لا يملكونها " السيارة رقم
....أجرة قنا " بأن أطلقوا صوبها الأعيرة النارية مما يترتب عليه جعل حياة ركبها
وصحتهم وأمنهم في خطر . (ب) شرعوا في سرقة انجني عليهم سالفى الذكر بالطريق
العام ياحدى وسائل النقل البرية حالة كونهم أكثر من شخصين ويحملون أسلحة نارية
وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو تمكن قائد السيارة من الفرار .
ثانيا : المتهم الطاعن أ - حاز سلاحا ناريا مششخنا مما لايجوز الترخيص بحمله " مدفع
رشاش " ب- حاز ذخيرة طلقة مما تستعمل فى السلاح نارى . ج- حاز جزاء رئيسا
من سلاح نارى مششخن لا يجوز الترخيص به . وأحالته إلى محكمة جنائيات قنا
لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمواد ٢٣٤/١-٣، ٣١٥/٣، ٣٦١ من قانون العقوبات والمواد
١/١، ٦، ٢٦/١-٢-٥، ٣٥، ٣٠، ٣٥ مكررا من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالتانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والجدولين رقمى ٢، ١٣،
الملحقين بالتانون الأول مع إعمال المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم
بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة وأجزاء السلاح
المضبوطة .

فطعن انحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقش.....الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل
العمد المشرن بجريمة الشروع فى السرقة والشروع فى القتل والإتلاف العمدى وحيازة
سلاح نارى وجزء رئيسى من سلاح نارى وذخيرة بدون ترخيص قد شابه القصور
فى التسبب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يدل تدليلا
كافيا على توافر نية القتل فى حقه وما ساقه فى هذا الخصوص مجرد أفعال مادية لا
يستقى منها أن الطاعن ابتغى إزهاق روح انجنى عليه ، وعول الحكم فى الإدانة على

نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يورد منمونه ، كما عول الحكم على الدليلين القولي والفني رغم تناقضهما ، وعول على تحريات الشرطة رغم أنها لا تصلح دليلاً بذاتها ، كما خلت مدونات الحكم مما يفيد توافر الاتفاق بين المتهمين ، كما أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض على المتهم.....وببطلان اعترافه القائم على القبض الباطل إلا أن المحكمة لم تعرض للدفع الأول إيراداً له أو رداً عليه وأطرح الدفع الثاني بما لا يسوغ به إطرأحه ، كما أطرح دفاع الطاعن القائم على عدم صحة واقعة ضبط السلاح بدلالة أن مكان ضبط السلاح كما جاء بأقوال ضابط الواقعة يغير المكان الذي عاينته النيابة العامة ، هذا إلى أن الحكم أطرح دفع الطاعن القائم على تناقض أقوالمع التقرير الفني الذي انتهى إلى أن السيارة بها ثلاث طلقات من الأمام ، و أخيراً لم يعنى الحكم بتحقيق دفاع الطاعن القائم على أن الواقعة حدثت في الظلام ووجود خصومة بين الطاعن و.....، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه أنه بسين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعتراف المتهمومن أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير الطب الشرعي ومن معاينة النيابة العامة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف الخفية بالدعوى والأمسارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قولهوحيث إن الثابت من مطالعة المدونات أن المتهم المائل وآخرين قد عقدوا العزم على قتل انجنى عليهم وإزهاق روحهم بغية سرقة أموالهم وأمتعتهم وأنهم أعدوا لذلك بندق آلياً حشوها

بطلقات نارية حية وما أن شاهد المتهم السيارة التي نقل المجنى عليهم
تحاول الفرار من الكمين المنصب لها من قبلهم حتى صوب إلى المجنى عليها ومن
مسافة قريبة للغاية وفي مواضع القتل عيارا ناريا أصاب المجنى عليهما فقتل الأول
وأصاب الثاني وفقا للثابت تفصيليا بتقرير الصفة التشريحية وأن المتهمين صمموا على
قتل المجنى عليهم تسهيلا لسرقتهم مستغلين في ذلك ظروف فراغ الطريق من المسارة
وأفهم لو كانوا يقصدون السرقة فقط لأطلقوا العيار الناري على إطارات السيارة
دون ركابها وهو ما يجبرهم على التوقف ومن ثم يكون قد وقر في وجدان المحكمة
توافر نية القتل لدى المتهمين وفقا للتصوير الوارد آنفا الذي تستظهره المحكمة من
ماديات ووقائع الدعوى المطروحة ، وإذا كان هذا الذي استخلصته المحكمة من
ظروف الدعوى وملابسها هو استخلاص سائغ وكاف في التدليل على ثبوت توافر
نية القتل لدى الطاعن فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان
الحكم قد أورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية وابرز ما جاء به من أن إصابات المجنى
عليه بالعضد الأيمن والصدر نارية حيوية حديثة نشأت من إصابته بعيارين ناريتين معبر
كل منهما بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعيهما ونوع السلاح المطلق لأى منهما لعدم
استقرار أى منهما بالجسم ويجوز حدوث الإصابة من عيار نارى واحد بشرط أن
يكون العضد الأيمن في مسار العيار النارى الذى أصاب الصدر ويأتجه أساسى من
الخلف واليمين إلى الإمام واليسار ، فإن ما ينهه الطاعن بعدم إيراد مضمون تقرير
الخبر بكامل أجزائه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن
الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القننى بل يكفى أن
يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل القننى
تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم قد أورد أقوال الإثبات
واعتراف المتهم بما مؤداه أن المتهمين جميعا اتفقوا على سرقة السيارات
بالأكراه وتوجهوا لمكان الحادث ومع كل منهم سلاحا ناريا وقاموا بوضع دابة على

الطريق العام لإعاقة السيارات بغية سرققتها وقام المتهم الطاعن بطلاق عيارا ناريا على السيارة التي كان يستقلها المجنى عليهم فقتل المجنى عليها الأول وأصاب المجنى عليه أن إصابات المجنى عليها نشأت من إصابته بعيارين نارين معمر كل منهما بمقدوف مفرد ويجوز حدوثها من عيار نارى واحد بشرط أن يكون العضد الأيمن فى مسار العيار النارى الذى أصاب الصدر ويأتجه أساسى من الخلف واليمين إلى الأمام واليسار . وإذا كان ما أورده الحكم من دليل قوى لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفنى فيما تقدم فإن ما يثيره الطاعن من قالة جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقه من أدلة مدامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعد فاعلا للجريمة (أو نه) من يرتكبها وحده أو مع غيره . (ثانيا) من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تكون من جملة أفعال فىأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها " والبن من نص هذه المادة فى صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعى الذى استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون المندى أن الفاعل إما أن ينفرده بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتى عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطه تنفيذها وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها - ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك قصد المساهمة فى الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ويتحقق حتما قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة

لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعينة وأسبهم فعلاً بدوره فى تنفيذها حسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع . ولما كان القصد أمراً باطنياً يضمه الجسائى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المجسوسة التى تصدر عنه ، فإن العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه ولما كانت نية تدخل الطاعن والمتهمين الآخرين فى اقتراف جرائم القتل العمد المقترون بجريمة الشروع فى السرقة والشروع فى القتل والإتلاف العمدى وحيازة أسلحة نارية وذخيرة بسدون ترخيص تحقيقاً لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين المتهمين والمعية بينهم فى الزمان والمكان وصدورهم فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهية واحدة فى تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقتصر الحكم فى استظهاره ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بطلان التبعين لا حجة لغير من وقع فى شأنه أن يدفع به ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة من الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان الواضح من جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن بطلان اعتراف المتهم لكونه وليد قبض باطل ومن ثم فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن منعه فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان المقرر ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن مكان ضبط السلاح كما جاء بأقوال ضابط الواقعة يغاير المكان الذى عاينه النيابة مادام ما أورده فى مدوناته تضمن الرد على ذلك ، إذ المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون

على غير أساس. لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر منازعة لدى محكمة الموضوع بشأن تناقض أقوال مع التقرير الفني وأن الواقعة حدثت ليلا ولم يطلب من المحكمة تحقيق دفاعه بشأن وجود خصومة بينه وبين المتهم سالف الذكر ، فليس له - من بعد أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثيره أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيعنا رفته موضوعا .

الطعن رقم ٨٤١٨ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. واقعة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار غير مصحوبة بمستندات سداد الرسوم الجمركية عليها المؤثرة بالمادة ١٢١/٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والتي تقوم على قرينة إفتراضها المشرع هي علم الحائز بتهديد هذه البضائع ، قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذه القرينة ، ومن ثم أصبحت هذه الواقعة غير مؤثرة .
٢. لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما هو مخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعن جاز كنية البضائع الأجنبية اليه بالأوراق بقصد الاتجار دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وطلبت عقابه بالمواد ١٢٤، ١٢١، ٤، ٣، ٢، ١ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل التهمين بمبلغ الفين وسبعمائة وثمانية وثلاثين جنيها وثمانمائة وخمسين مليما .

ومحكمة جنحقضت حضوريا عملا بمواد الاقام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وغرامة الف جتنيه وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي الضريبة المستحقة وتعويض يعادل مثلى الضريبة قدره الفين وسبعمائة وثمانية وثلاثين جنيها وثمانمائة وخمسين مليما .

استأنف ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتبني
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء قوينة الحبس وتأيد الحكم فيما عدا ذلك.
فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق
النقض .

المحكمة

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرم حيازة
بضائع أجنبية - بقصد الاتجار - غير مصحوبة بمستندات سداد الرسوم الجمركية
عليها ، قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه خلا من
الأسباب التي أقام عليها قضاءه بالإدانة ، كما دفع الطاعن - أمام محكمة الموضوع
بدرجتيهما - بطلان الضبط لخلوه من إثبات هذا الإذن ولتحريره بمعرفة مأمور
ضرائب الاستهلاك وليس بمعرفة أحد مأموري الجمارك المختصين بذلك واستشيد
الطاعن على صحة دفعه بحكمين استئنافيين قدميهما له محكمة الموضوع ، بيد أن الحكم
أطرح - بما لا يسوغه - هذه الدفعات والتفتت عن المستندات التي قدمها تدليلا على
سداد الرسوم الجمركية دون أن يعنى بنذب خبير للتحقق من ذلك - هذا إلى أن
الحكم قد أغفل في مدوناته - إثبات طلب مدير عام الجمارك بتعريضك الدعوى
الجنائية كما أغفل بيان الأساس الذي أقام عليه تقديره للتعويض . كل ذلك مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه توضح بأن واقعة التهريب
الجمركي محل الاتهام والتي جرت المحاكمة عنها ودين بها الطاعن تتحدد صورقيا في
واقعة حيازة الطاعن لبضائع أجنبية بقصد الاتجار - غير مصحوبة بمستندات سداد
الرسوم الجمركية عليها ، وهي التهمة التي كان منصوبا عليها في الفقرة الثانية من
المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة
١٩٨٠ والتي تقوم على قرينة افتراضها المشرع هي علم الحائز بتهريب هذه البضائع

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت في ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ في الطعن رقم ١٣ لسنة ١٢ ق بعدم دستورية هذه القرينة ، ومن ثم فقد أصبحت واقعة التهرب الجمركي موضوع الاقام فعلا غير مؤثم اخذا بحكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر ، وما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة لما يفصل فيها بحكم بات لإين لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصلحة المتهم عملا بما هو مخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاسعن من التهمة المسندة اليه وذلك دون حاجة لبحث ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه . ولما كان القضاء ببراءة الطاعن من هذه التهمة على أساس أن الواقعة - في الدعوى الماثلية - غير مؤثمة فإنه يتعين القضاء برفض الدعوى المدنية .

الطعن رقم ١٨٦٧١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المسترجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه

٢. صيغة الاتهام المينة في الحكم تعتبر جزءا منه فيكفي في بيان الواقعة الاحالة عليها

٣. النعي بالتناقض الحكم عن دفاع الطاعن مردودا بما هو مقرر من ان نفي التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم ، هذا الى انه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التناقض عنها انه اطرحيا .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفا عموميا - امين مخازن بالجمعية التعاونية الزراعية بمحافظنة اختلس كمية الاصواف عيئته البالغ قيمتها ٥٧٧٦٣,٢٠٠ جنيه والمملوكة للجمعية سالفة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة واحالته الى محكمة امن الدولة العليا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

ومحكمة المذكورة قتت عملا بالمواد ١/١٢٢-١٢، ١١٨، ١١٩، ١١٩ مكررا ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ ٥٧٧٦٣,٢٠٠ جنيه وبرد مبلغ مماثل وبعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

وحيث ان الطاعن يتغى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه القصور في التسيب والنساذ في الاستدلال ذلك بأنه اعتوره الغموض والابهام وعدم الاثام بواقعة الدعوى اذ اكتفى في بيانها على ورد عنها بوصف الاقلم واقام الحكم ادانته للطاعن - باعتباره امينا على مخزن الجمعية التعاونية - على مجرد وجود عجز في عهده رغم ان العجز لا يعتبر دليلا على الاختلاس ، وقد دفع الطاعن عن نفسه تهمة الاختلاس مدلا على ذلك بشواهد عددها الا ان الحكم ردا على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما لا يصلح ردا . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " أنه في غضون الفترة من وحتى قام المقيم (الطاعن) وهو موظفا عاما امين مخازن الجمعية التعاونية الزراعية التابعة لمحافظة باستلام كمية من الصوف الخام البالغ وزنها ١٠٧,٩١٠ طن لا يداعها المخازن بموجب بوالص شحن موقع عليها منه بما يفيد استلامها حالة كونه من الامناء على الودائع وسلمت له هذه الاصواف بهذه الصفة بيد أنه عند تسليم تلك الكمية لشركة الاصواف الممتازة سستياتين اختلاسه كمية ٥٢,٥١٢ طنا منها قينتها ٥٧٧٦٣,٢٠٠ جنيه " وساق الحكم على صحة الواقعة واسنادها للطاعن ادلة استقاهها من اقوال شهود الاثبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه . وكان يبين مما سطره الحكم فيما تقدم انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها

ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وجاء استعراضها لادلة الدعوى على نحو يدل على
أنها محصتها التمهيد الكافي والمت بما المماث شاملا يفيد انها قامت بما ينبغي عليها من
تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يكون معه معنى الطاعن بان الحكم شابه الغموض
والالهام وعدم الامام بوقائع الدعوى ولا محل له . واذا كانت صيغة الاتهام المبينة في
الحكم تعتبر جزاء منه فيكفي في بيان الواقعة الاحالة عليها ومن ثم فإن النعي على
الحكم بالقصور لاكتفائه بترديد صيغة الاتهام بيانا للواقعة يكون ولا محل له . لما كان
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن
بناء على ما اورده من شواهد واثبت في حقه التصرف في الاصواف الخام التي اوتمن
عليها تصرف المالك لها فإن ذلك حسب بيانا لجناية الاختلاس كما هي معرفة في
القانون بركنيتها المادية والمعنوية . لما كان ذلك ، وكان النعي بالتفات الحكم عن
دفاع الطاعن مردودا بما هو مقرر من ان نفي التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي
لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من اداة الثبوت التي اوردها الحكم هذا
الى انه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التي
صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يعقبه
في كل جزئية من جزئيات دفاعه . لان مفاد التفاتة عنينا انه اطرحها ، ومن ثم فإن ما
يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي
سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز
اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اسس
متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن الجاني يسأل بمشئته فاعلا في جريمة الضرب المنقضى إلى الموت إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى افقت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن معيّم هو الذى أحدثها ، وكان من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهما إذ الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حتى القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه . وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كاف بذاته للتدليل على اتساق المتهمين على الضرب من معنيهما فى الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهما وحدود الجريمة عن باعث واحد وأن كلا منهما قصد قصد الآخر فى إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهما فاعلين أصليين فى جناية الضرب المنقضى إلى الموت ويرتب بينهما فى صحيح القانون تضامنا فى المسئولية الجنائية عرف محدث الضربات التى ساهمت فى الوفاة أو لم يعرف .

٢. من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم دعوى الطاعنين باعتناد الحكم فى إثبات الاتفاق على وقائع لا وجود لها بالأوراق ، ذلك بأنه يكفى أن تستخلص المحكمة الاتفاق من ظروف الدعوى وملابساتها ، مادام فى وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه ، وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالدلة المباشرة بل لها

أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود التي لا ينزع الطاعنان في أنها تترد إلى أصل صحيح في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما قصده الحكم من أن اتفاقا قد تم بين الطاعنين على ضرب الجنى عليه ، فإن ما يشيره الطاعنان في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا متب من محكمة النقض .

٣. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه فإن ما تشيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل .

٤. لما كان قد نقل من أقوال الشاهد الأول - التي أحال إليها في بيان مؤدى أقوال الشاهد الثاني - أن الطاعنين اتفقا ضربا بعضى كانا يحملانها على الجنى عليه في أجزاء متفرقة من جسمه ، ونقل من تقرير الصفة التشريحية أن إصابات الجنى عليه حدثت بالرأس والصدر والظير من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية أيا كان نوعها مثل عصا الشوم أو ما في حكمها ، وتعزى الوفاة إلى الإصابة الراضية بالرأس وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وما صاحب ذلك من نزيف دموى ضاغط على المخ - وهو ما لا ينزع فيه الطاعنان - فإن ما أورده الحكم من الدليل القولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل القنى بل يتطابق معه ، مما تنتفى معه دعوى قيام التناقض بين الدليلين ، وليس بلام من بعد أن يسود الحكم مآثره الدفاع عن الطاعنين عن وجود تناقض بينهما مادام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال مادام أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٥. من المقرر أنه لا حاجة للمحكمة أن تتعرض لغير ما ساءلت عنه الطاعنين من إصابات لم تكن محل إتمام ، ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكون الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن إليها .

٦. لما كانت إحالة الحكم في أقوال الشاهد إلى أقوال الشاهد رغم خلو شهادة الأخير من رؤيته لواقعة المشاجرة الأولى بين الطاعن الأول والمجنى عليه على نحو ما ورد بشهادة الأول غير مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وهي ، الطاعنين اتفقا على ضرب المجنى عليه وباشرا ذلك معا ، ومن ثم فلا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد في هذه الجزئية - بفرض صحة ما اتاره الطاعنان في هذا الصدد .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر قضى ببراءته بأنهم قتلوا عندها مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم والنية على قتله واعدوا لذلك أدوات (عصى شوم) وتجهوا إليه في المكان الذي أيقنوا سلفا تواجده فيه وما أن ظفروا به حتى انمالا عليه - الطاعنان - بضربات متوالية بالأدوات التي كانت معيما في أماكن متفرقة من جسده بينما وقف الثالث (الآخر) يشد من أزرها وحثيما على إتمام فعلهما قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وأحالتهما إلى محكمة جنابات أسير طحاكتيما طبقا لنقيد والوصف والواردين بأمر الإحالة . وادعت زوجة المجنى عليه مدنيا قبل التمتين ببلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما نسب إليهما والزاميما بأن يؤديا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت باعتبار ان الجريمة ضرب أفنى إلى موت .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجرمة الشرب الذي أفضى إلى الموت قصور في التسيب وأخطأ في الاسناد ، ذلك بأنه أخذ الشاكين باتفاقهما على ضرب المجنى عليه وساءلهما معا عن النتيجة دون أن يدل تدليلا سائغا على قيام الاتفاق بينهما وبالرغم من استبعاده لظرف سبق الإصرار وقد أورد في معرض التدليل على الاتفاق وقائع لا سند لها من الأوراق . واكتفى في بيانه بتردي الدليل الفنى بإيراد نتيجته مع أن ذلك التقرير أثبت إصابات أخرى بجثة المجنى عليه لم يفتن إليها الحكم ، وعول على الدليل الفنى والدليل القولى مع ما بينهما من تعارض آثاره الدفاع في مرافعته ولم يورد الحكم عليه ، واحال في بيان أقوال الشاهد الثانى إلى ما أوردته من أقوال الأول على الرغم من ان الثانى نفى مشاهدته للمشاجرة الأولى على نحو ما أدلى به الشاهد الأول . وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله " أنه في ظهير يوم بناحية عزية التابعة لمركز حدثت مشادة في الحقل بين المجنى عليه والمتهم الأول (الطاعن الأول) بقيام الأول بإسقاط حوالة الدابة الخاصة بالثانى عنوة ، وقد تصادف وجود الشاهد فى زراعته المجاورة لمكان الحادث ، فقام بفض تلك المشاجرة وأبعد الطرفين عن بعضهما دون أن يحدث بأى منهما إصابات ، إلا أن ما بدر من المجنى عليه تجاه المتهم الأول أشعل نار الغضب فى الأخير فأتجه على الفور إلى منزله ، واتفق مع شقيقه المتهم الثانى - (الطاعن الثانى) على الإنتقام من المجنى عليه بالاعتداء عليه بالشرب ، فعادا سويا إلى مكان الحادث حاملين عصى غليظة (شوم) لتنفيذ جرمين الإجرامى المتفق عليه ، وما أن أدركا المجنى عليه حتى أهالا عليه ضربا بأعصى الشوم التى يحملونها على جميع أجزاء جسمه ، ولم يبعدهما عنه سوى حضور

الشاهدينو.....، إلا أن المتهمين كانا قد أحدثا به الإصابات الميينة
بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصدان من ذلك قتلا أن تلك الإصابات والتي نقل على
اثرها للمستشفى للعلاج قد أودت بحياته ". ودلل الحكم على ثبوت الواقعة على
هذا النحو فى حق الطاعنين بأدلة استمدتها من أقوال شاهدة الإثبات وما ثبت من
تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك
، وكان الحكم بعد أن نفى ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعنين ، تحدث عن
اتفاقهما على مقارفة الجريمة فى قوله " ولما كان الثابت من أوراق الدعوى وأقوال
الشهود والتي اطمأنت إليها المحكمة قد كشفت عن أن المتهم الأول وقد اشتد غيظه
من المجنى عليه بعد أن أسقط حمولة دابته عنوة وتماسك معه وإهانته ، فتوجه إلى شقيقه
المتهم الثانى واطلعه على ما حدث له واتفقا سويا على الانتقام من المجنى عليه ، وجبزا
كل منهما عصا (شوم) وارتدا على الفور قاصدين ضرب المجنى عليه ، وما أن أدركاه
حتى انمالا عليه ضربا بالعصى الشوم ، فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير التفتة
التشريحية والتي أودت بحياته ، ومن ثم يمد كل منهما مسئولا بصفته فاعلا فى جريمة
الضرب المفضى إلى الموت ولو لم يكن هو محدث الضربة التى سببت الوفاة " وكان
من المقرر أن الجاني يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا كان
هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى افترضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو
أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا
للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات
التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها ، وكان من المقرر أن
عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهما إذ الاتفاق هو
اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت
الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق
الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه . وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كاف

بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على الضرب من معنيهما في الزمان والمكان ، ونوع
الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد كلا منهما قصد قصد الآخر في إيقاعها
بالإضافة إلى وحده الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبعاً للمادة ٣٩ من قانون
العقوبات اعتبارهما فاعلين أصليين في جناية الضرب المفضى إلى الموت ويرتب بينهما
في صحيح القانون تضامنا في المسئولية الجنائية عرف محدث الضربات التي ساهمت في
الوفاة أو لم يعرف ، ولا يتقدح في سلامة الحكم دعوى الطاعنين باعتماد الحكم في
إثبات الاتفاق على وقائع لا وجود لها بالأوراق ، ذلك بأنه يكفي أن تستخلص
الحكمة الاتفاق من ظروف الدعوى وملابساتها ، مادام في وقائع الدعوى ما يسوغ
الاستقراء بوقوعه ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن
تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى
كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . وإذا
استخلص الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود التي لا ينزع الطاعنان في أنها ترتد
إلى أصل صحيح في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ان في هذا
الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع
التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا
ينال سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزاءه فإن ما يثيره الطاعنان
في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل من أقوال
الشاهد الأول التي أحال إليها في بيان مؤدى أقوال الشاهد الثاني - أن الطاعنين أنحالا
ضرباً بعضى كانا يحملانها على الجنى عليه في أجزاء متفرقة من جسمه ، ونقل من
تقرير الصفة التشريحية أن إصابات الجنى عليه حدثت بالرأس والصدر والظهر من
المصادمة بجسم أو اجسام صلبة راضة أيا كان نوعها مثل عصا الشوم أو ما في
حكمها ، وتعزى الوفاة إلى الإصابة الرضية بالرأس وما أحدثته من كسور بعظام
الجمجمة وما صاحب ذلك من نزيف دموى ضاغط على المخ - وهو ما لا ينزع فيه

الطاعنان - فإن ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل
الفنى بل يتطابق معه ، مما تتفق معه دعوى قيام التناقض بين الدليلين ، وليس بـ لازم
من بعد أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعنين عن وجود تناقض بينهما مادام
ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة
المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال مادام أن الرد يستفاد من
أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، ولا حاجة للمحكمة أن تتعرض لغير ما ساءلت عنه
الطاعنين من إصابات لم تكن محل اتهام ، ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول
بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن إليها . لما كان ذلك ، وكانت
إحالة الحكم فى أقوال الشاهد إلى أقوال الشاهد رغم خلو
شهادة الأخير من رؤيته لواقعة المشاجرة الأولى بين الطاعن الأول وانجنى عليه على
نحو ما ورد بشهادة الأول غير مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، وهى أن
الطاعنين اتفقا على ضرب انجنى عليه وباشرا ذلك معا ، ومن ثم فلا يعيب الحكم
خطؤه فى الاسناد فى هذه الجزئية - بفرض صحة ما أثاره الطاعنان فى هذا الصدد - لما
كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفته موضوعا مع
إلزام الطاعنين بالمصروفات المدنية .

الطعن رقم ٤٨٣٦٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المحكمة وإن صح لها ألا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنعنا من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييرا في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة .

٢. من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور وأن محكمة ثاني درجة إنما تتصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .

٣. لما كانت التهمة التي وجهت إلى الطاعن والتي تمت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه وهو إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، ولم تقل النيابة أنه أجرى تقسيم أرض بقصد البناء عليها ولم ترفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة ، وكانت هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وتتميز عنها بذاتية خاصة وسمات معينة ، فإنه ما كان يجوز للمحكمة ان توجه إلى الطاعن أمام محكمة ثاني درجة هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية والتي لم تفصل فيها لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، فإن هذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه في جريمة إنشاء تقسيم أرض زراعية

بقصد البناء عليها بدون ترخيص هو قضاء في جريمة لم تتصل بها المحكمة طبقاً
للقانون ، فإنه يكون باطلا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص
من الجهة المختصة . وطلبت عقابة بالمادتين ١٥٢، ١٥٦ من القانون ٥٣ لسنة
١٩٦٦ المعدل . ومحكمة جناح مركز الحانكة قضت حضوريا عملاً بمبادئ الأقسام
بجس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها وغرامة عشرة آلاف جنيها
والإزالة . استأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ
عقوبة الحبس فقط . باعتبار الواقعة إجراء تقسيم أرض للبناء عليها بدون ترخيص .
فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة
إنشاء تقسيم أرض زراعية للبناء عليها بدون ترخيص من الجهة المختصة قد شابه
البطلان ، ذلك بأن الجريمة المذكورة التي دين بها لم تشملها ورقة التكليف بالحضور
أمام محكمة أول درجة وهي جريمة تخالف جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون
ترخيص التي رفعت بها الدعوى أصلاً وتتميز عنها بأركان قانونية خاصة ، وقد ترتب
على ذلك حرمانه من إحدى درجتي التقاضي ، مما يعيب الحكم المطعون فيه
ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه أقام بناء على
أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت النيابة عقابه بالمادتين

١٥٢، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وبتفريغه عشرة آلاف جنيه والإزالة . فاستأنف ، وأمام المحكمة الاستئنافية - وعلى ما اثبت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية - عدلت المحكمة التهمة الموجهة إلى الطاعن إلى جريمة إجراء تقسيم أرض للبناء عليها بدون الجريمة الأخيرة وأسس قضاءه على قوله " وحيث إنه عن الموضوع فإن الثابت من الأوراق وما احتوته وأسس قضاءه على قوله " وحيث إنه عن الموضوع فإن الثابت من الأوراق وما احتوته محاضر الضبط المرفقة ومن تقرير الخبير المتدب في الدعوى أن المتهم هو صاحب شركة تقسيم أراضي وارتكسب جريمة تقسيم أرض الاقحام إلى عدة قطع صغيرة وقد قام بالتصرف فيها بيعها لآخرين كشف عنهم تقرير الخبير وكان ذلك بقصد البناء عليها وكانت هذه الواقعة بذاتها هي المطروحة على محكمة الدرجة الأولى والتي انتهت إلى إدانة المتهم بناء على هذه الوقائع وفاتما تعديل في الوصف القانوني للتهمة من جريمة إقامة مباني على أرض زراعية بغير ترخيص إلى تقسيم الأرض الزراعية بغير ترخيص وقد قامت هذه المحكمة بما لها من سلطة مقرر قانونا بإعطاء الدعوى وصفها الحق إذ أن واجبها هو تطبيق القانون تطبيقا صحيحا " وحيث إن التهمة المطروحة المسندة للمتهم وهي تقسيم أرض زراعية ثابتة قبله قبوتا كافيا قد توافرت أركانها القانونية وذلك لما هو ثابت من محاضر المخالفات وتقرير الخبير ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاقحام عملا بنص المادتين ١٥٢، ١٥٦ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بق ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ... لما كان ذلك ، وكانت المحكمة وإن صح لها ألا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس فائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييرا في اساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة ، وكان

من المقرر أيضا طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكييف أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكييف بالحضور وأن محكمة ثاني درجة إنما تتصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية ، وإذا كانت التهمة التي وجهت إلى الطاعن والتي تمت المرافعة على أساسها أمام محكمة أو لدرجة قد حددت بالفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه وهو إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، ولم تقل النيابة أنه أجرى تقسيم أرض بقصد البناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، ولم تقل النيابة أنه أجرى تقسيم أرض بقصد البناء عليها ولم ترفع الدعوى أمام محكمة درجة بهذه التهمة ، وكانت هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وتتميز عنها بذاتية خاصة وسمات معينة ، فإنه ما كان يجوز للمحكمة ان توجه إلى الطاعن أمام محكمة ثاني درجة هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية والتي لم تفصل فيها لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، فإن هذا لعلقه بالنظام التقاضي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه في جريمة إنشاء تقسيم أرض زراعية بقصد البناء عليها بدون ترخيص هو قضاء في جريمة لم تتصل بها المحكمة طبقا للقانون ، فإنه يكون باطلا بما يجوب نقضه والإعادة .

الطعن رقم ٥٩٩٦ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يلتزم بإيراد كل دليل من الأدلة التي استند إليها المحكمة في الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا .

٢. من المقرر أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة أو لإحدى الجهات المينة في المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات أن يستظهر كون الأرض زراعية أو فضاء ، وما هية السلوك الإجرامي الذي قارفة الجاني بما يفصح عن كونه تعديا على أرض الدولة أو إحدى تلك الجهات ويكشف عن توافر القصد الجنائي لديه وهو اتجاه إرادته إلى الانتفاع بتلك الأرض بغير حق مع العلم بأنه يتعدى عليها ولا يحق له الانتفاع بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ، واقتصر في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وتقرير الخبير دون أن يورد مؤداهما ووجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . الأمر الذي يعجز هذه المحكمة من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباته في الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة (٢) تعدى على أرض زراعية مملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأن أقام عليها البناء المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بمواد القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جناح مركز المحلة قضت حضوريا عملا بمواد الأتقام بجس التهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً وتغريمه عشرة آلاف جنيه عن التهمتين والإزالة على نفقته . استأنف محكمة طنطا الابتدائية " مأمورية المحلة الاستئنافية " قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء المستأنف وبراءة المتهم الأولى وتغريمه عشرين جنيهاً وإلزامه برد العقار المغتصب وما عاد من منفعة والإزالة على نفقته عن التهمة الثانية .

فطعن الأستاذالحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض....الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعدي على أرض مملوكة للإصلاح الزراعي بإقامة بناء عليها قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة المسترجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، ولم يورد مضمون أدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يلتزم بإيراد كل دليل من الأدلة التي استندت إليها المحكمة

في الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قباصرا .
كذلك يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة أو
لإحدى الجهات المينة في المادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات أن يستظهر كون
الأرض زراعية أو قضاء ، وما هية السلوك الإجرامي الذي قارفة الجاني بما يفصح عن
كونه تعديا على الأرض الدولة أو إحدى تلك الجهات ، ويكشف عن توافر القصد
الجنائي لديه وهو اتجاه إرادته إلى الانتفاع بتلك الأرض بغير حق مع العلم بأنه يتعدى
عليها ولا يحق له الانتفاع بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من
بيان واقعة الدعوى ، واقتصر في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وتقرير
الخبر دون أن يورد مؤداهما استدلاله بما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة
، الأمر يعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على
الواقعة كما صار إثباته في الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يوجب
نقضه وإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٥٠١٦١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الاختصاص اخلى يتعين كأصل عام بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يتبض عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . إلا أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتم - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى اختفاد فى المعاملات ، أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص بحكمة مكان تحرير الشيك قد بنى على خطأ فى تأويل القانون إذ المعول عليه فى تحديد الاختصاص اخلى فى هذه الدعوى بالمكان الذى تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد وهو ما لم تكن المحكمة بالوقوف عليه بما يجعل حكمها مشوبا بالتصور .

٢. لما كان التأخير فى الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جدية مادام منتججا ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحكمة متى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع ، وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أطرأ دفاع الطاعن

بتزوير الشيك المعزور إليه إصداره في قوله " كما تلتفت المحكمة عن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم بالتزوير ذلك لأنه لو كان جاد في دفعه بالتزوير لدفع به أمام محكمة أو درجة " . ولما كان ذلك ، وكان الحكم قد صادر الطاعن في دفاعه المشار إليه بدعوى أنه غير جاد فيه ، لأنه تأخر في الإدلاء به فإن ذلك يعيبه .

٣. لما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد في صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية المر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

المقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الموسكى ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه شيكا لا يقابله رحيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بحبس المتهم ثلاث سنوات وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتقبل الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في الخ.

المحكمة

من حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرمة إعطاء شيك بدون رصيد وإلزامه بالتعويض المدني المؤقت قد شابه التصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه رد على الدفع بعد اختصاص المحكمة محليا بنظر العوى بما لا يتصح ردا . كما إن الطاعن أثار دفاعا جوهريا باستزوير الشيك المعزى إليه إصداره مستهدفا التصريح له بالطعن فيه باستزوير بيد أن المحكمة لم تستجب له وردت على طلبه برد غير سائغ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم اختصاص محكمة أو لدرجة محليتا بنظر الدعوى وأطرحه في قوله " وتلشت المحكمة عن الدفع المبدى من الحاضر مع التيم بعدم اختصاص محكمة أول درجة للاختصاص بنظر الدعوى إذ أن الشيك حرر في موطن المدعى المدني ومن ثم يعتقد الاختصاص لمحكمة " . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص المحلى يتعين كأصل عام بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه التيم أو الذى يتبش عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات تتم - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستند مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التى اسبغها الشارع على الشيك بالعتاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرد النقود في المعاملات ، أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة مكان تحرير الشيك قد بنى على خطأ في تأويل القانون إذ المعول عليه في تحديد الاختصاص المحلى

في هذه الدعوى بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد وهو ما لم تكن المحكمة بانوقف عليه بما يجعل حكمها مشوبا بالقصور وهو مما يعجز محكمة النقض من أعمال رقابتها على الواقعة - كما صار إثباتها بالحكم - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اشرح دفع الطاعن بتزوير الشيك المعزى إليه إصداره في قوله " كما تلتفت المحكمة من الدفع المبدي من الحاضر مع المتهم بالتزوير ذلك لأنه لو كان جاد في دفعه بالتزوير لدفع به امام محكمة أول درجة " لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صادر الطاعن في دفاعه المشار إليه بدعوى أنه غير جاد فيه ، لأنه تأخر في الإدلاء به ، مع أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته مادام منتجا ومن شأنه أن تدفع به التهمة أو بتغير به وجه الراى في الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا ان يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق ووجه الدفاع ، والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجليه للحقيقة وهداية إلى الصواب . ولما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد في صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغير وجه الراى فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية المرفه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من اسباب لا تبؤدى إلى النتيجة التي رتب عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١١٨٠٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

لما كان من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات السب على عدد من الناس دون تمييز وثنائينها انتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القذف أن يبين الحكم عناصر العلانية وطريقة توافرها واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتهما في مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح وكان ما حصله الحكم المطعون فيه في صدد بيانه لواقعة الدعوى وفحوى الخطاب الذي وجهه الطاعن الى المدعى بالحقوق المدنية لا يتوافر به خسر العلانية وذلك لما هو مقرر من أنه لا يكفي لتوافر العلانية أن تكون عبارات القذف قد تضمنها خطابا تداولته أيدي موظفين بحكم علمهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى الجاني عليه ، وكان الحكم قد أغفل بيان مقتصد الطاعن من فعله فإنه يكون معيبا بالتقصير.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد الطاعن بوصف أنه أسند وتسب إليه بواسطة الكتابة أموراً لم تكن صادقة لأوجبت عقابه واحتقاره لدى أهل وطنه وطلب عقابه بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمواد الاقام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فضع الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القذف قد شابه التصور في التسبب ذلك بأن الحكم دانه رغم ما دفع به من عدم توافر ركن العلانية وانتفاء القصد الجنائي دون أن يرد على دفاعه مما يعيب الحكم .

حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قد وجه للمدعى بالحقوق المدنية خطايا تضمن عبارات اعتبرها الحكم ماسة به وكان من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات السب على عدد من الناس دون تمييز ، وثانيهما انتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القذف أن يبين الحكم عناصر العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى محكمة النقض القيام بوظيفتها في مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، وكان ما حصله الحكم المطعون فيه في صدد بيانه لواقعة الدعوى وفحوى الخطاب الذي وجهه الطاعن إلى المدعى بالحقوق المدنية لا يتوافر به عنصر العلانية وذلك لما هو مقرر من إنه لا يكفي لتوافر العلانية أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها خطابا تداولته أيدي موظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى الجنى عليه ، وكان الحكم قد أغفل بيان مقصد الطاعن من فعله فإنه يكون معيبا بالقصور .

الطعن رقم ٢٠٧٣٦ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية بتقيلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت متقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بأقوال الشاهد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

٢. من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن وجه الخلاف بين ما أورده الحكم في بيانه مؤدى الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها ، وما ورد بأوراق الدعوى فإن نعيه بهذا الوجه لا يكون مقبولا .

٣. لما كان يبين من المفردات المضمومة أن المتهم أدلى بأقواله في التحقيق الذى أجراه وكيل نيابة شرق إسكندرية الكلية بجلسة ١٩٨٩/٦/٢٠ ، وكان ما حصله الحكم من تلك الأقوال له صداه واصله الثابت في الأوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل ، بما تنحل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جلد موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٤. من المقرر أن مبدأ عدم جواز الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض لا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذى يعتبر

حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يجوز أن يتناول النواحي الأخرى من نحو تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعد العقوبة التي قضى بها الحكم الذى سبق نقضه ، فإن الحكم المذكور لا يكون قد سوا مركز الطاعن ، ويكون الطعن عليه بهذا الوجه على غير أساس .

٥. من المقرر أنه لا يجوز فى بيان وجه الطعن الإحالة إلى الطعن آخر مقدم من متهم حركم من قبل ولو عن ذات الدعوى ، فإن محكمة النقض وهى تفصل فى طعن لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقدمة فى طعن آخر . ولا يجزى فى هذا المقام أن الطاعن قدم صورة ضوئية لورقة أسباب مأخوذة عن أصل طعنه الأول ، مادام الثابت أنها وإن ظهرت بها صورة توقيع الخيامى المثبت على الأصل الذى أخذت منه ، إلا أنها قد خلت - من التوقيع ومن ثم يتعين استبعادها ، لما هو مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه على الوجه المعبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بوقائع خارجية عنها غير مستمدة منها ولما جرى عليه قضاء محكمة النقض أيضا من تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتى يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ، وإلا عدت ورقة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له .

٦. من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه ، والحكمة من اشتراط الإعلان لشخص المدعى هى التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر

الدعوى . ولما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة - في مرحلة الإعادة - أن المدعية بالحقوق المدنية قد تخلفت عن الحضور أمام المحكمة ، ودون إبداء ثمة عذر لذلك ، وقد طلب الطاعن اعتبارها تاركة لدعواها ، وقدم للمحكمة - على ما يبين من المفردات المضمومة - إعلان المدعية بالحقوق المدنية قانونا للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إلا أنه قضى بإجابتها إلى طلباتها في الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون يعيبه ويستوجب بالنسبة إلى الدعوى المدنية تصحيحه بإثبات ترك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها وإلزامها بمصاريفها . وذلك دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتحديد جلسة لنظر الموضوع - باعتبار أن الطعن هو طعن الثانى مرة - مادام أن العوار الذى شاب الحكم مقصور على الخطأ فى تطبيق القانون بما يؤذن لمحكمة النقض تصحيحه ، ولم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة من (١) (طاعن) (٢) (٣)
بأنهم (١) شرعوا فى الواقعة بغير رضاها بأن قام المتهم الثانى بجذبها من الطريق واقتادها وباقى المتهمين إلى شريط السك الحديدية وشيروا المدى فى وجئيا بغية مواقعتها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو استغاثة الجنى عليها وتدخل المارة وفرار المتهمين خشية ضبطهم (٢) خطفوا بالإكراه الجنى عليها سائلة الذكر بأن جذبها المتهم الثانى من الطريق العام وحددها وباقى المتهمين بمدى واصطحبوا إلى شريط السك الحديدية على النحو المبين بالتحقيقات (٣) أحدثوا عمدا

بأنجني عليها سائلة الذكر الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمعاقبتهم طبقا لتقليد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت انجني عليها مدنيا قبل المتهمين بالتزامهم بأن يؤدوا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض النهائي . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول وغايبا للثاني والثالث عملا بالمواد ١/٢٩٠، ١/٢٦٨، ٣-١/٢٤٢، ٤٦، ٤٥، ٢/٣٢ المتضمن الثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عما أسند إليه ثانيا : بمعاقبة المتهمين الأول والثالث بالسجن لمدة خمس سنوات عما أسند إليهما ثالثا : بالتزام المتهمين بالتضامن بينهم بأن يؤدوا إلى المدعية بالحقوق المدنية مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض النهائي . باعتبار أن المتهمين الأول والثالث هتكا بالقوة والتبديد عرض انجني عليها بأن أمسك كلا منهما بجزء هو عورة من جسمها وبغير رضاها على النحو المنفصل بالتحقيقات . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض رقم) . ومحكمة النقض قضت بتبطل الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى وألزمت المطعون ضدها المصاريف المدنية . ومحكمة الإعادة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥، ٤٦، ١/٢٤٢، ١/٢٦٧، ١/٢٩٠ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ٣٢، ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عما أسند إليه وإلزامه متضامنا مع والسابق الحكم عليهما - بأن يؤدوا للمدعية باختراق المدنية تعريضا قدره عشرة آلاف جنيه طبقا للوصف الأول الذي قدم به المتهم .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية.... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم شروع في وقاع و خطف بالإكراه وضرب وألزمه بالتعويض ، قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وفي القانون ، ذلك أنه تساند في الإدانة إلى أقوال رغم أنهما سماعية واسند إلى المجنى عليها أقوالا لا سند لها في الأوراق ، وعول على أقوال للمتهم في تحقيق النيابة العامة رغم أنه لم يسأل فيه لهو به وعدلت محكمة الإعادة وصف التهمة الذي خلص إليه الحكم المنقوض ، وهو ما أضر الطاعن بطعنه ، ويحيل الطاعن في بيان باقى أوجه الطعن إلى ما تضمنه تقرير طعنه الأول على الحكم المنقوض ، يضاف إلى ذلك ، في خصوص الدعوى المدنية ، أن الحكم أخطأ إذ لم يقتض يائبات ترك المدعية بالحقوق المدنية لدعواها - رغم إعلانها بذلك ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها ومن التقرير الطبى الابتدائى ومن أقوال المتهم السابق الحكم عليه في تحقيق النيابة العامة ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها واطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بأقوال الشاهد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محمدا ، وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن وجه الخلاف بين ما أورده

أحكم في بيانه مؤدى الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها ، وما ورد بأوراق الدعوى فإن نعيه بهذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان بين من اثردات المضمومة أن المتهم أدلى بأقواله في التحقيق الذى أجراه وكيل نيابة شرق اسكندرية الكلية بجلسة وكان ما حصله الحكم من تلك الأقوال له صداه واصله الثابت فى الأوراق ، فإن ما ينعاها الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد لا يكون له محل ، بما تنحل معه منازعته فى سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة فى الدعوى إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرها فى عقيدتها وهو ما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض الصادر . لما كان ذلك ، وكان مبدأ عدم جواز الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به فى الطعن بطريق النقض لا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذى يعتبر حد أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يجوز أن يتناول النواحي الأخرى من نحو تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفة الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعد العقوبة التى قضى بها الحكم الذى سبق نقضه ، فإن الحكم المذكور لا يكون قد ساء مركز الطاعن ، ويكون الطعن عليه بهذا الوجه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يجوز بيان وجه الطعن الإحالة إلى طعن آخر مقدم من متهم حركم من قبل ولو عن ذات الدعوى ، فإن محكمة النقض وهى تفصل فى طعن لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقدمة فى طعن آخر ، ولا يجدى فى هذا انتقام أن الطاعن قدم صورة ضوئية لورقة أسباب مأخوذة عن أصل طعنه الأول ، مادام الثابت أنها وإن ظهرت بها صورة توقيع المحامى المثبت على الأصل الذى أخذت منه ، إلا أنها قد خلت - بذاتها - من التوقيع ، ومن ثم يتعين استبعادها ، لما هو متقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن تكون مرفعا عليها من صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا

البيان بوقائع خارجة عنها غير مستمدة منها ولما جرى عليه قضاء محكمة النقض أيضا من تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ، وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له لما كان ما تقدم ، فإن الطعن - في خصوص الدعوى الجنائية - يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إنه من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه ، والحكم من اشتراط الاعلان لشخص المدعى هي التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى . ولما كان يبين من مراجعه محاضر جلسات المحاكمة - في مرحلة الإعادة - أن المدعية بالحقوق المدنية قد تخلفت عن الحضور أمام المحكمة ، ودون إبداء ثمة عذر لذلك ، وقد طلب الطاعن اعتبارها تاركة لدعواها ، وقدم للمحكمة - على ما يبين من الممرات المضمومة - إعلان المدعية بالحقوق المدنية قانونا للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إلا أنه قضى بإجابتها إلى طلباتها في الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون بما يعيبه ويستوجب بالنسبة إلى الدعوى المدنية - وذلك دون حاجة إلى أعمال المصادى ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتحديد جلسة لنظر الموضوع - باعتبار أن الطاعن هو طعن لثاني مرة ما دام أن العوار الذي شاب الحكم مقصور على الخطأ في تطبيق القانون بما يؤذن لمحكمة النقض تصحيحه ، ولم يد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من أحكام مكافحة الدعارة قد نص في مختلف مواده على جرائم شتى ميز كلا منها عن الأخرى - من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها - وإن كانت في عمومها تنقسم إلى طائفتين تتعلق الأولى بأفعال التحريض والتسهيل والمساعدة والمعاونة والاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها من ظروف مشددة ، وتنصرف الطائفة الثانية إلى أماكن إتيان تلك الأفعال ، وإذا كان القانون المذكور قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن " كل من حرّض شخصا ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهر له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه " بينما تنص في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإتفاق المالي " . فقد دل بالصيغة العامة التي تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تناول صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التعميم على دعارة الأنثى والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإتفاق المالي فحسب بشئ سبله كليل أو جزئيا . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى سالفه البيان أن الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على

ممارسة الفحشاء مع الناس بغير ممارسته هو الفحشاء مع المحرض ، وإذا كان البين من تحصيل الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى أن الطاعن ضبط مع امرأة ساقطة - المتهمة الثانية - في مسكن يدار للدعارة وأقر الطاعن بارتكاب الفحشاء مع المتهمة لقاء أجر ، وأقرت المتهمة المذكورة بممارستها للدعارة ، وكان ما صدر من الطاعن من نشاط حسبما خلص إليه الحكم المطعون فيه يخرج عن نطاق تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ما دام أن الطاعن إنما قصد به ارتكاب الفحشاء مع المرأة ولم يقصد به تحريضها أو مساعدتها على ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز أو تسهيل ذلك لها والذي استلزم الشارع انصراف قصد الجاني إلى تحقيقه ، كما لا يتحقق به معنى المعاونة حسبما عرقه نص الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليها لاقتصار الشارع في تأثيم المعاونة على صورة الإنفاق على البغى وتأمين طريقها إلى الدعارة وما يستلزمه الإنفاق من الاستدامة زما طال أو قصر ، فلا يتحقق بمجرد أداء أجر للبغى مقابل ممارسة الفحشاء معها ولو كانت قد اعتادت ممارسة الدعارة ، ومن ثم فإن الفعل الذي وقع من الطاعن يخرج بدوره عن نطاق تطبيق تلك الفقرة .

٢. لما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب " كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة " وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة المنصوص عليها فيه لا تتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى ، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي "الدعارة" تنسب للبغى فلا تصدر إلا منها ويقابلها "الفجور" ينسب للرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه . وكان الفعل الذي اقترفه الطاعن حسبما بينه الحكم وهو ارتكابه الفحشاء مع

امرأة ساقطة في منزل يدار للدعارة لقاء أجر لا تتحقق به جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور حسبما هي معرفة به في القانون لا يوفر في حقه من جهة أخرى الاشتراك في جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنسوبة إلى المتهم الثانية التي قدمت له المتعة بأي صورة من صور الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات لعدم انصراف قصده إلى الإسهام معها في نشاطها الإجرامي وهو الاعتياد على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو إلى مساعدتها على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والإمكانات التي من شأنها أن تيسر لها مباشرة أو في القليل يزيلا أو يذلا ما قد يعترض سبيلهما إليه من حوائل أو عقبات وهو ما ينتفى به الركن المعنوي اللازم لتجريم فعل الشريك .

٣. لما كان الفعل المسند إلى الطاعن لا يندرج تحت أي نص عقابي آخر فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة ارتكاب الفحشاء مع امرأة بغى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

٤. من المقرر أن أثر نقض الحكم لا يمتد لباقي المحكوم عليهم لأنهم لم يكونوا طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن لهم أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليهم أثره فضلا عن عدم اتصال وجه الطعن الذي بني عليه نقض الحكم بهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اشترك مع أخرى بطريق الاتفاق والمسلعة على ممارسة الفحشاء على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمواد ١/أ ، ٩/ب- ج ، ١٠، ١٢، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ٤٠/١-٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مركز البدرشين قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بجس

المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية بميزة استئنافية -
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض...إخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة اعتياد
ممارسة الفحشاء مع النساء قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن ما اقترفه الطاعن أمر
غير مؤثم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما
تضمنه من أحكام مكافحة الدعارة قد نص في مختلف مواده على جرائم شتى ميز كلا
منها عن الأخرى - من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب
عليها - وإن كانت في عمومها تنقسم إلى طائفتين تتعلق الأولى بأفعال التحريض
والتسهيل والمساعدة والمعاونة والاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها
من ظروف مشددة ، وتنصرف الطائفة الثانية إلى أماكن إتيان تلك الأفعال ، وإذا
كان القانون المذكور قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن " كل من
حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على
ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب
الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات
وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه " . بينما نص في الفقرة الأولى من المادة
السادسة منه على أن " يعاقب بالحبس مدى لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على
ثلاث سنوات كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإنفاق المسمى " .
فقد دل بالصيغة العامة التي تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تشمل
صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء بينما قصر
نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التعميم على دعارة الأنثى والتي

تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإتفاق المالى فحسب بشتى سبله كليا أو جزئيا . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى سالفه البيان أن الجرائم المنصوص عليها فيما لا تقوم إلا فى حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه فلا تقوم الجريمة إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرض ، وإذا كان البين من تحصيل الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى أن الطاعن ضبط مع امرأة ساقطة - المتهمة الثانية - فى مسكن يدار للدعارة وأقر الطاعن بارتكاب الفحشاء مع المتهمة لقضاء أجره ، وأقرت المتهمة المذكورة بممارستها للدعارة ، وكان ما صدر من الطاعن من نشاط حسبما خلص إليه الحكم المطعون فيه يخرج عن نطاق تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مادام أن الطاعن إنما قصد به ارتكاب الفحشاء مع المرأة ولم يقصد به تحريضها أو مساعدتها على ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز أو تسهيل ذلك لها والذي استلزم الشارع انصراف قصد جنائى إلى تحقيقه ، كما لا يتحقق به معنى المعاونة حسبما عرفها نص الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليها لاقتصار الشارع فى تأثيم المعاونة على صورة الإتفاق على البغى وتأمين طريقها إلى الدعارة وما يستلزمه الإتفاق من الاستدامة زمنا طال أو قصر ، فلا يتحقق بمجرد أداء أجره للبغى مقابل ممارسة الفحشاء معها ولو كانت قد اعتادت ممارسة الدعارة . ومن ثم فإن الفعل الذى وقع من الطاعن يخرج بدوره عن نطاق تطبيق تلك الفقرة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون سالف الذكر قد نصت على عقاب " كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة " وكان مفهوم دلالة هذا النص أن الجريمة المنصوص عليها فيه لا تتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد سواء بالنسبة لبغاء الرجل أو بغاء الأنثى ، والأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي

"الدعارة" تنسب للبغى فلا تصدر إلا منها ويقابلها "الفجور" ينسب للرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه . وكان الفعل الذى اقترفه الطاعن حسبما بينه الحكم على السياق المتقدم لا تتحقق به جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور حسبما هى معرفة به فى القانون ، ولا يوفر فى حقه من جهة اخرى الاشتراك فى جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنسوبة إلى التهمة الثانية التى قدمت له المتعة بأى صورة من صور الاشتراك المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات لعدم انصراف قصده إلى الإسهام معها فى نشاطها الإجرامى وهو الاعتياد على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو إلى مساعدتها على مباشرة هذه النشاط بتقديم الوسائل والإمكانات التى من شأنها أن تيسر لها مباشرته أو فى القيل يزيلا أو يذلا ما قد يعترض سبيلهما إليه من حوائل أو عقبات وهو ما يتغنى به الركن المعنوى اللازم لتجريم فعل الشريك . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن كما حصله الحكم لا يندرج تحت أى نص عقابى آخر فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة ارتكاب الفجاء مع امرأة بغى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يجوب نقضه والقضاء ببراءة الطاعن وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن ودون أن يمتد أثر نقض الحكم لباقى المحكوم عليهم لأنهم لم يكونوا طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن لهم أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليهم أثره فضى عن عدم اتصال وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم بهم .

الطعن رقم ١٣٩٨٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها ، وأنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها من تجزئة تحريات الشرطة واقوال ضباطها من شهود الإثبات فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر للمتهم ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي متى بنت على اعتبارات سائغة ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه - على نحو ما سلف بيانه - يكفي لتبرير ما انتهى إليه من أن إحراز المطعون ضدها للمخدر لم يكن بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإن ما تثيره النيابة الطاعنة في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى وهو ما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض .

٢. لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - ان وكيل النيابة المحقق أثبت في محضر تحقيق النيابة العامة أنه قرر إرسال المضبوطات إلى المعامل الكيماوية بعد أن قام بتحريزها واضعا عليها بصمات خاتمه الذي يحمل اسمه ، ثم قام بإثبات ورود تقرير هذه المعامل . وإذ كان ذلك ، يبين من الإطلاع على المفردات أيضا أن تقرير المعامل الكيماوية المار إليه جاء متضمنا أن الحرز الذي جرى فحصه كان مختوما بخاتم وكيل النيابة ، وكان هذا الخاتم يغاير الخاتم الذي وضع على الحرز لدى إرساله إلى تلك المعامل ، فبأن ما ذكره الحكم - على السابق المتقدم - لا يكفي في جملة لأن يستخلص منه أن

حرز العينة التي أخذت هو بعينه الحرز الذي أرسل للمعامل الكيماوية لتحليل محتوياته لأن هذا الخلاف في وصف الأختام التي وضعت على الحرز كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، مادام الثابت أن الخاتم المشار إليه في التقرير يغير الخاتم الذى وضع على الحرز طبقا للوارد فى التحقيقات مما يثير الشبهة فى أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث . ومن ثم فإن الحكم يكون معيا بالقصور وفساد الاستدلال .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحرزت بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا "هيروين" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا - وأحالتها إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتها طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٧، ١/٣٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاينة المتهمه بالسجن لمدة عشر سنوات وبغرامة ألف جنيه ومصادرة المخدر باعتبار أن إحراز المخدر كان مجردا من القصور .

فطعنت النيابة العامة والمحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعون ضدها بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد من القصور قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه نفى عن الطاعون ضدها قصد الاتجار فى الجواهر المخدر المضبوط ، رغم ضخامة كميته ، ورغم أن التحريات وأقوال ضابطى الشرطة تضمنت أنها تتجر فيها ، ورأى الحكم فى تلك التحريات وهذه الأقوال ما يسوغ

الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر للمطعون ضدها ، ولم يجد فيها ما يقنعه بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة ضبط المطعون ضدها محرزة للجواهر المخدر وأورد من أقوال الشهود ما يساند هذا التصوير الذى أخذت به المحكمة عرض للقصد من الإحراز بقوله " أن المحكمة لا تسائر النيابة العامة فيما ذهبت إليه من إسباغ قصد الاتجار على فعل التهمة وذلك أنه ليس بالأوراق أو ظروف الواقعة ما يطمئن معه وجدان المحكمة إلى توافر ذلك القصد الخاص لدى التهمة ومن ثم فإن المحكمة لا تأخذها إلا باليقين فى حقها وهى أنها أحرزت المخدر المضبوط بغير قصد محدد " . ولما كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها ، وأنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها من تجزئة تحريات الشرطة وأقوال ضباطها من شهود الإثبات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ماعداه ، ومن سلطتها التقديرية أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر للتتهم ولا ترى فيها ما يقنعه بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه - على نحو ما سلف بيانه - يكفى لتبرير ما انتهى إليه من أن إحراز المطعون ضدها للمخدر لم يكن بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن طعنها يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليها

من حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة حيازة جواهر مخدر بغير قصد من القصد قد شابه فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن المدافع عنها دافع بامتداد يد العتب إلى إحراز المضبوطات بدلالة إرسالها

إلى المعمل الكيماوى مختومة بخاتم يغاير خاتم وكيل النيابة المحقق ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع برد غير سائغ ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنة دافع بأن يد العبث إلى أحرار المضبوطات بدلالة إرسالها إلى المعمل الكيماوى مختومة بخاتم يغاير خاتم وكيل النيابة المحقق رغم أنه أثبت فى التحقيقات أنه وضع عليها خاتمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع واطرحه بقوله أنه " لا سند له إذ الثابت بالاستمارة المرسلة من النيابة العامة إلى الطب الشرعى وفق حرز المخدر المتعلق بالمتهمه مدون بها أن الحرز مختوم عليه بخاتموكيل النيابة ومؤرخ.... ومن ثم فلا خلاف بين ما أثبتته الطب الشرعى واستمارة عينات المواد المخدرة للتحليل والمرسلة وفق الحرز من النيابة العامة إلى الطب الشرعى " . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - انوكيل النيابة العامة المحقق أثبت فى محضر تحقيق النيابة العامة أنه قرر إرسال المضبوطات إلى المعامل الكيماوية بعد أن تقرير هذه المعامل . وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أيضا أن تقرير المعامل الكيماوية المشار إليه جاء متضمنا أن الحرز الذى جرى فحصه كان مختوما بخاتموكيل النيابة ، وكان هذا الخاتم يغاير الخاتم الذى وضع على الحرز لدى إرساله إلى تلك المعامل ، فإن ما ذكره الحكم - على السياق المتقدم - لا يكفى فى جملته لأن يستخلص منه أن حرز العينة التى أخذت هو بعينه الحرز الذى أرسل للمعامل الكيماوية لتحليل محتوياته لأن هذا الخلاف فى وصف الأختام التى وضعت على الحرز كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، مادام الثابت أن الخاتم المشار إليه فى التقرير بغاير الخاتم الذى وضع على الحرز طبقا للوارد فى التحقيقات مما يثير الشبهة فى أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور وفساد الاستدلال متعينا نقضه والإعادة ، بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٢٢٦١ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت محكمة النقض قد قضت في الرابع من يونيو سنة ١٩٩٦ بتقضى الحكم المطعون فيه - لثاني مرة - ومن ثم فقد حددت جلية لنظر الموضوع عملا بالمادة ٥٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢. لما كان الشيك الذى قدمه المدعى بالحق قد استوفى سائر البيانات التى يتطلبها القانون لاعتباره شيكا يجرى مجرى النقود إذ يحمل أمرا من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين للمستفيد (المدعى بالحق المدنى) وهو بهذه المثابة يعتبر أداة وفاء يستحق الدفع بمجرد الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - كما أن عبارة (عم وجود حساب) الواردة بكتاب البنك تتقابل فى معناها مع عبارة (لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب) الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

٣. من المقرر أن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق ذلك العلم المفترض فى حق المتهم الذى يعلم من قبل عند إصدار الشيك أنه لا يوجد له حساب أصلا بالبنك كما أنه يجب على المتهم متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المتهم كان عالما وقت أن أصدر الشيك أنه لا يوجد له رصيد فإن قصده الجنائى عن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قابل للسحب ثابتا فى حقه مما يتوافر معه أركان الجريمة المسندة إليه .

٤. لما كان طلب التعويض في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يكون من إصداره كذلك ورده إلى المجنى عليه وعدم صرفه فإن طلب المدعى بالحق المدني إلزام المتهم بالتعويض الناشئ عن ارتكابه لهذه الجريمة تكون قد توافرت مقوماته لما هو مقرر من أنه يكفي في وقوع الضرر المستوجب للتعويض أن تثبت إدانة المتهم وإذا كان الحكم الابتدائي قد دان المحكوم عليه للأسباب التي أوردتها وطبق مادتي الإتهام فيما أوقعه عليه من عقوبة وأسس قضاءه بالتعويض المؤقت المحكوم به للمدعى بالحق المدني على ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حقه ورتب الضرر الموجب للتعويض مرتبطا مع الفعل المسند إليه برابطة سببية مباشرة فإنه يكون أصاب صحيح القانون فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية ومن ثم يتعين رفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت كما ادعى المتهم مدنيا قبل المدعى بالحقوق المدنية بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسة آلاف جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم ضد المدعى بالحق المدني . استأنف ومحكمة بني سويف الابتدائية " مأمورية بيا الاستئنافية " قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (

قيد بجدول محكمة النقض برقم ...). ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بنى سويف الابتدائية " تأمرية بيا" لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الإعادة قضت حثوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض "للمرة الثانية" ، ومحكمة ائتنقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسةلنظر الموضوع .

المحكمة

حيث إن هذه المحكمة قد قضت بنقض الحكم المطعون فيه - لثانى مرة - ومن ثم فقد حددت جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

حيث إن الاستئناف استوفى الشكل المقرر فى القانون .

حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق تتحصل فى أن الدعوى بالحق المدنى أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر بصحيفة أعلنت للمتتهم "المستأنف" قانونا أورد بما أن المتهم أصدر إليه شيكا بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جتنيه ثلاثمائة ألف جنيه مسحوبا على بنك القاهرة فرع بنى سويف يستحق الوفاء فى ١/٧/١٩٨٧ وإذ تقدم به إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته أعيد إليه لعدم رجوع رصيد الأمر الذى ينطوى على الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وطلب معاقبة المتهم على مقتضاها مع إلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جنيها المدنية إثباتا لدعواه الشيك المشار إليه وإفادة البنك والمرفق بالأوراق مسورتيهما الضوئيتين والمؤشر عليهما من السيد قاضى محكمة أول درجة بما يفيد تطابقتهما للأصل وبالإطلاع على صورة الشيك تبين أنه شيكا خطيا يحمل تاريخا واحدا هو ١/٧/١٩٨٧ يتضمن امرا من المتهم (الساحب) إلى بنك القاهرة فرع بنى

سويف (المسحوب عليه) بأن يدفع للمستفيد (المدعى بالحق المدنى) مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ثلاثمائة ألف جنيه ومذيل بتوقيع منسوب صدوره للمتهم - كما أنه يبين من الاطلاع على صورة إفادة البنك المسحوب عليه بإعادة الشيك دون صرف متضمنة الرجوع على الساحب .

وحيث إنه لدى نظر الدعوى أمام محكمة النقض أول درجة دفع المتهم بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى كما ادعى مدنيا قبل المدعى بالحق المدنى بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت تأسيسا على أنه وقع الشيك على يباس لصالح الشركة وكان أمانة طرفه فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق واستمعت إلى الشهود ثم انتهت إلى القضاء برفض الدفع وباختصاصها محليا وحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ٥٠٠٠ جنيه وإلزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم ضد المدعى بالحق المدنى .

وحيث إن الدعوى نظرت أمام المحكمة الاستئنافية حيث مثل المتهم ودفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تأسيسا على أن شاهديه أمام محكمة أول درجة قررا أن المتهم قد وقع الشيك في غضون عام ١٩٨٣ أو ١٩٨٤ .

وحيث إنه قد أفاد بنك القاهرة بكتابه المؤرخ ١٩٨٩/١١/٢٧ بأنه لا يوجد لديه يدفع الدعوى بدفع أو دفاع .

وحيث إنه عن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فإنه لما كان البين من أقوال شاهدهى المدعى بالحق المدنى أن المتهم أصدر الشيك محل الدعوى وقام بتوقيعه منذ سنة تقريبا من تاريخ سؤالهما بالتحقيق الحاصل فى ١٩٨٨/٣/٩ وكانت هذه المحكمة تظمن إلى هذه الأقوال وتطرح أقوال شاهدهى المتهم من أن الشيك وقع عليه المتهم منذ عام ١٩٨٣ أو ١٩٨٤ ومن ثم تكون مدة تقادم الدعوى لم تكتمل ويكون الدفع على غير اساس متعينا رفضه .

وحيث إنه لما كان الشيك الذى قدمه المدعى بالحق المدنى قد استوفى سائر البيانات التى يتطلبها القانون لاعتباره شيكا يجرى مجرى النقود إذ يحمل أمرا من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين للمستفيد (المدعى بالحق المدنى) وهو بهذه المثابة يعتبر أداة وفاء يستحق الدفاع بمجرد الاطلاع ويعد شيكا بالمعنى المتصور فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، كما أن عبارة (عدم وجود حساب) الواردة بكتاب البنك تتقابل فى معناها مع عبارة (لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب) الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق ذلك العلم المترض فى حق المتهم الذى يعلم من قبل عند إصدار الشيك أنه لا يوجد له حساب أصلا بالبنك كما أنه يجب على المتهم متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المتهم كان عالما وقت أن أصدر الشيك أنه لا يوجد له رصيد فإن قصده الجنائى عن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قابل للسحب ثابتا فى حقه فمما تتوافر معه أركان الجريمة المسندة إليه . لما كان ذلك ، وكان طلب التعويض فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد يكون من إصداره كذلك ورده إلى المجنى عليه وعدم صرفه فإن طلب المدعى بالحق المدنى إلزام المتهم بالتعويض الناشئ عن ارتكابه لهذه الجريمة تكون قد توافرت مقوماته لما هو مقرر من أنه يكفى فى وقوع الضرر المستوجب للتعويض أن تثبت إدانة المتهم وإذا كان الحكم الابتدائى قد دان المحكوم عليه للأسباب التى أوردها وطبق مادتي الاتهام فيما أوقعه عليه من عقوبة وأسس قضاءه بالتعويض المؤقت المحكوم به للمدعى بالحق المدنى على ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد فى حقه ورتب الضرر الموجب للتعويض مرتبطا مع الفعل المسند إليه برابطة سببية مباشرة فإنه يكون اصاب صحيح القانون فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية ومن ثم يتعين رفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن مجرد التوقيع على ظهر الشيك يعتبر تظهيراً ناقلاً للملكية مما لم يثبت صاحب الشأن أنه أرد بالتوقيع أن يكون تظهيراً توكيلياً . وقد جرت المادة على أن المستفيد يظهر الشيك إلى البنك الذي يتعامل معه تظهيراً وتوكيلياً فيقوم بتحصيل قيمته وبقيدتها في حساب العميل . لما كان ذلك ، فإن ما رد به الحكم على دفاع الطاعن والذي يدور حول حق البنك المظهر إليه الشيك تظهيراً توكيلياً في اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيله درءاً لمسئوليته في مواجهة المستفيد وإن كان صحيحاً في نطاق العلاقة بين البنك والمظهر إلا إنه لا يعطى للبنط صفة في أن يقوم من نفسه مدعياً بالحقوق المدنية أمام المحاكم الجنائية قبل صاحب الشيك عن جريمة إصداره له بغير رصيد إذ لم يلحقه ضرر مباشر نتج عن هذه الجريمة يسوغ له الادعاء مدنياً عنها أمام المحاكم الجنائية .

٢. من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بما الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة في موضوع الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، فإن ما ورد به الحكم لا يواجه دفاع الطاعن بعدم ملكية المدعى بالحق المدني للشيك ملكية خالصة وإنما كان برسم التحصيل - ، ولما كان الثابت بمدوناته أن تظهير الشيك إلى البنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيراً توكيلياً لتحصيل قيمته ، وكان دفاع الطاعن المار - وفقاً لما أورده الحكم المطعون فيه بشأنه ، هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعها من غير صفة .

٣. من المقرر أن الدعوى العمومية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر و لذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبسحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أية مرحلة من مراحل الدعوى بل على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

٤. من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن بجرمة إعطاء شيك بغير رصيد التي أقامها البنك المظهر إليه الشيك تظهيراً توكلياً وهو غير ذي صفة ، ورتب على ذلك إلزامه بالتعويض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وبعدم قبولهما .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الشرق ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل

التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بجثة استئنافية - قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن الأستاذ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض.... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء
شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في
التسبيب . ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن تظهير الشيك إلى البنك المدعى
بالحقوق المدنية كان توكيلا وليس ناقلا للملكية وآزر دفاعه ذاك بمستندات تثبت
وبما ورد بالترجمة الرسمية للشيك موضوع الدعوى من أنه ظهر إلى البنك يرسم
التحصيل ولكن الحكم رد على هذا الدفاع ردا لا يواجهه ويخالف صحيح القانون .
مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اثبت نقلا من الترجمة
الرسمية لبيانات تظهير الشيك ومن المستندات التي قدمها الطاعن أن الشيك موضوع
الدعوى صدر أصلا لصالح شركة..... وأن البنك - المدعى بالحقوق المدنية -
يطالب بقيمته يرسم التحصيل نيابة عن المستفيد الأصلي ، وقد حصل الحكم دفاع
الطاعن المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدعوى المدنية
وكان المتهم قد دفع بعدم قبول الدعوى المدنية على سند من أن الشيك ليس مملوكا
للمدعى بالحق المدني ملكا خالصا وإنما كان يرسم التحصيل..... وحيث إنه لما
كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجوز تظهير الشيك لإذن تظهير توكيلا ، وعلى
الوكيل تقديم الشيك للقضاء في المواعيد القانونية ، واتخاذ الإجراءات إذا امتنع
المسحوب عليه من دفع قيمة الشيك ، وإلا كان الوكيل مسئولا عن تعويض الضرر
الذي قد يلحق المظهر إليه إلا إذا اشترط الوكيل عدم مسئوليته " . لما كان ذلك ،

وكان من المقرر أن مجرد التوقيع أن يكون تظهيرا توكليا . وقد جرت العادة على أن المستفيد يظهر الشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكليا فيقوم بتحصيل قيمته وقيمتها في حساب العميل . لما كان ذلك ، فإن ما ورد به الحكم على دفاع الطاعن والذى يدور حول حق البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكليا في اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيله درءا لمسئولته في مواجهة المستفيد وإن كان صحيحا في نطاق العلاقة بين البنك والمظهر إلا أنه لا يعطى للبنك صفة في أن يقيم من نفسه مدعى بالحقوق المدنية أمام المحاكم الجنائية قبل صاحب الشيك عن جريمة إصداره له بغير رصيد إذ لم يلحقه ضرر مباشر نتج عن هذه الجريمة يسوغ له الادعاء مدنيا عنها أمام المحاكم الجنائية ، ذلك أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخطأ المكون للجريمة في موضوع الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، فإن ما ورد به الحكم فيما تقدم لا يبراه دفاع الطاعن ، ولما كان الثابت بمدوناته وفق ما سلف أن تظهير الشيك إلى البنك المدعى بالحقوق المدنية كان تظهيرا توكليا لتحصيل قيمته ، وكان دفاع الطاعن المار - وفقا لما أورده الحكم المطعون فيه بشأنه - هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما من غير ذى صفة ، وكان من المقرر أن الدعوى العمومية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم اثر ولذا يتعين عليها انتضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة

فيجوز إبداءه في أية مرحلة من مراحل الدعوى بل على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وكان من المقرر أن الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وكان من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن بجرمة المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن بجرمة إعطاء شيك بغير رصيد التي أقامها البنك المظير إليه الشيك تظهيراً توكليلاً وهو غير ذي صفة ، ورتب على ذلك إلزامه بالتعويض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وبعدم قبولهما وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٦٧٩٦ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الذى تمسك به المدافع عن الطاعن ، هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز إبدائه لدى محكمة الموضوع فى أى وقت وبأى وجه وعليها أن ترد عليه ردا كافيا وسائغا وإلا كان حكمها معيبا .

٢. من المقرر أن الفصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان هذا الفعل إيجابيا أو سلبيا أو ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل ، كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هذا هى بتدخل إرادة الجاني فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التمييز لارتكابه والاسلاس لتعارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية فى أعقابه .

٣. لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى قد نصت على أنه " لا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو إدخال تعديل فى تقسيم معد أو قائم إلا بعد اعتماده وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية " فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤتم هو تنفيذ التقسيم قبل اعتماده من السلطة المختصة ، وهو فعل يتم وينتهى بمجرد تنفيذ التقسيم مما لا يتصور تدخل جديد لإرادة المتهم فيه بعد تمامه . ولا عبرة ببقاء التقسيم بعد تنفيذه لأن تلك أثرا من آثار إنشائه وليس امتدادا لإرادة التنفيذ

وأما عدم الاعتماد فشرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المادى المكون لها ،
ومن ثم تكون الجريمة التى تكونها الواقعة المسندة إلى الطاعن جريمة وقتية .
٤ . لما كانت الجريمة المسندة إلى الطاعن هى إقامة تقسيم قبل اعتماده تشكل جريمة
مستقلة بذاتها وبأركانها عن جريمة إقامة بناء بدون ترخيص - المسندة إلى المتهم
الأخر فى الدعوى - وهى جريمة يلزم وصفها فعل البناء الذى تم ، فإن ما أورده
الحكم المطعون فيه ردا على الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية
بالتقادم قد جاء قاصر البيان فاسد التدليل فضلا عما تردى فيه من خطأ فى
تطبيق القانون فيما خلص إليه من اعتبار الجريمة المسندة إلى الطاعن من الجرائم
المستمرة وربط بين تاريخ وقوعها وبين تاريخ إقامة البناء على الأرض وبدء
احتساب مدة التقادم من هذا التاريخ ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من (١).....("طاعن" ٢)....." قضى ضده
غيابيا " بأنهما : الأول : إنشاء تقسيما لأرض قبل اعتماده من السلطة المختصة .
الثانى : أ - أقام بناء على أرض غير مقسمة . ب - أقام بناء على أرض زراعية بغير
ترخيص . ج - أقام بناء غير ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابهما بالمواد
١١، ١٢، ١٦، ١٧/١ - ٢ - ٤ - ٥، ٢٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والمواد
١/٢ - ٢٩، ١/٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جناح قسم النيا
قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم الأول عشرة آلاف جنيه . استأنف ،
ومحكمة النيا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ.....الحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقضالخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنشاء تقسيم قبل اعتماده من السلطة المختصة قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة حيث انقضت أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إنشاء التقسيم وتحرير المحضر عند إقامة البناء في، ولكن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يكفي أو يصلح لإطراحه ، وذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة يوم أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وقد عرض الحكم لهذا الدفع وأطرحه بقوله " وحيث إنه عن الدفع المبدى من المحاضر عن المتهم الأول بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فقد جاء في غير محله حيث إن جريمة التقسيم تعبر من الجرائم المستمرة وأنها مرتبطة بتاريخ البناء الذي تحرر المحضر في بما يكون الدفع مردودا عليه جديرا برفضه " لما كان ذلك ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الذي تمسك به المدافع عن الطاعن ، هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز إيدأؤه لدى محكمة الموضوع في أى وقت وبأى وجه وعليها أن ترد عليه ردا كافيا وسائغا وإلا كان حكمها معيبا . لما كان ذلك ، وكان الفصيل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المسمى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان هذا الفعل إيجابيا أو سلبيا أو ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل ، كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والإسلاس لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية في أعقابه . ولما كانت المدة

١٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني قد نصت على أنه " لا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو إدخال تعديل في تقسيم معد أو قائم إلا بعد اعتماده وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية " . فإن ذلك أن الفعل المادى المؤثم هو تنفيذ التقسيم قبل اعتماده من السلطة المختصة ، وهو فعل يتم وينتهى بمجرد تنفيذ التقسيم بعد تنفيذه لأن ذلك أثراً من آثار إنشائه وليس امتداداً لإرادة التنفيذ وأما عدم الاعتماد فشرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المادى المكون لها ، ومن ثم تكون الجريمة المسندة إلى الطاعن هي إقامة تقسيم قبل اعتماده تشكل جريمة مستقلة بذاتها وبأركانها عن جريمة إقامة البناء الذى تم ، فإن ما أورده المحكم المطعون فيه رداً على الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم قد جاء بقصر البيان فاسد التذليل فضلاً عما تردى فيه من خطأ فى تطبيق القانون فيما خلص إليه من اعتبار الجريمة المسندة إلى الطاعن من الجرائم المستمرة وربط بين تاريخ وقوعها وبين تاريخ إقامة البناء على الأرض وبدء حساب مدة التقادم من هذا التاريخ ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٥٠٦٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه " يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة إجراءات الحجز ، أو بإسترداد الأشياء المحجوز ، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع ، فإن دفاع الطاعن بالإسناد إلى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة . وإذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التي قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى فيما هو حق بلوغا إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التي تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن ، وأغفلته كليا فلم تعرض له إيرادا أو ردا بما يسوغ أطراحه ، فإن حكما ينطوي على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور .

٢. من المقرر أن الحارس للمحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الأشياء المحجوزة إلى أي مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوت صحته أن يتغير وجه الرأي في الحكم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء الموضحة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصاخ الإصلاح الزراعى والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضارارا بالدائن الحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح

.....قضت حضوريا فيعملا بمادتي الاقام بحبس المتهم شهرا مع الشغل
وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . استأنف ومحكمةالابتدائية "بمينة
استئنافية " قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل .
فطعن الأستاذ.....الغامي عن الاستاذ.....الغامي نيابة عن
المحكوم عليه والأستاذ.....الغامي نيابة عنه أيضا في هذا الحكم بطريق النقض
...الخ.

المحكمة

من حيث إنه مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة
اختلاس أشياء محجوز عليها إداريا ، فقد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في
السيب ، ذلك بأن الطاعن دفع بأنه أقام دعوى ضد الدائن الحاجز نازع فيها في
أصل الدين المحجوز من أجله وفي صحة إجراءات الحجز ، مما يستلزم وقف إجراءات
الحجز والبيع الإداريين إلى أن يفصل نهائيا في النزاع عملا بحكم المادة ٢٧ من
القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٧٢ ، وساند دفاعه بتقديم صورة رسمية من صحيفة الدعوى المذكورة ، غير
أن المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع رغم جوهريته ، كما لم يكن الحكم المطعون فيه
بتحصيله أو الرد عليه ، كما دفع الطاعن بأن الحجز وقع على ماشيته بناحية الكم
الأخضر مركز حوش عيسى وحدد لبيعها سوق الناحية وأنه لا يلتزم بنقل المحجوزات
- وقدم شهادة أمام المحكمة الاستئنافية تأييدا لدفاعه ومع ذلك صدر الحكم المطعون
فيه دون أن يعنى بإيراد هذا الدفاع الجوهري أو الرد عليه ، مما يعيبه بما يستوجب
نقضه .

وحيث أنه يبين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن
- أن المدافع عن الطاعن قدم صورة رسمية من صحيفة دعوى مدنية مرفوعة من المدين

الطاعن المحجوز عليه ضد الدائن الحاجز ينازع فيها في اصل الدين المحجوز من أجله وفي صحة إجراءات الحجز الذى عين فيه الطاعن حارسا على المحجوزات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ إذ نصت على أنه " يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة إجراءات الحجز ، أو باسترداد الأشياء المحجوزة ، وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين إلى أن يفصل نهائيا في النزاع " . فإن دفاع الطاعن بالإسناد إلى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ، وإذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا إلى غاية الأمر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن ، وأغفلته كليا لم تعرض له ايرادا أو ردا بما يسوغ اطراحه ، فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور . لما كان ذلك ، وكان بين من مذكرة دفاع الطاعن - أمام محكمة أول درجة - أنه طلب الحكم بالبراءة ودفع بأن الحجز توقع بناحية الكوم الأخضر مركزوتحدد للبيع سوق.....الذى يبعد عن محل الحجز ولم يحضر مندوب الحجز بمحل الحجز وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات كما قدم الطاعن - أمام المحكمة الاستئنافية - اقرارا من الوحدة المحلية ثابتا فيه عدم وجود سوق بالناحية المذكورة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحارس للمحجوزات غير مكلف قانونا بنقل الأشياء المحجوزة إلى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن فى هذا الشأن وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوت صحته أن يتغير وجه الرأى فى الحكم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة ، بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٣٤١١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه خلا من الإشارة إلى أن النطق به كان في جلسة علنية ، كما اتضح من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه لم يستوف هذا البيان . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن " يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية " ، وكانت علنية النطق بالحكم قاعدة جوهرية يجب مراعاتها تحقيقا للغاية التي توخاها الشارع من وجوب العلانية في جميع إجراءات المحاكمة إلا ما استثنى بنص صريح - وهي تدعيم الثقة بالقضاء والاطمئنان إليه ، وكانت المادة ٣٣١ من القانون المذكور ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري . لما كان ما تقدم ، وكان محضر الجلسة وورقة الحكم هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم ، وكان لا يستفاد منها أن الحكم صدر في جلسة علنية وهو ما يعيب الحكم بالبطلان .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المتقولات الميمنة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمهجوز عليها إداريا لصالح بنك التنمية والائتمان الزراعي والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من القانون العقوبات . ومحكمة جناح مركز جبهة قضت حضوريا عملا بمادتي الأقسام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . استأنف - ومحكمة سوهاج الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ.....المحامى عن الأستاذ.....المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض...الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد ، قد شابه بطلان ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية نظمت بالحكم في جلسة غير علنية ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه خلا من الإشارة إلى أن النطق به كان في جلسة علنية ، كما اتضح من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه لم يستوف هذا البيان ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن " يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية " . وكانت علنية النطق بالحكم قاعدة جوهرية يجب مراعاتها تحقيقا للغاية التي توخاها الشارع من وجوب العلانية في جميع إجراءات المحاكمة إلا ما استثنى بنص صريح - وهي تدعيم الثقة بالقضاء والاطمئنان إليه ، وكانت المادة ٣٣١ من القانون المذكور ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري . لما كان ما تقدم ، وكان محضر الجلسة وورقة الحكم هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم ، وكان لا يستفاد منها أن الحكم صدر في جلسة علنية وهو ما يعيب الحكم بالبطلان ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٠٠٦٩ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. التقرير بالطعن بالنقد من رئيس نيابة لم يتضح - في التقرير - عن دائرة اختصاصه الوظيفي ، وبالتالي صنته في الطعن في الحكم ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة .

٢. التناقض الذي يوجب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ويكون الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي يتجاوز به إلى اضطراب ينبئ من إختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضدهما والمدعين بالحقوق المدنية بأنهم بدائرة محافظة الجيزة : أولا المطعون ضدهما احداثا العقوبات المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

و ادعى المجنى عليهما مدنيا قليهما بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حاضوريا في عملا بمادتي الإلتزام بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفاله مائتي جنيه لوقف التنفيذ وحبس التهمة الثانية شهرا مع الشغل وكفاله خمسين جنيها لوقف التنفيذ عن التهمة الاولى وحبس كل منهما شهرا مع الشغل وكفاله خمسون جنيها عن التهمة الثانية والزامهما بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف المطعون ضدّهما ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية قضت حضوريا
بتبطل الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض
الدعوى المدنية .

فطعت النيابة العامة والأستاذ المحامي نيابة عن المدعين بالحقوق
المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة

من حيث أنه لما كان الطعن قد قرر به من رئيس نيابة لم يفصح - في التقرير
- عن دائرة اختصاصه الوظيفي . وبالتالي صفته في الطعن في الحكم . فإن الطعن
يكون قد قرر به من غير ذي صفة . ولا يغني في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر
به من ذي صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . لما هو من
المقرر أن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها
متوأمًا الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي عمّن
صدر منه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج
عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم من النيابة العامة غير مقبول شكلا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المدعيتين بالحقوق المدنية

من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون
حيث أن الطاعنتين - المدعيتين بالحقوق المدنية - تنعيان على الحكم المطعون
فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدّهما من قّمة الضرب ورفض الدعوى المدنية قد
شابه انسداد في الاستدلال والقصور في التسبب ذلك بأنه أسس قضاءه على وجود
خلافات بين المطعون ضدّهما و الطاعنتين مستدلا على ذلك بوجود قضية عسكرية بين
شقيق المتهم الأول والجنى عليها قضى فيها ببراءته وهي اسباب لا تؤدي الى ما رتبته
الحكم عليهما . ولم يعرض الحكم لأدلة الثبوت التي قامت في حق المطعون ضدّهما مما

يدل على ان المحكمة اصدرت حكمها بغير عناصر الدعوى والإحاطة بشروطها . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اعتنى أسباب الحكم المستأنف الصادر من محكمة اول درجة والذي قضى بإدانة المطعون ضدهما والزائمتين بالتعويض في قوله " وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده " ثم عاد و أورد في اسبابه قوله " وحيث أنه يوجد خلافات بين المتهمين والجنى عليهما وحيث انه يوجد قضية عسكرية بين شقيق المتهم والجنى عليها قضى فيها ببراءته مما تنفى معه التهمة ويتعين القضاء ببراءة المتهمين " ثم انتهى الحكم المطعون فيه في منطوقه الى القضاء ببراءة المطعون ضدهما ورفع الدعوى المدنية ، فإن ما أورده الحكم من أسباب متناقضة ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر يعيبه بالتناقض و التخاذل ، ويكون الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي بل يتجاوزها الى اضطراب ينبى عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة دون حاجة لبحث سائر اوجه الطعن والزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية.

الطعن رقم ٢٤١٣٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو حرية الشخصية.

٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن ترد عليه - بأسباب سائغة بالقبول أو الرفض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة وإحراز الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر إنما هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن - دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه - وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحاله إلى محكمة جنابات لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حثوريا عملا بالمواد ٢٠١ ، ٣٦ ، ٣٨/٢ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ المرفق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبغريمه مائة ألف جنيه عما نسب إليه ومصادرة المخدر المضبوط . باعتبار أن الإحراز مجرد من التصود .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة وإحراز جوهرا مخدر "هيروين" بغير قصد من التصود قد شابه التصود في التسبب والتفاسد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها إلا أن الحكم ردا على هذا الدفع برد غير سائق ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها الإذن ، وقد رد الحكم على هذا الدفع في قوله " بأن هذا الدفع مردود بما هو ثابت بالأوراق من أن الضابط بعد أن علم بقدم المتهم كمن له حيث تمكن من ضبطه محرزا وحائزا لهذا الجوهرا المخدر ومن فإن هذه التحريات جدية وتصدق من أجزائها بدليل الضبط على هذا النحو ، يعزز ذلك ويسانده أن تقدير جدية التحريات هو من إطلاقات هذه المحكمة وأن هذه المحكمة ترى ان هذه التحريات جادة وكافية لتسويغ إصدار الإذن وأن المراقبة لم

تكن وهمية على نحو ما أثاره الدفاع ومن ثم فإن ما يتعاه الدفاع في هذا الصدد يكون غير سديد . ومفاد ما تقدم أن المحكمة أسست اقتناعها بجدية التحريات التي بنى عليها الإذن على مجرد ضبط المخدر في حيازة الطاعن أثناء التفتيش . لما كان ذلك ، وكان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنابة أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمته مسكنه أو لحرية الشخصية ، وكان موكلا لسلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذ كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بأسباب سائغة بالقبول أو الرفض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة وإحراز الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر إنما هو عنصر جديد في الدعوى لا حتى على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضي من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها في عناصر التحريات على الإذن - دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه - وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى إجراءاته فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون مأمور الضبط قد علم من تحرياته السرية واستدلالة أن جريمة معينة جناية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض المحقق لحرته أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.
٢. من المقرر أنه لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التى ناط بها قانون إجراءاته بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا ما رأت أن الدلائل المقدمة إليها فى محضر الاستدلال كافية ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء متضمنا للتحقيق .
٣. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن هو من المسائل الموضوعية التى يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها الأمر وكفايتها لتسويق إصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن - كما هو الحال فى الدعوى المعروضة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .
٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لتجاوز حدود الإذن وكذلك للدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن وردهما بقوله " أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذا بالأدلة التى أوردتها المحكمة والتى لها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق

رسمية . ولما كانت المحكمة تطمئن إلى أن القبض على المتهمين الأول والثاني كلكن بناء على إذن النيابة الصحيح دون تجاوز لحدود الإذن أخذا بأقوال ضابط الواقعة والتي لم يقدّم دليل في الأوراق يهدرها ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذه الدفوع . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت بما أورده من أدلة على أن الضبط والتفتيش كان بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة بذلك وأن القائم به لم يتجاوز اختصاصه . وكان من المقرر كذلك أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد الإثبات فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع على حملها على عدم الأخذ بما فإن ما أورده الحكم ردا على الدفوع يكون سائغا ويضحي النعي في خصوصه غير مقبول.

٥. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل المنطق ولها أصليا في الأوراق .

٦. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه فهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع على حملها على عدم الأخذ بما .

٧. من المقرر أن تناقض الشهود واختلاف روايتهم في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم طالما أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيها . ومن ثم فلا محلي لتعيب الحكم في استخلاصه لصورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة أخذا بأقوال الشهود التي اعتمدت عليهم في قضائها وأن ما يثيره الطاعنون في هذا المقام ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ومما لا يجوز المجادلة في شأنه أمام محكمة النقض .

٨. من المقرر في صحيح القانون أنه يكفى لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين الأول والثاني قيامهما بالاستيلاء على المسروقات بالإكراه وحمل سلاحين مخبأين وأن الطاعنين الثالث والرابع والخامس كانوا معهما بمكان الحادث وظلوا كذلك على مسرح الجريمة يراقبون الطريق ويشدون من أزرها فإن ذلك يكفى في صحيح القانون لاعتبارهم فاعلين أصليين .

٩. لما كان بين مدونات الحكم توافر أركان جنائبي السرقة بالإكراه والسرقة مع حمل سلاح بكافه أركانها القانونية فإن النعى بأن الواقعة لا تخرج عن كونها جنحة سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتقها الحكم للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما لا يجوز المجادلة فيه أمام هذه المحكمة .

١٠. لما كان بين من الإطلاع على الأوراق أن ما أسنده الحكم إلى الشاهد الأول من رؤيته للطاعنين الثلاثة الأواخر يقفون خارج الصيدلية لمراقبة الطريق ولشد أزر الطاعنين الأول والثاني عن قيامهما بسرقة الأدوية من داخل الصيدلية وتعرف الشاهد عليهم له معينة الصحيح من أوراق الدعوى فإن النعى بالخطأ في الإسناد يكون لا محل له .

١١. من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي إكتفاء بأدلة الثبوت التي أوردتها وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلثغاته عنها أنه أطرحتها .

١٢. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة والتشكيك في أقوال شهود الإثبات التي اقتنعت المحكمة بصحتها وأقامت قضاءها عليها إنما ينحل إلى جدل موضوعي في وزن عناصر الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.
١٣. من المقرر أن القانون لم يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه القانون في هذا الخصوص أن يكون واضحا محددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه يامضائه - وهو ما لم ينازع فيه أحد - ومن ثم فلا يعيب الإذن خلوه من خاتم النيابة التي ينتمى إليها مصدره .
١٤. من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تظمن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهد به في جلسة المحاكمة مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق.
١٥. لما كان الثابت بمحاضر الجلسات أن أيا من المدافعين عن الطاعنين لم يطلب من المحكمة مناقشة الشاهد الرابع حين سماع شهادته أمام المحكمة ومن ثم فليس لهم من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها .
١٦. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحدا من الطاعنين لم يثر شيئا بخصوص صدور أقوال الشاهد الرابع بتحقيقات النيابة تحت وطأة الإكراه فإنه لا يقبل بعد ذلك إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي ينحسر عنه وظيفة هذه المحكمة كما لا يقبل في خصوصه النعى على المحكمة بقعودها عن الرد على دفع لم يثر أمامها .
١٧. لما كان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن الثاني أو مدافعه لم يدفعا ببطلان اعترافه بتحقيق النيابة لأنه جاء وليد إكراه أدبي وقصارى ما أشار إليه أن الطاعن قدم حافظة مستندات تحوى واقعة تعذيب لأشخاص في ذات القسم وأن الضابط أحضر شقيقته بالقسم مما دفعه إلى تسليم نفسه لإنقاذه دون أن يبين

وجه ما ينعاه على اعترافه وبما لا يمكن معه القول بأن هذه العبرة تشكل دفعا بطلان الاعتراف أو تشير إلى الإكراه المبطل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضاء الإدانة على اعترافه بعد أن اطمأن إلى سلامته - وكان لا يقبل من الطاعن إثارة الدفع بالإكراه في خصوصه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه للفصل فيه إجراء تحقيق تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

١٨ . من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

١٩ . من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم كاملا إذ كان عليه إن كان يعمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر وأن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في ذلك أن يقدم الدليل ويسجل عليها المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز محاجتها من بعد ذلك أمام محكمة النقض على أساس من تصورها فيما كان يتعين عليها تسجيله .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم جميعا أولا : سرقوا المبلغ النقدي والأشياء المينة والوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة لـ.....وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أشهر الأول سلاحا ناريا ووضع على عنقه مهددا باستعماله وأشهر الثاني سلاحا أبيض "سنجه" فمثلا بذلك مقاومته وتمكن الثاني من الاستيلاء على المسروقات سالفة الذكر بينما راقب باقى المتهمين الطريق بتلك الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات . ثانيا : سرقوا زجاجتى الدواء المينة والوصف والقيمة بالأوراق المملوكة لـ.....حال كون الأول والثاني حاملين لسلاحين مخبأين . المتهم الأول: أولا: أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخن الماسورة (فرد خرطوش محلى الصنع). ثانيا: أحرز ذخائر " ثلاث طلقات " مما تستعمل في السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بإحرازه أو حيازته

. المتهم الثانى : أحرز سلاحا أيضا "سنجه" دون أن يكون هناك مسوغ حـرفى أو شخصى لإحرازه أو حيازته . واحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣١٤/١، ٣١٦ مكررا ثالثا /٣ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٢٥، ٦، ٢٥ مكررا ١/١، ٢٦، ١/٢٦-٣٠، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥، لسنة ١٩٨١، ٩٧، لسنة ١٩٩٢ والبندين ١٠، ١١ من الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) الملحقين بالقانون الأول والمستبدلين بالقانون الأخير مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عيما أسند لكل منهم .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض...الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والرابع ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجرائم السرقة ياكراه والسرقة مع حمل سلاح وإخراز الأول لسلاح وذخيرة بدون ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور والفساد فى الاستدلال واخل بحق الدفاع ذلك أن المدافعين عن الطاعنين دفعا ببطلان إذن النيابة بالتقبض والتفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية ولتجاوز القائم بالضبط لاختصاصه المكان ولوقوع الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن لقرائن عدداها تدليلا على صحة ذلك مما كان يجدر بالنيابة أن تجرى تحقيقا قبل صدور الإذن . إلا أن الحكم أطرح الدفع بما لا يسوغ . هذا وقد قام دفاع الطاعنين على استحالة حصول الواقعة كما صورها المجنى عليها خاصة بمكان وزمان وقوعها ولتناقض أقوالهما وكذلك لسبق معرفتهما بالطاعن الأول الذى سبق له التعامل معهما بشراء الأدوية المخدر بأكثر من السعر المقرر لها وأن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة سرقة باعتراف الطاعن الثانى والذى لم يقرر باشتراك أى من الطاعنين الثلاثة الآخرين فيها وإنكار الأول ذلك أصلا . كما

ينعى الطاعنان الثانى والخامس على الحكم قصوره فى التسبب وفساده فى الاستدلال
إذ دفعا بطلان الإذن بالقبض والتفتيش لعدم حمله خاتم النيابة التى أصدرته - إلا أن
الحكم رد الدفع بما لا يستقيم معه رفضه - كذلك فإن المحكمة لم تسمح لمدائعيهما
بمناقشة الشاهد الرابع التى عولت على أقواله بالتحقيقات رغم عدوله عنها بالجلسة
وعلى الرغم من أن ما أدلى به بالتحقيقات - كان وليد إكراه كذلك أعرضاً لحكم
عما دفع به الطاعن الثانى من أن الأقوال التى نسبت إليه بالتحقيقات جاءت وليدة
إكراه معنوى لاحتجاز شقيقته وابنتها بقسم الشرطة . كما ينعى الطاعن الثالث على
الحكم مخالفته الثابت بالأوراق وفساده فى الاستدلال وقصوره فى التسبب وتناقضه
فيه وإخلاله بحق الدفاع ذلك أن ما نسبته الحكم إلى الشاهد الأول من وجود الطاعن
والطاعنين الرابع والخامس خارج الصيدلية لمراقبة الطريق ولشد أزر الأول والثانى لا
أصل له . كما أن أقوال الشاهد الرابع بالتحقيقات جاءت وليدة إكراه ونفى
الطاعنين الأول والثانى إشراكه معهما فى الجريمة . واستند الحكم فى قضائه إلى أقوال
ضابط الواقعة أن الطاعنين أقروا له بمحضر الضبط بارتكابهما على الرغم من إثبات
الحكم أنه لم يتسند إلى محضر الضبط فى قضائه بالإدانة كما وأن ما أثبت بمحضر
جلسة المحاكمة لا يمثل حقيقة الدفاع الذى تمسك به المدافع عن الطاعن . كل ذلك
مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين وقائع الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجرائم التى دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة
سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ولها أصلها الثابت فى أوراق
الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد الدفع بطلان أمر القبض
والتفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية قولاً منه " أنه من المقرر أن تقدير جدية
التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر
فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع والمحكمة تطمئن إلى أن

التحريرات التي أجراها الشاهد الثالث وسطر مضمونها بمحضره كافية لإصداره الإذن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون مأمور الضبط قد علم من تحرياته السرية واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص قد علم من تحرياته السرية واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض المحقق لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . وكان لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءاته بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا ما رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء متما للتحقيق . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى اقتضت بجدية الاستدلالات التي بي عليها الأمر وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن كما هو الحال في الدعوى المعروضة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لتجاوز حدود الإذن وكذلك للدفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن وردهما بقوله " أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها المحكمة والتي لها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . ولما كانت المحكمة تظمن إلى أن القبض على المتهمين الأول والثاني كان بناء على إذن النيابة الصحيح دون تجاوز لحدود الإذن أخذا بأقوال منابط الواقعة والتي لم يقدّم دليل في الأوراق يهدرها ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذه

الدفع " . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت بما أوردته من أدلة على أن الضبط والتفتيش كان بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة بذلك وأن القائم به لم يتجاوز اختصاصه . وكان من المقرر كذلك أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد الإثبات فإن ذلك يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع على حملها على عدم الأخذ بما فإن ما أورده الحكم ردا على الدفوعين يكون سائغا ويضحي النعي في خصوصه غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . كما وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه فهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع على حملها على عدم الأخذ بما ، كما وأن تناقض الشهود واختلاف روايتهم في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم طالما أنه استخلص الحقيقة من اقوالهم بما لا يتناقض فيها . ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في استخلاصه لصورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة أخذا بأقوال الشهود التي اعتمدت عليهم في قضائها وأن ما يثيره الطاعنون في هذا المقام ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ومما لا يجوز المجادلة في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في صحيح القانون أنه يكفي لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم بفعل من الأفعال المكونة لها إذا صححت لديه نية التدخل في ارتكابها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعنين الأول والثاني قيامهما بالاستيلاء على المسروقات بالإكراه وحمل سلاحين مخبأين وأن الطاعنين الثالث والرابع والخامس كانوا معهما بمكان الحادث

وظلوا كذلك على مسرح الجريمة يراقبون الطريق ويشدون من أزرها فإن ذلك يكشف قبيح القانون لا اعتبارهم فاعلين أصليين . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم توافر أركان جنائتي السرقة بالإكراه والسرقة مع حمل سلاح بكافة أركانها القانونية فإن النعي بأن الواقعة لا تخرج عن كونها جنحة سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتقها الحكم للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما لا يجوز المجادلة فيه أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن ما أسند الحكم إلى الشاهد الأول من رؤيته للطاعنين الثلاثة الأواخر يقفون خارج الصيدلية لمراقبة الطريق ولشد أزر الطاعنين الأول والثاني عند قيامهما بسرقة الأدوية من داخل الصيدلية وتعرف الشاهد عليهم له معينه الصحيح من أوراق الدعوى فإن النعي بالخطأ في الإسناد لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأدلة الثبوت التي أوردتها وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتبعة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطراحها . كما وأن الدفع بتلفيق التهمة والتشكيك في أقوال شهود الإثبات التي اقتنعت المحكمة بصحتها وإقامت قضاؤها عليها إنما ينحل إلى جدل موضوعي في وزن عناصر الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطالان إذن التفتيش خلوه من الخاتم الرسمي للنيابة التي أصدرته ورده بقوله " أنه لا يشترط وجود بصمة خاتم رسمي على الإذن الصادر من النيابة بضبط وتفتيش مني بل يشترط فحسب أن يكون الإذن مكتوبا وموقعا عليه ممن أصدره وهو ما لم يجادل فيه الدفاع " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه القانون في هذا الخصوص أن يكون واضحا محددًا

بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه يامضائه وهو ما لم يتنازع فيه حد - ومن ثم فلا يعيب الإذن خلوه من خاتم النيابة التي ينتمى إليها مصدره يكون مار به الحكم دفعه سائغا بما يضحى النعى في خصوصه غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكان ممن المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهيد به في جلسة المحاكمة مادام له مأخذه الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحاضر الجلسات أن أيا من المدافعين عن الطاعنين لم يطلب من المحكمة مناقشة الشاهد الرابع حين سماع شهادته أمام المحكمة ومن ثم فليس لهم من بعد النعى على المحكمة قعودها من إجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن احدا من الطاعنين لم يثر شيئا بخصوص صدور أقوال الشاهد الرابع بتحقيقات النيابة تحت وطأة الإكراه فإنه لا يقبل بعد ذلك إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة - كما لا يقبل في خصوصه النعى على المحكمة بقعودها عن الرد على دفع لم يثر أمامها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن الثانى أو مدافعه لم يدفعا ببطلان اعترافه بتحقيق النيابة لأنه جاء وليد إكراه أدبي وقصارى ما أشار إليه أن الطاعن قدم حافظة مستندات تحوى واقعة تعذيب لأشخاص في ذات القسم وأن الضابط احضر شقيقته بالقسم مما دفعه إلى تسليم نفسه لإنقاذها دون أن يبين وجه ما ينعاه على اعترافه وبما لا يمكن معه القول بأن هذه العبارة تشكل دفعا ببطلان الاعتراف أو تشير إلى الإكراه المبطل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضاء الإدانة على اعترافه بعد أن اطمأن إلى سلامته وكان لا يقبل من الطاعن إثارته الدفع بالإكراه في خصوصه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه للفصل فيه إجراء تحقيق تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ومن ثم يكون النعى في

مختصة غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الاخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وكان لا تناقض فيما أورده الحكم فى عدم تعويله على ما جاء محضر ضبط الواقعة وبين استناده فى قنائه بالإدانة على ما شهد به الضابط بالتحقيقات . بما يكون النعى فى خصوص ذلك غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم كاملاً إذ كان عليه إن كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر وأن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى ذلك أن يقدم الدليل ويسجل عليها المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز محاجاتها من بعد ذلك أمام محكمة النقض على أساس من تقصيرها فيما كان يتعين عليها تسجيله ومن ثم يكون منعاه فى هذا الخصوص غير مقبول ويكون الطعن برمته على غير أساس بما يتعين معه رفضه .

الطعن رقم ١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بإذنه ، وكان الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في شأن المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني يكون غير مقبول شكلا .

٢. من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد فرق في المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، أما الحالة الثانية من حالي الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكنت السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبي الجريمة . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية أن يدلى الجاني بمعلومات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة فإن الحكم المطعون فيه

إذ استلزم - لكى يتحقق موجب الإعفاء - أن يصدر الإخبار عن صفقة لم يتم إبرامها مع المتهم الآخر ، وألا تكون فى مرحلة تمام التنفيذ ، وأن يكون الإخبار قبل كشف نشاط الطاعن فى الاتجار فى المواد المخدرة ، يكون قد استحدث شروطا للإعفاء لم يوجبها القانون . وإذا أقام قضاءه على ذلك التقرير القانونى الخاطئ وحجبه هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى توافر شروط الإعفاء فى حق الطاعن طبقا للفقرة الثانية المشار إليها . فإن ذلك مما يصمه بالقصور .

٣. لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإن نصت على نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن وإلى غيره من المتهمين إذا اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعنا ، إلا أن ذلك مشروط بأن تعين محكمة النقض فى حكمها من الذى يتعدى إليه أثر النقض ، لأنها هى وحدها التى يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه .

٤. من المقرر أن الإعفاء من العقاب ليس إباحة للفعل أو محو للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجانى الذى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسؤولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من أثر هو خطط العقوبة عن الجانى بعد استقرار إدانته دون أن يحس ذلك قيام الجريمة فى ذاتها أو اعتبار المجرم المعفى من العقاب مسئولا عنها ومستحقا للعقاب أصلا .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان كل من الطاعنين الثانى والثالث بتهمة أسندت إليهما عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة التى أسندت إلى الطاعن الأول ، فإن نقض الحكم بالنسبة إليه لا يستوجب نقضه بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث .

٦. من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تودى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن

الأحوال فيها ، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدى أقوال شهود الإثبات ورده على دفع الطاعن كافيا في إثبات أن حيازة الطاعن الجواهر المخدرة كان بقصد الاتجار وفي إظهار اقتناع المحكمة بشوته من ظروف الواقعة التى أوردتها وأدلتها التى عولت عليها .

٧. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى - كان ذلك محققا لحكم القانون .

٨. لما كان من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك في مدى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أنها خلعت من دفع صريح من الطاعن بطلان أقوال المحكوم عليهما الأول والثاني - فيما اسنداء إليه - لأنها كانت وليدة إغراء أو إكراه وقع عليهما من ضابط الشرطة ، وإنما جاء حديث الطاعن عن دعوى الوعد والوعيد في عبارات مرسلة بغير ما يدل يظاهرها أو واقع يساندها ، ولا ينصرف إلا إلى مجرد التشكيك في الدليل المستمد من تلك الأقوال توصلا إلى عدم تعويل المحكمة عليه ، مما يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد عليها يستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أخذت بها .

٩. من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ، وأن المحقق يباشر أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، وكان النعى بإنكار تحرير كل من محضر الضبط وإذن التفتيش وصدوره من المختص لغموض توقيعه عليه واردا في حقيقته على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته ، فإنه لا يعيب المحررين - بفرض صحته - مادام موقعا على كل منهما فعلا .

١٠. لما كان يبين من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يدفع بنفى علمه بكنه المواد المضبوطة ، وببطلان ضبط المحكوم عليه الثانى وتفتيشه وما ترتب عليه من أدلة لانتفاء حالة التلبس ، فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أغلقت الرد على دفعه لم يتمسك بها أمامها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

١١. من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

١٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون

١٣. من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن كما هو الحال فى الدعوى .

١٤. لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ضم دفتر الأحوال تحقيقاً لدفاعه ، فلا يصح له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة لإجراءاته ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون لا محل له .

١٥. من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجانى حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث

الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى - ما يكفي للدلالة على قيامه .

- ١٦ . من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب رداً على استقلال مادام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
- ١٧ . لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على حيازة الطاعن للمواد المخدرة المضبوطة ومن ثم ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى القصور في التسيب والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .
- ١٨ . من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمين الأول والثاني "أحرز كل منهما بقصد الاتجار جوهراً مخدراً "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . المتهم الثالث "حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "هيروين - أفيون - حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/١، ٢/٧، ٢/٣٤، ١-٢ بند ١/٤٢، ٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٢ من القسم الأول والبندين ٩، ٥٧ من القسم الثاني من الجداول الأول الملحق بمعاقبة كلا من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم مائة ألف جنيه ومصادرة جميع المضبوطات .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

أولا : عن طعن المحكوم عليه الثاني

من حيث إن المحامينو.....قررا بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بصفتيهما وكيلين عن المحكوم عليه الثاني لما كان ذلك ، وكان يبين من التوكيل الرسمي العام رقمالمقدم في الطعن - والذي يخول الوكيلين عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة عن موكليهما أنه مؤرخ أى لا حق على التقرير بالطعن ، وإذا كان من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ، وكان الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص على ذلك ، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في شأن الموال المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني يكون غير مقبول شكلا ، وهو ما يتعين القضاء به .

ثانيا : عن طعن المحكوم عليه الأول

من حيث إن مما ينهه الطاعن "الأول" على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدر - هيروين - بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه تمسك بحقه في الإعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استنادا إلى أنه أدلى بمعلومات

أدت بذاتها إلى ضبط المتهم الثاني ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يتفق وصحيح القانون ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها " تخلص في أنه بناء على تحريات جدية أجراها الرائد..... الضابط بقسم مكافحة المخدرات عن المتهم من أنه يتجر في المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة لضبطه وتفتيشه في المكان الذي يتقن وجوده به أمام فندق، وتوجه على راس قوة لتنفيذ الإذن في يوم وأعد ثلاثة أكمنة وفي حوالي الساعة ١٥، ١م تمكن من ضبط المتهم أثناء وقوفه بجوار سيارته بذات المكان المحدد بالتحريات وبفتيشه عثر بالجيب الأيسر للبantal الذي يرتديه على ورقة الألومنيوم تحوي كيسا شفافا من النايلون بداخله كمية من مسحوق الهيروين المخدر وبمواجهته له بها أقر بإحرازها بقصد الاتجار كما تم ضبط مبلغ خمسون جنيها أقر أنه متحصل من الاتجار في المواد المخدرة ويشاركه في ذلك المتهم الثاني وعلى موعد معه في ذات اليوم السلعة ١٥، ٣ أمام فندق لإتمام صفقة أخرى من المواد المخدرة ، وفي الزمان والمكان المحددين حضر المتهم الثاني بسيارته وسلمه علبتين من السجائر سقطت إحداها أرضا وبرز منها جزء من لفافة شفافة لمخدر الهيروين وبضبطه أقر بميازته لها بقصد الاتجار الخ. وعرض الحكم للدفع المبدى من الطاعن بأحقية في الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وخلص إلى رفضه تأسيسا على أن المتهم أقر عن صفقة كان قد تم إبرامها مع المتهم الثاني وبصدد تمام التنفيذ فيها مع شريكه في نشاطه الموثم بعد أن كشف أمره ونشاطه في الاتجار في المواد المخدرة . لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد فرق في المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، أما الحالة الثانية من

حالتى الإعفاء فهى لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون فى مقابل الفسحة التى منحها للجاني فى الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مناط الإعفاء الوارد فى الفقرة الثانية أن يدلى الجاني بمعلومات صحيحة وجدية تؤدى بذاتها إلى القبض على باقى الجناة فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم - لكى يتحقق موجب الإعفاء - أن يصدر الإخبار عن صفقة لم يتم إيرامها مع المتهم الآخر ، وألا تكون فى مرحلة تمام التنفيذ ، وأن يكون الإخبار قبل كشف نشاط الطاعن فى الاتجار فى المواد المخدرة ، يكون قد استحدث شروطا للإعفاء لم يوجبها القانون . وإذا أقام قضاءهم على ذلك التقرير القانونى الخاطئ وحجبه هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى توافر شروط الإعفاء فى حق الطاعن طبقا للفقرة الثانية المشار إليها ، فإن ذلك مما يصح بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يجوب نقضه و الإعادة بالنسبة الى الطاعن الأول دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن المقدمة منه .

ومن حيث إنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإن نصت على نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن وإلى غيره من المتهمين إذا اتصل بهم وجه الطاعن ولو لم يقدموا طعنا ، إلا أن ذلك مشروط بأن تعين محكمة النقض فى حكمها من الذى يتعدى إليه أثر النقض ، لأنها هى وحدها التى يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه . وكان وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الأول - على نحو ما سلف بيانه - لا يتصل بالطاعنين الثانى والثالث ، ذلك أن الإعفاء من العقاب ليس إباحة للفعل أو محو للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجاني الذى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن

الجاني بعد استقرار إدانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة في ذاتها أو اعتبار المجرم المعفى في العقاب مسئولا عنها ومستحقا للعقاب أصلا . وكان الحكم المطعون فيه قد دان كل من الطاعنين الثاني والثالث بتهمة اسندت إليهما عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة التي أسندت إلى الطاعن الأول ، فإن نقض الحكم بالنسب إليه لا يستوجب نقضه بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث .

ثالثا : عن طعن المحكوم عليه الثالث

ومن حيث إن الطاعن " الثالث " ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جواهر مخدرة - هيروين وأفيون وحشيش - بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه جاء قاصر البيان في استظهار قصد الاتجار لديه ، وأغفل الحكم الرد على ما اثاره الطاعن من دفع بطلان أقوال المحكوم عليهما الأول والثاني - فيما اسنده إليه - لأنها كانت وليدة إكراه وإغراء وإنكار تحريير محتزر الضبط وإذن التفتيش وصدور كل منهما من المختص بذلك لغموض التوقيع الممهور به ، ونفى على الطاعن بكنه المواد المضبوطة ، وبطلان ضبط المحكوم عليه الثاني وتفتيشه وما ترتب عليه من أدلة لانتفاء حالة التلبس ، ورد الحكم بما لا يصلح ردا على دفع الطاعن بطلان إذن النيابة بالتفتيش لابتنائه على تحريات غير جديسة ، و بأن ضبط الطاعن وتفتيش مسكنه ثما قبل صدور الإذن بذلك ، ولم تحقق المحكمة مبنى هذا الدفع بضم دفتر أحوال مكتب مكافحة المخدرات ، وبعدم سيطرة الطاعن على الحقيبة - التي ضبط المخدر بها - والمسكن ، وبشيوع التهمة ، ولم تستجب المحكمة لطلب الطاعن سؤال الرائدبرغم أنه شاهد واقعة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاة

من أقوال الشهود الرائد والرائد والرائد ومن تقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن الرائد شهد - من بين ما شهد به - أنه إذ واجه المتهم الثاني بما ضبط من هيروين أقر بإحرازه بقصد الاتجار وأنه يتعاون في هذا النشاط مع المتهم الثالث، وأستقر تفتيش مسكن هذا الأخير - المأذون به - عن ضبط جواهر الهروين والحشيش والأفيون ومبلغ ستة آلاف وثلاثمائة جنيه فضلا عن ميزان وسنج ثبت من تقرير التحليل أن أولها به آثار هيروين والباقي ثلاث قطع وزنية فئة الجرام والخمسة والعشرة جرامات تحوى غسالتها مادة الهروين . كما أورد الحكم - في معرض إطراره لدفع من الطاعن - أن ما أقر به المتهمين الأول والثاني بصدد تعاونهم مع الثالث في الاتجار بالمواد المخدرة أكدته التحريات بأسباب رشحت إصدار النيابة العامة الإذن بضبطه ... وابنتى الحكم على أقوال الشهود وما تضمنه تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى . ثبوت قسمة حيازة الطاعن الجواهر المخدرة بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما أوردها الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي أقوال شهود الإثبات ورده على دفع الطاعن كافيا في إثبات أن حيازة الطاعن الجواهر المخدرة كان بقصد الاتجار وفي اظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التى أوردها وأدلتها التى عولت عليها ، ولا ينال من ذلك أن الحكم لم يتحدث عن قصد الاتجار على استقلال لما هو مقرر من أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة لما هو مقرر ومن أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها

حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى - كان ذلك محققا لحكم القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليها هو الذي يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك في مدى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أنها خلست من دفع صريح من الطاعن بطلان أقوال المخكوم عليهما الأول والثاني - فيما أسندها إليه - لأنها كانت وليدة إغراء أو إكراه وقع عليهما من ضابط الشرطة ، وإنما جاء حديث الطاعن عن دعوى الوعد والوعيد في عبارات مرسله بغير ما دليل يظاھرھا أو واقع يساندها ، ولا ينصرف إلا إلى مجرد التشكيك في الدليل المستمد من تلك الأقوال توصلا إلى عدم تعويل المحكمة عليه ، مما يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد عليها يستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ، وأن المحقق يباشر أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، وكان النعي بإنكار تحرير كل من محضر الضبط وإذن التفتيش وصدوره من المختص لغموض توقيعه عليه ، واردا في حقيقته على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته ، فإنه لا يعيب المحررين - بفرض صحته - مادام موقعا على كل منهما فعلا - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن في تقرير الأسباب - فإن ما يثيره الطاعن في هذه الخصوص - بفرض التمسك به - لا يستأهل ردا - هذا إلى أنه لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ابتداء بطلان إذن التفتيش لغموض التوقيع عليه من مصدره ، كما لم يدفع بطلان محضر الضبط - للسبب ذاته - الذي يتحدث عنه في وجه طعنه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان يبين أيضا من محاضر الجلسات أن الطاعن لم

يدفع بنفى علمه بكنه المواد المضبوطة ، وببطلان ضبط المحكوم عليه الثانى وتفتيشه وما ترتب عليه من أدلة لانتفاء حالة التلبس ، فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أغلقت الرد على دفع لم يتمسك بها أمامها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد فضلا عن أنه لا صفة للطاعن الثالث فى الدفع ببطلان ضبط الطاعن الثانى وتفتيشه ، لما هو مقرر من إنه لا صفة لغير من وقع فى حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لا حق لوجود الصفة فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية وأطرحه بقوله " وحيث إنه عن دفاع المتهم الثالث من بطلان إذن النيابة العامة لابتناؤه على تحريات غير جدية وبطلان ما تلاه من إجراءات فمردود عليه سلفا فيما نعه المتهم الأول والثانى وأية ذلك أن ما أقر به المتهمين الأول والثانى بصدد تعاونهما مع الثالث فى الاتجار بالمواد المخدرة وقد أكدت التحريات ذلك الأمر بأسباب رشحته للنيابة العامة لإصدار إذن بضبط المتهم المذكور وعليه فإنه ينحسر عن هذا الإجراء قالة البطلان ويكون ما تلاه من إجراءات تنفق وصحيح القانون نفاذا لإذن النيابة العامة " وكان الحكم قد أطرح الدفع المماثل للمتهم الأول - فيما أحال إليه - بقوله " وحيث إنه عن الدفع بعدم جدية التحريات وبطلان القبض على المتهم الأول فمردود عليه باطمئنان المحكمة إلى صحة التحريات لابتنائها على أسس سليمة ترشح للنيابة العامة إصدار الإذن بموجبها إعمالا لصحيح القانون وبالتالي يكون القبض والتفتيش إذ تم بموجب ما سبقه من إجراءات صحيحة يكون قد تم منتجا أثره قانونا وتلتفت المحكمة عن هذا الدفع " . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا

بالقانون . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن ، كما هو الحال في الدعوى ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ضم دفتر الأحوال تحقيقا لدفاعه المتقدم ، فلا يصح له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة لإجرائه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى - ما يكفي للدلالة على قيامه وكان الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال مآدام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وذلك فضلا عن أن المحكمة قد عرضت لما يثيره الطاعن في هذا الشأن وأطرحته في منطق سائع بقولها " وحيث إنه عن الدفع بإنعدام السيطرة المادية للمتهم على المخدرات المضبوطة فمردود على ذلك أن المضبوطات ضبطت بحقية مغلقة للمتهم واضح ذلك بحضور ضابطى الشرطة العسكرية وبعض أقارب المتهم فضلا عن أن حقبة الضبط تحوى أوراق تخصه مسن بطاقته الشخصية والعسكرية وبعض صورته و أوراقه فضلا عن إقراره بملكيته للمبالغ قدره ستة آلاف وثلاثمائة جنيه الأمر الذى يستفاد منه يقينا أنها تخصه وحده دون غيره هذا فضلا عن أنه لم يعلل سببا لما تم اتخاذه من إجراءات قبله من رجال الضبط أو غيرهم ومن ثم يغدو دفاع هذا المتهم على غير سند من صحيح القانون جديرا بالرفض " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من مدوناته كافيا في

الدلالة على حيازة الطاعن للمواد المخدرة المضبوطة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى القصور في التسيب والفساد في الاستدلال يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الخيرة أن الدفاع عن الطاعن اختتم مرافقته طالبا الحكم ببراءته مما أسند إليه دون أن يتمسك بسماع الرائد، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا لم تسمع هذا الشاهد أو ترد على طلب سماعه ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تسخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في القفل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق .
٢. لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب . وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فإن ما يثيره الطاعن في الصدد إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .
٣. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعي التي تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من ادلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٤. لما كانت المادة ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يترتب على غياب متهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه . وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على نظر الدعوى بالنسبة له دون باقي المتهمين الغائبين ولم يبين للمحكمة مصلحته في نظر الدعوى بالنسبة له والمتهمين الغائبين في وقت واحد فلا يقبل منه النعي على الحكم لهذا السبب .
٥. من المقرر أن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى الجنائية بدون استجواب المتهم ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

٦. لما كان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان ما يثيره الطاعن من أن شاهدي الإثبات الثالث والرابع لم يتواجدا بمسكن المجنى عليه أثناء الواقعة خلافا لما أثبتته الحكم المطعون فيه من إجماع الشهود على أن الطاعن كان موجودا بالمسكن مع باقي المتهمين فإنه - بفرض تردى الحكم في هذا الخطأ - فإنه لا يمس جوهر الواقعة ولا اثر له في منطقته أو النتيجة التي خلص إليها من ضبط الطاعن ومعه خنجر وإحدى الحقيبتين اللتين شرع المتهمون في سرقتيهما أثناء محاولته الفرار به . ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الشأن على غير أساس .

٧. من المقرر أن تقدير موكولا لمحكمة الموضوع ، ومتى اقتبعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك .

٨. لما كان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مبنته . وكان قانون الإجراءات الجنائية أو قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يوجب أى منهم أية شروط أو إجراءات لنذب المحامي للحضور مع متهم في جناية ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون ولا محل له .

٩. من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كلفلا . إذ عليه إن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر .

١٠. لما كانت مذكرة أسباب الطعن قد تضمنت في صفحاتها الخامسة بين عبورتى "ويجب محاكمتهم" و"الحكم المطعون فيه" عبارات جارحة غير لائقة ولا يقتضيها الطعن في الحكم . فإنه يتعين بنص المادة ١٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأمر بمحو هذه العبارات .

الوقائع

أقمت النيابة العامة كلا منو.....و.....بأنهم (١) شرعوا
وآخرا ن مجهولان في سرقة الأشياء الميينة وصفها بقيمة بالأوراق المملوكة
.....من مسكنه وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع علىحارس
العقار و.....خادمة المنجى عليه بأن أشهروا سلاحين أحدهما ناري والآخر
أبيض (مسدس وخنجر) في وجهيهما وشلوا بذلك مقاومتها وبثوا الرعب في نفس
كل منهما ، وقد ترك ذلك الإكراه بحارس العقار أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي
المرفق ، وقد خاب، أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبط الأول والجريمة
متلبس بها وفرار الآخرين (٢) الأول أيضا : أحرز دون مسوغ من الضرورة
الشخصية أو الحرفية سلاحا أبيض (خنجر) وأحالتهم إلى محكمة جنايات الجيزة
لمحاكمتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا للطاعن وغايبا للآخرين عملا بالمواد ٤٥، ٤٦، ٣١٣، ٣١٤ من قانون
العقوبات و ١/١، ٢٥ مكررا ١/١، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل ، والبند رقم ١١ من الجدول رقم ١ الملحق به مع أعمال المادة ٣٢/٢ من
قانون العقوبات بمعاقبة كل متهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمي الشروع
في سرقة بالإكراه وإحراز سلاح أبيض بدون مسوغ ، قد شابه الفساد في الاستدلال
والبطلان والخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن
اعتنق تصوير شهود الواقعة لكيفية ارتكاب الحادث رغم تناقض رواياتهم بشأن
الحقيبتين محل الجريمة ومكان ضبط الطاعن بما يدل على تلفيق الاتهام ودانه مع أنه لم

يتم القبض على باقى المتهمين أو سؤالهم بالتحقيقات ومواجهته بهم ، وأورد أن الشهود أجمعوا على وجود الطاعن داخل المسكن أثناء ارتكاب الحادث خلافا لما قرره شاهدا الإثبات الثالث والرابع فى هذا الصدد ، ودانته رغم عدم ضبط المسروقات بما تنفى معه الجريمة ، وندبت المحكمة محاميا للدفاع عنه دون أن يكون صاحب الدور المعد لذلك ، ولم تمنحه الوقت الكافى للاستعداد . وقد خلا محضر جلسة المحاكمة من إثبات كل ما تم بالجلسة ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصليا الثابت فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يترتب على غياب متهم تأخير الحكم فى الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه . وكان البين

من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على نظر الدعوى بالنسبة له دون باقي المتهمين الغائبين ، ولم يبين للمحكمة مصلحته في نظر الدعوى بالنسبة له والمتهمين الغائبين جميعا في وقت واحد ، فلا يقبل منه النعى على الحكم لهذا فضلا عما هو مقرر من أن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى الجنائية بدون استجواب المتهم ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها وكان ما يثيره الطاعن من أن شاهدي الإثبات الثالث والرابع لم يتواجدا بمسكن المجنى عليه أثناء الواقعة خلافا لما أثبتته الحكم المطعون فيه من إجماع الشهود على أن الطاعن كان موجودا بالسكن مع باقي المتهمين فإنه - بفرض تردى الحكم في هذا الخطأ - فإنه لا يمس جوهر الواقعة ولا أثر له في منطقته أو النتيجة التي خلص إليها من ضبط الطاعن ومعه خنجر وإحدى الحقيبتين اللتين شرع المتهمون في سرقتهما أثناء محاولته الفرار بها ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل موكولا لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكانت الأدلة التي ساقها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من ثبوت مقارفة الطاعن لجرمة الشروع في سرقة ياكراه - حسبما تقدم بيانه - فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب من المحكمة ندب محام فأجابته لطلبه وأعطت المحامي الذي ندبته نسخة من الأوراق للإطلاع عليها والاستعداد ثم ترفع المحامي في الدعوى على الوجه المثبت بمحضر الجلسة دون أن يطلب أجلا للإطلاع . وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداد موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . وكان قانون الإجراءات الجنائية أو قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة

١٩٨٣ لم يجب أى منهم أية شروط أو إجراءات لنذب المحامى للحضور مع متهم فى جناية فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ عليه إن كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ومن حيث 'ن مذكرة أسباب الطعن قد تضمنت فى صفحاتها الخامسة بين عبارتى " ويجب محاكمتهم " والحكم المطعون فيه " عبارات جارحة غير لا ثقة ولا يقتضيها الطعن فى الحكم ، فإنه يتعين عملا بنص المادة ١٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأمر بمحو هذه العبارات.

الطعن رقم ٢٥٠٩٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

من المقرر ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧/١، مكررا (أ) من قانون العقوبات لا تحقق إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى قصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة على ان يؤدي عملا من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، مما يتعين معه على الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة بعد أن يورد وقائع القوة أو العنف أو التهديد الحاصلة من الجاني بما يكفسي لتوافر العنصر المادي لها أن يستظهر من ظروف الواقعة أن غرض الجاني مما وقع منه من أفعال مادية قد انصرف إلى حمل الموظف المعتدى عليه على أداء عمل من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه أو أن يمتنع عن أداء أعمال وظيفته وأنه قد تمكن بما استعمله في حقه من من وسائل القوة أو العنف أو التهديد من بلوغ مقصده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده من وقائع الدعوى أو اقوال الشهود فيها وإن بين وقائع القوة والعنف الحاصلة من الطاعنين في حق الضابط المعتدى عليه إلا أنه لم يستظهر أن غرض الطاعنين مما وقع منيما من أفعال مادية قد انصرف إلى منعه من أداء أعمال وظيفته من القبض على شقيقى الطاعن الأول وأهمما تمكنا بما استعملاه في حقه من وسائل العنف من بلوغ مقصدهما ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في بيان هذا الركن من أركان الجريمة التي أدانها بها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما استعمالا القوة والعنف مع موظف عام هو الملازم أول.....:رئيس شرطة.....لحله بغير حق على الامتناع عن

أداء عمل من أعمال وظيفته هو ضبط المتهمينو.....بأن هدداه
وتعديا عليه بالضرب فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق ،
وقد بلغا بذلك مقصدهما بأن تمكن المتهمان المطلوب ضبطهما سالفى الذكر من
الهرب . وأحالتهما إلى محكمة جنايات شبن الكوم لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف
الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٣٧/١ ،
مكررا (أ) من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة خمس سنوات .
فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ...الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة
استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الامتناع عن عمل من
أعمال وظيفته وبلوغهما بذلك مقصدهما قد شابه قصور فى السبب ، ذلك بأنه لم
يعرض لدفاعهما القائم على انتفاء القصد الخاص اللازم لتوافر تلك الجريمة لديهما إذ
أن ما بدر منهما تجاه الضابط المعتدى عليه لم يكن بقصد منعه من القبض على شقيقى
الطاعن الأول وتمكينهما من الهرب ، وإنما كان دفاعا عن النفس الأخير الذى صمم
الضابط أن يقبض عليه بدلا من شقيقه الذى لم يكن موجودا بالمسكن وقت الضبط
مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى عند إيراده مؤدى أقوال
الجنى عليه الملازم أول.....رئيس نقطة شرطة.....التابعة لمركز أشمون بقوله
" إنه فى يوموحوال توجيهه وبرفقته شاهدى الإثبات الثانى والثالث
.....و.....الخفيرين النظاميين والشاهد الثالثشيخ البلدة لتنفيذ
أمر بالقبض على شقيقى المتهم الأول.....و.....صادر من النيابة العامة
بمناسبة اتهامهما فى القضيةلسنة.....جنح أشمون وحوال وصوله لمسكن
والدهما محل إقامتهما والذى يقطن به المتهمان فوجئ بالمتهم الأول يعترضه بعنف

ويوجه إليه وللقوة المرفقة عبارات السباب والإهانة وقام ومعه والدته المتهمة بالإمساك به وقام بضربه بيده بوجهه وأحدثه إصابته وتمزيق ملابسه بينما قامت والدته المذكورة بمحاولة الاستيلاء على سلاح الجنى عليه وإدخاله المسكن بالقوة الأمر الذى ترتب عليه هروب المطلوب القبض عليهما من المكان " ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على الصورة المتقدمة أدلة مستمدة من أقوال الضابط الجنى عليه - المار بينها - والتقارير الطبى الخاص به والخميرين النظاميينو..... وشيخ البلدةالذين أحال الحكم فى بيان أقوالهم إلى ما أورده من أقوال الضابط سالف الذكر - وتحريات الشرطة ، وبعد أن حصل الحكم مؤدى تلك الأدلة التفت عن إنكار الطاعنين وخلص إلى ثبوت الاتهام فى حقيهما وإدائهما طبقاً للمادة ١٣٧/١، ٢ مكرراً (أ) من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين دفع بأن القصد الخاص اللازم لقيام تلك الجريمة لم يتحقق فى الواقعة . وكان من المقرر أن الجريمة المنصوص عليهما فى المادة ١٣٧/١، ٢ مكرراً (أ) من قانون العقوبات لا تتحقق إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملاً من أعمال وظيفته لا يحل له أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، مما يتعين معه على الحكم الصادر بالإدانة فى هذه الجريمة بعد أن يورد وقائع القوة أو العنف أو التهديد الحاصلة من الجانى بما يكفى لتوافر العنصر المادى لها أن يستظهر من ظروف الواقعة أن غرض الجانى مما وقع منه من أفعال مادية قد انصرف إلى حمل الموظف المعتدى عليه على أداء عمل من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه أو أن يمتنع عن أداء أعمال وظيفته وأنه قد تمكن بما استعمله فى حقه من وسائل القوة أو العنف أو التهديد من بلوغ مقصده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده من وقائع الدعوى أو أقوال الشهود فيما وإن بين وقائع القوة والعنف الحاصلة من الطاعنين فى

حق الضابط المعتدى عليه إلا أنه لم يستظهر أن غرض الطاعنين مما وقع منهما من أفعال مادية قد انصرف إلى منعه من أداء أعمال وظيفته من القبض على شقيقى الطاعن الأول وأنها تمكنا بما استعملاه في حقه من وسائل العنف من بلوغ مقصدهما ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في بيان هذا الركن من أركان الجريمة التي ادانها بهما ، مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٥٤٤٧ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٦

١. من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من القانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلياً أو بعضها بصفة مستديمة ، وكان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة أو أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الإثبات الأخرى التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثتها الطاعن بالجنى عليه في عينه اليمنى قد خلفت له عاهة مستديمة هي فقد ما كانت تتمتع به العين اليمنى من قوة إبصار قبل الإصابة فقداً تاماً ومن ثم فإن النعي على الحكم لعدمه وقوفه على قوة إبصار العين اليمنى قبل الإصابة لا يؤثر في قيام الجريمة خصوصاً وأن الطاعن لا ينازع في أن العين اليمنى كانت قبل الحادث مبصرة .

٢. لما كان الأصل أنه ليس بلازم تطابق أقوال الشاهد ومضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن الجنى عليه من أن الطاعن ضربه بقطعة من الخشب فأحدث إصابته بالعين اليمنى لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي من أن إصابة الجنى عليه بالعين اليمنى كانت أصلاً رضية من جسم راض صلب أياً كان نوعه وتختلف لديه من جرائمها عاهة مستديمة هي فقد كل ما كانت تتمتع به العين اليمنى من الإبصار النافع قبل الإصابة ، فإن دعوى التعارض بين الدليلين القولي والفني تكون على غير أساس .

٣. لما كانت التهمة التي وجهت إلى الطاعن هي إحداث إصابة بعينها هي التي تخلفت عنها العاهة المستديمة وكان التقرير الطبي الشرعى قد أثبت وجود هذه الإصابة وتخلف العاهة عنها واطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها ، فإن ما يثيره من وجود إصابة أخرى خلاف تلك التي رفعت بشأنها الدعوى لا يكون له محل .

٤. لما كان الثابت بمحضر جلسة أن المدافع عن الطاعن طلب استخراج شهادة من وحداته العسكرية عن الفترة من ١٣/١٠/١٩٩٢ حتى ٣٠/١٠/١٩٩٢ فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة وأجابت طلب التصريح باستخراج هذه الشهادة وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ومحاميه وترافع في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة ولم يتمسك بطلب استخراج تلك الشهادة بما يفيد أنه تنازل عنه ضمنا ، فإن ما يثيره من تعيب إجراءات المحاكمة لا يكون سديدا .

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بآلة راضة (شومة) فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى المرفق والتي نشأ من جرائمها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد الإبصار بالعين اليمنى والتي تقدر بنسبة ٣٥% . وأحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك أنه استند إلى التقرير الطبي الشرعى في إدانة الطاعن عن فقد المجنى عليه إبصار العين اليمنى بالرغم مما ورد به من أنه تعذر تحديد قوة إبصار هذه العين قبل الإصابة ، كما لم يفتن إلى التناقض بين رواية المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعى بشأن عدد إصاباته ، هذا فضلا عن أنه طلب في سبيل تحقيق دفاعه ونفى الاتهام الموجه إليه استخراج شهادة من وحدته العسكرية تفيد وجوده بالوحدة العسكرية خلال الفترة من ١٣ أكتوبر سنة ١٩٩٢ حتى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٩٢ فتصدرت المحكمة جردى هذا الطلب وأجلت الدعوى وصرحت باستخراجها بيد أنما ما لبثت أن فصلت في الدعوى وأعرضت عن تنفيذ هذا القرار دون أسباب ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنما " تتحصل في أنه بتاريخ وحال خروج المجنى عليه من المخبز الذى يعمل به لاستطلاع أمر مشاجرة خارج هذا المخبز ضربه الطاعن بقطعة من الخشب أصابت عينه اليمنى فأحدثت به الإصابة الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وهى فقد إبصار العين اليمنى وتقدر بنحو ٣٥% ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه بالصورة المتقدمة في حق الطاعن أدلة استقاها من أقوال المجنى عليه . وما شهد به والد المجنى عليه وما ورد بالتقرير الطبي الشرعى وهى أدلة سائغة وكافية في حمل قائه ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هى معرفة به في القانون - أن تكون العين

سليمة قبل الإصابة أو أن تكون قد أصيت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقد كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الإثبات الأخرى التي اوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالجنى عليه في عينه اليمنى قد خلفت له عاهة مستديمة هي فقد ما كانت تتمتع به العين اليمنى من قوة إبصار قبل الإصابة فقد تماماً ومن ثم فإن النعى على الحكم لعدم وقوفه على وقعة إبصار العين اليمنى قبل الإصابة لا يؤثر في قيام الجريمة خصوصاً وأن الطاعن لا ينازع في أن العين اليمنى كانت قبل الحادث مبصرة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس بـلازم تطابق أقوال الشاهد ومضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن الجنى عليه من أن الطاعن ضربه بقطعة من الخشب فأحدث إصابته بالعين اليمنى لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي من أن إصابة الجنى عليه بالعين اليمنى كانت أصلاً رضية من جسم صلب راض أيا كان نوعهوتخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي فقد كل ما كانت تتمتع به العين اليمنى من الإبصار النافع قبل الإصابة ، فإن دعوى التعارض بين الدليلين القولي والفني تكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي وجهت إلى الطاعن هي إحداث إصابة بعينها هي التي تخلفت عنها العاهة المستديمة وكان التقرير الطبي الشرعي قد أثبت وجود هذه الإصابة وتخلف العاهة عنها واطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها ، فإن ما يثيره من وجود إصابة أخرى خلاف تلك التي رفعت بشأنها الدعوى لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسةأن المدافع عن الطاعن طلب استخراج شهادة من وحدته العسكرية عن الفترة من ١٣/١٠/١٩٩٢ حتى ٣٠/١٠/١٩٩٢ فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسةوأجابته طلب التصريح باستخراج هذه

الشهادة وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ومحاميه وترافع في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة ولم يتمسك بطلب استخراج تلك الشهادة بما يفيد أنه تنازل عنه ضمنا ، فإن ما يشره من تعيب إجراءات المحاكمة لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفته موضوعا وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤٧٢٧١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تلريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره لأنها دوافع لا اثر لها على مسئوليته الجنائية .
٢. لما كان ما ذهب إليه الحكم باستبدال أربعة شيكات بالشيك موضوع الدعوى لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن احتفاظ المستفيد بالشيك يعد تخالفا مع الساحب ، أو استبدال شيكات أخرى به - كالحال في الدعوى - لا يندرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به مال بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

٣. لما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع تعين أن يكون مع النقص الإعادة بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية .

الوقائع

اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح الزهة ضد المطعون ضده بوصف أنه أصدر لها شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غاييا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بعدم قبولها . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

فطن كل من الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة

عن المدعية بالحقوق المدنية والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقص... الخ.

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعتان " النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية " على الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده من قهمة إعطاء شيك بدون رصيد . ورفض الدعوى المدنية . قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه أسس قضاءه على المخالصة المنسوبة إلى وكيل المدعية بالحقوق المدنية - التي جمعتها فيما بعد - متضمنة إلغاء الشيك موضوع هذه الدعوى واستبداله بأربعة شيكات ، وتعهد به برده إلى المطعون ضده في حينه ويضحي بذلك أمانة طرف المدعية

بالحقوق المدنية يتعين عليها ألا تقدمه للبنك لصرف قيمته وأن ترده إلى المطعون ضده . على حين أن ذلك الذى انتهى إليه الحكم لا يدخل ضمن حالات الاستثناء التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال وبالتالي لا ينال من مسئولية المطعون ضده عن جريمة إعطاء شيك رصيد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى ودفاع الطرفين فيها خلص إلى براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على ما نصه وقد جاء بأقوال وكيل المدعية بالحق المدنى بتحقيقات النيابة ما يفيد أنه سوف يطعن بالتزوير على هذين الإقرارين أثناء نظر هذه الدعوى إلا أنه لم يطعن بثمة طعن الأمر الذى تكون معه هذه المخالصة والمقدمة من وكيل المدعية بالحق المدنى والمؤرخة والتى جاء بها أن قيمة الشيك محل هذه الدعوى وآخر قد حرر بمما أربعة شيكات وأن ميعاد استحقاق هذا الشيك محل هذه الدعوى هو فى وأن الوكيل قد تعهد برد هذا الشيك وآخر إلى المتهم فور العثور عليهما وعدم تقديمهما للبنك وبذلك تغيرت صفة المدعية بالحق المدنى من مستفيدة من هذا الشيك إلى أى صفة أمينة وذلك بعد حصولها على أربع شيكات أخرى وبذلك تنعدم أركان جريمة الشيك بدون رصيد فى الأوراق مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما هو منسوب إليه إعمالا لنص المادة ٣٠٤/١ إجراءات جنائية ... " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قبل السحب فى تاريخ الاستحقاق . إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك فى التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرد النقود فى المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دعت صاحب الشيك إلى إصداره لأنها دوافع لا أثر لها على مسئولية الجنائية . وكان ما ذهب إليه الحكم

باستبدال أربعة بالشيك موضوع الدعوى لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن احتفاظ المستفيد بالشيك يعد تخالفاً مع الساحب . أو استبدال شيكات أخرى به - كالحال في الدعوى - لا يندرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة بظروف والنصب والتبديد وإيضا الحصول عليه بطريق التهديد .

فحالة الضياع وما يدخل فى حكمها هى التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التى لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع تعين أن يكون مع النقض الإعادة بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية . وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٤٠١٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المادة ٣ من قانون العقوبات تنص على أن " كل مصرى ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى احكامه إذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه " فإن مؤدى هذا النص ان شرط عقاب الطاعن لدى عودته هو أن تكون الجريمة التى اقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتى وقعت بالخارج معاقبا عليها طبقا لقانون روسيا ، وإذا ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل فى هذه الدولة ، وكان الاصل ان التمسك بتشريع اجنبى لا يعدو ان يكون مجرد واقعة تستدعى التدليل عليها ، إلا أنه فى خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الاقليم المصرى عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه لا ان يعتد فى هذا الخصوص الى الشهادة المقدمة من سفارة روسيا .

٢. من المقرر أن القانون قد فرض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له وهو معنى مركب من فعل ماضى هو التصرف فى المال ومن عامل معنوى يقترن به وهو بي اضاعة المال على ربه .

٣. من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

٤. لما كانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يتحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل بحيث استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به . فلا يكفي مجرد الإشارة الى الأدلة بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واقية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع الأدلة الأخرى التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها... لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التي اقتنعت المحكمة باختلاسها ، والمنتجة للمبلغ الذي حده أعضاء اللجنة ، واكتفى في ذلك بالإحالة الى محاضر الجرد دون ان يورد مضمونها ، واتخذ من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس دون ان يكون في وقائع الدعوى وظروفها كما أوردها الحكم ما يدل على تصرف الطاعن في المال تصرفا يتوفر به القصد الجنائي لديه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدولة روسيا الاتحادية بصفته مديرا بإحدى الشركات المساهمة - شركة بجمهورية مصر العربية - اختلس البضائع البالغ قيمتها ٥٣٥٧٦ دولار امريكي (ثلاثة وخمسون ألف وخمسمائة وستة وسبعون دولارا امريكيا) بما يعادل مبلغ ١٨٠,٨٤٠,٦٩ جنيه مصرى (مائة وثمانون ألفا وثمانمائة وأربعون جنيها وتسعة وستون قرشا) ، والمملوكة للشركة سألقة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته على النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالته الى محكمة أمن الدولة العليا بالقازيق لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ،

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٣ مكررا/١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩/ج ، ١١٩ مكررا/هـ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ وقدره ٦٩٠,١٨٠٨٤٠ جنيه (مائة وثمانون ألف وثمانمائة واربعون جنيها وتسعة وستون قرشا) وألزمته برد مثل هذا المبلغ وأمرت بعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع بعدم جواز محاكمته استنادا الى نص المادة الثالثة من قانون العقوبات لثبوت جريمة الاختلاس في روسيا الاتحادية ، وهو فعل غير معاقب عليه بمقتضى قانون ذلك البلد ، ومن ثم فلا تجوز محاكمة الطاعن عنها في جمهورية مصر العربية ، وقد اطرح الحكم هذا الدفع بقوله أن الثبات من مطالعة الشهادة المقدمة من سفارة روسيا أن جريمة خيانة الأمانة معاقب عليها في القانون الجنائي الروسى بعقوبة السجن في حين ان هذه الشهادة لا تعد قانونا لهذا البلد ، ومن ثم لزاما على المحكمة أن تتحقق بنفسها ان الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبت فيه هذه الجريمة ، كما أن الحكم اقام قضاءه بالإدانة على مجرد وجود عجز في عهده ، ولم يعن باستظهار أركان الجريمة التى دانه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أن شركة الكائن مقرها بمدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية وهى شركة مساهمة مصرية وفق القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذى اعتبر اموال هذه الشركات اموالا عامة وقد قامت تلك الشركة بإنشاء فرع لها بمدينة موسكو بجمهورية روسيا تحت ما يسمى بشركة وتم تجهيز هذا الفرع

وأرسلت إليه منتجات الشركة الأم وصدر قرار رئيس مجلس ادارة الشركة الأخيرة بتعيين المتهم مديرا لهذا الفرع وأميناً لعهدته وتبين لإدارة الشركة المذكورة أن التدفقات النقدية لمبيعات هذا الفرع لا تتفق في حجم مبيعاته وما يرسل إليه من منتجات فأوقدت إدارة الشركة لجنة لجرد عهدة المتهم المذكور فشككت برئاسة المدير المالي للشركة وعضوية مدير فرع الشركة الجديد وبحضور المتهم ذاته وتبين من الجرد وبعد خصم المصروفات المثبتة بالمستندات الرسمية وجود عجز يقدر بمبلغ ١١١,١٩٨,٩١ دولارا امريكيا وقد رأت الشركة بعد ذلك اقرار اوجه الصرف الأخرى والتي تمت بغير مستندات رسمية أن اجمالي المبلغ المختلس بمعرفة المتهم المذكور هو مبلغ ٥٣٥٧٦ ثلاثة وخمسون ألف وخمسمائة وستة وسبعين دولارا امريكيا ووقع المتهم على محضر تلك المراجعة وحرر شيكا بقيمة هذا المبلغ ولما لم يمثل المتهم في سداد المبلغ المختلس قدمت الشركة بلاغا ضده بمعرفة وكيلها القانوني تم تحقيقه بمعرفة النيابة العامة على النحو الوارد بالأوراق ، وعرض الحكم الى ما اثاره الطاعن من عدم جواز محاكمته على اعتبار أن الجريمة وقعت في روسيا - الاختلاس - وهي غير معاقب عليها في روسيا - فرد عليه في قوله " وجه الدفاع الأول الدفع بعد الاختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لكون ان الفعل غير معاقب عليه بروسيا فإن الثابت من مطالعة الشهادة المقدمة من سفارة روسيا أن جريمة خيانة الأمانة معاقبل عليها في القانون الجنائي الروسى بعقوبة السجن وأن تلك الجريمة تقوم في حالة اختلاس شخص مال يخص غيره ويسلم اليه بعقد من عقود الأمانة وإن كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة الثالثة من قانون العقوبات أن كل مصرى ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى احكامه إذا عاد الى القطر ، وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه ، ومن ثم يكون هذا الدفع قد اتى على غير سند من الواقع والقانون خليف برفضه خاصة وان المتهم لم يقدم دليلا من دولة روسيا يناهض

الشهادة السابقة . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه الحكم فيما تقدم غير سديد ، ذلك بأن المادة ٣ من قانون العقوبات تنص على أن " كل مصرى ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى احكامه إذا عاد الى القطر ، وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه " ، فإن مؤدى هذا النص ان شرط عقاب الطاعن لدى عودته هو ان تكون الجريمة التى اقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتى وقعت بالخارج معاقبا عليها طبقا لقانون روسيا ، وإذا ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل فى هذه الدولة ، وكان الأصل أن المسك بتشريع أجنبى لا يعدو أن يكون مجرد واقعة تستدعى الدليل عليها ، إلا أنه فى خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الاقليم المصرى عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من ان الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه لا ان يعتد فى هذا الخصوص الى الشهادة المقدمة من سفارة روسيا ، هذا الى ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن نقل الحكم من اقوال وكيل الشركة وعضوى لجنة الجرد ان عمل اللجنة اسفر عن اختلاس الطاعن لهذا المبلغ انتهى الى ثبوت التهمة قبل الطاعن من أنه هو الذى يستلم البضاعة ويوقع على أذونها ويكلف بتوريد اثائها ووقع على محاضر الجرد المثبتة للعجز ولم يبد ثمة اعتراض امام لجنة الجرد فضلا عن انه حرر شيكا بقيمة المبلغ المختلس . لما كان ذلك ، وكان القانون قد فرض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له وهو معنى مركب من فعل ماذى هو التصرف فى المال ومن عامل معنوى يقترب به وهو نية اضعاء المال على ربه ، وكان من المقرر ان مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك

ناشأ عن خطأ في العمليات الحسابية او لسبب آخر ، وكانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكن يتحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، فلا يكفى مجرد الإشارة الى الأدلة بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع الأدلة الأخرى التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التى اقتنعت المحكمة باختلاسها ، والمنتجة للمبلغ الذى حددته أعضاء اللجنة ، واكتفى فى ذلك بالإحالة الى محاضر الجرد دون ان يورد مضمونها ، واتخذ من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس دون ان يكون فى وقائع الدعوى وظروفها كما أورد ها الحكم ما يدل على تصرف الطاعن فى المال تصرفا يتوفر به القصد الجنائي لديه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى ما اثاره الطاعن فى طعنه .

الطعن رقم ٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت حالة الغضب والرغبة في الإدانة واستشعار الحرج كلها مسائل داخلية تقوم في نفس القاضى وتعلق بشخصه وضميره وقد ترك المشرع امر تقريرهما لتقدير القاضى وما تطمئن إليه نفسه ويرتاح إليه وجدانه ، وذلك كله لا يحول بينه وبين نظر الدعوى مادام انه قد رأى ان ذلك الغضب وتلك الرغبة لم يقوما في نفسه ، ولم يستشعر مثل هذا الحرج في نظرها . لما كان ذلك ، وكان طلب رد المحكمة الذى تقدم به الطاعن قد رفض وكانت المحكمة لم تر من جهتها سببا لتحيثها عن نظر الدعوى ، وكانت اسباب عدم الصلاحية قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٧٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية ، وليس من بينها السبب الوارد بالطعن - الغضب والرغبة في الإدانة - وكان قيام ما عدا تلك الأسباب لا يؤثر على صحة الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم صلاحية المحكمة لنظر الدعوى يكون لا سند له من القانون .

٢. لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجازت للنيابة العامة عنج الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها . فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر اعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزالت التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من اعضائها ، واصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في اثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من اعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من مأمورى

الضبط القضائي بعض الأعمال التي من اختصاصه ، وكان قيام رئيس النيابة
بندب معاون النيابة المقيم معه في استراحة النيابة لاصدار الاذن بالتفتيش هو امر
متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وليس فيه ما يحمل على الشك في
صحة الإذن أو يقدح في سلامة اجراءاته ، مادام أن رئيس النيابة قد رأى من
المبررات ما يسوغ هذا الندب .

٣. من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف الثابت
منها إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الطاعن لم يسلك هذا السبيل في
خصوص ما اثبت بإذن التفتيش من أن الاستاذ قد اصدره
بناؤ على انتداب الاستاذ رئيس النيابة ، فإن الإذن بالتفتيش
يكون قد صدر صحيحا ممن يملك اصداره .

٤. لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بطلان إذن التفتيش على الاساس الذي
يتحدث عنه في وجه طعنه ، ولم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق بشأنه ، فليس له
من بعد أن ينعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يشره امامها او اجراء تحقيق
لم يطلبه منها .

٥. لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل
الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع
، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش
وكفايتها لتسويغ اصداره ، واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب
عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت
الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي
سبقت بأدلة منتجة ولها اصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ في ذكر
اسم الشارع الذي يقع فيه مسكن الطاعن في محضر التحريات - بفرض ثبوته -
ر يقطع بذاته على عدم جدية ما تضمنه من تحرر .

٦. لما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بانعدام سيطرته على مكان الضبط وشيوع التهمة بقوله " أن المحكمة قد اطمأنت الى ما شهد به الضابطان من ان تفتيش شخصه قد اسفر عن ضبط المخدرات في جيب بنطاله الأيمن الأيسرى وفي الجيب الآخر المبلغ النقدي . ثم ان تفتيش مسكنه جاء بعد اصطحابهما له ، وأن الدولاب في حجرة نومه ، فدل ذلك يقينا على أن السيطرة الفعلية للدولاب وما به من مخدرات هو للمتهم وحده دون سواه . هذا فضلا عن اقرار المتهم للضابطين بملكيته لجميع المضبوطات ، ومن ثم فإن حالة شيوع الاتهام تضحى بلا سند بما يتعين رفضها " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط . كما رد على ما اثير من دفع بشيوع التهمة ردا سائغا - على النحو المتقدم بيانه - فإن ما يعيبه الطاعن على هذا الرد لا يكون له من وجه .

٧. انتفاء مصلحة الطاعن فيما يشهده بشأن المخدر المضبوط في حجرة نومه مادام أن وصف التهمة يبقى سليما لما اثبتته المحكمة عن مسئولية عن المخدر المضبوط في جيب بنطاله الذي كان يرتديه .

٨. من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام يقيم قضاءه في شأنها على اسباب تحمله ، وكان ما أورده الحكم على السياق المتقدم سائغا في العقل والمنطق وكافيا فيما خلص إليه الحكم من ان حيازة الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار .

٩. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .

١٠. من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تترتب المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، وأنه متى أخذت المحكمة باقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقينا الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة ، وكان ما اورده الحكم بمدوناتـه يكفى ويسوغ به الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن . فإن ما يثيره من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة وتصديقها لأقوال ضابطى الواقعة او محاولة تجريئها ينحلى الى جدل موضوعى أى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض

١١. لما كان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب سؤال على سبيل الجزم وإنما اثاره فى صورة تعيب للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة فى الأحكام هى باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل امام المحكمة ، ومن ثم فإن دعوى الاخلال بحق المتهم فى الدفاع تكون غير قائمة .

١٢. لما كان لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بىطلان اعتراف الطاعن لصدوره تحت تأثير الاكراه مادام أن البين من الواقعة كما صر اثباتها فى الحكم ومن استدلاله ان الحكم لم يستند فى الإدانة الى دليل مستند من اعتراف الطاعن المدعى بىطلانه ، وإنما اقام قضاءه على أدلة أخرى ليس من بينها ذلك الاعتراف . فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله ولا يجوز التحدى فى ذلك بما ورد باقوال ضابطى الواقعة – حسبما حصلها الحكم – من أنهما واجها الطاعن بالمضبوطات فأقر بملكيتها بقصد الاتجار فيها ، إذ هو لا يعد اعترافا من الطاعن بما اسند إليه ، وإنما مجرد اقوال للضابطين يخضع لتقدير

المحكمة التي افصححت عن اطمئنانها إليه في هذا الشأن . هذا الى أن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع بلأن اعترافه كان وليد اكراه او تهديد فإنه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

١٣ . لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة أن الاستاذ المحامي الموكل حضر مع الطاعن ولم يقل أن هناك محاميا آخر في الدعوى ولم يطلب التأجيل لحضوره ، بل التأجيل لليوم التالي لاستمرار المرافعة واجابته المحكمة وفي الجلسة المحددة ترافع في الدعوى حسبما هو ثابت بمحضر الجلسة ، ولم يطلب التأجيل لحضور المامي الأصيل ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن طلب أمسك عن ابدائه ، ولما كان الطاعن لم يشر بأسباب طعنه الى أن المحامين عنه - بفرض ان هناك محاميا آخر - اتفقا على المشاركة في الدفاع وتقسيمة بينهما ، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بإدانة الطاعن دون استجابة لطلب التأجيل - على فرض صحة ما يقرره - لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مادام أن القانون لا يجوب أن يكون مع كل متهم بجناية اكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .

١٤ . لما كان ما يثيره الطاعن بخصوص طلب ضم دفتر الأحوال وسؤال كل من وغير موجه الى قضاء الحكم المطعون فيه ولا يتصل به . إنما هو مرجعه لقضاء الحكم الصادر في الجناية رقم لسنة قسم أول المنصورة التي دين فيها الطاعن بتهمة حيازة واحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحاله الى محكمة جنابات المنصورة لمخاطمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ بند (أ) فقرة (٢) بند (٧) ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة (١٧) من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض فى الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة واحراز جواهر مخدر (حشيش) بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها ، حالة كونه سبق الحكم عليه فى جنابة مماثلة . قد شابه البطلان والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال واران عليه الاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن تناول على الهيئة التى اصدرت الحكم فتملكها الغضب واستبدت بها الرغبة فى الإدانة ، مما يفقدها الصلاحية لنظر الدعوى ، وأغفل الحكم الدفع بطلان إذن النيابة لصدوره من معازن نيابة دون مبرر لنديه ، ورد على الدفع الطاعن على انعدام سيطرته على مكان الضبط وأن زوجته وأولاده يشاركونه الإقامة فى الحجرة واستعمال الصوان الذى ضبط به المخدر ، ودفع بشيوع التهمة ورد الحكم عليه بما لا يسوغ ودلل الحكم على قصد الاتجار لدى الطاعن بما لا يوفره كما قام دفاع الطاعن على عدم صحة تصوير الضابطين لواقعة الدعوى وان المقهى كان مغلقا لتعرضه لحادث حريق قبل

الضبط بثلاثة أيام ، وأن الضابطين استدعياه من محل وأنه كان يتعين لتحقيق دفاعه بسؤال بيد أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا ولم تجر المحكمة تحقيقا بشأنه ، والتفتت الحكم عن الدفع ببطلان اعتراف الطاعن لصدوره تحت تأثير الاكراه ، ولم يعرض له بالإيراد أو الرد . كما التفتت عن طلب المدافع عن الطاعن التأجيل لحضور المحامي الأصيل ، ولم تجبه المحكمة لطلبه واصرت على نظر الدعوى مما اضطره للانسحاب ، ولم تجبه لطلبه في الجناية رقم لسنة قسم أول المنصورة ضم دفتر الأحوال وسؤال كل من و..... مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة واحراز مخدر الحشيش بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ولا ينزع الطاعن في أن لها اصلها الثابت بالأوراق - مستمدة من اقوال ضابطى الواقعة ، ومن تقرير المعمل الكيماوى ومن الحكم الصادر في الجناية رقم لسنة قسم أول المنصورة ، ومن الشهادة الصادر من نيابة المنصورة الكلية . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن حالة الغضب والرغبة في الإدانة واستشعار الحرج كلها مسائل داخلية تقوم في نفس القاضى وتعلق بشخصه وضميره ، وقد ترك المشرع أمر تقريرها لتقدير القاضى وما تطمئن اليه نفسه ويرتاح إليه وجدانه ، وذلك كله لا يحول بينه وبين نظر الدعوى مادام أنه قد رأى أن ذلك الغضب وتلك الرغبة لم يقوما في نفسه ، ولم يستشعر مثل هذا الحرج في نظرها . لما كان ذلك ، وكان طلب رد المحكمة الذى تقدم به الطاعن قد رفض ، وكانت المحكمة لم تر من جهتها سببا لتحويلها عن نظر الدعوى ، وكانت اسباب عدم الصلاحية قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٧٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية ، وليس من بينها السبب

الوارد بالطعن الغضب والرغبة في الإدانة ، وكان قيام ما عدا تلك الأسباب لا يؤثر على صحة الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم صلاحية المحكمة لنظر الدعوى يكون لا سند له من القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجازت للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من اعضائها ، واصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في اثره عما يقوم به غيره من زملائه ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تميز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من مأموري الذبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، وكان قيام رئيس النيابة بنذب معاون النيابة المقيم معه في استراحة النيابة لاصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وليس فيه ما يحمل على الشك في صحة الإذن أو يقدح في سلامة اجراءاته ، مادام أن رئيس النيابة قد رأى من المبررات ما يسوغ هذا النذب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف الثابت منها إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما اثبت بإذن التفتيش من أن الأستاذ قد أصدره بناء على انتداب الاستاذ رئيس النيابة له في ذلك ، فإن الإذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا ممن يملك اصداره ، ويكون النعي على الحكم بهذا الوجه من الطعن غير سديد . هذا الى أن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان إذن التفتيش على الاساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه ، ولم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق بشأنه ، فليس له من بعد على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يثره امامها أو اجراء تحقيق لم

يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض الى دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية ورد عليه بقوله " أنه دفع مردود بما ثبت للمحكمة من ان التحريات التي قام بها الضابطان قد انصبت على المتهم نفسه وليس سواه وعلى نشاطه الذي يمارسه وهو الاتجار في المواد المخدرة وحددت موقع نشاطه هذا وهو مقهاه الجاور لمسكنه وانه يقيم في شارع المتفرع من شارع بعزبة دائرة قسم أول المنصورة وقد أكدت مراقبتهما للمتهم في مقهاه كل ذلك وفق ما شهد به المذكورات في تحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة ولا يقدح في جدية التحريات ما قاله الدفاع من أن المتهم يقيم في شارع العدل وليس شارع إذ جاء قولاً مرسلًا لم يؤيده دليل على صدقه ، وتطرح المحكمة ما قاله المتهم في التحقيق من أنه يقيم بشارع العدل إذ يدحض ذلك ما ثبت من المعاينة والرسم التخطيطي المرفق بها أن مسكن المتهم يقع بشارع وأن المقيمي الذي ضبط فيه المتهم يقع بمترله ، وان باباها يفتح على حارة متفرعة من شارع هي حارة وأن هذه التحريات قد استقامت عناصرها وكفايتها لاصدار الإذن وهو عين ما اطمأنت إليه النيابة العامة مصدرة الإذن وتشاركها المحكمة هذا الاطمئنان ، ومن ثم يضحى الدفع قائما بغير سند من الواقع أو القانون خلق برفضه " . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متجة ولها اصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع فيه مسكن الطاعن في محضر التحريات -

بفرض ثبوته - لا يقطع بذاته على عدم جدية ما تضمنه من تحرر ، ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على الدفاع الطاعن بانعدام سيطرته على مكان الضبط وشيوع التهمة بقوله " أن المحكمة قد اطمأنت الى ما شهد به الضابطان من ان تفتيش شخصه قد اسفر عن ضبط المخدرات في جيب بنطاله الأيمن الامامى وفي الجيب الآخر المبلغ النقدى ، ثم أن تفتيش مسكنه جاء بعد اصطحابهما له ، وأن الدولاب الخاص بالمتهم قد تم فتحه بواحد من المفاتيح الذين تم ضبطهما معه وأن الدولاب في حجرة نومه ، فدل ذلك يقينا على أن السيطرة الفعلية للدولاب وما به من مخدرات هي للمتهم وحده دون سواه ، هذا فضلا عن اقرار المتهم للضابطين بملكيته لجميع المضبوطات ، ومن ثم فإن حالة شيوع الاتهام تضحى بلا سند بما يتعين رفضها " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط ، كما ورد على ما اثر من دفع بشيوع التهمة ردا سائغا - على النحو المتقدم بيانه - فإن ما يعيه الطاعن على هذا الرد لا يكون له من وجه . هذا بالإضافة الى انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثريه بشأن المخدر المضبوط في حجرة نومه مادام أن وصف التهمة يبقى سليما لما اثبتته الحكم عن مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيب بنطاله الذى كان يرتديه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر قصد الاتجار لدى الطاعن بقوله " وحيث أنه وقد ثبت أن المتهم قد حاز واحرز المواد المخدرة بقصد الاتجار فيها وذلك اخذا من الأدلة اليقينية التى قامت لدى المحكمة بقيام هذا القصد مما شهد به شاهدا الاثبات من ان تحرياقهما السرية المؤكدة ابلمراقبة الشخصية للمتهم خلال فترة التحرى دلت على انه يحرز المواد المخدرة للاتجار فيها هذا فضلا عن ضبط المواد المخدرة مجزأة في لفافات عديدة بلغت اربعا وتسعين لفافة وحجم الكمية المضبوطة وهى ٢٤٠,٢ جراما اضافة الى ضبط ميزان صغير مما يستعمل فى الوزن وكمية من ورق السلوفان مما يستخدم فى تغليف هذه المواد وكون

المتهم مسجل فئة (أ) اتجار في المخدرات ، وفوق ذلك ثابت ان المتهم حكم عليه لاتجاره في المخدرات ، كل ذلك يقطع بقيام قصد الاتجار لديه " ، وكان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام يقيم قضاءه في شأنها على اسباب تحمله ، وكان ما أورده الحكم على السياق المتقدم سائغا في العقل والمنطق وكافيا فيما خلص اليه الحكم من ان حيازة واحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان النعى بعدم صحة تصوير الضابطين لواقعة الدعوى وأن المقهى كانت مغلقة لتعرضها لحادث حريق قبل الضبط بثلاثة ايام ، مردودا بأن الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تتزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تظمن اليه بغير معقب ، وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة ، وكان ما أورده الحكم بمدوناته كفى ويسوغ به الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن . فإن ما يثيره من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة وتصديقها لأقوال ضابطى الواقعة أو محاولة تجريبها ينحل الى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بنفى التهمة وعدم تواجده في المكان الذى قال به شاهدى الاثبات وقت الضبط ورد عليه بأنه " قول يدحضه ما ثبت للمحكمة من شهادة

شاهدى الاثبات ان المتهم وقت ضبطه كان مجردا بالمقهى الخاص به ، وهو ما يؤيده ما جاء فى اقوال شاهدى المتهم بالتحقيقات و..... من نفى ما ذكره المتهم من أنهما استدعياه للضابطين من محل الكهربائى " . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب سؤال على سبيل الجزم ، وإنما أثاره فى صورة تعيب للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل امام المحكمة ، ومن ثم فإن دعوى الاخلال بحق المتهم فى الدفاع تكون غير قائمة . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع بطلان اعتراف الطاعن المدعى بطلانه ، وإنما قام قضاءه على أدلة أخرى ليس من بينها ذلك الاعتراف . فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله ، ولا يجوز التحدى فى ذلك بما ورد بأقوال ضابطى الواقعة - حسبما حصلها الحكم - من أنهما واجها الطاعن بالمضبوطات فأقر بملكيتها بقصد الاتجار فيها ، إذ هو لا يعد اعترافا من الطاعن بما اسند إليه ، وإنما مجرد قول للضابطين يخضع لتقدير المحكمة التى افصحت عن اطمئنانها إليه فى هذا الشأن . هذا الى أن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن اعترافه كان وليد اكراه او تهديد فإنه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة ان الاستاذ المحامى الموكل حضر مع الطاعن ولم يقل أن هناك محاميا آخر فى الدعوى ولم يطلب التأجيل لحضوره ، بل التأجيل لليوم التالى لاستمرار المرافعة واجابته المحكمة ، وفى الجلسة المحددة ترافع فى الدعوى حسبما هو ثابت بمحضر الجلسة ، ولم يطلب التأجيل لحضور المحامى الأصيل ، فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن طلب امسك عم ابدائه ، ولمسا كان

الطاعن لم يشر بأسباب طعنه الى أن المحامين عنه - بفرض ان هناك محاميا آخر -
اتفقا على المشاركة في الدفاع وتقسيمه بينهما ، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى
يادانة الطاعن دون استجابة لطلب التأجيل - على فرض صحة ما يقرره - لا تكون
قد أخلت بحقه دون استجابة لطلب التأجيل - على فرض صحة ما يقرره - لا تكون
قد أخلت بحقه في الدفاع مادام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية
اكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن
بخصوص طلب ضم دفتر الأحوال وسؤال كل من و..... غير
موجه الى قضاء الحكم المطعون فيه ولا يتصل به ، إنما هو موجه لقضاء الحكم الصادر
في الجناية رقم لسنة قسم أول المنصورة التي دين فيها الطاعن
بتهمة حيازة واحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها ، فإن ما
يثيره الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون
على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٧٠٨٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ مكررا من قانون العقوبات تنص على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال " . بما مؤداه أن هذه الجريمة لا تتحقق إلا بصدور إشارات أو أقوال من الجاني تنطوي على إيماءات جنسية منعكسة على الممارسة الجنسية بحيث لا تخرج دلالة الإشارة أو دلالة القول عن ذلك ، وأن يكون القصد هو تصيد من يأنس منه قبولا لدعوته الى الفسق . لما كان ذلك ، وكان البين من تحصيل الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى أن ما صدر من نشاط من الطاعنة الأولى هو دعوة صديقتها الى الخروج من المدرسة لقضاء وقت ممتع ، وهي دعوة ذات معنى يتسع لأفعال شتى غير مؤثمة يتحقق بها الاستمتاع بزمان ومكان وإذا هي لا تنفي ذلك ، فإنه يكون من الخطأ إفراد ألفاظها على الدعوة الى الفسق . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند الى كل من الطاعنين كما حصله الحكم على السياق المتقدم ، لا يتحقق به جريمة التحريض على الفسق ولا يندرج تحت أى نص عقابي آخر ، فإلن الحكم المطعون فيه وقد دأهما بجريمة التحريض على الفسق في مكان عام ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم الابتدائي والقضاء ببراءة الطاعنين ما أسند إليهما .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما وجدا في مكان مطروق يحرضا رواده على الفسق على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابهما بالمادة ٢٦٩ مكررا عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، ونحكمة جناح آداب القاهرة قضت حضوريا عملا بمادة الاقام بحبس المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة جنيه . استأنفا

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية – هيئة استئنافية – قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة التحريض على الفسق في مكان عام ، قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الفعل الذي نسب الى كليهما ارتكابه غير مؤثم ولا يتحقق به معنى التحريض على الفسق ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وإلغائه .

ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين بوصف أنهما وجدا في مكان مطروق يحرضان رواده على الفسق ، فدأبهما الحكم بموجب الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ مكررا من قانون العقوبات ، وحصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن الثاني كان في معية الطاعنة الأولى حين توجهت الى مديرة المدرسة تستأذنها في السماح للمجنى عليها بالخروج من المدرسة بدعوى مرض أمها ، غير أن الطاعنة تلك كابت من المجنى عليها والتي على معرفة بالطاعنين بالخروج لقضاء وقت ممتع معها وآخر . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ مكررا من قانون العقوبات تنص على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال " . بما مؤداه أن هذه الجريمة لا تتحقق إلا بصدور إشارات أو أقوال من الجاني تنطوي على إيماءات جنسية منعكسة على الممارسة الجنسية بحيث لا تخرج دلالة الإشارة أو دلالة القول عن ذلك ، وأن يكون القصد هو تصيد من يأنس منه قبولا لدعوته الى الفسق . لما كان ذلك ، وكان البين من تحصل الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى أن ما صدر من نشاط من الطاعنة

الاولى هو دعوة صديقتها الى الخروج من المجرسة لقضاء وقت ممتع ، وهى دعوة ذات معنى يتسع لأفعال شتى غير مؤثرة يتحقق بها الاستمتاع بزمان ومكان ، وإذ هى لا تنفى ذلك ، فإنه يكون من الخطأ افراد ألقاظها على الدعوى الى الفسق . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند الى كل من الطاعنين كما حصله الحكم على السياق المتقدم ، لا يتحقق به جريمة التحريض على الفسق ولا يندرج تحت اى نص عقابي آخر . فإن الحكم المطعون فيه وقد دأهما بجريمة التحريض على الفسق فى مكان عام ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه وإلغاء الحكم الابتدائى والقضاء ببراءة الطاعنين مما أسند إليهما .

الطعن رقم ٥٠٩٣٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

معاودة الطعن للمرة الثانية في الحكم المتقوض بعد انقضاء الميعاد والمحدد في القانون يتعين معه التقرير بعدم قبول الطعن شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بجلسته ١٦ من يناير سنة ١٩٨٣ بقبول معارضة الطاعن الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الاستئنافية المعارض فيه ، فطعن المحكوم عليه فيه بطريق النقض حيث قضى فيه بتاريخ ١٣ من يونية سنة ١٩٨٩ بعدم قبوله شكلا للتقرير به من غير ذي صفة ، وبتاريخ ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٨٩ عاود الطاعن الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم ، وقدم اسباب طعنه في ذات التاريخ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب حصول التقرير بالطعن وإيداع الأسباب خلال أربعين يوما من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض ، وقدم اسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون ، فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا .

الطعن رقم ٤٧٢٤٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت المادة ٣٧٠ عقوبات جرى نصها على انه " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أركان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شئ مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه " ، وقد وردت في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات وهو خاص بانتهاك حرمة ملك الغير فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجاني في هذه الجريمة يجب أن يكون من غير حائزي المكان أو المشاركين في حيازته ، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن كلا من المجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - والطاعة - له حيازة بالعين موضوع النزاع وبذلك صدر قرار النيابة العامة في منازعة الحيازة وأورده الحكم - وأيده بتمكين في حيازة منطقة الردود موضوع النزاع مع حماية حق انتفاع لـ الطاعة - ويمنع تعرض كل منهما الآخر والغير لهما في ذلك ، ومن ثم فقد توافرت لكل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية ومن ثم فإن النزاع بينهما على تلك الحيازة وهو ما تمثل في منع الطاعة للمدعى بالحقوق المدنية من دخول عين النزاع لا يعدو تعرضا مدنيا لا تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة

٣٧٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢. لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبنى على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء في الدعوى الجنائية ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها - خاصة وأن الفعل المادى الذى قارفته الطاعنة - لا يندرج تحت أى وصف قانونى آخر يجرمه القانون .

٣. لما كان قضاء هذه المحكمة ببراءة الطاعنة اساسه هو عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وأن النزاع بين الطاعنة والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحت فإنه يتعين القضاء في الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية نظرهما . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعنة مما هو منسوب إليها وبعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظر الدعوى المدنية .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها دخلت بوجه قانونى أحد ملحقات بيت مسكون فى حيازة وهو حديقة العقار وبقيت فيه قاصدة من ذلك منع حيازته بالقوة ، وطلبت عقابها بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٣ مكررا/٢ من قانون العقوبات ، وادعى مجنيا قبل المتهمة بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مصر الجديدة قضت حضوريا عملا بمبادئ الاقسام أولا : بتغريم المتهمة خمسين جنيها وتأييد قرار قاضى الحيازة والزامها بأن تؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت المحكوم عليها والمدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية -

قضت حضوريا أولا بقبول استئناف التهمة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبعدم قبول الاستئناف المدعى بالحقوق المدنية للتقرير به بعد الميعاد .
فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة دخول ملحق عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه القصور في السبب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يستظهر ركن القوة في ارتكابها لهذه الجريمة مما تنتفى معه هذه الجريمة في حقها مما يعيبه ويستوجب نقضه .
وحيث إنه يبين من الأوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاعنة بوصفها دخلت بوجه قانوني احد ملحقات بيتا مسكونا في حيازة
وهو حديقة العقار وبقيت فيه قاصدة من ذلك منع حيازته له بالقوة ، وطلبت النيابة العامة معاقبتها بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات ، إذ جرى نصها على أنه " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه " ، وقد وردت في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات وهو خاص بانتهاك حرمة ملك الغير - فإن تلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجاني في هذه الجريمة يجب أن يكون من غير حائزي المكان أو المشاركين في حيازته ، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرات لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم

الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن كلا من المجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - والطاعة - له حيازة بالعين موضوع النزاع وبذلك صدر قرار النيابة العامة في منازعة الحيازة وأورده الحكم - وأيده بتسكين في حيازة منطقة الردود موضوع النزاع مع حماية حق انتفاع الطاعة - وبمنع تعرض كل منهما للآخر والغير لهما في ذلك ، ومن ثم فقد توافرت لكل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية ، ومن ثم فإن النزاع بينهما على تلك الحيازة وهو ما تمثل في منع الطاعة للمدعى بالحقوق المدنية من دخول عين النزاع لا يعدو تعرضا مدنيا لا تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وانتضاء في الدعوى الجنائية ببراءة الطاعة مما هو منسوب إليها - خاصة وأن الفعل المادى الذى قارفته الطاعة - لا يندرج تحت أى وصف قانونى آخر يجرمه القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة ببراءة الطاعة اساسه هو عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وأن النزاع بين الطاعة والمدعى بالحقوق المدنية هو نزاع مدنى بحيث فإنه يتعين القضاء في الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعة مما هو منسوب إليها وبعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظر الدعوى المدنية وذلك بغير حاجة لبحث باقى ما تثيره الطاعة مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤٦٤٠٣ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

لما كان من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجرمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بحقيقة الواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه ، وبكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة ، ولما كان مـؤدى دفاع الطاعن ان العلاقة التى تربطه بالمدعى بالحقوق المدنية ليس مبناهـا الإيصال المقدم وإنما حرره ضماناً لفض النزاع بينه وبين عمه . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع وقد اثبت بمحاضر الجلسات امام محكمة أول درجة واقعاً مسطوراً بأوراق الجعوى ، قائماً مطروحاً على محكمة ثانى درجة وإن لم يعاود المدافع عن الطاعن اثارته امامها ، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادم ذلك ممكناً ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق ادلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشئته المتهم فى الدعوى ، فإن هى استغنت عن هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وهو ما افتقده الحكم المطعون فيه مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جناح مركز بركة السبع ضد الطاعن بوصف أنه استلم منه إيصال امانة مبلغ ألفين واربعمئة واربعون جنيهاً لتسليمهم لآخر إلا أنه لم يقم بتوصيلهم إليه واختلسه لنفسه اضراراً به ، وطلبت محاكمته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مركز بركة السبع

قضت حضوريا عملا بمادة الاقام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها تعويضا مؤقتا . استأنف ومحكمة شين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة خيانة الأمانة قد شابه قصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون - ذلك أن علاقة الطاعن بالمدعى بالحقوق المدنية لا تشكل عقدا من عقود الأمانة وإنما هي علاقة مدنية بحثة تخرج عن دائرة التأثيم والعقاب وأن ائصال الأمانة لا يمثل حقيقة الواقع وعلى الرغم من تمسكه امام محكمة أول درجة بهذا الدفاع الجوهرى فإن المحكمة لم تعرض له ولم تمن بتحصيصه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإدانة الطاعن إلى ما قرره المدعى بالحقوق المدنية من أن الطاعن قد تسلم المبلغ موضوع ائصال الأمانة وامتنع عن رده ولم يطعن عليه بثمة مطعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمات الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بحقيقة الواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه ، وبكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، ولما كان مؤدى دفاع الطاعن ان العلاقة التى تربطه بالمدعى بالحقوق المدنية ليس مبناهما الايصال المقدم وإنما حرره ضمانا لنقض التزاع بينه وبين عمه . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع وقد اثبت بمحاضر الجلسات امام درجة واصبح واقعا مستظورا بأوراق الدعوى ، قائما مطروحا

على محكمة ثانی درجة وإن لم يعاود المدافع عن الطاعن اثارته امامها ، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى ذلك ممكنا ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق ادلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشیئة المتهم في الدعوى ، فإن هی استغنت عن هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائق وهو ما افتقده الحكم المطعون فيه مما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

الطعن رقم ٤٧٩٦٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

لما كان من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين ملكين متجاورين ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها .

تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على مجرد الأخذ بمعينة شيخ القرية والذي اقتصر دلالته على أن الحد كان عبارة عن طوف تم هدمه دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي أو أن الطاعنين قد ارتضياه فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما نقلا حدا فاصلا بين أملاك وأملاكهما على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت محاكمتهما بالمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مركز الفيوم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمين شهرت مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لكل وإلزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

استأنفا . ومحكمة الفيوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ الخامى نيابة عن المحكوم عليهما في هذا
الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة نقل
حد بين ملكين متجاورين قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه
تنفيذا لحكم قضائي أو أن الطاعنين قد ارتضياه أو متعارف عليه ومخالفاً بذلك ما
نصت عليه المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات لعدم توافر أركانها بواقعة الدعوى . مما
يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلص الى ادانة
الطاعنين بقوله " وحيث إنه وعن الاسناد فتشير المحكمة الى ان الثابت لها رجوعا الى
محضر المعاينة التي أجراها شيخ قرية الإعلام أن الحد الفاصل بين الجنى عليه
والمتهمين كان عبارة عن طوف تم هدمه وأن الحد نقل ٥٠ سم بطول ١٨ متر ، وأن
المشكو في حقهما قاما بإنشاء حد جديد وبزراعة المساحة التي تم ضمها للملكية ، ولما
كان دفاع المتهمين قد جرى على أن الجنى مختل عقليا دون أن يدحض ما ورد بالمعاينة
وبمذكرة عمدة الناحية وما ورد على لسان الجنى عليه من أنه اشترى القدر المملوك
له في حين آلت ملكية المتهمين ميراثا ، ولما كان المتهمان يدعيان أن جميع المساحة في
حالة شيوع لم ينته ، وكان ما ورد بالمعاينة من نقلهما الحدود وزراعة ما يخصهما وما
اغتنباه من الجنى عليه يكذب ادعائهما بقيام حالة الشيوع الأمر الذي يكون معه
دفاعهما يائس لا تأثير له على ثبوت التهمة في حقهما " . لما كان ذلك ، وكان
من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقا للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات
هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المتعارف عليه من قديم الزمان
على أنه هو الفاصل بين ملكين متجاورين ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون

الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على مجرد الأخذ بمعينة شيخ القرية والذي اقتضت دلالة على ان الحد كان عبارة من طوف تم هدمه دون ان يستظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي أو أن الطاعنين قد ارتضياه فإنه يكون معيبا بالقصور الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة انطباق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقي اوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٨٢٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

١. لما كانت الواقعة لما استخلصته المحكمة من اوراق الدعوى تتحصل فى أنه أثناء قيادة المتهم رقيب الشرطة للسيارة رقم شرطة بشارع رمسيس أمام سينما رمسيس بتقاطع شارعى رمسيس وعرابى ، وكانت الإشارة مغلقة بالنسبة له تعدى مكان عبور المشاة وصادم المجنى عليه وأحدث اصابته الواردة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياته .

وحيث إن وقوع الحادث على الصورة سالفة البيان قد ثبت لدى المحكمة من اقوال عريف الشرطة والمتهم والتقاريرين الطبيين الصادرين من مفتش صحة الأزبكية ومستشفى الهلال فقد شهد عريف الشرطة من وحدة مرور شمال القاهرة المكلف بإدارة المرور بمكان وقوع الحادث أنه كان فى راحة يجلس بجوار الرقيب أول الذى كان يدير جهاز الإشارة من أعلى وطلب منه التزول لمعرفة سبب ارتباك حركة المرور فترل ، وكانت الإشارة مغلقة بالنسبة للسيارات القادمة من التحرير ، وكانت سيارة الشرطة قيادة المتهم مرتكبة الحادث تقف فى مكان عبور المشاة واخبره أحد المواطنين المتواجدين بأن المتهم هو الذى صدم المجنى عليه بالسيارة قيادته وأحدث اصابته ثم وضعوه داخل السيارة ونقلوه الى مستشفى الهلال .

وأقر المتهم بأنه رقيب الشرطة سائق بمصلحة السجون وأن الحادث وقع عند عودته يوم حوالى الساعة ٢ مساء من القناطر الخيرية الى مصلحة السجون بشارع رمسيس تقاطع شارعى رمسيس وعرابى بالسيارة رقم شرطة التى كان يقودها ، وأورى التقرير الطبى الصادر عن مفتش صحة الأزبكية أنه بالكشف الطبى على جثة المتوفى وجد بها كسر بالحوض

ونزيف بالأنف وكسر بقاع الجمجمة وسبب الوفاة صدمة شديدة ، كما أورد التقرير الطبى الصادر من مستشفى الهلال أن التشخيص هو اشتباه كسر بقاع الجمجمة ولا يمكن استجوابه ثم توفى الى رحمة الله .

وحيث إن خطأ المتهم يتمثل فى عدم اتباعه لإشارة المرور المغلقة وتعديه مكان عبور المشاة وصدمة المجنى عليه ، وقد أدى هذا الخطأ الى اصابة المجنى عليه بالاصابات الواردة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياته ، ومن ثم فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم وموت المجنى عليه تكون متوافرة .

وحيث إنه وتأسيسا على ما سبق فإنه يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم فى يوم بدائرة قسم محافظة القاهرة . (١)
تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثته وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحابة ينجك عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالمجنى عليه وأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته . (٢) لم يتبع العلامات والاشارات الخاصة بتنظيم المرور . (٣) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ١/٦٣ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، والمادتين ٢ ، ١٦ من اللائحة التنفيذية لذات القانون . لما كان ذلك ، وكانت الجريمتان الأخيرتان تدخلا فى تكوين ركن الخطأ فى الجريمة الأولى وهى الجريمة ذات العقوبة الأشد ، فإنه يتعين اعمالا للمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات الاكتفاء بتوقيع العقوبة المقررة لها والمنصوص عليها فى المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات .

٢ . لما كان والدى المجنى عليه قد ادعى مدنيا قبل المتهم والسيد وزير الداخلية بصفته المسئول عن الحقوق المدنية بطب الزامهما متضامين بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت الى ثبوت الخطأ فى

جانب المتهم ، وكان هذا الخطأ قد سبب ضررا للمدعين بالحقوق المدنية يتمثل في فقدتهما ابنهما المجنى عليه ما يلتزم معه المتهم بتعويض هذا الضرر عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، وإذ كان هذا الخطأ قد ارتكبه المتهم اثناء وبسبب تأدية وظيفته وهو شرطى تابع للسيد وزير الداخلية بصفته المسئول عن أعمال تابعه سالف الذكر غير المشروعة عملا بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، فإنه يتعين إجابة المعدين بالحقوق المدنية لطلبهما .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : تسبب خطأ فى موتوكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونه وعدم احترازه ومخالفته للقوانين والوائح بأن قاد مركبته "سيارة" بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى أمامه فاصطدم بالمجنى عليه وأحدث به إصابته والتي أوردت بحياته . ثانيا : لم يتبع العلامات والإشارات الخاصة بتنظيم سير المرور . ثالثا قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١/٦٣،٤،٣،١،٦٤،٧٤،٧٧،٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمادتين ١٦،٢ من اللائحة التنفيذية . وادعى والدا المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناحقضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . استأنف النيابة العامة ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا وإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنيها وإلزامه بأن يؤدى للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بمجدول المحكمة برقملسنةقضائية) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية

لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية اخرى ، ومحكمة الاعداء - هيئة مغايرة - قضت
حضوريا ويأجتماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف وتغريم المتهم عشرين جنيها وإلزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية
مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي
نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ، ومحكمة النقض
قضت بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة
لنظر الموضوع ، وعلى النيابة إعلان المتهم والمدعى بالحقوق المدنية .

المحكمة

ومن حيث إن الواقعة طبقا لما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى
تتحصل في أنه في يوم أثناء قيادة المتهم رقيب الشرطة للسيارة
رقم شرطة بشارع رمسيس امام سينما رمسيس بتقاطع شارع رمسيس
وعرابي ، وكانت الإشارة مغلقة بالنسبة له تعدى مكان عبور المشاة وصدم المجنى عليه
..... واحداث اصابته الواردة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياته .

وحيث إن وقوع الحادث على الصورة سالفة البيان قد ثبت لدى المحكمة
من اقوال عريف الشرطة والمتهم والتقاريرين الطبيين الصادرين من
مفتش صحة الأزبكية ومستشفى الهلال فقد شهد عريف الشرطة من
وحدة مرور شمال القاهرة المكلف بإدارة المرور بمكان وقوع الحادث أنه كان في راحة
يجلس بجوار الرقيب أول الذي كان يدير جهاز الإشارة من أعلى وطلب
منه التزول لمعرفة سبب ارتباك حركة المرور فتزل ، وكانت الإشارة مغلقة بالنسبة
للسيارات القادمة من التحرير وكانت سيارة الشرطة قيادة المتهم مرتكبة الحادث
تقف في مكان عبور المشاة واخبره احد المواطنين المتواجدين بأن المتهم هو الذي صدم

النجنى عليه بالسيارة قيادته واحداث اصابته ثم وضعوه داخل السيارة ونقلوه الى مستشفى الهلال .

وأقر المتهم بأنه رقيب شرطة سائق بمصلحة السجون وأن الحادث وقع عند عودته يوم حوالى الساعة ٢ مساءً من القناطر الخيرية الى مصلحة السجون بشارع رمسيس تقطاع شارعى رمسيس وعرابى بالسيارة رقم شرطة التى كان يقودها ، وأورى التقرير الطبى الصادر من مفتش صحة الأزبكية أنه بالكشف الطبى على جثة المتوفى وجد بها كسر بالحوض ونزيف بالأنف وكسر بقاع الجمجمة وسبب الوفاة صدمة شديدة ، كما أورى التقرير الطبى الصادر من مستشفى الهلال ان التشخيص هو اشتباه كسر بقاع الجمجمة ولا يمكن استجوابه ثم توفى الى رحمة الله .

وحيث إن خطأ المتهم يتمثل غى عدم اتباعه لإشارة المرور المغلقة وتعديسه مكان عبور المشاة وصدمة النجنى عليه ، وقد أدى هذا الخطأ الى اصابة النجنى عليه بالاصابات الواردة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياته ، ومن ثم فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم وموت النجنى عليه تكون متوافرة .

وحيث إنه وتأسيساً على ما سبق فإنه يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم فى يوم بدائرة قسم الأزبكية - محافظة القاهرة . (١) تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئاً عن اهماله ورعونه وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق امامه فاصطدم بالنجنى عليه واحداث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياته . (٢) لم يتبع العلامات والاشارات الخاصة بتنظيم المرور . (٣) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ١/٦٣ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمادتين ٢ ، ١٦ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت

الجريمتان الأخيرتان تدخلا في تكوين ركن الخطأ في الجريمة الأولى وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد ، فإنه يتعين عملا للمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات الاكتفاء بتوقيع العقوبة المقررة لها والمتصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات .

وحيث إن والدى الجنى عليه قد ادعى مدنيا قبل المتهم والسيد وزير الداخلية بصفته المسئول عن الحقوق المدنية بطلب إلزامهما متضامنين بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت الى ثبوت الخطأ في جانب المتهم ، وكان هذا الخطأ قد سبب ضررا للمدعين بالحقوق المدنية يتمثل في فقدتهما ابنتهما الجنى عليه مما يلتزم معه المتهم بتعويض هذا الضرر عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، وإذ كان هذا الخطأ قد ارتكبه المتهم أثناء وبسبب تأديسة وظيفته وهو شرطى تابع للسيد وزير الداخلية بصفته المسئول عن أعمال تابعه سالف الذكر غير المشروعة عملا بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى فإنه يتعين اجابة المدعين بالحقوق المدنية لطلبهما مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف المدنية عملا بنص المادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٦٠٠٣٣ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٦

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة الثالثة منه على أنه " لا يجوز أن ترفع الدعوى إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى احد مأموري الضبط القضائي في جرائم معينة نص عليها في هذه المادة منها جريمة السب والقذف ، ونص في المادة العاشرة على أن لمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ، وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . لما كات ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة أن المدعى بالحقوق المدنية تناول عن شكواه وطلب اثبات تركه الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعن يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه " سب وقذف في حقّه ، وطلب عقابه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر وكفالة مائة جنية وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التهويض المؤقت . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السب والقذف قد خالف القانون ، ذلك بأن الدفاع تمسك بأن المدعى بالحقوق المدنية تنازل امام المحكمة عن الدعوى الجنائية وطلب اثبات تركه لدعواه المدنية . مما كان يتعين منه القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية ، بيد أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

من حيث ان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة الثالثة منه على أنه "لا يجوز أن ترفع الدعوى إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي في جرائم معينة نص عليها في هذه المادة منها جريمة السب والقذف " ، ونص في المادة العاشرة على أن لمن قدم الشكوى ان يتنازل عنها في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ، وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة أن المدعى بالحقوق المدنية تنازل عن شكواه وطلب اثبات تركه الدعوى المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعن يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل واثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية والزامه بمصاريف هذا الترك وذلك دون حاجة لبحث باقي اوجه الطعن .

الفهرس الهجائى
للقواعد القانونية الصادرة من الدوائر
الجنائية بمحكمة النقض

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	اتفاق	
١٧٣	ماهية الاتفاق الجنائي . المادة ٤٨ من قانون العقوبات.	٤٧٠٢ لسنة ٦٤ق
٦٣٥	عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين . لا ينفي قيام الاتفاق بينهما .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ق
٦٣٥	الاتفاق . تعريفه ؟ وجه الاستدلال به .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ق
٦٣٥	حق محكمة الموضوع في استخلاص الحقائق القانونية من كل دليل يقدم إليها .	١٩٢٨٩ لسنة ٦٤ق
	اثبات	
	بوجه عام :	
١٣	الأدلة في المواد الجنائية متساندة . مؤدى ذلك ؟	٣٩٤٣ لسنة ٦٥ق
٢٤٠	تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة . كفايته للقضاء بالبراءة .	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٦٣	العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
١٠٤	عدم اشتراط كون الدليل صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١٠٤	حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١٢٣	النعي على الحكم المطعون فيه استناده في إدانة الطاعنين على الأسلحة المضبوطة كقرينة معززة مؤيدة للأدلة الأخرى . غير مقبول . علة ذلك ؟	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق
١٢٣	حق المحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه وأن تلتفت عما عداه دون بيان العلة .	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عند الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٢١	الطلب الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود لا تلتزم المحكمة بإجابته .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢١	منازعة الطاعن في شأن عدم تواجدده على مسرح الجريمة وقت وقوعها . جدل موضوعي . في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٢٨٢	ضعف قوة الابصار لا يؤثر في قيام الجريمة .	٢٩٢٤٨ لسنة ٥٩ق
٣٦٨	الدفع بنفي التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا . مادام الرد مستفادا من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ق
٦٣٢	الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .	٣٤٩٨ لسنة ٦١ق
٣٦٨	عدم تقيد القاضي بما تضمنه حكم صادر في واقعة اخرى على ذات المتهم .	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ق
٤٥٠	المنازعة في وقت الحادث وميعاده . دفاع موضوعي . كفاية أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .	١٥٢٧٠ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	لها أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	أحكام البراءة عنوانا للحقيقة سواء للمتهمين فيها أو غيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٥٣٣	تعقبه الحكم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الطاعن . غير لازم . التفاته عنها . مفاده . اطراحها .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٥٣٣	لا يشترط في الشهادة أن ترد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٥٤٧	قيام المانع الأدبي . يجيز الاثبات بالبينة .	٦٥٧٣ لسنة ٦٠ق
٥٥٩	جواز اثبات الجرائم على اختلاف انواعها بكافة طرق الاثبات إلا ما استثنى بنص خاص .	١٩٨٦٦ لسنة ٦٤ق
٥٩٣	عدم تقيد القاضي عند محاكمة متهم بحكم آخر في ذات الواقعة ضد متهم آخر .	٢٠٧٠٠ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٠١	تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة . اعتراف	٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ق
١٣	التعويل على الاعتراف يوجب بحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله .	٣٩٤٣ لسنة ٦٥ق
١٠	مثال لتسبب معيب للرد على دفع ببطلان الاعتراف للإكراه .	
٥٤	حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم فى محضر الشرطة وإن عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى .	٥٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٦٣	عدم التزام المحكمة بعرض الطاعن على خبير مختص . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
١٤٢	سلطان الوظيفة ذاته . لا يعد اكرها . مادام لم يستطيل الى المتهم بأذى مادي كان أو معنوى . مجرد الخشية منه لا يعد اكرها .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
٥٤	حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم فى محضر الشرطة وإن عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى .	٥٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٦٣	عدم التزام يعرض الطاعن على خبير مختص . مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
١٤٢	سلطان الوظيفة ذاته . لا يعد اكرها . مادام لم يستطيل الى المتهم بأذى مادي كان أو معنوى . مجرد الخشية منه لا يعد اكرها .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
١٧٣	البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من انتزاع الاعتراف منه بالاكراه . موضوعى .	٤٧٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٥١	اثارة بطلان الاعتراف لأول مرة امام التقض . غير مقبول	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٤٦٧	لحكم الموضوع الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وغيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك .	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢٢	تقدير صحة ما يدعيه المتهم من الاعتراف المعزو إليه انتزاع بطريق الاكراه أو صدر إثر اجراء باطل . موضوعي . مادام سائغا .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٥٥٠	استناد الحكم في دانة الطاعن على اعتراف لأحد المتهمين لا اصل له في الأوراق . خطأ في الاسناد .	١١٦٩٨ لسنة ٦٤ق
٢٢١	للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . <u>خبرة :</u>	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٢٩	منازعة المهمة في سلامة قواها العقلية لاصابتها بأفة عقلية . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا للبت فيها .	١٩٢١ لسنة ٦٤ق
٩٢	عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لا ينال من سلامة الحكم .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ق
٨٥	عدم التزام المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لإعادة الكشف على المجنى عليه . مدامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .	٥٧١٤ لسنة ٦٤ق
١٩٢	تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم . موضوعي .	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
١٠٤	أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قاطع فيه . مادام قد أسس الإدانة على اليقين .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . مادام سائغا . عدم التزام المحكمة بالالتجاء الى اهل الخبرة . إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢١٧	عدم التزام محكمة الموضوع بإعادة المأمورية للخبير . مادامت الواقعة قد وضحت لديها . ولم تر هي من جانبها حاجة لذلك . <u>شهود :</u>	٢٤٩٨ لسنة ٦١ق
٢٤١	الدفع ببطلان اقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه . جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه .	٩٤٦٢ لسنة ٦٤ق
٣٤	أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده ؟	٢٤٧٨ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	قول متهم على آخر . شهادة .	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ق
١٠٤	احالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى اقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١٠٤	تناقض الشاهد وتضاربه فى اقواله . لا يعيب الحكم . شرطه .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١٠٤	جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة شهودا فى القضايا التى لهم عمل فيها .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١٢٣	حق المحكمة ان تأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه . وأن تلتفت عما عداه . دون بيان العلة أو موضوع الدليل فى أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها .	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق
١٤٢	مفاد أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
١٥٧	للمحكمة التعويل على اقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفى . مادامت لا تثق بما شهدوا به .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	لا يشترط فى الشهادة أن ترد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٢١	عدم التزام محكمة الموضوع بأن تورد من اقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٢٤١	تأخر الطاعن فى الإدلاء بدفاعه لا يدل حتما على عدم جديته .	٩٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٢٥١	حق المحكمة فى الأخذ بأقوال الشاهد فى محضر الضبط متى اطمأنت إليها .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	عدم ايراد الحكم نص تقرير الخبير بكامل اجزائه او اقوال الشاهد . لا يعيبه .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٢٧٥	تأخر الشاهد فى الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها .	١٠١٤٣ لسنة ٦٤ق
٢٨٣	جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة . بدون حلف يمين والأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال . إذا آنس انقاضى فيها الصديق .	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢٩	حق محكمة الموضوع في تجزئة اقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه . لا تناقض .	١١٢٧٩ لسنة ٦٤ق
٢٧٢	تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم مادامت المحكمة استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا لا تناقض فيه .	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق
٢٨٦	عدم التزام المحكمة بالإشارة الى اقوال شهود النفي . مادامت لم تستند إليها . قضاؤها بالإدانة لأدلة الثبوت . مفاده . اطراحها .	١٣٣١١ لسنة ٦٤ق
٥٠٨	تمسك المتهم بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز . بسبب حالة السكر التي اعترته . دفاع جوهري . التعويل عليها في ادانة الطاعن دون تحقيقه . والرد عليه . قصور واخلال بحق الدفاع .	١٨٢٥٨ لسنة ٦٤ق
٥١٢	الشهادة . ورواها على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها . غير لازم . كفاية أن تؤدي إليها باستنتاج سائق تجريه المحكمة .	١٨٩٥٢ لسنة ٦٤ق
٥٢٣	تناقض الشاهد أو تضاربه في اقواله أو مع اقوال غيره لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٥٢٣	للمحكمة الأخذ بأقوال ينقلها شخص عن آخر . متى اطمأنت إليها رأت أنها صدرت حقيقة عنه وتمثل الواقع في الدعوى .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٥٢٣	لا يشترط في الشهادة أن ترد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٦٢٥	استخلاص الحكم المطعون فيه من اقوال الشهود التي لا ينازع الطاعنان فيها اتفاقهما على ضرب المجنى عليه . الجدل في ذلك . موضوعي . لا يجوز أمام النقض .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ق
٦٢٥	احالة الحكم في اقوال شاهد الى آخر على الرغم من عدم رؤية الأخير للواقعة . غير مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٥	للمحكمة الأخذ برواية بنقلها شخص عن آخر متى رأت أنها صدرت منه حقيقة وتمثل الواقع في الدعوى .	٢٠٧٣٦ لسنة ٦٤ق
٦٦٨	لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد وتحرياته والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداها .	١٣٩٨٧ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لتجاوز حدود الإذن ، والدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن . <u>قرائن :</u>	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
١٢٣	لا يقبل النعى على الحكم المطعون فيه استناده الى ادانة الطاعنين على الاسلحة المضبوطة كقرينة مؤيدة للأدلة الأخرى .	٦٦٢٥ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	لا يعيب الحكم استناد المطعون فيه الى ما جاء بتقرير تفريغ الشرائط المسجلة . كقرينة معرزة للأدلة الأخرى التي بنى عليها قضاءه . مادام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الاتهام قبل المتهم .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٦١٢	الناظرة والتجربة بمعرفة المحكمة . قرينة . لا جناح على الحكم إن عول عليها . شرطه . <u>معاينة :</u>	٢١٣٣٢ لسنة ٦٤ق
٩٢	استناد الى معاينة النيابة لمكان الحادث من وجود طاقية المجنى عليه وآثار لدمائه بمكان الحادث . كقرينة معرزة ومؤيدة لما ارتكن إليه من ادلة أخرى . إجراءات	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ق
	<u>اجراءات التحريز :</u>	
٣٤	اجراءات تحريز المضبوطات . لا يترتب بطلان على مخالفتها . <u>إجراءات التحقيق :</u>	٣٤٧٨ لسنة ٦٤ق
١٣	سكوت الطاعن عن الافضاء بواقعة الاكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق لا ينفى حتما وقوعه .	٣٩٤٣ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤	حق المحقق في مباشرة اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام النقض .	٣٤٧٨ لسنة ٦٥ق
١٥٧	النعي على المحكمة فعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
٢٤٥	لجوء الضابط الى وكيل النيابة في مكان تواجدده . لاستصدار الإذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .	٩٥٤٤ لسنة ٦٤ق
٢٥١	عدم اشارة الطاعن ان اقراره بمحضر الضبط لم يصدر منه ووجود نقص بتحقيقات النيابة .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٢٧٣	النعي على المحكمة فعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير مقبول .	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق
٥٧٣	ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق . جائز في حالة الضرورة .	٢٠٣٣٦ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	جواز اصدار أمر التفتيش من سلطة التحقيق قبل ان يكون قد سبقه تحقيق أجزائه . حد ذلك ؟	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	النعي بغموض التوقيع على محضر الضبط وإذن التفتيش لا يعيبهما . مادام موقعا عليهما فعلا .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٤٨	اصدار معاون النيابة الاذن بالتفتيش بناء على قرار الندب من رئيس النيابة . لا مخالفة للقانون . المادة ٢٠٠ اجراءات .	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
	<u>إجراءات المحاكمة :</u>	
٢٤٥	إعراض المحكمة عن سماع شاهد نفي لم يعلن وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اجراءات . لا تثريب عليها .	٩٥٤٤ لسنة ٦٤ق
١٠٠	ثبوت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة . وجوب ايقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود الى رشده .	٥٩٨٨ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	فض المحكمة الأحراز وعرضها على بساط البحث والمناقشة في حضور الطاعن ومحاميه . النعي عليها عدم اثبات ماهية الأوراق بمحضر الجلسة . غير مقبول .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١١٩	القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهما.	٢٨١٧ لسنة ٦٤ق
٣٠١	صحة اجراءات المحاكمة في مواد الجنايات . لا تستلزم ان تعاد المحاكمة أمام هيئة أخرى غير الهيئة التي اصدرت الحكم الغيابي . في حالة حضور المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . المادة ٣٩٥ اجراءات . حد ذلك ؟	١١٣١١ لسنة ٦٤ق
٣١٧	عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة . بطلب سماع شاهد . اعتباره متنازلا عن طلب سماعه .	٢٤٩٨ لسنة ٦١ق
٤٣٢	الأصل في الاجراءات أنها روعيت . عدم جواز الادعاء بما يخالف ما اثبت منها إلا بالطعن بالتزوير .	٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق
٤٤٧	حضور محام مع المتهم في جناية . واجب .	١٥٢٤٢ لسنة ٦٤ق
٤٥٩	تعيب التحقيق والاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سببا للطعن .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ق
٤٨٩	نزول المتهم عن طلب سماع الشهود لا يسلب حقه في العدول عن هذا النزول والتمسك بتحقيق ما يطلبه مادامت المرافعة دائرة .	١٧٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٤٨٩	التعويل على اقوال الشهود الذين سمعتهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التي اصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . اخلال بحق الدفاع .	١٧٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٥٦٤	وجوب حضور المتهم بنفسه في الجناح المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . المادتان ٢٣٧ ، ٢٩٧ اجراءات .	٢٩٧٠٣ لسنة ٥٩ق
٥٩٣	اغفال المحكمة توجيه سؤال مما يقتضيه في التحقيق . عدم جواز اتخاذ وجهها للطعن في حكمها . علة ذلك . اجازة القانون للدفاع أن يوجه من جانبه ما يعن له من اسئلة .	٢٠٧٠٠ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٢٣	نعى الطاعن على الحكم نظر الدعوى بالنسبة له دون باقى المتهمين الغائبين . غير مقبول . مادام لم يعترض على ذلك . ولم يبين مصلحته فى نظرها بالنسبة لهم جميعا فى وقت واحد . أحداث	١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ق
٤٢١	تعويل الحكم فى اثبات سن المجنى عليه على تاريخ ميلاده المثبت ببطاقة والده العائلية . لا يعيبه . مادام الطاعنون لا ينازعون فى صحة هذا التاريخ .	١٣٥٩٠ لسنة ٦٤ق
٤٩٤	القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل . اعتباره قانونا اصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة عقوبات . اختصاص	٤٧٤٠٨ لسنة ٥٩ق
	الاختصاص المحل :	
٦٤٩	تعيين الاختصاص المحلى بمكان وقوع الجريمة أو اقامة المتهم أو القبض عليه .	٥٠١٦١ لسنة ٥٩ق
٦٤٩	تحرير الشيك وتوقيعه من الاعمال التحضيرية التى لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . المعول عليه فى تحديد الاختصاص المحلى بالمكان الذى تم فيه اعطاء الشيك للمستفيد . مخالفة ذلك . قصور . الاختصاص النوعى :	٥٠١٦١ لسنة ٥٩ق
٨١	احالة الدعوى الى محكمة الجنايات بوصفها جناية . ثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والرافعة . على المحكمة الفصل فيها . تكييفها بأنها جنحة قبل التحقيق والرافعة . وجوب القضاء بعدم الاختصاص بها واحالتها الى المحكمة الجزئية .	٥٢٧٥ لسنة ٦٤ق
٥٢٣	المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى هو الوصف القانونى للواقعة كما ترفع بها الدعوى . اختلاس أشياء مسروقة	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٨٦	دفاع الطاعن الذى يترتب عليه وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين طبقا للمادة ٢٧ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . جوهرى . اغفال التعرض له . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟	٥٠٦٠٩ لسنة ٥٩ق
٦٨٦	عدم التزام حارس المحبوزات بنقلها الى مكان آخر عين لبيعها فيه .	٥٠٦٠٩ لسنة ٥٩ق
٣١٧	اختلاس التوقيع على بياض عدم جواز الحلف على واقعة تكون جريمة جنائية . أساس ذلك ؟	٣٤٩٨ لسنة ٦١ق
٣١٧	أخذ المشرع فى جريمة اختلاس التوقيع على بياض بعقوبة التزوير فى الأوراق العرفية وهى الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ ، ٢٤٠ عقوبات . أثره . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة فيها .	
٥٦٨	اختلاس أموال أميرية عدم انصراف مدلول لفظ الأمين على الودائع . إلا لمن كانت طبيعة عمله المحافظة على الودائع وأن يسلم المال إليه على هذا الأساس .	١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ق
٢١٥	إخلال عمدة بنظام توزيع سلعة عدم افصاح الحكم عن اختصاص الطاعن بتوزيع حصص السكر للجهات المقرر صرفها لها . وعدم تعرضه للدفاعه بعدم اختصاصه بتوزيع تلك السلعة . قصور .	١٦٧٨٠ لسنة ٦٣ق
٦٣	ارتباط الجمع بين ظرفى سبق الاصرار والارتباط . لا يخالف القانون . الفصل فى هذه المسألة . موضوعى .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
٣٦٤	انزال الحكم المطعون فيه عقوبة جنائية احراز المخدر باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة احراز سلاح ابيض بدون ترخيص . خطأ فى تطبيق القانون . تدخل محكمة النقض لتصحيحه . غير جائز . علة ذلك ؟	١٣٣٣٤ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١٣	نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن جريمتى السرقه بإكراه والاحتجاز بغير حق . غير مجد . مادامت المحكمة دانتة بجريمة الخطف بالتحويل والاكراه المقرنة بجناية واقعة المخطوفة بغير رضاها وأوقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد . عكلا بالمادة ٣٢ عقوبات . إزالة حد	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٧٧٢	الحد العاقب على نقله أو ازالته وفقا المادة ٢٥٨ عقوبات . ماهيته ؟ أسباب الإباحة وموانع العقاب (١) الجنون والعاهة العقلية :	٤٧٩٦٩ لسنة ٥٩ق
٣٩	منازعة المتهمة فى سلامة قواها العقلية لاصابتها بآفة عقلية . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا للبت فيها . اغفال ذلك . قصور . علة ذلك ؟ (٢) الدفاع الشرعى :	١٩٣١ لسنة ٦٤ق
٢٢١	الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . لا تقبل اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٤٥٠	الاعتداء على من لم يثبت انه كان يعتدى او يحاول الاعتداء على المدافع او غيره . لا يتوافر به حالة الدفاع الشرعى .	١٥٢٧٠ لسنة ٦٤ق
٥٥٤	تقدير ما إذا كان من استعمل القوة للدفاع عن المال . كان فى امكانه ان يركن الى رجال السلطة العامة . موضوعى . حق الدفاع الشرعى عن المال . ينشأ كلما وجد اعتداء أو حظر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى المادة ٢/٢٤٦ عقوبات . ومنها جرائم الحريق العمد والتخريب والتعيب والاتلاف وانتهاك حرمة ملك الغير .	١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع . <u>موانع العقاب :</u>	
٢٠٢	مثال لتسبيب سائق فى الرد على الدفع بانتفاء المسؤولية	٨٩٨١ لسنة ٦٤ق
٤١٦	الغيبوبة المانعة من المسؤولية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ عقوبات . ماهيتها ؟	١٤١٥١ لسنة ٦٤ق
	تناول المخدر او المسكر عن علم واختيار . حكمه ؟	
٥٠٣	الادعاء بخيانة امانة التوقيع على الشيك وملء بياناته على خلاف الواقع لا ينفى المسؤولية عن اصداره ولا يصلح مجردا سببا لإباحة هذا الفعل . علة ذلك ؟	٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ق
٧٠٩	الاعفاء من العقوبة . مناط تحقيقه ؟	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	حالتى الاعفاء من العقاب المنصوص عليهما فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناط توافرها ؟	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٣٨	احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب واستبداله بشيكات اخرى . لا يصلح مجردا سببا من اسباب الاباحة .	٤٧٣٧١ لسنة ٥٩ق
	استجواب	
٧٣٣	عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . علة ذلك ؟	١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ق
	استدلالات	
٢٤	بطلان الإذن . مقتضاه . عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مرتباً عليه أو مستمداً منه أو اجراء تال له يكون مبنياً عليه او متفرعا عنه . تقدير الصلة بين الاذن الباطل والدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام فى الاجراءات التالية له . موضوعى . مادا سائغا .	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٤	عدم إيراد اسم الطاعن كاملاً أو سنه أو حرفته بمحض الاستدلال . غير قاذح في جدية التحريات . مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .	٢٤٧٨ لسنة ٦٤ق
٤٤	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .	٥٠٤٩ لسنة ٦٤ق
٥١٣	حق المحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على تحريات الشركة . باعتبارها معرزة لما ساقته من أدلة اساسية .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥٤	عدم سبق ضبط الطاعن في قضايا مماثلة أو عدم وجود سجل له بمكتب المخدرات . غير قاذح بذاته في جدية التحريات .	٥٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٥٤	عدم توقيع المتهم على محضر جمع الاستدلالات . لا يهمل قيمه كعنصر من عناصر الاثبات . أساس ذلك ؟	٥٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٢٥١	حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في محضر الضبط متى اطمأنت إليها .	٦٨٣٩ لسنة ٦٤ق
٢٨٦	شمول التحريات لأكثر من شخص . غير كاشف بذاته عن عدم جديتها . علة ذلك ؟	١٣٣٦١ لسنة ٦٤ق
٥٣٣	للمحكمة التعويل على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معرزة لما ساقته من أدلة .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٦٩٤	الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . جوهرى . يوجب على المحكمة الرد عليه بأسباب سائغة بالقبول أو الرفض . التعويل على ضبط المخدر في حيازة الطاعن كدليل على جدية التحريات . لا يصلح ردا على الدفع . علة ذلك ؟ استعراض	٢٤١٣٧ لسنة ٦٤ق
٥٣٣	نعي الطاعن على الحكم التفاته الرد على الدفع ببطلان هملية التعرف عليه . غير مقبول . مادام لم يعول على أي دليل مستمد منها . استيقاف	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٧٢	الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها . يسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل به قاضى الموضوع بغير معقب . مثال لتسبيب سائق لمجرر الاستيقاف فى جريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد . استيلاء	١٠١٠٩ لسنة ٦٤ق
٨	عبارة المال أو الأوراق أو غيرها الواردة بالمادة ١١٢ عقوبات . يدخل فى مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .	٢٥١٥ لسنة ٦٤ق
٨	جناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات . مناط تحققها ؟	٢٥١٥ لسنة ٦٤ق
٨	تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى فى جريمة الاستيلاء على مال الدولة بغير حق . غير لازم . علة ذلك ؟	٢٥١٥ لسنة ٦٤ق
٨٦	إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماه أو وضعه فى صورة مجهلة . لا يحقق غرض الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام . مثال لتسبيب معيب لقضاء بالإدانة فى جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام .	٦٧٦٥ لسنة ٦٤ق
٢١٥	إغفال الحكم تفاصيل الوقائع أو الأفعال التى قارفها الطاعن لارتكاب الجريمة استدلاله على قيام جريمة الاستيلاء على مال الدولة بارتكاب الطاعن تزوير لمستندات وسجلات صرف حصة السكر للجهات المقررة . غير كاف . مادام تدليله على ثبوت جريمة التزوير قاصر . اشتراك	١٦٧٨٠ لسنة ٦٣ق
٤٣٨	الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سائغا .	١٣٦٣٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦١٩	قصد المساهمة فى الجريمة . أمر باطنى . يضمرة الجانى . العبرة بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه .	٢١٥٣٩ لسنة ٦٤ق
	اضرار عمدى	
٢٩١	إيراد الحكم ما يفيد أن الطاعنين قصدا الى الاضرار بأموال ومصالح الشركة التى يعملان بها تحقيقا لمنافع شخصية واتجارا منهما بوظيفتهما . وانتهاؤه فى قضائه الى أن ما أخذه الأول من عطية وقبله الثانى هدية مكافأة لاحقة . يعيبه .	١٢٦٥١ لسنة ٦٤ق
٢٩١	اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدته بالنسبة لجريمة المكافأة اللاحقة . لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة لجريمة الاضرار العمدى الأشد . مادامت فكرة الاتجار بالوظيفة التى اعتنقها الحكم هى الأساس فى الجريمتين .	١٢٦٥١ لسنة ٥٩ق
	اضرار غير عمدى	
١١٥	إغفال الحكم بيان صفة الطاعن وحدود مسئولياته واستناده الى اقوال شاهدين دون بيان مؤداها . قصور .	٤٠٢٧٧ لسنة ٥٩ق
	اعدام	
١٣	قبول عرض النيابة العامة فى قضايا الاعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .	٣٩٤٢ لسنة ٦٥ق
٦٣	الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبب لقراره ؟	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
٣٠٥	اثبات تاريخ مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام . غير لازم . علة ذلك ؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها دون التقيد بمنى الراى الذى ضمنت النيابة مذكرتها . أساس ذلك ؟	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ق
	اعلان	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٦٤	مناط اعتبار الحكم حضوريا هي بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى . أساس ذلك . قابلية الحكم الحضوري الاعتباري للمعارضة إذا ما اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ميعاد المعارضة فيه . بدؤه من تاريخ اعلانه به . اقتزان	٢٩٧٠٢ لسنة ٥٩ق
٧٩٠	ارتكاب المتهمين جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار التي استقلت عن جنايتي السرقة والشروع فيها مع حمل سلاح ليلا والتي نلتها ببرهنة يسيرة . تحقق شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية . مثال لحكم صادر بالإدانة من محكمة النقض في جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار المقتربة بجنايتي سرقة وشروع فيها مع حمل سلاح ليلا لدى نظرها موضوع الدعوى . اكراه	٣٦٦٠ لسنة ٦٥ق
١٣	سكوت الطاعن عن الافضاء بواقعة الاكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق لا ينفي حتما وقوعه .	٣٩٤٣ لسنة ٦٥ق
٥١	سكوت الطاعن عن اثارة واقعة الاكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق لا ينفي وقوع الاكراه . ماديا أو أدبيا . مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟	٧٩٣٤ لسنة ٦٣ق
١٤٢	سلطان الوظيفة في ذاته . لا يعد اكراها مادام لم يستطل الى المتهم بأذى ماديا أو معنويا . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف . ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير إرادته من ذلك .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٤٢	الإكراه فى السرقة . مناط تحققه ؟	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
١٤٢	تحقق الاكراه فى السرقة ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
٢٣٠	كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها لتوافر ركن القوة فى جنائية الواقعة . استخلاص حصول الاكراه . موضوعى . مثال لتسبب سائق فى جريمة واقعة أنشئ بغير رضاها .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق
٢٠٥	تقدير مدى اكراه المتهم أو اختياره فى مقارفة الجريمة . موضوعى . مادام سائغا .	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ق
٥١٣	تقدير توافر ركن الاحتيال والاكراه فى جريمة الخطف والواقعة . موضوعى . مادام سليما .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥١٣	ركن القوة فى جنائية واقعة أنشئ بغير رضاها المقرنة بجنائية خطف . مناط تحققه ؟	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
التماس اعادة النظر		
٥٩٧	مناط قبول طلب التماس اعادة النظر فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ اجراءات . ظهور وقائع أو أوراق جديدة لم تكن معلومة عند الحكم وتثبت براءة المحكوم عليه .	١٢٩٧٣ لسنة ٦٦ق
أمر حفظ		
٦٠	الأمر الصادر من الجهة الإدارية بحفظ البلاغ أو التحقيق الإدارى الذى أجرته فى شأنه . ليس دليلا على عدم صحة الوقائع المبلغ بها . أثر ذلك ؟	١٧٨٥٥ لسنة ٦١ق
باعت		
١٠٤	الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة . الخطأ فيه أو يابتناؤه على الظن أو اغفاله . لا يعيب الحكم .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
٥٠٣	الأسباب التى دفعت لاصدار الشيك . ليست محل اعتبار لأنها من بين البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية . مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة فى هذه الجريمة .	٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	بطلان	
٨	الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش لعدم مراعاة الأوضاع القانونية . لا يجوز إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .	٢٥١٥ لسنة ٦٤ق
٢٤	اجراءات تحرير المضبوطات . لا يترتب بطلان على مخالفتها .	٢٤٧٨ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	الدفع ببطلان مواجهة الطاعن بالمجنى عليه بمعرفة ضابط الواقعة . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٥١٩	الاعتراف . ماهيته ؟ حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إليه . اثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .	٩٨٢٧ لسنة ٦٤ق
٩٤٨	خلو الورقة الحكم المتضمنة لبعض منطوقه وتاريخ اصداره من توقيع رئيس المحكمة الذي اصدره . يبطله .	١٨٦٧٧ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء الباطل في أن يدفع ببطلانه . ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
	بلاغ كاذب	
٦٠	البلاغ الكاذب لا عقاب عليه مادام لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة كذب الوقائع المبلغ عنها . ركن من أركان جريمة البلاغ . أثر ذلك ؟ العبرة في كذب البلاغ أو بصحته . بحقيقة الواقع .	١٧٨٥٥ لسنة ٦١ق
	بناء	
١٣٣	واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون واقامة بناء بدون ترخيص . وصفان ملازمان لفعل البناء .	٢٥٦١٤ لسنة ٦٣ق
١٣٣	جريمة البناء بغير ترخيص متتابعة الأفعال . متى كانت اعمال البناء متعاقبة متوالية ولو لم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم في بعضها الآخر . أثر ذلك ؟	٢٥٦١٤ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٠	مثال لتسبب معيب لرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . دفاع الطاعن باعتبار الترخيص ممنوحا له ضمنا بعد انقضاء ستون يوما على تاريخ تقديم طلبه الى الجهة الادارية دون صدور الترخيص . جوهرى . علة ذلك ؟ عدم استظهار الحكم ما قام به الطاعن من اجراءات فى الحدود التى رسمها القانون . قصور واخلال بحق الدفاع .	٧١٠٨ لسنة ٦٤ق
٦٨٢	جريمة اقامة تقسيم قبل اعتماده . اسقلالها عن جريمة اقامة بناء بدون ترخيص . اعتبار الحكم الجريمة الاولى مستمرة واحتسابه بدء مدة التقادم من تاريخ اقامة البناء على الأرض المقسمة . خطأ فى تطبيق القانون .	٤٦٧٩٦ لسنة ٥٩ق
٥٨١	بناء على أرض زراعية حق مالك الأرض فى القرى اقامة مسكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص . شرطه ؟	٢٣٨٠٥ لسنة ٦١ق
٦٤٢	تقديم المتهم الى المحاكمة بتهمة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص . توجيه المحكمة الاستئنافية للمتهم تهمة تقسيم أرض للبناء عليها . خطأ فى تطبيق القانون . علة ذلك ؟	٤٨٣٦٨ لسنة ٥٩ق
٧٦١	تحريض على الفسق دعوى الطاعنة صديقتها للخروج من المدرسة لقضاء وقت ممتع . معنى يتسع لأفعال غير مؤثمة . لا يتحقق به جريمة التحريض .	٤٧٠٨٤ لسنة ٥٩ق
٤٩٤	تدابير احترازية صدور القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل ناسخا لأحكام القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . اعتباره قانونا اصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة عقوبات	٤٧٤٠٨ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	<p>. لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢/١٥ من القانون المنسوخ من الحكم على الحدث بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . أساس ذلك ؟</p> <p>تربح</p> <p>٢٥٦ الحصول بالفعل على الربح أو المنفعة ليس شرطاً لوقوع الجريمة . كفاية محاولة ذلك ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة .</p> <p>نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن قعود النيابة عن سؤال التلاميذ لبيان قدر مبلغ التربح . غير مجد . مادام تحقيق الربح أو المنفعة ليس ركناً من أركان جريمة التربح .</p> <p>ترصد</p> <p>١٢٣ البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والترصد . موضوعي</p> <p>ترويج عملة</p> <p>٥٥٠ استناد الحكم في إدانة الطاعن على اعتراف لأحد المتهمين لا أصل له في الأوراق . خطأ في الاستناد . يعيبه . لا يغير من ذلك أخذه باعتراف لمتهم آخر له أصله في الأوراق . مادام قد استدل على جديته بالاعتراف الأول .</p> <p>تزوير</p> <p>٤٣٨ تقدير توافر الجنائي في جرائم التزوير أو الاشتراك فيه . موضوعي . تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم . مادام قد أورد ما يدل عليه .</p> <p>٢٥٦ كفاية تغيير الحقيقة في محرر بما يؤدي إلى انخداع البعض به لقيام جريمة التزوير اتقان التزوير في هذه الحالة . ليس بلازم لتحقيق الجريمة .</p> <p>٤٣٨ الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة فيكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقاداً سائفاً .</p>	<p>١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق</p> <p>٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق</p> <p>١١٦٩٨ لسنة ٦٤ق</p> <p>١٣٦٣٩ لسنة ٦٤ق</p> <p>١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق</p> <p>١٣٦٣٩ لسنة ٦٤ق</p>

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	(أ) أوراق رسمية :	
١٥٢	تغيير الحقيقة في المحرر . تقوم به جريمة التزوير . ولو كان مطابقا للحقيقة المطلقة .	٥٩٤١ لسنة ٦٤ق
١٥٢	مجرد تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بطريق الغش بوسيلة مما نص عليه القانون . تتحقق به جريمة التزوير في المحررات الرسمية . الدفع القانوني ظاهر البطلان . لا يستلزم ردا .	٥٩٤١ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	قيام المحكمة بفض حرز المحررات المزورة . مفاده . اعتبار المحررات معروضة على بساط البحث والمنافشة .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	القصد الجنائي في جرائم التزوير . متى يتحقق ؟	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	تقدير القصد الجنائي في جرائم التزوير . موضوعي . تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم . مادام قد أورد ما يدل عليه .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا كفاية أن تعطى الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . ولو لم تذيّل بتوقيع . افتراض الضرر من هذه المحررات لما في هذا التزوير من تقليل الثقة بها .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٩	إغفال الحكم المطعون فيه التدليل على اشتراك الطاعنة في التزوير وتحويله في إدانتها على مجرد توافر القصد الجنائي لدى متهم آخر . قصور .	٢٩٧٢٢ لسنة ٥٩ق
٢٥٩	رسمية الورقة . مناط تحققها ؟	٢٩٧٢٢ لسنة ٦٠ق
٥٦٨	مثال لتسبب معيب لحكم بالإدانة في جريمة اختلاس أموال أميرية مرتبطة بتزوير محررات رسمية واستعمالها .	١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٣٦	(ب) أوراق عرفية : تغيير الحقيقة فى شيك صادر من جهة حكومية . تزوير فى ورقة عرفية تختص به محكمة الجنج . مادام هذا التغيير لم يشمل أيا من بيانات الشيك الجوهرية التى حررها الموظف العام . تصدى محكمة النقض لنقض الحكم من تلقاء نفسها . غير جائز . أساس ذلك ؟	٥٧٤٥ لسنة ٥٩ق
٤٤٢	الأصل فى الاجراءات أنها روعيت . عدم جواز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها إلا بالطعن بالتزوير . تسجيل المحادثات	٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق
٢٤	مراقبة وتسجيل المحادثات السلوكية واللاسلكية والأحاديث الشخصية . لا يجوز إلا إذا كانت هناك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر . وأن تكون بناء على أمر مسبب من القاضى الجزئى ولمدة محددة.	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٢٤	بطلان الإذن . مقتضاه . عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مرتباً عليه أو مستمداً منه أو اجراء تال له يكون مبنياً عليه أو متفرعاً عنه . تقدير الصلة بين الإذن الباطل والدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام والاجراءات التالية له . موضوعى . مادام سائغا .	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٤٧٧	استناد الحكم المطعون فيه الى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة . كقرينة معرزة للأدلة الأخرى التى بنى عليها قضاءه . لا يعيبه . مادام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت الاتهام قبل المتهم . تسهيل استيلاء على أموال أميرية	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٨٦	انصراف إرادة الفاعل في تسهيل الاستيلاء الى تملك المال العام لمن استولى عليه . جنائية . عدم توافر هذه النية . يجعلها جنحة . تعدي على أرض مملوكة للدولة	٦٧٦٥ لسنة ٦٤ق
٢٥٥	ثبوت أن الأرض المقام عليها البناء في حيازة الطاعن ووالده نفاذا لحق الانتفاع . أثره . عدم تحقق جريمة التعدي حسبما عرفت المادة ٢٧٢ مكررا عقوبات . إدانة الحكم المطعون فيه للطاعن . خطأ في القانون .	٥٠٩٣٢ لسنة ٥٩ق
٦٤٦	وجوب استظهار حكم الإدانة في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة كون الأرض زراعية أو قضاء وماهية السلوك الاجرامى الذى قارفه الجانى بما يفصح عن كونه تعديا على أرض الدولة أو إحدى الجهات المبينة في المادة ٢٧٢ مكررا عقوبات ، ومدى توافر القصد الجنائى لديه . تعدي على موظف عام	٥٩٩٦ لسنة ٦٠ق
٧٢٩	جريمة التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ ، ٢ (أ) من قانون العقوبات . مناط تحققها؟ تعذيب	٢٥٠٩٠ لسنة ٦٤ق
٥١٣	مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر أركان جريمة الاحتجاز بدون وجه حق التعذيب انبدنى . تعويض	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٢٢١	التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر . واجب بنص القانون .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٤٣٢	قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة اصداره . المنازعة في مقدار الشيك لا تكون إلا أمام القاضى المدنى أو عند المطالبة بها أو طلب التعويض النهائى . عدم جواز التمسك بها أمام القاضى الجنائى .	٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٧٢	ثبوت إدانة المتهم . كافى وقوع الضرر المستوجب للتعويض . قضاء الحكم بالتعويض المؤقت تأسيسا على ثبوت جريمة اصدار شيك بدون رصيد فى حق المحكوم عليه وارتباط الضرر الموجب للتعويض مع المسند اليه برابطة سببية مباشرة . صحيح .	١٢٢٦١ لسنة ٦٠ق
٧٧٥	مسئولية وزير الداخلية عن أعمال تابعة .	٤٨٢٢٠ لسنة ٥٩ق
	تفتيش <u>أولا : إذن التفتيش (اصداره)</u>	
٢٤	عدم إيراد اسم الطاعن كاملا أو سنه وحرفته بمحضر الاستدلال . غير قاذح فى جدية التحريات . مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .	٢٤٧٨ لسنة ٦٤ق
٤٤	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعى .	٥٠٤٩ لسنة ٦٤ق
٤٤	تضمن أمر التفتيش قدرا معيناً من التسبيب أو صدوره فى صورة بعينها . غير لازم . المادة ٤٤ من الدستور .	٥٠٤٩ لسنة ٦٤ق
٥٤	عدم سبق ضبط الطاعن فى قضايا مماثلة أو عدم وجود سجل بمكتب المخدرات . غير قاذح بذاته فى جدية التحريات .	٥٣٦٢ لسنة ٦٤ق
١٥٧	يجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه من مصدره ومحاضر الاستدلال موقعا عليها من مأمورى الضبط القضائى القائمين بتحريرها . كون الإذن أو المحضر ممهورا بتوقيع غير مقروء . غير مخالف للقانون .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
١٥٧	التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته ؟	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
٢٤٥	لجوء الضابط الى وكيل النيابة فى مكان تواجدده لاصداره الإذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .	٩٥٤٤ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٥	اثبات الحكم صدور إذن التفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يزاول نشاطه في المواد المخدرة متخذاً من شخصه ومسكنه مكاناً لاختفائها . مفهومه . صدوره . صدوره لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن . لا ضبط جريمة مستقبلية .	٩٥٤٤ لسنة ٦٤ق
٢٦٧	مدلول المسكن . ماهيته ؟ جواز أن يكون للشخص أكثر من مسكن . طالما أن كلا منها في حيازته يقيم فيه ولو لبعض الوقت .	١٠١٠٥ لسنة ٦٤ق
٣٢٩	ما يتطلبه القانون في إذن التفتيش ؟ عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش . لا يعيب الإذن . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم تحديد اسم المأذون له بإجرائه .	١١٢٧٩ لسنة ٦٤ق
٣٦٨	وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط المنتدب لتنفيذه . غير لازم . علة ذلك ؟ تنفيذ الإذن بصورته . لا يبطله .	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ق
٣٨٦	عدم ذكر اسم الشهرة للطاعن بمحضر التحريات أو تحديد عمره أو عمله أو الخطأ في تحديد المحافظة التي يقيم بها . غير قاطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر .	١٣٣٦١ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٥٣٣	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٦٩٤	إذن التفتيش . اجراء من اجراءات التحقيق . شرط صحته ؟	٢٤١٣٧ لسنة ٦٤ق
٦٩٤	الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . جوهري . يوجب على المحكمة الرد عليه بأسباب سائغة بالقبول أو بالرفض . التعويل على ضبط المخدر في حيازة الطاعن كدليل على جدية التحريات . لا يصلح رداً على الدفع . علة ذلك ؟	٢٤١٣٧ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩٧	جواز اصدار أمر التفتيش من سلطة التحقيق قبل أن يكون قد سبقه تحقيق اجرفته . حد ذلك ؟	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	إذن التفتيش لم يشترط القانون له شكلا معيناً . خلو الإذن من خاتم النيابة التابع له مصدره . لا يعيبه .	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	النعي بإنكار تحرير محضر الضبط وإذن التفتيش وصدوره من المختص لغموض توقيعه عليهما . لا يعيبهما . مادام وقع على كل منهما فعلا . <u>ثانياً : التفتيش بغير إذن</u>	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٢٧٢	سلطة رجل الضبط القضائي في حالة التلبس ؟ المادة ٣٨ اجراءات جنائية . مثال لتسبيب سائق يبرر الاستيقاف في جريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد .	١٠١٠٩ لسنة ٦٤ق
	تقادم	
٢٢٦	مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنج من تاريخ ايداع اسباب الطعن وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع لها . اثره . انقضاء الدعوى الجنائية . بمضى المدة .	٢٩٣٥١ لسنة ٥٩ق
٦٨٢	جريمة اقامة تقسيم قبل اعتماده . استقلالها عن جريمة اقامة بناء بدون ترخيص . اعتبار الحكم الجريمة الأولى مستمرة واحتسابه بدء مدة التقادم من تاريخ اقامة البناء على الأرض المقسمة . خطأ في تطبيق القانون .	٤٦٧٩٦ لسنة ٥٩ق
	تقسيم	
٦٨٢	جريمة انشاء تقسيم قبل اعتماده . وقتية .	٤٦٧٩٦ لسنة ٥٩ق
٦٨٢	جريمة اقامة تقسيم قبل اعتماده . استقلالها عن جريمة اقامة بناء بدون ترخيص .	٤٦٧٩٦ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	اعتبار الحكم الجريمة الأولى مستمرة واحتسابه بدء مدة التقادم من تاريخ إقامة البناء على الأرض المقسمة . خطأ في تطبيق القانون . جريمة أركانها :	
٨	جناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات . مناط تحققها ؟	٢٥١٥ لسنة ٦٤ق
٢٤	الركن المادي لجريمة الاتجار بالنفوذ . ماهيته ؟ لفظ النفوذ . مقصوده وغايته ؟	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
١٠٤	البات ليس ركنا من أركان الجريمة . الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله . لا يعيب الحكم .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١١٩	شروط تحقق جريمة تسهيل تعاظم المخدرات .	٢٨١٧ لسنة ٦٤ق
١٦٩	مثال لاستدلال كاف على توافر جريمة الغش في تنفيذ عقد من عقود المقاوله في حق الطاعن .	٥٧٢٨ لسنة ٥٩ق
٢٠٧	جريمة هتك العرض . لا يشترط قانونا لتوافرها أن يترك الاكراه أثرا في جسم المجنى عليه . كفاية ارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢١٥	جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات . مناط تحققها ؟	١٦٧٨٠ لسنة ٦٣ق
٢٥٦	كفاية تغيير الحقيقة في محرر بما يؤدي الى انخداع البعض به لقيام جريمة التزوير اتقان التزوير في هذه الحالة . ليس بلازم لتحقيق الجريمة .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	جناية التربح المنصوص عليها في المادة ١١٥ عقوبات . مناط تحققها ؟ الحصول بالفعل على الربح أو المنفعة ليس شرطا لوقوع الجريمة . كفاية محاولة ذلك ولو لم يتحقق الربح أو المنفعة .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٦٧	كفاية انبساط سلطان الجاني على المادة المخدرة . كيما يكون حائزا لها . ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان محرزا شخصاً غيره .	١٠١٠٥ لسنة ٦٤ق
٢٨٣	ضعف قوة الابصار أصلا . لا يؤثر فى قيام جريمة ضرب احدث عاهة . حد ذلك ؟	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق
٢٩١	جريمة الرشوة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ عقوبات وجريمة المكافأة اللاحقة المؤتممة بالمادة ١٠٥ من ذات القانون . الفارق الأساسى بينهما . انتفاء فكرة الاتجار بأعمال الوظيفة فى الثانية فى حين أنها جوهر الأولى .	١٢٦٥١ لسنة ٦٤ق
٣٥٥	ثبوت أن الأرض المقام عليها البناء فى حيازة الطاعن ووالده نفاذا لحق الانتفاع . اثره . عدم تحقق جريمة التعدى على العقارات المملوكة للدولة حسبما عرفت المادة ٣٧٢ مكررا عقوبات . ادانة الحكم المطعون فيه الطاعن . خطأ فى القانون .	٥٠٩٣٢ لسنة ٥٩ق
٤٥٩	تحقق جريمة الشروع فى السرقة . ليس رهن بوجود المال . مادامت نية الجاني قد اتجهت الى ارتكاب السرقة .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ق
٤٦٧	جريمة احراز أو حيازة سلاح نارى بدون ترخيص . كفاية تحققها من مجرد الإحراز أو الحيازة المادية ايا كانت مدتها والباعث عليها . علة ذلك ؟	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ق
٥٤٧	يد الشريك على مال شريكه . يد وكيل . تصرفه فى المال المسلم إليه بهذه الصفة وضافته الى ملكه . تبديد وخيانة للأمانة مؤتم بالمادة ٢٤١ عقوبات .	٦٥٧٢٣ لسنة ٦٠ق
٥٨٥	ارتشاء الموظف واحتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة بالاتجار فيها . يتساويان . فى نطاق الرشوة . الزعم بالاختصاص . متى يتوافر ؟	٢٠٣٥٠ لسنة ٦٤ق
٥٨٥	اختصاص الموظف باتخاذ القرار . غير لازم . كفاية أن يكون دوره مجرد المشاركة فى تحضيره ولو فى صورة ابداء رأى استشارى .	٢٠٣٥٠ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٢	ركن العلانية في جريمة القذف . تحققه .	١٨٠٣ لسنة ٦٠ق
٦٦٢	سلامة الحكم بالإدانة في جريمة القذف . شرطها ؟ الاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز . تتحقق به أركان الجريمة . تنسب الدعارة الى المرأة حين تبیح عرضها لكل طالب بلا تمييز . وينسب الفجور الى الرجل حين يبيع عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز . أساس ذلك ؟ الركن المعنوی اللازم لتجريم فعل الاشتراك في جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة . ماهيته ؟	٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ق
٦٦٢	جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرضة . أساس ذلك ؟	٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ق
٦٧٢	متابعة حركة الرصيد للاستيثاق من كفايته للوفاء بالشيك . واجب على المتهم . علم المتهم وقت أن أصدر الشيك انه لا يوجد له رصيد . اثره . ثبوت توافر القصد الجنائي في حقه عن جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قابل للسحب .	١٢٢٦١ لسنة ٦٠ق
٧٠٩	كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها ولو أحرزها مادياً غيره .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٢٩	جريمة التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادة ١٣٧/٢-١ مكرراً (أ) من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟	٢٥٠٩٠ لسنة ٦٤ق
٧٤٢	مناط العقاب طبقاً للمادة ١١٠ من قانون العقوبات ؟ <u>الجريمة الوقتية :</u>	٢٤٠١٠ لسنة ٦٤ق
٦٨٢	معيار التفرقة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة ؟	٤٦٧٩ لسنة ٥٩ق
٦٨٢	جريمة انشاء تقسيم قبل اعتماده . وقتية . أساس ذلك ؟ <u>الجريمة المقترنة :</u>	٤٦٧٩٦ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٠٥	يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٢٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعي .	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ق
٨٦	حجز دفاع الطاعن الذي يترتب عليه وقف اجراءات الحجز والبيع الإداريين طبقا للمادة ٢٧ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . جوهرى . اغفال التعرض له . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟	٥٠٦٠٩ لسنة ٥٩ق
٥١١	حكم وضعه والتوقيع عليه واصداره : خلو ورقة الحكم المتضمنة لبعض منطوقه وتاريخ اصداره من توقيع رئيس المحكمة الذى أصدره . يبطله . وصف الحكم :	٨٦٧٧ لسنة ٦٤ق
٥٦٤	مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر فى جلسة أخرى . اساس ذلك ؟ قابلية الحكم الحضورى الاعتبارى للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ميعاد المعارضة فيه . بدؤه من تاريخ اعلانه به . بيانات التسبيب :	٢٩٧٠٣ لسنة ٥٩ق
١٠٤	إيراد الحكم من تقرير لصفة التشريعية ما يكفى تبريرا لاقتناعه بالادانة ويحقق مراد الشارع الذى استجوبه فى المادة ٢١٠ اجراءات جنائية . لا قصور .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١١٥	افراغ الحكم فى عبارات عامة معماه أو وضعه فى صورة مجملة لا يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها .	٤٠٢٧٧ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧٢	عدم إيراد الحكم نص تقرير الخبير بكل فحواه . لا يعيبه .	٤٧٠٢ لسنة ٦٤ق
١٨٦	بيان الواقعة لم يرسم لها القانون شكلا معينا . اعتراف الموظف العام فعل تسهيل الاستيلاء للحصول على جزء من المال يجعله فاعلا أصليا في جريمة الاستيلاء على مال عام بغير حق . مثال لتسبيب معيب لقضاء بالإدانة في جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام . <u>تسبيب الحكم :</u> <u>التسبيب المعيب :</u>	٦٧٦٥ لسنة ٦٤ق
١٣	الاعتراف الذي يعول عليه . شرطه ؟ التعويل على الاعتراف يوجب بحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله . مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه .	٣٩٤٣ لسنة ٦٥ق
٣٩	تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . منازعة التهمة في سلامة قواها العقلية لأصابتها بأفة عقلية . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا للبت فيها . اغفال ذلك . قصور . علة ذلك ؟	١٩٣١ لسنة ٦٤ق
٤٧	تعويل الحكم على البيان المطبوع بالشيك رغم تناقضه مع البيان المحرر بالحروف عن نوع العملة وانتهاؤه الى تخلف أحد الشروط الشكلية له . خطأ في القانون .	٤٢١٤١ لسنة ٥٩ق
٦٠	كذب الوقائع المبلغ عنها . ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . أثر ذلك ؟ العبرة في كذب البلاغ أو بصحته . بحقيقة الواقع . خلو الحكم من بيان الوقائع المبلغ عنها والألفاظ التي تضمنتها شكوى الطاعن ضد المدعى بالحقوق المدنية واستناده في اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها على مجرد عجز الطاعن عن تقديم الدليل على صحتها وأن الجهة الإدارية أمرت بحفظ البلاغ . قصور .	١٧٨٥٥ لسنة ٦١ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١١٥	<p>شرط تحقق جريمة الاضرار غير العمدى بالأموال والمصالح المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكررا (أ) عقوبات.</p> <p>اغفال الحكم بيان صفة الطاعن وحدود مسئولياته واستناده الى اقوال شاهدين دون بيان مؤداها . قصور .</p>	٤٠٢٧٧ لسنة ٥٩ق
١٨٦	<p>افراغ الحكم فى عبارات عامة معمأة أو وضعه فى صورة مجهلة لا يحقق غرض الشارع من استيجاب تسبب الأحكام .</p> <p>عدم بيان الحكم المطعون فيه الوقائع والأفعال التى قارفها كل من المحكوم عليهما واستظهار اتفاقهما على فعل الاستيلاء وفعل التسهيل - وقصد المحكوم عليه الثانى منه - قصور .</p> <p>مثال لتسبب معيب لقضاءه بالإدانة فى جريمة تسبب الاستيلاء على المال العام .</p>	٦٧٦٥ لسنة ٦٤ق
٢١٥	<p>استدلال الحكم على قيام جريمة الاستيلاء على مال الدولة بارتكاب الطاعن تزوير لمستندات وسجلات صرف حصة السكر للجهات المقررة . غير كاف . مادام تدليله على ثبوت جريمة التزوير قاصر .</p>	١٦٧٨٠ لسنة ٦٣ق
٢١٥	<p>ما يشترط لتوافر جريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب المنصوص عليها بالمادة ١١٦ عقوبات .</p>	١٦٧٨٠ لسنة ٦٣ق
٢٤١	<p>تمسك الطاعن ببطلان أقوال الشهود للإكراه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه . مخالفة ذلك . قصور .</p>	٩٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٢٩١	<p>إيراد الحكم ما يفيد ان الطاعنين قصدا الى الاضرار بأموال ومصالح الشركة التى يعملان بها تحقيقا لمدافع شخصية واتجارا منهما بوظيفتيهما ، وانتهاؤه فى قضائه الى أن ما أخذه الأول من عطية وقبله الثانى من هدية مكافأة لاحقة . يعيبه .</p>	١٣٦٥١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٣	الكذب فى جريمة يبلغ مبلغ الطرق الاحتيالية المعاقب عليها إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية على الاعتقاد بصحته .	٦٣٢١١ لسنة ٥٩ق
٢٤٦	اعتبار المحكمة تاريخ وقوع جريمة البناء بدون ترخيص وقت اكتشافها دون ان تبين أنها حققت الواقعة وتاريخ وقوعها وأنها عجزت عن معرفة ذلك . قصور .	١٢٩٥٤ لسنة ٦٠ق
٢٥٩	تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية وكذا الدفوع الجوهرية . لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم .	٢٩٧٢٢ لسنة ٥٩ق
٤١٦	اغفال الحكم المطعون فيه التدليل على اشتراك الطاعنة فى التزوير وتعويله فى إدانتها على مجرد توافر القصد الجنائى لدى متهم آخر . قصور .	١٤١٥١ لسنة ٦٤ق
٤٨٩	ماهى الغيبوبة المانعة من المسؤولية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ عقوبات .	١٧٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٥٠٠	تناول المخدر المسكر عن علم واختيار . حكمه ؟	٧١٠٨ لسنة ٦٤ق
٥٠٨	اقرار الجانى لجرائم تتطلب قصد جنائى خاص . وجوب التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .	١٨٣٥٨ لسنة ٦٤ق
	الدفع ببطلان اقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير اكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . اغفال ذلك . قصور .	
	عدم الرد على طلب الترخيص بإقامة بناء خلال المدة المحددة للبت فيه . يعد بمثابة الموافقة على الطلب .	
	المادتين ٦ ، ٧ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .	
	عدم استظهار الحكم ما قام به الطاعن من اجراءات فى الحدود التى رسمها القانون . قصور واخلال بحق الدفاع .	
	جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادتان ٢٨٧ اجراءات ، ٨٢ اثبات .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٨	تمسك المتهم بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز بسبب حالة السكر التي اعترته . دفاع جوهري . التعويل عليها في إدانة الطاعن دون تحقيقه والرد عليه . قصور واخلال بحق الدفاع .	
٥٢٧	جناية القتل العمد تميزها بقصد ازهاق روح المجنى عليه . وجوب تحدث الحكم عليه استقلا لا واستظهاره بإيراد ما يدل عليه . مثال لتسبيب معيب في استظهار نية القتل في جريمة قتل عمد .	١١٢٨٢ لسنة ٦٥ ق
٥٢٧	مثال لتسبيب معيب لاستظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة في جريمة قتل عمد مرتبط بجنحة سرقة .	١١٢٨٢ لسنة ٦٥ ق
٥٥٠	استناد الحكم في إدانة الطاعن على اعتراف لأحد المتهمين لا أصل له في الأوراق . خطأ في الاسناد . يعيبه .	١١٦٩٨ لسنة ٦٤ ق
٥٥٤	حق الدفاع أو الشرعي عن انال . ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في المادة ٢/٢٤٦ عقوبات . الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .	١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ ق
٥٥٤	مثال لتسبيب معيب في استخلاص نية القتل .	١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ ق
٥٦٨	مثال لتسبيب معيب بالحكم بالإدانة في جريمة اختلاس أموال أميرية مرتبطة بتزوير محررات رسمية واستعمالها .	١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ ق
٥٨١	اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة الى محضر الضبط وتقرير الخبر دون إيراد مضمونها ووجه استدلاله بهما . قصور .	٢٣٨٠٥ لسنة ٦١ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٠٩	عدم بيان الحكم المطعون فيه أن مكان الضبط محل مفتوح أعد لألعاب القمار ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط وعدم بيانه نوع اللعبة التي ثبت حصولها فيه والمبلغ الذي كان يتم المقامرة عليه ووجه استدلاله بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى . قصور .	١٦٨٢٢ لسنة ٦١ ق
٦٤٦	وجوب استظهار حكم الإدانة في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة كون الأرض زراعية أو فضاء وماهية السلوك الاجرامي الذي قارفه الجاني بما يفصح عن كونه تعديا على أرض الدولة أو إحدى الجهات المبينة في المادة ٢٧٢ مكررا عقوبات . ماهية القصد الجنائي في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة .	٥٩٩٦ لسنة ٦٠ ق
٦٤٩	رفض المحكمة الدفع بتزوير الشيك بحجة عدم جديته للتأخر في إبدائه . يعيب الحكم .	٥٠١٦١ لسنة ٥٩ ق
٦٥٢	شرط سلامة الحكم بالإدانة في جريمة القذف . كون عبارات القذف قد تضمنها خطاب تداولته أيدي موظفين بحكم عملهم . غير كاف لتوافر العلانية . وجوب أن يكون الجاني قد قصد إذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . اغفال الحكم ببيان قصد الطاعن من فعله . قصور .	١١٨٠٢ لسنة ٦٠ ق
٦٦٢	جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من الحرص بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرصة . أساس ذلك ؟	٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ ق
٦٦٨	وجود خلاف بين وصف الختم على الحرز الذي أرسلته النيابة الى معامل التحليل والختم على الحرز الموصوف بتقرير التحليل لقتضاؤه . اجراء تحقيق تستجلى به المحكمة حقيقة الأمر . اغفال ذلك . قصور .	١٣٩٨٧ لسنة ٦٤ ق
٦٨٦	عدم التزام حارس المحجوزات بنقلها الى مكان آخر عين لبيعها فيه .	٥٠٦٠٩ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٠٩	اغفال الحكم التعرض للدفاع بعدم الالتزام بنقل المجوزات الى مكان بيعها . قصور يعيب الحكم . إدلاء الجاني بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على باقى الجناة . كفايته لتحقيق الاعفاء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استلزام الحكم المطعون فيه لتحقيق موجب الاعفاء من صدور الاخبار عن حقيقة لم ترم مع المتهم الآخر وألا تكون فى مرحلة التنفيذ وقبل كشف نشاط الطاعن فى الاتجار فى المواد المؤثمة . استحداث لشرط للإعفاء لم يوجب القانون . عدم استظهار الحكم مدى توافر شروط الاعفاء . قصور .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٢٣	الخطأ فى الاسناد اذلى يعيب الحكم . ماهيته ؟	١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ق
٧٢٩	شروط تحقيق جريمة التعدى على الموظفين العموميين المنصوص عليها فى المادة ١١٢/٢-١ مكررا (١) من قانون العقوبات .	٢٥٠٩٠ لسنة ٦٤ق
٧٤٢	عدم بيان الحكم بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التي اقتنعت المحكمة باختلاسها ، والنتيجة للمبلغ ، واكتفائه بالاحالة الى محاضر الجرد ودون ايراد مضمونها واتخاذ من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس . يعيب الحكم .	٢٤٠١٠ لسنة ٦٤ق
٧٦١	جريمة التحريض على الفسق فى مكان عام لا تتحقق إلا بصدور اشارات أو اقوال من الجاني تنطوى على إيجاءات جنسية . أساس ذلك ؟ دعوة الطاعنة صديقتها للخروج من المدرسة لقضاء وقت ممتع . معنى يتسع لأفعال غير مؤثمة . لا يتحقق به جريمة التحريض .	٤٧٠٨٤ لسنة ٥٩ق
٧٦٩	تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه . غير جائز . متى كان مخالفا للحقيقة . دفاع الطاعن ان العلاقة التي تربطه بالمدعى بالحقوق المدنية ليس مبناهما	٤٦٤٠٢ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٧٢	<p>الايصال المقدم وإنما حرره ضمانا لفض نزاع بين وبين عمه واثبات ذلك بمحاضر الجلسات . دفاع مسطور بالأوراق . مؤداه . أن يكون مطروحا دائما على المحكمة فى أية مرحلة تالية . الالتفات عنه يوجب بيان العالة . اغفال ذلك . يعيب الحكم .</p> <p>الحد المعاقب على نقله أو إزالته وفقا للمادة ٢٥٨ عقوبات . ماهيته ؟</p> <p>حكم الإدانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .</p> <p><u>(ب) التسبب غير المعيب :</u></p>	٤٧٩٦٩ لسنة ٥٩ق
٢١	<p>تداول الشيك بالطرق التجارية متى صدر لحامله أو لأمر شخص معين أو لإذنه . تظهيره تظهيراً صحيحاً ينقل ملكيته الى المظهر إليه ويخضعه لقاعد تظهيره من الدفع . تحقق صفة المظهر إليه الأخير فى الادعاء المباشر والمطالبة بالتعويض الناشئ عن جريمة اصدار شيك بدون رصيد .</p>	٤٦٤٦٨ لسنة ٥٩ق
٢٤	<p>بطلان الإذن . مراقبة وتسجيل الحادثات السلوكية واللاسلكية . مقتضاه . عدم التعويل فى الادانة على أى دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه أو اجراء تال له يكون مبنياً عليه أو متفرعاً عنه . تقدير الصلة بين الإذن الباطل والدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام والاجراءات التالية له . موضوعى .</p> <p>مادام سائغا .</p>	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٢٤	<p>مثال لتسبب سائغ فى القضاء بالبراءة فى جريمة الاتجار بالنفوذ والنصب .</p>	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٢٤	<p>تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة . كفايته للقضاء بالبراءة . مادام الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .</p>	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٢٤	<p>لا يقدر فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون احدى دعائمه معيبة . مادام قد اقيم على دعائمه اخرى تكفى وحدها لحمله .</p>	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤	عدم التزام محكمة الموضوع في حالة القضاء بالبراءة . بالرد على كل دليل من ادلة الثبوت . مادام قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الاثبات . اغفالها التحدث عنها . مفاده ؟	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٥٤	مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بعدم سيطرة الطاعن وعلى المنزل الذي ضبط به متحصلات جريمة الاتجار في المواد المخدرة .	٥٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٦٣	مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
٦٣	إيراد الحكم مؤدى اقرار الطاعن لرجال المباحث بقتل المجنى عليها لدى بيانه لمؤدى اقوال شاهد الاثبات . النعى عليه بالقصور . غير مقبول .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
٦٣	النعى على الحكم بالتناقض دون الافصاح عن ماهيته وخلو الحكم من التناقض . غير سديد .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
٦٣	الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبب لقراره ؟	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
٨٥	مثال لتسبب سائق في استظهار سبق الاصرار في جريمة ضرب أحدث عاهة .	٥٧١٤ لسنة ٦٤ق
٤٢١	كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى . تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .	١٣٥٩٠ لسنة ٦٤ق
٩٢	استناد الحكم الى معاينة النيابة لمكان الحادث . من وجود طاقية المجنى عليه وآثار دمائه بمكان الحادث . كقرينة معززة ومؤيدة لما ارتكن إليه من ادلة اخرى . لا يعيبه .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ق
٩٢	اقامة الطاعن دفاعه على نقر وقوع الحادث في المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى عليه . موضوعى . استفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التى اوردها الحكم .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ق
١٢٣	الباعث ليس ركنا من اركان الجريمة . الخطأ فيه أو ابتناؤه على الطعن أو اغفاله جملة . لا يعيب الحكم .	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٢٢	اطمئنان المحكمة الى مغايرة شهادة الطاعنين الحق وتأيد الباطل بعد حلف اليمين . بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين . والتصميم عليها حتى نهاية الجلسة . بيان كاف وسائق لجريمة شهادة الزور .	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق
١٥٧	مثال لتسبب سائق للرد على الدفع بعدم اتساع جيب صديري الطاعن للمخدر المضبوط .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
١٦٩	مثال لاستدلال كاف على توافر جريمة الغش في تنفيذ عقد من عقود المقاوله في حق الطاعن .	٥٧٢٨ لسنة ٥٩ق
١٩٢	مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بعدم قتل المجنى عليها في المكان الذي وجدت به الجثة .	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
١٩٢	مثال لتسبب سائق في الرد على دفع بصدور إذن التفيتش بعد الضبط .	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٠٢	مظهر التثبت والتحرى الذين يتطلبهما القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٢ عقوبات . ماهيته . عدم التجاء الموظف الى استخدام سلاحه إلا بعد استنفاد وسائل الارهاب والتهديد .	٨٩٨١ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بانتفاء المسؤولية .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . اغفالها لبعض الوقائع . مفاده . اطراحها لها .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	استدلال المحكمة من تصرفات الطاعن واقواله السابقة والتالية على الحادث على سلامة قواه العقلية . استدلال سليم .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٢١	منازعة الطاعن في شأن عدم تواجده على مسرح الجريمة وقت وقوعها . جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . عدم جواز اثارتها امام محكمة النقض .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٢٣٠	مثال لتسبب سائق في جريمة موافقة أنثى بغير رضاها .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٦٧	تحدث الحكم استقلالا عن الركن المادى والقصد الجنائى فى جريمة احراز او حيازة المخدر . غير لازم متى كان ما أورده كافيا فى الدلالة عليهما .	١٠١٠٥ لسنة ٦٤ق
٢٧٢	سلطة رجل الضبط القضائى فى حالة التلبس ؟ المادة ٢٨ اجراءات جنائية . مثال لتسبيب سائق لمبرر الاستيقاف فى جريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد .	١٠١٠٩ لسنة ٦٤ق
٢٨٢	اشارة الحكم المطعون فيه الى نص القانون الذى عوقب الطاعن بموجبه . كفايته فى بيان مادة القانون التى حكم بمقتضاها .	٢٩٢٤٨ لسنة ٥٩ق
٢٢٨	تحدث الحكم عن قصد السرقة استقلالا . غير لازم . مادامت الواقعة الجنائية تفيد بذاتها أن المتهم قصد من فعلته اضافة ما اختلسه الى ملكه استخلاص هذا القصد . موضوعى . الجدل فى ذلك . غير جائز .	١٢٧١٢ لسنة ٦٤ق
٢٦٨	عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض . ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانه .	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ق
٢٦٨	مثال لتسبيب سائق فى الرد على الدفع ببطلان إذن القبض لاستعماله اكثر من مرة .	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ق
٢٧٢	اقرار المجنى عليه بتنازله عن حقوقه المدنية فى معرض نفي التهمة . قول جديد . تقديره موضوعى .	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق
٢٧٢	التفات الحكم عنه لا يعيبه . عدم التزام المحكمة بإيراد سبب اطراحها له . علة ذلك ؟	
٢٧٢	مثال لتسبيب سائق لاطراح الدفع بانعدام المسئولية الجنائية للسكر .	١٧٠٧١ لسنة ٦٤ق
٤٢١	تعويل الحكم فى اثبات سن المجنى عليه على تاريخ ميلاده المثبت ببطاقة والده العائلية . لا يعيبه . مادام الطاعنون لا ينازعون فى صحة هذا التاريخ .	١٣٥٩٠ لسنة ٦٤ق
٤٣٢	عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . اغفال بعض الوقائع مضاده . اطراحها لها .	٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن	
٤٤٦	تناقض الشاهد في اقواله أو اختلافها في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ق	-
٤٧٧	استناد الحكم المطعون فيه الى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة . كقرينة معرزة للأدلة الأخرى التي بنى عليها قضائه . لا يعيبه . مادام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الاتهام قبل المتهم .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق	
٥٠٣	كفاية أن يكون الشيك موقعا من الساحب ولو لم يحرر بياناته . توقيع الساحب الشيك على بياض . لا ينال من سلامته . طالما استوفى بيان القيمة وتاريخ التحرير قبل تقديمه للمسحوب عليه . علة ذلك ؟ اعطاء الشيك بدون اثبات القيمة أو التاريخ . مفاده ؟	٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ق	
٥١٣	مثال لتسبيب لاستظهار ركن التحيل والاكراه وظرف الاقتران بين جريمة الخف والمواقعة .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق	
٥١٣	مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر اركان جريمة الاحتجاز بدون وجه حق .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق	
٥٣٣	نعي الطاعن على الحكم التفاته عن الرد على الدفع ببطلان عملية التعرف عليه . غير مقبول . مادام لم يعول على اي دليل مستمد منها .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق	
٥٨٥	انتهاء الحكم الى اطراح التسجيلات الصوتية وعدم أخذه بالدليل المستمد منها . لا يتعارض مع تعويله على اقوال الشاهد . أساس ذلك ؟	٢٠٣٥٠ لسنة ٦٤ق	
٦٠١	تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة . مادامت المحكمة اطمأنت بالأدلة التي ساقتها الى حصولها من الطاعنين .	٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ق	
٦٠١	إيراد الحكم ما اثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني . غير لازم . مادام ما اورده في مدوناته يتضمن الرد عليه .	٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ق	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٢٥	احالة الحكم في اقوال شاهد الى آخر على الرغم من عدم رؤية الأخير للواقعة . غير مؤثر فيما خلصت إليه المحكمة من اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة ولا يعيبه خطأ اسناده في هذه الجزئية .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	مثال لتسبيب سائق في الرد على الذف ببطلان إذن التفتيش لتجاوز حدود الإذن ، والدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن .	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟	١٣٣٦٢ لسنة ٤ق
٧٠٩	كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزا لها ولو احرزها ماديا غيره .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	ايراد الحكم في مدوناته ما يكفي للدلالة على حيازة الطاعن للمواد المخدرة . النعى عليه بالقصور في التسبيب . غير سديد .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٢٢	خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟	١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ق
خطف		
٢٣٠	تلاقى إرادة الطاعنين على خطف المجنى عليها بالإكراه وموافقته بغير رضاها واسهام كل منهم بدور في تنفيذ هذه الجريمة . كفايته لا اعتبارهم جميعا فاعلين اصليين في الجريمتين المذكورتين .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق
٢٣٠	تتحقق جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات المعدلة . يابعد الأنثى عن مكان خطفها بقصد العبث بها باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها وحملها على مواجهة الجاني لها . كل من قارف شيئا من فعل الخطف أو الواقعة . يعد فاعلا اصليا في الجريمة سالفة الذكر . النعى على الحكم خطئه بشأن فعل الواقعة - بفرض وقوعه - لا يدرا مسئولية الطاعنين عن جريمة الخطف .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١٣	يكفى ابعاد الانثى عن مكان خطفها باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها . لتحقيق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ عقوبات .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥١٣	مناط تحقيق ركن القوة فى جناية واقعة أنثى بيغر رضاها المقرنة بجناية خطف .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥١٣	مثال لتسبيب سائق لاستظهار ركن التحيل والاكراه وظرف الاقتران بين جريمتى الخطف والمواقعة .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
	خيانة أمانة	
٥٤٧	اثبات الحكم استلام الطاعنين الماشية من المجنى عليها على أساس المشاركة فى استغلالها ، وانكارها حقها فيها وعدم ردها إليها . تتوافر به جريمة خيانة الأمانة .	٦٥٧٣ لسنة ٦٠ق
	يد الشريك على مال شريكه . يد وكيل . تصرفه فى المال السلم إليه بهذه الصفة وضافته الى ملكه : تبليد وخيانة للأمانة مؤثم بالمادة ٣٤١ عقوبات .	
٧٦٩	إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن باقتناع القاضى أنه تسلم المال بعقد من العقود المبينة حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات .	٤٦٤٠٣ لسنة ٥٩ق
	دخول عقار بقصد منع حيازته	
٥٤٣	ثبوت اقامة المجنى عليها والطاعنين بالشقة موضوع النزاع واستمرارها . تتوافر لكل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية . أثر ذلك ز صيرورة النزاع بينهما على تلك الحيازة تعرضا مدنيا . لا تتوافر به أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ عقوبات . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .	٣٥٩٤ لسنة ٦٠ق
	دستور	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤	مراقبة وتسجيل المحادثات السلوكية واللاسلكية والاختاديت الشخصية . اجراء مرذول . لا يجوز إلا إذا كانت هناك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالعبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر . وأن يكون بناء على أمر مسبب من القاضي الجزئي ولدة محددة . مجرد البلاغ أو الظنون أو الدوافع الوهمية . غير كاف لاتخاذ هذا الاجراء . أساس ذلك ؟	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٤٤	تضمن أمر التفتيش قدرا معيناً من التسبب أو صدوره في صورة بعينها . غير لازم . المادة ٤٤ من الدستور . الأمر الصادر بالضبط والتفتيش . ما يكفي لصحته ؟	٥٠٤٩ لسنة ٦٤ق
٦٦٢	دعارة جريمة التحريض على البغاء . عدم قيامها إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرصة . أساس ذلك ؟	٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ق
٦٦٢	الركن المعنوي اللازم لتجريم فعل الاشتراك في جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة . ماهيته ؟ ارتكاب الطاعن الفحشاء مع امرأة في سكن يدار للدعارة لقاء أجر . لا يوفر في حقه جريمة الاعتياذ على ممارسة الفجور أو الاشتراك في الاعتياذ على ممارسة الدعارة . علة ذلك ؟	٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ق
١٣	دفاع <u>الإخلال بحق الدفاع :</u> <u>(أ) ما يوفره :</u> التعويل على الاعتراف يوجب بحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله . مثال لتسبب معيب للرد على الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه .	٣٩٤٣ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١	سكوت الطاعن عن اثارة واقعة الاكراه الحاصل عليه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق لا ينفى وقوع الاكراه . ماديا أو أدبيا .	٧٩٣٤ لسنة ٦٣ق
١٠٠	قول الحكم انه ثبت لديه من الكشف الطبى ان الطاعن يعانى من اكتئاب تفاعلى ثانوى مع بعض نوبات القلق والتوتر . قضاؤه فى الدعوى من بعد دون التثبت مما إذا كانت هذه الحالة تعد عاهة فى عقله من عدمه . اخلال بحق الدفاع ولو كان قد مثل امام المحكمة مع محاميه الذى تولى الدفاع عنه . أساس ذلك .	٥٩٨٨ لسنة ٦٤ق
٢٤١	استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح وصفه بأنه جاء متأخرا . أساس ذلك ؟	٩٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٤٣٢	تغيير المحكمة التهمة من إدارة مكان لتعاطى المخدرات الى تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة . تعديل فى ذات التهمة . عدم جواز اجرائه إلا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟	١٣٦٩١ لسنة ٦٤ق
٤٨٩	التعويل على اقوال الشهود الذين سمعتهم هيئة اخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم امام الهيئة التى اصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . اخلال بحق الدفاع .	١٧٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٤٨٩	نزول المتهم عن طلب سماع الشهود لا يسلب حقه فى العدول عن هذا النزول ويتمسك بتحقيق ما يطلب مادامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟	١٧٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٥٠٨	جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادتان ٢٨٧ اجراءات ، ٨٢ اثبات . تمسك المتهم بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز بسبب حالة السكر التى اعترته . دفاع جوهري . التعويل عليها فى ادانة الطاعن دون تحقيقه والرد عليه . قصور واخلال بحق الدفاع .	١٨٢٥٨ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٥٤	حق الدفاع الشرعى عن المال . ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى المادة ٢/٢٤٦ عقوبات . ومنها جرائم الحريق العمد والتخريب والتعيب والاتلاف وانتهاك حرمة ملك الغير . الدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعى . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .	١٩٨٢٥ لسنة ٦٤ق
٦٤٩	المحاكمة هى الوقت الذى كفل فيه القانون كل متهم حقه فى ان يدلى بطلبات التحقيق وأوجه الدفاع . وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب . استعمال المتهم حقه فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء . لا يصح نعتة بعدم الجدية ولا بأنه جاء متأخرا . علة ذلك ؟ رفض المحكمة الدفع بتزوير الشيك بحجة عدم جديته للتأخر فى ابدائه . يعيب الحكم .	٥٠١٦١ لسنة ٥٩ق
٦٩٤	الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . جوهرى . يوجب على المحكمة الرد عليه بأسباب سائغة بالقبول أو الرفض . التعويل على ضبط المخدر فى حيازة الطاعن كدليل على جدية التحريات . لا يصلح ردا على الدفع . علة ذلك ؟	٢٤١٣٧ لسنة ٦٤ق
٧٦٩	إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة . رهق . باقتناع القاضى أنه تسلم المال بعقد من العقود المبينة حصرا بالمادة ٢٤١ عقوبات . تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه . غير جائز . متى كان مخالفا للحقيقة . (ب) ما لا يوفره :	٤٦٤٠٣ لسنة ٥٩ق
٣٤	مطالبة المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها . غير مقبول .	٣٤٧٨ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٨	عدم التزام المحكمة بتتبع دفاع الطاعن الموضوعي .	٢٥١٥ لسنة ٦٤ ق
٨	حق المحكمة في الالتفات عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان .	٢٥١٥ لسنة ٦٤ ق
١٥٧	طلب المدافع عن الطاعن اجراء تحقيق فيما اثاره من حصول عيب بحرز المخدر . إذا رأت المحكمة ما لا يبرره . طلب غير جازم . أثر ذلك ؟	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ ق
١٦٩	دفاع الطاعن بأن العيوب التي ظهرت بالمباني بسبب ارتفاع منسوب المياه بالحديقة المجاورة لها . موضوعي . لا يستوجب ردا . مادام الرد مستفادا من ادلة الثبوت التي اطمأن إليها الحكم .	٥٧٢٨ لسنة ٥٩ ق
١٧٣	النعي على المحكمة فعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير جائز . متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ؟	٤٧٠٢ لسنة ٦٤ ق
١٩٢	تظلم الطاعن في الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . لا يرتب له حقا في التمسك بقاعدة عدم اضرار الطاعن بطعنه . علة ذلك ؟	٤٠٢ لسنة ٦٤ ق
٢٣١	تحديد وقوع الحادث والتأخير في الابلاغ . لا تأثير له في ثبوت الواقعة . حد ذلك ؟	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ ق
٢٣٠	دفاع الطاعنين بعدم وجود آثار منوية بالمجنى عليها تدل على المرافعة وانتهاء التقرير الطبي الى أنها متكررة الاستعمال من زمن بتعذر تحديده . استفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التي يوردها الحكم .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ ق
٢٤٥	حق المحكمة في عدم اجابة المتهم الى طلب سماع شهود النفي ما لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكررا . مثال .	٩٥٤٤ لسنة ٦٤ ق
٢٨٣	عدم تمسك الطاعن بإجراء تحقيق ما عن طريق المختص فنيا . اثارته امام النقض . غير جائزة . علة ذلك ؟	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ ق
٣٦٨	النعي ببطلان محضر جمع الاستدلالات لعدم توقيعه من محرره . دفاع قانوني ظاهر البطلان . أثر ذلك ؟	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٧٣	دفاع الطاعن بأن أقوال المجنى عليه صدرت تحت تأثير من رجال الشرطة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق
٤٥٠	المنازعة في وقت الحادث وميعاده . دفاع موضوعي . كفاية أن يكون الرد عليه مستفادا من ادلة الثبوت التي أوردتها الحكم .	١٥٢٧٠ لسنة ٦٤ق
٤٥٤	للمحكمة الاعراض عن طلب سماع شهود الطاعن مادام لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون لاعلان الشهود امام محكمة الجنايات .	١٦٢٩١ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم . مادام لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة . عدم قبول ادعاء الطاعن بمصادرة المحكمة حقه في ذلك . مادام لم يسجل عليها المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٧٢٣	عدم استيجاب قانون الاجراءات أو قانون المحاماة أية شروط أو اجراءات لنائب محام للحضور مع متهم في جنائية .	١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ق
٧٣٣	سكوت الدفاع عن التمسك باستخراج شهادة من وحدة الطاعن العسكرية وترافعه في موضوع الدعوى والانتهاء الى طلب البراءة . يفيد تنازله الضمني عن طلبه .	٢٥٤٤٧ لسنة ٦٤ق
٧٤٨	توكيل المتهم اكثر من محام للدفاع عنه . عدم تقسيم الدفاع بينهم وحضور احدهم دون الآخر . عدم اعراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلال بحق الدفاع .	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
	دفع	
٢٨٣	الدفع بارتكاب آخر للجريمة . موضوعي . لا على المحكمة إن لم تعرض له اكتفاء بأدلة الثبوت لتي أوردتها .	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٧٢	مثال لتسبب سائح لاطراح الدفع بانعدام المسئولية الجنائية للسكر .	١٢٠٧١ لسنة ٦٤ق
٢٤٦	اعتبار المحكمة تاريخ وقوع جريمة البناء بدون ترخيص وقت اكتشافها دون ان تبين أنها حققت الواقعة وتاريخ وقوعها وأنها عجزت عن معرفة ذلك . قصور .	١٢٩٥٤ لسنة ٦٠ق
٢٤١	تحقيق ادلة الإدانة في المواد الجنائية وكذا الدفوع الجوهرية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم .	٩٤٦٢ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	الدفع ببطلان اقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . اغفال ذلك . قصور . لا يعصمه من ذلك قيامه على ادلة اخرى .	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٧٤٨	الدفع بصدور اقوال شاهد نتيجة اكراه . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
٢٥١	النعى على المحكمة فعودها عن الرد على دفع لم يثر أمامها . غير مقبول .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٦١٩	النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع ببطلان الاعتراف . غير مجد . مادام للم يتساند الحكم فى الادانة الى دليل مستمد منه .	٢١٥٣٩ لسنة ٦٤ق
٣٦٨	حق المحكمة فى الأخذ بالاعتراف الصادر فى أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إليه .	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ق
	الدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟	
	العبرة فى صحة إذن القبض والتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة .	
	وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط المنتدب لتنفيذه . غير لازم . على ذلك ؟	
	تنفيذ الإذن بصوريته . لا يبطله .	
٣٦٨	مثال لتسبب استغ فى الرج على الدفع ببطلان إذن القبض لاستعماله اكثر من مرة .	٤٥٥١٨ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	لا صفة لغير من وقع في حقه القبض . الدفع ببطلانه . علة ذلك ؟	
٤٧٧	الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . شرط اثارته لأول مرة أمام النقض وعلته ؟	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	الدفع ببطلان مواجهة الطاعن بالمجنى عليه بمعرفة ضابط الواقعة . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٥٢٣	نعي الطاعن على الحكم التفاته الرد على الدفع ببطلان عملية التعرف عليه . غير مقبول . مادام لم يعول على أى دليل مستمد منها .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٢٢١	الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا . مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٦٩٧	الدفع بتلفيق التهمة . تشكيك في اقوال شهود الاثبات التي اقتنعت بها المحكمة . جدل موضوعي . في وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام النقض .	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
٨٥	الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستوجب في الأصل ردا صريحا . مادام الرد يستفاد ضمنا من ادلة الاثبات التي وردها الحكم .	٥٧١٤ لسنة ٦٤ق
١٩٢	مثال لتسبيب سائق في الرد على دفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط .	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٤٥	الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الإذن ردا عليه .	٩٥٤٤ لسنة ٦٤ق
	رابطة السببية	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧٣	تقدير توافر السببية . موضوعي . مادام سائغا	٤٧٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٢١	الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . مسئول عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي . ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة . مرض المجنى عليه من الأمور الثانوية . التي لا تقطع رابطة السببية	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٢٨٣	رابطة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الذي اقترافه الجاني وترتبط من الناحية العنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . تقدير توافرها . موضوعي .	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق
٥٢٧	وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . قيام علاقة الزمنية بينهما غير كاف . على المحكمة في حالة القضاء بارتباط بجنحة سرقة بيان غرض الجاني من القتل وإقامة الدليل على توافر رابطة السببية بينهما . مثال لتسبب معيب لاستظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة في جريمة قتل عمد مرتبط بجنحة سرقة .	١١٢٨٣ لسنة ٦٥ ق
٦٧٢	قضاء الحكم بالتعويض المؤقت تأسيسا على ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حق المحكوم عليه وارتباط الضرر الموجب للتعويض مع المسند إليه برابطة سببية مباشرة . صحيح مثال لحكم صادر من محكمة النقض في موضوع الدعوى .	١٢٢٦١ لسنة ٦٠ق
٢٧٢	رجال السلطة العامة سلطة رجل الضبط القضائي في حالة التلبس ؟ المادة ٣٨ إجراءات جنائية .	١٠١٠٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	مثال لتسبيب سائق الاستيقاف في جريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد .	
	د	
٦٠١	الحالات التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى . ورودها على سبيل الحصر في المادة ٢٤٧ إجراءات . عدم توافر أى منها . أثره ؟	٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ق
	رشوة	
٢٤	مثال لتسبيب سائق في القضاء بالبراءة في جريمتي الاتجار بالنفوذ والتصب	٦٨٥٢ لسنة ٥٩ق
٧٥	مرافعة الدفاع عن التهمتين وعدم اعتراضه على توجيه التهمة الجديدة . لا اثر له . علة ذلك ؟	٢٢٠٨ لسنة ٦٤ق
٢٩١	ضابط التمييز بين الرشوة والمكافأة اللاحقة ؟	١٢٦٥١ لسنة ٦٤ق
٢٩١	إيراد الحكم ما يفيد أن الطاعنين قصدا إلى الإضرار بأموال ومصالح الشركة التي يعملان بها تحقيقا لمنافع شخصية واتجارا بينهما بوظيفتهما . وانتهاؤه في قضائه إلى أن ما أخذه الأول من عطية وقبله الثاني هدية . مكافأة لاحقة . بعيبه .	١٢٦٥١ لسنة ٦٤ق
٢٩١	اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدته بالنسبة لجريمة المكافأة اللاحقة . لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة لجريمة الإضرار العمدي الأشد مادامت فكرة الاتجار بالوظيفة التي اعتنقها الحكم هي الأساس في الجريمتين .	١٢٦٥١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٧٧	تدليل الحكم المطعون فيه على أن العطية قدمت للطاعن. تنفيذًا لاتفاق الذي انعقد بينه وبين المجنى عليه . كفايته لتوافر القصد الجاني .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٥٧٣	لا يلزم اختصاص الموظف بجميع العمل بالرشوة وحده . كفاية أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .	٢٠٣٣٦ لسنة ٦٤ق
٥٨٥	اختصاص الموظف باتخاذ القرار . غير لازم . كفاية أن يكون دوره مجرد المشاركة في تحضيره ولو في صورة إيداء رأى استشاري.	٢٠٣٥٠ لسنة ٦٤ق
٥٨٥	ارتشاء الموظف واحتيااله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة بالاتجار فيها . يتساويان . في نطاق الرشوة . الزعم بالاختصاص . متى يتوافر ؟	٢٠٣٥٠ لسنة ٦٤ق
سبق إصرار		
١٢٣	البحث في توافر سبق الإصرار والترصد . موضوعي .	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق
١٧٣	تقدير توافر سبق الإصرار . موضوعي . مثال لتسبيب سائغ للتدليل على ثبوت قصد القتل وظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين	٤٧٠٢ لسنة ٦٤ق
٣٩٩	ارتكاب المتهمين جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار التي استقلت عن جنايتي السرقة والسرقة فيها مع حمل سلاح ليلا والتي تلتها بيرة بسيرة . تحقق شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية . مثال لحكم صادر بالإدانة من محكمة النقض في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار بجنايتي سرقة وشرع فيها مع حمل سلاح ليلا لدى نظرها موضوع الدعوى .	٣٦٦٠ لسنة ٦٥ق
٦٣٥	عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين . لا ينفي قيام الاتفاق بينهم .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	سرقة	
١٤٢	الإكراه في السرقة . مناط تحققه ؟	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
١٤٢	القصد الجنائي في جريمة السرقة . ماهيته ؟ التحدث عنه استقلالا غير لازم .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
٢٥١	إثبات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أشهر مطواة في وجه المجنى عليه وطالبه بإيقاف السيارة والنزول منها وإعطائه ما معه من نقود تجاوزه بذلك الأعمال التحضيرية ودخوله في دور التنفيذ . النعى عليه بالقصور . غير سديد .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٢٥١	تحدث الحكم عن القصد الجنائي وركن الإكراه في السرقة . غير لازم . مادامت مدونات الحكم تكشف عن توافره .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٢٥١	استظهار الحكم أن الطاعن اعترض سيارة المجنى عليه وأشهر مطواه في وجهه بقصد سلب السيارة وما معه من مال وضبطه قبل إنمامها . تتوافر به جريمة الشروع في السرقة بالإكراه . النعى بعدم التحدث عن نية السرقة وركن الإكراه . غير سديد .	
٣٣٨	استظهار الحكم حصول الشروع في السرقة ليلا من جناة متعددين يحمل أحدهم سلاحا . لا جدوى معه النعى عليه في شأن ركن الإكراه في السرقة . عرف حامل السلاح أم لم يعرف أخطأ في الحكم في تحديد حامله أم لا يخطئ . علة ذلك ؟	١٢٧١٢ لسنة ٦٤ق
٣٣٨	تحدث الحكم عن قصد السرقة استقلالا . غير لازم . مادامت الواقعة الجنائية تفيد بذاتها أن المتهم قصد من فعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه استخلاص هذا القصد . موضوعي .	١٢٧١٢ لسنة ٦٤ق
٤٥٩	التهديد باستعمال سلاح - بطبيعة أو بالتخصيص - يتحقق به الإكراه في مجال المادة ٣١٤ عقوبات .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٥٩	مثال لتسبب سائح في توافر ركن الإكراه في السرقة باستعمال سلاح مسدس صوت .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ ق -
٥٢٣	اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم في جريمة السرقة مع آخر بالإكراه في الطريق العام المنصوص عليها في المادتين ٢١٥، ٢١٤ أولا ، ثانيا عقوبات الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . أساس ذلك؟	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ ق
٥٢٣	منازعة الطاعن في توافر ظروف الإكراه في السرقة استنادا لاختلاف مكان إصابة الشاهد التي أثبتتها المحقق بالتحقيقات عما أثبت بمدونات الحكم . جدل موضوعي . غير جائز أمام النقض .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ ق
سلاح		
٩٢	إغفال الحكم القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها مخالف للقانون . يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ ق
١٤٢	إثبات الحكم في حق الطاعن إسهامه بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها حمله مديّة وتواجهه مع آخرين على مسرحها . كفايتها لاعتبارهم جميعها فاعلين أصليين .	٧٠٢١ لسنة ٦٤ ق
٣٦٤	إنزال الحكم المطعون فيه عقوبة جنائية إحراز المخدر باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز سلاح أبيض بدون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . تدخل محكمة النقض لتصحيحه . غير جائز . علة ذلك ؟	١٣٣٣٤ لسنة ٦٤ ق
٤٥٩	مثال لتسبب سائح في توافر ركن الإكراه في السرقة باستعمال سلاح (مسدس صوت)	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ ق
٤٦٧	جريمة إحراز أو حيازة سلاح نارى بدون ترخيص . كفاية تحققها من مجرد الإحراز أو الحيازة المادية أيا كانت مدتها والباعث عليها علة ذلك ؟	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ ق
٤٦٧	يجوز إثبات الجرائم باختلاف أنواعها بما فيها جرائم إحراز أو حيازة السلاح النارى والذخيرة والسرقة بكافة الطرق القانونية . إلا ما استثنى بنص خاص .	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	شروع	
٨	الشروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات . ماهيته ؟	٢٥١٥ لسنة ٦٤ق
٢٥١	إيراد الحكم المطعون فيه أن الطاعن أشهر مطواة في وجه المجنى عليه وطالبه بإيقاف السيارة والنزول منها وإعطائه ما معه من نقود تجاوزت بذلك الأعمال التحضيرية ودخوله في دور التنفيذ .	٩٨٢٧ لسنة ٦٤ق
٢٥١	تحدث الحكم عن القصد الجنائي وركن الإكراه في السرقة . غير لازم . مدامت مدونات الحكم تكشف عن توافره .	٩٨٢٧ لسنة ٦٤ق
٢٧٢	انتهاء الحكم إلى عقاب الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وهي إحدى العقوبتين التخييريتين المقررتين للجريمة التامة المنصوص عليها في المادة ١/٢١٥ - ٢ عقوبات دون النزول بها إلى الحد الوارد في المادة ٤٦ من القانون ذاته . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ حق محكمة النقض في تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن في تلقاء نفسها لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون .	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق
٤٥٩	تحقق جريمة الشروع في السرقة . ليس رهن بوجود المال . مدامت نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ق
٤٥٩	إتيان الجاني شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة كفايته لاعتباره شارعا في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ق س
٥٥٤	مثال لتسبب معيب في استخلاص نية القتل .	١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ق
	شهادة الزور	
١٢٣	اطمئنان المحكمة إلى مغايرة شهادة الطاعنين الحق وتأيد الباطل بعد حلف اليمين . بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين . والتصميم عليها حتى نهاية الجلسة . بيان كاف وسائغ لجريمة شهادة الزور .	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	شيك	
٢١	تظهير الشيك من المستفيد أو حامله إلى آخر . لا يعد إصدارا له . أثر ذلك : عدم قيام جريمة المادة ٢٣٧ عقوبات في حقه ولو كان يعلم وقت التظهير بعدم وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه . عدم اعتبار مظهر الشيك شريكا للساحب في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . ثبوت اشتراكه معه بطريقة من طرق الإشتراك . لا يحول دون عقابه باعتباره نصيبا . أساس ذلك ؟	٤٦٤٦٨ لسنة ٥٩ق
٢١	تداول الشيك بالطرق التجارية متى صدر لحامله أو الأمر شخص معين أو لإذنه . تظهيره تظهيراً صحيحاً . ينقل ملكيته إلى المظهر إليه ويخضعه لقاعدة تظهير من الدفع . تحقق صفة المظهر إليه الأخير في الادعاء المباشر والمطالبة بالتعويض الناشئ عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد .	٤٦٤٦٨ لسنة ٥٩ق
٤٧	تضمن المحرر أمراً من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في تاريخ معين . اعتباره شيكاً .	٤٢١٤١ لسنة ٥٩ق
٤٧	تعويل الحكم على البيان المطبوع بالشيك رغم تناقضه مع البيان المحرر بالحروف عن نوع العملة وانتهاءه إلى تخلف أحد الشروط الشكلية له خطأ في القانون .	٤٢١٤١ لسنة ٥٩ق
٢٣٦	تغيير الحقيقة في شيك صادر من جهة حكومية . تزوير في ورقة عرفية . تختص به محكمة الجناح . مادام هذا التغيير لم يشمل أيًا من بيانات الشيك الجوهرية التي حررها الموظف العام . تصدى محكمة النقض لنقض الحكم من تلقاء نفسها . غير جائز . أساس وعلّة ذلك ؟	٥٧٤٥ لسنة ٥٩ق

رقم الطعن	القاعدة	رقم الصفحة
٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق	منازعة الطاعن في مقدار المبلغ المثبت بالشيك . لا يؤثر على قيام جريمة شيك بدون رصيد . مادام أنه لا يدعى وجود رصيد له في البنك المسحوب عليه الشيك يكفي لسداده .	٤٣٢
٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق	الوفاء اللاحق بقيمة الشيك . لا ينفي قيام المسؤولية الجنائية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .	٤٣٢
٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق	قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة إصداره . المنازعة في مقدار الشيك لا تكون إلا أمام القاضي المدني أو عند المطالبة بها أو طلب التعويض النهائي . عدم جواز التمسك بها أمام القاضي الجنائي .	٤٣٢
٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ق	كفاية أن يكون الشيك موقعا من الساحب ولو لم يحرر بياناته توقيع الساحب الشيك على بياض . لا ينال من سلامته .	٥٠٣
٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ق	الأسباب التي دفعت لإصدار الشيك . ليست محل اعتبار لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة .	٥٠٣
٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ق	الادعاء بخيانة أمانة التوقيع على الشيك وملء بياناته على خلاف الواقع لا ينفي المسؤولية عن إصداره ولا يصلح مجردا سببا لإباحة هذا الفعل . علة ذلك ؟	٥٠٣
٥٠١٦١ لسنة ٥٩ق	تحرير الشيك وتوقيعه من الأعمال التحضيرية التي لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المعول عليه في تحديد الاختصاص المحلى . بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد . مخالفة ذلك . قصور .	٦٤٩
١٢٢٦١ لسنة ٦٠ق	عبارة (عدم وجود حساب) تتقابل في معناها مع عبارة (لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب)	٦٧٢

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٧٢	العلم بعدم وجود مقابل وفاء . مفترض فى حق المتهم . متابعة حركة الرصيد للاستيثاق من كفايته للوفاء بالشيك . واجب على المتهم . علم المتهم وقت أن أصدر الشيك أنه لا يوجد له رصيد . اثره : ثبوت توافر القصد الجنائى فى حقه عن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قابل للسحب	١٢٢٦١ لسنة ٦٠ ق
٦٧٢	قضاء الحكم بالتعويض المؤقت تأسيسا على ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد فى حق المحكوم عليه وارتباط الضرر الموجب للتعويض مع المسند إليه برابطة سببية مباشرة . صحيح . مثال لحكم صادر من محكمة النقض فى موضوع الدعوى .	١٢٢٦١ لسنة ٦٠ ق
٦٧٧	جريان العادة على أن تظهر المستفيد للشيك إلى البنك الذى يتعامل معه تظهيرا توكيليا . تظهر الشيك تظهيرا توكيليا . لا يعطى البنك صفة فى الادعاء مدنيا قبل الساحب عن إصداره له بغير رصيد . اساس ذلك ؟	٧٤٤١ لسنة ٦١ ق
٦٧٧	دفاع الطاعن بانعدام صفة البنك المظهر إليه الشيك نظهرا توكيليا فى الادعاء مدنيا قبل الساحب أمام المحكمة الجنائية . فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لرفعهما من غير ذى صفة .	٧٤٤١ لسنة ٦١ ق
٧٢٨	احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب واسباده بشيكات أخرى . لا يصلح مجردا سببا من أسباب الإباحة . علة ذلك : عدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع وما فى حكمها والتى تبيح للساحب اتخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .	٤٧٢٧١ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٣٨	الأسباب التي دعت إلى إصدار شيك . دوافع . لا أثر لها على المسؤولية الجنائية . صلح	٤٧٢٧١ لسنة ق٥٩
٢٨٣	ماهية عقد الصلح ؟ استخلاص نية الطرفين والنتائج المبتغاه من الصلح . موضوعي . مادام سائغا . ضرب	٢٩٣٤٨ لسنة ق٥٩
١١٣	أولا : ضرب أحدث عاهة إطلاق الطاعن عيارا ناريا للإرهاب أصاب المجنى عليه وأودى بحياته . قتل خطأ . انتهاء الحكم المطعون فيه لإدانته بجريمة الضرب المفضي إلى الموت . خطأ في القانون .	٥٣٩٧ لسنة ٦٤ ق
٢٨٣	ضعف قوة الإبصار أصلا . لا يؤثر في قيام الجريمة . حد ذلك ؟	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ قس
٧٣٣	ثبوت إصابة العين بضعف يستحيل برؤؤه . أو فقد منفعتها كلية . كفاية أيهما لتحقيق جنائية العاهة المستديمة . عدم وقوف الحكم على قوة إبصار العين قبل الإصابة . غير مؤثر في قيام الجريمة . مادام أن الطاعن لا ينازع في أن العين كانت مبصرة قبل الحادث .	٢٥٤٤٧ لسنة ق٦٤
١١٣	ثانيا : ضرب أفضى إلى موت إطلاق الطاعن عيارا ناريا للإرهاب أصاب المجنى عليه وأودى بحياته . قتل خطأ . انتهاء الحكم المطعون فيه لإدانته بجريمة الضرب المفضي إلى الموت . خطأ في القانون .	٥٣٩٧ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٣٥	عدم قيام سبب الإصرار لدى المتهمين . الا ينقض قيام الاتفاق بينهما .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ ق
	ظروف مخففة	
٦٠١	إفصاح المحكمة عن اخذها المتهم بالرافعة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات . يوجب عليها ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فيها علة ذلك ؟ معاقبة المحكمة الطاعن بإحدى العقوبتين التخييريتين المقررتين للجريمة التي دين بها . رغم إفصاحها عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات خطأ في القانون . علة ذلك ؟	٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ ق
	ظروف مشددة	
٤٤	القضاء بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لإحراز المخدر بقصد الاتجار بغير سوابق مشددة . النعى على الحكم في شأن تلك الظروف المشددة . غير مقبول .	٥٠٤٩ لسنة ٦٤ ق
٦٣	النعى بعدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه مادامت العقوبة التي نص عليها الحكم تدخل في الحدود المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق الإصرار المقترن بجناية أخرى .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ ق
٨٥	مثال لتسبيب سائق في استظهار سبق الإصرار في جريمة ضرب أحدث عاهة .	٥٧١٤ لسنة ٦٤ ق
١٤٢	تحقق الإكراه في السرقة ولو وقع الإكراه بعد حصولها . متى كان القصد منه الفرار بالمسروقات .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ ق
٣٠٥	البحث في توافر ظرف سبق الإصرار . من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها . شرط ذلك ؟	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ ق س
٣٠٥	يكفي لتخليط العقاب عملا بالمادة ٢٣٤ عقوبات . أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعي .	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٢٢	تمام جريمة الجنحة ليس بشرط لتطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٢٤ عقوبات .	١٢٠٨ لسنة ٦٤ق
٣٩٩	ارتكاب المتهمين جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار التي استقلت عن جنايتي السرقة والنشروع فيها مع حمل سلاح ليلا والتي تلتها برهة يسيره . تحقق شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية . مثال لحكم صادر بالإدانة من محكمة النقض في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار المقرفه بجنايتي سرقة ونشروع فيها مع حمل سلاح ليلا لدى نظرها موضوع الدعوى .	٣٦٦٠ لسنة ٦٥ ق
٤٥٤	إثبات الحكم أن الطاعن قد عهد إليه من أولياء أمور المجنى عليهن اعطائهن دروسا خاصة والاشراف عليهن في هذا الصدد يجعل له سلطة عليهن طبقا للمادة ٢/٢٦٧ عقوبات .	١٦٢٩١ لسنة ٦٤ق
٥١٣	مثال لتسبيب سائغ لاستظهار ركن التحيل والإكراه وظرف الاقتران بين جريمتي الخطف والموقعة .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥٦٨	مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة اختلاس أموال أميرية مرتبطة بتزوير محررات رسمية واستعمالها .	١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ق
٥٦٨	قصور الحكم المطعون فيه في الاستدلال على الطرفين المشددين اللذين جمع بينهما في قضائه وجعلهما عماد إنزاله عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات . بعينه . عقد مقاوله	١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ق
١٦٩	مثال لاستدلال كاف على توافر جريمة الغش في تنفيذ عقد من عقود المقاوله في حق الطاعن. عقوبة	٥٧٣٨ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٠٥	أولا : تقديرها : يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٢٤ عقوبات . أثبتت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتمييزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . تقدير ذلك . موضوعي .	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ ق
٢١٧	عدم جواز الخلف على واقعة تكون جنائية . أساس ذلك ؟ أخذ المشرع في جريمة اختلاس التوقيع على بياض بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهي الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥، ٢٤٠ عقوبات . اثره : عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة فيها .	٢٤٩٨ لسنة ٦١ ق
٢٦٤	إنزال الحكم المطعون فيه عقوبة جناية إحراز المخدر باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز سلاح ابيض بدون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون . تدخل محكمة النقض لتصحيحه . غير جائز . علة ذلك ؟	١٣٣٢٤ لسنة ٦٤ ق
٢٧٣	على المحكمة ألا توقع العقوبة على الشروع في الجناية إلا على الأساس الوارد في المادة ٤٦ عقوبات وان تنزل بالعقوبة إلى الحد الوارد فيها . انتهاء الحكم إلى عقاب الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . هي إحدى العقوبتين التخيرييتين المقررتين للجريمة التامة المنصوص عليها في المادة ١/٣١٥ عقوبات . دون النزول بها إلى الحد الوارد في المادة ٤٦ من القانون ذاته . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ حق محكمة النقض في تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون .	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ ق
٤٢١	حق محكمة النقض في تقدير العقوبة عند تصحيحها للحكم .	١٣٥٩٠ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٠١	إفصاح المحكمة عن أخذها المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات . يوجب عليها ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فيها . علة ذلك ؟ معاقبة المحكمة الطاعن بإحدى العقوبتين التخيرييتين المقررتين للجريمة التي دين بها . رغم أفصاحها عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات خطأ في القانون . علة ذلك ؟	٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ ق
٩٢	ثانيا : العقوبة التكميلية إغفال الحكم القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها . مخالفة للقانون . يوجب نقضه نقضا نقضا جزئيا وتصحيحه .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ ق
٤٦٧	ثالثا : عقوبة الجريمة الأشد لمحكمة النقض تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون .	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ ق
٥١٣	نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن جريمتي السرقة بالإكراه والاحتجاز بغير حق . غير مجد . مادامت المحكمة دانت به جريمة الخطف بالتحيل والإكراه المقرنة بجنائية الواقعة المخطوفة بغير رضاها وأوقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد . عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ ق
٥٥٩	اتهام الطاعن بعدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لإحداها للمادة ٣٢ عقوبات . عدم جدوى النعى بدعوى الإخلال بحقه في الدفاع لعدم لفت نظره إلى تعديل وصف التهمة .	١٩٨٦٦ لسنة ٦٤ ق
٤٤	رابعا : البررة :	٥٠٤٩ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٢٣	بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لإحراز المخدر بقصد الاتجار بغير سوابق مشددة . النعى على الحكم في شأن تلك الظروف المشددة . غير مقبول . لا مصلحة للطاعنين في النعى على الحكم بشأن ظرفي سبق الإصرار والترصد . مادامت العقوبة الواقعة على كل منهم تدخل في الحدود المقررة للقتل العمد مجردا من أى ظرف من الظروف المشددة.	٦٢٢٥ لسنة ٦٤ق
١٤٢	اعتبار الحكم المطعون فيه الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة ومعاقبته بالعقوبة المقررة لأشدهما وهى جريمة السرقة بإكراه بالطريق العام مع حمل سلاح . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة التداخل في وظيفة عمومية .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
٢٨٣	نعى الطاعن على الحكم بالقصور لإدانته بجناية عاهة مستلزمة دون الوقوف على حالة العين المرضية وضعف إبصارها قبل الإصابة . غير مجد . طالما أن العقوبة مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ عقوبات .	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق
٣٠١	إدانة الطاعن بجريمة عاهة مستلزمة . ومعاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط . انتفاء مصلحته في المجادلة في شأن واقعة العاهة . غش في عقد مقاوله	١١٣١١ لسنة ٦٤ق
١٦٩	مثال لاستدلال كاف على توافر جريمة الغش في تنفيذ عقد من عقود المقاوله في حق الطاعن فاعل أصلى	٥٧٣٨ لسنة ٥٩ق
١٤٢	إثبات الحكم في حق الطاعن إسهامه بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة منها حمله مدية وتواجده مع آخرين على مسرحها . كفايته لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢٠	إثبات الحكم تلاقى إرادة الطاعنين على خطف المجنى عليها بالإكراه وموقعتهما بغير رضاها وإسهام كل منهم بدور في تنفيذ هذه الجريمة . كفايته لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في الجريمتين المذكورتين .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ ق
٢٢٠	كل من قارف شيئا من فعل الخطف أو الواقعة . يعد فاعلا أصليا في الجريمة ، سالفه الذكر . النعى على الحكم خطؤه بشأن فعل الواقعة - بفرض وقوعه - لا يدرء مسئولية الطاعنين عن جريمة الخطف.	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ ق
٦١٩	الفاعل مع غيره شريك بالضرورة يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل عن فعله وحده . قصد المساهمة في الجريمة . أمر باطنى . يضره الجانى . العبرة بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه .	٢١٥٣٩ لسنة ٦٤ ق
٦٢٥	عدم قيام سبق الإصرار لدى المتهمين . لا ينفى قيام الاتفاق بينهما . إيراد الحكم للتدليل على اتفاق المتهمين على الضرب من معيتهما فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد وأن كل منهما قصد قصد الآخر فى إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه . أثر ذلك ؟ المادة ٣٩ عقوبات .	١٩٢٩٨ لسنة ٦٤ ق
٦٩٧	مساهمة الشخص بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . كفايته لاعتباره فاعلا أصليا فيها . إذا صحت لديه نية التدخل فيها .	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ ق
٧٧٥	قتل خطأ مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى فى جريمة قتل خطأ .	٤٨٢٢٠ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٧٥	ثبوت ارتكاب المتهم الخطأ أثناء وبسبب وظيفته وهو شرطى يترتب عليه مسئولية وزير الداخلية عن أعمال تابعه . قتل عمد	٤٨٢٢٠ لسنة ٥٩ق
٦٣	مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
١٠٤	جواز حدوث إصابة الأجزاء الأمامية منه والضارب له واقف خلفه أو أمامه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء . تقدير ذلك لا يحتاج خبرة خاصة .	٦٠٤٨ لسنة ٦٤ق
١٩٢	تزيد الحكم فيما لم يكن فى حاجة إليه لإثبات توافر نية القتل . لا يعيبه . مادام استوفى دليله على توافرها لدى الطاعن . مثال لتسبب سائق فى توافر نية القتل لدى الطاعن .	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
١٩٢	مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع بعدم قتل المجنى عليها فى المكان الذى وجدت به الجثة .	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٠٢	مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٦٣ عقوبات . ماهيته : عدم التجاء الموظف إلى استخدام سلاحه إلا بعد استنفاد وسائل الإرهاب والتهديد . مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع بانتفاء المسئولية فى جريمة قتل .	٨٩٨١ لسنة ٦٤ ق
٢٢٢	تمام جريمة الجنحة ليس بشرط لتطبيق الظرف المنصوص عليه فى المادة ٢/٢٢٤ عقوبات .	١٢٠١٨ لسنة ٦٤ق
٥٢٧	تعدد الضربات وشدها وإصابة المجنى عليها فى مقتل غير كاف بذاته لثبوت هذا القصد . علة ذلك ؟	١١٢٨٢ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢٧	مثال لتسبب معيب في استظهار نية القتل في جريمة قتل عمد . وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجناية . قيام علاقة الزمنية بينهما غير كاف . على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجناية سرقة بيان غرض الجاني من القتل وإقامة الدليل على توافر رابطة السببية بينهما . مثال لتسبب معيب لاستظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة في جريمة قتل عمد مرتبط بجناية سرقة .	١١٢٨٣ لسنة ٦٥ ق
٥٥٤	مثال لتسبب معيب في استخلاص نية القتل .	١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ ق
قصد جنائي		
٨	لا يلزم تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الاستيلاء على مال الدولة بغير حق . علة ذلك ؟	٢٥١٥ لسنة ٦٤ ق
٩٢	مثال لتسبب سائق للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ ق
٢٥٦	تقدير توافر القصد الجنائي في جرائم التزوير أو الإشتراك فيه . موضوعي .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ ق
١١٣	إطلاق الطاعن عياراً نارياً للإرهاب أصاب الجنى عليه وأودى بحياته . قتل خطأ . انتهاء الحكم المطعون فيه لإدانته بجريمة الضرب المفضي إلى الموت . خطأ في القانون .	٥٣٩٧ لسنة ٦٤ ق
١٤٢	القصد الجنائي في جريمة السرقة . ماهيته ؟ التحدث عنه استقلالاً غير لازم .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ ق
٢٤٥	انتهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان مجرداً عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . كفايته للرد على الدفاع بأن الإحراز كان بقصد التعاطي .	٩٥٤٤ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥١	لا يلزم تحدث الحكم عن القصد الجنائي وركن الإكراه في السرقة . مادامت مدونات الحكم تكشف عن توافره . استظهار الحكم أن الطاعن اعترض سيارة المجنى عليه وشهر مطواة في وجهه بقصد سلب السيارة وما معه من مال وضبطه قبل إتمامها ، تتوافر به جريمة الشروع في السرقة بالإكراه . النعى بعدم التحدث عن نية السرقة وركن الإكراه . غير سديد .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	متى يتحقق القصد الجنائي في جرائم التزوير .	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٣٢٩	مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة .	١١٢٧٩ لسنة ٦٤ق
٣٢٩	تحقق جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار لجرد توافر هذا القصد لدى الجاني ولو لم يتخذ من الاتجار في المواد المخدرة حرفة له .	١١٢٧٩ لسنة ٦٤ق
٣٣٨	تحدث الحكم عن قصد السرقة استقلالا . غير لازم . مادامت الواقعة الجنائية تفيد بذاتها أن المتهم قصد من فعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه . استخلاص هذا القصد . موضوعي . الجدل في ذلك غير جائز .	١٢٧١٢ لسنة ٦٤ق
٣٥٩	إغفال الحكم المطعون فيه التدليل على اشتراك الطاعنة في التزوير وتعويله في إدانتها على مجرد توافر القصد الجنائي لدى متهم آخر قصور .	٢٩٧٢٢ لسنة ٥٩ق
٣٥٩	تحدث الحكم صراحة عن القصد الجنائي في جريمة التزوير غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع والأدلة ما يشهد لقيامه .	٢٩٧٢٢ لسنة ٥٩ق
٣٨٦	مثال لتسبيب سائق في توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة .	١٣٣٦١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤١٦	تحدث الحكم المطعون فيه عن احتساء الطاعن شرابا كحوليا وإغفاله بيان مبلغ تأثيره في شعور الطاعن وإدراكه وهل احتساه تشجيعا له على ارتكاب جريمته رغم اتصال هذا الأمر بتوافر القصد الخاص وإيقاع عقوبة القتل العمد . قصور .	١٤١٥١ لسنة ٦٤ق
٤٥٩	استخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفتها الجاني ارتباط بينها وبين الإكراه . موضوعي مادام سائغا .	١٦٩٣٩ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	تدليل الحكم المطعون فيه على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي اتفق بينه وبين المجنى عليه كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الرشوة .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٥٠٣	دفاع الطاعن بأنه لم يكن مدينا بكل مبلغ المثلث بالشيك . لا أثر له على توافر القصد الجنائي والمسئولية الجنائية . إغفال الرد عليه . لا بطلان .	٤٤٣٨٩ لسنة ٥٩ق
٥٢٧	تعدد الضربات وشدها وإصابة المجنى عليها في مقتل . غير كاف بذاته لثبوت هذا القصد . علة ذلك ؟ مثال لتسبب معيب في استظهار نية القتل في جريمة قتل عمد.	١١٢٨٣ لسنة ٦٥ق
	قضاة	
٦٠١	الحالات التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى . ورودها على سبيل الحصر في المادة ٢٤٧ إجراءات .	٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ق س
٧٤٨	الغضب والرغبة في الإذانة واستشعار الحرج ليست من أسباب عدم الصلاحية . تقديرها للقاضي وما يطمئن إليه وجدانه . قيام إحداها . لا يجوز دون نظر الدعوى . حد ذلك ؟	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
	قمار	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٠٩	المراد بألعاب القمار؟	١٦٨٢٢ لسنة ٦١ق
	<p>عدم بيان الحكم المطعون فيه أن مكان الضبط محل مفتوح أعد لألعاب القمار ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط وعدم بيانه نوع اللعبة التي ثبت حصولها فيه والمبلغ الذي كان يتم المقامرة عليه ووجه استدلاله بالدليل الذي استنبط منه عقيدته في الدعوى . قصور .</p> <p>ما'مورو الضبط القضائي</p>	
١٥٧	يجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه من مصدره ومحاضر الاستدلال موقعا عليها من مأموري الضبط القضائي القائمين بتحريرها كون الإذن أو المحضر مهمور بتوقيع غير مقروء . غير مخالف للقانون .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
٣٢٩	<p>عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش . لا يعيب الإذن . تنفيذ إذن التفتيش من أي من مأموري الضبط القضائي المختصين غير قاذح في صحته .</p> <p>مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .</p> <p>مثال لتسبيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم تحديد اسم المأذون له إجرائه .</p> <p>محاماة</p>	١١٣٧٩ لسنة ٦٤ق
١١٩	<p>القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين في جناية واحدة . مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهما . تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه . أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبده بالفعل .</p>	٢٨١٧ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٤٧	امتناع المحامي الحاضر عن إيداء الدفاع وإصرار على التأجيل حتى يحضر المحامي الأصيل . وعدم إجابته إلى طلبه والفصل في الدعوى دون نلب محام آخر للدفاع عن المتهم . إخلال بحق الدفاع .	١٥٢٤٢ لسنة ٦٤ق
٧٢٣	عدم استيجاب قانون الإجراءات أو قانون المحاماة أية شروط أو إجراءات لنلب محام للحضور مع متهم في جناية .	١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ق
٧٤٨	توكيل المتهم أكثر من محام للدفاع عنه . عدم تقسيم الدفاع بينهم وحضور أحدهم دون الآخر . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا إخلال بحق الدفاع .	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
محضر الجلسة		
٤٣٢	الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عدم جواز الادعاء بما يخالف ما أثبت إلا بالطعن بالتزوير .	٢٧٤٩١ لسنة ٦٣ق
٦٩٧	خلو محضر الجلسة من إثباتات الدفاع كانا . لا يعيب الحكم . مادام لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة . عدم قبول ادعاء الطاعن بمصادرة المحكمة حقه في ذلك . مادام لم يسجل عليها المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .	١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق
محكمة استئنافية		
٣١٧	عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بطلب سماع شاهد اعتباره متنازلا عن طلب سماعه .	٣٤٩٨ لسنة ٦١ق
٦٤٢	حق المحكمة في تعديل وصف التهمة مشروط بالأ يكون من شأنه إحداث تغيير في أساس الدعوى نفسه .	٤٨٣٦٨ لسنة ٥٩ ق
محكمة أمن الدولة		

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٥	قضاء محكمة أمن الدولة العليا بنفسها في جناية طلب قبول رشوة التي اقامتها النيابة العامة على الطاعن أمامها على أساس ارتباطها بجناية عرض رشوة على موظف عمومي والتي اشترك فيها مع آخر غير الطاعن . دون إحالتها إلى النيابة للتحقيق أو ترك لها حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة . خطأ في القانون . مرافعة الدفاع في التهمتين وعدم اعتراضه على توجيه التهمة الجديدة بالجلسة . لا أثر له . علة ذلك ؟	٢٢٠٨ لسنة ٦٤ق
١٩٢	الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ . لا تكون إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
١٩٢	تظلم الطاعن في الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ لا يترتب له حقا في التمسك بقاعدة عدم إضارة الطاعن بطعنه . علة ذلك ؟ محكمة الجنايات	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
٨١	أولا : اختصاصها إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصفها جناية . ثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة . على المحكمة الفصل فيها . تكييفها بأنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة . وجب القضاء بعدم الاختصاص بها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية .	٥٢٧٥ لسنة ٦٤ق
٥٢٢	اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم في جريمة السرقة مع آخر بالإكراه في الطريق العام المنصوص عليها في المادتين ٣١٤، ٣١٥ / أولا ، ثانيا . الأشغال المؤبدة أو المؤقتة .	٢٠٩٤٢ لسنة ٦٤ق
٢٠١	ثانيا الإجراءات أمامها :	١١٣١١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	صحة إجراءات المحاكمة في مواد الجنايات . لا تستلزم أن تعاد المحاكمة أمام هيئة أخرى غير الهيئة التي أصدرت الحكم الغيابي . في حالة حضور المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . المادة ٢٩٥ إجراءات ؟	
٥٦٤	وجوب حضور المتهم بنفسه في الجنب المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . المادتان ٢٢٧، ٢٩٧ إجراءات .	٢٩٧٠٢ لسنة ٥٩ق
٧٥	ثالثا : سلطتها :	٢٢٠٨ لسنة ٦٤ق
	حق محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على طعن للمرة الثانية . إقامة الدعوى العمومية على غير من أقيمت عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها . حد ذلك ؟	
	محكمة الموضوع	
٢٧٢	تفتيش الطاعن تمهيدا لإرساله إلى قسم الشرطة لإتمام التحري أمرا لازما ومن وسائل التوقي . تقدير ذلك . موضوعي .	١٠١٠٩ لسنة ٦٤ق
٢٧٥	وزن أقوال الشهود . موضوعي .	١٠١٤٣ لسنة ٦٤ق
	تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض لتعلقه بالموضوع .	
٢٧٥	اعتبار جريمة معينة . نتيجة محتملة لآخرى . موضوعي . المادة ٤٢ عقوبات .	١٠١٤٣ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٨٢	مساءلة الطاعن الثانى والمتهم الثالث كشريكين فى جريمة القتل لاتفاقهما مع الأول على ارتكاب السرقة باعتبار الأولى نتيجة محتملة للثانية . صحيح . جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة . بدون حلف يمين والأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال . إذا أنس القاضى فيها الصدق .	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق
٣٠١	نعى الطاعن على الحكم أخذه بأقوال الشاهد دون حلف يمين على سبيل الاستدلال غير مقبول . مادام لا يمارى فى قدرته على التمييز وتحمل الشهادة . حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره . متى كانت وقائع الدعوى أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها . أخذ الحكم بدليل احتمالى غير قاض فيه . مادام أسس الإدانة على اليقين .	١١٣١١ لسنة ٦٤ق
٣٠٥	تقدير مدى إكراه المتهم أو اختياره فى مقارفة الجريمة موضوع . مادام سائغا .	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ق
٣١٧	عدم التزام محكمة الموضوع بإعادة المأمورية للخبير . مادامت الواقعة قد وضحت لديها . ولم ترهى من جانبها حاجة لذلك الجدل الموضوعى . غير جائز أمام محكمة النقض .	٣٤٩٨ لسنة ٦١ق
٤٧٧	تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع . لها أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه . الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز إثارته أمام النقض .	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	العبرة فى المحاكمة الجنائية باقتناع القاضى . عدم جواز مطالبته بالأخذ بدليل معين . حد ذلك؟	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٣	سكوت المحكمة عن الإشارة إلى أقوال شاهدي نفي أمامها وتأييدها للحكم المستأنف . مفادد؟	٤٤٣٨٩ لسنة ٥٥٩ ق
٥١٣	تقدير توافر ركن الاحتيال والإكراه في جريمة الخطف والمواقعة موضوعي . مادام سليما .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ ق
٥٤٧	قيام المانع الأدبي . يجيز الإثبات بالبينة . تقديره . موضوعي . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة	٦٥٧٣ لسنة ٦٠ ق
٥٧٣	تندب غير كاذب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق . جائز في حالة الضرورة .	٢٠٣٣٦ لسنة ٦٤ ق
٥٧٣	توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب الرشوة من أجله . موضوعي . مادام سائغا .	٢٠٣٣٦ لسنة ٦٤ ق
٥٧٣	مجرد حضور عضو الرقابة الإدارية التحقيق . لا يعيب إجراءاته . إذ أن سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها . مادام لم يستطل بأذى مادي أو معنوي . مجرد الخشية منه لا يعد قرين للإكراه المبطل للاعتراف .	٢٠٣٣٦ لسنة ٦٤ ق
٦١٢	المنافرة والتجربة بمعرفة المحكمة . قرينة . لاجنح على الحكم إن عول عليها . مادام أنه لم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام .	٢١٣٣٢ لسنة ٦٤ ق
٦٦٨	لحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد وتحرياته والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداها وأن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش وإسناد واقعة إحراز المخدر للطاعنة ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . الجدل الموضوعي . في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .	١٣٩٨٧ لسنة ٦٤ ق
٧٠٩	إثارة الدفع في عبارات مرسلة لا تدل عليه . دفاع موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	محكمة النقض	
٢٣٦	أولا : سلطاتها تغيير الحقيقة فى شيك صادر من جهة حكومية . تزوير فى ورقة عرفية تختص به محكمة الجنج . مادام هذا التغيير لم يشمل أيا من بيانات الشيك الجوهرية التى حررها الموظف العام . تصدى محكمة النقض لنقض الحكم من تلقاء نفسها . غير جائز . اساس ذلك ؟	٥٩ لسنة ٥٧٤٥ ق
٢٠٥	اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها دون التقيد بمبنى الرأى الذى ضمنت النيابة مذكرتها . اساس ذلك ؟	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ ق
٣٦٤	إنزال الحكم المطعون فيه عقوبة جنائية إحراز الخدر باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز سلاح أبيض بدون ترخيص . خطأ فى تطبيق القانون . تدخل النقض لتصحيحه . غير جائز . علة ذلك ؟	١٣٣٢٤ لسنة ٦٤ ق
٣٧٣	انتهاء الحكم إلى عقاب الطاعنين بالأشغال اشلاقة امدة عشر سنوات وهى إحدى العقوبتين التخييريتين المقررتين للجريمة التامة المنصوص عليها فى المادة ٢-١/٣١٥ عقوبات . دون النزول بها إلى الحد الوارد فى المادة ٤٦ من القانون ذاته . خطأ فى تطبيق القانون . اساس ذلك ؟ حق محكمة النقض فى تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها لتصليح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون .	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ ق
٤٢١	حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى تبين لها أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله . المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	١٣٥٩٠ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٢١	حق محكمة النقض في تقدير العقوبة عند تصحيحها للحكم .	١٢٥٩٠ لسنة ٦٤ق
٤٦٧	لمحكمة النقض تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون .	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ق
٤٩٤	حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	٤٧٤٠٨ لسنة ٥٩ق
٥٤٢	عدم اندراج الفعل المادى الذى قارفته الطاعنة تحت أى وصف قانونى يجرمه القانون . اثره : وجوب أن يكون القضاء بالنقض والبراءة وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .	٢٥٩٤ لسنة ٦٠ق
٥٥٩	حق محكمة النقض أن تحكم فى الطعن لثانى مرة دون تحديد جلسة . مادام أن الخطأ لم يرد على بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات اثر فيه . أساس ذلك ؟ المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	١٩٨٦٦ لسنة ٦٤ق
٦٥٥	مطالبة محكمة النقض عند الفصل فى طعن بالبحث عن أسباب نقض مقدمة فى طعن آخر . غير جائز . ولو قدمت صورة ضوئية لورقة أسباب مأخوذة عن أصل طعنه الأول . متى خلت بذاتها من توقيع المحامى . علة ذلك ؟	٢٠٧٣٦ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	تعيين محكمة النقض فى حكمها من يتعدى إليه أثر النقض . أساس ذلك ؟	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٢٢	ذكر الطاعن فى أسباب طعنه عبارات جارية غير لائقة . وجوب الأمر بمحوها . المادة ١٠٥ مرافعات .	١٨٩٠٠ لسنة ٦٤ق
٧٦٥	ثبوت أن الفعل الذى قارفته الطاعنة لا يجرمه القانون . اثره : نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعنة .	٤٧٢٤٥ لسنة ٥٩ق
٣٢٩	ثانيا سلطتها فى العدول عن أحكامها :	١١٢٧٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٩٩	حق محكمة النقض في الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى تقديم أسباب للطعن إذا تبين بعدئذ أن أسبابه قدمت ولم تعرض عليها . ثالثا : نظرها الطعن والحكم فيه	٣٦٠ لسنة ٦٥ق
٧٧٥	ارتكاب المتهمين جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار التي استقلت عن جنايتي السرقة فيها مع حمل سلاح ليلا والتي تلتها ببرهنة يسيرة . تحقق شرطا الاستقلال والمصاحبة الزمنية . مثال لحكم صادر بالإدانة من محكمة النقض في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار المقررة بجنايتي سرقة وشروع فيها مع حمل سلاح ليلا لدى نظرها موضوع الدعوى . مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى في جريمة قتل خطأ . مسئولية مدنية	٤٨٢٠٠ لسنة ٥٩ق
٧٧٥	ثبوت ارتكاب المتهم الخطأ أثناء وبسبب وظيفته وهو شرطى يترتب عليه مسؤولية وزير الداخلية عن اعمال تابعه . اساس ذلك ؟ مصادرة	٤٨٢٢٠ لسنة ٥٩ق
٩٢	إغفال الحكم القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها . مخالفة للقانون . يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	مقتضى تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات . يوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها ممن يصدق عليه أنه راش أو وسيط استقطاع مبلغ الرشوة من مال شخص بعد إبلاغه الجهات المختصة في حق الموظف المرتشى . لا يصح القضاء بمصادرته . علة ذلك ؟	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	مواد مخدرة	
٣٤	التأخير في تحرير المواد المخدرة المضبوطة . لا يدل بذاته على معنى معين . حق المحقق في مباشرة إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم .	٢٤٧٨ لسنة ٦٤ق
١١٩	إثبات الحكم في حق الطاعن تقليمه أدوات لبعض رواد مقهاه لاستعمالها في تدخين المخدرات واستعمال هؤلاء لها بالفعل في هذا الغرض على مرأى منه . تتحقق بها جريمة تسهيل تعاظم المخدرات .	٢٨١٧ لسنة ٦٤ق
٢٦٧	كفاية انبساط سلطان الجاني على المادة المخدرة . كيما يكون حائرا لها . ولو لم يكن في حيازته المادية او كان محرزها شخصا غيره	١٠١٠٥ لسنة ٦٤ق
٣٢٩	تحقق جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار بمجرد توافر هذا القصد الذي الجاني ولو لم يتخذ من الاتجار في المواد المخدرة حرفة له أساس ذلك ؟	١١٢٧٩ لسنة ٦٤ق
٣٦٤	إنزال الحكم المطعون فيه عقوبة جنائية إحراز المخدر باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز سلاح أبيض بدون ترخيص . خطأ في تطبيق القانون تدخل محكمة النقض لتصحيحه . غير جائز . علة ذلك ؟	١٣٣٣٤ لسنة ٦٤ق
٢٨٦	عدم جدوى النعى بقصور تقرير العمل الجنائي في بيان مدى احتواء القمم الزهرية لنباتات الحشيش المضبوط على العنصر المخدر . علة ذلك ؟	١٣٣٦١ لسنة ٦٤ق
٢٨٦	إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها موضوعي . مثال لتسبيب سائغ في توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة .	١٣٣٦١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٦٨	لحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد وتحرياته والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداها وأن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش وإسناد واقعة إحراز المخدر للطاعنة ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .	١٣٩٨٧ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها . ولو أحرزها مادياً غيره . تحدث الحكم عن هذا الركن استقلالاً . غير لازم . متى اورد من الوقائع ما يدل عليه .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٤٨	انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط في حجرة نومه . مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه . مواقعة أنثى بغير رضاها	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
٢٣٠	دفاع الطاعنين القائم على عدم وجود آثار منوية بالمجنى عليها تدل على الواقعة وانتهاء التقرير الطبي إلى أنها متكررة الاستعمال من زمن يتعذر تحديده . دفاع موضوعي . لا يستأهل رداً . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق
٢٣٠	يكفى أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها لتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي . مثال لتسبيب سائق في جريمة واقعة أنثى بغير رضاها	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق
٢٣٠	جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات المعدلة لتحقيق يابعد الأنثى عن مكان خطفها بقصد العبث باستعمال طرق احتيالية أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها وحملها على واقعة الجاني لها .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٣٠	كل من قارف شيئا من فعل الخطف أو المواقعة . يعد فاعلا أصليا فى الجريمة سالف الذكر . النعى على الحكم خطاه بشأن فعل المواقعة - بفرض وقوعه - لا يدرء مسئولية الطاعنين عن جريمة الخطف .	٩٢٨٥ لسنة ٦٤ق
٥١٣	إثبات الحكم تلاقى إرادة الطاعنين على خطف المجنى عليها بالإكراه وموافقته بغير رضاها وإسهام كل منهم بدور فى تنفيذ هذه الجريمة . كفايته لاعتبارهم جميعا فاعلين أصليين فى الجريمتين المذكورتين .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥١٣	مناط تحقق ركن القوة فى جناية مواقعة أنثى بغير رضاها المقرنة بجناية خطف .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥١٣	تقدير توافر ركن الاحتيال والإكراه فى جريمة الخطف والمواقعة موضوعى . مادام سليما .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥١٣	مثال لتسبيب سائق لاستظهار ركن التحيل والإكراه وظرف الاقتران بين جريمتى الخطف والمواقعة .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥١٣	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن جريمتى السرقة بإكراه والاحتجاز بغير حق . مادامت المحكمة دانت به بجريمة الخطف بالتحيل والإكراه المقرفة بجناية مواقعة المخطوفة بغير رضاها وأوقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد . عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
	موانع العقاب	
٢٠٧	المرض العقلى الذى تنعدم به المسئولية قانونا وفق المادة ٦٢ عقوبات . هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه . لا تعد سببا لانعدام المسئولية .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٧٣	استخلاص المحكمة أن المتهمين لم يكونوا فاقدي الشعور أو الاختيار في علمها . موضوعي . مثال لتسبيب سائغ لإطراح الدفع بانعدام المسؤولية للسكر . موظفون عموميون	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق
٢٥٦	لا يشترط صدور التزوير من موظف مختص فعلا . كفاية أن تعطى الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . ولو لم تزيل بتوقيع . افتراض الضرر في هذه المحررات لما في هذا التزوير من تقليل الثقة بها .س	١٠٠٦٧ لسنة ٦٤ق
٥٦٨	إثبات الحكم المطعون فيه وظيفة كل من الطاعنين دون بيان ما إذا كانت طبيعة هذه الوظيفة المحافظة على البضائع التي ساءلها على اختلاسها وأنهما تسلماها على هذا الأساس لتتوافر في حقهما صفة الأمين على الودائع . قصور في استظهار الظروف المشدد .	١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ق
٥٧٣	لا يلزم اختصاص الموظف بجميع العمل المتعلق بالرشوة وحده . كفاية أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . نصب	٢٠٣٣٦ لسنة ٦٤ق
٢٤٣	الكذب في جريمة النصب يبلغ مبلغ الطرق الاحتياالية المعاقب عليها إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحة . استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب مزورة يدخل في عداد هذه الأعمال . عدم بيان الحكم حقيقة الأوراق التي قدمها الطعون ضده وهل هي صحيحة أم مزورة بعيبه .	٦٣٢١١ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٣	حق المحكمة فى القضاء بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه ؟	٦٣٢١١ لسنة ٥٩ق
٢١٧	نظام عام عدم جواز الحلف على واقعة تكون جريمة جنائية . أساس ذلك ؟ أخذ المشرع فى جريمة اختلاس على بياض بعقوبة التزوير فى الأوراق العرفية وهى الحبس مع الشغل طبق للمادتين ٢٤٠، ٢١٥ عقوبات . أثره . عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة فيها .	٢٤٩٨ لسنة ٦١ق
٢٤٦	اعتبار المحكمة تاريخ وقوع جريمة البناء بدون ترخيص وقت اكتشافها دون أن تبين أنها حققت الواقعة وتاريخ وقوعها وانها عجزت عن معرفة ذلك . قصور .	١٢٩٥٤ لسنة ٦٠ق
٢٩	نقض اجراءات الطعن : (أ) التقرير بالطعن وإيداع الأسباب أثر عدم إيداع الطاعن أسبابا لطعنه . عدم قبول الطعن شكلا .	١٩٢١ لسنة ٦٤ق
٢٠٥	التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يغنى أحدهما عن الآخر . مرض المحامى ليس من قبيل الظروف القاهرة التى تجول دون تقديم الأسباب فى الميعاد . إيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ق
١٦٦	عدم التقرير بالطعن فى الميعاد دون تقديم أسبابه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .	٨٢٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٢١	عدم التقرير بالطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٣	(ب) ميّعاد الطعن :	٣٩٤٢ لسنة ٦٥ق
٣٠٥	قبول عرض النيابة العامة في قضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ق
٧٤٨	اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها دون التقييد بمبنى الرأي الذي تضمنت النيابة مذكرتها . أساس ذلك ؟	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
	الصفة والمصلحة في الطعن :	
	عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف . مادام لم يتساند الحكم في الإدانة إلى دليل مستمد منه .	
٤٤	القضاء بعقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لإحراز الخلد بقصد الاتجار بغير سوابق مشددة النعى على الحكم في شأن تلك الظروف المشددة . غير مقبول .	٥٠٤٩ لسنة ٦٤ق
٦٣	النعى بعدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه . مادامت العقوبة التي نص عليها الحكم تدخل في الحدود المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق الإصرار المقرن بجناية أخرى .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
١٤٢	اعتبار الحكم المطعون فيه الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة . ومعاقبتهم بالعقوبة المقررة لأشدّها وهي جريمة السرقة بإكراه بالطريق العام مع حمل سلاح . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة التداخل في وظيفة عمومية .	٧٠٣١ لسنة ٦٤ق
٢٢١	لا يقبل من أوجه الطعن إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٢٨٣	نعى الطاعن على الحكم بالقصور لإدانته بجناية عاهة مستديمة دون الوقوف على حالة العين المرضية وضعف إبصارها قبل الإصابة . غير مجد . طالما أن العقوبة الموقعة مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ عقوبات .	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٦٤	التقرير بالطعن من رئيس نيابة . دون الإفصاح عن صفته ودائرة اختصاصه . اعتبار الطعن قرر به من غير ذى صفة . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟	١٣٣٣٤ لسنة ٦٤ق
٤٦٧	ولى القاصر . وكيل جبرى عنه بحكم القانون . مؤدى ذلك ؟	١٧١٠٦ لسنة ٦٤ق
٥١٣	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن جريمة السرقة بإكراه والاحتجاز بغير حق . مدامت المحكمة دانتة بجريمة الخطف بالتحويل والإكراه المترنة بجناية موافقة المخطوفة بغير رضاها وأوقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد . عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٨٩٥٣ لسنة ٦٤ق
٥٥٩	اتهام الطاعن بعدم جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل فى الحدود المقررة لإحداها إعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . عدم جدوى النعى بدعوى الإخلال بحقه فى الدفاع لعدم لفت نظره إلى تعديل وصف تهمة منها .	١٩٨٦٦ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	لا صفة لغير من وقع فى حقه الإجراء الباطل فى أن يدفع ببطلانه . ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٠٩	ثبوت أن توكيل المحامى المقرر بالطعن بالنقض بتاريخ لاحق على التقرير بالطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٧٤٨	انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط فى حجرة نومه مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط فى جيبه .	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ق
٩٢	للىابة العامة الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية . أساس ذلك ؟	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٩٢	التظلم فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ ليس من طرق الطعن . أساس ذلك ؟	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
٥٦٤	عدم قبول الطعن بالنقض . مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا المادة ٢٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	٢٩٧٠ . لسنة ٥٩ق
٧٥	حالات الطعن : الخطأ فى تطبيق القانون : قضاء محكمة أمن الدولة العليا بنفسها فى جنائية طلب قبول رشوة التى أقامتھا النيابة العامة على الطاعن أمامھا على أساس ارتباطھا بجنائية عرض رشوة على موظف عمومي والتي اشترك فيها مع آخر غير طاعن . دون إحالتها إلى النيابة للتحقيق أو ترك لھا حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الجنائية المرتبطة . خطأ فى القانون . مرافعة الدفاع فى التهمتين وعدم اعتراضه على توجيه التهمة الجديدة بالجلسة . لا اثر له . علة ذلك ؟	٢٢٠٨ لسنة ٦٤ق
٨١	وجوب الأخذ بالتقويم الهجرى فى احتساب عمر المجنى عليه فى جريمة هتك العرض . عدم جواز الأخذ فى تفسير قانون العقوبات بطريقة القياس لغير صالح المتهم . أساس ذلك ؟	٥٢٧٥ لسنة ٦٤ق
١١٣	الجرح الناشئ عن سوء العلاج أو بسبب آخر . يكون جريمة الإصابة الخطأ . متى كان الجانى لم يعتمد إحداثه . إطلاق الطاعن عيارا ناريا للإرهاب أصاب المجنى عليه وأودى بحياته . قتل خطأ . انتهاء الحكم المطعون فيه لإدانته بجريمة الضرب المفضى إلى موت . خطأ فى القانون .	٥٢٩٧ لسنة ٦٤ق

رقم الطعن	القاعدة	رقم الصفحة
٥٠٩٣٢ لسنة ٥٩ق	التجريم فى جريمة التعدى على العقارات المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية أو لوقف خيرى أو لإحدى شركات القطاع العام أو لأى جهة ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة بكافة صورها الواردة فى المادة ٣٧٢ مكررا عقوبات . مناطه؟ ثبوت أن الأرض المقام عليها البناء فى حيازة الطاعن ووالده نفاذا لحق الانتفاع . أثره . عدم تحقق جريمة التعدى حسبما عرفتها المادة ٣٧٢ مكررا عقوبات . إدانة الحكم المطعون فيه للطاعن . خطأ فى القانون .	٣٥٥
١٣٣٣٤ لسنة ٦٤ق	إنزال الحكم المطعون فيه عقوبة جنائية إحراز المخدر باعتباره الجريمة الأشد دون جريمة إحراز سلاح أبيض بدون ترخيص . خطأ فى تطبيق القانون . تدخل محكمة النقض لتصحيحه . غير جائز . علة ذلك ؟	٣٦٤
١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق	انتهاء الحكم إلى عقاب الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وهى إحدى العقوبتين التخييرتين المقررتين للجريمة التامة المنصوص عليها فى المادة ٢٠١/٣١٥ عقوبات دون النزول إلى الحد الوارد فى المادة ٤٦ من القانون ذاته . خطأ فى تطبيق القانون . اساس ذلك ؟ حق محكمة النقض فى تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة للقانون .	٣٧٢
٢٠٧٣٥ لسنة ٦٤ق	إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة الأشغال اشلاقة المؤبدة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . إفصاح المحكمة عن أخذها المتهم بالرافعة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات . يوجب عليها ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فيها علة ذلك ؟	٦٠١

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٤٩	معاقبة المحكمة الطاعن بإحدى العقوبتين التخييريتين المقررتين للجريمة التي دين بها . رغم إفصاحها عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات . خطأ في القانون . علة ذلك؟ تحرير الشيك وتوقيعه من الأعمال التحضيرية التي لا يصلح بناء الاختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المعول عليه في تحديد الاختصاص المحلى بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد . مخالفة ذلك بقصور .	٥٠١٦١ لسنة ٥٩ق
٦٥٥	قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى المدنية رغم تخلف المدعية بالحقوق المدنية عن الحضور بالجلسة بدون عذر مقبول وثبوت إعلانها . خطأ في القانون . يوجب تصحيحه بإثبات تركها للدعواها .	٢٠٧٣٦ لسنة ٦٤ق
٦٦٢	إدانة الطاعن بجريمة ارتكاب الفحشاء مع امرأة بغى . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه والقضاء بالبراءة . علة ذلك؟	٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ق
٦٧٧	إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد والزامه بالتعويض على الرغم من إقامة الدعوى من غير ذى صفة . خطأ في القانون . يوجب النقض وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .	٧٤٤١ لسنة ٦١ق
٦٨٢	جريمة إقامة تقسيم قبل اعتماده . استقلالها عن جريمة إقامة بناء على بدون ترخيص . اعتبار الحكم الجريمة الأولى مستمرة واحتسابه بدء مدة التقادم من تاريخ البناء على الأرض المقسمة . خطأ في تطبيق القانون .	٤٦٧٩٦ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٨١	تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن شكواه وطلبه إثبات ترك الدعوى المدنية . فى جريمة سب وقذف . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف القاضى بإدانة الطاعن . خطأ فى القانون . يوجب التصحيح والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .	٦٠٠٣٣ لسنة ٥٩ق
٩٢	أسباب الطعن (أ) ما يقبل منها : إغفال الحكم القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها مخالفة للقانون . يوجب نقضه مقضا جزئيا وتصحيحه .	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ق
٢١٥	عدن إفصاح الحكم عن اختصاص الطاعن بتوزيع حصص السكر للجهات المقرر صرفها لها . وعدم تعرضه لدفاعه بعدم اختصاص بتوزيع تلك السلعة . قصور .	١٦٧٨٠ لسنة ٦٣ق
٢٤١	تمسك الطاعن ببطلان أقوال الشهود للإكراه . دفع جوهرى على المحكمة تحقيقه . مخالفة ذلك . قصور .	٩٤٦٣ لسنة ٦٤ق
٣٥٩	مجرد تمسك المتهم بالحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فيه غير كاف لثبوت ارتكابه التزوير والعلم به . مادام ينكر ارتكابه ويجحد علمه به . إغفال الحكم المطعون فيه التدليل على اشتراك الطاعنة فى التزوير وتعويله فى إدانتها على مجرد توافر القصد الجنائى لدى متهم آخر . قصور .	٢٩٧٢٢ لسنة ٥٩ق
٤١٦	تحدث الحكم المطعون فيه عن احتساء الطاعن شرابا كحوليا وإغفاله بيان مبلغ تأثيره فى شعور الطاعن وإدراكه وهل احتساه تشجيعا له على ارتكاب جريمته رغم اتصال هذا الأمر بتوافر القصد الخاص وإيقاع عقوبة القتل العمد . قصور .	١٤١٥١ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٧٧	امتناع المحامي الحاضر عن إيداء الدفاع وإصراره على طلب التأجيل حتى يحضر المحامي الأصيل . عدم إجابته إلى طلبه والفصل في الدعوى دور ندب محام آخر عن المتهم . إخلال بحق الدفاع	١٥٢٤٢ لسنة ٦٤ق
٥٠٠	عدم الرد على طلب الترخيص بإقامة بناء خلال المدة المحددة للبت فيه . يعد بمثابة الموافقة على الطلب . المادتين ٦، ٧ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . دفاع الطاعن باعتبار الترخيص ممنوحا له ضمنا بعد انقضاء ستون يوما على تاريخ تقديم طلبه إلى الجهة الإدارية دون صدور الترخيص . جوهرى . علة ذلك ؟ عدم استظهار الحكم ما قام به الطاعن من إجراءات فى الحدود التى رسمها القانون . قصور وإخلال بحق الدفاع .	٧١٠٨ لسنة ٦٤ق
٥٥٠	استناد الحكم فى إدانة الطاعن على اعتراف لأحد المتهمين لا أصل له فى الأوراق . خطأ فى الإسناد يعيبه . لا يغير من ذلك أخذه باعتراف لمتهم آخر له أصله فى الأوراق . مادام قد استدل على جديته بالاعتراف الأول .	١١٦٩٨ لسنة ٦٤ق
٥٥٤	الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .	١٩٨٣٥ لسنة ٦٤ق
٥٩٧	مناط قبول طلب التماس إعادة النظر فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . ظهور وقائع أو أوراق جديدة لم تكن معلومة عند الحكم وتثبت براءة المحكوم عليه .	١٢٩٧٣ لسنة ٦٦ق
٦٤٩	رفض المحكمة الدفع بتزوير الشيك بحجة عدم جديته للتأخر فى إيدائه . يعيب الحكم .	٥٠١٦١ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٣	كون عبارات القذف قد تضمنتها خطاب تداولته أيدي موظفين بحكم عملهم . غير كاف لتوافر العلانية . وجوب أن يكون الجاني قد قصد إذاعة ما أسند إلى المجنى عليه . إغفال الحكم ببيان قصد الطاعن من فعله . قصور .	١٨٠٣ لسنة ٦٠ ق
٦٦٨	وجود خلاف بين وصف الختم على الحرز الذي أرسلته النيابة إلى معامل التحليل والختم على الحرز الموصوف بتقرير التحليل افتضاؤه . إجراء تحقيق تستجلى به المحكمة حقيقة الأمر . إغفال ذلك . قصور .	١٣٩٨٧ لسنة ٦٤ ق
٦٩٤	الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . جوهرى . يوجب على المحكمة الرد عليه بأسباب سائغة بالقبول أو الرفض . التعويل على ضبط المخدر فى حيازة الطاعن كدليل على جدية التحريات . لا يصلح ردا على الدفع . علة ذلك ؟	٢٤١٣٧ لسنة ٦٤ ق
٧٣٨	احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب واستبداله بشيكات أخرى لا يصلح مجردا سببا من أسباب الإباحة . علة ذلك . عدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع وما فى حكمها والتي تبيح للساحب اخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .	٤٧٢٧١ لسنة ٥٩ ق
٧٤٢	مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى . لا يمكن أن يكون بذاته على حصول الاختلاس . علة ذلك ؟	٢٤٠١٠ لسنة ٦٤ ق
٧٦٩	تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه . غير جائز . متى كان مخالفا للحقيقة .	٤٦٤٠٣ لسنة ٥٩ ق
٧٦٩	دفاع الطاعن بمحاضر جلسات أول درجة أن إيصال الأمانة المقدم من المدعى بالحقوق المدنية حرر لفض نزاع بينه وعمه . يعد واقعا مسطورا فى الدعوى وجوب أن تعرض له محكمة ثانى درجة وإن لم يعاود إثارتها أمامها . علة ذلك ؟	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٧٢	تعويل الحكم المطعون فيه على مجرد الأخذ بمعاينة شيخ القرية والتي اقتضرت على أن الحد كان عبارة عن طوف تم هدمه دون استظهار ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذا لحكم قضائي أو أن الطاعنين قد ارتضياه . قصور .	٤٧٩٦٩ لسنة ٥٩ق
٨	(ب) ما لا يقبل منها :	٢٥١٥ لسنة ٦٤ق
٤٧٧	الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش لعدم مراعاة الأوضاع القانونية لا يجوز إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم	١٧٤١٣ لسنة ٦٤ق
٦٣	وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحا ومحددا عدم بيان الطاعن ماهية أوجه الدفاع التي يثيرها بطعنه ونعيه على الحكم بعدم الرد عليها . غير مقبول .	٤٧٣١ لسنة ٦٥ق
١٥٧	النعي على الحكم بالتناقض دون الإفصاح عن ماهيته وخلو الحكم من التناقض . غير سديد .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
١٥٧	طلب المدافع عن الطاعن إجراء تحقيق فيما أثاره من حصول عبث بحرز المخدر إذا رأت المحكمة ما يبرره . طلب غير جازم . أثر ذلك ؟	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
١٥٧	اطمئنان محكمة الموضوع إلى أن المخدر المضبوط هو الذي أرسل إلى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهت إليها . مجادلتها في ذلك . غير مقبولة . س .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
١٥٧	نعي الطاعن ببطلان تفتيش مسكنه بمقولة أنه تم إذن من النيابة العامة . غير مقبول . متى أثبت الحكم أن التفتيش وقع على شخصه أثناء تواجده بالطريق دون مسكنه .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
١٥٧	تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .	٧٧٠٧ لسنة ٦٤ق
١٩٢	الخطأ في الإسناد . لا يعيب الحكم . مادام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .	٤٠٢ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٩٢	تظلم الطاعن في الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ . لا يترتب له حقا في التمسك بقاعدة عدم إضارة الطاعن بطعنه . علة ذلك ؟	٤٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٠٧	الدفع ببطلان مواجهة الطاعن بالمجنى عليه بمعرفة ضابط الواقعة . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٢٢١	منازعة الطاعن في شأن عدم تواجده على مسرح الجريمة وقت وقوعها . جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .	٩٢٢٨ لسنة ٦٤ق
٢٥١	إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٢٥١	عدم إثارة الطاعن أن إقراره بمحضر الضبط لن يصدر منه . ووجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض .	٩٨٣٧ لسنة ٦٤ق
٢٦٧	جواز أن يكون للشخص أكثر من مسكن . طالما أن كلا منها في حيازته يقيم فيه ولو لبعض الوقت .	١٠١٠٥ لسنة ٦٤ق
٢٦٧	لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الوقائع والأدلة	
٢٧٥	تأخر الشاهد في الإدلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها .	١٠١٤٣ لسنة ٦٤ق
٢٨٣	جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين والأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال . إذا آتس القاضي فيها الصدق .	٢٩٣٤٨ لسنة ٥٩ق
١٣	أثر الطعن : وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجبان امتداد نقض الحكم للطاعن الآخر .	٢٩٤٣ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٩	منازعة المتهم في سلامة قواها العقلية لإصابتها بأفة عقلية دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا للبت فيها . إغفال ذلك . قصور . علة ذلك ؟ وحجة الواقعة وحسن سير العدالة . اثرهما . نقض الحكم بالنسبة للطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلا .	١٩٣١ لسنة ٦٤ق
٣٩	عدم امتداد أثر الطعن لمن صدر الحكم المطعون فيه بالنسبة له غيابيا . علة وأساس ذلك ؟	١٩٣١ لسنة ٦٤ق
٧٥	وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر نقض الحكم لحكوم عليه آخر .	٢٢٠٨ لسنة ٦٤ق
١٠٠	المتهم صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . محاكمته دون أن يكون في مقدوره الدفاع عن نفسه والإسهام مع محاميه في تخطيط أسلوب دفاعه . غير سائغ .	٥٩٨٨ لسنة ٦٤ق
	وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجب نقض الحكم بالنسبة للطاعن الآخر .	
١٨٦	امتداد أثر نقض الحكم المطعون فيه للمطعون ضده وللطاعن لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .	٦٧٦٥ لسنة ٦٤ق
٣٧٣	اتصال الخطأ الذي تردى فيها الحكم بالطاعن الذي قضى بعدم قبول طعنه شكلا . يوجب امتداد تصحيح الحكم إليه . أساس وعلة ذلك ؟	١٣٠٧١ لسنة ٦٤ق
٥٦٨	عدم امتداد أثر الطعن لحكوم عليه لم يطعن في الحكم وإن اتصل به وجه الطعن . مادام الحكم بالنسبة له غير نهائي .	١٩٧٨٤ لسنة ٦٤ق
٦٦٢	عدم امتداد أثر النقض للمحكوم عليهم الذين لم يكونوا طرفا الخصومة الاستئنافية .	٤٩٨٦٧ لسنة ٥٩ق
٧٠٩	امتداد أثر الطعن لمتهمين آخرين اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعنا . شرط و أساس ذلك ؟	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق
٥٥٩	الطعن للمرة الثانية :	١٩٨٦٦ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	حق محكمة النقض أن تحكم فى الطعن لثانى مرة دون تحديد جلسة . مادام أن الخطأ لم يرد على بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات اثر فيه . اساس ذلك ؟ المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	
	نيابة عامة	
١٣	قبول عرض النيابة العامة فى قضايا الإعدام . ولو تجاوزت الميعاد المقرر لذلك .	٢٩٤٢ لسنة ٦٥ ق
٩٢	للىابة العامة الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية . اساس ذلك ؟	٥٩٥٤ لسنة ٦٤ ق
٣٠٥	اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها دون التقيد بمبنى الرأى الذى ضمنت النيابة مذكرتها . اساس ذلك ؟	٩٧٥٨ لسنة ٦٥ ق
٣٦٤	التقرير بالطعن من رئيس نيابة . دون الإفصاح عن صفته ودائرة اختصاصه . اعتبار الطعن قرربه من غير ذى صفة . اثره . عدم قبول الطعن شكلا . اساس ذلك ؟	١٢٣٢٤ لسنة ٦٤ ق
٧٤٨	إصدار معاون النيابة الإذن بالتفتيش بناء على قرار الندب من رئيس النيابة . لا مخالفة للقانون . المادة ٢٠٠ إجراءات .	٢٥٦٤٩ لسنة ٦٤ ق
	هتك عرض	
٨١	يجب الأخذ بالتقويم الهجرى فى احتساب عمر المجنى عليه فى جريمة هتك العرض أخذا بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . عدم جواز الأخذ فى تفسير قانون العقوبات بطريق القياس لغير صالح المتهم .	٥٢٧٥ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٠٧	لا يشترط لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الإكراه أثرا في جسم المجرى عليه . كفاية ارتكاب الفعل ضد إرادة المجرى عليه و بغير رضائه لتوافر ركن القوة .	٩٠٠٢ لسنة ٦٤ق
٤٢١	ورود النص العقابي ناقصا أو غامضا . يبغى معه تفسير بتوسع لمصلحة المتهم وبتضييق ضد مصلحته . عدم جواز الأخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس لغير صالح المتهم .	١٣٥٩٠ لسنة ٦٤ق
٤٥٤	متى يعتبر المتهم من المتولين تربية المجرى عليهن أو ممن له سلطة عليهن في مفهوم المادتين ٢٦٨، ٢٦٧ عقوبات لتوافر الظرف المشدد ؟ وصف التهمة	١٦٢٩١ لسنة ٦٤ق
٨٥	محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . واجبها تمحيصها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا وتعديل التهمة بتحرير كيانها المادى ولو بإضافة الظروف المشددة . حد ذلك ؟	٥٧١٤ لسنة ٦٤ق
٢٥٥	عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . واجبها وصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون .	٥٠٩٣٢ لسنة ٥٩ق
٦٤٢	تقديم المتهم إلى المحاكمة بتهمة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص . توجيه المحكمة الاستئنافية للمتهم تهمة تقسيم أرض للبناء عليها . خطأ في تطبيق القانون . علة ذلك ؟ وكالة	٤٨٣٦٨ لسنة ٥٩ق
٧٠٩	الطعن في الأحكام يستلزم توكيل خاص أو عام ينص فيه على ذلك . لا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق استنادا إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك ؟ ثبوت أن توكيل المحامي المقرر بالطعن بالنقض بتاريخ لاحق على التقرير بالطعن . اثره . عدم قبول الطعن شكلا	١٦٤٠٤ لسنة ٦٤ق

الفهرس الأبجدى للموضوعات

فهرس الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٠٠	إقتران		(أ)
٨٠١	إكراه	٧٨٥	اتفاق
٨٠٢	إلتماس إعادة النظر	٧٨٥	إثبات
٨٠٢	أمر حفظ	٧٨٧	إعتراف
	(ب)	٧٩١	إجراءات
٨٠٢	باعث	٧٩٤	أحداث
٨٠٣	بطلان	٧٩٤	اختصاص
٨٠٣	بلاغ كاذب	٧٩٤	اختلاس أشياء مسروقة
٨٠٣	بناء	٧٩٥	اختلاس التوقيع على بياض
٨٠٤	بناء على أرض زراعية	٧٩٥	اختلاس أموال أميرية
	(ت)	٧٩٥	إخلال عمدى بنظام توزيع سلعة
٨٠٤	تحريض على الفسق	٧٩٥	ارتباط
٨٠٤	تدابير إحترازية	٧٩٦	إزالة حد
٨٠٥	تريح	٧٩٦	أسباب الإباحة وموانع العقاب
٨٠٥	ترصد	٧٩٧	استجواب
٨٠٥	ترويج عملة	٧٩٧	استدلالات
٨٠٥	تزوير	٧٩٨	استعراف
٨٠٧	تسجيل المحادثات	٧٩٨	استيقاف
٨٠٧	تسهيل استيلاء على أموال أميرية	٧٩٩	استيلاء
٨٠٨	تعدي على أرض مملوكة للدولة	٧٩٩	اشتراك
٨٠٨	تعدي على موظف عام	٨٠٠	إضرار عمدى
٨٠٨	تعذيب	٨٠٠	إضرار غير عمدى
٨٠٨	تعويض	٨٠٠	إعدام
٨٠٩	تفتيش	٨٠٠	إعلان

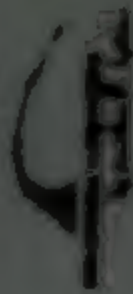
تابع - فهرس الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	(ش)	٨١١	تقادم
٨٤١	شروع	٨١١	تقسيم
٨٤١	شهادة الزور		(ج)
٨٤٢	شيك	٨١٢	جريمة
	(ص)		(ح)
٨٤٥	صلح	٨١٥	حجز
	(ض)	٨١٥	حكم
٨٤٥	ضرب		(خ)
	(ظ)	٨٢٧	خطف
٨٤٥	ظروف مخففة	٨٢٨	خيانة أمانة
٨٤٦	ظروف مشددة		(د)
	(ع)	٨٢٨	دخول عقار بقصد منع حيازته
٨٤٧	عقد مقاوله	٨٢٨	دستور
٨٤٧	عقوبة	٨٢٩	دعارة
	(غ)	٨٢٩	دفاع
٨٥٠	غش فى عقد مقاوله	٨٣٣	دفوع
	(ف)		(ر)
٨٥٠	فاعل أصلى	٨٣٥	رابطة السببية
	(ق)	٨٣٦	رجال السلطة العامة
٨٥١	قتل خطأ	٨٣٧	رد
٨٥٢	قتل عمد	٨٣٧	رشوة
٨٥٣	قصد جنائى		(س)
٨٥٥	قضاة	٨٣٨	سبق إصرار
٨٥٥	قمار	٨٣٩	سرقة
		٨٤٠	سلاح

تابع - فهرس الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	(و)		(م)
٨٨٢	وصف التهمة	٨٥٦	مأمورو الضبط القضائى
٨٨٢	وكالة	٨٥٦	محاماة
		٨٥٧	محضر الجلسة
		٨٥٧	محكمة استئنافية
		٨٥٧	محكمة أمن الدولة
		٨٥٨	محكمة الجنايات
		٨٥٩	محكمة الموضوع
		٨٦٢	محكمة النقض
		٨٦٤	مسئولية مدنية
		٨٦٤	مصادرة
		٨٦٥	مواد مخدرة
		٨٦٦	مواقعة أثنى بدون رضاها
		٨٦٧	موانع العقاب
		٨٦٨	موظفون عموميون
			(ن)
		٨٦٨	نصب
		٨٦٩	نظام عام
		٨٦٩	نقض
		٨٨١	نيابة عامة
			(هـ)
		٨٨١	هتك عرض

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠٣ / ٣٧٢٤



Bibliotheca Alexandrina



0647991